

مركز دراسات الوحدة العربية

النهضة اليابانية المعاصرة

الدروس المستفادة عربياً

الدكتور مسعود ضاهر

النهضة اليابانية المعاصرة

الدروس المستفادة عربيا

GIFTS 2006
The Swedish Institute
Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

النهضة اليابانية المعاصرة

الدروس المستفادة عربياً

الدكتور مسعود ضاهر

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

ضاهر، مسعود

النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً/ مسعود ضاهر.

٤٧٩ ص.

ببليوغرافية: ص ٤٣٥ ـ ٤٦٨.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-431-16-7

١. التحديث ـ اليابان. ٢. التنمية الاقتصادية ـ اليابان. ٣. النهضة ـ اليابان. أ. العنوان.

338.952

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/يوليو ٢٠٠٢

إهـداء

إلى جيل عربي جديد بدأ مسيرة التعرف العلمي الدقيق على خصوصية تجربة التحديث اليابانية عن طريق معايشتها من الداخل والاطلاع على وثائقها..

إلى جيل عربي بات يؤمن بأن تجارب التحديث الآسيوية تستحق عناية الباحثين العرب بالكشف عن مصادرها الأصلية، وبلغاتها الأم..

إلى جيل عربي يعمل على إقامة التواصل الثقافي المباشر ما بين العرب واليابانيين عن طريق فتح حوار ثقافي متواصل، ومن موقع الندية..

إلى جيل عربي قادر على تجديد النهضة العربية على أسس ديمقراطية حقيقية، تستفيد من دروس تجارب التحديث الناجحة خارج المركزية الأوروبية ـ الأمريكية..

بيروت، الأول من نيسان/ أبريل ٢٠٠٢

مسعود ضاهر

المحتويات

قائمـــة الجـــداول

مقدمة نظرية

مشكلات التحديث خارج المركزية الأوروبية ـ الأمريكية

ـ ١ ـ

تنتسب اليابان إلى آسيا من مختلف النواحي؛ الجغرافية والتاريخية والدينية والثقافية والحضارية والاقتصادية وغيرها. ومع نجاحها في تجربة التحديث الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر باتت تصنف في خانة الدول العظمى التي امتلكت بسرعة قياسية الكثير من علوم الغرب العصرية وتقنياته المتطورة. وقد ساعدتها تلك النهضة على الدخول المبكر، وبفاعلية كبيرة، في ما عرف في القرن التاسع عشر بمبدأ: «لعبة الأمم الكبيرة» (The Game of the Great Powers) حيث كانت الغلبة للقوة العسكرية ذات النزعة التوسعية الامبريالية. لا يخرج تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عن هذا المنحى العام للتاريخ الكوني أو العالمي. ويتبنى كثير من الدراسات العلمية توصيف المراحل الأساسية في تاريخ اليابان الحديث على قاعدة تعاقب سمتي التغيير والاستمرارية منذ مرحلة حكم أسرة توكوغاوا (Tokugawa) حتى الآن، مع التركيز على سمات التراكم الإيجابي في تلك المراحل، وإعطاء أهمية خاصة لبدايات حركة التحديث، انطلاقاً من إصلاحات تامبو (Tempo) التي لم تطبق، وإصلاحات الامبراطور مايجي (Meiji) التي حولت اليابان إلى دولة امبريالية عظمى، والدولة الأقوى في جنوب وشرق آسيا طوال الفترة الممتدة من عام ١٨٩٤ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

في هذا السياق، نشير إلى أن عدداً كبيراً من الدراسات اليابانية قد تبنى

مقولتي التراكم الداخلي والإيجابي والإصلاحات الشمولية كشرطين متلازمين لبناء عملية التحديث واستمرارها على قاعدة التنمية البشرية المستدامة. فاقتباس مقولات من الخارج لا يمكن أن يعطي ثماراً إيجابية في التحديث السليم ما لم تكن البنى الداخلية، وبشكل خاص الإنسان الحر والمبدع، مستعدة لتقبل تلك المقولات والتفاعل الإيجابي معها، وتوطينها وتطويرها بحيث تتحول إلى حداثة تتلافى سلبيات التغريب أو الاستلاب. وقد تضمنت دراسة ساكاكيبارا(١) الكثير من الآراء القيمة التي تعبر عن توجه شبه ثابت ودائم في الأبحاث العلمية اليابانية حول مقولات الإصلاح والتحديث. تنطلق غالبية تلك الأبحاث من مقولة مركزية ترفض كل أشكال القطع في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر والذي يتسم بالانتقال شبه السلمي من مرحلة إلى أخرى. وأبرز المقولات المرتبطة بعملية التحديث اليابانية من وجهة نظر كاتب الدراسة هي التالية: البحث عن الجذور المحلية للحداثة السليمة، والتعاقب الطبيعي لسمتي الاستمرارية والتغيير التدريجي أو البطيء، ودور الثقافة والتعليم في بناء النهضة الجديدة، وضرورة التمييز بين مفهوم التراتبية الاجتماعية والطبقات الاجتماعية.

ينبه الكاتب إلى عدم ملاءمة مقولات «الماركسية الأرثوذكسية» لتحليل تطور المجتمع الياباني الحديث والمعاصر، وميل اليابانيين إلى تبني «المقولات الواقعية» التي ينشرها اليمين الياباني المحافظ لأنها تهدف إلى الحفاظ على أصالة التراث الياباني في مواجهة كل أشكال التغريب. ويتمسك اليابانيون اليوم بدستورهم السلمي الذي ساهم في تعزيز الحياة الديمقراطية، ومنع تجدد النزعة العسكرية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. وهم يرفضون مقولة «العولمة القسرية» أو فرض ثقافة واحدة على جميع الشعوب بعد تدمير ثقافاتها الوطنية والقومية. ويدعون إلى إقامة التوازن ما بين حرية العمل للقطاع الخاص المراقب وتحفيز القطاع العام ودفعه إلى القيام بعمل جيد. ومع التمسك التام بمبادئ الليبرالية على جميع الصعد يشددون على ضرورة وضع ضوابط قانونية تمنع تحولها إلى شريعة للغاب.

في المقابل، هناك انتشار كثيف على المستوى الكوني للمقولات التي أطلقها باحثون غربيون، ومن التحق بهم من باحثي العالم الثالث، والتي ترى

(١) Eisuke Sakakibara, «Change and Continuity in Modern Japan: From Edo to Meiji,» *Japan Echo*, no. 24 (1997), pp. 90-102.

أن النهضة اليابانية الأولى كانت ثمرة تدخل الغرب المباشر في تاريخ اليابان بعد إنذار الكومودور الأمريكي بيري (Perry) لليابان عام ١٨٥٣. ومنهم من يرى أن النهضة اليابانية الثانية كانت أيضاً ثمرة الإصلاحات التي فرضها الجنرال الأمريكي ماك آرثر (MacArthur) على اليابان بعد هزيمتها عام ١٩٤٥.

لكن الغالبية الساحقة من الباحثين اليابانيين ترى أن ذلك التقويم مبالغ فيه إلى حدود غير مقبولة على الإطلاق. فقد تأثرت اليابان إلى حد كبير بالمقولات الغربية في التحديث، وهذه مسألة لا جدال فيها لأن جميع الباحثين اليابانيين يعترفون بها صراحة ودون مركب نقص. إلا أن اليابان عرفت، في الوقت نفسه، كيف توطن تلك المقولات بما يتلاءم مع بنية المجتمع وطبيعة الشعب الياباني الذي استوعب جيداً ما يلائمه من تلك المقولات، وطورها، ثم اختار لنفسه طريقة خاصة في التحديث باتت نموذجاً يحتذى لشعوب أو مجتمعات أخرى. وهم يدللون على صدقية نظريتهم بالقول إن الغرب فرض الانفتاح على جميع المجتمعات التي كانت شبه منغلقة على نفسها في القرن التاسع عشر، ومنها المجتمعات العربية والآسيوية والأفريقية وغيرها. وكان لعساكره حضور مباشر وقوي فيها طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، وما زالت موجودة بكثافة حتى الآن.

فلماذا نجحت اليابان ببناء حداثة حقيقية تعترف بها جميع دول العالم، في حين أن تلك المجتمعات لم تشهد حداثة راسخة، بل مجرد اقتباس قاد إلى مزيد من التبعية والتغريب؟ فالحداثة إذاً نتاج نضج في البنى الداخلية أولاً. من هنا كانت انطلاقة اليابان الناجحة على رغم ما أصابها من نكسة في أواسط القرن التاسع عشر وأواسط القرن العشرين. أما التجارب الأخرى، وتحديداً العربية منها، فلم تولّد سوى الفشل لأن البنى الداخلية فيها لم تشهد حركة تحديث سليمة. وهناك الكثير من الدروس والعبر التي يمكن للعرب أن يتعلموها من تجربتي التحديث الأولى والثانية في اليابان.

خلال عقود قليلة أعقبت حركة التحديث الأولى في عهد الامبراطور مايجي (١٨٦٨ ـ ١٩١٢) والتي تميزت بتوجيه التحديث لصالح العسكر، تحولت اليابان إلى واحدة من أقوى الدول الامبريالية في العالم منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. فدفعت الدول الآسيوية المجاورة لها ثمناً باهظاً لنزعتها التوسعية الامبريالية والتي انتهت بسقوط اليابان تحت

الاحتلال الأمريكي عام ١٩٤٥. لكن الشعب الياباني عرف كيف يبني نهضة معاصرة مستمرة بقوة حتى الآن على رغم أن بلاده ما زالت أسيرة التوجيهات الأمريكية التي فرضت عليها الخضوع للقرار السياسي الأمريكي طوال النصف الثاني من القرن العشرين. لذا يشعر النظام الياباني ومعه الشعب الياباني، بالدونية على مستوى استقلالية القرار السياسي. وذلك يطرح بعض القضايا النظرية حول طبيعة كل من تجربتي التحديث اللتين عاشتهما اليابان منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر. مع نجاح حركة التحديث في عصر مايجي، أثبتت اليابان أن العنصر البشري هو أهم العوامل التي تصنع التنمية المستدامة غير القابلة للارتداد. فالإنسان المثقف، والمدرب على أحدث العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، والمتشبث بكل ما هو إيجابي في تاريخه وتراثه وحضارته هو القادر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما الموارد الطبيعية، مهما كانت غنية ومتنوعة، فتساعد في تسريع عملية التحديث لكنها تبقى عاجزة بمفردها عن إنجاز تنمية شمولية مستدامة تتطلب توافر كفاءات بشرية كشرط لا غنى عنه لنجاح عملية التحديث.

بعبارة أخرى، إن كفاءة العنصر البشري هي التي ساهمت مجدداً في بناء النهضة اليابانية الثانية على رغم سقوط اليابان تحت الاحتلال الأمريكي، المباشر أو غير المباشر، منذ الحرب العالمية الثانية. فقد كانت اليابان بلداً شبه مهدم بالكامل عند نهاية تلك الحرب، وفرضت عليها إدارة الاحتلال الأمريكي تدابير انتقامية قاسية طالت شرائح واسعة من شعبها، ومؤسساتها الدستورية، والعسكرية، والإدارية، والاقتصادية، والتربوية وغيرها. وأوقفت العمل بالدستور القديم لعام ١٨٨٩ والذي جمع كل السلطات بيد الامبراطور، وأبدلته بدستور جديد عام ١٩٤٦، بوشر بتطبيقه عام ١٩٤٧ بعد أن أدخل عليه القادة اليابانيون بعض التعديلات التي أصروا عليها بشدة.

لقد جعل الدستور الجديد من الشعب مصدر جميع السلطات، ومن البرلمان أو الدايت (Diet) مركز سن القوانين وأعلى سلطة في البلاد. وبموجب هذا الدستور تم اعتماد مبدأ الانتخاب الحر، والعمل السياسي المستند إلى أحزاب جديدة تؤمن بالممارسة الديمقراطية المقتبسة عن النماذج الغربية. واحتضنت إدارة الاحتلال الأمريكي جميع القوى اليابانية التي نادت بالديمقراطية وتعرضت للقمع سابقاً على أيدي الأجهزة الامبراطورية.

شكل الحزب الليبرالي الديمقراطي ((Liberal Democratic Party (LDP)

الذي تأسس عام ١٩٥٥، عصب الحياة السياسية والاستقرار في اليابان. وسيطر باستمرار على غالبية مجلسي الشيوخ والنواب معاً طوال النصف الثاني من القرن العشرين، ومارس الحكم منفرداً لسنوات طويلة وترأس قادته الغالبية الساحقة من الحكومات اليابانية المتعاقبة في تاريخ اليابان المعاصر. وعلى رغم كثرة الفضائح المالية والأخلاقية التي هزت الحياة السياسية في اليابان، فإن طريقة تشكله من فصائل متناحرة ومتعاونة في آن واحد سمحت بتغيير مستمر من داخل الحزب ونادراً من خارجه. لذا يعتبر الحزب الحاكم قلعة المحافظين، والقاعدة الصلبة للدفاع عن كل ما هو ياباني، والداعم بقوة لمقولات الفرادة، والخصوصية، وحماية التراث، وقداسة الأرض والامبراطور وغيرها.

كانت اليابان بحاجة ماسة إلى استيراد التكنولوجيا الغربية بعدما تعرضت مؤسساتها للدمار الشامل. وساهمت ظروف الحرب الكورية، وانتصار الثورة الشيوعية في الصين، إلى جانب تبني الأمريكيين لمبدأ «محاربة الشيوعية أينما وجدت»، في الدور الأساسي في تحقيق رغبة اليابانيين بالحصول على التكنولوجيا الأمريكية المتطورة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمريكيين عملوا طوال السنوات التي سبقت هزيمة اليابان وخلال العامين الأولين لاستسلامها، على التبشير بعقاب صارم لليابان واليابانيين. وحتى عام ١٩٤٨ كانت قرارات التطهير، وحل المؤسسات السياسية والمالية والاقتصادية التي دعمت النظام الامبراطوري، ومعاقبة كبار العسكريين والإداريين كمجرمي حرب تشكل جوهر السياسة الأمريكية في اليابان.

لكن تلك السياسة انقلبت رأساً على عقب في الأعوام اللاحقة، فتم تخفيف جميع القيود تمهيداً لإلغاء الاحتلال الأمريكي نفسه بموجب اتفاقية سان فرنسيسكو لعام ١٩٥١. وتحولت اليابان بسرعة مذهلة من الدولة العدوة الأولى في تلك المنطقة إلى «الدولة الأكثر رعاية من جانب الأمريكيين»، وإلى القاعدة الصلبة التي بنت عليها الإدارة الأمريكية الكثير من مخططاتها السياسية لمحاربة الشيوعية في منطقة جنوب وشرق آسيا. وعلى رغم تحول اليابان إلى شبه محمية سياسية للأمريكيين، فقد فتحت أمامها كل السبل لاستيراد التكنولوجيا الغربية المتطورة، وفي جميع المجالات باستثناء كل ما يستخدم لأغراض عسكرية. وأرسل آلاف اليابانيين سنوياً لتلقي العلوم العصرية والتدريب في الدول الغربية، وبشكل خاص إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وأصبحت

الإدارة اليابانية مختبراً لعشرات البعثات الغربية التي قدمت «التقديم النصح والإرشاد» في جميع المجالات، وإلى «تدريب اليابانيين على ممارسة الديمقراطية على النمط الغربي».

هكذا لعب الانقلاب الجذري في التوجهات الأمريكية دوراً مهماً في دعم توجه اليابانيين الجديد نحو النهوض الاقتصادي، وإعادة بناء وطنهم على أسس الديمقراطية الغربية. في الوقت نفسه، حقق الشعب الياباني رغبته في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة التي حلم بها طوال حقبة التحديث الأولى، والتي حرم منها تحت وطأة تحالف الامبراطور، وقادة العسكر، وكارتل الاحتكارات الاقتصادية والمالية الذي سيطر على الدولة والمجتمع في اليابان.

خلال العقود الثلاثة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية وظف اليابانيون المساعدات الأمريكية، المباشرة وغير المباشرة، لتحويل اليابان من مجتمع مدمر أو شبه مدمر إلى قوة اقتصادية كبيرة، ومن ثم إلى القوة الاقتصادية الثانية في العالم، وإلى واحدة من أكثر المجتمعات دينامية في مجال العلم والتكنولوجيا، ومن أكثرها تطوراً من حيث حجم الكتلة المالية الجاهزة للتصدير إلى الخارج، والدخل الفردي المرتفع، والطبقة الوسطى العريضة.

وطوال حقبتي التحديث الأولى والثانية، عرف اليابانيون كيف يحافظون على تقاليدهم الموروثة، وقيمهم التقليدية، وسلوكهم الاجتماعي المميز، فلم يتنازلوا عنها حين كانوا في أمس الحاجة إلى استيراد التكنولوجيا والعلوم الغربية المتطورة. فتمسكت العائلة اليابانية بكثير من تقاليدها في تربية الأطفال، وطريقة الزواج التقليدي، إلى جانب الزي الموحد لكثير من عمال الشركات وموظفيها. هذا بالإضافة، إلى روح الجماعة (The Groupism) والحفاظ على قيم التراتبية الاجتماعية والوظيفية، والتضحية الفردية في سبيل الجماعة والوطن، واحترام التقاليد الأخلاقية الاجتماعية الموروثة. وبقيت وسائل الإعلام اليابانية، وبخاصة المرئية منها والمسموعة تحتضن الكثير من التقاليد اليابانية الموروثة. فدعت باستمرار إلى الحفاظ على نظام القيم الياباني الذي يشكل الركيزة الأساسية لضمان استمرارية النهضة وتحصينها من سلبيات التحديث السريع المفضي إلى التغريب والاستلاب.

كان اليابانيون بحاجة ماسة إلى فترة استقرار لالتقاط الأنفاس وإعادة بناء ما هدمته الحرب. وكانت لهم خبرة واسعة جداً في مجال الاستفادة القصوى، وبسرعة مذهلة، من العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، وبخاصة أن

اليابان بنت نهضتها الأولى بالاعتماد على تلك العلوم والتقنيات. فلم يمض عقد واحد على تحرر اليابان من الاحتلال الأمريكي المباشر حتى بدأ الاقتصاد الياباني ينمو بسرعة قل نظيرها في البلدان المتطورة نفسها.

ومنذ السبعينيات بدأت الدراسات الغربية تتحدث عن «المعجزة الاقتصادية اليابانية». وفي عقدي الثمانينيات والتسعينيات نبه بعض قادة الدول الغربية إلى مخاطر النمو الاقتصادي الكبير لأن اليابان قد تغزو العالم مالياً واقتصادياً في مطلع القرن الحادي والعشرين. هكذا استعادت اليابان دورها الفاعل في النظام العالمي الجديد المعروف بعصر العولمة، فحققت بذلك نقلة نوعية خلال عقود قليلة مع أنها تفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد الطبيعية. وفي المقابل، هناك دول تمتلك الكثير من تلك الموارد، وتحديداً الدول العربية، ما زالت تعيش أزمات متلاحقة في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها.

وذلك يطرح العديد من الأسئلة المنهجية التي تعود إلى سؤال محوري طرح معكوساً في مطلع القرن العشرين: «لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم؟»، ليطرح بشكل آخر في مطلع القرن الحادي والعشرين على الشكل التالي: «لماذا نجح اليابانيون وفشل العرب؟».

ـ ٢ ـ

إن الإجابة العلمية عن هذا السؤال الأساسي تتطلب قراءة هذه الدراسة بجزأيها الأول والثاني، لأن سر نجاح النهضة اليابانية يكمن في التفاصيل وليس فقط في العناوين العريضة. فقد تناولنا بالتفصيل الجوانب الأساسية للنهضة اليابانية الأولى في القرن التاسع عشر في كتابنا الأول: **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**[٢] الذي نال جائزة «أفضل كتاب باللغة العربية في حقل الإنسانيات» عن مؤسسة التقدم العلمي بالكويت للعام ٢٠٠٠. لذا يستكمل الكتاب الحالي عناصر **الاستمرارية والتغيير في النهضة اليابانية المعاصرة** الكثير من نقاط البحث التي طرحت في الكتاب الأول. إلا أن المقارنة بين النهضتين اليابانية والعربية باتت غير ممكنة في

(٢) مسعود ضاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، عالم المعرفة؛ ٢٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩).

مختلف المجالات بسبب التطور العاصف لليابان من جهة، والتخلف العربي من جهة أخرى. يرى الكثيرون من الباحثين العرب فائدة أكيدة في استخلاص الدروس والعبر من مسيرة النهضة اليابانية التي يمكن أن تساعد العرب على تصويب مسار نهضتهم المتعثرة منذ القرن التاسع عشر. فتجربة التحديث اليابانية تندرج في إطار تجارب التحديث الآسيوية التي قادت إلى ولادة ظاهرة النمور الآسيوية. وعلى الرغم من الأزمة المالية التي تعصف بالنمور الآسيوية منذ عام ١٩٩٧ لا نرى مبرراً لنعتها بصفة «النمور الجريحة في القفص الأمريكي»، كما أن مقولات التجربة اليابانية، ومعها تجارب النمور الآسيوية ليست مجرد اقتباس حرفي لمقولات التجارب النهضوية الغربية، لأن فيها كثيراً من الجدة والأصالة التي تستفيد منها جميع دول العالم الثالث.

إن دراسة معمقة لمسار النهضة اليابانية في مختلف مراحلها تظهر بالملموس مدى فائدة دروس تجارب التحديث الآسيوية لإطلاق نهضة عربية جديدة. فالعرب واليابانيون قد استوردوا التكنولوجيا الغربية بكثافة في الفترة التاريخية السابقة. ولا ينكر اليابانيون هذه الظاهرة بل يعترفون بتقدم الغرب عليهم في تلك المرحلة بشكل لا لبس فيه. وهم نقلوا عن الغرب، ومستمرون في نقل أحدث أشكال التكنولوجيا التي هم بحاجة إليها دون عقد أو مركب نقص. وليس من شك في أنهم تساووا في عملية الاقتباس هذه مع جميع الشعوب التي استوردت التكنولوجيا وتدربت على العلوم العصرية الغربية المتطورة، ومنها الشعوب العربية.

لكن اليابان هي الدولة الآسيوية الوحيدة التي استطاعت، وبسرعة قياسية، أن تستوعب تلك التكنولوجيا ومن ثم تطورها لتتجاوز الغرب في كثير من السلع الالكترونية، وصناعة الإنسان الآلي (Robot)، والبصريات، وأجهزة الإعلام، والأجهزة الطبية وغيرها. كما أن اليابان المنزوعة السلاح، والمحرومة من التسلح، والتي تعيش تحت المظلة العسكرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن، نجحت بإطلاق تجربة تحديث ثانية أكثر أهمية من الأولى.

لقد تعلم اليابانيون الكثير من الدروس بعد نقد تجربة التحديث الأولى التي حولت اليابان خلال فترة زمنية قصيرة إلى دولة امبريالية على غرار الدول الامبريالية الغربية التي انتهت، في الغالب، مهزومة أو مدمرة في الحرب العالمية الثانية. والسبب في ذلك أن عملية التحديث قد انحرفت من خدمة

المجتمع إلى خدمة العسكر، مع تعزيز النزعة التوسعية الامبريالية على حساب الدول والشعوب الأخرى.

وتعلموا كذلك أثناء بناء تجربة التحديث المعاصر أن العامل الإنساني هو الأساس، لأنه لعب الدور الأهم في نجاحها بعدما حظيت بكثير من الدعم الخارجي. فقد استغل اليابانيون، وبكفاءة عالية، الفرصة التي أتيحت لهم لتطوير نهضتهم القديمة وإطلاق نهضة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية. ومع تمسكهم بتراثهم الذاتي في التحديث أظهروا الانفتاح الكامل على تجارب الآخرين والاستفادة من العناصر الإيجابية فيها.

لقد شكل الدعم الغربي للاقتصاد الياباني ركيزة مهمة للاستنهاض مجدداً على قاعدة بشرية مدربة لإنجاح النهضة الثانية. تفانى اليابانيون في خدمة بلادهم، فقدم كل منهم الكثير من ساعات العمل الإضافية بأجور زهيدة لإعادة بناء دعائم الصناعة والاقتصاد من جديد. ونظراً إلى كفاءة القوى العاملة اليابانية المكتسبة إبان تجربة التحديث الأولى، ونظراً إلى الظروف الاقليمية والدولية التي ساعدت على استنهاض الاقتصاد الياباني مجدداً، تمت الاستفادة القصوى من الرساميل الأجنبية التي وفدت إلى اليابان بهدف الربح.

هكذا تضافرت ثلاثة عوامل إيجابية ساهمت مجتمعة في استنهاض اليابان مجدداً بعد الحرب العالمية الثانية وهي: قوى عاملة مدربة تدريباً جيداً، ورساميل أجنبية وفيرة قدمت بهدف الربح السريع، وظروف اقليمية مساعدة. فبدأ الاقتصاد الياباني يستعيد دوره بسرعة وصولاً إلى تحقيق معجزة اقتصادية خلال عقدين من الزمن. ولعل أحد الأسباب الرئيسية لبلوغ اليابان تلك المرحلة من النمو العاصف، أنها بنت نهضتها الثانية على إيجابيات النهضة الأولى. فانطلق الفكر السياسي الياباني من مقولة سليمة ترى أن الإنسان هو الرأسمال الأكبر في التنمية المستدامة. أعطت اليابان، ومعها ألمانيا الغربية، دروساً بليغة في عملية النهوض مجدداً من ويلات حرب مدمرة، وهي دروس يمكن تعميمها والاستفادة منها عربياً. فالإنسان الحر المثقف، والمؤمن بقدرة بلده على مواجهة التحديات بأسلحة ملائمة هو الوحيد القادر على الاستفادة من الموارد الطبيعية، والعلوم العصرية، والتقدم التكنولوجي المتسارع والذي لا يمكن الوصول إليه وتملكه بسرعة. ولا بد من التخفيف من سلبياته عبر قوى بشرية ومؤسسات اقتصادية ومالية قادرة على تملك التكنولوجيا وتوطينها وتطويرها بحيث تستطيع معها اختراق حواجز الآخرين في حين تبقى

حواجزها الداخلية محمية أو صعبة الاختراق.

من ناحية أخرى، نجحت النخب الإدارية بإقامة نوع متطور من اللامركزية الإدارية بهدف إنعاش جميع المناطق اليابانية، والابتعاد قدر الإمكان عن الشكل السائد في الرأسماليات الغربية من حيث تبعية الأطراف شبه المطلقة للمركز، أي المدن الكبرى. فشكلت الثقافة اليابانية الواحدة والموحدة، ونظام التعليم الموحد، العمود الفقري لحركة التحديث الجديدة التي لم تبتعد في كثير من أهدافها التربوية والثقافية عن تجربة التحديث الأولى من حيث الاحترام التام للثقافة التقليدية، واعتماد الكفاءة العلمية، والنزاهة أو المناقبية الخلقية المقياس الأول للترقي الإداري والاجتماعي. واستفاد الاقتصاد الياباني كثيراً من الإصلاحات الجذرية التي أدخلتها إدارة الاحتلال الأمريكي في اليابان، ومن الظروف الاقليمية والدولية الملائمة. إلا أن الشعب لم يتخل عن «الروح اليابانية» التي ما زالت تدمغ حركة التحديث في تلك البلاد منذ القرن التاسع عشر حتى الآن، عبر الترويج لمقولات الكوكوتاي، و«النيهون جين رون»، والخصوصية أو الفرادة اليابانية، وقد أفردنا لها صفحات مطولة في هذا الكتاب.

وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية الساحقة من الباحثين اليابانيين المعاصرين تنظر بعين الاحترام الشديد إلى تجربتهم السابقة في التحديث، بعدما تعلموا منها الكثير من الدروس والعبر. ولعل أبرز الدروس المستفادة في هذا المجال هو النقد اللاذع لمقولة «التحديث لصالح العسكر» التي سادت إبان تجربة التحديث الأولى وانتهت بكارثة قومية أوقعت اليابان تحت الاحتلال الأمريكي. ويتمسك اليابانيون بالدعوة إلى الحفاظ على مفهوم «الروح الآسيوية» الموروثة والمتأصلة في الشعب الياباني، مع الانفتاح الكامل على العلوم العصرية والثقافات الغربية. وفي الوقت الذي تقيم فيه اليابان أفضل العلاقات مع الدول الغربية، فهي تعمل بقوة، ومنذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، على تحقيق الوحدة الآسيوية في عصر التكتلات القارية الكبرى كالوحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والوحدة الأفريقية وغيرها. هكذا رافقت الروح الآسيوية هذا البلد في تحولاته المستمرة التي أوصلته إلى قوة اقتصادية عظمى في مطلع القرن الحادي والعشرين، ومن ثم إلى واحدة من أكثر القوى الاقتصادية فاعلية في عصر العولمة والسوق العالمية الحرة التي أوجدتها اتفاقيات «الغات» التجارية. لم تنقطع اليابان يوماً عن الاستفادة الدائمة من أحدث علوم الغرب وثقافاته، إلا أن توجهاتها العملية كانت واضحة وثابتة لبناء

وحدة آسيوية قوية. وخير دليل على ذلك هي نسبة الرساميل الهائلة التي سحبتها اليابان في العقدين الأخيرين من مناطق متفرقة من العالم لتعيد توظيفها في الدول الآسيوية. فتصالحت مع محيطها الآسيوي الذي خاصمته بقسوة رهيبة في حروبها التوسعية إبان المرحلة الامبريالية. وقدمت بذلك نموذجاً آسيوياً متميزاً في كيفية الاعتذار العلني عن الماضي الامبريالي. وهذا ما لم تقم به أي من الدول الامبريالية الغربية مع الدول التي احتلتها سابقاً، وفي ذلك توكيد على خصوصية يابانية جديدة في الحرص على التصالح التام مع التقاليد الآسيوية الشمولية.

- ٣ -

بنيت منهجية هذا الكتاب على مقولات نظرية تؤكد وجود عوامل إيجابية سمحت لليابان بتجديد نهضتها، منها: الاستفادة من العناصر البشرية المدربة التي تم إعدادها إبان تجربة التحديث الأولى، والكثافة السكانية، والتجارة الواسعة، والصناعات الالكترونية، والمردود الكبير للضرائب، والموارد المالية الوافرة، والمداخيل العالية التي جعلت السوق اليابانية من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم. وتعتبر اليابان في مطلع الألفية الثالثة واحدة من أقوى الدول المتطورة في مجال التكنولوجيا، والآلات المستخدمة في المصانع العصرية، وصناعة الروبوت، والكومبيوتر، والرقائق المستخدمة في الاتصالات، والسيارات، واللايزر، والصناعات الثقيلة، والأجهزة المستخدمة في التصنيع النووي، وغيرها. وبات اليابانيون في طليعة الدول المتطورة جداً في إنتاج عدد من التقنيات البالغة التعقيد. وتسير الصناعات اليابانية بخطى مسرعة في حقل الريادة في صناعة الروبوت، وتكنولوجيا غزو الفضاء، والأجهزة الطبية، وأجهزة الإعلام والاتصالات. ويتوقع عدد من الباحثين أن تبقى اليابان في طليعة الدول الأكثر تقدماً في مجال التكنولوجيا الحديثة، وأن الإنتاج الياباني في هذا المجال سيكون السمة المميزة في عصر العولمة طوال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين على الأقل.

ونعيد التذكير بأن نجاح اليابان يعود، بالدرجة الأولى، إلى حجم الرأسمال البشري الكبير الذي يشكل ثروة اليابان وتوضع في خدمته توظيفات مالية كبيرة. وتعتبر اليابان من أكثر دول العالم توظيفاً في الرأسمال البشري لبناء عملية التنمية المستدامة، كما أنها تأتي في طليعة دول العالم من حيث نسبة الإنفاق السنوي على البحث العلمي والتعليم في جميع مراحله. في هذا

المجال، كانت الدولة اليابانية وما زالت شديدة الحرص على نشر ثقافة معرفية تكاد تتفرد بها اليابان من خلال توجيه المعرفة نحو تنمية الإنتاج الذي يقوم عليه الاقتصاد الياباني. فهي لا تعتبر المصنع الياباني مجرد مكان لإنتاج السلع المعدة للاستهلاك الداخلي أو للتصدير نحو الخارج، بل أيضاً لتلاقي العمل على قاعدة وطنية أو قومية خاصة تميزت بها تجربتا التحديث في اليابان. فهدف الإنتاج، بالدرجة الأولى، حماية العامل والمصنع معاً، وتقديم صورة حية عن كيفية تطوير المصنع بإدخال أحدث الآلات المتطورة إليه وتدريب العامل عليها لزيادة كفاءته الشخصية مع زيادة حجم الإنتاج والاهتمام الضروري بالجودة والنوعية من طريق تصنيع سلع قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. لذلك قادت تجربة التحديث المعاصرة إلى تبدلات عميقة في بنية المجتمع الياباني. فإلى جانب الرخاء الاقتصادي، والتطور الصناعي، والادخار المالي، توسعت الطبقة الوسطى حتى بلغت نسبة تزيد على ٩٠ بالمئة، وبرز اهتمام واسع بالتعليم، والثقافة والفنون والآداب. وتحولت اليابان من نظام امبراطوري استبدادي ومطلق الصلاحيات إلى نظام امبراطوري مقيد بسلطة الشعب وبالممارسة الديمقراطية عبر برلمان منتخب بحرية. ومن طريق التحويل الديمقراطي لبلد منزوع السلاح استعادت اليابان هويتها الآسيوية ولم تعد مصدر قلق لجيرانها الآسيويين، بل عوناً اقتصادياً ومالياً وتكنولوجياً لهم من أجل بناء الوحدة الآسيوية التي يجري الإعداد لها بروية، وبشكل تدريجي على غرار الاتحاد الأوروبي.

على قاعدة تلك التبدلات الداخلية والاقليمية الجذرية التي كانت تزيد من مناعة اليابان، هلل اليابانيون كثيراً للإعلان الرسمي عن نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩، لتبدأ الحكومات اليابانية المتعاقبة عملية تحرر بطيئة من القيود السابقة التي كبلتها بها الإدارة الأمريكية. فدعا اليابانيون إلى إعادة نظر جذرية في بنية الأمم المتحدة لجهة إعطائها دوراً أكبر في حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية. وتظهر اليابان استعداداً دائماً لتقديم قسط كبير من المساعدات المالية والتنموية والتقنية لإنجاح أي مبادرة سلام تقوم بها الأمم المتحدة في أي منطقة من العالم، وبشكل خاص في آسيا. كما أنها تعتبر أن ضمان مصالحها الحيوية يقوم، بالدرجة الأولى، على ضمان الاستقرار والأمن في آسيا، ومن ثم في العالم كله.

وبما أنها دولة منزوعة السلاح ولا ترغب في دخول حلبة السباق على التسلح من جديد، فإنها تدين، بخجل واضح حتى الآن، النزعة العسكرية

التي ما زالت مسيطرة على عدد من دول العالم، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، وكوريا الشمالية، والعراق. وبعد أن أدانت أولاً النزعة التوسعية للعسكرتاريا اليابانية، أدانت أيضاً توظيف قسم كبير من الموارد السوفياتية في مغامرات عسكرية على حساب المجتمع والتي انتهت بانهيار الاتحاد والكتلة الاشتراكية التي كانت تدور في فلكه. وهي تدين بشدة نزعة تمجيد القوة العسكرية في كوريا الشمالية التي تهدد بكارثة حقيقية على المجتمع الكوري نفسه والتي باتت واضحة للعيان عبر مجاعة مخيفة، وأوبئة تفتك يومياً بحياة أعداد متزايدة من الكوريين.

تقدم اليابان تجربتها المعاصرة في التحديث كنموذج مليء بالدروس والعبر لمن يريد الاستفادة منه. فقد دمرت العسكرتاريا اليابانية التي قامت على قاعدة مقولات تجربة التحديث الأولى حياة الشعب الياباني أولاً قبل أن تدمر حياة شعوب أخرى في الدول الآسيوية المجاورة، فانتهت بتدمير نفسها وإفقار شعبها. أما تجربة التحديث المعاصرة في اليابان المنزوعة السلاح فقد حققت نجاحاً اقتصادياً كبيراً لم تحقق مثيلاً له أرقى الدول الغربية المتطورة. وتعمل اليابان الآن على تطوير بنية مجلس الأمن على أسس جديدة ترفض كل أشكال الحروب، وتسعى لحل النزاعات الموروثة بالطرق السلمية والمفاوضات. وذلك يتطلب توسيع مجلس الأمن، ودخول اليابان فيه إلى جانب ألمانيا ودول أخرى، كأعضاء دائمين فيه. وهي تبذل جهوداً كبيرة للتخلص من الأسلحة النووية، وبناء عالم منزوع السلاح، ومساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة ومدها بالمساعدات والقروض والتكنولوجيا المتطورة وغيرها.

بعبارة موجزة، يمكن التأكيد أن موقع اليابان قد تبدل جذرياً بفضل النهضة المعاصرة. فباتت تحتل المرتبة الأولى في حجم المدخرات الشخصية والقدرة على التوظيف المالي السريع في الخارج. ولديها عدة بنوك تصنف في عداد البنوك الأولى في العالم. وباتت بورصة طوكيو تشارك بفاعلية في تحديد وجهة النظام المالي العالمي. وهناك عدد من شركات التأمين اليابانية التي تصنف بين شركات التأمين الأولى في العالم. وتجاوزت اليابان أحياناً حجم إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية في قطاعي الحديد والسيارات وبعض الرقائق الالكترونية والروبوت.

لكن توجه اليابان الجديد لبناء عالم منزوع السلاح يصطدم بصعوبات داخلية، واقليمية ودولية. وقد شهدت أزمات سياسية واقتصادية حادة ومستمرة منذ عام ١٩٩٣، إذ أطاحت تلك الأزمة بتفرد الحزب الليبرالي

الديمقراطي الحاكم الذي هزته فضائح مالية وأخلاقية لا حصر لها، فتم استبعاده عن الحكم لإجراء الإصلاح، والتطهير، ومحاربة الفساد الإداري والمالي، ومعالجة الركود الاقتصادي، والتصدي للعمالة الوافدة عن طريق السوق السوداء وغيرها. فعاشت اليابان ثلاث سنوات من عدم الاستقرار السياسي والمالي والاقتصادي، عاد بعدها الحزب الليبرالي الديمقراطي بقوة إلى السلطة مجدداً منذ عام ١٩٩٦. وحقق انتصاره الكبير في انتخابات ٢٠٠٠ و٢٠٠١، على رغم ظهور كتل برلمانية جديدة.

ومع عودة «الحرس القديم» في الحزب إلى مقولة سابقة تربط بين استمراره في السلطة كأفضل السبل واستقرار اليابان ودخولها التدرجي والمبرمج من موقع الدولة القوية والفاعلة في النظام العالمي الجديد، تجددت الأزمة إلى أن انفجرت داخل الحزب نفسه في أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠١. فتم إسقاط «الحرس القديم» ممثلاً برئيس الوزراء موري (Mori) الذي أجبر على الاستقالة بعد أن صنف في خانة «الرئيس الأقل شعبية في تاريخ اليابان».

أما رئيس الوزراء السابق هاشيموتو (Hashimoto) الذي استقال فور الإعلان عن النتائج الهزيلة التي حصل عليها الحزب في انتخابات ١٩٩٨، فقد خاب أمله بالعودة مجدداً إلى رئاسة الوزارة. وشكل وصول الوزير الإصلاحي جونيشيرو كوئيزومي (Jonichiro Koizoumi) إلى رئاسة الحزب بأغلبية ساحقة، وبالتالي إلى رئاسة الحكومة، فرصة تاريخية نادرة لتحقيق شعار طالما نادى به منذ زمن طويل وهو: «ضرورة تغيير الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم من أجل تغيير اليابان».

يواجه تغيير اليابان، من الداخل وعبر الوسائل الديمقراطية المعتمدة، صعوبات كبيرة ومعقدة، اقليمياً ودولياً. اقليمياً، تواجه اليابان نتائج الأزمة المالية لعام ١٩٩٧ والتي طالت اقتصادات جميع الدول الآسيوية المجاورة والتي كانت تعتمد، بشكل كلي أو جزئي، على المساعدات والقروض اليابانية. فقد خسر بعضها نسبة مئوية تتراوح ما بين ٢٥ ـ ٤٠ بالمئة من ناتجها القومي خلال فترة زمنية قصيرة بسبب انهيار عملاتها الوطنية بالقياس مع سعر صرف العملات العالمية. كما أن الين الياباني نفسه، ومعه الاقتصاد والمؤسسات المالية اليابانية، لم تبق بمنأى عن التأثيرات السلبية للأزمة التي اجتاحت دول النمور الآسيوية ولم تخرج منها حتى الآن. وما زالت بعض النتائج السلبية التي رافقتها بارزة بوضوح في منطقة جنوب شرق آسيا بأكملها.

مع ذلك عرفت اليابان، ومعها بعض تلك النمور، أن تعيد بناء اقتصاداتها على أسس جديدة، وأن تعمق الوحدة الاقتصادية لدول المنطقة كأحد الحلول المهمة لمواجهة تحديات عصر العولمة.

دولياً، تتعرض المصالح اليابانية في مناطق عديدة من العالم لضغوط شديدة. وخسرت اليابان رساميل هالكة وقروضاً كبيرة بسبب الحروب المتفجرة في بعض دول القارة الأفريقية، وفي إيران، والعراق، وبلدان الخليج العربي. وفرضت الولايات المتحدة عليها ما يشبه الخوة المالية التي بلغت قرابة ١٣ مليار دولار كتعويض لجيوش الحلفاء، وللجيش الأمريكي بخاصة، المشاركة في حرب الخليج الثانية، في أعقاب غزو العراق للكويت في صيف ١٩٩٠. فكان على اليابان أن تعمل جاهدة لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط وفي جميع المناطق المتفجرة في العالم، بسبب وضعها القلق كدولة منزوعة السلاح، لكنها مكرهة على تمويل مغامرات عسكرية أمريكية مرشحة للازدياد في المستقبل.

من ناحية أخرى، تزايدت الضغوط العالمية على اليابان في عقدي الثمانينيات والتسعينيات لكي توظف قسماً من الفائض المالي لديها في الدول الفقيرة والنامية لإعادة التوازن والمساهمة في تحمل مسؤولياتها في مجال حفظ الأمن والسلم العالمي، والمشاركة في قوى حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والمنتشرة في كثير من دول العالم. واعتبرت مساهمة اليابان في تلك القوى، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، نقلة نوعية لبناء سياستها الدفاعية بعد أن كانت ترفض في السابق المشاركة فيها تحت ذريعة دستورها السلمي وأنها دولة منزوعة السلاح. وحقيقة الأمر، أن اليابان لم تعد تؤمن بالقوة العسكرية لحل المشكلات المعقدة. لقد برز، وبشكل متزايد، نزاع صامت بين المقولات اليابانية والأمريكية في هذا المجال طوال عقد التسعينيات. ففي حين تدعو الإدارة الأمريكية اليابان إلى مزيد من التسلح وحماية نفسها بقواها الذاتية، يتخوف اليابانيون من العودة إلى سباق متأخر للتسلح يقود حتماً إلى إفلاس اقتصادهم عن طريق شراء أسلحة متطورة ومصنوعة في الولايات المتحدة. ولم تشارك اليابان في أماكن التوتر خوفاً من تعريض قواتها لمخاطر القتل. وهي ترى بأن الحل الأمثل يكمن في تعزيز دور الأمم المتحدة من جهة، وأن تكف شركات بيع الأسلحة، وفي طليعتها الشركات الأمريكية، عن إنتاج السلاح، أو الاتجار به، أو تشجيع فرقاء النزاع على التقاتل. وقد أثمرت الضغوط الأمريكية جزئياً في جر اليابان إلى إنتاج أسلحة دفاعية متطورة جداً، وبكلفة

عالية، تحت ستار حماية الأراضي اليابانية من مخاطر أي اعتداء خارجي. وتعمل اليابان أيضاً على تعزيز صمود دول الوحدة الآسيوية في مواجهة الضغوط الأوروبية والأمريكية، فتوظف خبراتها التكنولوجية لإنتاج أسلحة دفاعية ذات فاعلية كبيرة جداً، وتستطيع إبطال مفعول بعض الأسلحة في أماكن وجودها.

لقد بدأ توجه اليابان نحو محيطها الآسيوي في مطلع السبعينيات لأهداف اقتصادية ومالية محض لكنه توسع في عقدي الثمانينيات والتسعينيات ليطور نقل التكنولوجيا وتطوير الأسلحة العسكرية الدفاعية في عدد من الدول الآسيوية. والسؤال الأساسي في هذا المجال هو: بعد أن استوعب اليابانيون مخطط الأمريكيين لتخويفهم من جيرانهم الآسيويين، وتخويف جيرانهم منهم، كيف سيوجه السلاح الآسيوي في المستقبل، وما هو موقع اليابان ، وهل أقنعت دول الجوار الآسيوي بنبذ العنف نهائياً كأسلوب لحل النزاعات في ما بينها والانتقال إلى تعزيز الثقة المتبادلة بينهم على غرار دول الاتحاد الأوروبي، وبخاصة فرنسا وألمانيا اللتان خاضتا حروباً متواصلة في الماضي من أجل ملكية منطقتي الألزاس (Alsace) واللورين (Lorraine) إلى أن تم استيعاب الأزمة عن طريق الاتحاد الأوروبي؟ وهل تستمر اليابان مستقبلاً بالتركيز على الدور الاقتصادي دون السياسي والعسكري على الصعيدين الآسيوي والعالمي؟ وفي حال برزت خلافات حادة ومرتقبة بين الآسيويين والأمريكيين والأوروبيين، هل تنهج اليابان مجدداً سياسة معادية للغرب كتلك التي مارستها طوال قرن من الزمن تقريباً ما بين عامي ١٨٥٣ و١٩٤٥؟ وهل أن تمسك اليابان الصارم بتقاليدها الآسيوية الموروثة مؤشر على عودتها إلى محيطها الآسيوي لتشكل قوة فاعلة في عملية الاستقطاب العالمي إلى أن تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة الغطرسة ومقولاتها التي تبشر بنهاية التاريخ وصراع الحضارات؟

مؤخراً، بدأ فتور واضح يسود العلاقات اليابانية ـ الأمريكية في العقد الأخير من القرن العشرين. فبات الحضور العسكري الأمريكي في اليابان أمراً غير مرغوب فيه من جانب قسم كبير من الشعب الياباني. كما أن جميع محاولات الأمريكيين المتكررة لإضعاف اليابان في هذا العقد باءت بالفشل. وبدأ الحضور الأمريكي في الدول الآسيوية يثير الكثير من الانتقادات العلنية التي تؤكد أن علاقات الأمريكيين مع غالبية تلك الدول لم تعد صلبة كما كانت في السابق، بل هشة للغاية.

ولعل السبب في ذلك أن العلاقات الأمريكية ـ اليابانية طوال النصف الثاني من القرن العشرين بنيت على قاعدة غالب ومغلوب. فقدم الجانبان خدمات متبادلة ساعدت في تحقيق الكثير من الأهداف الآنية والاستراتيجية لكليهما، لكن نظرة الأمريكيين إلى اليابان لم تتبدل جذرياً. فمنهم من لا يزال يعتبر نهضتها من صنع الأمريكيين بالدرجة الأولى، وأنها قد تبقى شبه محمية أمريكية لعقود إضافية. ومع أن الظروف الاقليمية والدولية قد تغيرت بعد الإعلان عن انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩، ما زالت الإدارة الأمريكية غير مستعدة للاعتراف بخصوصية النهضة اليابانية، وأنها نتاج تضحيات الشعب الياباني بالدرجة الأولى. وفي المقابل، يرفض اليابانيون نظرة الأمريكيين الاستعلائية، كما يرفضون أسلوب الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي الجديد لأن بلادهم ستكون من أكثر المتضررين منه في حال قررت الولايات المتحدة فرض سيطرتها العسكرية والاقتصادية على النظام العالمي الجديد. ويدرك اليابانيون جيداً أن أياً من الروس أو الصينيين لا يخططون لهجوم عسكري جديد على اليابان للانتقام من الهزائم القديمة التي ألحقها الجيش الياباني بقواتهم، لا بل إن حكومتي الصين وروسيا تطلبان مساعدات مالية وتقنية من اليابان مقرونة بالاستعداد التام لتقديم كل الضمانات الضرورية لوفاء قروضهما في الأوقات المحددة. فالصراع الدولي الراهن يرتدي، في الغالب، وجهاً اقتصادياً، وليس ما يشير إلى أن الاقتصاد الأمريكي سيكون أكثر قدرة من اليابان والدول الأوروبية على تصنيع سلع تنافسية تغزو الأسواق العالمية في مطلع القرن الحادي والعشرين. ولن يخضع النظام العالمي الجديد في عصر العولمة لمقولة نهاية التاريخ وفق رغبات الأمريكيين أو ما يطلق عليه اسم «السلم الأمريكي بزعامة وحيدة» (The Unipolar Pax Americana)، بل ستكون هناك قوى اقتصادية عملاقة قادرة على المنافسة ومنها اليابان، وسيشهد عصر العولمة عالماً متعدد الأقطاب قد تكون اليابان إحدى أبرز القوى الاقتصادية العملاقة فيه.

هكذا دخلت اليابان القرن الحادي والعشرين كواحدة من أقوى الدول في العالم، مالياً واقتصادياً وتكنولوجياً. فهي قوة فاعلة جداً في رعاية وتوجيه عدد كبير من الدول الآسيوية، الكبيرة منها والصغيرة على حد سواء. وهي الأكثر قدرة بين جميع الدول المتطورة على توظيف كتلة نقدية كبيرة في معظم بقاع العالم. وجرى تصنيفها في العقدين المنصرمين على أنها في المرتبة الاقتصادية الثانية في العالم، إذ تأتي مباشرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

والأهم من ذلك أنها دخلت القرن الجديد مزودة بكل ما هو إيجابي في تراثها وحضارتها وثقافتها الآسيوية، إلى جانب انفتاح تام على كل ما هو إيجابي في الثقافات والحضارات الأخرى، القديمة منها والحديثة. لكن معظم الباحثين من غير اليابانيين، وباستثناء شريحة من الباحثين الآسيويين، لا يعيرون الاهتمام الكافي لمقولة أساسية يحرص اليابانيون على نشرها لأنها مستقاة فقط من تجربتهم الناجحة في التحديث. وهي تتلخص على الشكل التالي: «إن غاية الحداثة هي حماية الأصالة وليس التنكر لها أو التعارض معها». وهم يقدمون الدليل على أن الحداثة حققت غايتها في اليابان بولادة مجتمع غني ومستقر ولديه طاقات بشرية واقتصادية ومالية لا حصر لها. ونجحت اليابان ببناء مجتمع شديد التماسك وقدمت تجربة ناجحة يجدر بالآخرين أن يتعلموا منها كما تعلم اليابانيون من تجارب الشعوب الناجحة.

لذا يواجه اليابانيون عصر العولمة بمسؤولية كبيرة. فهم بين قلة من شعوب العالم القادرة على الاحتفاظ بقيمها الموروثة لنفسها وللحضارة الإنسانية في آن واحد. وهم يعتقدون بحق أن القيم الإيجابية الصالحة للشعب الياباني هي قيم إنسانية يمكن أن تستفيد منها شعوب أخرى تعرف كيف تجعل من ثقافاتها القومية روافد حية للثقافات الفاعلة في حضارة القرن الحادي والعشرين. وانطلاقاً من رؤية اليابان لنفسها، ولتجربتها في التحديث الناجح، نرى أنها باتت اليوم على مفترق طرق. فإما أن تبقى أسيرة تقاليد عصر العزلة وذهنية سكان الجزر، وإما أن تحول تجربتها الناجحة في التحديث إلى نموذج عالمي يحتذى في عصر العولمة. فبعد أن تعلمت اليابان الكثير من تجارب الغرب في التحديث واستفادت منها كثيراً، عليها أن تستنبط أفضل السبل التي تساعدها على تقديم نموذجها المتطور في التحديث الناجح من خارج مقولات المركزية الأوروبية ـ الأمريكية. وساعدها في ذلك أن شركاتها ومؤسساتها المالية لديها إمكانيات مالية وتكنولوجية وإعلامية هائلة. فأثبتت اليابان قدرة مذهلة على التكيف السريع في الانتقال من مقولة تحديث العسكر إلى مقولة تحديث المجتمع، ومن سيطرة العسكر على المجتمع إلى تحرر اليابان من كل ما يمت للعسكر بصلة. ومع دخول الشركات والبنوك اليابانية مجال المنافسة مع مثيلاتها في الغرب وحصولها على مراتب متقدمة في التصنيف العالمي طوال عقد التسعينيات فإن نجاحها في المجال الاقتصادي أثبت قدرتها على مواجهة الغرب الرأسمالي بسلاح الرأسمالية، وبأسلوب متفوق على الشكل الغربي، من حيث الممارسة والمحتوى الاجتماعي.

لقد دعا ذلك بعض المثقفين اليابانيين إلى إجراء محاكمة عادلة لتجربة التحديث اليابانية بهدف تسليط الضوء على عناصر الاستمرارية والتغيير فيها، بعد تمثل معرفي نقدي لجميع جوانبها، الإيجابية والسلبية. فقد انتهت تجربة التحديث الأولى إلى إفقار الشعب الياباني، وإلى فقدان ملايين القتلى والمشوهين والمشردين، وأخيراً إلى سقوط اليابان، ولأول مرة في تاريخها، تحت الاحتلال الأجنبي. هذا بالإضافة إلى أن الجيش الياباني أساء فعلاً إلى معظم دول الجوار الاقليمي التي خضعت للاحتلال الياباني. فكانت العبرة الأساسية الواجب استخلاصها من تلك التجربة أن إحياء مقولة «التحديث في خدمة العسكر» يعني تجديد نزوع مرضي لدى الشعب الياباني لتدمير بلاده في المستقبل. والسبب في ذلك أن نجاح تجربة التحديث الأولى لم يكن بفضل تحديث الجيش الياباني، بل على العكس من ذلك تماماً، أي أن دينامية تحديث المجتمع الياباني هي التي قادت إلى تحديث الجيش الذي اتجه نحو مغامرات عسكرية انتهت بتدمير المجتمع الياباني بعد أن حرفت تجربة التحديث عن مسارها الاجتماعي.

في المقابل، حين ضربت النزعة التوسعية للجيش الياباني في الحرب العالمية الثانية، استعاد المجتمع الياباني من جديد قدرته على توليد تجربة أخرى في التحديث بعيداً عن الأغراض العسكرية، ساعده في ذلك أن اليابان أصبحت بلداً منزوع السلاح وممنوعاً من التسلح، واعتمدت مقولات التحديث السلمي الديمقراطي دون خوف على المصير والمستقبل، فنجحت مسيرة التحديث السلمي بشكل مدهش في جميع الحقول غير العسكرية، كالاقتصاد، والعلوم، والتكنولوجيا، والثقافة وغيرها. هذا النجاح بالذات هو الذي أعطى اليابان دوراً أكبر مما كان لها في السابق، في المجالين الاقليمي والدولي. فأصبحت اليابان في طليعة الدول الأكثر غنى وتطوراً علمياً وتقنياً في العالم، وذلك بفضل مقولات التحديث السلمي. وبات عدد من الباحثين يركزون على نوعية الدور الذي يجب أن تضطلع به اليابان في المستقبل كنموذج يحتذى للتحديث السلمي في القرن الحادي والعشرين. مع ذلك هناك من يتوجه إلى اليابانيين بنوع من العتب لأن الشعب الياباني عندما حقق البحبوحة الاقتصادية والرخاء الاجتماعي، تناسى الشعور بالمسؤولية الذي يرافق شعوب الأمم الكبيرة لمد يد العون ومساعدة الشعوب الأخرى على تحقيق رفاهيتها وتطورها. ويعيب البعض على اليابان موقفها السلبي من المشكلات الحادة التي تواجه العالم، وانشغال شعبها بجمع المال وتكديس الثروات الطائلة. وعلى الرغم من

تبشيرها الدائم بأنها ما تزال وفية لنظام القيم الآسيوية، فإن عودتها إلى محيطها الآسيوي الذي ابتعدت عنه، قسراً أو طوعاً، لعقود طويلة، ما زال موضوعاً سجالياً يدور بين الباحثين اليابانيين بشكل خاص، والآسيويين بشكل عام. وتواجه اليابان معضلة كبرى في هذا المجال حيث إن كل دولة آسيوية تخط لنفسها طريقاً خاصاً بها في مجال التحديث واكتساب العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة. وقد شهدت دول جنوب وشرق آسيا تمايزاً كبيراً في داخلها بحيث يصعب الكلام على وحدة آسيوية ذات شخصية معنوية واضحة حتى الآن. فمقولات الوحدة الآسيوية، والتي ما زالت في إطار الوحدة الاقتصادية فقط، لم توضع بعد موضع التطبيق العملي على غرار مقولات الاتحاد الأوروبي، وبخاصة بعد تثبيت آلية عمل البرلمان الأوروبي وإطلاق العملة الأوروبية الموحدة، أو اليورو.

وبما أن عملية التحديث في أوروبا كانت الأقدم زمناً، فقد كانت الأكثر قدرة على تقديم نموذج يحتذى لتوحيد قارة بكاملها على أسس جديدة تتلاءم مع مقولات عصر العولمة. فقدمت الشعوب الأوروبية تنازلات متبادلة بهدف تجاوز مشكلاتها القومية، واللغوية، والجنسية، والثقافية الموروثة. وهي تعمل بدأب وطول أناة لقيام وحدة من نوع جديد لم يشهد التاريخ الحديث والمعاصر مثيلاً لها حتى مطلع القرن الحادي والعشرين.

في الوقت عينه، بقيت مقولات الوحدات الشمولية الأخرى، كالوحدة الأفريقية، والوحدة العربية، والوحدة الإسلامية، والوحدة الآسيوية وغيرها مجرد أمنيات كبيرة قد لا تبصر النور في المدى الزمني القريب وحتى المتوسط. وهنا تبرز إحدى أهم المشكلات النظرية الكبرى التي تعانيها اليابان في مطلع القرن الحادي والعشرين. فهي تنتسب اقتصادياً وتكنولوجياً إلى عالم الغرب المتطور، في حين تنتسب سياسياً وجغرافياً وثقافياً إلى العالم الآسيوي. وعليها أيضاً إقامة التوازن بين واقعها كقوة اقتصادية عظمى، وموقعها بين دول آسيوية بعضها يصنف في خانة النمور الاقتصادية، وبعضها الآخر في خانة الدول الفقيرة جداً.

فاليابان دولة آسيوية بامتياز من حيث الموقع، والثقافة، والتقاليد، والمجال الحيوي، لكنها أيضاً دولة عصرية على النمط الغربي الحديث، ومن أكثر دول العالم تطوراً من حيث الحضور الاقتصادي، والتقني، والمالي. أي أنها تنتسب إلى المجموعة الآسيوية جغرافياً وثقافياً، وإلى المجموعة الأوروبية ـ

الأمريكية اقتصادياً وتكنولوجياً ومالياً. وهي شديدة الحرص على مجاراة كل ما ينتجه الغرب من تكنولوجيا وعلوم عصرية، لكنها حريصة أيضاً على نشر إنتاجها وتسويقه بأسعار معتدلة في البلدان الفقيرة والنامية، وبخاصة الآسيوية منها.

إلا أن اليابان لم تتنبه لخطورة هذا الدور المزدوج الذي عليها أن تقوم به على المستويين الاقليمي والدولي إلا أثناء العمل على إنجاح تجربتها المعاصرة في التحديث بعد أن تجاهلت ذلك الدور طوال فترة نهضتها الأولى في عصر مايجي. ويتفهم الباحثون اليابانيون بدقة نقاط الخلاف بينهم وبين مثقفي الشعوب الآسيوية الأخرى. فهم يعزون ذلك إلى عامل الزمن الذي ساعد في تقدمهم على تلك الشعوب دون أن يشكل ذلك انتقاصاً من خصوصية تجاربها المحلية في التحديث، والتي ما زالت طرية العود.

فقد انخرطت اليابان، منذ وقت مبكر، في عملية الاقتباس عن الغرب، وبخاصة في مجالي التكنولوجيا والعلوم العصرية، في حين لم تدخل غالبية الشعوب الآسيوية عملية التحديث إلا مؤخراً. وعامل الزمن قد يبقي الفارق النوعي كبيراً، ولسنوات طويلة، ما بين مقولات كل من تجربة التحديث اليابانية وتجارب التحديث التي تقوم بها كل النمور الآسيوية، والصين، والهند. لذا لا يظهر الباحثون اليابانيون حماساً للرد على بعض المقولات التي تعتبر أن اليابان باتت الآن أقرب إلى التصنيف في عداد الدول الغربية المتطورة منها إلى الدول الآسيوية. فلم يبق من ثقافتها الآسيوية فعلاً سوى الحنين إلى الماضي والإكثار من المسلسلات التلفزيونية حول تقاليد الساموراي ونظام البوشيدو. ويوجه باحثون آسيويون وغربيون معاً انتقادات صريحة إلى مقولة «الخصوصية أو الفرادة اليابانية»، لأن الغاية منها تمايز اليابان من محيطها الآسيوي القريب وليس من الغرب البعيد، وبخاصة أن اليابان تصنف نفسها في خانة دول الشمال الغني وليس بين دول الجنوب الفقيرة. لقد بالغ الباحثون اليابانيون في تجاهل تلك الانتقادات، ورأى بعضهم أن الخصوصية لا تنطلق من الغنى أو الفقر، ولا من الموقع الجغرافي، بل من الدور المميز لكل دولة في محيطها أولاً ومن ثم على المستوى الكوني في عصر العولمة، وأن على جميع الدول أن تتمتع بروح التسامح بعضها تجاه بعضها الآخر بحيث تترك الحرية لكل شعب في إظهار خصوصيته التي لا تقيم تعارضاً مع خصوصيات الشعوب الأخرى، ولا بد من الاحترام المتبادل وعدم توجيه الاتهامات أو العودة إلى تفجير المشكلات التاريخية الموروثة.

خلاصة القول في هذا المجال أن الخلاف بين الدول حقيقة ذات أبعاد تاريخية لا يمكن تجاهلها، وإن الانتماء إلى قارة واحدة، أو عرق واحد، أو دين واحد، أو ثقافة واحدة لا يزيل فوارق التطور بين دولة وأخرى وشعب وآخر. فحين أنشأت اليابان وحدتها الجغرافية، ودولتها القومية القوية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الدول الآسيوية الأخرى تعاني كل أشكال الانقسام، والتجزئة والسيطرة الأجنبية. ويؤكد باحثون يابانيون أن أفضل السبل الموصلة إلى علاقات مثالية بين الشعوب والدول هي احترام الشخصية الوطنية أو القومية لكل منها، واحترام خيارها السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي. وهم حريصون على القول بأن مقولة «خصوصية اليابان» أو فرادة شعبها ليست موجهة ضد أي شعب آخر، بل لتعميق اللحمة بين اليابانيين أنفسهم، انطلاقاً من الحفاظ على القيم والتقاليد الثقافية التي تجمع في ما بينهم ويحرصون على التمسك بها.

ليس من شك في أن اليابانيين يحترمون بصدق قيم الشعوب الأخرى وتقاليدها، ويعتبرون أن الاحترام المتبادل شرط ضروري لنشر ثقافة عصر العولمة على أسس سليمة. فالقيم الإيجابية للثقافة الموروثة تجعل الشعب أكثر ثقة بنفسه. وعند شعوره بأن قيمه مصانة ومحترمة، فإنه يبدي استعداداً تاماً للانفتاح على ثقافات الآخرين دون خوف أو مركبات نقص. وبالتالي، فالنهضة الاقتصادية التي لا تحافظ على نظام القيم الأصيلة للشعب محكومة بالفشل الذريع لأنها تقود إلى التغريب والاستلاب، وليس إلى الحداثة المحققة التي تتطور من مرحلة إلى أخرى أرقى منها. وقد نجحت اليابان بالتحديث المفضي إلى الحداثة المحققة، فلم تسقط في عملية التغريب والتي وقعت فيها شعوب أخرى. ويشكل نظام القيم المبني على كل ما هو إيجابي في التراث صمام الأمان لنجاح تجربة التحديث. وتلعب الثقافة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان دوراً أساسياً في نقل حركة التحديث من إطارها المحلي إلى محيطها الاقليمي ومن ثم إلى المستوى الكوني.

أما العلاقات الاقتصادية، فلا يمكن أن تشكل بمفردها منطلقاً للحداثة المحققة ما لم تقترن بالعلاقات الإنسانية الشمولية بين الجماعات والدول. ونبه باحثون يابانيون إلى أن عصر العولمة لا يتطلب الإعداد الجيد لعلاقات آنية أو مباشرة بين دول الجوار فحسب، بل أيضاً الإعداد لمستقبل العلاقات بين جميع الشعوب في القرن الحادي والعشرين. فالثورات الإعلامية والبيولوجية والتكنولوجية وغيرها فرضت تحديات كبرى على مستقبل البشرية في جميع

القارات وليس فقط في قارة بمفردها. وهناك توجه عام نحو تربية إنسانية شمولية أو عالمية قوامها التنافس في مجال العلوم المتطورة، وحماية السلام العالمي، ونظافة البيئة الكونية من التلوث والأوبئة والسلاح النووي، وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وإعطاء الأولوية للتنافس الاقتصادي بين الشعوب والدول وليس للنزاع العسكري. إن اليابان اليوم هي أكثر الدول الآسيوية قدرة على سلوك طريق العولمة دون صعوبات كبيرة. فقد أنجزت ثوراتها الصناعية المتعاقبة، ودخلت عالم التكنولوجيا من باب الإبداع وليس الاستهلاك فقط، وقادت الإنسان الياباني بشكل جيد إلى مقولات السلام، والديمقراطية، واحترام القيم الإنسانية، ونبذ العنف وغيرها. وبقدر ما احتفظت بطابع الدولة الآسيوية الغنية، نجحت اليابان بالظهور بمظهر الدولة العصرية ذات الحضور الفاعل على المستوى الكوني من حيث حجم المال، وجودة الإنتاج الاقتصادي المعد للتصدير إلى الأسواق العالمية، والمشاركة في الإبداع العلمي.

وتنطلق استراتيجية اليابان باتجاه القرن الحادي والعشرين من تصور علمي يرى أن الحرب باتت مستحيلة لأنها تقود حتماً إلى تدمير الجنس البشري بأكمله. وبالتالي، فالتنافس الحقيقي في القرن الراهن سينصب على إنتاج السلع الاقتصادية وتسويقها. ورخاء الشعوب الاقتصادي هو حجر الأساس في بناء المستقبل وليس تكديس الأسلحة المدمرة التي ستتراجع أهميتها في العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين. وتعتبر اليابان نفسها، كما تعتبرها شعوب أخرى، أنها الأكثر قدرة بين دول العالم على التأقلم مع طبيعة عصر العولمة المنزوع السلاح. فالدستور الياباني الجديد بشر بديمقراطية سلمية تمنع على اليابان إعادة التسلح، أو توظيف نسبة مهمة من موازناتها السنوية فيه. وتحت وطأة الضغوط الأمريكية الكبيرة على قادة النظام السياسي في اليابان، وافقت حكوماتها على إنتاج أنواع معينة من أسلحة دفاعية بالغة التطور التكنولوجي، مع تلافي تعطيل إنتاجها الاقتصادي وإبداعها العلمي.

وقد عملت اليابان طوال العقد المنصرم على دخول العولمة انطلاقاً من فهمها الخاص لمقولات التحديث السليم وعدم الانجرار وراء شعارات براقة تنتهي بالتغريب وفقدان الهوية القومية. كما أن غالبية القادة اليابانيين يؤمنون بأن على بلادهم الاستمرار في تطوير قواها الاقتصادية فقط لأنها ركيزة لحضورها الفاعل في العالم. وبقدر ما يرفضون خضوع اليابان لدعوات غربية تزين لها الدخول مجدداً في سباق التسلح يرفضون كذلك بقاء اليابان على ما

هي عليه الآن «عملاقاً اقتصادياً وقزماً عسكرياً»، مما يسيء إلى صورتها في المحافل الدولية ولا يساعد على حماية مصالحها في العالم. ودلت تجربة التحديث اليابانية في النصف الثاني من القرن العشرين على أن حماية المصالح الاقتصادية والمالية لا تحتاج إلى جيوش للدفاع عنها. ومنذ نهاية الحرب الباردة أصبحت الوظيفة الأساسية للتسلح تنحصر في إرهاب الشعوب وحركات التحرر، وتهديد السلم العالمي. لذا انطلق عصر العولمة أساساً من نفي الحاجة إلى الحروب لحل المشكلات الدولية العالقة، وتعزيز دور الأمم المتحدة لحل تلك المشكلات بالطرق السلمية. ويلقى التوجه السلمي نحو مزيد من تعزيز الإنتاج الاقتصادي، والتوظيف المالي، والتقدم العلمي والتكنولوجي، ارتياحاً كبيراً في اليابان وخارجها.

وفي المقابل، هنالك تيار سياسي، ومن داخل الحزب الحاكم بالذات، يعمل بإصرار شديد على إعادة تسليح اليابان. وهو يلقى دعماً قوياً من جانب الإدارة الأمريكية ومن كثير من الحكومات الغربية على أمل أن تستهلك اليابان نسبة كبيرة من الفائض المالي لديها في تسلح غير مجد، مع معرفة أكيدة بأن زمن الحروب ولى إلى غير رجعة، وأنها ستدخل سباق التسلح متأخرة عن غيرها من الدول الكبرى لأكثر من نصف قرن. لكن اليابان ما زالت تؤمن بحل مشكلاتها القومية، والعرقية، والدينية، والجغرافية بالطرق السلمية. وتشجع التعاون الكثيف مع العلماء والباحثين من دول الجوار الآسيوي تمهيداً لمشاركتهم النشطة في إطلاق الوحدة الآسيوية على أسس سلمية وديمقراطية. وتدعم بشدة كل أشكال التبادل ما بين الباحثين اليابانيين وباحثين من جميع الدول الأخرى بهدف التعريف الدقيق بخصوصية تجربة التحديث اليابانية وبناء النظام العالمي الجديد على منطلقات ثقافية مغايرة تماماً للثقافات التي قادت سابقاً إلى حربين عالميتين مدمرتين، وإلى حرب عالمية باردة تميزت بصراع غير معلن بين كتلتين كبيرتين تحكمتا بمصير العالم طوال النصف الثاني من القرن العشرين. أما كثرة الحديث على استمرارية التقاليد اليابانية الموروثة فلا يمكن أن تخفي حجم التغيير الكبير الذي شهدته اليابان في جميع المجالات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، برزت مقولات جديدة في الحياة السياسية لم تكن معروفة سابقاً في اليابان وأبرزها الديمقراطية، والعولمة، ودور اليابان على المستويين الآسيوي والدولي. في الوقت عينه، بدأت الدولة تخفف من تأثير مقولة فرادة اليابان أو خصوصيتها، وبشكل خاص بعد نهاية الحرب الباردة.

بقي أن نشير إلى أن وجود نوع من الإجماع على أن ولادة المجتمع الياباني

المتجانس والذي تحتل فيه الطبقة الوسطى نسبة مرتفعة جداً تزيد دوماً على ٩٠ بالمئة تمت بتوجيه مباشر من أجهزة الدولة المركزية منذ إصلاحات مايجي وما زالت مستمرة حتى الآن. وبنتيجة المقولات التي تدعو إلى المساواة التامة بين اليابانيين وبناء المجتمع القومي الموحد، باتت اليابان من أكثر دول العالم استقراراً، وعلى مختلف الصعد. فجاء ذلك الاستقرار كمحصلة نهائية لمقولات المجتمع المتجانس، وتعميم مبدأ تكافؤ الفرص على الجميع، والرقابة الإدارية الفاعلة على فساد رجال السياسة والمال والأعمال، بالإضافة إلى نشر التعليم والعلوم العصرية. وتبلورت تلك المقولات التي تفاخر بها اليابان في إطار استمرارية عملية التحديث منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى اليوم. وذلك يؤكد أن تجربة التحديث اليابانية المستمرة هي التي قادت اليابان إلى التجانس الاجتماعي عن طريق التوظيف الكثيف في خدمة الإنسان من حيث هو الرأسمال الأكبر، وحجر الزاوية في أية تنمية مستدامة مهما تبدلت الأنظمة السياسية.

ـ ٤ ـ

شكلت تجربة اليابان نموذجاً تحديثياً جديداً عند مطلع القرن الحادي والعشرين، وهو النموذج الوحيد الذي أثبت كفاءة عالية في تحدي الغرب على ساحته الرأسمالية نفسها وبعلومه وتقنياته العصرية. وهناك من يعتقد بحق أن نموذج التحديث الياباني الديمقراطي يمكن أن يكون الأفضل والأكثر ملاءمة لعصر العولمة في القرن الحادي والعشرين. فقد نجح اليابانيون بإقامة التوازن ما بين التنمية الاقتصادية الشمولية والقيم الإيجابية أو الروحية في التراث التقليدي. كما أن الفهم الياباني لشكل العلاقة بين الفرد، والعائلة، والشركة، والعمل، والدولة، يعتبر فهماً مغايراً جداً لما هو سائد في الغرب. وهنا تبرز نقاط خلاف كثيرة ما بين التفسير الياباني للديمقراطية في الممارسة السياسية والتفسير الغربي لها. ولا يرى اليابانيون، ومعهم غالبية شعوب آسيا، أن ممارسة الغرب للديمقراطية قد ساعدت على تلافي صعود التيارات الفاشية، والنازية، والعرقية، والعنصرية. والمطلوب ابتداع أشكال جديدة للممارسة الديمقراطية مستقاة من تقاليد الثقافات الآسيوية وليس نسخاً مشوهة ومقتبسة عن الأشكال الديمقراطية المطبقة في الدول الغربية. ولا يكتفي الشعب الياباني في عصر العولمة باحترام قيمه الثقافية التقليدية، بل يدعو الآخرين إلى احترام ثقافاتهم الأصلية ورفض القبول بفكرة الثقافة الواحدة من موقع الشعوب التي فقدت هويتها الأصلية تحت ستار وحدة الثقافة الكونية.

ويرى باحثون يابانيون أن ثقافة العولمة لا يمكن أن تكون واحدة، وأن تخلي كل شعب عن ثقافته الأصلية يشكل إضعافاً حقيقياً للحضارة الكونية وليس إغناء لها. فليس المطلوب تعميم مقولة صراع الحضارات وانتصار الأقوى فيها على الأضعف، بل العودة إلى مقولة «التحدي الحضاري» على أساس الحوار بين الثقافات والحضارات بدافع الحفاظ على كل ما هو إيجابي فيها لكي تتحول الحضارة الكونية في عصر العولمة إلى مختبر لتفاعل حر ما بين جميع الحضارات والثقافات السابقة.

لقد توقع كثير من الباحثين أن تغير اليابان في نمط الحياة والعمل فيها، وأن تنفتح بالكامل على ثقافات الآخرين بهدف توليد ثقافة عالمية ملائمة لعصر العولمة. لكن اليابانيين ما زالوا يصرون على القول إن عصر العولمة لا يشترط وجود ثقافة واحدة لجميع الشعوب، ولا يطلب من كل شعب أن يتخلى عن ثقافته التي يعتبرها جزءاً لا ينفصل عن هويته الوطنية والقومية. لذلك تنشر سنوياً دراسات علمية مستقاة من نجاح تجربتي التحديث في اليابان لتؤكد أنهما بنيتا على أساس إقامة التوازن الدقيق ما بين قيم الأصالة ومتطلبات الحداثة.

ويعتبر ذلك التوازن أحد أبرز مقومات التحديث في اليابان منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين، لأنه حمى المجتمع الياباني من سلبيات عصر العولمة وفي طليعتها تدمير التراث الثقافي للشعوب. وتعيش اليابان اليوم ظروفاً سياسية واقتصادية بالغة الدقة بحثاً عن موقع جديد لها في عصر العولمة. وتحرص القوى الديمقراطية اليابانية أشد الحرص على التمسك بتجربة التحديث الجديدة التي جعلت من اليابان قوة اقتصادية ومالية عظمى دون حاجة إلى الدخول في سباق على التسلح. لكن نهاية الحرب الباردة لم تنه السلبيات الكبيرة التي لحقت باليابان منذ فرض الحماية العسكرية عليها واعتبارها دولة منزوعة السلاح ومحرومة من التسلح. فبالإضافة إلى عجز الحكومة اليابانية عن استعادة أراضيها المحتلة بالطرق الدبلوماسية، تتعرض بعض اليابانيات يومياً لتحرشات جنود الاحتلال الأمريكي المقيمين على الأراضي وفي المياه الاقليمية اليابانية. وتنظم سنوياً عشرات التظاهرات الصاخبة على امتداد الأراضي اليابانية مطالبة بترحيل الجنود الأمريكيين وإغلاق قواعدهم في اليابان بسبب عدم الحاجة إليها بعد مرور عقد كامل على نهاية الحرب الباردة. يضاف إلى ذلك أن اليابانيين لم ينسوا الإجرام الأمريكي ضدهم عبر قنبلتين ذريتين على هيروشيما وناكازاكي، وهما القنبلتان الوحيدتان اللتان أسقطتا على شعب آمن في التاريخ الحديث والمعاصر. ويتذكر الشعب

الياباني كل عام المأساة التي حلت به في آب/أغسطس من عام ١٩٤٥ على أيدي الأمريكيين. وما زالت صور المأساة حية تنقلها التكنولوجيا اليابانية المتطورة من جيل إلى جيل للتنديد بهمجية من يدعي الحفاظ على سلامة الشعوب وأمنها وثقافتها وحضاراتها في ظل العولمة. وأخيراً، من الصعب جداً التنبؤ بمستقبل تجربة التحديث اليابانية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. فعناصر الاستمرارية متوافرة بقوة لاستعادة النزعة العسكرية دفاعاً عن مصالح اليابان الحيوية في محيطها الآسيوي، وفي مختلف بقاع العالم. لقد أثرت تجربة نصف قرن من التحديث السلمي المستند إلى التغيير الديمقراطي عميقاً في بنية المجتمع الياباني المعاصر إلى درجة يصعب معها انحراف تجربة التحديث اليابانية مجدداً عن خدمة المجتمع إلى خدمة العسكر. وبالتالي، ستحافظ تجربة التحديث الراهنة في اليابان على عناصر الاستمرارية التي قادت إلى نجاحها طوال النصف الثاني من القرن العشرين مع التمهيد لإجراء تغييرات جذرية في بنى المجتمع الياباني بحيث تدخل عصر العولمة مستفيدة من إيجابياته الكثيرة.

تبقى ملاحظة أساسية حول كيفية التوثيق لهذه الدراسة والمنهج العلمي الذي اعتمدته في إنجازها. فقد جمعت الكثير من الدراسات العلمية خلال زياراتي المتكررة إلى طوكيو ما بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠١، والإقامة فيها بشكل متقطع قرابة السنتين ونصف السنة حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ثم متابعة التوثيق في لبنان من خلال الانترنت وعبر أصدقاء، يابانيين وعرباً، للتزود ببعض الكتب التي صدرت حديثاً عن اليابان. مع ذلك، فحجم الدراسات العلمية التي بحوزتي كان كافياً لرسم عناصر الاستمرارية والتغيير في تجربة النهضة اليابانية المعاصرة.

وأود الإشارة هنا إلى الدعوة العلمية التي تلقيتها من معهد الدراسات الشرقية بجامعة طوكيو لمدة عام كامل في الفترة ما بين مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ ومطلع تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وذلك بدعم مالي من مؤسسة اليابان (The Japan Foundation) التي تمتلك مكتبة غنية في وسط طوكيو، تضم غالبية ما يكتب عن اليابان في مختلف البلدان واللغات. فأنجزت في نهاية ذلك العام بحثاً مطولاً بالإنكليزية[٣] أودعته في معهد

---

(٣) Massoud Daher, «Continuity and Changes in the Japanese Modernization,» (Unpublished Study, Tokyo University, Institute of Oriental Culture, 1998).

الدراسات الشرقية بجامعة طوكيو وفي «مؤسسة اليابان»، كما تقضي الأعراف الأكاديمية للأستاذ الزائر. فشكل البحث مادة أولية لهذه الدراسة المطولة التي أعددتها بالعربية، إلا أن النص العربي لم يكن أميناً دوماً للنص الإنكليزي. فقد أعددت النص العربي الجديد بعد الاستزادة في التوثيق، وإعادة التدقيق في عناوين الفصول، والعناوين الفرعية، وإدخال فصل خاص عن مدى استفادة العرب من تجربة التحديث اليابانية. وأجريت توسيعاً كبيراً في التوثيق لإغناء مكتبة البحث بمصادر علمية جديدة زادت على ضعف حجم مكتبة النص الإنكليزي. ثم أضفت إليها بعض المراجع العربية، وبخاصة بعض المصادر الأساسية التي تناولت بالتحليل المعمق فشل التنمية المستدامة في الوطن العربي، وقضايا النهضة العربية والمشروع النهضوي العربي الجديد، ومواقف بعض الباحثين العرب من حركتي التحديث في اليابان ومدى استفادة العرب منها.

كما أن المنهج المطبق في هذه الدراسة متعدد الأبعاد، ويقوم على الجمع ما بين تعدد مناهج البحث العلمي في دراسة ظاهرة التحديث عبر مختلف تجلياتها في حقول المعرفة الإنسانية كالتاريخ، والاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، والانثروبولوجيا، وتفاعل الثقافات والحضارات، وغيرها.

وفي إطار بحث عن عناصر الاستمرارية والتغيير في تجربة التحديث اليابانية في القرن العشرين كان لا بد من اختبار مقولات علمية لكبار المفكرين الذين كتبوا في التاريخ الشمولي، أو الكوني، أو العالمي، أو الحضاري. فمسألة التحديث مقولة نظرية ذات أبعاد كونية منذ نشأتها، وهي تزداد وضوحاً في عصر العولمة والنظام العالمي الجديد.

كما أن البحث العلمي الرصين في هذا المجال يتطلب تحليل ظاهرة التحديث على المدى الزمني الطويل، وموجبات الانتقال من مقولات تحديث العسكر إلى تحديث المجتمع في عصر العولمة ووقف التهديد بحروب عالمية وحتى اقليمية. وقد عالج هذا الكتاب، بشيء من التفصيل، بعض مشكلات الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري في اليابان، وآفاق ذلك الصراع في مجتمع ياباني تحتل فيه الطبقة الوسطى نسبة عالية من عدد السكان. وعلى الجانب الآخر، لعل أبرز ما يميز المجتمع الياباني هو التغير البطيء في البنى الاجتماعية. لكن تحديات عصر العولمة على اليابان تفترض بالضرورة معرفة مدى استجابة اليابانيين للزمن المتسارع في هذه المرحلة، ومشاركتهم النشطة في بناء النظام العالمي الجديد حيث الغلبة فيه للتفاعل وليس للصراع

ما بين الحضارات. هذا بالإضافة إلى مناقشة بعض المقولات النظرية لعدد من الباحثين اليابانيين حول قدرة بلادهم على الاستمرار في الجمع ما بين التراث التقليدي والتطور التكنولوجي العاصف في عصر العولمة، وغيرها من الموضوعات.

والآن، بعد أن بدأ عدد الدراسات عن النهضة اليابانية منذ إصلاحات مايجي عام ١٨٦٨ حتى مطلع القرن الحادي والعشرين يتزايد عاماً بعد عام، لا بد من القول إن المرحلة الراهنة تمهد الطريق لولادة جيل جديد من الباحثين العرب أكثر عمقاً في دراساته وأبحاثه عن تجارب التحديث الآسيوية. وكان سروري كبيراً لدى قراءة الدراسة المقارنة التي أجراها الصديق علي المحجوبي حول نهضة اليابان ونهضة تونس في القرن التاسع عشر. وكلي أمل أن ينال موضوع المقارنة مزيداً من اهتمام الباحثين لإغناء المكتبة العربية بدراسات تفصيلية في مختلف جوانب المقارنة، ليس فقط بين العرب واليابان، بل أيضاً بين العرب وجميع الدول الآسيوية، فالموضوع غني ومتشعب. وليست الدراسات التي نشرت حتى الآن سوى المقدمات الضرورية لمزيد من الأبحاث المعمقة، والتي تحضر لجيل جديد من الباحثين العرب الشبان ينصرف إلى دراسة تجارب التحديث الآسيوية، بالاستناد إلى وثائقها الأصلية. فهناك إمكانات واسعة لاستفادة العرب من دروس تجربتي التحديث في اليابان، على غرار ما فعل باحثون آخرون. فالآسيويون عموماً، والعرب خصوصاً، معنيون بدراسة التحديث الذي يقيم التوازن ما بين الأصالة والانفتاح التام على العلوم العصرية. وفي هذه التوجه ما يؤكد أن آفاق المقارنة بين العرب واليابان في النصف الثاني من القرن العشرين لم تعد قائمة بعد أن زاد الخلل الحاد في موقع ودور كل منهما في عصر العولمة والنظام العالمي الجديد. ويزداد الخلل اتساعاً في مطلع القرن الحادي والعشرين بعد أن ازداد العرب ضعفاً، وتفككاً، وعجزاً عن مواجهة التحديات الداخلية والاقليمية والدولية، في حين تزداد اليابان منعة، وهي تبحث عن أفضل السبل للخروج من دائرة التبعية السابقة للأمريكيين، وتعمل على إقامة الوحدة الآسيوية لكي تدخل عصر العولمة كواحدة من أقوى الدول الفاعلة فيه، وعلى جميع الصعد.

إن تجارب النمور الآسيوية تستحق أبحاثاً عربية معمقة، وليس من شك في أن دراستها ستحمل إلى العرب الكثير من الدروس المستفادة على غرار ما قامت به غالبية الدول. فتلك التجارب ليست واحدة، بل شديدة التنوع، وتحتاج كل منها إلى كثير من الدراسات العلمية المتخصصة. وبالتالي، لا فائدة

تذكر من إطلاق التعميمات حول «النمور الآسيوية»، و«التجارب الآسيوية في التحديث»، و«التنين الأكبر والتنانين الصغيرة». فمثل تلك التعميمات تدل على تقاعس حقيقي عن القيام بأبحاث علمية جادة، مما يقود إلى بلادة ذهنية لدى الباحثين العرب.

لكنني لست من الداعين إلى تبني أي من مقولات التحديث، لا من اليابان ولا من غيرها من النمور الآسيوية. ونبهت مراراً إلى مخاطر الاقتباس السهل عن تجارب النهضة الآسيوية تحت ستار أننا عرب آسيويون مثلهم لأن الاقتباس سيقود حتماً إلى نوع من «التشريق» (الاتجاه شرقاً) الذي ينتهي باستلاب مشابه للتغريب. فهنالك مقولات كثيرة في تجارب التحديث الآسيوية تصعب الاستفادة منها في البلدان العربية بسبب تغير الظروف الموضوعية أو التربة. وتقضي شروط البحث العلمي ألا يظهر الباحث العربي أي إعجاب بأي تجربة تحديث في العالم، ولا يدعو إلى تبني أي من مقولاتها. لكن من واجبه العلمي، في الوقت ذاته، عدم ترداد مقولات نقدية يطلقها مناهضو تجارب التحديث الآسيوية من الذين لا يرون فيها أي جديد أو تجديد، لا فكراً ولا ممارسة، بل مجرد تكرار لمقولات الغرب، وأساليبه، ومناهجه. فتجارب التحديث الآسيوية، وبخاصة التجربة اليابانية، تحمل الكثير من سمات الأصالة، ومقولات الفرادة والتمايز. وهذا سبب كاف لكي يدرس الباحثون العرب جميع التجارب الآسيوية بعناية كبيرة وليس إجمالها ضمن دراسات متسرعة نعرف سلفاً فرضياتها واستنتاجاتها السلبية.

ويكفي التذكير بأن الأمريكيين أنفسهم أنتجوا الكثير من أطروحات الدكتوراه عن اليابان في مختلف حقول المعرفة الإنسانية، ومنها أطروحات علمية كتبت باللغة اليابانية وتركت أثراً مباشراً في الباحثين اليابانيين أنفسهم. هذا بالإضافة إلى مئات الدراسات العلمية التي كتبها باحثون بريطانيون، وفرنسيون، وألمان، وغيرهم ممن تخصصوا بتجربة التحديث اليابانية وتابعوا أدق تفاصيلها. في اعتقادي، أن الحل الأمثل يكمن في توليد جيل عربي جديد يتقن اللغة اليابانية وغيرها من اللغات الآسيوية، كالصينية، والهندية، والكورية وغيرها. عندئذ يصبح بمقدور الباحثين العرب الجدد إنجاز دراسات علمية معمقة ومتخصصة بتجارب تلك الشعوب، ليناقشوا مدى استفادة الفكر النهضوي العربي منها في عصر العولمة. ومن أبرز الأخطاء الكبيرة التي رافقت الفكر النهضوي العربي في جميع مراحله أنه كان يميل دوماً إلى العموميات الايديولوجية أكثر من تركيزه على الدراسات العلمية، الفرعية والمتخصصة.

فما زال الفكر العربي المعاصر يفتقر جدياً إلى متخصصين متعمقين بدراسة تجارب التحديث الآسيوية لترجمة وثائقها مباشرة من خلال مصادرها الأصلية. وباستثناء قلة من الأبحاث العربية المتميزة في هذا المجال، فإن ما نشر عن تلك التجارب حتى الآن باللغة العربية يفتقر، في الغالب، إلى الدقة والموضوعية. فقد تداخلت الترجمة بالتأليف مما ولد فكراً هجيناً كان أقرب إلى النقل الحرفي لكثير من مقولات الفكر الغربي عن تجارب التحديث في الدول الآسيوية. والحل الوحيد لهذه المعضلة هو بناء جيل عربي متخصص في دراسة تلك التجارب بالاستناد إلى مصادرها الأصلية مع معاينة دقيقة لتطور مجتمعاتها. وذلك يتطلب مؤسسات ثقافية عربية متخصصة تعمل على تطوير العلاقات الثقافية العربية ـ اليابانية بشكل خاص، ومعها العلاقات الثقافية بين العرب وجميع الدول الآسيوية. وقد يكون القرن الحادي والعشرون قرناً آسيوياً بامتياز. لذا، من مصلحة العرب، بل من واجبهم، العمل على تحويل هذا القرن إلى قرن آسيوي طالما أن الثقافة العربية هي إحدى أبرز مكونات الحضارة الآسيوية التي تفاعل معها العرب بعمق منذ أقدم العصور.

ختاماً، أرجو أن أكون قد ساهمت في تزويد المكتبة العربية بدراسة علمية تفتح الطريق أمام دراسات أكثر توثيقاً، وشمولية، وعمقاً حول تجربتي النهضة اليابانية ومدى استفادة العرب منهما لإطلاق مشروع نهضوي عربي جديد. وبعد أن أفشل الغرب تجديد المشروع النهضوي العربي طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، لعل نجاح الآسيويين في جعل القرن الحادي والعشرين قرناً آسيوياً يساعد في إطلاق هذا المشروع العربي الذي طال انتظاره.

وإذ أتقدم بالشكر الجزيل إلى مركز دراسات الوحدة العربية، وبشكل خاص لأمينه العام الصديق الدكتور خير الدين حسيب، على اهتمامه بالكتاب الأول، وحرصه على أن يكون هذا الكتاب ضمن منشورات المركز، فإني أتحمل كامل المسؤولية عن الثغرات الواردة فيه. وكلي أمل أن يحظى الكتاب، كالكتاب الذي سبقه، بتقويم موضوعي، أستفيد منه شخصياً، كما يستفيد منه العاملون في البحث العلمي حول تجارب التحديث الناجحة في العالم.

بيروت في الأول من نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

مسعود ضاهر

الفصــل الأول

الموروث الإيجابي لحركة التحديث اليابانية
في القرن التاسع عشر

أولاً: مدخل عام للتذكير بظروف النهضة اليابانية الأولى

ليس من شك في أن التعريف بالمراحل الأساسية لتاريخ اليابان منذ بداية عهد الإمبراطور مايجي عام ١٨٦٨ حتى الآن يحتاج إلى مجلدات عدة. وقد أشرنا في كتابنا السابق **النهضة العربية والنهضة اليابانية**، إلى محطات رئيسية في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر، بالإضافة إلى تعريف شمولي بطبيعة اليابان الجغرافية، وتقسيماتها الإدارية، وتوزع السكان فيها. لذلك أود التأكيد أن هذه الدراسة ليست بحثاً في تاريخ اليابان، لأنها لا تستند إلى منهجية البحث العلمي الذي يعتمده المؤرخون، من حيث التوثيق، وتقديم الاقتباسات التاريخية المطولة التي تبنى عليها الفرضيات وصولاً إلى استخلاص الاستنتاجات. فأنا أستكمل هنا ما بدأته في الكتاب السابق حول نقطة محورية واحدة هي مشكلات الحداثة والتحديث في المجتمع الياباني الحديث والمعاصر. وبعد أن عالجت مشكلات من القرن التاسع عشر، كرست هذه الدراسة للبحث في قضايا الحداثة والتحديث في اليابان المعاصرة. وبما أن المقولة الأساسية التي بني عليها هذا الكتاب تؤكد الصلة الوثيقة ما بين مرحلتي التحديث في اليابان كان لا بد من فصل تمهيدي يبرز، وبشكل مكثف للغاية، السمات الأساسية لحركة التحديث الأولى والتي من خلالها تتضح «عناصر الاستمرارية والتغيير» في تجربة التحديث الراهنة. وسأكتفي بالإشارة السريعة إلى بعض الأفكار الأساسية ذات الصلة الوثيقة بمقولة الحداثة كما فهمها المصلحون اليابانيون نظرياً قبل أن يطبقوها على أرض الواقع. ومن أهم تلك الأفكار أن الحداثة الحقيقية، والقابلة للثبات والاستمرارية هي نتاج نضوج البنى الداخلية أولاً، وليست مجرد نقل أو اقتباس من الخارج. وقد تمحورت غالبية الدراسات اليابانية على إبراز نضوج تلك البنى في مرحلة

توكوغاوا بحيث شكل إنذار بيري لعام ١٨٥٣ نقطة تحول في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر. وتنبه اليابانيون، حكومة وشعباً، إلى مخاطر الغزو الخارجي الوشيك من جهة، كما اختبروا أيضاً قدرة البنى الداخلية اليابانية على مواجهة ذلك الغزو قبل وقوعه من جهة أخرى. فاختاروا، دون تردد، العمل على تصليب الجبهة الداخلية وتماسكها بحيث تعجز القوى الأجنبية عن اختراقها. وكانت أولى الخطوات العملية في هذا المجال إنهاء حكم أسرة توكوغاوا سلمياً، وبالتالي إنهاء عزلة شبه تامة استمرت قرابة ٢٥٠ عاماً عن العالم الخارجي، والالتفاف حول الامبراطور مايجي، والانصراف الجدي إلى بناء مجتمع عصري قادر على المجابهة على جميع الصعد العسكرية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، وغيرها(١).

بدأت حركة التحديث الأولى في اليابان عام ١٨٦٨ بإصلاحات الامبراطور مايجي واستمرت مع خلفائه من بعده إلى أن توقفت بعد الاحتلال الأمريكي لليابان عام ١٩٤٥، لتبدأ معها حركة التحديث المعاصرة من الإصلاحات الأمريكية التي ما زالت مستمرة، بأشكال مختلفة، حتى الآن. وقد بنيت ركائز تجربة التحديث الأولى انطلاقاً من شعور بالخوف من الاحتلال الغربي لليابان على غرار ما حل بالدول المجاورة في جنوب شرق آسيا، كالصين والهند وباقي دول المنطقة. وانصبت جهود المصلحين اليابانيين في عهد مايجي على بناء دولة عصرية يحميها جيش قوي، يتمتع بانضباط صارم، ومزود بأحدث الأسلحة وبتقنيات العلوم العسكرية الغربية. ونجحت تجربة التحديث بفضل الالتفاف الشعبي العارم حول الامبراطور وتنفيذ القرارات التي أصدرها تباعاً حتى نهاية عهده. وأحدثت التدابير الإصلاحية صدمة عنيفة في المجتمع الريفي الياباني، ورافقتها مئات الانتفاضات الفلاحية التي اندلعت لمواجهة القرارات التعسفية للسلطة المركزية(٢).

وضع الامبراطور مايجي ومستشاروه مخططاً مدروساً طويل الأمد يقضي

---

(١) Conrad Totman, *The Collapse of the Tokugawa Bakufu, 1862-1868* (Honolulu: University of Hawaii Press, 1980), pp. 375-481.

(٢) تضمن كتاب بورتون جدولاً تفصيلياً بأماكن غالبية تلك الانتفاضات، وتاريخ كل منها، وأسماء قادتها، والأهداف المعلنة أو المطالب التي رفعت في كل منها. انظر: Hugh Borton, *Peasant Uprisings in Japan of the Tokugawa Period*, 2nd ed. with a new introd. (New York: Paragon Book Reprint Corp., 1968), pp. 120-181.

بانتقال مئات الآلاف من عمال الزراعة في اليابان إلى المدن للالتحاق بالجيش الياباني الجديد، أو للعمل في القطاع الصناعي الحديث والتحاق أبنائهم بالمدارس العصرية التي كانت منتشرة في المدن بالدرجة الأولى. ولم يكن بالإمكان تحقيق تلك الصدمة العنيفة في المجتمع التقليدي الزراعي إلا عن طريق دولة مركزية قوية، لديها جيش شديد الولاء للامبراطور وقادر على قمع كل حركات التمرد والعصيان ضد السلطة المركزية. فشهدت اليابان طوال المرحلة الممتدة من إصلاحات مايجي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية قمعاً منظماً لكل الحركات الديمقراطية والانتفاضات الفلاحية فيها. وسيطرت النزعة العسكرية بالكامل على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية عبر تحالف الرأسمال المالي والصناعي الكبير مع الامبراطور، وعبر عملية التحديث السريع للجيش، ولقطاعات ذات صلة وثيقة بالتوسع العسكري للامبريالية اليابانية. فانتقلت أعداد كبيرة من الريفيين اليابانيين قسراً للسكن في تجمعات كبيرة شكلت نواة مدن يابانية يزيد سكان كل منها على المليون، في وقت تجاوز فيه عدد سكان مدينة أوساكا (Osaka) الخمسة ملايين، وسكان العاصمة طوكيو العشرة ملايين نسمة. ولعبت سكك الحديد العصرية، وحركة النقل البحري والنهري المنتظمة دوراً أساسياً في ولادة المدن اليابانية الكبرى حيث انتشرت في داخلها أو في جوارها مصانع كبيرة مزودة بأحدث الآلات والتكنولوجيا العصرية.

لكن المفارقة الجديرة بالملاحظة هي أن زيادة التصنيع والإنتاج الصناعي لم تنعكس بشكل إيجابي على غالبية القطاعات التقليدية كالزراعة والحرف والصيد. والسبب في ذلك أن البرجوازية اليابانية الصاعدة كانت تخطط بعناية فائقة لدفع الريفيين إلى المدن بأعداد كبيرة عن طريق المصادرة، والتجنيد الإجباري، وأعمال السخرة، وذلك للمشاركة في قطاعات الإنتاج الحديثة. وأحجمت السلطة المركزية عمداً عن تقديم خدمات مهمة للفلاحين والصيادين والحرفيين الذين تعرضوا لأزمات حادة على مستوى الإنتاج والسكن والمعيشة[٣].

وعلى قاعدة إصلاحات مايجي تزايدت أعداد الذكور بنسبة كبيرة في المدن الحديثة مقابل استقرار نسبة متزايدة من الإناث في الأرياف. وكانت أبرز

---

(٣) E. Herbert Norman, *Soldier and Peasant in Japan: The Origins of Conscription* (New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1943) pp. 33-57.

محاور التمركز الذكوري في النصف الأول من القرن العشرين:

- محور طوكيو - يوكوهاما (Tokyo - Yokohama).

- محور أوساكا - كوبي (Osaka - Kobe).

- منطقة شمال جزيرة كيوشو (Kiushu).

هذا بالإضافة إلى مناطق سكنية جديدة أنشئت في جوار المصانع الكبيرة. وقد ساهم التمركز العمالي الكثيف في تلك المدن بولادة وتطور الحركة العمالية والأحزاب والمنظمات اليسارية في اليابان(٤).

لكن تلك الإصلاحات أحدثت خللاً اجتماعياً حاداً، ومتعمداً أو مدروساً في معظم الأحيان، بين المدن والأرياف من جهة، وبين الذكور والإناث من جهة أخرى، وفي مختلف المجالات. فقد استمر تفضيل عمل الذكور على عمل الإناث بشكل بارز طوال فترة ما بين الحربين العالميتين، وبأشكال غير معلنة طوال النصف الثاني من القرن العشرين. وهذا يفسر، إلى حد بعيد، تأزم مسألة الجندر (Gender) أو التمييز بين الجنسين بشكل منفر أحياناً في المجتمع الياباني الحديث والمعاصر. وهذا النوع من التمييز الجنسي غير مبرر ويكاد لا يجد شبيهاً له في المجتمعات الأوروبية والأمريكية المتطورة. وعلى الرغم من تعديل الكثير من النصوص القانونية السابقة التي كانت شديدة الإجحاف بحق المرأة، فإن تقاليد العمل المتوارثة في اليابان ما زالت منحازة إلى جانب تشغيل الذكور في غالبية قطاعات الإنتاج وأجهزة الدولة. وتمركز عمل النساء في قطاعات ذات صلة بالخدمات العامة، والزراعة، وبعض الصناعات الخفيفة، والتعليم.

وقد نشرت دراسات علمية معمقة للكشف عن جذور الصراع الاجتماعي بوجهه الطبقي المقترن بالتمييز بين الجنسين. وأسهب بعضها في وصف الأثر السلبي الذي خلفته مرحلة ما بين الحربين العالميتين وعسكرة كل قوى الإنتاج لصالح مغامرات الامبريالية اليابانية. وزادت حدة الأزمات الاجتماعية في اليابان حتى وصلت إلى حدود المجاعة الحقيقية في حقبات كثيرة من تاريخ اليابان الحديث والمعاصر.

---

(٤) Takafusa Nakamura, *History of Showa, 1926-1989,* translated by Edwin Whenmouth ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1998), p. 6.

وشكلت الانتصارات العسكرية الخاطفة للجيش الياباني في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين على الصينيين ثم على الروس وسيلة ناجعة للتحكم بالشعب واستغلال مشاعره القومية من أجل القيام بمزيد من المغامرات العسكرية المتلاحقة التي ألهبت الشعور القومي لدى اليابانيين. إلا أنها بقدر ما زادت من ثروة الامبراطور والاحتكارات، فقد زادت في إفقار الطبقات الدنيا والوسطى من الشعب الياباني.

كان العاملون في القطاع الزراعي ومختلف قطاعات الإنتاج التقليدية في طليعة من دفع الثمن الفادح لتلك المغامرات من دم أبنائهم ومواردهم القليلة. فخضعوا لمخطط مدروس بدأ بنشر مقولات القومية اليابانية المتطرفة عبر أجهزة الدعاية والإعلام التابعة للامبراطور، والتي كانت تصور انتصارات الجيش الياباني على جيوش الدول المجاورة كعمل بطولي ومشرّف يعلي من شأن اليابان على المستويين المحلي والدولي. وقد اندفع أبناء العمال والفلاحين بحماس لا حدود له لرفد تلك المغامرات بالعنصر البشري، على رغم الخسائر الهائلة التي تعرضوا لها. وجرى تقييم تلك المواقف بشكل متناقض من جانب الباحثين. فمنهم من اعتبر انخراط العمال والفلاحين في عملية بناء الدولة العصرية والمشاركة في حروبها التوسعية مساهمة إيجابية كان من نتائجها صلابة الجبهة الوطنية والقومية داخل اليابان، ومنهم من اعتبرها سلبية جداً لأن القوى المنتجة تحملت العبء الأكبر من التضحيات دون أن تتبدل أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية التي ازدادت سوءاً مع تضحيات بشرية كبيرة.

ثانياً: التراكم الإيجابي في مرحلة العزلة الطوعية زمن أسرة توكوغاوا (TOKUGAWA)

حتى بدء العمل بإصلاحات الامبراطور مايجي عام ١٨٦٨، كانت أراضي اليابان تقسم إلى وحدات إدارية تعرف باسم هان (Han)، والتي كانت تخضع لإمرة حاكم إداري يسمى دايميو (Daimyo)، وكان يتمتع بصلاحيات إدارية واسعة تحت إشراف الشوغون (Shogun) أو الحاكم العسكري العام في اليابان. وكانت حكومة الشوغون تعرف باسم باكوفو (Bakufu) طوال فترة حكم أسرة توكوغاوا التي سيطرت على اليابان قرابة ٢٥٠ سنة عرفت في التاريخ الياباني باسم «مرحلة العزلة». وقد كان لتلك المرحلة أثر مهم في تحضير البلاد للنهضة الأولى التي أنهت تلك العزلة مع تسلم الامبراطور مايجي الحكم رسمياً عام ١٨٦٨.

وفي ظل حكم الشوغون، قسمت اليابان إلى قرابة ٣٠٠ مقاطعة إدارية، يحكم كلاً منها دايميو من أسرة ساموراي. وعرف الشوغون كيف يقيم نوعاً من الإدارة المركزية في ظل نزعة عسكرية صارمة لتوحيد المقاطعات اليابانية، طوعاً أو قسراً. نتيجة لذلك تولد نزوع قوي لتوحيد الأراضي اليابانية، ورفض كل أشكال التجزئة والانفصال. وكان لذلك النزوع الأثر الحاسم في تسهيل ولادة الدولة المركزية بقيادة الامبراطور مايجي. فالتفت حوله غالبية القوى العسكرية من مختلف مراتب الساموراي، بالإضافة إلى القوى الشعبية، والمؤسسات الاقتصادية والمالية. وكان الهاجس الحقيقي من الالتفاف الرسمي والشعبي الحاشد، حول شخص الامبراطور هو درء مخاطر الاحتلال الأجنبي لليابان والذي برز بقوة مع وصول «السفن الأمريكية السوداء» إلى سواحل اليابان، وإنذار الكومودور بيري لحكامها عام ١٨٥٣ بفتح المرافئ أمام الملاحة الدولية وإنهاء العزلة الطوعية التي دامت قرابة القرنين ونصف القرن(٥).

بعد أن عالجنا بالتفصيل هذا الجانب في كتابنا **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، سنكتفي هنا باستعادة سريعة للسمات الأساسية لتلك المرحلة، وأبرزها:

ـ كانت اليابان تعيش فعلاً في ظل دولة مركزية قوية، ولديها تراكم اقتصادي داخلي ساعد في التحضير للنهضة الأولى انطلاقاً من حجم تلك الموارد بالدرجة الأولى. هذا بالإضافة إلى بعض القروض الخارجية لشراء الآلات والتكنولوجيا الغربية بهدف تسريع النهضة وإدخال اليابان في عالم الحداثة الغربية عن طريق اقتباس ثقافة الغرب وتقنياته كمدخل لا غنى عنه لردم الهوة العميقة آنذاك ما بين اليابان والدول الصناعية الكبرى(٦).

ـ كان النظام الإداري الياباني في مرحلة العزلة على درجة عالية من

---

(٥) كتبت دراسات علمية كثيرة، من وجهات نظر يابانية وغير يابانية، لتقويم مرحلة توكوغاوا التي عرفت تاريخياً بمرحلة العزلة الطوعية، وكان لها أكبر الأثر في تجميع موارد اقتصادية ومالية وفيرة ساعدت على إنجاح النهضة اليابانية الأولى في عهد مايجي. حول أثر البحر في حياة العزلة الطوعية التي عاشها اليابانيون لقرون عدة، انظر: G. A. Ballard, *The Influence of the Sea on the Political History of Japan* (Westport, Conn.: Greenwood Press, [1972]), pp. 1-12.

(٦) للتوسع في هذا الجانب، انظر الكتاب الوثائقي: Thomas C. Smith, *Native Sources of Japanese Industrialization, 1750-1920* (Berkeley, CA: University of California Press, 1988).

التنظيم الداخلي. فقد استند إلى مبادئ الفلسفة الكونفوشيوسية في الطاعة، واحترام الرؤساء، والتفاني في سبيل الوطن، وتنفيذ إرادة الامبراطور وغيرها. وعلى رغم بروز بعض حركات التمرد والعصيان على سلطة الشوغون الضعفاء فإن أياً من الدايميو الأقوياء لم يحاول الانفصال عن السلطة المركزية. لذلك لم تلق تدابير الامبراطور مايجي معارضة تذكر لإعادة تنظيم الوحدات الإدارية اليابانية لجهة الحد من الحكم الوراثي في المقاطعات وتعيين الدايميو الجدد على أسس الكفاءة الإدارية أولاً، وتوزيعهم خارج مقاطعاتهم بما يضمن الولاء للسلطة المركزية التي تولى الامبراطور قيادتها بنفسه. وقد حرص الامبراطور على تجاوز كل أشكال وراثة المناصب السابقة في المقاطعات، واعتبرت خدمة الوطن أرقى أشكال العمل الإداري. فلم يعارض قادة الساموراي، وهم حكام المقاطعات القدامى، النظام الجديد لأنهم شكلوا العمود الفقري للإصلاحات الإدارية والعسكرية فيه. وتوزعت المراكز العليا في إدارات الدولة على مختلف شرائح الساموراي، فكان منهم معظم رؤساء مجالس المؤسسات الاقتصادية والمالية في القطاعين العام والخاص[(٧)].

ـ تحاشت حكومة الشوغون التعاون مع الحكومات الأجنبية بعد عزلة طويلة عاشتها اليابان منذ أواسط القرن السابع عشر. لكن الإنذار الأمريكي لعام ١٨٥٣ أجبر الشوغون على فتح موانئها أمام الملاحة والتجارة الدولية، بالإضافة إلى إلزامها بتوقيع اتفاقيات مذلة بين عامي ١٨٥٤ و١٨٥٨. وشكلت تلك الاتفاقيات منطلقاً لحركة احتجاج وطني عارمة قادها والد الامبراطور مايجي، والتف حوله غالبية قادة الساموراي. فاضطر الشوغون الأخير إلى الاستقالة من منصبه الجديد بعد أيام فقط من تعيينه مكان والده، ثم أعلن انضمامه إلى صفوف الامبراطور مايجي الذي ثبّته في موقعه السابق كحاكم إداري لمقاطعة ميتا (Mita). أما الدرس البليغ الذي يمكن استخلاصه من تلك المرحلة فهو أن القادة اليابانيين، على اختلاف مراتبهم، انحازوا بالكامل إلى جانب المصلحة الوطنية العليا. لقد رفضوا جميعاً اللجوء إلى القوى الخارجية التي كانت تشجع على الصراع العسكري بين اليابانيين لكي تتاح لها فرصة التدخل العسكري واحتلال البلاد على غرار ما حل بالهند والصين ودول

---

(٧) Herschel Webb, *The Japanese Imperial Institution in the Tokugawa Period*, Studies of the East Asian Institute (New York: Columbia University Press, 1968), Appendix, «Chronology of the Japanese Emperors,» pp. 269-273.

أخرى. وساعد ذلك التوجه السليم على قطع الطريق نهائياً أمام التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، فلم يشهد تاريخ اليابان الحديث والمعاصر اندلاع أي حرب أهلية ساهم الأجانب في إذكائها أو الاستفادة منها[٨].

وهكذا تم تغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفردية عن طريق الحوار البناء بين الحاكم العام من جهة، سواء كان الشوغون أو الامبراطور ـ وحكام المقاطعات أو الدايميو من جهة أخرى. فكان بالإمكان حل المشكلات السياسية والإدارية بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى العنف الدموي. وقد أعلن الامبراطور عفواً عاماً عن المتمردين عليه في بداية حكمه، وذلك باعتباره الأب الروحي لجميع اليابانيين. فانتقلت السلطة إلى الامبراطور مايجي سلمياً ودون إراقة دماء، إذ انحازت الغالبية الساحقة من مراتب الساموراي إلى جانبه وصولاً إلى آخر الشوغون المعين حديثاً. ولم يشذ عن ذلك الإجماع الوطني سوى قلة من الدايميو التقليديين، أو «الحرس القديم» من كبار الملاكين الذين حكموا اليابان بالوراثة طوال القرون السابقة.

والسبب في ذلك أن هؤلاء قد اعتادوا على الحكم الوراثي الذي جعلهم بمثابة الحكام الفعليين الثابتين في مقاطعاتهم مقابل تعزيز علاقاتهم باستمرار كعائلات من العسكريين تضع نفسها بتصرف الشوغون، أو الحاكم العسكري العام. وحتى ذلك الحين، كان جميع الأباطرة السابقين يوضعون تحت الإقامة شبه الجبرية في قصر جميل بالعاصمة القديمة كيوتو (Kyoto)، وفي ظل رقابة صارمة من الشوغون.

وتعرضت الفئة من الدايميو التي أعلنت العصيان المسلح في بعض المقاطعات لعزلة داخلية بسبب رفض باقي الدايميو التعاون معها من جهة، وإعلان سكان المقاطعات التي لجأوا إليها ولاءهم التام للامبراطور والسلطة المركزية. فهرب المتمردون باتجاه مقاطعة هوكايدو (Hokkaido) في الشمال، والتي لم تكن تابعة رسمياً لليابان. فتعقبهم جيش الامبراطور ليعلن ضم تلك المقاطعة إلى ممتلكاته، وهي تعتبر اليوم من أكثر المقاطعات اليابانية خصوبة، وتعد بمستقبل زاهر بعد الإمكانات المالية الكبيرة التي وظفها اليابانيون في

---

(٨) Meron Medzini, *French Policy in Japan during the Closing Years of the Tokugawa Regime*, Harvard East Asian Monographs; 41 (Cambridge, MA: Harvard University, East Asian Research Center, 1971), p. 118 sqq.

أراضيها في القرن العشرين.

- عطفاً على الملاحظة السابقة، يمكن القول إن الحركة الشعبية في اليابان لعبت دوراً أساسياً في توحيد البلاد، سياسياً وإدارياً. فقد التفت القوى الشعبية على الدوام وراء السلطة المركزية، سواء كانت بإمرة الشوغون أو بإمرة الامبراطور. ولم تنجر إلى دعم أية مغامرة عسكرية قامت بها بعض فئات من الدايميو ضد السلطة المركزية، مما أفشل جميع حركات التمرد والعصيان التي شهدتها القوى المتصارعة في رأس الهرم السياسي المسيطر. نتيجة لذلك، تركت مرحلة توكوغاوا الطويلة آثاراً إيجابية واضحة المعالم في التحضير لانطلاقة النهضة اليابانية الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر(٩).

لقد بنيت معظم ركائز تلك النهضة على الوحدة المركزية الصارمة التي جسدتها سلطة الشوغون العسكري، وحكومة الباكوفو، والوحدات الإدارية بقيادة حكام المقاطعات من الدايميو، والوحدة الاقتصادية التي مهد لها غياب الحواجز الجمركية التي تحد من انتقال السلع بين المقاطعات. فتبلورت وحدة اليابان الوطنية أو القومية تدريجياً عن طريق الإصرار الدائم على توحيد جميع المقاطعات اليابانية في دولة مركزية واحدة، ورفض كل أشكال التجزئة، والانفصال، والاتصال مع الخارج لتغليب قوى يابانية على أخرى، وعدم انجرار الشعب الياباني إلى حروب أهلية يعقبها استقدام جيوش أجنبية لترابط على أرضه. ويفخر اليابانيون بأنهم ينتسبون إلى دولة هي بين قلة من الدول التي لم يطأ أراضيها أي جيش أجنبي حتى الحرب العالمية الثانية.

لم تكن مرحلة توكوغاوا بمثابة عزلة تامة كما توهم بعض المؤرخين، ولم تؤد باليابان إلى عزلة محكمة عن العالم الخارجي، ومع ذلك، تركت آثاراً سلبية في المجتمع الياباني، إذ ساهمت في تخلفه عن منجزات التطور التقني الذي شهده الغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. لكنها، في المقابل، أعطت اليابان نوعاً من الحصانة الداخلية في مواجهة المؤثرات الخارجية التي عصفت بالغالبية الساحقة من دول المنطقة والعالم، وأدت إلى سقوطها تباعاً في قبضة الاستعمار الأجنبي.

---

(٩) حول نهاية الشوغون، والوثائق الأساسية لإصلاحات مايجي منقولة إلى اللغة الفرنسية، انظر الكتاب الوثائقي المهم: Jacques Mutel, *Histoire du Japon: La Fin du Shôgunat et le Japon de Meiji, 1853-1912* (Paris: Hatier, 1970), pp. 8-11, surtout les documents, pp. 82-123 et 172-212.

إن مصطلح «أجنبي» في اللغة اليابانية يرادف مصطلح «البربري» الذي أجبر اليابان على فتح موانئها تحت ضغط الإنذار الأمريكي. وقد صاغ اليابانيون شعارهم السياسي الأول في نهاية مرحلة العزلة وبداية حكم مايجي على الشكل التالي: «المجد للامبراطور! وليطرد البرابرة!». فاستمر ذلك الشعار فاعلاً بقوة إلى درجة استدعت تدخل الامبراطور مايجي لإعدام عدد من القوميين المتطرفين الذين خططوا ونفذوا مجزرة أودت بحياة بعض الأجانب داخل القصر الامبراطوري بالذات.

ويرى بعض الباحثين اليابانيين أن التراكم الإيجابي في مرحلة توكوغاوا وليس إنذار بيري هو الذي شكل منطلق تاريخ النهضة اليابانية الحديثة. لذا، فإصرار باحثين غربيين على تحديد بداية تلك النهضة بإنذار بيري يتضمن موقفاً ايديولوجياً مسبقاً. أي أنه موقف غير علمي، وغير عقلاني بسبب التقليل من دور العوامل الداخلية الإيجابية في بناء النهضة اليابانية من جهة، والإصرار على إلحاق تلك النهضة تبعياً بتجارب التحديث الأوروبية والأمريكية وجعلها صنيعة لها من جهة أخرى. وفي الآونة الأخيرة، نشرت دراسات علمية معمقة أظهرت أن حجم التراكم الإيجابي الذي شهدته مرحلة توكوغاوا يقدم الدليل القاطع على أن اليابان كانت تعيش في ظل وحدة مركزية حقيقية على مختلف الصعد السياسية، والعسكرية، والإدارية، والاقتصادية، والمالية، والتربوية وغيرها. ولعب ذلك التراكم دوراً أساسياً في إطلاق حركة التحديث اليابانية التي قادت إلى حداثة محققة منذ نهاية القرن التاسع عشر، علماً أن تلك الحركة تمت على حساب القوى الريفية بالدرجة الأولى، والتي قامت بآلاف الانتفاضات الفلاحية لكنها ما زالت تدفع ثمن التحديث السريع والمستمر منذ مرحلة توكوغاوا حتى الآن[١٠].

ولعبت البوذية، من حيث كانت الديانة المهيمنة على اليابان طوال قرون طويلة، دوراً ملحوظاً في توحيد الجوانب الروحية لدى اليابانيين. وفي ظل

---

(١٠) انظر في هذا المجال: Chie Nakane and Shinzabur Oishi, eds., *Tokugawa Japan: The Social and Economic Antecedents of Modern Japan*, translation edited by Conrad Totman (Tokyo: University of Tokyo Press, 1990), pp. 3-9, and H. D. Harootunian, *Toward Restoration; the Growth of Political Consciousness in Tokugawa Japan*, California. University. Center for Japanese and Korean Studies. Publications (Berkeley, CA: University of California Press, 1970), pp. 380-410.

أسرة توكوغاوا تداخلت مبادئ الكونفوشيوسية التي تحض على الطاعة التامة، واحترام التراتبية الاجتماعية، والتفاني في سبيل الامبراطور كرمز للوطن والدولة مع الدعوة إلى نشر ديانة الشنتو التي تكرس عبادة الأرض اليابانية والامبراطور لتصبح الايديولوجيا الرسمية التي تبناها النظام الياباني(١١).

ودعت إصلاحات مايجي إلى الاستمرار في تطبيق تعاليم كونفوشيوس التي نصت على احترام التراتبية الصارمة لطبقات المجتمع الياباني وهي: طبقة الساموراي، وطبقة الفلاحين، وطبقة الحرفيين، وطبقة التجار. فعانت فئات اجتماعية واسعة من ذلك التقسيم الصارم بعدما صنفت خارج الطبقات الشرعية، وعرفت بطبقة المنبوذين.

وما زال الكثيرون من أبنائها يعانون حتى الآن مشكلة الاندماج التام في المجتمع الياباني بسبب أصولهم الوضيعة المدونة في وثائق تلك المرحلة.

وقد ميزت تعاليم كونفوشيوس أيضاً ما بين عالم متحضر تسوده المثل العليا، وعالم البرابرة الذي يعتبر في مرتبة روحية أدنى. وتبعاً لتلك التعاليم، لا يعتبر المستوى المادي أو التقني الذي وصلت إليه المجتمعات عاملاً مهماً في التصنيف الحضاري. وهذا يفسر، إلى حد بعيد، كيف أن مرحلة العزلة ساهمت في تعزيز الشعور الوطني أو القومي لدى اليابانيين بخصوصية بلادهم وقدسيتها. وهو شعور يتمسك به الشعب الياباني، على اختلاف طبقاته وفئاته الاجتماعية، ويعتبره مؤشراً على فرادته أو تفرده عن باقي الشعوب الأخرى. وما زالت القوى الحاكمة في اليابان تنشر يومياً مقولات هذه الايديولوجيا المستمرة بشكل غير معلن في تاريخ اليابان المعاصر. وهي تتشدد في توصيف نقاوة العنصر الياباني، وخصوصية الثقافة اليابانية(١٢).

لقد شهدت مرحلة توكوغاوا ترسيخ تعاليم الكونفوشيوسية الوافدة من الصين إلى اليابان. ووجدت الحكومة العسكرية بقيادة الشوغون في تلك التعاليم سنداً معنوياً كبيراً لممارسة السلطة. فهي تشدد على الطاعة التامة، والانضباط الصارم، والتفاني في خدمة القيادة العسكرية، وحب الأرض إلى

---

(١١) Masao Maruyama, *Essais sur l'histoire de la pensée politique au Japon*, traduit du japonais par Jacques Joly; préface de Patrice Beillevaire (Paris: Presses universitaires de France, 1996), pp. 1-46.

(١٢) *Japanese Industrialization and the Asian Economy* (Conference), edited by A. J. H. Latham and Heita Kawakatsu (London; New York: Routledge, 1994), pp. 4-5.

درجة التقديس، وغيرها(١٣).

ومنذ عهد مايجي أصبحت الديانة الشنتوية العنصر الموجه الأساسي لسلوك الدولة والأفراد في تاريخ اليابان المعاصر. وديانة الشنتو هي مزيج من البوذية القديمة، وبعض تعاليم كونفوشيوس، مع كثير من الطقوس البدائية اليابانية كعبادة الامبراطور، وتكريم الآباء والأجداد، والعودة إلى الميثولوجيا اليابانية المحلية المنشورة في كتاب **كوجيكي** المقدس(١٤).

واعتبرت الشنتوية نوعاً من توليف ديني جديد يتلاءم مع الميثولوجيا اليابانية بحيث تتشكل كديانة محلية أو قومية خاصة باليابان. وقد ساعدت إصلاحات مايجي في دفع الشنتوية إلى الواجهة لتتحول إلى الديانة الأكثر شعبية في اليابان. وأصبح رجال الدين من الشنتو القوة الدينية الأولى فيها منذ عصر مايجي حتى الآن. في الوقت عينه، لا يجد غالبية اليابانيين اليوم حرجاً من إعلان انتمائهم إلى البوذية والكونفوشيوسية والشنتوية في آن واحد. ويلاحظ أن اليابان اليوم تضم الكثير من الفرق الدينية التي يقدر عددها بالمئات، وفي صفوف كل منها آلاف المريدين(١٥).

ثالثاً: مقولات حركة التحديث الأولى في اليابان بين النظرية والتطبيق

أدخلت إصلاحات مايجي تبدلات عميقة في بنية المجتمع الياباني، وقادت إلى حداثة حقيقية يصعب الارتداد عنها أو النكوص إلى المرحلة التي سبقتها. وتميزت قرارات الإصلاح التدريجي بسمات بارزة في مختلف المجالات، نكتفي هنا بذكر أهمها:

١ - إعلان مبادئ الإصلاح الخمسة في ١٤ آذار/مارس ١٨٦٨: وهو ما يعرف حتى الآن باسم المبادئ الخمسة أو وثيقة «Imperial Oath on the

(١٣) Maruyama, Ibid., chap.1, «La Formation du confucianisme à l'époque des Tokugawa,» pp. 29-46.

(١٤) انظر: كوجيكي، وقائع الأشياء القديمة (الكتاب الياباني المقدس)، ترجمة وتقديم محمد عضيمة ([بيروت]: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩).

(١٥) Mark R. Mullins, Shimazono Susumu and Paul L. Swanson, eds., *Religion and Society in Modern Japan: Selected Readings,* Nanzan Studies in Asian Religions (Berkeley, CA: Asian Humanities Press, 1993), pp. 81-104 and 217-218.

«Five Principles»، والتي نصت على ما يلي:

أ ـ كل القرارات أو التدابير يجب أن تتخذ بعد نقاش جماعي للدفاع عن المصلحة العامة.

ب ـ من حيث المبدأ، لا فرق بين أعلى وأدنى في اليابان، بل الجميع واحد مع الحفاظ بدقة على التراتبية الاجتماعية.

ج ـ من الضروري أن تتوحد السلطتان العسكرية والمدنية في يد واحدة بهدف حماية حقوق كل الطبقات والمصلحة القومية العليا معاً.

د ـ يجب التخلي عن التقاليد الشكلية القديمة والعمل على أن تظهر مساواة طبيعية بين الجميع دون تمييز.

هـ ـ السعي لاكتساب الثقافة والتعليم العصري في أي مكان في العالم واستخدامهما في بناء ركائز الامبراطورية اليابانية[(١٦)].

٢ ـ القرارات الامبراطورية التي وضعت تباعاً موضع التنفيذ العملي: وكانت على التوالي:

الوعد الامبراطوري الصادر في ١٧ حزيران/ يونيو ١٨٦٨ والذي تضمن عزمه على تأسيس دستور عصري لليابان. والإرادة الامبراطورية البالغة الأهمية في ٢٩ آب/ أغسطس ١٨٧١، والتي نصت على إلغاء الانقسام العائلي القديم (Imperial Prescript on the Abolition of the Clan). ثم تتابعت قرارات الإصلاح ومنها: إقرار نظام جديد للتعليم في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٢، والبدء بالإصلاح الزراعي انطلاقاً من قرار بإصلاح النظام الضرائبي الصادر في ٢٨ تموز/ يوليو ١٨٧٣، وإرادة امبراطورية بتأسيس مجلس للشيوخ والمجلس الأعلى في ١٤ نيسان/ أبريل ١٨٧٥، وإصدار قانون الصحافة في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٨٧٥، وإصلاح ضريبة الأراضي في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٨٧٧، وقرار بتنظيم الاجتماعات العامة والجمعيات في ٥ نيسان/ أبريل ١٨٨٠، وإرادة امبراطورية بالعمل على تأسيس البرلمان الياباني في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٨١، والترخيص للحزب الليبرالي في ١٠ آذار/ مارس ١٨٨٢، ونشر نظام مجلس الحكماء في ٧ تموز/ يوليو ١٨٨٤ (The Peerage

---

(١٦) Center for East Asian Cultural Studies, comp., *Meiji Japan through Contemporary Sources*, 3 vols. (Tokyo: [n. pb., 1969-1972]), vol. 2: *1844-1882*, pp. 72-73.

Act)، وإنشاء مجلس الوزراء في ٢٨ نيسان/أبريل ١٨٨٨، وإعلان دستور الامبراطورية اليابانية، وقانون المجلس الامبراطوري، وقانون الانتخاب للمجلس النيابي في ١١ شباط/فبراير ١٨٨٩، وقانون تنظيم مالية الدولة في ١٢ شباط/فبراير ١٨٨٩، ووثيقة التعليم في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٩٠، والاتفاقية الجديدة للتجارة والملاحة بين اليابان وبريطانيا في ١٩ تموز/يوليو ١٨٩٤، وغيرها(١٧).

شكلت تلك الإصلاحات مجتمعة الركائز البنيوية لتجربة التحديث اليابانية في عهد مايجي. فأصبح الامبراطور بمثابة العمود الفقري للنظام السياسي الجديد والذي تلتف حوله جماعات الساموراي، وحكام المقاطعات، وقادة الجيش، ومدراء الشركات الخاصة، ومختلف طبقات الشعب. استوحى النظام الجديد الكثير من المقولات السياسية للفكر الألماني والتي قادت إلى التجربة البسماركية. فقد أعطي الامبراطور سلطة استبدادية مطلقة باعتباره الأب الروحي لليابانيين، والمؤتمن على مصلحة اليابان العليا لأنه من سلالة تنتسب إلى الآلهة، وقد حكمت اليابان منذ تاريخ موغل في القدم. وتضمن الدستور الامبراطوري لعام ١٨٨٩ كثيراً من النصوص التي كانت تحد من حرية العمل السياسي، لأن غالبية الصلاحيات بقيت حكراً على الامبراطور نفسه. وفي حين لم يخضع الجيش لسلطة مجلس الوزراء، أعطي مجلس النواب المنتخب من الشعب صلاحية الرقابة على الموازنة وأعمال الحكومة، وبقي مجلس الشيوخ أو مجلس الحكماء (House of Peers) حكراً على طبقة الارستقراطيين وكبار البيروقراطيين. وأعطت نصوص الدستور جميع الصلاحيات التنفيذية للحكومة، في حين بقيت قيادة الجيش، وقيادة الأسطول البحري، وحق الإشراف على مجلسي الشيوخ والنواب، والمجلس الخاص، والسلطة القضائية بين يدي الامبراطور ومستشاريه(١٨).

وكانت غالبية اليابانيين على قناعة تامة بقدسية الامبراطور المعصوم عن الخطأ ولا يجوز أن يتعرض لأي نوع من المحاسبة على الأعمال التي يقوم بها. فهو فوق الشبهات، ومن واجب الجميع الخضوع لإرادته وتطبيق القرارات

---

(١٧) للتوسع، انظر: المصدر نفسه؛ David Magarey Earl, *Emperor and Nation in Japan; Political Thinkers of the Tokugawa Period* (Seattle: University of Washington Press, [1964]), pp. 213-235, and Webb, *The Japanese Imperial Institution in the Tokugawa Period*, pp. 260-261.

(١٨) Nakamura, *History of Showa, 1926-1989*, pp. 2-3.

الصادرة عنه، لأنها تفضي إلى حماية اليابان وإعلاء شأن اليابانيين. وتبعاً لنظرية قدسية الامبراطور، فإن الدولة التي أسسها الامبراطور ومارس الحكم من خلال مؤسساتها هي دولة عادلة بالضرورة، وقد أنشئت لخدمة اليابان واليابانيين، وبالتالي يجب تنفيذ قراراتها بحماس ودون تذمر أو تردد.

وتبعاً لموجبات تعاليم كونفوشيوس الصارمة التي توصي بخضوع الأدنى للأعلى واحترام الأعلى للأدنى، تمت ولادة الدولة اليابانية العصرية التي سهلت، إلى الحدود القصوى، عملية التحديث وتنشئة الأجيال الشابة على العلوم والتقنيات العصرية دون معارضة تذكر من المراكز التقليدية، الدينية منها والمدنية على حد سواء. فالدولة المركزية المتوحدة وراء الامبراطور، من حيث هو رمز ديني لليابان ورمز لوحدة الشعب، هي التي قادت خطوات التحديث بسرعة مذهلة. وفي حين كانت نظم الدولة نفسها تتأسس وفق أحدث المعايير الغربية، كانت سلطة الرقابة الداخلية أو الذاتية تمنع تطبيقها في حال تعارضها مع تقاليد الشعب الياباني، وثقافته المتوارثة(١٩).

في البداية، اتخذت عملية الإصلاح وجهة الاقتباس الواضح عن الغرب دون عقد أو مركبات نقص. فقد برزت دعوة لإقامة التوازن المقرون بالتعاون التام ما بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، منذ عام ١٨٦٨. ونشطت معها دعوات أخرى لإجراء انتخابات شعبية على النمط الغربي. وفي ١٦ حزيران/يونيو ١٨٦٩ صدرت إرادة امبراطورية بضرورة مشاركة كل القوى اليابانية في بناء دولة مركزية واحدة، والتخلي عن جميع التنظيمات التقليدية القديمة باستثناء منصب الامبراطور من حيث هو رمز لوحدة الأمة، وأب لجميع اليابانيين، وهو سليل الآلهة التي تحرس اليابان. وتميزت قرارات الإصلاح الجديدة بحنكة سياسية عالية. فمن جهة، طلب الامبراطور من أصحاب الامتيازات أن يتنازلوا عنها. وفي المقابل، صدرت قرارات عدة تعزز من امتيازات الامبراطور وسلطته المطلقة. وله وحده حق الطاعة على جميع اليابانيين دون استثناء، وكانت إرادته لا تناقش بل يجب أن تنفذ على الفور.

---

(١٩) Yoshiie Yoda, *The Foundations of Japan's Modernization: A Comparison with China's Path towards Modernization*, translated by Kurt W. Radtke, Brill's Japanese Studies Library, 0925-6512; v. 5 (Leiden; New York: E. J. Brill, 1996), pp. 69-75.

على قاعدة تلك السلطة المطلقة لدرجة الاستبداد بدأت تصدر تباعاً قرارات التحديث في المجال الاجتماعي: الإصلاح الزراعي، وإصلاح سجلات العائلات القديمة وإبدالها بتسميات جديدة، وإقرار حق المزارعين في التخلي عن العمل الزراعي والالتحاق بأعمال أخرى، وإلغاء نظام الضرائب الزراعية القديم وإبداله بنظام جديد، وكثير غيرها. واللافت للنظر أن تبرير السرعة في اتخاذ قرارات الإصلاح وتنفيذها بالكامل قد فسر بأن هذه القرارات كانت مجرد تدابير احترازية لدرء المخاطر الغربية التي كانت تحدق باليابان. ومع ابتعاد شبح خطر الاحتلال الغربي تحولت تلك القرارات إلى توجه مدروس وشمولي لبناء دولة عصرية قوية سرعان ما تحولت إلى دولة امبريالية ذات أحلام توسعية في محيطها الاقليمي. وليس من شك في أن تجاهل أحد جانبي هذه العملية يوقع الباحث في مزالق التقييم الوحيد الجانب لإصلاحات مايجي. وكثيراً ما تبنى بعض الباحثين أفكاراً متباينة لا بل متناقضة عند تقييم تلك الإصلاحات. فمنهم من وصفها بالثورة من أعلى، ومنهم من نعتها بالانقلاب العسكري بواجهة امبراطورية، لكن الجميع متفقون على أنها كانت ضرورية للغاية على رغم أنها أحدثت معركة حادة داخل المجتمع الياباني، وبخاصة بعد ظهور مؤثرات غربية عند تطبيقها العملي[٢٠].

لقد كان الهدف الأساسي من سرعة القيام بالإصلاح المبرمج هو تحويل اليابان إلى دولة عصرية قوية تتعامل مع القوى العظمى على قدم المساواة، وفي مختلف المجالات. وحرص معظم المصلحين اليابانيين على الدعوة إلى اقتباس أفضل ما في الغرب من علوم وتكنولوجيا عصرية مع تلافي السقوط في دائرة التغريب المفضي إلى الاحتلال الغربي لليابان.

وبقدر ما كان المصلحون يحضون الشعب الياباني على اكتساب العلوم والتقنيات الغربية الحديثة كانوا ينبهون إلى ضرورة حماية اليابان من الخطر الغربي المحدق بها. فليست التكنولوجيا بنظرهم غاية بحد ذاتها بل وسيلة لزيادة منعة اليابان، داخلياً واقليمياً ودولياً. وشجعوا على تطوير النظام

---

(٢٠) لمزيد من التوسع، انظر: Paul Akamatsu, *Meiji 1868: Revolution and Counter Revolution in Japan*, translated [from the french] by Miriam Kochan (London: Allen and Unwin, 1972), pp. 1-55 and 299-305, and *Meiji Ishin: Restoration and Revolution* (Conference), edited by Nagai Michio and Miguel Urrutia, UNU Series on Social Transformation; 1 (Tokyo: United Nations University, 1985), pp. 29-57, 153-171, and 205-217.

السياسي عن طريق إعلان دستور ياباني جديد يقيم التوازن بين سلطة الامبراطور وسلطة ممثلي الشعب. وطوروا نظامهم الاقتصادي عن طريق تشجيع الرساميل الكبيرة والمؤسسات الصغيرة، والقطاع العام والقطاع الخاص في آن واحد.

وقامت سياسة التصنيع السريع، وشق الطرقات، وبناء سكك الحديد، وتطور النقل النهري والبري، على توفير دعم مشترك من الدولة والقطاع الخاص. فأحدثت تبدلات جذرية في بنية المجتمع الياباني على مختلف الصعد وبشكل خاص ولادة المدن اليابانية الحديثة، مع تغيير جوهري في تقاليد السكن، واللباس، والطعام، وغيرها. وبنى اليابانيون جيشاً عصرياً حديثاً أصبح من أفضل الجيوش الآسيوية خلال سنوات قليلة. فجمع ما بين مبادئ الانضباط التي تربى عليها الساموراي عبر نظامهم المعروف باسم البوشيدو (Boshido)، والعلوم العسكرية الغربية[٢١].

وسعى المصلحون اليابانيون من وراء تبني الإصلاحات الجذرية لتحويل اليابان بسرعة إلى دولة عصرية في مختلف المجالات. وبنيت فلسفة اليابانيين في الاقتباس التقني على أساس أن نقل التكنولوجيا والعلوم العصرية المنتشرة لدى الغرب المتطور لا يشكل خطراً على اليابان بل يساعد على تقويتها في مواجهة الضغوط الخارجية. فعلى اليابانيين أن يواجهوا الغرب بسلاحه المتطور، وبخاصة سلاح العلم والتكنولوجيا، وليس بأسلحة تقليدية متخلفة تزيد من مآسي الشعب الياباني ولا تشكل سلاحاً لردع القوى الخارجية[٢٢].

واستقدم اليابانيون آلاف الخبراء، والتقنيين، والأساتذة، والعمال المهرة الأجانب لكي يدربوا اليابانيين خلال سنوات طويلة، دون مركب نقص. ودفعوا لهم أجوراً مرتفعة جداً لقاء خدماتهم، كما أن النصب التذكارية لعدد

(٢١) حول مبادئ البوشيدو (Boshido) التي تربى عليها الساموراي، انظر الكتاب المهم: إينازو نيتوبي، **البوشيدو: المكونات التقليدية للثقافة اليابانية**، ترجمة نصر حامد أبو زيد (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣). ومن عناوين البوشيدو الأساسية: الاستقامة أو العدل، والشجاعة، وروح التحمل، والرحمة، والرقة والأدب، والصدق والإخلاص، والشرف، وواجب الولاء، وضبط النفس، وقاعدتا الانتحار الشعائري والثأر (ص ٧١ ـ ١٧٤).

(٢٢) Johannes Hirschmeier and Tsunehiko Yui, *The Development of Japanese Business, 1600-1973* (London: Allen and Unwin, 1975), chap. 2, «The Meiji Entrepreneurs, 1868-1895,» pp. 70-144.

من كبار الأساتذة في العالم، ومن جنسيات مختلفة، ما زالت تزين ساحات الكثير من جامعات اليابان حتى الآن، اعترافاً بفضلهم في تدريب وتعليم أجيال متعاقبة من اليابانيين(٢٣).

وتشكلت قوى الإصلاح، بالدرجة الأولى، من قادة الساموراي، وبشكل خاص من الفئات أو الشرائح الوسطى والدنيا من ساكني المدن. فمنهم من كان يقوم بأعمال التجارة، والصناعة، والتعليم والثقافة، والإدارة، ولسنوات طويلة قبل البدء بالإصلاحات(٢٤).

وتحمست الطبقات الوسطى والفقيرة لها مما دفع بعض الباحثين إلى القول بأن ٩٠ بالمئة من اليابانيين قد التفوا وراء شعارات الإصلاح التي شملت مروحة واسعة من المبادئ القومية والوطنية بعامة، مع وعود بتحسين ظروف العمل، والعلم، والسكن وغيرها.

وخلال سنوات حكمه الطويلة، وضع الامبراطور مايجي وفريق عمله، الذي تجاوز الأربعمائة شخصية من الاتجاهات السياسية العامة والاهتمامات المتنوعة، برنامجاً طموحاً لتحديث اليابان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك إيماناً منهم بضرورة إنجاح عملية الإصلاح التي بدأت في سنوات ١٨٣٠ ـ ١٨٤٤ وعرفت بإصلاحات تامبو (Tempo Reforms)، ثم توقفت لأسباب متنوعة. وذلك يؤكد وجود رغبة قديمة لدى قادة الساموراي، وطبقة التجار والصناعيين، بإصلاح الأنظمة اليابانية القديمة التي باتت تعيق تطور المجتمع الياباني بشكل واضح. وفي ذلك توكيد إضافي يدعم وجهة نظر الباحثين الذين يصرون على أن الرغبة في الإصلاح كانت

---

(٢٣) انظر الكتاب الوثائقي الذي تضمن مجموعة كبيرة من الجداول التفصيلية بتطور عدد العمال الأجانب في اليابان، وهو من أفضل ما كتب في هذا الموضوع: Umetani Noboru, *The Role of Foreign Employees in the Meiji Era in Japan,* Ajia Keinzai Kenkyujo, Tokyo. I.D.E. Occasional Papers Series; no. 9 (Tokyo: Institute of Development Economies, 1971), pp. 11-97.

ولمزيد من التفاصيل، انظر: Ardath W. Burks, ed., *The Modernizers: Overseas Students, Foreign Employees, and Meiji Japan* (London; Boulder, CO: Westview Press, 1985), pp. 69-83 and 161-263.

(٢٤) Kozo Yamamura, *A Study of Samurai Income and Entrepreneurship; Quantitative Analyses of Economic and Social Aspects of the Samurai in Tokugawa and Meiji, Japan,* Harvard East Asian Series; 76 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974), pp. 137-187.

موجودة بقوة منذ عقود عدة قبل ظهور الكومودور بيري عند سواحل اليابان عام ١٨٥٣[٢٥].

وهناك من اعتبر أن مهندسي الإصلاح في عهد مايجي بنوا خرائطهم على أساس مواد البناء المتوفرة بكثرة إبان مرحلة توكوغاوا. فسرعة تنفيذ الإصلاحات لا تفسر إلا بحرص القادة اليابانيين على استيراد التكنولوجيا الغربية لبناء دولة مركزية يابانية قوية تحافظ على كل ما هو إيجابي في التقاليد الموروثة في الثقافة اليابانية أولاً، والاستفادة القصوى من التراكم الاقتصادي المهم الذي خلفته مرحلة العزلة الطويلة ثانياً، واستيراد أكثر أشكال التكنولوجيا الغربية والعلوم العصرية ثالثاً. وتمت صياغة الهدف الرئيسي للإصلاح بعبارة يابانية: (Fukoku Kyohei) أو ما يمكن ترجمته بشعار: «بلد غني وجيش قوي» (A Rich Country and Strong Army). وهذا ما دفع الكثير من الباحثين إلى القول بأن غاية الإصلاح كانت تحديث الجيش تنفيذاً لشعار بات مشهوراً جداً في مرحلة الدولة الامبريالية اليابانية وهو: «جيش قوي ويابان غنية»[٢٦].

وبسرعة مذهلة وضع هذا الشعار موضع التطبيق العملي، فتم تحويل غالبية الموارد الاقتصادية اليابانية لبناء جيش قوي في فترة زمنية قصيرة تحت ستار حماية اليابان من أي اعتداء خارجي، مما ساعد في نشر الدعوة إلى تحديث شمولي بدءاً من بناء جيش عصري قوي يمهد الطريق لولادة دولة يابانية غنية، ووجود بيروقراطية متماسكة نجحت بإدارة التراكم الاقتصادي والمالي إبان مرحلة العزلة الطوعية.

لقد كان الجهاز العسكري قوياً ومتماسكاً، ولديه خبرة عسكرية وإدارية واسعة. ولم تكن الإدارة اليابانية بمنأى تام عن الأفكار الإصلاحية التي كانت سائدة في أوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكان معظم قادة الإصلاح الجدد من رجال الحكم والإدارة ورجال المال والأعمال الذين تدربوا في مرحلة العزلة، بالإضافة إلى الطبقة الدنيا من الساموراي وطبقة «الرونين»،

(٢٥) Marius B. Jansen, *Sakamoto Ryoma and the Meiji Restoration* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1971), p. 3.

(٢٦) D. Eleanor Westney, *Imitation and Innovation: The Transfer of Western Organizational Patterns to Meiji Japan* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1987), pp. 9 - 31 and 210 - 224.

وهي فئة الساموراي الذين فقدوا قائدهم العسكري فتحولوا إلى نوع من البطالة دون عمل. وكانت هاتان الفئتان من الساموراي تعيشان حياة أقرب إلى الفقر منها إلى الغنى،وفقد أفرادهما غالبية امتيازاتهم السابقة، وكانوا يظهرون العداء الشديد لحكومة الباكوفو في أواخر أيامها. فتحمس الساموراي للإصلاحات الجديدة، وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية معاً. وقد عرف الامبراطور كيف يحد من تدهورهم، ويوظفهم جميعاً في خدمة مشروعه الإصلاحي الرامي إلى تحويل اليابان إلى دولة عصرية قوية، عسكرياً واقتصادياً.

شارك في عملية الإصلاح أكثر من ٤٠ مستشاراً في عهد مايجي شكلوا نخبة متميزة في جميع المجالات، وتوزعوا ما بين جيل المسنين أو الحكماء، وجيل الشباب. فلعبت آراء المستشارين الدور الحاسم في توجيه حركة الإصلاح تبعاً لما كانوا يعتبرونه مصلحة اليابان العليا. لذلك وصفت إصلاحات مايجي أحياناً بأنها إعادة للمركزية اليابانية بقيادة الامبراطور بدل الشوغون[٢٧].

وأحدثت الإصلاحات تبدلاً جذرياً في الفكر السياسي الياباني. فانتشرت بعض المقولات التي ما زالت تبثها القوى القومية اليابانية حتى الآن، وذلك عبر وسائل الإعلام الرسمية المسيطرة، ومنها:

ـ أن اليابان ذات خصوصية فريدة في التاريخ لأنها تضم شعباً متجانساً يقيم على أرض مقدسة يرعاها الآلهة.

ـ أن الامبراطور هو سليل الآلهة وأب لجميع اليابانيين الذي يشكلون عائلة واحدة.

ـ أن اليابان دولة ذات فرادة في التاريخ الحديث والمعاصر، لأن الامبراطور يعتبر جميع اليابانيين أبناء له، وهم متساوون في الحقوق والواجبات، ويرفضون كل مقولات الانقسام الطبقي أو اللغوي أو الديني أو

---

(٢٧) Richard T. Chang, *Historians and Meiji Statesmen*, University of Florida Monographs. Social Science; no. 41 (Gainesville: University of Florida Press, 1970), p. 42.

ولمزيد من الاطلاع على دور المستشارين، انظر: Bernard S. Silberman, *Ministers of Modernization: Elite Mobility in the Meiji Restoration, 1868-1873* (Tucson, AZ: University of Arizona Press, 1964).

العرقي التي تميز بين أبناء الشعب الواحد.

- أن اليابان بلد العائلة الواحدة، في دولة مركزية واحدة، ولها أب واحد هو الامبراطور(٢٨).

رابعاً: التذكير بدور التكتلات الاقتصادية والمالية الكبيرة (ZAIBATSU) في النهضة اليابانية الأولى

حتى أواسط القرن التاسع عشر كان الاقتصاد الياباني يقوم، بالدرجة الأولى، على الزراعة، والحرف، والصيد، والتجارة التي كانت مراقبة بشدة من حكومة الباكوفو بسبب حالة العزلة التي عاشتها اليابان. وكانت غالبية اليابانيين تعيش من قطاعي الزراعة وصيد الأسماك وصناعة اللؤلؤ.

وكان القسم الأكبر من ريع الإنتاج الزراعي يذهب إلى طبقة الساموراي مقابل نسبة ضئيلة منه تذهب إلى الفلاحين والحرفيين. وفي حين لم تشر وثائق تلك المرحلة إلى وجود برجوازية يابانية مهمة تتملك مصانع وبنوكاً ومؤسسات مالية كبيرة، فإن الدراسات العلمية اللاحقة أكدت أن إصلاحات مايجي أحدثت انقلاباً جذرياً في بنية الاقتصاد الياباني، وعلى مختلف الصعد. فبعد عقد فقط على بداية الإصلاح، وتحديداً منذ عام ١٨٨٠، أخذ اسم احتكار زايباتسو يتردد في جميع الوثائق الخاصة بالاقتصاد الياباني. ومصطلح زايباتسو هو اختصار لكلمات يابانية تشير إلى تكتلات اقتصادية ضخمة تضم شركات ومؤسسات كبيرة في جميع المجالات كسكك الحديد، والمناجم، وصناعة السفن، وصناعة النسيج، والبنوك، وشركات التأمين، وغيرها. فبات من الصعب على الشركات الأجنبية منافسة هذا الكارتل الاحتكاري داخل الأراضي اليابانية بسبب الدعم غير المحدود الذي محضه الامبراطور للاحتكارات اليابانية. وأشارت بعض الدراسات العلمية إلى أن الامبراطور كان

---

(٢٨) Shibusawa Keizo, ed., *Japanese Society in the Meiji Era,* translated and adapted by Aora [i.e Sara], H. Culbertson [and] Kimura Michiko, Centenary Cultural Council. Japanese Culture in the Meiji Era; v. 6 (Tokyo: Obunsha, [1958]), pp. 47-102, and Kosaka Masaaki, *Japanese Thought in the Meiji Era,* translated and adapted by David Abosch, Centenary Cultural Council. Japanese Culture in the Meigi Era; v. 9 ([Tokyo: Pan-Pacific Press, 1958]), pp. 374 - 390.

شخصياً أحد أعمدة ذلك الكارتل، ولديه ملكيات واسعة وثروة كبيرة[(٢٩)]. وهذا يفسر، إلى حد بعيد، لماذا دعا الامبراطور مايجي إلى ضرورة اقتباس التكنولوجيا الغربية والعلوم العصرية بهدف الاستفادة منها في تطوير مختلف قطاعات الإنتاج في بلاده. وكان أيضاً شديد الحماس لإعداد جيش عصري قوي يحمي الإنتاج المحلي، ويعمل على توسيع السوق اليابانية لتضم دول الجوار الاقليمي وذلك عبر مختلف أشكال القمع والاحتلال المباشر.

تحدّد دور الدولة في المجال الاقتصادي بتحديث المصانع القديمة وإقامة مصانع جديدة على أحدث التكنولوجيا الغربية. فبدأت ببناء جيش عصري، وتطويره وتسليحه بأحدث الأسلحة تمهيداً لخوض معارك عسكرية عنيفة مع دول الجوار. ثم عملت أجهزة الدولة على استخراج المعادن بالطرق الحديثة، وتطوير صناعة النسيج، وإقامة المؤسسات التجارية العصرية، وتحديث القطاع المالي والمصرفي، والبحث عن المواد الخام الضرورية للمصانع اليابانية والسيطرة عليها بالقوة أو شراؤها بأسعار بخسة في الأسواق العالمية، وإيجاد أسواق جديدة لتصريف السلع المصنعة في اليابان، والتخطيط الطويل الأمد لتوظيف قسم من فائض الرساميل اليابانية في الخارج[(٣٠)].

وقد انتعشت عملية التصنيع السريع في اليابان خلال مرحلة مايجي على قاعدة تضافر الجهود ما بين الدولة وتكتل زايباتسو، أي تعاون القطاع العام مع القطاع الخاص. وساهمت البيروقراطية بكفاءة عالية في تأمين مصلحة القطاعين معاً انطلاقاً من قناعة قومية بأن تعاونهما يصب في مصلحة اليابان العليا. وقد حظيت عملية التحديث الصناعي بالأولوية المطلقة طوال تلك الحقبة وتحولت إلى إحدى ثوابت السياسة الاقتصادية في اليابان طوال القرن العشرين. وكان من ثمار ذلك التعاون ولادة مؤسسات اقتصادية عملاقة في اليابان تعود بجذورها إلى مرحلة مايجي لكنها ما زالت قوية وفاعلة بعد أن

---

(٢٩) حول الدور التاريخي لاحتكار زايباتسو، قبل تحولها إلى احتكار آخر مستمر باسم كيثيريتسو، انظر: Hidemasa Morikawa, *Zaibatsu: The Rise and Fall of Family Enterprise Groups in Japan,* foreword by Alfred D. Chandler, jr. ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1992), pp. 3-55 and 233-248.

(٣٠) Nazli Choucri, Robert C. North and Susumu Yamakage, *The Challenge of Japan before World War II and after: A Study of National Growth and Expansion,* Studies in International Conflict; v. 6 (London; New York: Routledge, 1992), p. 27.

تحولت إلى شركات احتكارية ضخمة وذات شهرة عالمية. فمن خلال احتكار التبادل المالي والتجاري بين اليابان والخارج بقيادة كارتل زايباتسو ولدت مجموعة الأربع الكبار التي لا تزال حتى الآن تشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الياباني وهي: ميتسوئي، وميتسوبيشي، وسوميتومو، وياسودا (The Big Four of Mitsui, Mitsubishi, Sumitomo, Yasuda).

وفي الوقت عينه كانت شركات يابانية أخرى تتشكل على طريقة الأربع الكبار. وهي تنطلق من شركة مركزية تدعى الشركة القابضة (Holding Company) لتدير عدداً كبيراً من شركات الإنتاج والتسويق في مختلف المجالات. وقد أطلق عليها اقتصاديون يابانيون اسم «زايباتسو الصغرى» تمييزاً لها من «زايباتسو الكبرى». وهي تلعب اليوم دوراً كبيراً في الاقتصاد الياباني ومنها: سوزوكي، هوندا، كوهارا، أسانو، فوروكاوا، فوجيتا، كوازاكي، وماتسوكاتا (Suzuki, Honda, Kuhara, Aṣano, Furukawa, Fujita, Kawasaki, Matsukata)[٣١].

وهناك مسألة بالغة الأهمية في تاريخ تكتل زايباتسو ودوره على المستويين الاقتصادي والقومي العام في تاريخ اليابان الحديث. فقد ولد ذلك التكتل الاحتكاري بالتعاون الوثيق ما بين رجال المال والأعمال اليابانيين مع رؤساء حكومات الامبراطور مايجي المتعاقبة. وبقدر ما كان دور الكارتل ينمو ليتجاوز حدود السيطرة على اقتصاد اليابان بأكمله كانت القرارات الحكومية تصبح أسيرة المصالح الخاصة لأصحاب الاحتكارات. وكثيراً ما نشبت خلافات حادة بين قادة الجيش الياباني ورؤساء الحكومة بسبب دفاع بعض الوزراء المحافظين عن مصالح تكتل الزايباتسو. كان بعض أصحابه يخافون على مصالحهم من عسكرة الاقتصاد في اليابان، وتحويل البلد إلى دولة امبريالية تعطي الأولوية المطلقة للتسليح والحروب التوسعية على حساب قطاعات الإنتاج الأخرى كالنمط الغربي. وبسبب انحياز الامبراطور التام والثابت إلى جانب المؤسسة العسكرية تم إنشاء مجموعة صناعية تضم عدداً من الرأسماليين اليابانيين الجدد عرفوا باسم «الزايباتسو الجديدة». فكان لتلك المجموعة الأثر الحاسم في تمويل

(٣١) Nakamura, *History of Showa, 1926-1989*, p. 4, and Yoda, *The Foundations of Japan's Modernization: A Comparison with China's Path towards Modernization*, p. 121.

انظر أيضاً: Chuhei Sugiyama and Hiroshi Mizuta, eds., *Enlightenment and Beyond: Political Economy Comes to Japan* ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1988).

المغامرات العسكرية اليابانية، وجنت أرباحاً طائلة عن طريق استغلال الأراضي التي احتلها الجيش الياباني. ونجح أصحاب الاحتكارت بتشجيع المغامرات العسكرية التي تزايد دورها بشكل واضح خلال العقود الممتدة من بداية إصلاحات مايجي حتى هزيمة اليابان عام ١٩٤٥.

وتمحورت أهداف الزايباتسو حول نقطة مركزية هدفها تحويل اليابان إلى دولة غنية، لديها جيش عصري شديد التماسك والانضباط، وتتعامل بندية تامة مع الدول الغربية المتطورة. فنجح الكارتل بتحقيق ذلك الهدف وبناء دولة موحدة وعصرية بالتعاون الوثيق ما بين الامبراطور وحكوماته المتعاقبة وقادة جيشه من جهة، وأصحاب الاحتكارات من جهة أخرى. وفي الوقت نفسه، نجحت الشركات اليابانية بنشر روح الولاء المطلق للشركة عبر دورات تدريبية مكثفة للعاملين فيها، والذين تلقنوا على الدوام أن اليابان القوية تتطلب جيشاً قوياً وشركات قوية وقادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وتدربوا كذلك على التضحية من دون حدود في سبيل الشركة عن طريق الانسجام التام بين العاملين فيها، وتقديم أكبر قدر ممكن من ساعات العمل، وإنتاج أفضل السلع القادرة على المنافسة في الأسواق اليابانية والعالمية. فشكل اليابانيون مجموعات عمل قادرة على التخطيط والابتكار والإنتاج والتسويق بشكل جماعي أثار دهشة العالم. فاعتادوا على العمل الجماعي الكثيف إلى درجة أن الدراسات الغربية تعيب عليهم طغيان روح الجماعة على الفرد الذي يشكل قاعدة المجتمع في النماذج الغربية.

خامساً: المشاركة النشطة لقوى الساموراي في الإصلاح والتحديث

كانت طبقة الساموراي كبيرة العدد، وتنقسم إلى شرائح عليا ووسطى ودنيا، وتسيطر بشكل تام على إدارة المقاطعات منذ قرون طويلة، وتهيمن على نسبة كبيرة من الأراضي والضرائب الزراعية. وقد أقامت تحالفاً طويل الأمد في ما بينها ومع الشوغون أو الحاكم العسكري العام لإبقاء الامبراطور أسير قصره، يخضع لرقابة صارمة من قبل حكومة الباكوفو التي يرأسها الشوغون. ولعل الإنجاز الأهم في إصلاحات مايجي يكمن في نجاحه بحل طبقة المحاربين القدامى المعروفة بجماعات الساموراي بشكل سلمي، وإقناع قادتها بالتخلي الطوعي عن امتيازاتهم القديمة، وشعائرهم التقليدية، وعاداتهم الاجتماعية الصارمة. ولم يتجل هذا النجاح في تحديث المجتمع الياباني فحسب، بل في دفع القوى الأكثر مصلحة في الحفاظ على التقاليد الموروثة وهي طبقة الساموراي، إلى

أن تقود بنفسها عملية التحديث الشامل وبناء الدولة العصرية. لقد ساهمت الإصلاحات في إنهاء الامتيازات الاجتماعية القديمة وانخراط طبقة الساموراي التي كان لا يزيد عدد أفرادها على ٥ بالمئة من سكان اليابان في البنية الاجتماعية الجديدة على قاعدة المساواة والمجتمع المتجانس. فقد أدرك أصحاب الامتيازات القديمة من الساموراي أن الإصرار على الاحتفاظ بامتيازاتهم سيقود بالضرورة إلى حروب أهلية طويلة الأمد، وان الامبراطور سيستخدم الجيش العصري لضرب كل تمرد بقسوة بالغة. ومما ساعد في تسهيل حركة الإصلاح أن صغار الساموراي ومتوسطي الحال بينهم، وهم الغالبية العددية لأفراد هذه الطبقة، قد تحمسوا لإلغاء تلك الامتيازات التي كانوا محرومين منها فعلاً منذ عقود طويلة. ومنهم من انخرط منذ وقت مبكر قبل الإصلاحات في مختلف النشاطات الاقتصادية والثقافية إلى جانب القوى اليابانية المنتجة، وذلك بهدف تأمين حاجاتهم المعيشية، وبخاصة الاقتصادية منها. ووجدت تلك القوى في الدولة اليابانية الجديدة متسعاً لتحقيق أحلامها في بناء مواقع اجتماعية متقدمة عبر المشاركة في إدارة مؤسسات الدولة، والشركات الخاصة، والجيش الياباني العصري(٣٢).

لقد شكلت طبقة الساموراي، من مختلف الشرائح، أبرز دعائم حركة الإصلاح في عهد مايجي. فكان لها الفضل الأساسي في بناء ركائز الإدارة المدنية والعسكرية في اليابان طوال مرحلة توكوغاوا، لكن أبناءها استمروا في قيادة الدولة اليابانية الحديثة عبر إصلاحات مايجي. وليس من شك في أن نجاح الإدارة اليابانية يعود، في جانب أساسي منه، إلى التقاليد الصارمة في الطاعة والولاء التي أرسى قواعدها الساموراي عبر تعاليم البوشيدو التي جعلت اليابان واحدة من أكثر بلدان العالم تماسكاً اجتماعياً، وحرصاً على اختيار العناصر البيروقراطية ذات الكفاءة العالية لإدارة مؤسسات الدولة.

لقد كانت غالبية المصلحين في عهد مايجي من مختلف شرائح الساموراي. وكانت المجالس التمثيلية، المنتخبة والمعينة على حد سواء، تضم نسبة كبيرة منهم. وهناك نسبة مهمة من النخب الإدارية، والاقتصادية، والثقافية قد ذهبت إلى الغرب للاطلاع على ثقافاته وعلومه العصرية، وعندما رجعت إلى اليابان تحمست للإصلاح وساندته بقوة، وكان معظمها في الفترة

---

(٣٢) Yamamura, *A Study of Samurai Income and Entrepreneurship; Quantitative Analyses of Economic and Social Aspects of the Samurai in Tokugawa and Meiji, Japan*, pp. 26-65, and Jean Lequiller, *Le Japon*, l'histoire du XX^e siècle (Paris: Sirey, 1966), pp. 45-62.

الأولى من شرائح الساموراي. كانت تلك النخب مشبعة بروح القومية اليابانية، فذهبت لتبحث في الغرب الأوروبي، وبخاصة في بروسيا آنذاك (ألمانيا اليوم)، عن أفضل الوسائل التي تجعل من اليابان دولة عصرية مساوية لأقوى الدول الغربية، وعلى مختلف الصعد(٣٣).

لقد شكل الساموراي النخبة المثقفة الأكثر عدداً في اليابان طوال القرون التي سبقت إصلاحات مايجي. وبسبب تقهقر الأوضاع الاقتصادية لعدد منهم قبيل فترة الإصلاحات كانت أعداد متزايدة من شريحة صغار الساموراي تمارس التدريس ولديها خبرة واسعة في هذا المجال. وقد تحمسوا لاحقاً لإصلاح التعليم في اليابان، كما تحمسوا لإرسال البعثات التربوية والصناعية إلى الدول الغربية حتى يعود المبعوثون إلى نشر التعليم العصري فيها بما يخدم الأهداف العليا للامبراطور وللشعب الياباني. وتشير بعض الدراسات العلمية التي تناولت الفترة الممتدة من بداية الإصلاحات وحتى الحرب العالمية الأولى إلى أن الغالبية الساحقة من طلاب جامعتي طوكيو وكيوتو كانوا من أبناء وحفدة الساموراي. كما أن الجهاز الأعلى للإدارة اليابانية بقي، حتى أواسط القرن العشرين، يضم عدداً من حفدة الساموراي. حتى إن رئيس الوزراء الأسبق هوسوكاوا، والذي أحدث انقلاباً مهماً ضد الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم عام ١٩٩٣ يعود بجذوره المباشرة إلى أسرة عريقة من كبار الساموراي.

وبعبارة موجزة، كانت غالبية مستشاري الامبراطور، بدءاً بمايجي وخلفائه من بعده، من طبقة الساموراي. وعرف هؤلاء كيف يخاطبون روح الفروسية لدى هذه الطبقة المحاربة وذلك بالاستناد إلى مبادئ البوشيدو التي تربوا عليها، والتي تمجد الروح القومية اليابانية، وتحض على التضحية في سبيل الأمة، وتندد بكل أشكال الانفصال والحكم الذاتي الذي يضعف الوحدة المركزية(٣٤).

كان للروح القتالية الأثر الكبير في الانحياز المطلق إلى جانب الامبراطور حين دعا إلى محاربة التدخل الأجنبي في شؤون اليابان، وإلى وحدة اليابانيين صفاً واحداً دفاعاً عن كرامة اليابان، وإلى رفض الاتفاقيات الغربية المذلة التي

(٣٣) Bernd Martin, *Japan and Germany in the Modern World* (Providence, RI: Berghahn Books, 1995), pp. 17-18 and 30.

(٣٤) Mitsuyuki Masatsugu, *The Modern Samurai Society: Duty and Dependence in Contemporary Japan* (New York: American Management Associations, 1982), pp. 29-67.

فرضت على الشوغون في العقد الأخير من سنوات حكمه.

وفي الوقت عينه، عرف الامبراطور كيف يحمي المصالح الأساسية لطبقة الساموراي حين دعاهم إلى تسلم مقاليد الدولة العصرية انطلاقاً من إصلاحات ملحة يشارك فيها جميع اليابانيين لأنها تعلي من شأن البلاد على المستويين الاقليمي والدولي. فشاركت تلك الطبقة بحماس شديد في إصلاحات جعلتهم قادة للجيش العصري، وركيزة أساسية في الاقتصاد الياباني، ونخبة ثقافية ذات خبرة تاريخية عميقة في مجال التربية والتعليم(٣٥).

وقد تم توصيف إصلاحات مايجي بالقول إن الساموراي تخلوا عن سيادتهم في مقاطعاتهم الزراعية ليصبحوا أسياد دولة يابانية عصرية هي أقوى الدول الآسيوية على الإطلاق، طوال الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر حتى أواسط القرن العشرين. في هذا المجال، لا بد من التنويه بالتدابير الحكيمة التي اتخذتها السلطة المركزية في بداية عهد الإصلاحات. فقد أصدرت عفواً عاماً عن المتمردين ضد الامبراطور مايجي، ومعظمهم من كبار الساموراي وأنصارهم، ومهدت الطريق للانتقال السلمي من النظام الفيودالي إلى النظام الرأسمالي، ونقلت إدارة المقاطعات من نظام الدايميو الوراثي إلى إدارة عصرية تقوم على الكفاءة بالدرجة الأولى، وغيرها. فشكلت تلك التدابير المدخل السليم لحراك اجتماعي من نوع جديد. وحين اعتبر الامبراطور نفسه الأب الروحي لجميع اليابانيين، وأنهم متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، بات على الساموراي التخلي عن امتيازاتهم السابقة، وأشكال لباسهم وسلاحهم التقليدي، والانخراط في المجتمع الجديد كقادة عسكريين في الجيش النظامي، وأصحاب بنوك، ومؤسسات مالية. في الوقت عينه، ساهم أبناء المراتب الدنيا والوسطى من الساموراي، ومن موقعهم كقوى اجتماعية متنورة وتمتلك ثقافة واسعة، في تعليم أبناء الطبقات الشعبية، وإرسال الكثيرين منهم في بعثات ثقافية إلى الغرب لتلقّي علومه العصرية والعودة إلى اليابان لتبوؤ أعلى المراكز الإدارية والاقتصادية والتربوية. لذا تقدم

(٣٥) Masao Maruyama, *Studies in the Intellectual History of Tokugawa Japan*, translated by Mikiso Hane ([Tokyo]: University of Tokyo Press, [1974]), pp. 333-367, and Tetsuo Najita and Irwin Scheiner, eds., *Japanese Thought in the Tokugawa Period, 1600-1868: Methods and Metaphors* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1978), pp. 161-194.

تجربة اليابان في تجاوز الانقسامات الطبقية الموروثة عن طريق الانفتاح الاجتماعي وتجاوز نظام المراتب الاجتماعية التقليدية نموذجاً بالغ الدلالة كواحدة من أغنى تجارب التحديث الاجتماعي في العالم في هذا المجال. فوصف أحد الباحثين الغربيين دور الساموراي في عملية التعليم إبان تلك الفترة بقوله: «تعتبر إصلاحات مايجي بمثابة «ثورة من فوق» تميزت بدور مميز لصغار الساموراي في عملية التحديث بسبب موقعهم الرائد في التعليم. فجاءت البعثات إلى الغرب لترسم خطاً متصاعداً لإصلاح نظام التعليم، ولسياسة الدولة في حقل بناء المؤسسات التعليمية»(٣٦).

لقد كان الدور الإيجابي الذي لعبه الساموراي حاسماً في إنجاح إصلاحات مايجي، فتسلموا المراكز العليا في الدولة، والجيش، والإدارة، والاقتصاد والمؤسسات الثقافية. وبقي العسكريون اليابانيون المتحدرون من طبقة الساموراي على رأس الهرم السياسي الذي سيطر على القرار الياباني منذ إصلاحات مايجي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان معظم القادة العسكريين من خريجي مدارس الجيش الامبراطوري والبحرية (Imperial Army and Navy Schools) في حين كان معظم قادة البيروقراطية من خريجي كلية الحقوق في جامعة طوكيو الامبراطورية (The Law Faculty of the Imperial University of Tokyo).

وقد بنيت ركائز السلطة والإدارة وبعض فروع الاقتصاد في مرحلة المايجي على مشاركة أبناء طبقة الساموراي ذات الخبرة العريقة والطويلة إبان مرحلة توكوغاوا. وكما نجح قادة تلك الطبقة بقلب نظام الشوغون القديم بطريقة شبه سلمية، نجحوا أيضاً بإقامة نظام امبراطوري مركزي وشديد الصلة بالنظام القديم في كثير من جوانبه لكنه منفتح بشدة على جميع العلوم العصرية لتوظيفها، بالدرجة الأولى، في خدمة الجيش الياباني العصري. وقد تولى قادة من الساموراي مسألة إعداده والإشراف المباشر عليه في ظل دعم تام من الامبراطور، القائد الأعلى للقوات المسلحة. وكانت غالبية النخب العسكرية العليا في الجيش الياباني من طبقة الساموراي هي التي تولت قيادة جميع المغامرات العسكرية اليابانية في دول الجوار، في حين تولى إخوانهم من الطبقة

(٣٦) Mark E. Lincicome, *Principle, Praxis, and the Politics of Educational Reform in Meiji Japan* (Honolulu: University of Hawaii Press, 1995), pp. 9-11.

نفسها قيادة التحديث الاقتصادي والمالي والإداري والثقافي[٣٧].

وعن طريق البعثات الثقافية إلى الخارج التي كانت لأبناء الساموراي حصة كبيرة فيها استطاعت النخب اليابانية التعرف على العلوم العصرية وأحدث التكنولوجيا الغربية. واستغلت تلك النخب مسألة التهويل بخطر الاحتلال الأجنبي لليابان لكي تضع ركائز دولة مركزية عصرية يتخلى فيها جميع اليابانيين، باستثناء الامبراطور فقط، عن امتيازاتهم القديمة في سبيل منعة الدولة الجديدة ومجد اليابان. فتأثر الدستور الياباني لعام ١٨٨٩، إلى حد بعيد، بالمقولات البسماركية التي تمجد القوة وتعطي للعسكريين، وجلهم من أبناء الساموراي، الدور البارز في قيادة اليابان. وهذا يفسر لماذا لقيت فكرة الدستور ترحيباً من جانب القوى القومية التقليدية التي كانت تحرص على منعة اليابان وقوتها في عالم متغير، ويأتي في طليعتها كبار قادة الساموراي.

كذلك لقي الدستور ترحيباً حاراً من جانب القوى المثقفة والديمقراطية التي رأت أن من واجب اليابان تطبيق النظم السائدة في الديمقراطيات الحديثة لكي تستحق صفة الدولة العصرية بعد أن أصبح لها دستورها، ومجالسها المنتخبة، وتؤمن الحريات الأساسية لمواطنيها، وتنفتح بالكامل على جميع العلوم العصرية. وكان أيضاً بين أفراد هذه الفئة الداعية إلى التغيير الديمقراطي عدد كبير من شرائح طبقتي الساموراي المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى شرائح من البرجوازية الحديثة النشأة، والمثقفين الجدد. وليس مستغرباً في مثل تلك الإصلاحات أن تشير بعض الدراسات العلمية إلى أن الغالبية الساحقة من المصلحين في عهد مايجي كانوا من طبقة الساموراي. كما أن جميع رؤساء الوزارات منذ ولادة العمل الوزاري في اليابان حتى عام ١٩٤٥ كانوا من الطبقة عينها، وأن نسبة كبيرة من الوزراء، والقادة العسكريين، وكبار البيروقراطيين، ورجال الأعمال، والمقاولين، وأصحاب البنوك في تلك الفترة يعودون بجذورهم أيضاً إلى تلك الطبقة. واللافت للنظر أن أول من أنهى تفرد الحزب الليبرالي الديمقراطي والذي حكم اليابان طوال الفترة ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٩٣ دون انقطاع، كان رئيس الوزراء هوسوكاوا الذي يعود بجذوره المباشرة إلى أسرة من كبار الساموراي.

---

(٣٧) Paul J. Bailey, *Postwar Japan: 1945 to the Present*, Historical Association Studies (Oxford; Cambridge, MA: Blackwell, 1996), p. 8.

سادساً: التمسك بالثقافة اليابانية كمنطلق للدفاع عن الهوية والأصالة والفرادة

تصنف اليابان عادة في عداد الدول الفقيرة التي لا تمتلك موارد طبيعية مهمة، ويعتمد إنتاجها، بالدرجة الأولى، على عمل شعبها في مختلف القطاعات التقليدية. وقد نجحت الإصلاحات بإدخال مقولات تنموية مهمة ترى في الإنسان الركيزة الأساسية لكل تنمية مستدامة. فشدد المصلحون في خطبهم ومقالاتهم على ضرورة تثقيف الشعب الياباني بثقافة عصرية تجعله قادراً على الاستفادة بشكل جيد من موارده الطبيعية القليلة، وبناء القاعدة العلمية والمؤسسات الثقافية الضرورية لإطلاق المبادرات الإبداعية للشعب الياباني بما يخدم مصلحة اليابان العليا. وأكدت معظم الدراسات، اليابانية منها والأجنبية، أن إصلاح التعليم كان في موقع القلب لعملية التحديث برمتها، وكان دور المدرسة والجامعة على مختلف الصعد مهماً للغاية.

إن شرائح واسعة من صغار الساموراي هي التي حملت راية التعليم العصري بانتظار عودة البعثات الثقافية إلى الخارج لكي يتسلم أفرادها أعلى المراكز في الجهاز التعليمي والإداري، دون النظر إلى منابتهم الاجتماعية الوضيعة. فشكل التعليم وسيلة مهمة جداً للترقي الاجتماعي بعد توجه الدولة المركزية لإزالة الفوارق التقليدية بين طبقات المجتمع الياباني وإعطاء الأولوية المطلقة للكفاءة الفردية وليس للانتماء العائلي أو الدعم السياسي. وبقدر ما كانت الإصلاحات الاجتماعية تتعزز على أرض الواقع، كانت العائلية تنحسر تدريجياً ليصبح الدخول إلى الجامعات والوظائف العليا وقفاً على الكفاية الشخصية وليس على الموروث العائلي(٣٨).

وكانت تعاليم المصلحين في تلك الفترات تنطلق من مقولة أساسية تصر على إيجاد تعليم عصري يختلف جذرياً عما كان سائداً خلال مرحلة توكوغاوا دون أن يشكل قطيعة مع التراث الثقافي الياباني. وحرصاً على تحقيق ذلك الهدف بقي التعليم حكراً على مؤسسات الدولة ومدارسها وجامعاتها ولم يسمح للمؤسسات التربوية الغربية بالعمل في اليابان طوال تلك المرحلة. فبقي

(٣٨) Gail R. Benjamin, *Japanese Lessons: A Year in a Japanese School through the Eyes of an American Anthropologist and Her Children* (New York: New York University Press, 1997), pp. 200 - 201.

التعليم في مختلف مراحله، نتاج مدرسة وطنية بالدرجة الأولى، وتشرف عليه الدولة إشرافاً مباشراً عبر وزارة التربية التي لم تسمح لأية جهة خارجية بالتأثير في الشبيبة اليابانية.

حافظ التعليم في ظل الإصلاحات على الروح اليابانية التي كانت سائدة طوال مرحلة توكوغاوا، وبقي أثر الإصلاحات التربوية محصوراً في دائرة طرق التعليم، وأدواته، ووسائله دون أن يتبنى الكثير من الغايات والأهداف التي يتوخاها المخططون التربويون من المدرسة العصرية والتعليم العصري.

من ناحية أخرى، تنتسب اليابان ثقافياً إلى محور الحضارة الصينية - الكورية مع بعض المؤثرات الهندية. وساعد الجوار الجغرافي بين تلك الدول على هيمنة مبادئ الفلسفة الكونفوشيوسية على شعوب تلك المنطقة وعلى انتشار الديانة البوذية فيها(٣٩).

وتبدو التقاليد الآسيوية متقاربة جداً في مجال تقديس الوطن، واحترام المسنين، والإخلاص في العمل، والتفاني في سبيل العائلة والمصلحة العامة وغيرها. كما يبدو تأثير الصين جلياً في الثقافة والتقاليد اليابانية طوال القرون التي سبقت إصلاحات مايجي. فالكتابة اليابانية بالكلمات التصويرية المعروفة بطريقة كانجي هي صينية بالكامل، كذلك مبادئ الفلسفة الكونفوشيوسية، وطريقة استخدام الحبر الصيني في الكتابة، وطريقة معالجة الأشجار لكي تعمر مئات السنين والمعروفة باسم بونزاي (Bonsai) وغيرها،وهي تحمل بصمات صينية واضحة. لذا، وفي معرض الرد على اتهام اليابان بالتغريب والتنكر لجذورها الثقافية الآسيوية، نشر اليابانيون دراسات علمية تظهر مدى عمق التفاعل بين الثقافة اليابانية والثقافات الآسيوية، وبشكل خاص الثقافة الصينية. لذا اعتبر بعض الباحثين الصينيين أن ما تفاخر به اليابان من ثقافة تقليدية تعبر عن أصالتها، ليس سوى نتاج تفاعلها التاريخي مع الثقافة والفنون والتقاليد والعادات الصينية. وهذا ما سهل عودة اليابان إلى الانخراط مجدداً في محيطها الآسيوي والعمل على بناء الوحدة الآسيوية في عصر الوحدات الجغراسية العملاقة التي تشكل السمة

---

(٣٩) *Asia and Japan: The Search for Modernization and Identity*, (Conference), edited by Andrew J. L. Armour; with a foreword by Derek Brewer and John Butterfield (London; Dover, NH: Athlone Press; Tokyo: Keio University, 1985), pp. 6 - 65.

الأساسية لعصر العولمة والنظام العالمي الجديد(٤٠).

مع ذلك، لا بد من التنبيه إلى نوع من القطيعة الثقافية التي شهدتها اليابان مع محيطها الآسيوي في مرحلة الإصلاحات. فهزيمة الصين في حرب الأفيون وسقوطها تحت الاحتلال الغربي في أواسط القرن التاسع عشر شوهت صورتها لدى الدول الآسيوية المجاورة التي كانت تبحث عن حماية سريعة من مخاطر الغزو الأوروبي المحدق بها. ولوحظ أن بعض المصلحين اليابانيين في تلك الفترة، وتحديداً قبيل وأثناء القيام بإصلاحات مايجي، نشروا صورة سلبية، في الغالب، عن الثقافة الصينية التقليدية التي باتت عاجزة عن مواجهة الثقافات الغربية والعلوم والتقنيات العصرية المرتبطة بها.

وقد توصل بعض المصلحين إلى قناعة راسخة بأن الثقافة التقليدية وحدها عاجزة عن حماية المجتمع، وبالتالي لا بد من الانفتاح على الثقافات الغربية والعلوم العصرية التي تقدم سلاحاً مجرباً للتحديث من جهة، وحماية الأصالة والهوية والتراث والتقاليد من جهة أخرى.

يكفي التذكير هنا بآراء المصلح الكبير يوكيتشي فوكوزاوا (Yukichi Fukuzawa)، وهو أحد آباء حركة الإصلاح في عهد مايجي، وما زالت صورته على الورقة المالية اليابانية المتداولة بقيمة عشرة آلاف ين (Yen). فقد نشر عدة مقالات دعا فيها اليابان إلى التخلص من عبء الثقافة التقليدية الصينية، وإلى اعتماد ثقافة جديدة تفتح الطريق أمام اليابان نحو أصالة تحمي التراث دون أن تتعبد له(٤١).

واعتبرت مقالات فوكوزاوا بمثابة دعوة صريحة تحث اليابان على الانفتاح التام على ثقافات الغرب، واكتساب العلوم والتكنولوجيا العصرية منه. والسبب في ذلك أن الصين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وطوال

---

(٤٠) Lincoln Li, *The China Factor in Modern Japanese Thought: The Case of Tachibana Shiraki, 1881-1945*, Sunny Series in Chinese Philosophy and Culture (Albany, NY: State University of New York Press, 1996), p. 1.

(٤١) لمزيد من التفاصيل، انظر: Carmen Blacker, *The Japanese Enlightenment; a Study of the Writings of Fukuzawa Yukichi*, University of Cambridge Oriental Publications; no. 10 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1969), pp. 14-66, and Jean-Pierre Lehmann, *The Roots of Modern Japan* (New York: St. Martin's Press, 1982), pp. 161 - 239.

القرن العشرين لم تعد مصدر إلهام ثقافي لليابان، كما اعتبر نظامها السياسي من الأنظمة الايديولوجية التوتاليتارية التي لا تساعد على تطور العلوم العصرية. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، وبعد التخلص من المؤثرات السلبية للثورة الثقافية التي أطلقها ماو تسي تونغ، وجدت الصين نفسها بحاجة ماسة إلى اكتساب العلوم العصرية والتقنيات العلمية المتطورة العالية. فاستفادت من تجربة التحديث اليابانية ومن تجارب أخرى، غربية في الغالب. وفي حين اعتبرت اليابان أن الثقافات الآسيوية التقليدية كانت عاجزة عن حماية مجتمعاتها في القرن التاسع عشر من الهجوم الأوروبي عليها، فإن الصين ودولاً آسيوية أخرى وجدت في تجربة التحديث اليابانية نموذجاً يحتذى في التحديث الذي يتلاءم مع البنية الثقافية للمجتمعات الآسيوية. فكان لا بد إذن من اكتساب العلوم العصرية أينما وجدت، دون خوف أو مركبات نقص، وذلك بهدف إدخال ديناميات جديدة إلى المجتمعات الآسيوية.

هكذا شكلت إصلاحات مايجي النموذج الأرقى للتحديث السريع في تلك المنطقة بعد نجاحها بإرساء دعائم دولة عصرية، وجيش قوي، ونظام اقتصادي ومالي متطور، ودينامية اجتماعية منفتحة على كل ما هو جديد وإيجابي في العالم. كانت المحصلة العامة لعملية التحديث الأولى أنها حمت اليابان من مخاطر الاحتلال الغربي دون أن تحمي شعبها من مخاطر النزعة التوسعية للامبريالية اليابانية. لكن خروج اليابان من الحرب العالمية الأولى بصفة الدولة الآسيوية الوحيدة المنتصرة فيها، زاد من شعور قادتها بالقومية الشوفينية، وبفرادة اليابان وخصوصيتها بين دول المنطقة. فلم تشهد منطقة جنوب وشرق آسيا بأكملها دولة عصرية استطاعت أن تطور نفسها بسرعة وأن تتحول إلى قوة امبريالية ذات حضور فاعل في الاستراتيجية العالمية طوال مرحلة ما بين الحربين العالميتين. يضاف إلى ذلك أن القيادة العسكرية اليابانية انتقلت، خلال فترة زمنية قصيرة، من مرحلة الشعور بالدونية تجاه القوى الامبريالية العظمى التي كانت سائدة في نهاية القرن التاسع عشر إلى مرحلة التحدي لنفوذها في تلك المنطقة منذ مطلع القرن العشرين، وبخاصة إبان مرحلة ما بين الحربين العالميتين[٤٢].

---

(٤٢) Johann P. Arnason, *Social Theory and Japanese Experience: The Dual Civilization,* Japanese Studies (London; New York: Kegan Paul International, 1997), p. 487.

سابعاً: استنتاجات وملاحظات

كان للنخب الثقافية الأثر المباشر في إنجاح عملية التحديث انطلاقاً من التراكم الإيجابي لليابان نفسها. فقد تبلورت المقولات السياسية لعملية التحديث في الفترة الممتدة من عام ١٨٧٠ حتى إعلان الدستور عام ١٨٨٩، على قاعدة الاستفادة من ذلك التراكم أولاً مع الانفتاح التام على العلوم العصرية لتطوير كل جوانب المجتمع.

وقد أنهت إصلاحات مايجي بذلك مرحلة عزلة طوعية استمرت قرابة ٢٥٠ سنة تحت حكم أسرة توكوغاوا. وأحدثت تجربة التحديث أو النهضة اليابانية الأولى تبدلات اجتماعية كبيرة حولت اليابان إلى بلد غني وله جيش عصري قادر على إنزال هزائم سريعة بالجيوش التقليدية في البلدان المجاورة.

في البداية، بشر قادة الإصلاح الشعب الياباني بمبادئ السلام والأمن والاستقرار في بلدان جنوب وشرق آسيا، والعمل على تحويل اليابان إلى بلد ديمقراطي عصري على غرار فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد اقتبست اليابان فعلاً عن الغرب الكثير من النظم، والمقولات الإصلاحية، كالنظام المالي، ونظام التعليم، ومظاهر الدستور العصري، والبرلمان المنتخب، والتدريب العسكري ومصانع الأسلحة الحديثة، وبعض مظاهر الحياة الاجتماعية. واقتبست كذلك أنواعاً عدة من الفنون والتكنولوجيا العصرية لتعزيز منعة اليابان، وتطوير طاقات شعبها(٤٣).

لم يمض عقدان من الزمن على بداية الإصلاحات حتى كانت اليابان تنعم بنظام مالي عصري شديد التنظيم، وبشبكة حديثة من طرق النقل البري والنهري والبحري، وبأحدث الآلات الغربية للتنقيب في المناجم، وبمصانع جديدة مزودة بأحدث التكنولوجيا الغربية، وبنظام عصري للتعليم من الابتدائي حتى الجامعي، وبدستور جديد يجمع بين تقاليد السياسة اليابانية حول الدور المركزي للامبراطور، ومظاهر السياسة الغربية التي تقوم على المجالس الشعبية المنتخبة بشكل ديمقراطي. فشكلت تلك الركائز منطلقاً لتجربة التحديث الأولى في اليابان والتي تمحورت حول مقولة «التحديث في خدمة العسكر».

---

(٤٣) Joseph Pittau, *Political Thought in the Early Meiji Japan, 1868-1889*, Harvard East Asian Series; 24 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1967), p. v.

اعتبرت تجربة التحديث الأولى مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ اليابان ما بين هيمنة النظم التقليدية القديمة من جهة، والعمل على استيعاب النظم الغربية الحديثة وتوظيفها في خدمة إيديولوجيا التحديث اليابانية من جهة أخرى. وكان الشعار المركزي لتلك المرحلة يتلخص على قاعدة: «جيش قوي لدولة يابانية غنية».

وكانت الاستعدادات العسكرية للجيش الياباني تؤكد ولادة نزعة شوفينية يابانية ضد دول الجوار بعد أن تحولت إلى دولة قوية تمتلك أحدث الأسلحة التي تم توظيفها على قاعدة روح الانضباط الصارم بحسب نظرية البوشيدو، مع الاستفادة من شعار ايديولوجي جديد وبالغ الأهمية يمكن إيجازه على الشكل التالي: «تكنولوجيا غربية وروح يابانية» (Western Technique, Japanese Spirit)[٤٤].

ويعود الفضل في نجاح تلك التجربة إلى تضافر عوامل عدة أبرزها دور الدولة العصرية وجهازها الإداري المنظم بدقة متناهية، وجيشها القوي، وإلى دور التعليم الذي شكل الركيزة الأساسية لعملية الإصلاح المستمر والتنمية المستدامة، وإلى الدور الأساسي الذي لعبه القطاع الخاص على المستويات كافة، وبشكل خاص في المجالين المالي والاقتصادي. فعن طريق تعزيز ركائز الدولة المركزية العصرية والقوى البشرية التي تم اختيارها على أساس معيار الكفاية الشخصية بالدرجة الأولى، والإخلاص للعمل، لعب الجهاز الإداري الكفوء دور الضامن الأساسي لنجاح القرارات الإصلاحية التي أصدرها تباعاً الامبراطور مايجي. كانت البيروقراطية ذات قدرة هائلة على اختبار كل المقولات النظرية والطرق الجديدة المستوحاة من النظم الأخرى وتطويعها لخدمة اليابان. واعتبرت الإدارة اليابانية، في القطاعين العام والخاص، الركيزة الثالثة لنجاح تجربة التحديث الأولى، إلى جانب الجيش العصري مع التصنيع السريع، والاحتكارات الاقتصادية أو الزايباتسو[٤٥].

---

(٤٤) S. Maejima, «Middle Eastern Culture: A Heritage for Japanese,» paper presented at: *Dialogue: Middle East and Japan: Symposium on Cultural Exchange*, Japan Foundation Reference Series; 3 ([Tokyo]: Japan Foundation, [1978]), p. 10.

(٤٥) J. Mark Ramseyer and Francis M. Rosenbluth, *The Politics of Oligarchy: Institutional Choice in Imperial Japan*, Political Economy of Institutions and Decisions (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1995), pp. 1 - 5.

ولعبت الدولة اليابانية العصرية الدور الأساسي في نقل المجتمع الياباني بشكل مبرمج من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع عصري حديث. ونجح الامبراطور مايجي ومستشاروه بإرساء عملية التحديث على أسس صلبة غير قابلة للنكوص مهما تغيرت الظروف. فتوسعت في بناء البنى التحتية في جميع المناطق اليابانية، ونشرت التعليم العصري على نطاق واسع، فأصبحت اليابان من أكثر بلدان العالم تطوراً في مجال التعليم ومحو الأمية منذ نهاية القرن التاسع عشر. وأدخلت تبدلات جذرية في مجال التصنيع العصري، والتخفيف من الاعتماد على القطاع الزراعي التقليدي بعد إدخال التقنيات الحديثة إليه. وأقامت التوازن ما بين القطاعين العام والخاص مع تبني مبدأ الخصخصة منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر عن طريق بيع مؤسسات الدولة غير المربحة أو التي تتسبب بخسائر سنوية، إلى القطاع الخاص بأسعار تشجيعية.

على أن سياسة إعطاء الأفضلية المطلقة للتصنيع السريع في خدمة تحديث العسكر تركت آثاراً سلبية للغاية في الاقتصاد الياباني، وبالدرجة الأولى في قطاعات الإنتاج التقليدية السابقة كالزراعة وصيد الأسماك واللؤلؤ. وعلى رغم حركات الاحتجاج والثورات المستمرة التي قام بها الفلاحون طوال عهد مايجي والتي كانت تعد بالمئات، استمرت الدولة في إعطاء الأفضلية للجيش أولاً، يليه القطاع الصناعي، بالإضافة إلى التعليم والبنوك والتجارة.

وقد استغلت ظروف قمع الانتفاضات الفلاحية لإحداث تغييرات جذرية في بنية المجتمع الريفي التقليدي لدفع القسم الأكبر من الشبان الريفيين نحو المدن بهدف التعليم، والخدمة في الجيش الجديد، والعمل في المصانع، والإدارة، والمؤسسات التجارية والمالية. كذلك ألغيت التقسيمات الإدارية السابقة التي كانت سائدة إبان حكم الشوغون، واستبدلت بتقسيمات جديدة تعزز من دور الدولة المركزية، لتساهم في تطبيق قرارات الإصلاح التي يتخذها الامبراطور ومستشاروه. وقد رافقتها إيجابيات كثيرة أهمها إعطاء الأفضلية في تولي العمل الإداري للكفاءة الفردية وليس للوراثة العائلية أو الدعم السياسي. وتشددت الإصلاحات الإدارية الجديدة في تطبيق المركزية الصارمة التي تقوم على مبدأ أن الامبراطور هو رأس الجهاز الإداري أيضاً، وأن القرارات الصادرة عنه لا تحتمل التردد في تنفيذها بالسرعة القصوى لأسباب دينية، وسياسية، وذاتية.

وتحددت السمات الأساسية للاقتصاد الياباني طوال الفترة الممتدة من

إصلاحات مايجي حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية على الشكل التالي: أجور منخفضة للعمال، تخلف شديد في القطاع الزراعي، تمركز حاد للموارد المالية والصناعية بيد الاحتكارات اليابانية الكبيرة المعروفة باسم زايباتسو والتي توزعتها فقط قلة من عائلات الساموراي الكبيرة.

وكان للدولة العصرية أيضاً الفضل في إدخال التخطيط الطويل الأمد للانتقال بالمجتمع الياباني نحو حداثة مستقرة، إذ كانت الدولة على علم مسبق بوجهة التحديث، وهي التي قادت جميع خطواته بالتنسيق مع القطاع الخاص(٤٦).

لذا يمكن إيجاز عملية التحديث الأولى التي شهدتها اليابان في عهد مايجي على الشكل التالي: لقد استفاد المصلحون اليابانيون من التراكم الإيجابي الذي خلفته مرحلة العزلة الطوعية إبان حكم أسرة توكوغاوا ليبنوا عليها ركائز جديدة مستمدة من إيجابيات العلوم العصرية والتقنيات الحديثة المقتبسة من الغرب بما يتلاءم مع أماني اليابانيين في تطوير بلادهم بسرعة لكي تتبوأ مكانة مميزة بين الدول العصرية في العالم. لكن التقويم العام لإصلاحات مايجي ما زال موضع سجال حاد بين الباحثين، داخل اليابان وخارجها. فقد اعتبرها البعض تجربة غير مكتملة، أو غير ناضجة، وأنها خضعت للنزعة التوسعية التي قادها الجيش الياباني بعد إعطاء الأولوية المطلقة لتحديث القطاعات المرتبطة به على حساب باقي القوى الحية في اليابان. ومنهم من أشار بأصابع الاتهام المباشر إلى مبادئ الإصلاح الخمسة التي انطلقت منها تجربة التحديث الأولى في عهد مايجي، والتي أقامت حكماً استبدادياً بقيادة الامبراطور ومستشاريه، ولم تعط سوى صلاحيات شكلية فقط للمجلس التمثيلي، وللممارسة الديمقراطية السليمة(٤٧).

واعتبر آخرون أن مقولة: «جيش قوي لدولة يابانية غنية» حققت غايتها

---

(٤٦) Chalmers Johnson, *Japan: Who Governs?: The Rise of the Developmental State* (New York: Norton, 1995), pp. 8-9.

(٤٧) Marius B. Jansen, ed., *The Emergence of Meiji Japan* (New York: Cambridge University Press, 1995), p. xii, and Germaine A. Hoston, *Marxism and the Crisis of Development in Prewar Japan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), chap. 9, «Postwar Developments: The Continuing Controversy,» pp. 251 - 291.

على أرض الواقع. إلا أن قادة الاحتكارات المتحالفين مع الامبراطور وحاشيته ومستشاريه، هم الذين سيطروا على ثمرات التصنيع والتراكم المالي والاقتصادي، في حين كانت الطبقات الفقيرة تزداد فقراً، وتجد الطبقات الوسطى صعوبات كبيرة للبروز والاستقرار(٤٨).

وهناك دراسات كثيرة تحلل إصلاحات مايجي على أساس جدلية العلاقة ما بين نجاح تجربة التحديث في تغيير بنى المجتمع والاقتصاد في اليابان من جهة، والنزوع الجامح نحو السيطرة الخارجية من جهة أخرى. ومرد ذلك إلى أن حركة التحديث جاءت من أعلى، أي من الدولة نفسها ولأهداف عسكرية بالدرجة الأولى. ومع زوال الخطر الخارجي ونجاح الجيش الياباني بتحقيق انتصارات سريعة على دول الجوار، نجحت الاحتكارات اليابانية بتوظيف الجيش العصري الشديد التماسك والمدرب على أحدث الأسلحة لخدمة مصالحها الطبقية بالدرجة الأولى. وتم الدمج العلني ما بين حماية مصالح اليابان العليا، وتنفيذ القرارات الصادرة عن الدولة العصرية لأنها تعبر بالكامل عن إرادة الامبراطور المتحالف بقوة مع الاحتكارات المالية والاقتصادية، لأنه كان يصنف بين أعضائها الأكثر غنى على الصعيد الشخصي والعائلي.

نتيجة لتلك العوامل مجتمعة تحولت اليابان إلى أقوى دولة امبريالية في جنوب وشرق آسيا. فباتت دولة على غرار باقي الامبرياليات الغربية في تلك المرحلة، إلا أنها امبريالية من نوع خاص لتتلاءم مع التقاليد الآسيوية. فحظي ذلك التوجه بتأييد الامبراطور، والحكومة، والإدارة البيروقراطية، وقطاعات واسعة من الشعب الياباني الذي صفق للانتصارات السريعة، وتحمس الشباب للمشاركة في حروب اليابان التوسعية. ومن نافل القول إن النزعة التوسعية كانت تجد تبريرها في مقولة «التحديث في خدمة العسكر أولاً». وبالتالي، فالرأسمالية الاحتكارية التي حكمت اليابان عبر إصلاحات مايجي لم تكن تختلف جذرياً عن الرأسماليات الاحتكارية في الدول الغربية لأنها تنسب جميعاً إلى أعلى درجات الرأسمالية التي كانت سمة تلك المرحلة، والتي تم الاتفاق على توصيفها بالامبريالية. هكذا برزت اليابان كمنافس قوي في الأسواق

(٤٨) Roger W. Bowen, *Rebellion and Democracy in Meiji Japan: A Study of Commoners in the Popular Rights Movement* (Berkeley, CA: University of California Press, 1980), pp. 70 - 105 and 140 - 167.

الدولية منذ مطلع القرن العشرين، وكقوة امبريالية فاعلة في منطقة جنوب وشرق آسيا بأكملها. لذا تصنف بعض الدراسات العلمية إصلاحات مايجي في خانة التأسيس لدولة رأسمالية احتكارية على النمط الغربي في مرحلة التنافس الحاد بين الامبرياليات التي أشعلت حربين عالميتين. فتحت وطأة المنافسة الحادة في ما بينها استطاعت الدولة اليابانية تطوير علومها العسكرية العصرية بسرعة، وتسليح جيشها بأحدث المعدات حتى لا تكون ضحية احتلال مباشر من القوى الأجنبية.

وطوال المرحلة التاريخية الممتدة من بداية إصلاحات مايجي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الأولوية المطلقة في اليابان هي المزيد من التسليح المستمر، والتدريب الجيد، والاستعداد الدائم لشن حروب خاطفة. وليس من شك في أن تعدد وجهات النظر أمر طبيعي في النظر إلى تجربة التحديث الأولى التي نجحت بجوانب معينة وفشلت بأخرى. لكن اليابان خرجت من تلك التجربة أكثر قوة وتماسكاً على مختلف الصعد، فشكلت نموذجاً فريداً في تجارب التحديث الناجحة خارج المركزية الأوروبية والأمريكية. في الوقت نفسه، حافظت اليابان على نظامها الامبراطوري القديم مع إدخال أشكال من العمل الدستوري الذي يقربها من بعض نماذج الدول العصرية الغربية. فولد جيل جديد من المثقفين اليابانيين في ظل الدعوات التي تنادي بدستور عصري حقيقي يحد من صلاحيات الامبراطور الواسعة، وانتشرت على نطاق واسع مقولات تندد بالحكم الاستبدادي المطلق في اليابان، والتي بشرت بها منظمة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق المواطنين (Movement for Freedom and Citizens' Rights). وقدم أفراد تلك المنظمة تضحيات كبيرة جداً أودت بحياة الكثيرين منهم في ظل حكم الامبراطور الاستبدادي.

واستمر نضال هذه المنظمة طوال النصف الأول من القرن العشرين. وحكم على الكثيرين من أعضائها بالسجن لسنوات طويلة لأنهم دافعوا عن حقوق اليابانيين المدنية، وناضلوا من أجل تطبيق القواعد الأساسية للديمقراطية في اليابان، والحد من صلاحيات الامبراطور المطلقة ومن تحالفه الوثيق مع الاحتكارات اليابانية. وكانت لهم الجرأة كذلك في نقد مقولة «التحديث في خدمة العسكر»، ودعوا إلى استبدالها بمقولة «التحديث في خدمة المجتمع الياباني». وقدموا الأدلة العلمية الموثقة على أن مقولة «التحديث في خدمة العسكر»، جرت اليابان إلى نزعة توسعية على حساب دول الجوار الآسيوي، فقضت على الكثير من إيجابيات حركة التحديث الأولى ومهدت الطريق إلى

هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وخضوعها للاحتلال الأمريكي المباشر، وهي المرة الأولى في تاريخها.

لقد تعلمت اليابان الكثير من مقولات نهضتها الأولى واستوعبت دروساً مفيدة جداً في مجال المجابهة التدريجية والطويلة الأمد مع القوى العظمى. وانتظرت سابقاً قرابة أربعين عاماً (١٨٥٤ ـ ١٨٩٤) حتى أصبحت في موقع القوة، فطالبت بإلغاء الاتفاقات المجحفة التي اضطر الشوغون إلى توقيعها بعد إنذار بيري يوم كانت اليابان في موقع الضعف الشديد وتخشى الاحتلال المباشر. وفور إلغائها، أخذت اليابان تتحول بسرعة مذهلة إلى واحدة من أقوى الامبرياليات العالمية منذ مطلع القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية. لقد اقتبست عن الغرب الكثير من العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة طوال عدة عقود إلى أن تملكت أسرارها، ثم انتقلت إلى منافسة الغرب في التصنيع بكفاءة عالية. وفي الحالتين لم يفهم الغربيون حتى الآن إصرار اليابانيين على التمسك الدائم بكل ما هو إيجابي في تقاليدهم الموروثة والاحتفاظ بها حتى في أوج تألقهم التكنولوجي وتطور علومهم العصرية.

وما يثير دهشة الباحثين الغربيين اليوم أن اليابان ما زالت تضع خططها المستقبلية، في مختلف المجالات، انطلاقاً من مبدأ الحفاظ الدائم على القيم التقليدية اليابانية. فهي ترفض كل الدعوات التي تقلل من أهمية التراث أو تضع التقاليد والقيم الموروثة في موقع التعارض مع الحداثة والعصرنة. فقدمت بذلك للعالم درساً بليغاً في مجال تنشئة شعب مثقف بأعلى درجات الثقافة العصرية، ومبدع لأرقى أشكال التكنولوجيا المعقدة، وشديد الانفتاح على جميع الثقافات العالمية، لكنه في الوقت نفسه حريص كل الحرص على ثقافته الأصيلة التي يعتبرها شكلاً من أشكال هويته الثقافية التي يعتز بها أمام الشعوب الأخرى. تلك هي إحدى الفرضيات النظرية التي انطلقنا منها، وحاولنا إثباتها لتحليل عناصر الاستمرارية والتغيير في النهضة اليابانية المعاصرة.

الفصـــل الثانـــي

مشكلات التحديث في خدمة النزعة العسكرية للامبريالية اليابانية

مدخل

بدأت تجربة التحديث الأولى مع الامبراطور مايجي (المتنور) واستمرت مع ولده تايشو (العادل أو المنصف) (Taisho)، الذي تميز عهده (١٩١٢ - ١٩٢٦) بانتصار اليابان في الحرب العالمية الأولى، وخروجها كأقوى دولة امبريالية في جنوب وشرق آسيا طوال مرحلة ما بين الحربين العالميتين. لكن نهاية عهده شهدت مأساة كبيرة بسبب الزلزال الرهيب الذي ضرب مدينة طوكيو عام ١٩٢٣، وأدى إلى تدمير شبه تام لمعظم أحياء المدينة، وإلى وفاة أكثر من ١٠٥,٠٠٠، وجرح ٣٠,٠٠٠، وتشريد ٥٥٤,٠٠٠، وحرمان ٢٥٠,٠٠٠ من العمل لسنوات عدة. ونتيجة لذلك، فقد الين الياباني أكثر من ٢٠ بالمئة من قيمته في عام ١٩٢٤، فاضطرت اليابان إلى الاقتراض من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٦٠٠ مليون ين، وبلغ حجم استيرادها حوالى ملياري ين خلال العامين اللذين أعقبا زلزال ١٩٢٣[(١)].

وتولى هيروهيتو الحكم، وهو حفيد الامبراطور مايجي وابن تايشو، باسم شووا (أو العاهل الإلهي) (Showa). وشهد عهده الطويل (١٩٢٦ - ١٩٨٩) أحداثاً كبيرة منها بناء الامبراطورية للامبريالية اليابانية في آسيا، والهجوم على الأمريكيين في بيرل هاربر، والنهاية المأساوية بإسقاط الأمريكيين لقنبلتين نوويتين على هيروشيما وناكازاكي في ٦ و٩ آب/أغسطس ١٩٤٥.

---

(١) حول مجمل التطورات السكانية، والاقتصادية، والعسكرية، والمالية، والسياسية في اليابان خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، استندنا إلى كتاب فابريس عباد الوثائقي الذي تضمن أرقاماً دقيقة ومهمة جداً. انظر: Fabrice Abbad, *Histoire du Japon, 1868 - 1945* (Paris: Armand Colin, 1992), chap. 3, «1918 - 1937: L'Affirmation contrariée,» pp. 82 - 131.

فخلفتا قرابة ١٤٠ ألف قتيل على الفور ثم تبعهم ٨١٨٩٣ ألفاً في الأشهر اللاحقة، ومئات آلاف المشوهين جينياً منذ الولادة في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب. فكان على الامبراطور أن يعلن استسلام اليابان في ١٥ آب/ أغسطس عام ١٩٤٥، والذي تحول إلى عيد وطني لتذكار قرابة ثلاثة ملايين ياباني قضوا في الحرب.

ومع قبول الاستسلام خضعت اليابان للاحتلال منذ مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٤٥ حتى ١٩٥٢ دون أن تنتهي ذيوله إلى الآن. وعاش هيروهيتو عمراً مديداً، فشهد نهضة اليابان الثانية المستمرة حتى الآن، والتي تميزت بتحديث المجتمع بعد أن حرمت اليابان من تجديد قواها العسكرية، فحققت معجزة اقتصادية وتكنولوجية جعلتها ثاني قوة اقتصادية في العالم، والأولى في بعض قطاعات الإنتاج، وفي التوظيف المالي في الخارج.

أولاً: انتصارات سريعة على دول الجوار (١٨٩٤ ـ ١٩٠٥) تؤسس لدولة امبريالية في اليابان

خلال ربع قرن فقط على بدء إصلاحات مايجي عام ١٨٦٨ تحول الجيش الياباني إلى أقوى جيش وطني في منطقة جنوب وشرق آسيا بكاملها، فأنزل هزيمة عسكرية قاسية بالجيش الصيني عام ١٨٩٤، وهزيمة مدمرة بالجيش الروسي عام ١٩٠٤/ ١٩٠٥. فتحولت اليابان بسرعة مذهلة إلى واحدة من الدول الخمس الامبريالية الكبرى التي تحكم العالم عند مطلع القرن العشرين. وكان اليابانيون، في الغالب، على قناعة تامة بصواب التدابير العسكرية التي اتخذتها الإدارة المركزية بعد التحولات العميقة التي شهدتها بلادهم على مختلف الصعد. وخلال عقدين فقط أصبحت اليابان دولة قوية لا تخاف من الاحتلال الغربي، بل جعلت الدول الغربية تخاف على مصالحها الكثيرة في جنوب وشرق آسيا. وقد مدت نفوذها باتجاه الأراضي الكورية عن طريق الاتصالات الدبلوماسية مع الكوريين منذ عام ١٨٧٦. وفي عام ١٨٧٧ احتلت جزر ريوكيو (Ryukyu Islands). وفي عام ١٨٩٤ أنزل الجيش الياباني هزيمة خاطفة بالجيش الصيني، واحتل جزيرة تايوان الاستراتيجية أمام البر الصيني. فكان لذلك الانتصار أثر مباشر في تخلص اليابان من الاتفاقيات السياسية والتجارية المجحفة والمذلة التي اضطرت إلى توقيعها بعد إنذار بيري خلال سنوات ١٨٥٤ ـ ١٨٥٨. فقد تخلت بريطانيا عن تلك الاتفاقيات عام ١٨٩٤ لتفسح

في المجال أمام اليابان لإلغاء جميع تلك الاتفاقيات تباعاً، وما لبثت أن وقعت اتفاقية تحالف مع اليابان عام ١٩٠٢ بهدف جذبها إلى جانبها إلى محورها في الصراع الدولي الذي بدأت تباشيره تظهر منذ مطلع القرن العشرين، وبخاصة أن اليابان أضحت آنذاك إحدى الدول الامبريالية العظمى الخمس في العالم. وفي عام ١٩٠٤/١٩٠٥ سحق اليابانيون الجيش الروسي وفرضوا سيطرتهم على كامل شبه الجزيرة الكورية وعلى منشوريا الصينية[٢].

وفي الحرب العالمية الأولى انحازت اليابان إلى جانب دول المحور الذي تقوده ألمانيا وفرضت سيطرتها على أجزاء واسعة من الصين. وفي حين خرجت ألمانيا وحلفاؤها مهزومين من الحرب العالمية الأولى، خرجت اليابان منها منتصرة، واحتلت مقعداً بارزاً على طاولة المفاوضات في مؤتمر فرساي (Versailles) في باريس لعام ١٩١٩[٣].

لقد فرضت اليابان إرهاباً عسكرياً على دول الجوار الاقليمي منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، دون أن تستطيع الدول الغربية الحد من نزعتها التوسعية في تلك المنطقة والتي بدأت تهدد المصالح الغربية بقوة لمدة تجاوزت نصف قرن (١٨٩٤ ـ ١٩٤٥). لكن أوضاع اليابان الداخلية، الاقتصادية منها والاجتماعية معاً، كانت تزداد سوءاً بعد تحولها إلى دولة امبريالية قوية تقودها احتكارات عملاقة وظفت القسم الأكبر من مقدرات الدولة في التسلح والمغامرات العسكرية بهدف الهيمنة والتوسع.

ونجح تحالف الامبراطور، وكبار العسكريين، والاحتكارات الكبيرة بتحويل اليابان بسرعة إلى دولة معسكرة تماماً، تقودها نزعة امبريالية متعطشة لمزيد من الانتصارات، والحروب التوسعية، والتمدد الاقتصادي، والتوظيف المالي في الخارج. وباتت الخطط التوسعية التي تصدرها البحرية الامبراطورية القوية والقيادة العسكرية العليا هي الموجه الحقيقي للسياسة اليابانية منذ انتصار الجيش الياباني على الصين عام ١٨٩٤ حتى الحرب العالمية الثانية. فتم توجيه

---

(٢) W. G. Beasley, *The Modern History of Japan* (Tokyo: [n. pb.], 1992), chap. 9, «Nationalism and Foreign Affairs, 1890-1905,» pp. 155 - 173.

(٣) للاطلاع على تفاصيل الدور الياباني في مؤتمر السلام، انظر: Abbad, Ibid., pp. 39 - 81, et R. H. P. Masson and J. G. Caiger, *A History of Japan*, rev. ed. (Rutland, VT.: C. E. Tuttle Co., 1997), chap. 16, «From Consensus to Crisis, 1912 - 1937,» pp. 304 - 341.

التعليم في المدارس، والإنتاج في المصانع، والبعثات العلمية إلى الخارج، ونشرات الدعاية والإعلان في الجيش والمجتمع لتمجيد النزعة العسكرية اليابانية وتبجيل الامبراطور الذي اعتبر رمز القومية اليابانية المنتصرة.

وما يجب التنبيه إليه في هذا المجال أن تحالف السلطة الاستبدادية التي جسدها كل من الامبراطور والاحتكارات التي قادتها الزايباتسو أحدث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة ساهمت في تحويل اليابان إلى دولة امبريالية ذات قدرات قتالية هائلة. وساهم التعليم، في مختلف مراحله، بتشجيع الروح العسكرية، وتربية النشء الجديد على تمجيد الامبراطور وانتصارات الجيش الياباني على جيوش الدول المجاورة. وسعى اليابانيون للتفرد بالسيطرة على كامل منطقة جنوب وشرق آسيا عن طريق إخراج الأوروبيين والأمريكيين منها تحت ستار مقولة شعبوية خادعة تقول بأن «آسيا للآسيويين». وتم تحويل ديانة الشنتو إلى عقيدة رسمية للنظام الياباني بعد أن انخرط الكثير من رهبانها في الدعوة إلى تمجيد النزعة العسكرية اليابانية. وكان للبيروقراطية الإدارية المتماسكة جداً والشديدة التنظيم، الدور الأساسي في إنجاح مسيرة عسكرة الدولة والمجتمع والاقتصاد. واستخدمت بنجاح وفاعلية لتوجيه الموارد البشرية والمالية والاقتصادية في خدمة النزعة العسكرية الامبريالية طوال مرحلة ما بين الحربين العالميتين[٤].

ثانياً: الخلفية الثقافية لولادة النزعة التوسعية اليابانية ما بين الحربين العالميتين

على قاعدة إصلاحات مايجي وما تبعها من تدابير إضافية في فترة ما بين الحربين العالميتين تحولت اليابان إلى دولة عسكرية ذات أطماع توسعية واضحة للسيطرة على دول الجوار. وقد تشكلت الدولة العصرية فيها عن طريق التحالف الوثيق والكامل ما بين السلطتين السياسية والاقتصادية. فكان الامبراطور نفسه أحد أكبر رجال الاحتكارات في اليابان. وعند مطلع القرن

---

(٤) حول طبيعة الامبريالية اليابانية وصياغة التعليم الياباني بما يخدم نزعتها العسكرية التوسعية، انظر: W. G. Beasley, *Japanese Imperialism, 1894-1945* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1987), pp. 251-258, and Sheldon Garon, *Molding Japanese Minds: The State in Everyday Life* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997), pp. 5-8.

العشرين تبلور ذلك التحالف من خلال الصلة اليومية الوثيقة ما بين حاشية القصر الامبراطوري، والأوليغارشية أو الطغمة المالية، وكبار الملاكين، وتكتل زايباتسو. وهو التحالف الذي قاد اليابان في حروبها التوسعية وصولاً إلى الهزيمة التامة في الحرب العالمية الثانية.

وعرفت الاحتكارات اليابانية كيف تؤسس لنهضة صناعية مزدهرة، وتراكم مالي كبير شكلا القاعدة الصلبة لنزعة عسكرية توسعية. كما استفادت من الانضباط الصارم للجيش الياباني لتحول اليابان إلى دولة امبريالية حقيقية شكلت القوة الامبريالية الوحيدة في آسيا طوال تاريخها الحديث والمعاصر. ونجحت السلطة السياسية اليابانية بقيادة الامبراطور بالدمج ما بين النزعة العسكرية التي عبر عنها قادة الجيش عن طريق فرض هيبة اليابان على الدول الآسيوية المجاورة، والنزعة الامبريالية التي عبر عنها قادة الاحتكارات المالية والاقتصادية لإيجاد مجال حيوي، وموارد طبيعية، وسوق إضافية للرساميل اليابانية. فجمع الامبراطور وقادة الزايباتسو ثروات طائلة، وباتت اليابان تمتلك احتكارات عالمية ضخمة. وبعد دمج هاتين النزعتين على قاعدة «التحديث في خدمة العسكر» شهد المجتمع الياباني أسوأ فترات التصفية الدموية للقوى الديمقراطية، وتعطيل كل مظاهر الحكم الدستوري داخل اليابان، ومزيداً من القمع والنهب الامبريالي لشعوب المستعمرات. فعن طريق تعزيز ركائز الدولة الامبريالية ضربت جميع القوى الديمقراطية في اليابان وظهر نوع من التطابق شبه التام بين الدولة المعسكرة والمجتمع الشديد الحماس لتلك العسكرة طوال مرحلة بين الحربين العالميتين. وتأثر التعليم، والعمل، بشكل بارز بتلك الروح القومية العنصرية، وقمعت جميع النضالات الطلابية، والنسائية، والعمالية، والشبابية[٥].

ولعبت الاحتكارات اليابانية أو الزايباتسو الدور الحاسم في توجيه الاقتصاد الياباني وجهة عسكرية تتلاءم مع نزوع أباطرة اليابان آنذاك للسيطرة على الدول المجاورة وتأسيس امبريالية يابانية على غرار الامبرياليات الغربية التي كانت تتحكم بالاقتصاد العالمي. وحين نجحت بتعزيز قدرات الجيش القتالية لتحقيق انتصارات خاطفة على جيوش جميع الدول التي هاجمها، اكتسب

---

(٥) Elise K. Tipton, ed., *Society and State in Interwar Japan,* Nissan Institute/Routledge Japanese Studies Series (London; New York: Routledge, 1997), pp. 1 - 62 and 220 - 223.

الامبراطور وقادة الاحتكارات تفويضاً شعبياً كبيراً لخوض المزيد من الحروب التوسعية، فهيمنت النزعة التوسعية على اليابان، وانطلق مشروع بناء دولة امبريالية قوية فيها تمتلك أكبر قوة عسكرية في منطقة جنوب وشرق آسيا بأكملها، ولا تجرؤ على التحرش بها أية دولة امبريالية من خارج المنطقة. ومع انتعاش النزعة العسكرية التوسعية على نطاق واسع في اليابان بعد تحقيق انتصاراتها الخاطفة، استبدلت الروح التقليدية اليابانية المسالمة التي تخاف الغزو الخارجي بنزعة عسكرية تسلطية لدولة امبريالية ذات خطط جاهزة للسيطرة على دول الجوار. وشكل تحالف الرأسمال الاحتكاري مع الشركات الاقتصادية العملاقة القاعدة الصلبة لكارتل زايباتسو الذي بدأ مرحلة نمو عاصف بعد احتلال اليابان لكوريا. فوصف أحد الباحثين أعضاء السلك الدبلوماسي الياباني لتلك المرحلة بأنهم «تلاميذ نجباء لمدارس دبلوماسية الدول الامبريالية الغربية»، بسبب دفاعهم الشرس عن مصالح الاحتكارات اليابانية وتبرير غزوها للدول المجاورة(٦).

ثالثاً: جدلية العلاقة ما بين مقولة «التحديث في خدمة العسكر» والتوسع العسكري: دلالات الأرقام

ليس من شك في أن الجداول والأرقام الدقيقة تساعد في فهم التبدلات السكانية، والاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والسياسية، والإدارية. وهي تظهر بوضوح النتائج العملية التي رافقت نقل المقولات النظرية للإصلاح إلى حيز التطبيق العملي وأثرها في البناء التدريجي لركائز المجتمع الياباني المعاصر. كما أن لغة الأرقام العلمية الدقيقة تساهم في نقل الدراسة من طابع التجريد النظري إلى صلابة المعرفة اليقينية المبنية على النسب المئوية في مختلف المجالات. وتظهر الأرقام الدقيقة الواردة في هذا الفصل بعض التبدلات السكانية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والإدارية التي تؤكد بوضوح أثر إصلاحات مايجي في المجتمع الياباني الحديث والمعاصر.

عند تحديد الوظيفة البحثية للأرقام المدرجة، لا بد من الإشارة إلى أن المعطيات الإحصائية الواردة في هذا الفصل لا تغطي دائماً كامل المراحل

(٦) J. E. Thomas, *Modern Japan: A Social History since 1868* (London; New York: Longman, 1996), pp. 70-93.

الثلاث لحركة التحديث الأولى في عهد الامبراطور مايجي وخليفتيه، إلا أن محصلتها العامة تبرز الأثر الشمولي الذي تركته تلك التجربة في المجتمع الياباني خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٦٨ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. يضاف إلى ذلك أن دلالاتها الأساسية في هذا الفصل تتمحور حول تحليل النتائج السلبية لتطبيق مقولة «التحديث في خدمة العسكر».

يضاف إلى ذلك أن تلك الأرقام تبرز التبدلات السكانية، والتربوية، والاقتصادية، والسياسية التي رافقت تجربة التحديث الأولى في كامل مراحلها، بدءاً بإصلاحات مايجي حتى الحرب العالمية الثانية. إلا أنها تقدم سنداً علمياً لتوصيف النتائج التي ترتبت عليها في تاريخ اليابان المعاصر، منذ نهاية تلك الحرب حتى الآن.

ويضاف إلى ذلك أيضاً أن تلك الأرقام تبرز فقط التبدلات السكانية والتربوية والاقتصادية والسياسية التي رافقت تجربة التحديث الأولى في كامل مراحلها، بدءاً بإصلاحات مايجي حتى الحرب العالمية الثانية، إلا أنها تقدم سنداً علمياً لتوصيف النتائج التي ترتبت عليها في تاريخ اليابان المعاصر، منذ نهاية تلك الحرب حتى الآن.

١ ـ التبدلات السكانية والتربوية في اليابان حتى الحرب العالمية الثانية

تطور عدد سكان اليابان من ٣٤,٨١٠ مليون نسمة عام ١٨٧٢، إلى ٤٩,١٨٠ مليون عام ١٩١٠، إلى ٧٣ مليون نسمة عام ١٩٤٠. ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١) نسبة زيادة اليابانيين ما بين عامي ١٨٧٢ و١٩٤٠.

الجدول رقم (٢ ـ ١)
نسبة زيادة اليابانيين ما بين عامي ١٨٧٢ و١٩٤٠

السنة	عدد السكان (بالملايين)
١٨٧٢	٣٤,٨١٠
١٨٧٥	٣٥,٣٢٠
١٨٩٠	٣٩,٩٠٠
١٩٠٠	٤٣,٨٥٠
١٩١٠	٤٩,١٨٠
١٩٢٠	٥٥,٩٦٠
١٩٢٥	٥٧,٧٤٠
١٩٣٠	٦٤,٤٥٠
١٩٣٥	٦٩,٢٥٠
١٩٤٠	٧٣,١١٠

المصدر: Fabrice Abbad, *Histoire du Japon, 1868-1945* (Paris: Armand Colin, 1992), pp. 88 - 92.

لقد كانت نسبة الولادات مرتفعة جداً وقدرت بحوالى ٣١,٧ بالألف، مقابل نسبة وفيات مرتفعة أيضاً قدرت بحوالى ٢٠ بالألف عام ١٩٠٠. وزادت نسبة الوفيات في ظروف الحرب العالمية الأولى لتصل إلى معدل وسطي قدر عام ١٩٢٠ بحوالى ٢٥,٤ بالألف، وهي نسبة عالية جداً. ولم تبدأ بالانخفاض حتى عام ١٩٢٥، حين بلغت ٢٠,٣ بالألف، ثم تدنت إلى ١٦,٨ بالألف عام ١٩٣٥، وإلى ١٦,٥ بالألف عام ١٩٤٠. في الوقت نفسه، كانت نسبة وفيات الأطفال عالية جداً في اليابان حتى مطلع القرن العشرين، وقدرت بحوالى ١٦,٦ بالألف عام ١٩٠٠.

ثم انخفضت بشكل بسيط إلى ١٤,٢ بالألف عام ١٩٢٥، وبشكل حاد إلى ٩ بالألف عام ١٩٤٠. حين كانت نسبة الولادات بمعدل ٣٠ بالألف في مطلع القرن العشرين، لم يكن الإجهاض مسموحاً به رسمياً، وبقي كذلك حتى صدور قانون «الاهتمام بالطفل الجيد» لعام ١٩٤٢. وكان معدل الإنجاب في العائلة الريفية خمسة أطفال للعائلة الواحدة حتى عام ١٩٤٠. وتتدنى النسبة إلى أربعة أطفال للعائلة التي يعمل رب الأسرة فيها، أو الأب والأم معاً، في الصناعة، والوظيفة العامة، ومؤسسات العمل المأجور.

ثم ارتفعت نسبة الولادات بشكل واضح من ٣١,٧ بالألف عام ١٩٠٠ لتصل إلى أعلى مستوى لها وهو ٣٦,٢ بالألف عام ١٩٢٠، وذلك بسبب الحاجة إلى التعويض عن الخسائر البشرية للحرب العالمية الأولى، وإلى شبيبة تعمل في خدمة المشاريع التوسعية للامبراطور. لكن النسبة انخفضت مجدداً إلى ٣٢,٤ بالألف عام ١٩٣٠، وإلى ٢٨,٩ بالألف عام ١٩٤٠.

من ناحية أخرى، شهدت اليابان تبدلات ثقافية وتربوية وتقنية مهمة على قاعدة إصلاحات مايجي. فقد بدأت على الفور حملة واسعة لنشر التعليم العصري على نطاق واسع في اليابان عبر منظمات أطلقت على نفسها اسم مائيروكوشا (Meirokusha)، التي كانت تعمل على نشر العلوم العصرية على امتداد الأراضي اليابانية، ولدى مختلف طبقات الشعب الياباني. وحين أنشئت وزارة التربية في اليابان عام ١٨٧١ جعلت في رأس أهدافها تخطي «مدارس المعبد» القديمة التي كانت أشبه بالكتاتيب في الدول الإسلامية، وإطلاق التعليم العصري عبر المدرسة اليابانية الحديثة.

وفي عام ١٨٧٢ أقرت مبدأ التعليم الإلزامي للمرحلة الابتدائية من ٦ ـ ١٣ سنة والذي يشمل الذكور والإناث معاً. وأتيحت الفرصة لتعزيز دور التعليم الثانوي، الرسمي والخاص، في السنوات التالية. إلا أن نسبة الذين دخلوا المدارس الثانوية في السنوات الأولى ما بين سن ١٥ ـ ٢٠ لم يكن يتجاوز ٨ بالمئة ممن هم في سن الدراسة. ولتسهيل إدخال التعليم العصري إلى المدارس خلال سنوات ١٨٧١ ـ ١٨٧٦ لجأت الدولة إلى التعاقد مع ٥١ فرنسياً، و٣٢ بريطانياً، و١٠ ألمان، و٦ أمريكيين، وعدد محدود من الصينيين، والهولنديين، والبرتغاليين.

وبعد تأسيس جامعة طوكيو عام ١٨٧٧، ومن ثم جامعات يابانية أخرى، تم استقدام عدد كبير من الأساتذة الأجانب للتدريس فيها. وكانت مبادئ التعليم تشدد على نشر الروح الوطنية، وحب اليابان، وتمجيد الامبراطور، والحفاظ على التقاليد الأصيلة، و«نقل عظمة الأجداد إلى الحفدة». ودعا المصلحون التربويون إلى العمل الدؤوب حتى لا يبقى أمي أو جاهل في أي قرية يابانية، مهما كانت نائية. واعتبر التعليم حقاً مكتسباً لكل طفل أو طفلة يابانية، بمعزل عن الوضع الاقتصادي للأسرة التي يعيش فيها. لذلك ارتفع شعار: «لن يكون هناك طفل جاهل، أو أسرة جاهلة، أو قرية جاهلة في جميع أرجاء اليابان». وارتفعت معه شعارات أخرى منها: «العلوم غربية

لكن الروح يابانية»، و«لنعمل على جعل اليابان معرضاً مفتوحاً لتفاعل الثقافات والحضارات».

وبفضل سياسة الدولة المركزية نجحت اليابان بأن تصبح في طليعة بلدان العالم في مجال محو الأمية منذ السنوات الأخيرة في القرن التاسع عشر. كانت وتيرة النمو سريعة في المراحل الابتدائية والثانوية، وبطيئة في المرحلة الجامعية. ففي عام ١٩١٨، كان في اليابان خمس جامعات كبرى و١٠٤ ثانوية ومعهد، ثم تبدلت الصورة جذرياً بعد عشر سنوات فقط.

ففي عام ١٩٢٨، أصبحت اليابان تضم ٤٠ جامعة و١٨٤ ثانوية ومعهداً للتعليم العالي. وتزايد حجم المؤسسات الثقافية والتربوية بشكل كبير في اليابان طوال القرن العشرين. وهي تصنف اليوم في طليعة الدول المتطورة في مجال التوظيف في البحث العلمي والتكنولوجيا. وما زالت الحكومة اليابانية منذ نهضة اليابان الأولى حتى اليوم، تعتبر التعليم العصري مدخلاً أساسياً لعملية التحديث والتنمية الشمولية المستدامة.

ونجحت سياسة الحكومة أيضاً بزيادة حجم سكان المدن اليابانية من ٢٠ بالمئة عام ١٩٢٠ إلى ٣٧ بالمئة عام ١٩٤٠. وأكثر المدن التي استفادت من النزوح الريفي آنذاك كانت على التوالي: طوكيو وكيوتو وكوبي وناغويا ويوكوهاما. ثم ارتفع سكان المدن من ٢,١٧٠ مليون عام ١٩٢٠، إلى ٦,٧٧٠ مليون عام ١٩٤٠، أي بزيادة بلغت قرابة ٣٠٠ بالمئة خلال عشرين سنة فقط. ودلت بعض الدراسات العلمية على أنه في عام ١٩٣٠ بات نصف سكان المدن اليابانية من النازحين إليها حديثاً من الأرياف. فسكان مدينة طوكيو على سبيل المثال، كانوا بنسبة ستة من أصل كل عشرة أشخاص من النازحين إليها من الأرياف. وقد ارتفع عدد سكانها من ١,١٧ مليون نسمة عام ١٩١٣ إلى مليوني نسمة عام ١٩٣٠.

وقد شجعت الدولة اليابانية النزوح من المدن إلى الأرياف كما شجعت الهجرة إلى الخارج بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عصفت باليابان إبان فترة ما بين الحربين العالميتين، فارتفعت نسبة المهاجرين بشكل حاد طوال الفترة التي كانت فيها اليابان عاجزة عن لجم الزيادة السكانية فيها تمهيداً لتخفيضها لاحقاً.

في تلك الفترة بالذات تضاعف عدد المهاجرين اليابانيين إلى جزر هاواي التي تبعد قرابة الألفي ميل عن شواطئ اليابان، وذلك خلال أربع سنوات

فقط. فارتفع عددهم من ٥٤,٠٠٠ ألف مهاجر عام ١٩٠٤ إلى ١٠٣,٠٠٠ مهاجر عام ١٩٠٨. وتشير بعض الوثائق العلمية إلى أن السلطات اليابانية في مرفأ كوبي عام ١٩٢٤ كانت تدفع نفقات الإقامة حتى موعد السفر، وأحياناً نفقات السفر لمن لا يستطيع تحملها. وكانت تقدم النصح والإرشاد للمسافرين الجدد.

وكانت دائرة الهجرة في وزارة الخارجية اليابانية في عام ١٩٢٩ تجيب بالتفصيل عن جميع التوضيحات التي يحتاجها المسافرون. وشجعت اليابانيين على الهجرة إلى البرازيل حيث العمل مضمون وإمكانية جمع الثروة متوفرة. فوصلها عشرات الآلاف من اليابانيين في فترة ما بين الحربين العالميتين، وبشكل خاص إلى مدينة سان باولو وجوارها. وبعد سيطرة اليابان على منشوريا ارتفع عدد المهاجرين اليابانيين إليها إلى قرابة المليون عائلة حتى عام ١٩٣٦، وتم التخطيط لمجيء خمسة ملايين ياباني في السنوات العشرين اللاحقة. على أن عدد الذين اضطروا للرحيل عن الأرخبيل الصيني حتى عام ١٩٤١ بلغ حوالى نصف اليابانيين الذين هاجروا إليها سابقاً قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية. وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد اليابانيين الذين غادروا بلادهم إلى الخارج بلغ ٣,٣٨٥,١٤٤ يابانياً عام ١٩٤٠، أي قرابة ٤ بالمئة من أصل عدد السكان الذي كان يقدر آنذاك بحوالى ٧٣ مليون نسمة. في المقابل، استقرت في اليابان جالية كورية كان يقدر عدد أفرادها آنذاك بحوالى ١,٣ مليون نسمة(٧).

٢ ـ تبدلات في البنى الاقتصادية والاجتماعية

انعكست كثافة السكان في اليابان والتي كانت على ازدياد مستمر ما بين عامي ١٨٦٨ و١٩٤٠ بشكل سلبي على قدرة الدولة في تأمين فرص العمل. ففي بداية مرحلة إصلاحات مايجي عام ١٨٧٣، كان حجم السكان حوالى ٣٥ مليون نسمة، وكانت نسبة القوى العاملة في الزراعة منهم قرابة ٧٨ بالمئة، أي ١٩,٨٩٠,٠٠٠ نسمة. في المقابل، لم يكن عدد العاملين في قطاع الصناعة والحرف يتجاوز ٣ بالمئة أي ٦٨٣,٠٠٠ نسمة. ولم تتبدل هذه النسبة جذرياً عام ١٨٨٠ حيث قدر عدد السكان بحوالى ٣٧ مليون نسمة، لم يكن يعمل

---

(٧) اعتمدنا هنا بشكل مفصل على الأرقام التفصيلية الدقيقة الواردة في: Abbad, *Histoire du Japon, 1868 - 1945*, pp. 82 - 173.

منهم أكثر من ٢١,٨ مليون. وكان هؤلاء يتوزعون بنسبة ١,٢٦ مليون فقط يعملون في الصناعة، مقابل ١٥,٥ يعملون في الزراعة. وبقيت النسبة متشابهة حتى عام ١٩٠٠ حيث قدر عدد السكان بحوالى ٤٤ مليوناً، لا يعمل منهم سوى ٢٤,٣ مليون نسمة. وكان هؤلاء يتوزعون بنسبة ٣,٢ مليون في الصناعة مقابل ١٥,٨ مليون في الزراعة. ولم تبدأ تلك النسب بالتبدل الواضح إلا بعد الحرب العالمية الأولى. فقد دل إحصاء ١٩٢٠ على أن عدد سكان اليابان بلغ ٥٥ مليون نسمة، يعمل منهم فقط ٢٧,٢ مليون. مع ذلك، يلاحظ تغيير مهم في هذا المجال، إذ ارتفع عدد العاملين خارج القطاع الزراعي من ٦,٥ مليون إلى ١٣ مليوناً، منهم ٣,٥ مليون يعملون في الصناعة، مقابل حوالى ١٤ مليوناً استمروا يعملون في الزراعة. وفي حين كانت نسبة العاملين في قطاعات الإنتاج الأساسية تقدر بواحد من كل اثنين من العمال اليابانيين في عام ١٩٢٠، ارتفعت إلى نسبة ٢ من ٥ في عام ١٩٤٠.

وعلى رغم زيادة العاملين في قطاع الصناعة، والانخفاض النسبي في القطاع الزراعي، فإن نسبة العاطلين عن العمل بقيت كبيرة جداً، تزيد على نصف اليد العاملة. وتوجه أصابع الاتهام في هذا المجال إلى التدابير القاسية التي رافقت إصلاحات مايجي وأدت إلى دفع عمال الزراعة للنزوح القسري نحو المدن دون أمل بوجود فرص للعمل فيها. وقد تسببت تلك التدابير بمئات الانتفاضات الفلاحية التي استمرت حتى الحرب العالمية الثانية. فكان عدد الفلاحين لا يزال كبيراً جداً نظراً إلى كثرة الولادات التي جعلت وتيرة النمو السكاني تتزايد بسرعة. وقد تحمل الفلاحون أكثر من باقي الفئات الاجتماعية العبء الأكبر لسلبيات حركة التحديث الأولى في اليابان.

يكفي التذكير في هذا المجال بأن مداخيل الدولة في السنوات الأولى للإصلاحات كانت تجبى، بالدرجة الأولى، على شكل ضرائب زراعية. وقدرت نسبتها المئوية على الشكل التالي: ٧٥ بالمئة من موارد الخزينة لعام ١٨٦٩، و٨٨ بالمئة لعام ١٨٧٠، و٨٩ بالمئة لعام ١٨٧١، و٩٢ بالمئة لعامي ١٨٧٢ و١٨٧٣، و٩٠ بالمئة لعام ١٨٧٤. ثم بدأت بالانخفاض مع نجاح حركة التحديث بإطلاق قطاع صناعي قوي. فانخفضت نسبة تمويل الخزينة من الضرائب الزراعية من ٩٠ بالمئة لعام ١٨٧٤، إلى ٧٥ بالمئة لعام ١٨٨٠، وإلى ٦٢ بالمئة لعام ١٨٩٠.

كما أن نجاح الإصلاحات أحدث تبدلاً جذرياً في بنية القطاع الزراعي. ففي حين قدر عدد العمال الزراعيين بحوالى ١٥,٥٨ مليون من أصل قرابة ٣٧ مليون ياباني عام ١٨٨٠، انخفضت النسبة إلى قرابة ١٤ مليون مزارع من أصل قرابة ٥٦ مليون ياباني عام ١٩٢٠. فانخفضت نسبة هؤلاء تدريجياً داخل القوى العاملة اليابانية من ٧٢ بالمئة عام ١٨٨٠، إلى ٦٦ بالمئة عام ١٩٠٠، وإلى ٥٢ بالمئة عام ١٩٢٠.

وفي المقابل، ارتفع عدد عمال الصناعة والحرف بشكل بارز إبان تلك المرحلة. وكان للقطاع الخاص الدور الأساسي في زيادة الإنتاج الصناعي وإيجاد فرص عمل إضافية لأعداد كبيرة من اليابانيين. ففي حين أخذت الدولة تشجع هذا القطاع في بداية انطلاقته ما بين عامي ١٨٦٨ و١٨٨٤، عادت فاتخذت قرارات جريئة تقضي ببيع مؤسسات الإنتاج المتعثرة في القطاع العام إلى القطاع الخاص لأن الدولة غير مستعدة لتحمل خسائر سنوية في هذا المجال.

كانت اليابان من أوائل دول العالم التي جعلت الخصخصة سياسة رسمية لها منذ عام ١٨٨٧ حتى الآن، وذلك عن طريق إقامة التوازن ما بين القطاعين العام والخاص من جهة، وإجبار مؤسسات الإنتاج في القطاع العام على منافسة مثيلاتها في القطاع الخاص من حيث انتظام العمل، وحسن الإدارة، وجودة السلع، والقدرة على المنافسة من جهة أخرى. وهناك أرقام دقيقة تؤكد إيجابيات تلك السياسة في هذا المجال. فقد تقلصت مساهمة الدولة تدريجياً في القطاع الصناعي من ٦٦ بالمئة عام ١٨٨٤، إلى ٥٨ بالمئة عام ١٩١١، وهي السنة التي سبقت نهاية حكم الامبراطور مايجي. لكن تلك السياسة استمرت في عهد ابنه الامبراطور تايشو، فانخفضت مساهمة الدولة في القطاع الصناعي إلى ٤٣ بالمئة عام ١٩١٧.

لكن انسحاب الدولة من دعم هذا القطاع لم يؤثر في آلية عمله والإنتاج فيه بعد أن تولى تشغيله القطاع الخاص، وبكفاءة عالية. فقد دلت أرقام رسمية على أن مساهمة الصناعات الثقيلة في القطاع الصناعي قد ارتفعت من ١٤,٥ بالمئة عام ١٨٨٤، إلى ٢٢ بالمئة عام ١٩١٤، وإلى ٣٢,٨ بالمئة عام ١٩١٩. وارتفعت معها قيمة الإنتاج الصناعي من ١٣٧١ مليون ين عام ١٩١٤ إلى ٦٣٧٨ مليون ين عام ١٩١٩. يضاف إلى ذلك أن عدد العاملين في القطاع الصناعي قد تضاعف بنسبة ٢,٢ ما بين عامي ١٩٠٩ و١٩٢٩، ثم

تضاعف من جديد في الفترة ما بين عامي ١٩٢٩ و١٩٤٢. وقد لوحظ أن عدد النساء كان يتقلص بسرعة كبيرة في النصف الأول من القرن العشرين. فقد قدر عددهن بنسبة ٦٠,٧٧ بالمئة من مجموع اليد العاملة في الصناعة عام ١٩٠٩، ثم تدنى إلى ١٨,٧٤ بالمئة عام ١٩٤٢. وتزايدت نسبة الموظفين بين صفوف العمال من ٤,٥٣ بالمئة عام ١٩٣٤ إلى ٨,٣٤ بالمئة عام ١٩٤٢. وفي حين لا تشير الأرقام الرسمية إلى وجود فئة التقنيين بين العمال حتى عام ١٩٢٩، فإن نسبة هؤلاء بلغت ٤,٣٨ بالمئة عام ١٩٤٢. كما أن نسبة إنتاج الآليات لم تبدأ بالتطور البارز إلا قبيل الحرب العالمية الثانية، ولأسباب ذات صلة بالتخطيط لدخول اليابان في الحرب. فارتفع حجم إنتاج الآليات من ٢٧٨٧ آلية فقط عام ١٩٣٤ إلى ٣٦,٦٠٠ آلية عام ١٩٣٩. من ناحية أخرى، بقيت المؤسسات الصناعية الصغيرة على النمط العائلي تنمو جنباً إلى جنب مع المصانع الكبيرة العصرية. كما أن المؤسسات الصناعية والمالية الكبيرة التي اتخذت شكل الاحتكارات الضخمة المعروفة باسم الزايباتسو قد بنيت على أسس عائلية واضحة من جانب كبار عائلات الساموراي القديمة. وكان في طليعتها عائلات: «Mitsui, Mitsubishi, Yasuda, Sumitomo»، ثم تلتها عائلات: «Asano, Okura, Furukawa, Ayukawa, Nakajima, Matsushita, Nomura, Okawashi, Shibusawa».

وقد ترسخ الطابع العائلي لتلك العائلات الاحتكارية عن طريق تأسيس نواد عائلية لها أبرزها في تلك الفترة: «النادي الصناعي الياباني» الذي تأسس عام ١٩١٧، و«الفدرالية الاقتصادية اليابانية» التي تأسست عام ١٩٢٢، و«الفدرالية القومية للصناعيين اليابانيين» التي تأسست عام ١٩٣١، وغيرها. وكان دور الدولة مقتصراً على الرقابة، والدعم المالي عبر القروض التي يقدمها «بنك اليابان» للصناعيين، الصغار منهم والكبار، وبفوائد مخفضة، وبفرض رقابة جمركية صارمة لحماية الصناعات الوطنية. لذلك انتعشت المؤسسات الصناعية العائلية الصغيرة بقدر ما ازدهرت المؤسسات الصناعية العملاقة. فحتى عام ١٩٣٩ كانت اليابان تضم ٢٣٣,٠٠٠ مؤسسة صناعية، منها ٤٠٥,٠٠٠ مؤسسة صناعية عائلية لا يعمل في كل منها أكثر من أربعة عمال. وإذا احتسب عدد هذه المؤسسات مع التي تشغل ما بين ٤ ـ ٩ عمال فإن عددها الإجمالي يصل إلى ثمانية من عشرة (٨ من ١٠) من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية اليابانية حتى الحرب العالمية الثانية. وفي المقابل، ارتفع عدد المؤسسات الصناعية التي يشتغل فيها ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ عامل، من

٨٢ مؤسسة عام ١٩٠٩ إلى ٤٥٣ مؤسسة عام ١٩٤٢.

وحتى ذلك التاريخ لم تكن اليابان تضم أكثر من ٤٢٥ مؤسسة صناعية، رسمية وخاصة، يعمل في كل منها أكثر من ١٠٠٠ عامل وعاملة.

يلاحظ في هذا المجال أن كثرة البطالة الحادة ساهمت في إعطاء أفضلية في العمل شبه مطلقة للعمال الذكور على حساب العاملات الإناث. لكن قسماً كبيراً من الذكور أيضاً لم يحصلوا بدورهم على عمل منتظم لأكثر من ١٥ يوماً في الشهر حتى عام ١٩٠٠. فقد بدأ تشغيل الإناث في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة للغاية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان هناك سماسرة لجلب العاملات من القرى عن طريق توقيع عقود مع الأب حيث يدفع له قسم من راتب الفتاة مسبقاً على أن تدفع الأجور الأخرى على دفعات دون أن تحصل العاملة سوى على فتات من الأجر.

كان يوم العمل طويلاً جداً وقد يصل إلى أكثر من ١٥ ساعة يومياً. وكانت الفتيات ينمن في بيوت خاصة بهن تفتقر إلى الحد الأدنى من الشروط الصحية، والسكنية، بالإضافة إلى سوء التغذية. فانتشرت بينهن أمراض قاتلة ومعدية، وبخاصة السل، والجدري، والكوليرا. حتى إن بعض التقارير الصحية دلت على أن نسبة ٨٧ بالمئة منهن كن يعانين أمراضاً مزمنة. وقد تسبب ذلك بوفاة عدد كبير من العاملات دون أن تستثير وفاتهن نقمة ذويهن الذين كانوا يعيشون حالة فقر شديد. ولم تتحدد ساعات العمل باثنتي عشرة ساعة في اليوم قبل دخول الكهرباء تدريجياً إلى المصانع والمؤسسات الحرفية الصغيرة. وكانت استراحة الغداء لنصف ساعة فقط، وليست هناك عطلة شهرية مدفوعة الأجر، ولا تدفع إلا قيمة رمزية لساعات العمل الإضافية. يضاف إلى ذلك أن أجر الفتيات كان يبدأ بأقل من ٢٠ سنتاً في اليوم، أي ما يعادل خمس (١/٥) الين. نتيجة لذلك انفجرت مئات الإضرابات في كثير من مراكز العمل النسائية مطالبة بوقف الاستغلال البشع لهن. وتمنعت كثيرات منهن عن متابعة العمل، وهرب بعضهن إلى أماكن أخرى، ومنهن من ذهبن إلى بيوت الغيشا.

وكانت أبرز الإضرابات في معامل تشغيل النساء تندلع في منطقة تاكاشيما (Takeshima) بضواحي طوكيو التي شهدت إضرابات نسائية عاصفة إبان سنوات ١٨٧٠ و١٨٧٣ و١٨٧٨ و١٨٨٠ و١٨٨٣ و١٨٨٥ و١٨٨٦. واعتبر عام ١٨٨٧ نقطة تحول في تاريخ الحركة العمالية اليابانية حيث تم

تنسيق إضرابات العمال والعاملات في كثير من قطاعات العمل والإنتاج احتجاجاً على تدني الأجور وانعدام الشروط الصحية في السكن والعمل. وبدأت تتشكل نقابات عمالية قوية، وبخاصة «نقابة عمال الطباعة» التي تأسست عام ١٨٩٠، و«جمعية أصدقاء العمال» عام ١٨٩٧، و«جمعية العمال في اليابان الكبرى» التي تأسست عام ١٩٠٠. وقد انخرط مثقفون يابانيون بارزون، وأكاديميون كبار من أساتذة جامعة طوكيو للدفاع عن حقوق العمال، وذلك من خلال «العصبة اليابانية لتصحيح السياسة الاجتماعية» التي تأسست عام ١٨٩٨ والتي حملت بشدة على النظام البطريركي أو الأبوي السائد في اليابان. ودعت إلى تطويره عن طريق اقتباس الكثير من نظم العمل الليبرالية والديمقراطية المطبقة في الغرب. أخيراً، تزامنت نهاية عهد مايجي عام ١٩١٢ مع تأسيس منظمة «الاتحاد الياباني للعمل» (Sodomei) أو (The Japanese Confederation of Workers).

من ناحية أخرى، في عام ١٨٨٠، لم تكن نسبة العمال الذين يتقاضون أجراً مالياً معروفة بدقة، لكنها لا تزيد على ٤ بالمئة من عدد العمال. ثم ارتفع عدد العمال المأجورين إلى ١,٢٦ مليون عامل، أي بنسبة ١٣ بالمئة عام ١٩٠٠، وإلى قرابة ٣,٢ مليون عامل وبنسبة ١٩,٤ بالمئة عام ١٩٢٠. وحتى عام ١٩١٣ كان قرابة نصف العمال اليابانيين يشتغلون في مؤسسات صغيرة لا يزيد عدد عمال كل منها على الخمسة.

كان أكثر من نصف مليون عامل ما زالوا يشتغلون في الحرف التقليدية كصناعة الورق من ألياف شتلة الأرز، وحياكة صنادل القش، والأبواب اليابانية التقليدية، والفرشات التقليدية المعروفة باسم تاتامي (Tatami)، وغيرها. وعلى الصعيد المالي، فقد الين حوالى ٢٠ بالمئة من قيمته بعد الزلزال المدمر الذي ضرب مدينة طوكيو عام ١٩٢٣، ما أحدث أزمة مالية كبيرة. فاضطرت اليابان إلى اعتماد سياسة القروض الطويلة الأمد. واستدانت قرابة ٦٠٠ مليون ين من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين عامي ١٩٢٤ و١٩٢٦. وارتفع حجم وارداتها من الخارج إلى حوالى ملياري ين في الفترة نفسها. نتيجة لذلك انهار عدد كبير من البنوك الصغيرة والمؤسسات المالية التي كانت تعتمد المضاربة، بعد أن رفض «بنك اليابان» مدها بالقروض اللازمة. فتقلص عدد المؤسسات المالية وبنوك التسليف اليابانية من ١٥٧٥ عام ١٩٢٦ إلى ٦٥١ عام ١٩٣٢. كذلك لعبت الأزمة العامة للرأسمالية في عام

١٩٢٩ دوراً مهماً في إضعاف الاقتصاد الياباني. فقد كانت نسبة تصدير الحرير إلى الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بحوالى ٩٧ بالمئة من إجمالي إنتاج هذا القطاع. وفي عام ١٩٢٩/ ١٩٣٠ تدنت نسبة صادرات اليابان من الحرير إلى الثلث تقريباً، ولم تحمل إلى خزانة الدولة سوى ٧٨١ مليون ين. لكن الانهيار بلغ حجم الكارثة حين انخفضت قيمة صادرات الحرير من ٧٨١ مليون ين عام ١٩٢٩ إلى ٢٨٧ مليون ين عام ١٩٣٤. وانخفض سعر الحرير الياباني في الأسواق العالمية عام ١٩٣٢ إلى أقل من ١٧ بالمئة من السعر الذي كان عليه عام ١٩٢٣.

كذلك انخفض سعر الأرز الياباني عام ١٩٣٠ إلى قرابة ٦٧ بالمئة عما كان عليه عام ١٩٢٥. وبلغ حجم الدين الياباني قرابة ٦ مليارات ين عام ١٩٣٢. يضاف إلى ذلك أن سعر البيع بالجملة قد انخفض بنسبة ١٨ بالمئة عام ١٩٣٠، وانخفض معه سعر البيع بالمفرق إلى ١٦ بالمئة، وخفضت الأجور في المصانع الكبرى بنسبة ٧ بالمئة، وتدنت قيمة حسم تبادل الأسهم في البورصة العالمية المعتمدة مع الخارج بنسبة ٤٢ بالمئة خلال العام نفسه. أما على الجانب التجاري، فتشير أرقام تلك المرحلة إلى أن حجم التجارة اليابانية لم يتجاوز نسبة ٣,٢ بالمئة من حجم التجارة الدولية في عام ١٩٣٨. وفي العام نفسه كانت صادرات اليابان تتجه بنسبة ٧٢ بالمئة من حجم صادراتها الخارجية إلى الدول الآسيوية، منها ٣١ بالمئة إلى المستعمرات، و٣٠ بالمئة إلى الصين. وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية لم تكن صادرات اليابان إلى أوروبا الغربية لتزيد على ٦,٧ بالمئة من حجم صادراتها الخارجية مقابل ١١ بالمئة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أحدثت تلك التطورات الاقتصادية المأساوية هلعاً في صفوف اليابانيين، فخيم شبح التضخم والمجاعة والبطالة على كثير من القطاعات. وشهد عام ١٩٣٠ وحده أكثر من ٢٠٠٠ حركة احتجاج عمالية. وقدر حجم البطالة في عام ١٩٣١ بأكثر من مليوني ونصف مليون عامل. ولمنع تفاقم الأزمة لجأت الحكومة اليابانية إلى الحل العسكري باحتلال منشوريا عام ١٩٣١، معلنة بداية تأسيس الامبراطورية الامبريالية اليابانية في جنوب وشرق آسيا. وتذرعت حكومة اليابان بالنقمة العالمية التي انفجرت ضد سياستها العدوانية في عصبة الأمم لتعلن انسحابها من المنظمة في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٣٣. وبعد أقل من شهر، أعلنت الحكومة اليابانية في ١٧ نيسان/ أبريل

١٩٣٣ أنها وحدها من يقرر حق استخدام القوة لفرض السلام في شرقي آسيا، معلنة بذلك بداية رسمية لتوسعها العسكري من أجل بناء امبراطوريتها الواسعة في تلك المنطقة[٨].

٣ ـ تبدلات في البنى السياسية في اليابان

كانت مقاطعات تشوشو وهيزن وتوسا وساتسوما (Choshu, Hizen, Tosa, Satsuma) في موقع القلب من الانتفاضة التي دعمت الامبراطور مايجي للوصول إلى السلطة وعزل آخر الشوغون من أسرة توكوغاوا عام ١٨٦٨، فبقي أثر قادة الساموراي من تلك المقاطعات قوياً جداً طوال مرحلة مايجي، وبدا جلياً في تشكيل المجالس النيابية والحكومات المتعاقبة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عرفت اليابان خلال سنوات ١٨٨٥ ـ ١٩٠٠ تشكيل عشر وزارات تراوح عدد أعضائها ما بين ٦ وزراء كحد أدنى في حكومة عام ١٨٩١، و٣٠ وزيراً كحد أقصى في حكومتي ١٨٨٩ و١٨٩٨. توزع رؤساء الحكومات العشر على الشكل التالي: ٦ من تشوشو، و٣ من ساتسوما، وواحد من هيزن. فأثار هذا الاحتكار في التمثيل المناطقي غضبة كثير من قادة الساموراي في المناطق الأخرى، بالإضافة إلى استياء القادة العسكريين الذين وجدوا في هذا الشكل من التمثيل إضعافاً للروح القومية اليابانية إلى أن كسر هذا الاحتكار تدريجياً في العقود اللاحقة. وتشكلت ثماني حكومات في الفترة ما بين عامي ١٩٠١ و١٩١٦، كانت الأقل حجماً بينها حكومة من وزيرين عسكريين ومجموعة إداريين برئاسة تارو (Taro)، وهو من جذور الساموراي من تشوشو، وعمرت طويلاً ما بين عامي ١٩٠١ و١٩٠٦. أما الوزارة الأكبر حجماً فكانت من ٣٠ وزيراً، تشكلت في آب/أغسطس ١٩١١ لكنها لم تعمر طويلاً، فسقطت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٢[٩].

على صعيد العمل الديمقراطي، ارتبطت الحياة السياسية في اليابان بولادة الدستور الامبراطوري لعام ١٨٨٩. ولعب «التجمع من أجل الحكومة الدستورية» (Association for Constitutional Government) دوراً ملحوظاً في

(٨) اعتمدنا في هذه الإحصاءات والنسب على: المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ١٣١؛ Masson and Caiger, *A History of Japan*, pp. 323 - 341, and W.G. Beasley, ed., *Modern Japan: Aspects of History, Literature and Society* (Berkeley, CA: University of California Press, 1975), pp. 236 - 278.

(٩) Abbad, Ibid., pp. 44 - 47.

الدعوة المستمرة لإعلان الدستور الجديد الذي لم يحقق أياً من الآمال التي كانت معلقة عليه بعد أن وضعت جميع الصلاحيات بيد الامبراطور وأعوانه المقربين.

ونص الدستور الجديد على قيام نظام برلماني من مجلسين: «المجلس الأدنى»، تنتخبه نخب محدودة من القادرين على دفع الضرائب، و«المجلس الأعلى»، ويعين أعضاءه الامبراطور. وكان المجلس الأعلى، أو «مجلس الحكماء» قد بدأ يمارس عمله منذ عام ١٨٨٤، وضم ٣٦٨ عضواً من النبلاء، منهم ١٦ من قادة الساموراي، والباقون من كبار الموظفين، والعلماء، ومن المشهود لهم بالحكمة والبصيرة وسداد الرأي.

وفي المقابل، لم يستقر عدد أعضاء مجلس الشعب على رقم معين حتى وصل إلى ٣٧٩ عضواً عام ١٩١٠. وتحدد من يحق له الانتخاب في الذكور البالغين الذين أكملوا الخامسة والعشرين. وعلى من ينتخب أن يدفع ضريبة انتخاب حددت بمائة ين ياباني ثم خفضت لاحقاً إلى ٢٥ يناً. وقدر العدد الإجمالي للناخبين في البداية بأربعمائة وخمسين ألف ناخب، أي ما يعادل ١ بالمئة فقط من سكان اليابان. ودلت نتائج الانتخابات في البرلمانات الأولى على أن أبناء الساموراي شكلوا نسبة سبعة إلى عشرة (٧/ ١٠) من أعضاء المجلس المنتخب.

من ناحية أخرى، كان تمثيل المناطق في البرلمان الجديد مختلاً بشكل واضح، ووصل الخلل إلى نسبة واحد إلى ثمانين (١/ ٨٠) في حجم التمثيل بين المقاطعات، لذلك اشتدت حركة المطالبة بتعديل الدستور. وتشكلت «لجنة مراجعة شروط انتخاب مجلس النواب» في عام ١٨٩٩. وبعد حركة احتجاج طويلة تم تعديل الهيئة الناخبة من قرابة نصف مليون إلى المليون ونصف، ثم إلى مليونين ونصف المليون في مطلع القرن العشرين. وتم تخفيض ضريبة الانتخاب إلى ١٠ ينات فقط. لكن نسبة المقترعين الفعليين لم ترتفع إلى أكثر من ٩٨٢٠٠٠ ألفاً في انتخابات ١٩٠١. كان التعديل الجديد لمصلحة الناخبين من سكان المدن حيث قدرت أصوات النائب عن المدن بمعدل وسطي بلغ قرابة ٣٠ ألف ناخب مقابل ١٣٠٠٠٠ ناخب للنائب الواحد عن بعض الأرياف. وفي السنوات اللاحقة ارتفعت نسبة نواب المدن من ٥,٥ بالمئة إلى ١٥,٥ بالمئة. وجاءت تلك الزيادة في إطار مخطط مدروس بدأته الدولة عبر تشجيع النزوح من الأرياف إلى المدن.

أما على صعيد العمل الحزبي فقد بدأ العمل السياسي الياباني لبناء أحزاب جديدة على النمط الغربي. وتمحور النشاط الحزبي بشكل أساسي طوال مرحلة حكم مايجي حول ضرورة العمل الدستوري، والإصلاح، وتبني المبادئ الليبرالية، والسماح بتبني المبادئ الاشتراكية وغيرها. وتجلى النشاط السياسي عن طريق الشعارات وأسماء الأحزاب اليابانية التي ولدت تباعاً ما بين عامي ١٨٩٠ و١٩٣٢، مع الإشارة إلى أن تلك الأحزاب كانت تنقسم على ذاتها باستمرار فتولد أحزاباً أخرى بحيث إن قلة ضئيلة جداً منها حافظت على اسم واحد لفترة زمنية طويلة. وتمت ولادة أبرز الأحزاب والتجمعات اليابانية تبعاً للتسلسل الزمني التالي:

- تجمع الدستوريين الليبراليين الذي تأسس في أيلول/سبتمبر ١٨٩٠ (Rikken Jiyuto)، ثم انفصلت عنه جماعة عرفت باسم الحزب الليبرالي في آذار/مارس ١٨٩١ (Jiyuto).

- حزب الإصلاح (Kakushinto)، وهي جماعة انفصلت عن تجمع الدستوريين الليبراليين في أيار/مايو ١٨٩٤.

- حزب التقدم (Shinpoto)، وهي جماعة انشقت عن حزب الإصلاح في أيار/مايو ١٨٩٦.

- الحزب السياسي الدستوري (Kenseito)، وهي جماعة انشقت عن تجمع الدستوريين الليبراليين وحزب التقدم في حزيران/يونيو ١٨٩٨.

- الحزب السياسي الدستوري الحقيقي (Kensei Honto)، وهي جماعة انفصلت عن حزب التقدم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٩٨.

- الحزب القومي الدستوري (Rikken Kokuminto)، الذي انشق عن حزب الحقيقة في آذار/مارس ١٩١٠.

- نادي الضباط (Chou Kurabu)، الذي تأسس في آذار/مارس ١٩١٠.

- تجمع السياسيين الدستوريين (Rikken Seiyukai)، الذي انفصل عن الحزب السياسي الدستوري (Kenseito) في أيلول/سبتمبر ١٩١٠.

- تجمع أصدقاء الدستور (Rikken Doshikai)، وهي جماعة انشقت عن الحزب السياسي الدستوري الحقيقي ومنتدى الضباط في شباط/فبراير ١٩١٣.

- تجمع السياسيين الدستوريين (Kenseikai)، وهي جماعة تشكلت من

أعضاء في التجمع السياسي الدستوري (Rikken Seiyukai) وتجمع أصدقاء الدستور (Rikken Doshikai) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٦.

- جماعة الفجر (Dawn Club)، وهو حزب ذو ميول اشتراكية تأسس عام ١٩٢١.

- الحزب الشيوعي الياباني (The Japanese Communist Party)، وقد تأسس عام ١٩٢٢ بعد انشقاق في جماعة الفجر، وكان يعمل بسرية تامة طوال مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

وقد تعرض قادته وكثير من أعضائه للاغتيال والملاحقات، وأودع بعضهم في السجون حتى أفرجت عنهم القيادة العليا الأمريكية عام ١٩٤٧/١٩٤٨.

- حزب العمال الاشتراكي (Labor Socialist Party)، وقد تأسس في أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥.

- الحزب السياسي الشعبي (Minseito)، تأسس عام ١٩٢٧ من جماعة كانت تنتسب سابقاً إلى تجمع السياسيين الدستوريين (Kenseikai).

- الحزب الاشتراكي الياباني (Japanese Socialist Party)، وقد تأسس عام ١٩٣٢[١٠].

ويبدو واضحاً أنه في أعقاب ولادة الدستور الياباني لعام ١٨٨٩ شهدت اليابان حركة سياسية نشطة تمحورت حول النقاط التالية: بناء حياة دستورية سليمة، تنفيذ الوعود الإصلاحية، نشر مقولات الحرية والتقدم، تشجيع المبادئ الليبرالية والتقدمية والديمقراطية، السماح بنشر الأفكار الاشتراكية والشيوعية، بناء الحياة السياسية في اليابان على أسس دستورية عصرية وغيرها. وبعد خروج اليابان منتصرة في الحرب العالمية الأولى برزت فيها ثلاثة اتجاهات سياسية متناقضة:

الأول: يؤكد استمرار التعاون والتنسيق التام بين اليابان والغرب في آسيا، وفي جميع المجالات.

---

(١٠) انظر في هذا المجال: المصدر نفسه، ص ٤٠ - ٤٩ و١٠٤ - ١٠٧، و Gordon Mark Berger, *Parties Out of Power in Japan, 1931-1941* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977), pp. 352 - 359.

الثاني: يعمل من أجل سيطرة اليابان على دول الجوار الآسيوي مع تلافي الصدام العسكري مع الغرب.

الثالث: يرى أن على اليابان أن تلعب دور الدرع العسكري الذي يمنع الوجود العسكري الغربي في منطقة جنوب وشرق آسيا بأكملها، وأن من واجبها كذلك أن تلعب دور المركز لفدرالية عريضة من الدول الآسيوية يكون هدفها في المستقبل إخراج الغرب بالقوة العسكرية من تلك المنطقة التي يجب أن تصبح مجالاً حيوياً لليابان دون غيرها من باقي القوى العالمية في زمن الامبرياليات الكبرى. وقد نجحت اليابان أولاً بوضع مقولات الاتجاهين الأول والثاني في التطبيق العملي بعد توجيه ضربة عسكرية قوية إلى الجيش الصيني واحتلال كوريا عام ١٨٩٥، وأخرى إلى الجيش الروسي واحتلال مناطق واسعة من الأراضي الروسية عام ١٩٠٥ دون أن تستثير نقمة الدول الغربية عليها. لكن انتصار الثورة البولشفية في روسيا عام ١٩١٧، ثم قيام الاتحاد السوفياتي عام ١٩٢٢ وديكتاتورية ستالين، وبداية الثورة الشيوعية في الصين بقيادة ماو تسي تونغ في عام ١٩٢٤، جعل تنفيذ مقولات الاتجاه الثالث أكثر صعوبة. وسرعان ما توترت علاقات اليابان مع كل من الصين والاتحاد السوفياتي بعد احتلالها لمنشوريا عام ١٩٣١ دون أن تصل إلى حد إعلان الحرب بين اليابانيين والسوفيات. واستمر التوتر قائماً إلى أن انفجر الصراع العسكري بين اليابان وكل من الأمريكيين والإنكليز بعد معركة بيرل هاربر عام ١٩٤١، وبروز النيات اليابانية بوضوح تام في العمل على فرض سيطرتها بالقوة على منطقة جنوب وشرق آسيا بأكملها.

وأخذت العلاقات اليابانية ـ الأمريكية تشهد فتوراً شديداً، وبخاصة بعد ضم الأمريكيين لجزر هاواي عام ١٨٩٣، واتخاذ مجلس ولاية كاليفورنيا لتدابير عنصرية ضد اليابانيين عام ١٩٠٥ قضت بطرد الأطفال اليابانيين من المدارس، وتشكيل لجان محلية لطرد اليابانيين والكوريين من الولاية. وفي عام ١٩٠٩ ازدادت حدة القرارات العنصرية ضد اليابانيين في كاليفورنيا، ومنعوا من التملك فيها والهجرة إليها.

بعد الحرب العالمية الأولى عملت الولايات المتحدة بإصرار على جر اليابان إلى التوقيع على اتفاقية واشنطن في ١١ آب/أغسطس ١٩٢١، والتي عرفت باسم «اتفاق الخمس»، أي الولايات المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا، واليابان، ثم توسعت في ٦ شباط/فبراير ١٩٢٢ لتضم الصين وبلجيكا، وهولندا، والبرتغال. نصت تلك الاتفاقية على تخفيف حدة الوجود

العسكري في آسيا مما اعتبر بمثابة حصار دولي على النزعة العسكرية اليابانية. فارتفعت أصوات قادة عسكريين يابانيين تندد بهذا الاتجاه، وتدعو اليابانيين إلى الاستعداد من أجل مواجهة الأمريكيين لأن كل الدلائل تشير إلى أن هاتين الأمتين تتحضران لحرب وشيكة. فتدهورت العلاقات الأمريكية ـ اليابانية تدريجياً إبان فترة ما بين الحربين حتى كان الانفجار الكبير في بيرل هاربر. لغاية الحرب العالمية الأولى، كانت تدابير منع الهجرة اليابانية إلى أمريكا مقتصرة على ولاية كاليفورنيا بمفردها، ولم تؤد إلى قطيعة تامة بين البلدين. في حين أن القانون الفدرالي الصادر في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٢٤ منع اليابانيين من دخول جميع الأراضي الأمريكية والتي كان يقيم عليها قرابة ١٥ ألف ياباني بالإضافة إلى ٦٠ ألف ياباني في جزر هاواي. وقد شكل القانون الجديد مؤشراً واضحاً على التوجهات الأمريكية الجديدة ضد اليابان، وبدأت عملياً بمساندة جميع القوى المناهضة لها في آسيا، وبشكل خاص المقاومة الصينية للاحتلال الياباني.

انعكس الوضع الجديد بشكل سلبي على الاتجاهات السياسية داخل اليابان. وفي حين نبه الاشتراكيون والليبراليون والديمقراطيون إلى خطورة عزلة اليابان عن محيطها الاقليمي وعلى المستوى الدولي، أصر القوميون العنصريون، ودعاة النزعة التوسعية الامبريالية على دور اليابان الطليعي في جنوب شرق آسيا. وتبنوا سلوك الدولة الامبريالية التي يجب أن تبني مجالها الحيوي بقواها العسكرية.

خلال السنوات ١٩١٨ ـ ١٩٢٧، تناوبت على الحكم تسع حكومات كان أصغرها عدداً من وزيرين عسكريين بالإضافة إلى إداريين، وأكبرها من ٣٠ وزيراً. وبدا واضحاً أن جنرالين فقط كانا قادرين على الاستمرار في السلطة لفترة زمنية أكثر من حكومة الثلاثين وزيراً.

أحكم الجيش قبضته على مقاليد الحكم في اليابان بعد فشل ممثلي الأحزاب الكبرى كالحزب الدستوري، والحزب الليبرالي، وحزب الإصلاح وغيرها في حكم البلاد. ومنذ احتلال اليابان لمنشوريا عام ١٩٣١، وما أعقبه من انسحابها من عصبة الأمم عام ١٩٣٣ أصبحت سلطة اليابان بكاملها تحت إمرة القوى العسكرية إلى حين هزيمة اليابان عسكرياً في آب/أغسطس ١٩٤٥.

وشهدت الساحة السياسية اليابانية خلال سنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠ ولادة عشرات المنظمات ذات الطابع القومي العنصري، مع تزايد الميول النازية والفاشية وأبرزها: «منظمة الدفاع عن أمجاد اليابان العظمى»، و«منظمة إحياء

الروح القومية اليابانية»، و«منظمة التنين الأسود»، و«المنظمة القومية اليابانية»، و«منظمة أخوة الدم»، و«منظمة حراس الامبراطورية»، وغيرها. وفي المقابل، قمع الحكم العسكري جميع الاتجاهات الديمقراطية، والليبرالية، والإصلاحية، والاشتراكية، والشيوعية.

وكانت قيادة الحزب الشيوعي الياباني الأكثر جرأة في فضح مخاطر السياسة التوسعية على اليابان وتوقيع آلاف العرائض للتنديد باحتلال منشوريا. فنشر أطروحاته الشهيرة لعام ١٩٣٢ تحت عنوان: «الحرب الامبريالية والنظام البوليسي للامبراطور»، والتي أدت إلى تصفية عدد من قادته، والزج بقسم آخر منهم في سجون السلطة الامبراطورية إلى أن أفرجت عنهم القيادة العليا للاحتلال[(١١)].

ومن ناحية أخرى، أحدث استمرار سيطرة قدامى المحاربين (Tosheiha) الذين سجلوا انتصار اليابان على الصين وروسيا نقمة شديدة في صفوف صغار الضباط والقادة الجدد الذين عرفوا باسم «Kodoha»، فقاموا بانقلاب عسكري في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٣٦ شارك فيه أكثر من ١٤٠٠ عسكري في منطقة طوكيو، واحتلوا مقر البرلمان، ووزارة الدفاع، ومركز قيادة البوليس، وأعدموا قائد الأركان الأميرال ساتو (Sato)، ووزير المالية تاكاهاشي (Takahashi)، والمفتش العسكري العام (Watanabe Jotaro)، ونجا رئيس الوزراء أوكادا (Okada) من الموت بحيلة. لكن تدخل الامبراطور أفشل الانقلاب بعد ثلاثة أيام على قيامه. فقد رفض تدخل الجيش في السياسة، وأمر بإعدام كل من شارك في الانقلاب. فتعرض أنصار جماعة (Kodoha) في الجيش للاعتقال، أو التسريح، أو النقل[(١٢)].

---

(١١) للاطلاع على تطور أطروحات الحزب الشيوعي المهمة جداً في تلك الفترة، انظر الوثائق الأساسية لنصوص أطروحات ١٩٢٢، و١٩٢٥، و١٩٢٦، و١٩٢٧، و١٩٣١، و١٩٣٢ في ملاحق مستقلة في كتاب: George M. Beckman and Okubo Genji, *The Japanese Communist Party, 1922 - 1945* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1969), pp. 279 sqq.

انظر أيضاً: *The Fifty Years of the Communist Party of Japan* ([Tokyo]: Central Committee of the Communist Party of Japan, [1973]), pp. 8-21, and Germaine A. Hoston, *Marxism and the Crisis of Development in Prewar Japan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), pp. 223 - 251.

(١٢) لمزيد من التوسع حول هذه الانتفاضة العسكرية المسلحة، انظر: Ben-Ami Shillony, *Revolt in Japan; the Young Officers and the February 26, 1936 Incident*, Studies in the Modernization of Japan (Princeton, NJ: Princeton University Press, [1973]), pp. 3 - 13 and 56 - 73.

مع تصفية تلك الجماعة، سيطرت النزعة التوسعية الامبراطورية بالكامل، فرصد مبلغ مليار ين لسلاح البحرية وسلاح الجو في موازنة عام ١٩٣٦/١٩٣٧، و١,٤ مليار في موازنة السنة التالية. وارتفع حجم الدين من ٤,٥ مليار عام ١٩٣٢ إلى ٩ مليارات ين عام ١٩٣٦، ذهب معظمها للتسلح. ومع سيطرة أفكار التطرف القومي على الساحة السياسية اليابانية، بدأ التحضير العملي لدخول اليابان في حرب عالمية جديدة بدت وكأنها قادمة لا محالة بعد وصول الفاشية والنازية إلى سدة الحكم في أكثر من بلد أوروبي في تلك الفترة. فشهدت اليابان ولادة عشر حكومات خلال السنوات ١٩٣٧ - ١٩٤٥، معظمها حكومات عسكرية أو تحت سيطرة العسكريين، كان آخرها حكومة من ٧ وزراء تولت الحكم من نيسان/ أبريل ١٩٤٥ وحتى استسلام اليابان في مطلع أيلول/ سبتمبر من العام نفسه(١٣).

رابعاً: الامبراطورية اليابانية في أقصى مداها بين الحربين العالميتين

بلغت النزعة العسكرية للأحلام الامبريالية اليابانية أقصى مداها مع قيام «امبراطورية الحرب اليابانية» التي استمرت طوال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين حتى اندحار اليابان في الحرب العالمية الثانية. ومنذ عام ١٩٣١، اتخذت قيادة الحرب اليابانية قرارات واضحة بالحلول مكان الدول الامبريالية الغربية في تلك المنطقة، وبشكل خاص الدول الأوروبية التي بدأت تفقد سيطرتها على مستعمراتها بعد تأزم الأوضاع داخل أوروبا وبروز النزعة الانتقامية لدى الألمان. فشهدت الساحة اليابانية الكثير من البيانات التي تدعو الجيش الياباني إلى عدم تفويت الفرصة الملائمة بالتوسع والحلول مكان القوى الغربية في حال انسحابها. وبرز تحالف وثيق مع النظام النازي الألماني الذي شكل حليفاً موضوعياً لليابان لأنه أضعف الوجود الأوروبي في آسيا. واعتبر بعض المحللين السياسيين والاقتصاديين اليابانيين أن انفجار الأزمة العامة للرأسمالية عام ١٩٢٩ وصعود الفاشية والنازية في أوروبا على حساب أنظمتها الديمقراطية السابقة يشكل مؤشراً على هزيمة الليبرالية الاقتصادية والسياسية. فاعتبر صمود النظام الياباني في تلك الأزمة توكيداً على صحة مقولة «فرادة اليابان والتفاف شعبها حول نظامه الامبراطوري».

(١٣) Paul J. Bailey, *Postwar Japan: 1945 to the Present*, Historical Association Studies (Oxford; Cambridge, MA: Blackwell, 1996), pp. 8 - 20.

وفي الواقع العملي، انتهى عقد كامل من «امبراطورية الحرب اليابانية» (١٩٣١ ـ ١٩٤١) بأن بلغ التوسع الياباني أقصى مداه عام ١٩٤٢ حين خضع ما بين ٣٤٠ و٣٥٠ مليون إنسان للحكم الياباني المباشر. فامتدت سيطرة اليابان من جزر سليمان في وسط المحيط الهادئ حتى بورما قرب الحدود الهندية، ومن الغابات المطيرة في غينيا الجديدة حتى الجبال الجليدية في آتو (Attu) وكيشا (Kisha). وقد فاق توسع السيطرة الامبراطورية أكثر التوقعات تفاؤلاً لدى القادة العسكريين اليابانيين منذ بداية إصلاحات مايجي، إذ بلغ حجم السيطرة اليابانية في آسيا قرابة ٥ ـ ٦ أضعاف حجم السيطرة الفرنسية والألمانية في أقصى اتساع كل منهما قبل الحرب العالمية الأولى، وبكثافة بشرية تعادل ٧٥ بالمئة من حجم القوى البشرية التي كانت خاضعة للامبريالية البريطانية. وتخوف بعض الساسة اليابانيين من النتائج السلبية المرتقبة بعد أن أصبح حجم شعوب المستعمرات التي خضعت بسرعة للسيطرة اليابانية يفوق قدرة اليابان وطاقات شعبها على تحمل النتائج السلبية للاحتلال[١٤].

وقد مارست الاحتكارات اليابانية ضغوطاً كبيرة على أجهزة الدولة اليابانية للاستفادة القصوى من المواد الخام المتوفرة في المستعمرات لتوظيفها في خدمة الاحتكارات وآلة الحرب اليابانية. لذا حدد «نظام المساعدة على التنمية في مركز شرق آسيا الكبرى» التابع لدائرة الحرب اليابانية هدفاً استراتيجياً لعمله بإنشاء بنى تحتية في المستعمرات لتسهيل الحصول على الموارد الطبيعية منها وتوظيفها في خدمة الأهداف العسكرية اليابانية.

ودلت الوثائق اليابانية لسنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠ على وجود مخططات كثيرة أعدها ضباط الحرب والإداريون اليابانيون بهدف إلحاق اقتصاد المستعمرات في شرق آسيا تبعياً بالاقتصاد الياباني. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف أنشئت في تلك المستعمرات أجهزة تمثل الحكومة اليابانية، وأخرى تمثل الشركات الاحتكارية، ومكاتب أو وكالات التعاون الاقتصادي. ووظفت بعض الشركات والمؤسسات المالية رساميل كبيرة لتطوير البنى الاقتصادية ونظام

---

(١٤) كتبت دراسات كثيرة حول تشكل امبراطورية الحرب اليابانية في الفترة ما بين عامي ١٩٣١ و١٩٤٥، لكن أفضلها من حيث الغنى في الوثائق والدقة في التحليل هو الكتاب الجماعي، وبشكل خاص المقدمة التي كتبها بيتر دووس. انظر: *The Japanese Wartime Empire, 1931-1945* (Conference), edited by Peter Duus, Ramon H. Myers and Mark R. Peattie (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996).

الخدمات في كل من تايوان، وكوريا، ومنشوريا، وشمال الصين(١٥).

لقد اتسعت رقعة السيطرة اليابانية تدريجياً منذ بداية القرن العشرين لتبلغ أقصى مداها عند بداية الحرب العالمية الثانية. فسيطرت اليابان على مساحة جغرافية تزيد عدة أضعاف مساحة اليابان، وبسطت حكمها على قرابة ٣٥٠ مليون نسمة. وكانت السيطرة العسكرية على المستعمرات مجزية، بالدرجة الأولى، للاحتكارات اليابانية في حين زادت حدة الأزمات المعيشية على الشعب الياباني في الداخل. وأعطيت الأفضلية المطلقة، وفي كل شيء، لخدمة العسكر. وفي المقابل، عاش المجتمع الياباني أزمات حادة بسبب نقص الغذاء، والتموين، والتضخم، والسوق السوداء، وانهيار النقد الياباني، والمضاربات، والفساد الإداري والمالي والعسكري، وزيادة حدة البطالة. وتركت ممارسات الجيش الياباني في المستعمرات جرحاً بليغاً في نفوس الكوريين والصينيين بسبب القسوة المرعبة التي مارسها جيش الاحتلال الياباني في مناطق سيطرته. فقتل ملايين الناس، واستخدمت أكثر من مائتي ألف امرأة آسيوية، معظمهن من الكوريات، في مناطق الاحتلال كمومسات للترفيه عن الجيش الياباني(١٦).

خامساً: التحضير للهجوم الياباني على بيرل هاربر

منذ تشكيل الحكومة العسكرية في ٢ شباط/فبراير ١٩٣٧ من جنرالين وبعض الإداريين بدت اليابان وكأنها تتجه بسرعة نحو التحضير الشامل للحرب، فضعف بالكامل دور الأحزاب السياسية لصالح الحكم العسكري. وفي ٢٤ آذار/مارس ١٩٣٧ أقر مجلس النواب «قانون التعبئة العامة»، وتم تشكيل «المجلس القومي للتعبئة». وتوقف نشاط الأحزاب بعد تشكيل «المنظمة اليابانية لدعم السلطة الامبراطورية» في عام ١٩٤٠، والتي أصبحت بمثابة الإطار العام لجميع النشاطات اليابانية في الحرب. وباتت استراتيجية اليابان واضحة للجميع: الدعم الكامل من جانب القوى القومية العنصرية للنظام

(١٥) Hideo Kobayashi, «The Postwar Economic Legacy of Japan's Wartime Empire,» paper presented at: Ibid., p. 324.

(١٦) Yoshi S. Kuno, *Japanese Expansion on Asiatic Continent; a Study in the History of Japan with Special Reference to Her International Relations with China, Korea, and Russia*, 2 vols., 2nd ed. (Port Washington, NY: Kennikat Press, [1967]), vol. 2, pp. 345 - 379.

الامبراطوري في نزعته التوسعية، ورفض القوى الليبرالية والديمقراطية له مما عرضها للقمع الشديد. وشجعت الاحتكارات الاقتصادية والمالية الكبيرة النزعة التوسعية اليابانية وساندتها بقوة. وعقد تحالف دفاعي بين اليابان وألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية بعد أن تم التحضير له منذ عام ١٩٣٦، وجرى التوقيع عليه رسمياً في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠. وسعت اليابان لتحييد السوفيات عن المشاركة في الحرب المتوقعة في تلك المنطقة، مع التحضير لضربة عسكرية خاطفة وقوية لشل الوجود العسكري الأمريكي بالكامل في منطقة جنوب وشرق آسيا. فاتجهت جميع المصانع والمؤسسات اليابانية لحشد العمال في خدمة الأهداف العسكرية عبر منظمات أنشئت لهذا الغرض.

في عام ١٩٤٠ كان عدد العمال الذين تمت تعبئتهم لهذه الغاية يناهز ٣,٥ مليون عامل، ووصل الرقم إلى ٦,٤ مليون عامل عام ١٩٤٥. وكانت اليابان تحضر الموازنات بزيادة ملحوظة سنوياً للأغراض العسكرية حتى بلغت تلك الزيادة ٤٦ بالمئة عما كانت عليه عام ١٩٣٢. وفي عام ١٩٣٨، نالت الموازنة العسكرية حوالى الملياري ين من أصل موازنة عامة قدرت بحوالى ٥ مليارات ين. وتضاعف الدين العام ليصل إلى ٢٦ مليار ين في سنوات ١٩٣٨ ـ ١٩٤٠. وخرق سقف الإصدار المالي مما رفع الدين الداخلي من ٩ إلى ١٦ مليار ين. وارتفعت نسبة الواردات بحوالى ٣٧ بالمئة وتجاوزت الصادرات بنسبة ٢٠ بالمئة عام ١٩٣٧ مما أحدث خللاً حاداً في الميزان التجاري قدر بحوالى ١٠٣ مليارات ين لصالح الواردات على الصادرات.

وكانت الولايات المتحدة تتحاشى الصدام مع اليابان لأنها لا تملك سوى قرابة ٢٥٠ ألف جندي في منطقة جنوب وشرق آسيا مقابل مليون جندي ياباني. مع ذلك، لم تكف عن استفزازها لليابان منذ توقيع اتفاقية واشنطن لعام ١٩٢٢. فأدانت الغزو الياباني للصين باستمرار، ودعت لانسحاب الجيش الياباني من الأراضي الصينية دون قيد أو شرط. وشاركت بنشاط في التحضير لمؤتمر بروكسيل ما بين ٣ ـ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧ الذي طالب مجدداً بخروج اليابانيين من الصين.

مع ذلك، استمر اليابانيون والأمريكيون يتبادلون الرسائل المطمئنة والداعية إلى منع الصدام العسكري بينهم. لكن اليابانيين كانوا يحضرون لضربة سريعة تنهي الوجود العسكري في المحيط الهادىء وتجعلهم أسياد البر والبحر والجو في منطقة جنوب وشرق آسيا بأكملها. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر

١٩٤١، وحين كانت إدارة الرئيس الأمريكي روزفلت منهمكة في الرد على بعض نقاط الاتفاق المقترح مع اليابان، وجه اليابانيون ضربة عنيفة إلى الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر (Pearl Harbor).

كانت الخسائر كبيرة جداً حيث قتل على الفور ٢٤٠٣ جنود، وجرح ١١٧٨. في الوقت نفسه، هاجم اليابانيون قاعدة كلارك فيلد (Clark Field) الأمريكية في الفيليبين وفيها حوالى ٣٠ ألف أمريكي و١٠٠ ألف فيليبيني، كما هاجموا القواعد العسكرية البريطانية في ماليزيا. في عام ١٩٤٢ باتت اليابان تسيطر على مساحات كبيرة جداً بالقياس إلى حجم مساحتها الجغرافية. وخضعت لسيطرتها المباشرة مجموعات بشرية تزيد على سكان اليابان بعدة مرات. فكان من الصعب جداً أن تحتفظ اليابان بتلك المستعمرات لفترة زمنية طويلة بسبب كثرة القوى التي أعلنت الحرب ضدها، وبسبب الهمجية التي مارسها الجيش الياباني ضد شعوب البلدان المحتلة(١٧).

لقد برزت رغبة جامحة لدى الأمريكيين والإنكليز للانتقام من اليابانيين بعد انكشاف الأهداف الاستراتيجية اليابانية بإخراجهم نهائياً من تلك المنطقة. وبعد أن بلغ المد التوسعي لليابان أقصى مداه في ٨ أيار/مايو ١٩٤٢ بدأ الضغط الأمريكي ضد اليابانيين من المناطق البعيدة والمكشوفة أمام الطيران والبحرية الأمريكية. وساعدوا الثورات الوطنية التحررية التي اشتعلت في الصين وكوريا وجميع المستعمرات اليابانية. فبدأت رقعة السيطرة اليابانية بالتراجع التدريجي طوال عامي ١٩٤٣ و١٩٤٤ إلى أن زالت نهائياً في صيف ١٩٤٥.

ونشير هنا إلى الخلل الحاد في ميزان القوى العسكري بين الأمريكيين واليابانيين بسبب ضعف الإنتاج الحربي في اليابان مقابل وفرة هذا الإنتاج لدى الجانب الأمريكي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أنتجت اليابان حوالى ٥٠٠٠ طائرة عام ١٩٤١ مقابل ١٩٠٠٠ طائرة أمريكية في العام نفسه. وزاد الخلل في السنوات التالية حيث أنتجت اليابان ٩٠٠٠ طائرة عام ١٩٤٢، مقابل ٥٠,٠٠٠ طائرة أمريكية. وفي عام ١٩٤٤ أنتجت اليابان ٢٦,٠٠٠ طائرة

(١٧) حول تفاصيل معركة بيرل هاربر، وكيفية الإعداد لها، ووقائعها الدقيقة، انظر: «World War II,» in: Hugh Borton, *Japan's Modern Century; from Perry to 1970*, 2nd ed. (New York: Ronald Press, [1970]), p. 565.

مقابل ٩٢,٠٠٠ طائرة أمريكية. في الوقت نفسه، عاش الشعب الأمريكي بعيداً عن أجواء الحرب والدمار، في حين عاش الشعب الياباني ظروفاً معيشية قاسية جداً ومأساوية. فقد ارتفعت كلفة المعيشة في اليابان بنسبة ٢,٥ مرة ما بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٥ كمعدل وسطي لكنها قاربت ٤ أضعاف في كثير من القطاعات، مع عجز الحكومة اليابانية عن زيادة الأجور أو تخفيض نفقات المعيشة. يضاف إلى ذلك أن أكثر من ٣ ملايين ياباني، نصفهم من المدنيين، قد ماتوا قبل الإعلان عن استسلام اليابان.

نخلص إلى القول إن غالبية المدن والقرى تضررت للغاية إبان الحرب العالمية الثانية، وفقدت اليابان نصف ثروتها القومية على الأقل. فكان لا مفر لها من الاستسلام في صيف ١٩٤٥ بعد أن استسلمت ألمانيا وإيطاليا في ربيع ذلك العام، على رغم أن اليابانيين استمروا في الممانعة لفترة أطول، فرفضوا الإنذار الأمريكي الذي وجه في الأول من نيسان/أبريل ١٩٤٥ إلى سكان جزر كيوشو (Kyushu) بعد أن احتل الأمريكيون جزيرة أوكيناوا (Okinawa). وفور نهاية مدة الإنذار في ٩ نيسان/أبريل جاءت الضربات العسكرية الأمريكية على شكل إبادة همجية للسكان البالغ عددهم قرابة ٤٧٠,٠٠٠ ألفاً، فمات منهم على الفور أكثر من ١٠٠,٠٠٠، وقدرت خسائر الأمريكيين بحوالى ٤٩,٠٠٠ إصابة ما بين قتيل ومفقود وجريح، ودمرت أكثر من ٢٥٠٠ طائرة عن طريق الانتحار بالطائرة المعروفة باسم كاميكازي (Kamikaze). وحين أدرك الأمريكيون أن اليابانيين سيقاتلون بشراسة حتى آخر جندي، وبروح قتالية عالية، وأن الخسائر الأمريكية ستكون كبيرة في الأرواح والعتاد، قرروا إنهاء الحرب باستخدام أكثر الأساليب همجية في القتل الجماعي. فأسقطوا أول قنبلة نووية في التاريخ على هيروشيما بتاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٤٥. وقتل على الفور أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ ضحية، وأصيب قرابة ١٥٠,٠٠٠ بالتشوه. وفي ٩ آب/أغسطس، أي بعد ثلاثة أيام على القنبلة الأولى، أسقطوا القنبلة الذرية الثانية على ناكازاكي، وكانت المحصلة للجريمة البربرية الثانية أكثر من ١٢٠,٠٠٠ قتيل و٨٠,٠٠٠ مشوه. فأعلن الامبراطور استسلام اليابان في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٥، وتم التوقيع رسمياً على الاعتراف بالهزيمة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥.

هكذا بدأ الاحتلال الأمريكي لليابان الذي دام حتى عام ١٩٥٢، لكن الوجود العسكري ما زال قائماً على الأراضي اليابانية حتى الآن. مع ذلك،

وعلى رغم ظروف الحرب المدمرة من جهة، والتدابير الانتقامية لقيادة الاحتلال من جهة أخرى، استطاعت اليابان أن تبني نهضتها الثانية على أسس أكثر صلابة من النهضة الأولى(١٨).

سادساً: استنتاجات: هزيمة اليابان عام ١٩٤٥ وسقوط مقولة «التحديث في خدمة العسكر»

في مطلع القرن العشرين كانت اليابان قد تحولت فعلاً إلى دولة امبريالية ذات نزعة توسعية وتخضع مباشرة لإدارة عسكرية على مختلف الصعد، لذا اعتبر بعض المحللين أن إصلاحات مايجي دفعت اليابان لشن حروب توسعية أودت بالكثير من إيجابيات حركة التحديث داخل المجتمع لصالح مغامرات عسكرية متلاحقة. وسار الامبراطور تايشو (Taisho) (١٩١٢ ـ ١٩٢٦) على خطى والده مايجي في تشجيع النزعة العسكرية نحو مزيد من الحروب التوسعية التي بلغت أقصى مداها في عهد خلفه الامبراطور هيروهيتو (Hirohito) (١٩٢٦ ـ ١٩٨٩) الذي قاد اليابان إلى هزيمة مدمرة في الحرب العالمية الثانية.

ولعل أخطر ما قامت به النزعة العسكرية اليابانية في نهاية مرحلة ما بين الحربين العالميتين أن الجيش الياباني بادر إلى الهجوم على الأسطول الأمريكي المرابط في بيرل هاربر بشكل فاجأ كل التوقعات الأمريكية والأوروبية، فانهارت كل الاتفاقيات التي وقعتها اليابان مع الولايات المتحدة لتلافي حرب مدمرة فيما بينهما. لذلك شكل الهجوم على بيرل هاربر نقطة تحول جذرية في استراتيجية اليابان، إذ اعتبر بمثابة إعلان حرب، ليس على الوجود الأمريكي فحسب بل على الوجود الغربي في جميع دول جنوب وشرق آسيا. فقد استفادت من أجواء الرعب الذي أحدثته الانتصارات الألمانية

---

(١٨) هناك دراسات لا تحصى حول هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية والنتائج السلبية التي ترتبت عليها، على مختلف الصعد. من تلك الدراسات: Abbad, *Histoire du Japon, 1868-1945,* pp. 132 - 173; Ronald H. Spector, *La Guerre du Pacifique, 1941-1945,* traduit de l'anglais par Frank Straschitz (Paris: Albin Michel, 1987); Robert Guillain, *J'ai vu brûler Tokyo, un témoin raconte la guerre vue du Japon* (Paris: Arléa, 1990); Edwin M. Martin, *The Allied Occupation of Japan* (Westport, Conn.: Greenwood Press, [1972]), Appendix A, B and C, pp. 105 - 150, and Robert A. Fearey, *The Occupation of Japan, Second Phase: 1948 - 50* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1972), pp. 192 - 230.

الخاطفة في أوروبا في بداية الحرب العالمية الثانية لتقدم نفسها على أن دورها في جنوب وشرق آسيا شبيه بدور ألمانيا النازية في أوروبا.

وطوال مرحلة ما بين الحربين العالميتين وجهت القيادة العسكرية اليابانية كل قطاعات الإنتاج في اليابان نحو مزيد من الحروب التوسعية وصولاً إلى الهجوم الصاعق على الأمريكيين في بيرل هاربر وإغراق قسم كبير من قطع أسطولهم البحري والجوي.

ودلالة ذلك أن القيادة اليابانية هي التي خططت لدخول الحرب العالمية الثانية والعمل على إخراج الأمريكيين وجميع الأوروبيين من منطقة جنوب وشرق آسيا وتحويلها إلى بحيرة للنفوذ الياباني تنفيذاً لشعار قديم: «آسيا للآسيويين». وقد مولت الاحتكارات اليابانية جميع مغامرات الجيش وشجعت قادته على شن المزيد من الحروب الاقليمية طوال السنوات ١٩٣١ ـ ١٩٤٥. لكن تلك المغامرة عرضت اليابانيين لانتقام شديد من الأمريكيين. فبعد أن صمتت جميع الجبهات العسكرية في نهاية الحرب العالمية الثانية واستسلمت ألمانيا وإيطاليا، صمدت اليابان منفردة طوال أشهر عدة. فاشتد القصف الأمريكي اليومي عليها، جواً وبحراً وبراً.

عندما استمرت اليابان في المقاومة ألقت الطائرات الأمريكية أول قنبلتين نوويتين في التاريخ المعاصر وذلك في صيف ١٩٤٥، فأصابت الأولى مدينة هيروشيما، والثانية مدينة ناكازاكي. وأحدثتا ذعراً شديداً لدى الشعب الياباني، ولدى العالم كله بعد أن عرف هول المأساة. فمات على الفور مئات الآلاف من المدنيين اليابانيين العزل، وطال التشويه أجيالاً متعاقبة ممن تبقى من سكان المنطقتين على قيد الحياة. هذا، بالإضافة إلى الضرر النفسي والبيئي عند العيش في منطقة مشوهة بالإشعاع النووي. فاضطر الامبراطور هيروهيتو إلى مخاطبة شعبه في ١٤ آب/أغسطس معلناً هزيمة اليابان في الحرب، والاستعداد التام لتحمل النتائج المرتقبة. وانتهت النزعة العسكرية بسقوط اليابان تحت الاحتلال الأمريكي بعد استسلامها رسمياً في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥[١٩].

لقد بدت جميع المدن اليابانية في نهاية الحرب العالمية الثانية وكأنها أطلال

(١٩) Mikiso Hane, *Eastern Phoenix: Japan since 1945* (Boulder, CO: Westview Press, 1996), pp. 1-23.

مدن تفتقر إلى كل شيء. فمئات الآلاف من اليابانيين في حالة تشرد تام، دون مأوى، ويتضورون جوعاً. ونشرت إحصاءات رسمية في نهاية عام ١٩٤٥ تظهر حجم الكارثة التي حلت باليابان في الحرب العالمية الثانية. فهناك أكثر من مليوني قتيل في الحرب، ثلثهم من المدنيين. ودمر ما يزيد على ٤٠ بالمئة من التجمعات السكنية في كثير من المدن اليابانية، كما أن نصف سكان المدن هجروها نحو مناطق آمنة بسبب الدمار الذي أحدثه القصف الأمريكي اليومي في عام ١٩٤٥. يضاف إلى ذلك شلل شبه تام في المصانع، وبروز مأساة الحرب على وجوه أكثر من نصف اليابانيين جسدياً، ونفسياً، واقتصادياً، واجتماعياً. وباستثناء بعض المناطق الريفية التي بدت سليمة في نهاية الحرب، باتت اليابان أشبه ما تكون بمخيم كبير للاجئين. ولم يعد الياباني واثقاً ما إذا كان يستطيع تأمين وجبة الغذاء التالية، ولا أمل لديه بالحصول على عمل يحميه من خطر الجوع[٢٠].

وكان ثمن الهزيمة العسكرية باهظاً جداً على العنصر البشري في اليابان. فلحظة الاعتراف بالهزيمة كان هناك أكثر من ٦,٥ مليون ياباني خارج اليابان وعليهم تسليم أنفسهم إلى قيادة الاحتلال. ولم تبدأ رحلة عودة اليابانيين إلى الوطن الأم إلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، وبمعدل ٣٧,٥٠٠ ياباني في الشهر حتى حزيران/يونيو ١٩٤٨. عاد إلى اليابان فور نهاية الحرب قرابة ٦٧٥ ألفاً.

واستمرت حركة العودة بنسبة كبيرة إلى أن تباطأت ما بين حزيران/يونيو ١٩٤٨ ومطلع نيسان/أبريل ١٩٤٩ واقتصرت على قرابة ٢٣,٣٠٠ عائد. فبلغ مجموع العائدين إبان تلك الفترة قرابة ٢٣٠,٠٠٠. وأكدت الوثائق التاريخية لعام ١٩٤٨ على بقاء أكثر من ٧٠٠ ألف ياباني محتجزين في مناطق سيطرة الجيش الروسي في سيبيريا، وسخالين، وجزر الكوريل (Kuriles)، وجزر دائيرين (Dairen). وفي مطلع عام ١٩٤٨ كان لا يزال أكثر من ٦٥ ألف ياباني محتجزاً في منشوريا الصينية التي خضعت للسيطرة السوفياتية. ودلت

---

(٢٠) للاطلاع على تفاصيل تلك المرحلة، انظر: Beasley, *The Modern History of Japan*, chap. 14, «The Empire Won and Lost, 1937-1945,» pp. 258 - 278; Edwin O. Reischauer, *Japan: The Story of a Nation*, 3rd ed. (New York: Knopf, 1981), and Hideo Ibe, *Japan, Thrice-Opened: An Analysis of Relations between Japan and the United States*, translated by Lynne E. Riggs and Manabu Takechi (New York: Praeger, 1992), pp. 201 - 204.

إحصاءات الحكومة اليابانية عن العام نفسه على وجود آلاف اليابانيين المحرومين من العودة إلى اليابان، لأسباب ذاتية أو خارجة عن إرادتهم، وكانوا منتشرين في أوستراليا، والصين، وفورموزا، والفيليبين، وكوريا، وجزر المحيط الأطلسي وغيرها. في المقابل، أكدت الوثائق اليابانية عودة قرابة ٩٠٠,٠٠٠ ياباني من المناطق التي كانت تسيطر عليها القوات السوفياتية حتى مطلع أيار/مايو ١٩٤٩. ولأسباب متنوعة، بقي في تلك المناطق، قرابة ٤٢٠,٠٠٠ ياباني. واستناداً إلى الإحصاء نفسه فإن قرابة ٦٠,٠٠٠ ياباني كانوا ما زالوا محتجزين في منشوريا مطلع عام ١٩٤٩. وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٤٩ أعلن الاتحاد السوفياتي رسمياً عن وجود ١٠٥,٠٠٠ ياباني محتجزين على أراضيه كأسرى ومجرمي حرب،وأن القيادة السوفياتية وعدت بإعادتهم جميعاً إلى اليابان قبل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩ باستثناء قرابة عشرة آلاف من الذين صنفوا كمجرمي حرب. من ناحية أخرى، برزت مشكلة غير اليابانيين الذين جاءوا إلى اليابان للعمل فيها، طوعاً أو قسراً. فحتى مطلع ١٩٤٧ كانت هناك جالية كورية كبيرة في اليابان قدر عددها بحوالى ٩٠٠,٠٠٠ كوري لم يعد منهم إلى كوريا سوى قرابة ٣٠٠,٠٠٠ فقط واختار الآخرون البقاء في اليابان. وما زالت مشكلتهم عالقة حتى الآن بسبب رفض الحكومة اليابانية إعطاء الجنسية لمعظم أفراد تلك الجالية، وهي تفرض شروطاً قاسية على من يرغب في الحصول على الجنسية اليابانية، وأبرزها عدم الاحتفاظ بالجنسية الكورية أو الترويج لها[٢١].

لقد تقبل اليابانيون الهزيمة بمرارة بالغة وخضعوا لقرار الامبراطور الداعي إلى الاستسلام، وسارع الأمريكيون إلى تأكيد انتصارهم عبر اتفاقية بوتسدام في ١٦ تموز/يوليو ١٩٤٥ الموقعة من القوى المتحالفة ضد اليابان، والتي أعلنت بدء التحضير لإنهاء الامبريالية اليابانية والتأسيس لمرحلة جديدة في تاريخ اليابان، وإقامة دولة القانون والمؤسسات على النمط الغربي، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية المتأزمة[٢٢].

ولضمان تحقيق تلك الأهداف فرضت إدارة الاحتلال الأمريكي على اليابان طوال الفترة الممتدة ما بين ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥ وحتى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٥٢. وعلى رغم تخفيف بعض مظاهر الاحتلال لاحقاً فإن الوجود

---

(٢١) Fearey, *The Occupation of Japan, Second Phase: 1948-50*, pp. 3-17, 192-199 and 218.

(٢٢) Borton, *Japan's Modern Century; from Perry to 1970*, pp. 567-568.

العسكري الأمريكي ما زال قائماً في كثير من المناطق اليابانية على رغم حركات الاحتجاج والمظاهرات الصاخبة التي تقوم بها القوى الديمقراطية اليابانية.

وهناك تساؤل مشروع عن الأسباب التي جعلت القوى الشعبية اليابانية تقف عاجزة عن التصدي للنزعة العسكرية التي سادت الفكر السياسي الياباني في تلك الفترة وأدت إلى إدخال البلاد في مغامرة عسكرية غير مدروسة ضد الأمريكيين في بيرل هاربر، والتي انتهت بسقوط اليابان تحت الاحتلال الأمريكي. وقد نشر مثقفون يابانيون دراسات كثيرة نبهوا فيها إلى مخاطر تلك النزعة طوال المرحلة الممتدة من مطلع القرن العشرين حتى الحرب العالمية الثانية، ودفع معظمهم ثمناً باهظاً لمواقفه وآرائه الجريئة ضد الامبريالية اليابانية كالقتل، والسجن، والتهجير وغيرها.

ويظهر التحليل العلمي المعمق أن النزعة الاستبدادية للنظام الياباني تكمن في الصلاحيات المطلقة التي كان يتمتع بها الامبراطور وفقاً لدستور عام ١٨٨٩. ونظراً إلى تحالفه مع الاحتكارات الكبيرة التي جسدها تكتل زايباتسو والذي كان الامبراطور نفسه أحد أركانه، فإن عسكرة النظام كانت مسألة حتمية في ظروف دولية شهدت حربين عالميتين أودت بحياة عشرات الملايين من الناس، وبخاصة بعد استفحال خطر النازية، والفاشية، والديكتاتورية العسكرية في العالم كله. فعن طريق القمع الداخلي والخارجي اتسعت رقعة السيطرة اليابانية طوال الفترة الممتدة من عام ١٨٩٤ حتى هزيمتها في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥. فقادت مقولة «التحديث في خدمة العسكر» إلى النزعة العسكرية التي استبدت باليابان إبان مرحلة ما بين الحربين العالميتين. فاتجهت عملية التحديث فيها نحو ثلاثة اتجاهات متنافرة:

١ ـ الانتقال من عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري التي بدأت مع إصلاحات مايجي إلى عسكرة كل جوانب الحياة اليابانية بناء لتوجيهات الامبراطور ودعوته اليابانيين إلى خوض حرب طويلة الأمد لتحويل اليابان إلى القوة العظمى الوحيدة في جنوب وشرق آسيا.

٢ ـ شهدت اليابان تحولات جذرية في الفترة ما بين عامي ١٩٣٠ و١٩٤٥ بسبب الحروب المتواصلة التي شنها الجيش الياباني لاحتلال أراضي الدول المجاورة. فزادت سيطرة اليابان، خلال سنوات قليلة، جغرافياً وبشرياً، مما جعل قرارها السياسي والعسكري في قبضة الاحتكارات، وفي طليعتهم الامبراطور نفسه.

٣ ـ دعمت بعض النخب الثقافية المؤيدة للعصبية الشوفينية اليابانية النزعة العسكرية المتعطشة للحروب، فتلاقت في مواقفها مع أهداف كارتل زايباتسو الاحتكاري، ونسفت بذلك الكثير من إيجابيات عملية التحديث الأولى بعد أن تم توظيفها لصالح الامبراطور والاحتكارات، وعلى حساب غالبية سكان اليابان.

لقد سقطت عملية التحديث الأولى أسيرة الاحتكارات المتحالفة تحالفاً وثيقاً مع الامبراطور قبل أن تسقط بالضربة القاضية عن طريق القنبلتين النوويتين اللتين ألقت بهما الطائرات الأمريكية على هيروشيما وناكازاكي. فكان على الشعب الياباني أن ينتظر نهاية الحرب العالمية الثانية، ونهاية محاكمة الأمريكيين لمجرمي تلك الحرب من اليابانيين، وحاجة أمريكا الملحة إلى اليابان في حربها الدموية ضد كوريا وحربها الباردة ضد كل من الصين والاتحاد السوفياتي لكي يعيد تنظيم صفوفه وقواه الاقتصادية بهدف إطلاق تجربة تحديث جديدة وسلمية، تكون لمصلحة الشعب الياباني وليس لصالح الاحتكارات والنزعة التوسعية اليابانية على حساب دول الجوار الاقليمي في جنوب وشرق آسيا.

ختاماً، نجحت اليابان في عهد مايجي وخلفائه بإقامة دولة امبريالية قوية لفترة جاوزت النصف قرن. لكن نجاح مقولة «تحديث العسكر على حساب تحديث المجتمع»، قادت إلى تدمير ركائز المجتمع الياباني من أجل تحقيق مشاريع توسعية على حساب دول الجوار الآسيوي، ولخدمة أحلام امبراطورية واحتكارات اليابان الكبرى. وبعد ذل الهزيمة ومرارة الاحتلال، وذلك لأول مرة في تاريخها، كان عليها أن تعيد النظر في تجربتها الأولى لتبني حركة تحديث جديدة في خدمة المجتمع، بعيداً عن أحلام النزعة التوسعية العسكرية. فنجحت مجدداً ببناء نهضة مستمرة بدأت بفضل الدعم الأمريكي لها. وقد تعلمت اليابان من دروس نهضتها الأولى كيف تبني نهضة مستمرة تنافس الأمريكيين بقوة في المجالين الآسيوي والدولي، لكنهم يحاولون بكل الوسائل منع اليابان من كسر قيود التبعية والخروج من تحت مظلة الحماية الأمريكية.

الفصــل الثالــث

اليابان في ظل الوصاية الأمريكية المباشرة

أولاً: اليابان في قفص الاتهام الأمريكي

بدأ الأمريكيون وحلفاؤهم معركة فرض الوصاية على اليابان قبل استسلامها رسمياً في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٥. فإعلان بوتسدام (Potsdam) الصادر عن الأمريكيين وحلفائهم في ١٦ تموز/يوليو ١٩٤٥ أكد أن الوصاية مسألة حتمية، إذ يشير البند السابع إلى أن الأراضي اليابانية ستخضع للاحتلال. ويعيد البند الثامن التذكير بمقررات قمة القاهرة لعام ١٩٤٣ التي حصرت سيادة الحكومة اليابانية فقط على أراضيها المعترف بها دولياً، وهي مناطق: هونشو، وهوكايدو، وكيوشو، وشيكوكو، بالإضافة إلى الجزر اليابانية الصغيرة(١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قمة القاهرة التي تأجل انعقادها مراراً خلال عام ١٩٤٢، عقدت في الفترة ما بين ١٥ ـ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣، وحضرها الرئيس الأمريكي روزفلت وهو في طريقه إلى طهران فسميت قمة القاهرة. كان الهدف منها تجميع أكبر عدد من الدول لمحاربة اليابان بعد الهزيمة التي لحقت بالأمريكيين في بيرل هاربر. وعبرت الصين عن وجهة نظرها في رسالة بعث بها إلى القمة الرئيس الصيني تشين كاي شيك (Chiang Kai-Shek) بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢، وهي عبارة عن إنذار

---

(١) انظر نص إعلان بوتسدام الصادر في ١٦ تموز/يوليو ١٩٤٥، في: Hideo Ibe, *Japan, Thrice-Opened: An Analysis of Relations between Japan and the United States*, translated by Lynne E. Riggs and Manabu Takechi (New York: Praeger, 1992), Appendix 1, «The Potsdam Declaration of July 16, 1945», pp. 261 - 270.

من خمس نقاط تدعو إلى معاقبة اليابان وتجريدها من سلاحها، وخلع الامبراطور وتغيير النظام الامبراطوري[٢].

وقد دعا البند التاسع إلى تجريد الجيش الياباني في الخارج وإعادته منزوع السلاح إلى اليابان، على أن يعطى أفراده الفرصة للإنتاج والعمل السلمي. وحدد البند العاشر مهمات الحكومة اليابانية القادمة بالعمل على تشجيع القوى الديمقراطية في اليابان، وإطلاق حرية التعبير عن الرأي، والكتابة، وممارسة الشعائر الدينية، واحترام حقوق الإنسان.

ونص البند الحادي عشر على دعم الاقتصاد الياباني وتنشيط الصناعة باستثناء ما يخدم منها الأغراض العسكرية والتحضير لحرب جديدة. ولهذا الغرض يجب مراقبة كل المواد الأولية التي تدخل إلى اليابان، على أن يبقى حقها في المشاركة بالأسواق التجارية الدولية مصاناً. أخيراً، نص البند الثاني عشر على أن جميع القوى المتحالفة ستجلو عن الأراضي اليابانية فور تشكيل حكومة وطنية تعيد السلم والاستقرار إلى اليابان.

واتخذت القوى المتحالفة قراراتها بفرض الوصاية على اليابان قبل استسلامها النهائي دون قيد أو شرط في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥. وتشكلت فرق الاحتلال من قوى عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي، وكندا، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، والهند، وأستراليا، ونيوزيلندا، والفيليبين، والبلدان المنخفضة. ووضعت جميعها تحت إمرة الجنرال الأمريكي دوغلاس ماك آرثر (Douglas MacArthur)، القائد الأعلى للدول التي فرضت الوصاية على اليابان.

دلالة ذلك أن التخطيط لتغيير النظام الياباني كان قد بدأ فعلاً قبل عدة أشهر من اعتراف اليابان بهزيمتها. وفور استسلامها، بادر الأمريكيون إلى محاكمة نظامها الامبراطوري من حيث هو نظام تسلطي يخضع فيه الإنسان إلى إرادة الامبراطور المطلقة. ونشروا الكثير من الدراسات، وألقى رجال سياسة

---

(٢) حول التحالفات الدولية ضد اليابان في ظروف الحرب العالمية الثانية، وبخاصة موقف الصين، انظر: Liu Xiaoyuan, *A Partnership for Disorder: China, the United States and their Policies for the Postwar Disposition of the Japanese Empire, 1941-1945* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1996), pp. 118 - 128, and Appendix 2, «The Chinese Documents of the Cairo Conference,» pp. 308 - 311.

وفكر من الجنسية الأمريكية محاضرات لا حصر لها في مناطق متعددة من اليابان لتوضيح طبيعة احتلالهم «الحضاري». فأعلنوا بوضوح أنهم لن يمارسوا الوصاية على الشعب الياباني، بل سيقدمون له «النصح» لحمله على تبني نظام سياسي جديد يقوم على مبادئ الديمقراطية التي هي سمة العصر، وأنهم سيحضرون لدستور جديد يعيد كامل الصلاحيات للشعب الذي هو مصدر جميع السلطات في الدول الديمقراطية العصرية.

وتمحورت خطط الوصاية الأمريكية حول نقطة منهجية واحدة تؤكد أن النظام العام الواجب تطبيقه في اليابان يجب أن يبنى على الديمقراطية وتعدد الأحزاب على أسس ليبرالية. ورأت أن هاتين الركيزتين هما خير ضمان لمستقبل اليابان وتطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفي الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥ أصدرت القيادة العليا للقوى المتحالفة المخطط التوجيهي الذي حدد مستقبل اليابان في ظل الاحتلال[٣].

لقد بني ذلك المخطط على أساس بنود إعلان بوتسدام بالإضافة إلى توجيهات الإدارة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من ١٠ ـ ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٥، أي في الأيام القليلة التي سبقت اعتراف الامبراطور العلني بهزيمة بلاده في الحرب.

وقد تضمن النقاط التالية:

«إن جغرافية اليابان المشار إليها في هذه الوثيقة تقتصر على الجزر الأربع الكبرى (هوكايدو، هونشو، كيوشو، وشيكوكو) بالإضافة إلى قرابة ألف جزيرة صغيرة بما فيها جزر تسوشيما (Tsushima). وينقسم المخطط التوجيهي إلى ثلاثة محاور أساسية:

الأول: إرشادات عامة ومنها توجيهات سياسية.

الثاني: إرشادات في المجال الاقتصادي والقضايا المدنية.

الثالث: إرشادات في القضايا المالية.

ونصت إرشادات القيادة العليا على ما يلي: فور قبول اليابان بشروط

(٣) Alfred C. Oppler, *Legal Reform in Occupied Japan: A Participant Looks Back* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), pp. 85 - 105.

الاستسلام يطلب إلى الامبراطور والحكومة اليابانية والقيادة العسكرية اليابانية أن تصدر أوامرها إلى جميع الوحدات العسكرية اليابانية لتسليم أسلحتها إلى مراكز القوى المتحالفة ووقف كل العمليات العسكرية. وعلى القوى المتحالفة دخول العاصمة طوكيو وجميع المدن الكبرى والأماكن التي تراها ضرورية لمراقبة الوضع الميداني بشكل مباشر. وعلى القائد الأعلى للقوى المتحالفة أن يمارس الرقابة على اليابان من خلال الامبراطور والإدارة اليابانية في مختلف المناطق.

كانت الإرشادات الجديدة ترمي إلى استخدام الإدارة القائمة لتنفيذ ما يصدر إليها من تعليمات وليس دعم الإدارة في عملها بموجب القوانين المعمول بها سابقاً. وكان التوجه الجديد يقضي بتجاوز التقاليد الفيودالية الاستبدادية للحكومات اليابانية المتعاقبة في ظل النظام الامبراطوري. وطلب إلى الامبراطور أن يلغي بنفسه جميع القوانين، والقرارات، والإرادات، والتنظيمات التي تتناقض مع إعلان بوتسدام. كما طلب إلى القيادة العليا أن تتأكد من نزع سلاح جميع القوى العسكرية اليابانية، بما فيها سلاح الشرطة المحلية أو قوى الأمن الداخلي، مع الاحتفاظ فقط بسلاح البوليس المحلي. وفرض على فرق المتطوعين من المدنيين تسليم أسلحتها إلى القوى المتحالفة، بالإضافة إلى تسليم أسلحة كل التنظيمات شبه العسكرية. وطلب إلى القيادة العليا أن تصادر أو تدمر كل الأسلحة والذخائر أينما وجدت، وكل القطع البحرية والآلات العسكرية بما فيها الطائرات المخصصة للاستخدام المدني، وأن تفرض الرقابة الصارمة لمنع إعادة إنتاج أي سلعة يمكن أن تستخدم لأغراض حربية[٤].

وأبرز ما جاء في الإرشادات العامة قرار يدعو إلى إلقاء القبض، وبسرعة، على جميع القوى اليابانية التي تقع ضمن التصنيف التالي:

١ ـ فئة مجرمي الحرب، وهي تضم الفئات التالية:

أ ـ جميع أعضاء المجلس العسكري الأعلى في اليابان، وكل من حمل

---

(٤) Edwin O. Reischauer, *Histoire du Japon et des japonais*, traduit de l'anglais par Richard Dubreuil, 2 vols. (Paris: Seuil, 1988), pp. 9-36, et Paul J. Bailey, *Postwar Japan: 1945 to the Present*, Historical Association Studies (Oxford; Cambridge, MA: Blackwell, 1996), pp. 21-66.

لقب قائد أو أميرال، وقيادة أركان الامبراطور، وقادة الجيوش البرية، وقادة الأسطول البحري، وقادة سلاح الجو.

ب ـ جميع ضباط الأمن الداخلي، وكل الدعاة الذين حرضوا على نشر القومية اليابانية داخل القوى المسلحة أو مجدوا الدعوة إلى استخدام العنف.

ج ـ جميع قادة التنظيمات القومية المتطرفة، وكل الدعاة والمحرضين على العنف في أوساط الشعب الياباني.

د ـ جميع الأشخاص الذين تشتبه القيادة العليا بأنهم مجرمو حرب.

٢ ـ قادة التنظيمات الحكومية والاقتصادية والمالية الذين ساهموا في توجيه السياسة اليابانية نحو الحرب

ضمت تلك الفئة كل من شارك في التخطيط والتنفيذ في البرامج الحكومية، أي كبار مسؤولي الدولة، وقادة المنظمات السياسية الذين روجوا لمشروع «اليابان العظمى»، وقادة منظمات الدعم والمساعدات الامبراطورية داخل اليابان وخارجها، ومدراء الوكالات والشركات والمنظمات اليابانية التي ساهمت في المجهود الحربي. وكانت الغاية من إنزال العقوبة بتلك التنظيمات المدنية ذات التوجهات العسكرية أو شبه العسكرية هو القضاء على التوجه الايديولوجي للنزعة التوسعية اليابانية ومنعها بالقوة من تجديد نشاطها أو ممارسة عملها في المستقبل.

ونصت توجيهات القيادة العليا أيضاً على فرض رقابة صارمة على جميع وسائل الاتصال بين المدنيين اليابانيين عن طريق مراقبة البريد، والتلغراف، والهاتف، والراديو، والخطوط اللاسلكية، والسينما، والصحافة وكل ما تقترحه القيادة العليا من تدابير تراها ضرورية لحفظ الأمن. لذلك وضعت جميع التنظيمات والأحزاب السياسية، والمنظمات النقابية والمهنية، والتنظيمات التربوية والشبابية والنسائية تحت الرقابة المباشرة. وفي الوقت نفسه، حثت القيادة العليا المنظمات ذات التوجه الديمقراطي على العمل في أوساط عمال الصناعة، والمزارعين، ومختلف الأوساط الثقافية والتربوية والشبابية والنسائية وقدمت لها الكثير من التسهيلات. فاستفادت القوى الديمقراطية من الدعم الأمريكي لكي تستعيد موقعها القوي في المجتمع الياباني بعد أن تعرضت لقمع متواصل طوال مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

وشهدت المنظمات السياسية والنقابية تغييراً جذرياً في برامجها، وقياداتها النقابية. فحلت القوى الديمقراطية مكان قوى كانت تمجد «اليابان العظمى» والتي تم اعتقال قادتها والكثير من أفرادها، وإحالتهم على المحاكم العسكرية، وأودع الكثير منهم في السجون.

من ناحية أخرى، تمحورت توجيهات القيادة العليا في المجال الاقتصادي والمالي حول النقاط التالية:

- تدمير ما هو قائم من مصانع حربية أو مصانع كانت تنتج سلعاً يمكن أن تستخدم لأغراض عسكرية.

- تدمير جميع البنى الاقتصادية التي يمكن أن تساعد على تجدد النزعة العسكرية اليابانية واعتبارها خطراً مباشراً على أمن المنطقة والسلم العالمي.

- تشجيع جميع المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تطوير الاقتصاد السلمي في اليابان، والعمل بسرعة على تنشيط القوى الديمقراطية المحبة للسلام.

- إغلاق جميع البنوك والمؤسسات المالية التي ساهمت في تمويل الحروب اليابانية أو شاركت في السيطرة على موارد المستعمرات، وعدم السماح لها بالعمل مجدداً، تحت أي غطاء كان. وقد نشرت القيادة العليا لائحة بالبنوك والمؤسسات المالية المعنية بهذا الحظر ومنها: «بنك تمويل المجهود الحربي»، و«مؤسسة الرقابة المالية القومية»، و«مكاتب بنك تشوسين أو تيوسين في كوريا» (Chosen or Tyosen)، وبنك تايوان. وطال الحظر كذلك العديد من المؤسسات المالية اليابانية ومنها «الشركة المالية لتنمية الجنوب»، و«مكاتب بنك طوكيو»، و«البنك المركزي في تايوان»، و«بنك منغوليا»، و«بنك الاحتياط المتحد في الصين»، ورديفه «بنك الاحتياط المركزي في الصين»، وكثير غيرها[٥].

ولم تتبدل تلك التوجيهات طوال عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، واستمر التوجه العام ضمن محورين أساسيين هما:

أ - ألا تعود اليابان دولة عسكرية تهدد السلم العالمي.

ب - إرساء دعائم نظام ديمقراطي سلمي بأقصى سرعة ممكنة تكون من

(٥) Edwin M. Martin, *The Allied Occupation of Japan* (Westport, Conn.: Greenwood Press, [1972]), Appendix C, pp. 122 - 150.

أولى واجباته الحفاظ على حقوق الإنسان، وإعادة الثقة بعلاقات الدولة اليابانية مع الدول الأخرى، وتنفيذ المهمات التي تقررها الأمم المتحدة على الساحة اليابانية. وكان من الضروري أن تكون الحكومة التي يناط بها تنفيذ تلك المهمات ممثلة لإرادة الشعب الياباني عبر دستور عصري، وانتخابات حرة وديمقراطية.

ولضمان نجاح تلك الأهداف أقرت القيادة العليا خطة طويلة الأمد ترمي إلى تنفيذ المبادئ الثلاثة التالية:

١ ـ التأكد الدائم من نزع سلاح اليابان وقطع الطريق على تطلعات حكومتها المستقبلية لإعادة التسلح.

٢ ـ الحرص الشديد على نشر مقولات سياسية تحض على احترام حرية الفرد وحقوق الإنسان الفرد، وبشكل خاص حرية ممارسة الشعائر الدينية، وحرية الاجتماع، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية النشر. واعتبر مبدأ الحفاظ على الحرية الشخصية المدخل الضروري لولادة المنظمات الديمقراطية في اليابان ما بعد الحرب.

٣ ـ تركت الحرية التامة لليابانيين لتطوير صناعاتهم وتنشيط اقتصادهم بالطريقة التي يرونها مناسبة مع عدم السماح بتجديد أي من الصناعات التي يمكن أن تستخدم في إعادة تسليح اليابان.

نشير أخيراً إلى أن القيادة العليا للاحتلال تبنت الكثير من التوجيهات الرامية إلى تطوير وتنشيط القوى الديمقراطية في اليابان وأبرزها:

أولاً: منع أي ياباني صنفته القيادة العليا بين فئات «مجرمي الحرب» من تولي مركز مهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية. وبررت قرار المنع بأن القيادة العليا لا ترى في مثل هؤلاء الأشخاص موضع ثقة لبناء نظام ديمقراطي ياباني يقوم فعلاً على الديمقراطية، ويؤمن بحقوق الإنسان الفردية، وبالسلم الدائم بين الدول والشعوب.

ثانياً: قطع الطريق على إعادة تنشيط الاحتكارات الصناعية والمالية الكبيرة وإبدالها بمؤسسات جديدة لا تموه أسماء المساهمين فيها، ولا تعمل في الخفاء على تجديد ركائز الاقتصاد الياباني استناداً إلى أسس احتكارية كانت قوية جداً في السابق(٦).

---

(٦) Ibid., Appendix A, pp. 106-107 and 113.

لقد كان النظام الياباني القديم نظاماً استبدادياً مع بعض مظاهر الديمقراطية الشكلية التي لا تحد من صلاحيات الامبراطور المطلقة. وبعد صدور التوجيهات الجديدة برز سجال حاد بين مفكرين أمريكيين ويابانيين حول شكل الديمقراطية الملائم للشعب الياباني، وما إذا كان اليابانيون يقبلون باقتباس نماذج جاهزة من إحدى الديمقراطيات الغربية أم سيعملون على تطويع المقولات الديمقراطية النظرية تبعاً لمصالح اليابان العليا.

في المقابل، أصر مفكرون يابانيون على أن الانتساب إلى العالمية لا يعني قبول اليابان بكل ما ينتجه الغرب من مقولات ثقافية. فالياباني شديد التمسك بتراثه التقليدي، لا يقبل التخلي عنه ولا تستطيع قوة خارجية أن تفرض عليه ما لا يريده لنفسه(٧).

ثانياً: الدستور الياباني الجديد (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧)

وضعت القيادة العليا للاحتلال الأمريكي لليابان في رأس أهدافها إبدال الدستور الياباني القديم بدستور جديد ينص على تجريد اليابان من سلاحها، حاضراً ومستقبلاً، ويدخل مبادئ الديمقراطية والتمثيل الشعبي على النمط الغربي في بنية الممارسة السياسية للشعب الياباني. وقد نجحت القيادة العليا، بالتوافق مع بعض المنظمات والشخصيات السياسية اليابانية، بإعلان دستور جديد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦. لكن قوى يابانية فاعلة اعترضت بشدة على بعض البنود الواردة فيه مما استوجب تعديلها قبل أن يوضع هذا الدستور موضع التطبيق العملي في ٣ أيار/مايو ١٩٤٧. فوافقت الغالبية الساحقة من القوى الديمقراطية اليابانية على الدستور الجديد الذي أنهى العمل بالدستور الامبراطوري لعام ١٨٨٩ والذي جعل الامبراطور في موقع القلب من

---

(٧) هناك بعض المذكرات التي نشرها أمريكيون عاشوا في اليابان خلال تلك المرحلة ووصفوا الصعوبات الكبيرة التي وجدتها الإدارة الأمريكية في فرض بعض الإصلاحات على اليابانيين، والتي غالباً ما تملصوا منها بشكل تدريجي في السنوات التالية. انظر: Jacob Van Staaveren, *An American in Japan, 1945-1948: A Civilian View of the Occupation*, introduction by Akira Iriye (Seattle: University of Washington Press, 1994), pp. 254 - 261.

انظر أيضاً: Rikki Kersten, *Democracy in Postwar Japan: Maruyama Masao and the Search For Autonomy*, Nissan Institute/Routledge Japanese Studies Series (London; New York: Routledge, 1996), p. 7, and J. Victor Koschmann, *Revolution and Subjectivity in Postwar Japan* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1996), pp. 11 - 40 and 149 - 202.

المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية في اليابان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

أدخل الدستور الجديد تغييراً جذرياً على دور الامبراطور الذي تحول إلى مجرد رمز للدولة بسبب إصرار القيادة العليا للاحتلال على استخدام الامبراطور ـ الرمز، والمجرد من الصلاحيات التنفيذية، لتطبيق القرارات بموافقة شرعية خشية أن يؤدي عزل الامبراطور إلى رفض الشعب الياباني والقوى الفاعلة فيه تنفيذ أي منها أو التعاون مع إدارة الاحتلال. فقد أوكل هذا الدستور جميع الصلاحيات التشريعية إلى مجلس النواب أو الشعب «دايت» (Diet)، وتضمن مبادئ عامة حول حرية الكلام، والتجمع، والعمل، ونص على ضمان جميع حقوق المواطنة. في الوقت نفسه، ألغت قرارات القيادة العليا جميع الألقاب السابقة، كما ألغت مجلس الحكماء، والمجلس الخاص، ووزارتي الحرب والبحرية، وجميع الشعائر القديمة والمصطلحات التي تمجد الامبراطور(٨).

ونصت مقدمته على ما يلي: «نحن، الشعب الياباني، نرغب بسلام دائم على مر العصور، ولدينا شعور عميق بالمبادئ العليا التي تحكم العلاقات الإنسانية. ونحن نرغب في أن يكون لنا موقع متقدم في الجماعة الدولية التي تناضل بصلابة من أجل السلم العالمي. ونحن نعترف بأن لجميع شعوب العالم الحق في الحياة بسلام، بعيداً عن كل أشكال الخوف».

وتضمن الدستور مقدمة وتسعة أبواب حددت صلاحيات الامبراطور، ونصت على مبادئ عامة تؤكد رفض كل أشكال الحروب، والدعوة إلى توضيح حقوق المواطن الياباني وواجباته، وإلى تنظيم مجلس الشعب، وعمل الحكومة، وجهاز القضاء، وتنظيم المالية، والحكومات المحلية، والشروط الخاصة بالغرامات، وتنظيم مجلس القضاء الأعلى، ومجلس شورى الدولة، بالإضافة إلى أحكام إضافية.

ونصت المواد الدستورية ١ ـ ٨ على موقع الامبراطور القديم في الدستور الجديد. فأصبح «رمزاً للدولة ويعبر عن وحدة الشعب أو الأمة

(٨) Eric Seizelet, *Monarchie et démocratie dans le Japon d'après-guerre*, préface de Jacques Robert (Paris: Maisonneuve et Larose, 1990), pp. 281-341.

انظر أيضاً في الكتاب نفسه: «Chronologie du régime impérial depuis 1945 avec 8 documents,» pp. 344 - 408.

اليابانية». وتم الاحتفاظ بمبدأ الوراثة الذي كان سائداً في السابق. واحتفظ الامبراطور بحق تقديم المشورة عند تأليف الحكومة وحق الإعلان عنها بصفته رمزاً للدولة. وهو الذي يعين رئيس مجلس القضاء الأعلى بعد تسميته في مجلس النواب. وللامبراطور، بالتوافق مع الحكومة، حق اقتراح التعديلات القانونية على الدستور، وحل مجلس النواب، وحل مجلس الشيوخ، والإعلان عن انتخابات جديدة لمجلس النواب، ومنح الأوسمة، وقبول أوراق اعتماد السفراء الجدد، وترؤس الحفلات الرسمية(٩).

لم يفقد الامبراطور كامل صلاحياته القديمة، بل حافظ على موقع سياسي يخوله مراقبة ما يجري على الساحة اليابانية في ظل الاحتلال الأمريكي. وبما أن الامبراطور رمز مقدس لدى غالبية اليابانيين، فإن هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية لم تغير جذرياً النظرة إلى قدسيته. وهذا ما ساعد الامبراطور هيروهيتو على أن يلعب مجدداً دوراً ملحوظاً في إعادة اليابان إلى خارطة الدول الفاعلة في العالم بعد أن حكم اليابان ما بين عامي ١٩٢٦ و١٩٨٩، أي قرابة ثلثي القرن العشرين. فعاصر أولاً أمجاد النزعة العسكرية التوسعية لليابان الامبريالية، وثانياً تجديد النهضة اليابانية الثانية على أسس ديمقراطية مفروضة من الأمريكيين ومغايرة لركائز حركة التحديث الأولى التي بناها جده مايجي، كما عايش أخيراً سنوات «المعجزة الاقتصادية» التي جعلت اليابان القوة الاقتصادية الثانية في العالم. لذا رأى الباحث الياباني كاتاؤكا أن الدستور الجديد لعام ١٩٤٦ لم يقلل من دور هيروهيتو، بل حافظ على كثير من صلاحياته لأن الامبراطور عرف كيف يقيم علاقة وثيقة جداً مع الجنرال الأمريكي ماك آرثر(١٠).

على أن المسألة لا تفسر بطبيعة العلاقات الفردية فحسب، بل بالعمل على ضمان استمرار الوصاية الأمريكية على اليابان لعقود طويلة في النصف

---

(٩) انظر نصوص دستور ١٨٨٩ ودستور ١٩٤٦، في: Hugh Borton, *Japan's Modern Century; from Perry to 1970*, 2nd ed. (New York: Ronald Press, [1970]), Appendix 2, «Text of Japan's Two Constitutions 1889 and 1946,» pp. 569 - 588.

لمزيد من التفاصيل، انظر: Takafusa Nakamura, *History of Showa, 1926-1989*, translated by Edwin Whenmouth ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1998), chap. 5, «Occupation, Democratization and Reconstruction,» pp. 257 - 312.

(١٠) Tetsuya Kataoka, *The Price of a Constitution: The Origin of Japan's Postwar Politics* (New York: C. Russak, 1991), pp. 3 - 4 and 13 - 45.

الثاني من القرن العشرين. وكان ذلك يتطلب مرونة فائقة في التعاطي مع تقاليد الشعب الياباني المتوارثة. فسارع الأمريكيون إلى تشجيع مقولة الامبراطور ـ الرمز التي تحافظ على كرامة اليابانيين بعدم عزل امبراطورهم وفرض حاكم آخر عليهم. كذلك فوضوا الحزب الليبرالي الديمقراطي، وهو حزب محافظ جداً ووثيق الصلة بالامبراطور، لكي يحكم اليابان طوال النصف الثاني من القرن العشرين دون أن يشاركه فيه إلا لسنوات معدودة فقط في العقد الأخير منه[11].

ثالثاً: إصلاحات مفروضة من الخارج وموقف اليابانيين منها

صدرت غالبية الإصلاحات التي قامت بها القيادة الأمريكية في اليابان خلال عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، وأبرزها: إصدار الدستور الياباني الجديد، والقانون المدني، وإنشاء الاتحاد العمالي العام، والإصلاح الزراعي، وحل كارتل زايباتسو، وإدخال تعديلات جذرية على نظام التعليم. وطوال هذين العامين كانت جميع التدابير والقرارات والتوجيهات الصادرة عن القيادة العليا تهدف إلى تصفية الركائز القديمة التي ساعدت على توليد النزعة التوسعية للامبريالية اليابانية، وإبدالها ببنى جديدة تقتبس من نظريات الديمقراطية الغربية لتعيد تشكيل مختلف الركائز السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة اليابانية التي أعيد تجديدها في ظل رقابة أمريكية مباشرة وصارمة.

في أواسط عام ١٩٤٧ كانت تلك المهمة قد أنجزت بشكل شبه تام. وفي تموز/يوليو من العام نفسه أعلنت القيادة العليا عزمها على البدء بتنفيذ مخطط جديد يهدف إلى استنهاض المجتمع الياباني حتى يستعيد دوره مجدداً، بحيث تكتسب برامج الإصلاح التي أعدتها القيادة في مختلف المجالات ثقة الشعب الياباني فيشارك في تنفيذها. ومن أجل تحقيق تلك الغاية أصدرت قيادة الاحتلال عدداً من القرارات التي تم بموجبها إطلاق سراح عشرات آلاف اليابانيين من السجون التي أودعوا فيها لأسباب متنوعة. وكان بين المفرج عنهم قادة الحزب الشيوعي الياباني الذين كان قد مضى على اعتقال بعضهم أكثر من عشر سنوات. وخلال عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ أصدرت القيادة العليا عدداً من التشريعات المهمة بهدف استنهاض الاقتصاد الياباني مجدداً، وبخاصة بعد نجاح الثورة الشيوعية في الصين واحتمال اندلاع حرب في

(١١) Nakamura, Ibid., pp. 313 - 366 and 485 - 499.

كوريا، ولمحاربة الشيوعية داخل اليابان وفي منطقة آسيا بأكملها[١٢].

وشكلت السنوات الأولى للاحتلال مرحلة انتقالية بالغة الأهمية في تاريخ اليابان المعاصر. ففي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ أصدرت القيادة العليا للقوى المتحالفة «برنامج الاستقرار الاقتصادي» الذي كان يهدف إلى استقرار النقد، وتأمين جباية الضرائب، وثبات الأجور والأسعار على جميع الأراضي اليابانية. واتخذت تدابير سريعة وفاعلة لتطبيق ذلك البرنامج بحيث تبرز نتائجه الإيجابية بشكل فوري عن طريق زيادة الإنتاج إلى أقصى ما يمكن. وساهمت عودة النشاط الاقتصادي ومشاريع التنمية في جذب بعض الرساميل الخارجية، وبخاصة الأمريكية منها.

واستقر سعر صرف الين الياباني لسنوات طويلة من النصف الثاني من القرن العشرين بنسبة ٣٦٠ يناً للدولار الواحد، مما سمح بثبات سعر صرف الين مقابل العملات الأجنبية الأخرى. واستقر أيضاً سعر الفائدة على القروض الداخلية والخارجية. نتيجة لذلك أخذ الاقتصاد الياباني يخطو بسرعة نحو مزيد من التراكم في الإنتاج، والفائض المالي، بسبب كفاءة الإدارة اليابانية ذات الخبرة الواسعة في تحقيق فائض مهم من الأرباح.

وفي أيار/ مايو ١٩٤٩ أصدر الجنرال ماك آرثر مذكرة تضمنت توجيهات جديدة للقيادة العليا، منها أن تدابير الاحتلال ستتبدل تدريجياً من الرقابة العسكرية الصارمة إلى المساعدة الودية التي تقوم بها قوى صديقة تمارس فعل الحماية وليس الوصاية. وبعد شهرين صدرت تعليمات إضافية عن مركز القيادة تؤكد أن جميع البعثات السابقة التي كانت مكلفة بالرقابة على الشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتربوية في اليابان قد حلت بالكامل. وأصبحت الأعمال التي كانت تقوم بها البعثات الأمريكية الخاصة في السابق تحت إشراف القيادة العليا من صلاحيات الحكومة اليابانية الجديدة التي أصبحت المسؤولة الوحيدة عن إدارة شؤون اليابان. في السياق نفسه، حلت جميع المكاتب الأمريكية التي كانت مكلفة رسمياً بمراقبة الشؤون المدنية في المحافظات اليابانية، وذلك في الفترة الممتدة ما بين تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩. فأوجدت التدابير الجديدة ارتياحاً كبيراً لدى مختلف فئات الشعب الياباني الذي بدأ يستعيد ثقته بحكومته الوطنية، ويجدد ثقته بالإدارة

(١٢) Koschmann, *Revolution and Subjectivity in Postwar Japan*, pp. 3 - 4.

اليابانية. ولمزيد من التشجيع وطمأنة الرأي العام الياباني اتخذت القيادة العليا خطوات عملية لتخفيف القيود العسكرية عن اليابان وأبرزها حل جهاز الرقابة على الشؤون المدنية منذ حزيران/يونيو ١٩٤٩، وقصر الرقابة على الأمور العسكرية فقط. فساعدت تلك التدابير على إعادة الثقة بالحكومة الوطنية التي نالت المزيد من الصلاحيات لإدارة البلاد دون تدخل مباشر من أجهزة الاحتلال.

أخيراً، وفي مطلع عام ١٩٥٠ اتخذت الإدارة الأمريكية تدابير عملية تهدف إلى تأهيل اليابان لدخول الساحة الدولية كدولة مستقلة وكاملة السيادة. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ اعترفت الولايات المتحدة بإقامة مكاتب تمثيل رسمي لليابان في كل من نيويورك، وسان فرنسيسكو، ولوس أنجلوس، وهنولولو وذلك لأغراض تجارية وقنصلية. وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٥٠ أقرت الولايات المتحدة بحق اليابان في توقيع اتفاقيات مستقلة مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية ذات طابع تقني دون استشارة القيادة العليا.

وخلال عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ قدمت الولايات المتحدة قرابة ألف منحة دراسية وبحثية لمهندسين وتقنيين وخبراء صناعيين يابانيين لزيارة المراكز العلمية الأمريكية والاطلاع على أحدث التكنولوجيا فيها وإقامة علاقات تجارية ومالية مع مؤسساتها. وبدأ تطبيق مكثف للبرنامج الأمريكي المعروف بنقل التكنولوجيا المتطورة إلى اليابان (Advanced Transfer Program) منذ أيار/مايو ١٩٥٠.

ونظراً إلى ثبات سعر صرف الين الياباني بمعدل ٣٦٠ يناً للدولار الواحد منذ نيسان/أبريل ١٩٤٩، بات بالإمكان تقدير حجم الصادرات والواردات اليابانية التي تزايدت باستمرار. وتشير أرقام رسمية إلى أن حجم الميزان التجاري للأعوام ١٩٤٦ و١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٤٩ بلغ مئات ملايين الدولارات، وذلك وفقاً للجدول رقم (٣ ـ ١):

الجدول رقم (٣ ـ ١)
حجم الميزان التجاري الياباني للأعوام ١٩٤٦ ـ ١٩٤٩ (بملايين الدولارات)

	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
الصادرات	٣٠٥	٥٢٦	٦٣٨	٩٠١
الواردات	١٠٣	١٧٤	٢٥٨	٥١١

المصـــدر: Robert A. Fearey, *The Occupation of Japan, Second Phase: 1948-50* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1972), pp. 220-221.

وبعبارة موجزة، توقفت التدابير الانتقامية الأمريكية ضد اليابان فعلاً منذ أواسط عام ١٩٤٨ بسبب التغيرات الاقليمية في منطقة جنوب وشرق آسيا، وحاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الساحة اليابانية في معاركها المتوقعة ضد النظام الشيوعي الذي خرج منتصراً في الحرب العالمية الثانية وبدأ بالتوسع في آسيا عبر الصين، وفييتنام، وكوريا وغيرها. ومع انفجار الحرب الكورية في حزيران/يونيو ١٩٥٠، بدأ القادة اليابانيون العمل للتملص من قيود السيطرة الأمريكية نظراً إلى معرفتهم الدقيقة بمدى حاجة الأمريكيين إلى اليابان كمركز عسكري واستراتيجي لقواتهم في جنوب وشرق آسيا. وعند توقف الحرب الكورية في تموز/يوليو ١٩٥٣، كانت دورة الحياة قد عادت بقوة إلى الاقتصاد الياباني بعد أن استفاد إلى الحدود القصوى من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة الرامية إلى تحويل اليابان إلى أقوى دولة اقتصادية في جنوب وشرق آسيا. وعمل الأمريكيون على تحويلها إلى نموذج بديل للأنظمة الشيوعية التي كانت تستقطب الكثير من الأحزاب والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية في تلك المنطقة. فأصبحت اليابان قاعدة أساسية لتموين الجيش الأمريكي في الحرب الكورية.

لقد اشترت الولايات المتحدة من اليابان بحوالى ٩٣٠ مليون دولار أمريكي في الفترة ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٣. وساعد إصلاح أدوات النقل المستخدمة في الحرب الكورية وإعادة تأهيلها على تطوير صناعة السيارات اليابانية في السنوات اللاحقة. ومع انخراط اليابانيين الكثيف في الإنتاج الصناعي والتقني ارتفعت صادرات اليابان بشكل عمودي من قرابة ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٤٩ إلى حوالى ١٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٥١. فقدمت الحرب الكورية بذلك فرصة ذهبية إلى الحكومة اليابانية لكي تتخذ خطوات

جريئة لدعم صناعتها الوطنية، واختيار طريق التحديث السلمي المبني على صناعة عقلانية تحتاجها جميع الأسواق العالمية(١٣).

رابعاً: الإصلاحات الاجتماعية والتماسك الياباني في مواجهة التغريب

تبلورت السمات الأساسية لتلك الإصلاحات تباعاً في الفترة ما بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥٠. ففي أول انتخابات برلمانية بعد إعلان الدستور الياباني الجديد عام ١٩٤٦، تم انتخاب ٣٩ امرأة أبرزهن المناضلة من أجل حقوق المرأة اليابانية إيشيموتو شيزوى (Ishimoto Shizue)، والتي عرفت لاحقاً بلقب السيدة كاتو (Kato).

ولم يكن ذلك الرقم مألوفاً في تاريخ تمثيل المرأة في البرلمان الياباني(١٤).

كذلك أدخلت سلطات الاحتلال تدابير مهمة لإصلاح الأوضاع الاجتماعية في الريف الياباني. فصادرت الدولة جميع أملاك الغائبين الذين لم يثبتوا ملكيتهم في سجلات الدولة بشكل قانوني بعد نهاية الحرب وأعادت بيعها للمزارعين. وصادرت معها أراضي كبار الملاكين في القرى، ولم يبق للمالك الفرد أكثر من هكتار واحد. فساعدت تلك التدابير في تحرير المزارعين من بعض التقاليد اليابانية التي كانت تحرمهم في السابق من تملك أراضي العاملين عليها في ظل سيادة الأعراف والنظم المتوارثة منذ قرون طويلة. وكانت التدابير الاجتماعية للقيادة العليا تهدف إلى تطوير المجتمع الزراعي التقليدي، وتعزيز ركائز المجتمع المديني الذي تأسس منذ إصلاحات مايجي، لكنه توقف عن النمو والفاعلية بسبب توجيه عملية التحديث لخدمة العسكر والنزعة التوسعية للامبريالية اليابانية. وعلى الجانبين التربوي والثقافي، تمتعت اليابان بنسبة مرتفعة جداً من التعليم الذي ساهم في تطوير المجتمع الياباني انطلاقاً من برامج تجربة التحديث الأولى على مختلف المستويات. فطوال الفترة السابقة على اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت اليابان تشكل الدولة

---

(١٣) Dennis B. Smith, *Japan since 1945: The Rise of an Economic Superpower*, Studies in Contemporary History (New York, NY) (New York; London: Macmillan, 1995), pp. 86 - 87.

(١٤) Elise K. Tipton, ed., *Society and State in Interwar Japan*, Nissan Institute/Routledge Japanese Studies Series (London; New York: Routledge, 1997), p. 221, and Jean-Marie Bouissou, *Le Japon depuis 1945*, cursus (Paris: Armand Colin, 1992). pp. 26 - 55.

الأرفع مستوى للتعليم في القارة الآسيوية بأكملها، وتضاهي الكثير من الدول الأوروبية المتطورة في هذا المجال. فمن المعروف أن نظام التعليم عميق الجذور في اليابان، وأن جامعة طوكيو الامبراطورية قد تأسست منذ عام ١٨٧٧ وأعقبتها جامعات أخرى لعبت دوراً ملحوظاً في زيادة عدد حاملي الشهادات الأكاديمية. فتشكلت منهم نخب ثقافية مزودة بعلوم عصرية كان لها دور بارز في تنشيط الحياة الثقافية والفنية والأدبية والعلمية في اليابان. لذا وجدت القيادة العليا صعوبة كبيرة في إحداث تبدلات جذرية في بنية النظامين التربوي والأكاديمي نظراً إلى تمسك اليابانيين بتقاليدهم وأنظمتهم التربوية السابقة التي جعلتهم من أكثر شعوب العالم اهتماماً بالتعليم في مختلف مستوياته. وقد كان نظام التعليم السابق في اليابان يقوم على قاعدة ٦ ـ ٥ ـ ٣، أي ست سنوات في مرحلة التعليم الابتدائي، تليها خمس سنوات في المرحلة الثانوية، يصل بعدها الطالب إلى الجامعة ليمضي فيها ثلاث سنوات.

أدخلت إدارة الاحتلال تغييراً جذرياً في نظام التعليم في اليابان ليصبح ٦ ـ ٣ ـ ٣ ـ ٤ بموجب قانون التعليم لعام ١٩٤٧ عرف باسم «قانون التعليم الأساسي» (The Basic Education Law). فتحددت بموجبه المرحلة الابتدائية بست سنوات، والتكميلية بثلاث سنوات، والثانوية بثلاث سنوات، والجامعية بأربع سنوات، واعتبرت تلك الخطوات مدخلاً لإصلاح نظام التعليم بهدف رفع مستواه[١٥].

وشجعت القيادة العليا مفهوم المنافسة بين الطلاب في الامتحانات لتحل مكان الايديولوجيا الشعبية السابقة التي كانت ترفض مقولات الصراع والتنافس، وتبشر بمقولة التجانس التي يشكل أبرز خصوصيات المجتمع الياباني الحديث والمعاصر. وكان نظام التعليم القديم يرفض فكرة الرسوب في المدرسة ويعتبر أن جميع الطلاب قادرون على النجاح لأن «كل من يدرس مؤهل للنجاح».

كذلك أدخلت إدارة الاحتلال مفهوم الحرية الشخصية، وتمايز الفرد من الجماعة، والمبادئ الديمقراطية، وشرعة حقوق الإنسان واحترام طاقاته الإبداعية كفرد. ومع أن المبادئ الجديدة لا تقلل من أهمية الجماعة والتضامن

(١٥) «The Henry Dyer Symposium, March 18 - 19, 1997», edited by the University of Tokyo, School of Engineering, pp. 66 - 67.

الجماعي، إلا أن اليابانيين أبدوا تحفظات كثيرة حولها، ورفضوا كل الدعوات التي تركز على الفرد، أو تشجع على التنافس بين الأفراد وليس المجموعات الطلابية كما هو سائد في التقاليد التربوية اليابانية(١٦).

لم يعترض اليابانيون على المفاهيم الثقافية العامة، وعلى الحريات الشخصية، وعلى أن تكون الدولة الضامن الأساسي لنقل كل ما هو إيجابي في التراث من جيل إلى جيل واطلاع الأجيال الجديدة على ثقافات وحضارات الشعوب الأخرى. لكنهم أصروا على أن تقوم المدرسة بتنمية شخصية الطالب عن طريق إقامة التوازن ما بين التراث والمعاصرة، والجماعة والفرد، وحقوق الوطن وحقوق المواطن، والحرية الشخصية وحرية الآخرين، والولاء للجماعة والولاء للدولة، والتمايز الفردي والانتماء للأمة أو القومية.

واقتنع اليابانيون بأن دور المدارس والجامعات في النصف الثاني من القرن العشرين بات أكثر شمولية مما كان عليه في السابق. فمن واجب الدولة أن تمد الجامعات بكل عناصر البحث العلمي لكي يستطيع الطالب مواكبة التطورات العالمية السريعة التي بدأت تظهر تباعاً منذ تلك المرحلة. فالتعليم عنصر أساسي من عناصر الترقي الاجتماعي، وهو الذي يحدد أنماط الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية في المجتمعات المتطورة.

وكان من الضروري أن تتحول المدارس والمعاهد والجامعات إلى مراكز متقدمة لإنتاج المعرفة وتغيير المجتمع نحو الأفضل. وأولت الإدارة اليابانية على الدوام أهمية استثنائية للطلبة، وبشكل خاص الجامعيين المعدين إعداداً علمياً جيداً، من أجل تولي مراكز التوجيه، والتخطيط، والإدارة في اليابان منذ أواخر القرن التاسع(١٧).

ونشر الأمريكيون الكثير من المقولات التي كانوا يعتقدون بأن اليابانيين على استعداد تام لتقبلها نظراً إلى إيمانهم الراسخ بأن إصلاح التعليم هو

---

(١٦) Gary H. Tsuchimochi, *Education Reform in Postwar Japan: The 1946 U. S. Education Mission* ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1993), pp. 128-143, Appendix C, «Draft Papers of the U. S. Education Mission Committee and the Japanese Education Committee,» pp. 235-301.

(١٧) Edward R. Beauchamp and James Vardaman, Jr., eds., *Japanese Education since 1945: A Documentary Study* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1994), pp. 3 - 33, and selected documents from 1 - 74, pp. 37 - 338

في الكتاب نفسه.

المدخل الأساسي لإصلاح المجتمع كله، فلم يتحفظ اليابانيون على كثير من مقولات الإصلاح التربوي، كتعليم مبادئ الديمقراطية في المدارس والجامعات، وحقوق الإنسان، والحريات العامة، وتشجيع البحث العلمي وغيرها. ورحب التربويون اليابانيون بوضع تلك المقولات في صلب نظامهم التعليمي، وأقبلوا عليها دون تحفظ، لأنهم وجدوا فيها مدخلاً مهماً لإعادة تثقيف اليابانيين بمبادئ السلم بعد أن تلقنوا سابقاً أفكاراً تمجد الحروب التوسعية طوال أكثر من نصف قرن في أعقاب نجاح حركة التحديث الأولى(١٨).

خامساً: التماسك الياباني في مواجهة سياسة الأمركة والتغريب

أدخلت إدارة الاحتلال تباعاً، وبشكل مبرمج، الكثير من الإصلاحات الاجتماعية التي تشجع المبادرة الفردية، واحترام الحريات الشخصية. وكانت التدابير الجديدة تهدف إلى التخفيف من غلواء التربية السابقة التي كانت تمجد الروح العسكرية، وعبادة الامبراطور، وتشجع النزعة اليابانية العنصرية. وأصدرت القيادة العليا عدداً من التوجيهات والقرارات خلال أعوام ١٩٤٦ ـ ١٩٥٢ وفق مخطط مدروس يرمي إلى جعل اليابان تقطع مع جذور نهضتها الأولى لتدخل في دائرة التحديث على النمط الغربي بالكامل. من أجل تحقيق ذلك المخطط حاربت القيادة العليا كل المقولات التي تشجع على التمييز العنصري، والقومي، والثقافي في اليابان، وحثت اليابانيين على التخلي عن المقولات التي شكلت محور حركة التحديث الأولى وأبرزها الخصوصية اليابانية، ونظرية الكوكوتاي، أي الأرض المقدسة والامبراطور المقدس، والقومية اليابانية المتزمتة.

في هذا السياق تم تشجيع المنظمات الشبابية، والعمالية، والنسائية التي تتخذ من الديمقراطية منطلقاً لها وغاية. فاعتبرت غالبية القوى اليابانية أن الديمقراطية ليست حكراً على المجتمعات الغربية، بل يمكن أن تستفيد منها القوى الحية والفاعلة في اليابان لمنع تجدد الروح العسكرية فيها. فاعتبرت القيادة العليا أنها حققت نجاحاً مهماً حين وافق اليابانيون على «نصف

(١٨) Tsuchimochi, Ibid., Appendix A, B and C; Byron K. Marshall, *Learning to be Modern: Japanese Political Discourse on Education*, New Perspectives on Asian History (Boulder, CO: Westview Press, 1994), pp. 143 - 166, and Van Staaveren, *An American in Japan, 1945-1948: A Civilian View of the Occupation*, pp. 245 - 261.

ديمقراطية» بالمقياس الغربي لها، على أمل أن تكون العقود القادمة كفيلة بإزالة كل تحفظات اليابانيين على تطبيق النظم الديمقراطية السليمة في بلادهم.

ومن ناحية أخرى، رحب اليابانيون باعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية، وبالاعتراف بحقوق المرأة، وبإصلاح النظام التعليمي لتنقيته من النزعة الامبراطورية والعسكرية، وبتعزيز مقولة الفلاح أو المزارع الحر والمالك للأرض التي يعمل عليها. ومع موافقة القوى اليابانية على هذه التوجهات ذات المنحى الديمقراطي بدأ المجتمع الياباني المعاصر يقترب تدريجياً من المفاهيم السائدة في الغرب وأبرزها تعزيز التضامن بين اليابانيين على أساس المصالح المشتركة للقوى الشعبية، والتخلي عن عبادة الامبراطور، ورفض النزعة العسكرية السابقة، وإعادة اليابان إلى الساحة الدولية كقوة مسالمة ترفض كل أشكال الحروب والنزعات التوسعية[١٩].

مع نهاية السنوات الأولى للاحتلال بدت اليابان وكأنها بلد يتخلى تدريجياً عن صلابة تقاليده المتوارثة، وأن توجيهات القيادة العليا أثمرت في إدخال كثير من التبدلات المهمة على الذهنية اليابانية التي باتت أكثر تقبلاً لبعض أشكال التغيير الوافد من الخارج. لكن العقود اللاحقة أثبتت أن الحكومة اليابانية كانت عاجزة عن التصدي لتوجيهات الأمريكيين إبان تلك المرحلة فآثرت الصمت بانتظار تبدل الظروف الاقليمية والدولية. واستفادت الإدارة الأمريكية من رضوخ الحكومة اليابانية لبعض توجيهاتها لكي تتشدد في اختيار عناصر يابانية من الأكثر موالاة لها قبل تسليمها مراكز قيادة الدولة والمجتمع، فتشكلت نخب القيادة الجديدة لتلك المرحلة، وبالدرجة الأولى، من المثقفين والإداريين اليابانيين الذين أنجزوا دورات عدة في مراكز التدريب الأمريكية[٢٠].

واختار الأمريكيون أفراد النخب الجديدة من خارج النخب الثقافية السابقة ذات الصلة، المباشرة أو غير المباشرة، بالدوائر التقليدية التي كانت تمجد الامبراطور وتخضع لحاشيته ومستشاريه. وحرص هؤلاء على إدخال

---

(١٩) Basil Entwistle, *Japan's Decisive Decade: How a Determined Minority Changed the Nation's Course in the 1950's* (London; Bridgeport, Conn.: Grosvenor Books, 1985), pp. 157 - 167.

(٢٠) Wolf Mendl, *Japan's Asia Policy: Regional Security and Global Interests* (London; New York: Routledge, 1995), pp. 28 - 29.

تغييرات جوهرية في صورة اليابان القديمة عبر التركيز على سلبيات تجربة التحديث الأولى التي قامت على أساس مقولة «التحديث في خدمة العسكر».

سادساً: سياسة يوشيدا (YOSHIDA) الحكيمة لإعادة بناء اليابان على أسس جديدة

يعتبر شيغيرو يوشيدا (Shigeru Yoshida) أحد ألمع قادة اليابان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كان سياسياً محنكاً عرف كيف يقيم التوازن ما بين مصلحة اليابان العليا وتوجيهات القيادة العليا الأمريكية. ونظراً إلى علاقته الوثيقة بالجنرال ماك آرثر، القائد الأعلى لقوات الحلفاء في اليابان، محضه الأمريكيون ثقة كبيرة لتمرير توجيهاتهم عبر شخصية سياسية تحظى باحترام الشعب وعلى صلة جيدة بالامبراطور. فحكم اليابان خلال عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، وطوال الفترة ما بين عام ١٩٤٩ حتى مطلع عام ١٩٥٥، أي لمدة سبع سنوات من أصل ثماني سنوات ونصف السنة متواصلة تقريباً.

روى يوشيدا ظروف اليابان كما عايشها خلال السنوات ١٩٤٥ - ١٩٥٥ بدقة تثير الإعجاب، فأشار في مذكراته إلى أنه تسلم رئاسة الوزارة للمرة الأولى ما بين أيار/مايو ١٩٤٦ وأيار/مايو ١٩٤٧ حين كانت اليابان بلداً مدمراً، وكان الناس يعانون الفقر، والمجاعة، ونقصاً في المواد الغذائية، وشحاً مزمناً في الموارد الأولية. كانت حياة اليابانيين صعبة للغاية، وكانت المظاهرات تملأ الشوارع باستمرار مطالبة بالتموين والغذاء، إلى درجة أن بعض المتظاهرين دخلوا مطبخ الامبراطور في قصره للكشف عن حقيقة الحياة التي يعيشها وسط شعب جائع. وكانت نسب التضخم تقفز يوماً بعد يوم في وقت لا يوجد فيه طعام لسد الجوع، ولا بيوت كافية لإيواء الناس. يضاف إلى ذلك أن ملايين اليابانيين الذين خدموا في القوات المسلحة أو عادوا من الخارج كانوا جميعهم دون عمل ومسكن وغذاء.

لقد كانت الأزمة الاجتماعية على درجة من الخطورة بحيث إن قرابة عشرة ملايين ياباني كانوا مهددين بالموت جوعاً. وكانت البطالة مستشرية بشكل مرعب، ولا يوجد عمل ثابت ومستقر. وتزايدت حدة البطالة حتى أصبحت مشكلة سياسية صعبة الحل. فدعا الشيوعيون اليابانيون علناً إلى قلب نظام الحكم عن طريق الثورة المسلحة. ورفعوا يافطة تدعو إلى «التضامن من أجل إقامة سلطة الشعب» على مدخل القصر الامبراطوري في طوكيو. وكانت

سكك الحديد، والجسور، والطرقات، والمرافئ بحاجة ماسة إلى إعادة ترميم وتأهيل بعد سنوات الحرب المدمرة.

في ذلك الظرف بالذات أصدرت القيادة العليا للاحتلال مذكرة عسكرية بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ أمرت بموجبها حكومة اليابان التي كان رئيسها شيديهارا (Shidehara) بتنفيذ عملية تطهير شامل لمن اعتبرتهم مجرمي حرب من جميع إدارات الدولة اليابانية. فانصاعت الحكومة لمضمون المذكرة، وأصدرت مرسوماً إدارياً حمل الرقم ١٠٩ بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٤٦ قضى بتنفيذ توجيهات القيادة العليا. فطالت الدفعة الأولى تطهير عدد من كبار السياسيين والإداريين بنسبة كبيرة جداً. ثم أصدر ماك آرثر توجيهات قضت بأن تتسع عملية التطهير لتطال كبار العاملين في القطاع المالي. وتضمنت اللوائح الأولى تطهير المحافظين، وغالبية العاملين في الإدارات المركزية في المناطق كرؤساء البلديات، ومخاتير القرى، وكل من تولى عملاً إدارياً في المرحلة السابقة.

وسرعان ما فتح ملف التطهير على مصراعيه منذ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ ليطال عشرات الآلاف من اليابانيين بشكل مبرمج. وصنفت المؤسسات المعرضة للتطهير على الشكل التالي:

١ - كل مؤسسة يابانية يزيد رأسمالها على المائة مليون ين.

٢ - جميع المؤسسات التي يزيد إنتاجها على ١٠ بالمئة من استهلاك السوق المحلية.

٣ - جميع المؤسسات التي ساهمت في الإنتاج الحربي أو بإنتاج سلع تستخدم لأغراض عسكرية.

٤ - جميع المؤسسات التي عملت في المستعمرات اليابانية السابقة.

٥ - جميع المؤسسات التي كان لها دور اقتصادي أكبر من حجم الرأسمال الذي كانت تصرح به.

وطال التطهير جميع رؤساء، ونواب الرؤساء، والمدراء في المؤسسات التي حددتها توجيهات وقرارات القيادة العليا والتي قدر عددها ما بين ٢٤٠ إلى ٢٥٠ مؤسسة. واستمرت عملية التطهير بوتيرة ثابتة طوال الفترة ما بين مطلع ١٩٤٦ وحتى أيار/مايو ١٩٤٨. وصدرت القرارات عن محكمة طوكيو العسكرية الدولية للشرق الأقصى (The International Military Tribunal of

the Far East in Tokyo). وبلغ عدد المحكومين فيها بالتطهير ما يزيد على ٢٠٠ ألف ياباني. فكان من الطبيعي أن تتولد لدى اليابانيين نقمة عارمة ضد الأمريكيين رافقها تنامي الشعور القومي مع خوف عميق على مستقبل اليابان واليابانيين.

ولاحظ عدد من الباحثين أنه في السنوات الأولى للاحتلال لم يظهر اليابانيون شعور العداء الشديد للأمريكيين. أما بعد صدور قرارات المحكمة العسكرية في طوكيو، وإجراء عملية تطهير واسعة في صفوف اليابانيين، فقد اشتدت النقمة ضد الأمريكيين، وارتفعت أصوات كثيرة تطالب بإعادة النظر جذرياً بتوجيهات القيادة العليا التي فسرت على أنها تدابير حاقدة للانتقام من اليابان. والسبب في ذلك أن عملية التطهير حرمت الشعب الياباني من أفضل طاقاته البشرية المدربة أحسن تدريب وذلك في فترة عصيبة هو بأمس الحاجة إليها.

ويعلق يوشيدا في مذكراته على تلك التدابير الانتقامية الظالمة بالقول: «حين تسلمت رئاسة الوزارة، سعيت على الفور للبدء بحوار ودي مع الأمريكيين للحصول على ضمانات عملية تساعد على تطوير روح التعاون والثقة بين الأمريكيين واليابانيين. في هكذا أوضاع، كان من الطبيعي أن تعطى الأولوية لتنشيط الاقتصاد ودعم القطاع الصناعي لإعادة العمال إلى دورة الإنتاج والعمل. وعن طريق الحوار المتبادل والتفاهم استطعنا تجاوز الكثير من الأزمات الحادة، وذلك بفضل مساعدات كبيرة حصلنا عليها من الولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلنا معاً إلى قناعة مشتركة بأن مستقبل الأمة اليابانية بات وثيق الصلة بمستقبل جميع الأمم الحرة في العالم»[٢١].

على أن عملية التطهير كانت قد طالت فعلاً قرابة ٣٦٠٠ من كبار الشخصيات السياسية، والإدارية، والمالية، منها ٥٦ من أبناء العائلات التي تمتلك كارتل زايباتسو للاحتكارات اليابانية والتي كانت ذات نفوذ كبير جداً في المرحلة السابقة، وكان لها دور مهم في ولادة الدولة الامبريالية والنزعة العسكرية التوسعية في اليابان. فقد استبدلت جميع القيادات التي طاولها

(٢١) Shigeru Yoshida, *The Yoshida Memoirs; the Story of Japan in Crisis*, translated by Kenichi Yoshida (Westport: Conn.: Greenwood Press, [1973]), pp. 78 - 85 and 291.

التطهير بكوادر من الطبقات الوسطى التي لا تظهر كبير اهتمام بالنزعة اليابانية التقليدية(٢٢).

ويلاحظ أن توجيهات الإدارة الأمريكية الصارمة بحل كارتل زايباتسو قد استندت إلى مخطط أمريكي واضح يرمي إلى تدمير القدرة الاقتصادية اليابانية ومنعها من التجدد خلال عقود طويلة. وذلك يحتاج إلى وقفة مطولة لرصد أبرز القرارات التي أصدرها الأمريكيون ضد تلك الاحتكارات. ففي ٣ تموز/يوليو ١٩٤٧ أصدرت إدارة الاحتلال مذكرة قضت بحل جميع الشركات التجارية الكبرى (Memorandum: Dissolution of Trading Companies). فحلت على الفور جميع شركات ميتسوئي بوسان (Mitsui Bussan) وميتسوبيشي شوجي (Mitsubishi Shoji) وتم تسريح عمالها، وقسمت ممتلكات الأولى إلى ٢٢٣ شركة، والثانية إلى ١٣٩ شركة.

أحدثت تلك القرارات صدمة عنيفة لدى الرأي العام الياباني نظراً إلى الدور التاريخي الفاعل لتلك الاحتكارات في الاقتصاد الياباني خلال عقود طويلة من جهة، وإلى الآثار السلبية التي نجمت عن قرار الحل على صعيد بطالة العمال، وإغلاق المؤسسات الاقتصادية، وشل الاقتصاد الياباني. وعلى رغم الاحتجاج، أصدرت القيادة العليا مذكرة جديدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ قضت بحل جميع المؤسسات الخاصة التي صنفت في خانة ما يعرف بالإفراط في احتكار الطاقات الاقتصادية (Bill of Dissolution of Excessive Private Concentrations of Economic Power).

وفي شباط/فبراير ١٩٤٨ أصدرت إدارة الاحتلال مجدداً قراراً استندت فيه إلى المذكرة السابقة، وصنفت بموجبه ٢٥٧ مؤسسة يابانية تعمل في المناجم والصناعات، و٦٨ مؤسسة تعمل في قطاعات الخدمات، كمؤسسات احتكارية تستوجب الحل، لكن توتر الأوضاع الاقليمية في جنوب وشرق آسيا منع تنفيذ تلك القرارات بعد صدور أوامر جديدة عن البيت الأبيض الأمريكي دعت إلى إعادة تنشيط الاقتصاد الياباني ودعمه بقوة. ونشرت الإدارة الأمريكية مذكرة الرئيس ترومان بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٤٧ التي تضمنت المبادئ الأساسية لما عرف لاحقاً باسم «مبدأ ترومان». وقد نصت تلك المذكرة

(٢٢) John C. Beck and Martha N. Beck, *The Change of a Lifetime: Employment Patterns among Japan's Managerial Elite* (Honolulu: University of Hawaii Press, 1994), p. 54.

على ضرورة إعطاء الأولوية المطلقة لمحاربة المبادئ الشيوعية أينما وجدت، والعمل على احتواء المد الشيوعي عن طريق دعم جميع القوى الديمقراطية والليبرالية والمعادية للشيوعية[٢٣].

كان المد الشيوعي الصيني قد حقق انتصارات كاسحة منذ النصف الأول من عام ١٩٤٨، مما استدعى دعم الأمريكيين للإعلان عن ولادة الجمهورية الكورية في تموز/يوليو ١٩٤٨، والذي استدعى بدوره الإعلان عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في آب/أغسطس ١٩٤٨. واعتبر انتصار الثورة الشيوعية في الصين بعد الإعلان عن تقسيم كوريا إلى جمهوريتين بمثابة مقدمات عملية لبداية «حرب باردة» بين النظامين الرأسمالي والشيوعي والتي استمرت حتى عام ١٩٨٩.

لقد أدرك الأمريكيون أن ضمان مصالحهم الحيوية في تلك المنطقة يتطلب تخفيف القيود المفروضة على اليابان، وعدم تنفيذ القرارات السابقة، ودعم الاقتصاد الياباني بما يخدم المصالح المشتركة بين اليابانيين والأمريكيين. فتوقف تنفيذ جميع القرارات الانتقامية التي أصدرتها إدارة الاحتلال، وتم إغلاق الكثير من مكاتب الرقابة الأمريكية في اليابان، وفتحت الأسواق الأمريكية أمام السلع اليابانية، ونالت المؤسسات اليابانية قروضاً ومساعدات مالية كبيرة لتنشيط دورة الاقتصاد فيها بسرعة قياسية. وبموجب قرارات جديدة أصدرتها القيادة العليا في تموز/يوليو ١٩٤٨ تم تخفيض عدد اليابانيين الذين صنفوا سابقاً كمجرمي حرب من حوالى ٢٠٠ ألف إلى قرابة ٣٠ ألفاً فقط. وتم تخفيض عدد الشركات الاقتصادية التي صنفت كشركات احتكارية من ٣١٢ شركة إلى ١٨ شركة فقط.

وفي الوقت عينه، صدر قرار آخر بتاريخ ٢ تموز/يوليو ١٩٤٨ قضى بعدم تصنيف البنوك والمؤسسات المالية اليابانية في خانة المؤسسات الاحتكارية التي كانت تطولها قرارات التطهير السابقة. فأنقذت التوجيهات الجديدة للإدارة الأمريكية في البيت الأبيض عدداً كبيراً من الشركات اليابانية التي تعرضت للقرارات التعسفية، كما أنقذت غالبية الذين صنفتهم القيادة العليا في خانة «مجرمي الحرب اليابانيين»، من محاكمة عسكرية تعسفية. وحفاظاً على

---

(٢٣) انظر: «The Reverse Course,» in: Bailey, *Postwar Japan: 1945 to the Present,* pp. 52 - 64.

الشكل دون المضمون أصرت إدارة الاحتلال على منع اليابانيين من استخدام اسم كارتل زايباتسو لما يثيره من حساسية لديهم بسبب دوره التاريخي في الإدارة الامبراطورية وتشجيعه للامبريالية اليابانية. فوافق اليابانيون على التوجه الجديد. وحل اسم بنك ديئيتشي (Diichi Bank) مكان البنك الامبراطوري السابق (Imperial Bank) منذ الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨. وأصبحت مؤسسة ميتسوئي المالية السابقة تعرف باسم «إمبريال» (Imperial) لأن اسم ميتسوئي (Mitsui) كان ممنوعاً من التداول. وتحولت أسماء المؤسسات اليابانية التالية: ميتسوبيشي، سوميتومو، ياسودا، ونومورا إلى تشيودا، أوساكا، فوجي، ودائوا.

أخيراً، ومع نهاية الاحتلال الأمريكي لليابان في أيار/مايو ١٩٥٢، استعاد هذا البلد سيادته كدولة مستقلة ذات صلاحيات تامة على أراضيها واقتصادها. فاستعادت المؤسسات الاقتصادية اليابانية أسماءها السابقة وفي طليعتها ميتسوئي، وميتسوبيشي، وسوميتومو، بينما احتفظت ياسودا باسمها الجديد فوجي أو فويو، ونومورا باسمها الجديد دائوا. أما كارتل زايباتسو القديم فبات يعرف الآن باسم كيئيرتسو. لكن ستاً من الشركات الاحتكارية اليابانية القديمة أصرت على تقديم نفسها باسم الزايباتسو الجديد وهي تضم الشركات التالية: ميتسوئي، ميتسوبيشي، سوميتومو، فوي (Fuyo) (سابقاً ياسودا)، سانوا (Sanwa)، ودائيتشي (سابقاً شيبوساوا (Shibusawa))[(٢٤)].

وبنتيجة نضال القوى الديمقراطية اليابانية تعرضت القوانين التي تمت على أساسها عملية التطهير إلى تغيير جذري منذ عام ١٩٥١، في النص والممارسة معاً. فقد استغل اليابانيون حاجة الأمريكيين إليهم بسبب اندلاع الحرب الكورية، فأوقفوا تنفيذ قرارات التطهير، وأعادوا النظر في نتائجها السلبية. وصدرت أحكام جديدة ترمي إلى إبطال مفعول الأحكام القديمة التي صدرت بحق ١٧٠ ألف ياباني من أصل مائتي ألف طاولهم التطهير. كذلك أصدرت القيادة العليا عام ١٩٥١ سلسلة قرارات أبطلت بموجبها القرارات

(٢٤) Norio Tamaki, *Japanese Banking: A History, 1859-1959*, Studies in Monetary and Financial History (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995), pp. 185 - 192, and Thomas M. Huber, *Strategic Economy in Japan* (Oxford; Boulder, CO: Westview Press, 1994), p. 11.

السابقة التي نصت على ملاحقة قيادات كارتل زايباتسو الاقتصادي. وفي آذار/مارس ١٩٥٢ صدر قانون التنشيط العقلاني للمؤسسات اليابانية الذي تم بموجبه تنظيم الاحتكارات اليابانية على أسس جديدة. فجددت تلك الاحتكارات نفسها على أسس عصرية وباتت تعرف باسم كارتل كيئيريتسو (Keiretsu) بدلاً من زايباتسو، واستعادت دورها بسرعة على مختلف الصعد المحلية والاقليمية والدولية[٢٥].

وساهمت عملية التطهير بتوليد نزعة يابانية معادية للأمريكيين. ولم تقتصر هذه النزعة على ما كتبه المثقفون اليابانيون، بل تعدتهم إلى عدد من الباحثين الأمريكيين أيضاً بسبب روح الانتقام التي رافقتها. فقد حفلت وسائل الإعلام اليابانية بمقالات نقدية لا حصر لها تهاجم تدابير القيادة العليا الأمريكية، وحملتها السلبيات الكثيرة التي رافقت تنفيذ التطهير. وما زال نقد تلك السياسة من ثوابت المهام النضالية التي خاضتها ولاتزال القوى الديمقراطية اليابانية تخوضها حتى الآن للتخلص نهائياً من الوجود العسكري الأمريكي في اليابان[٢٦].

لقد كان لسياسة يوشيدا الحكيمة تأثير واضح في تطور اليابان في أواسط القرن العشرين، فلعبت دوراً مهماً في إنقاذ بلد مدمر ومهزوم في الحرب العالمية الثانية مع تعرضه لقنبلتين نوويتين. ويمكن تلخيص أبرز سمات تلك السياسة على الشكل التالي: أعطيت الأولوية في السياسة اليابانية إلى إعادة تأهيل الاقتصاد. في هذا السياق، أوضحت مسألة التعاون الاقتصادي بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية أمراً في غاية الأهمية:

١ ـ فقد احتفظت اليابان بالحد الأدنى من السلاح الدفاعي، لكنها تجنبت المشاركة في القضايا العسكرية والاستراتيجيات الدولية المرتبطة بها.

٢ ـ ولضمان أمن اليابان كان على حكومتها تقديم كل التسهيلات اللازمة لإقامة قواعد برية وبحرية وجوية للجيش الأمريكي على أراضيها.

---

(٢٥) David Arase, *Buying Power: The Political Economy of Japan's Foreign Aid* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995), p. 23.

(٢٦) J. E. Thomas, *Modern Japan: A Social History since 1868* (London; New York: Longman, 1996), p. 297.

وهي تسهيلات ما زالت قائمة فعلاً، وقد تبقى إلى أن تستعيد اليابان تسليح ذاتها بشكل تدريجي.

لقد أدرك يوشيدا، بحنكته السياسية المتميزة، أن ظروف الحرب الباردة حتمت على الأمريكيين استخدام الأراضي اليابانية لأغراض عسكرية. وبالتالي، فالتعاون بين الجانبين يسمح للحكومة اليابانية بإعطاء الأفضلية المطلقة للنهوض الاقتصادي بحيث عادت المؤسسات الاقتصادية إلى العمل مجدداً في ظروف سياسية ملائمة ضمنها الدستور الياباني الجديد(٢٧).

وشكل كارتل زايباتسو القاعدة الصلبة التي استند إليها الاقتصاد الياباني قبل الاحتلال الأمريكي لليابان. فبذلت القيادة العليا جهوداً مضنية لنسف ركائزه ومنعه من التجدد وذلك بهدف حرمان اليابان من أهم ركائز تجربتها السابقة في التحديث الاقتصادي. وأحالت على المحاكمة عدداً كبيراً من قادته بتهمة تحريض الامبراطور على خوض حروب عدوانية ضد دول الجوار. ونشرت عشرات القرارات ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٨ لإدانتهم، وزجت بالكثير منهم في السجون(٢٨).

في المقابل، استغل اليابانيون حاجة الأمريكيين لبلادهم بعد انتصار الثورة الشيوعية في الصين عام ١٩٤٩، واندلاع الحرب بين الكوريتين عام ١٩٥٠، فأعادوا تشكيل تكتل زايباتسو تحت اسم جديد هو كيئيريتسو (Keiretsu). ويرى بعض الباحثين أن ولادة النهضة الاقتصادية مجدداً في اليابان المعاصرة تعود، بالدرجة الأولى، إلى قيام هذا التكتل الذي أطلق حركة تحديث جديدة على قاعدة الخبرات المستقاة من نجاح التجربة السابقة. فقد نجح فعلاً بإيصال اليابان، وبسرعة مذهلة، إلى ما عرف لاحقاً باسم «المعجزة الاقتصادية اليابانية» التي تحققت في أقل من عقدين من الزمن(٢٩).

نشير أخيراً إلى أن امتناع اليابان، القسري ثم الطوعي، عن إعادة تسليح نفسها كانت له آثار إيجابية للغاية في نمو اقتصادها بسرعة دون إرهاق

---

(٢٧) Kenneth B. Pyle, *The Japanese Question: Power and Purpose in a New Era* (Washington, DC: AEI Press, 1992), pp. 22 - 25.

(٢٨) Michio Morishima, *Why Has Japan Succeeded? Western Technology and the Japanese Ethos* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982), pp. 95 - 123 and 192 - 193.

(٢٩) Smith, *Japan since 1945: The Rise of an Economic Superpower*, pp. 4 - 7.

موازنات الدولة سنوياً بنفقات عسكرية غير مجدية في مجال التسلح. فقد تمسك الساسة اليابانيون بمقولة «الدستور السلمي لدولة منزوعة السلاح» طوال سنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، ولم يرصدوا سوى مبالغ هزيلة للغاية في مجال إعادة التسلح ضمن موازنات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥. وأصر يوشيدا باستمرار على أن اتفاقية الحماية المعقودة مع الولايات المتحدة الأمريكية كافية لحماية اليابان من أي اعتداء خارجي. ثم انفجر نزاع حاد بين يوشيدا وجون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكية في تلك المرحلة. فشكك دالاس بقدرة اليابان على الاستمرار في تلك السياسة. وحين تمسك يوشيدا بالدستور السلمي الذي يمنع اليابان من التسلح، أصر دالاس على أن تخصص اليابان مجدداً قسماً من موازنتها السنوية للأغراض العسكرية على غرار ما قامت به ألمانيا آنذاك، وهي التي عاشت ظروفاً مماثلة لما حل باليابان في الحرب العالمية الثانية.

لم ينحصر النزاع بين يوشيدا ودالاس، بل تعداهما إلى كثير من الأحزاب والمنظمات السياسية اليابانية. فوجدت القوى الديمقراطية وغالبية القوى القومية في اليابان، داخل الحكم وخارجه، أن المعاهدة الأمريكية ـ اليابانية مفيدة آنياً للاقتصاد الياباني لكنها مسيئة جداً لصورة اليابان أمام شعبها، وفي نظر الشعوب الأخرى. فالأمن المستورد من الخارج مظهر من مظاهر نقص السيادة، يضعف من صلاحيات الدولة المركزية، ويكبل الإرادة الوطنية والقومية. كما أن المعاهدة فرضت قيوداً ثقيلة على اليابان لأنها نتاج قوى غير متكافئة، وجرى توقيعها في ظروف قاسية جداً كانت فيها اليابان تخضع للاحتلال الأمريكي المباشر. ونبهت قوى اليسار الياباني إلى أن معاهدة الأمن مع الولايات المتحدة (The US - Japan Treaty) جعلت اليابان دولة تابعة أو منقوصة الاستقلال أو السيادة (Subordinate Independence). لكن الحكومة اليابانية لم تنجح إلا بإدخال بعض التعديلات الطفيفة على اتفاقية ١٩٥١، وذلك بموجب نص معدل في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٠[٣٠].

ما يؤكد صحة هذه المقولة أن التحسن الكبير في العلاقات اليابانية ـ الأمريكية منذ نهاية فترة الاحتلال عام ١٩٥٢ انعكس سلباً على علاقات اليابان مع كل من الاتحاد السوفياتي والصين وكوريا. وعلى رغم التطور الملحوظ في تلك العلاقات قبيل نهاية الحرب الباردة فإنها ما زالت محصورة

(٣٠) انظر النص المعدل للاتفاقية، في: Borton, *Japan's Modern Century; from Perry to 1970,* Appendix 3, «Security Treaty of 1960,» pp. 589-590.

في المجال الاقتصادي بالدرجة الأولى. فبناء تلك العلاقة على قواعد صلبة ودائمة يحتاج إلى مبادرة روسية جريئة تعيد جزر الكوريل (Kurile Islands)، والجزر اليابانية الأخرى المعروفة باسم (Hoppo Ryodo) أو الجزر الشمالية المتنازع عليها (Northern Territories)، وهي تضم أرخبيلاً من الجزر أكبرها (Habomai Group, Shikotan, Kunashiri, and Etorofu)، وتبلغ مساحتها الإجمالية ٤٩٩٦ كيلومتراً مربعاً، إلى أصحابها اليابانيين بعد أن فرضوا سيطرتهم عليها منذ عام ١٩٤٥ حتى الآن(٣١).

حتى نهاية القرن العشرين كانت الرساميل اليابانية الموظفة في روسيا تقدر بعشرات المليارات، لكن روسيا ما زالت ترفض إرجاع جزر الكوريل اليابانية إلى اليابان، وهي تتذرع باتفاقات يالطا التي حددت نهاية الحرب العالمية الثانية وفرضت شروط المنتصرين السوفيات على المهزومين اليابانيين. ومرد ذلك إلى أن الحكومة اليابانية الضعيفة آنذاك عجزت عن الاحتفاظ بتلك الجزر وإدارتها. وفي عام ١٩٥٦ أصدر الأمريكيون واليابانيون بلاغاً مشتركاً نددوا فيه باحتفاظ السوفيات بتلك الجزر. علماً أن هؤلاء لم يمارسوا الصيد البحري في تلك المنطقة منذ عام ١٩٤٥، بل اكتفوا فقط بالسيطرة على تلك الجزر. لقد فقدت اليابان جزر الكوريل يوم كانت خاضعة للاحتلال الأمريكي منذ عام ١٩٤٥، وفرض السوفيات سيطرتهم على بعض الجزر القريبة من سواحل هوكايدو اليابانية. ومع أن المسألة تثار في وسائل الإعلام على أنها مشكلة جزر الكوريل (Kurille lslands Chain)، فإنها تضم عدداً كبيراً من الجزر الصغيرة القريبة والتي لا تبعد سوى مسافة ٣,٧ كلم من رأس نوسابو (Nosappu) الشهير في هوكايدو حيث تقوم واحدة من أفضل المصائد البحرية في العالم. ومع أن النظام الياباني استغل جيداً مسألة احتلال السوفيات الدائم لجزر الكوريل التي تضم مجموعة قليلة من السكان اليابانيين لتعميق روح العداء للروس وللنظام الشيوعي، فإن الروس حالياً يستخدمون تلك المصائد لتوتير العلاقة بين اليابان وكوريا الجنوبية. فقد عقدوا اتفاقيات رسمية مع الكوريين في صيف ٢٠٠١ تسمح لهم بالصيد في تلك المنطقة على رغم اعتراض اليابانيين وتقديمهم شكاوى رسمية للمراجع الدولية(٣٢).

---

(٣١) لفهم مشكلة جزر الكوريل والجزر اليابانية الأخرى في الشمال قرب هوكايدو، انظر: Jo Dee Cathlin Jacob, ed., ***Beyond the Hoppo Ryodo: Japanese-Soviet-American Relations in the 1990's***, Special Analysis; no. 91-2 (Washington, DC: AEI Press, 1991), pp. 1 - 17.

(٣٢) *Japan Times* (Daily) (June - July 2001).

وما زالت مشكلة جزر الكوريل تطرح بحدة في الحملات الانتخابية لكسب أصوات الناخبين إلى جانب الكتلة القومية اليابانية المتطرفة. كما أن بقاء السيطرة الروسية على تلك الجزر ما زال يشكل حتى الآن عائقاً جدياً أمام توقيع اتفاقية سلام تنهي النزاعات التاريخية بين الجانبين. لكن الدرس الأهم في هذا المجال أن نظرية يوشيدا حول «الأمن الياباني الذي تحميه فقط القوة العسكرية الأمريكية «أضرت فعلاً بسمعة اليابان في محيطها الآسيوي وعلى المستوى الدولي. ويعمل اليابانيون الآن على تجاوز ذلك الخلل الحاد الذي أحدثته نظرية يوشيدا حول «الأمن المستورد من الخارج» في البنية السياسية والعسكرية للدولة اليابانية المعاصرة. فمسألة جزر الكوريل هي أبعد بكثير من قضية جزر صغيرة متنازع على سيادتها. إنها مسألة أمن اليابان كدولة عظمى في عصر العولمة، وما إذا كانت ستبقى دولة منزوعة السلاح، وممنوعة من التسلح، وأسيرة اتفاقيات مجحفة اضطرت إلى توقيعها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. وذلك يذكر بالاتفاقيات المذلة التي اضطرت إلى توقيعها خلال سنوات ١٨٥٤ ـ ١٨٥٨ والتي لم تبدأ بالتخلص منها إلا بعد انتصارها العسكري على الصينيين ثم الروس(٣٣).

سابعاً: استنتاجات وملاحظات

في دراسة مقارنة بين ما آلت إليه الأمور في كل من ألمانيا واليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، توصل الباحث مارتين إلى الاستنتاج التالي: «كانت هزيمة كلا البلدين عام ١٩٤٥ ضرورية لأنها قادت إلى قطيعة حقيقية مع ما كان سائداً فيهما، فتم إدخالهما في دائرة عالم جديد يقوم على الديمقراطية الشعبية. لقد فرض النظام القديم تشوهات سياسية واجتماعية جسدتها النظم الرجعية السابقة، والجمود السياسي والاجتماعي، والتمسك بمقولات تاريخية تمجد النزعة الامبراطورية وأوهام الرايخ»(٣٤).

لقد أنهى الاحتلال الأمريكي لليابان السيطرة اليابانية على دول الجوار وأخضعها، للمرة الأولى في تاريخها، لسلطة حكم أجنبي. إلا أن اليابانيين تمسكوا بوحدة أرضهم وشعبهم، وانطلقوا منها لتحرير إرادتهم القومية

---

(٣٣) Jacab, ed., Ibid., pp. 1 - 3.

(٣٤) Bernd Martin, *Japan and Germany in the Modern World* (Providence, RI: Berghahn Books, 1995), p. 282.

واقتصادهم بسرعة كبيرة، وفي ظروف اقليمية ودولية ملائمة. فشهدت اليابان تبدلات جذرية على مختلف الصعد، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية في السنوات التي أعقبت مباشرة هزيمتها العسكرية.

وانطلقت توجيهات القيادة العليا الأمريكية من مبدأين متكاملين: نزع سلاح اليابان بالكامل مقروناً بمنعها من التسلح مجدداً من جهة، وإجبار اليابانيين على اعتماد شكل من أشكال النظم الديمقراطية الغربية من جهة أخرى. وأنذرت القيادة العليا بأنها لن تسمح لليابان بأن تصبح مجدداً دولة معادية للولايات المتحدة الأمريكية، ولن تفسح لها في المجال مستقبلاً لكي تهدد السلام العالمي.

كانت التدابير الأمريكية الصارمة كفيلة بمنع اليابان من تهديد الدول المجاورة، وأجبرتها على التنفيذ الدقيق للمبادئ التي قامت عليها شرعة الأمم المتحدة. فكانت اليابان مكرهة على السير ضمن الأطر التي حددتها لها إدارة الاحتلال الأمريكي طوال عقود عدة في النصف الثاني من القرن العشرين. وبدت بمظهر الدولة الموضوعة تحت المراقبة، وبقيت أسيرة سياسة الولايات المتحدة على الصعيدين الاقليمي والدولي. لذا بدت وجهات النظر الأمريكية واليابانية «شبه متطابقة» في كثير من المشكلات الدولية. واعتبر بعض الباحثين أن ذلك التقارب كان لمصلحة اليابان بقدر ما كان لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كان الأمريكيون بحاجة ماسة إلى اليابان كمركز استراتيجي لتثبيت أقدامهم في منطقة جنوب وشرق آسيا بعد انتصار الثورة الشيوعية في الصين وتفجر حروب اقليمية في كوريا وفييتنام وكمبوديا وغيرها. وكان اليابانيون بحاجة ماسة إلى الدعم الأمريكي والتكنولوجيا الغربية الحديثة لإعادة دورة الاقتصاد إلى العمل، وحل أزمات البطالة، والفقر، والجوع، والسكن التي خلفتها الحرب العالمية الثانية على امتداد الأراضي اليابانية(٣٥).

وهناك حقائق دامغة تؤكد أن الاقتصاد الياباني استفاد إلى الحدود القصوى من الدعم الأمريكي، ومن الظروف الاقليمية الملائمة خلال السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٥٥. كما استفاد أيضاً من فتح الأسواق الأمريكية على مصراعيها أمام السلع اليابانية، وذلك وفق سياسة أمريكية مدروسة عملت على تنشيط الاقتصاد الياباني ودعمه مالياً وتكنولوجياً، وبمختلف أشكال التدريب.

---

(٣٥) Bouissou, *Le Japon depuis 1945*, pp. 26 - 59 et 152 - 180.

وقد عرفت اليابان كيف توظف المساعدات الأمريكية والأوروبية بشكل جيد بفضل الخبرة الممتازة لجهازها الإداري المدرب منذ نجاح تجربة التحديث الأولى. وقد استفاد رجال السياسة والاقتصاد والمال فيها من الظروف الاقليمية المساعدة لإعادة تنشيط قطاعات الإنتاج اليابانية على أسس جديدة. وبفضل تضافر جهود القوى الديمقراطية اليابانية التي عملت على إقامة بنى جديدة بالتعاون مع القيادة العليا. وحين أصر الأمريكيون على تغيير كثير من بنى اليابان التقليدية تحت ستار منع تجدد النزعة العسكرية التوسعية في اليابان، استطاعت الإدارة اليابانية المحنكة أن تتوصل إلى معرفة كيف تلتف على ذلك التوجه، مع العمل الدؤوب على اختصار زمن معاناة الشعب الياباني إلى الحدود الدنيا. وبقدر ما كانت منعة اليابان الاقتصادية تزداد رسوخاً على أرض الواقع، كانت تلك الإدارة تعمل على التخلص السريع من التدابير الانتقامية الأمريكية القاسية بحق اليابان واليابانيين. فانتهت «مجزرة التطهير» التي طالت أكثر من ٢٠٠ ألف من أفضل الكوادر اليابانية حتى عام ١٩٤٨ إلى تدابير عادية نفذت بأقل من ٣٠ ألف ياباني.

اكتفت القيادة العليا بما نفذ سابقاً، وأصدرت توجيهات جديدة تؤكد أن اليابانيين أخذوا العبرة الكافية من دروس الحروب الماضية وأظهروا الاستعداد التام للسير في العملية الديمقراطية لإنجاحها بكل الوسائل الممكنة. وحكمت مدرسة يوشيدا سياسة اليابان طوال عقدي الخمسينيات والستينيات. فحققت نجاحاً كبيراً في الجانب الاقتصادي مقابل غياب حاد في الجانب العسكري الذي أدى إلى بقاء اليابان تحت المظلة العسكرية والسياسية طوال النصف الثاني من القرن العشرين. نتيجة لذلك عجزت اليابان عن تحرير جزرها التي ما زالت روسيا تحتلها حتى الآن، كما عجزت عن ترحيل الجيش الأمريكي الذي ما زال يرابط على أراضيها.

لكن إصلاحات مايجي ومعها عملية التحديث الأولى توقفت دون أن تختفي آثارها الإيجابية بالكامل عن الساحة اليابانية. كما أن الاحتكارات اليابانية التي خاضت حروباً مدمرة ضد قوى الجوار وأوصلت اليابان إلى دول منزوعة السلاح تحت الحماية الأمريكية منذ عام ١٩٤٥، قد زالت من الوجود لتحل مكانها احتكارات أخرى باسم جديد. ودلالة ذلك أن تجربة التحديث الأولى أنجزت وظيفتها التاريخية ببناء حداثة عميقة الجذور وغير قابلة للارتداد، مما سهل على اليابانيين إطلاق مرحلة جديدة أكثر تطوراً واتساعاً من سابقتها. وعلى قاعدة نظم وقوى سياسية واقتصادية واجتماعية مشبعة بالحداثة

والمعاصرة، استطاعت اليابان أن تستعيد دورها بسرعة في النصف الثاني من القرن العشرين. ووافق اليابانيون على دستور جديد يحد من دور الامبراطور ويوجه الحياة السياسية اليابانية وجهة الديمقراطيات الغربية، لكنه لم ينتقص من سيادة اليابان حين جعل شعبها مصدر كل السلطات. ولم يعترضوا على الدستور الجديد لأنه ضمن لهم حرية الفكر، والتعبير عن الرأي، وحرية التجمع، وحق المرأة في المشاركة بالاقتراع والتمثيل، وإعادة تنظيم الإدارات المحلية والعامة، وإصلاح النظام التعليمي، وإصلاح القوانين المتعلقة بالزراعة، ومحاربة الاحتكارات التي تشجع على النزعة التوسعية والاحتلال العسكري، وإصلاح النظم الخاصة بالعائلة، والشباب، والخدمات الاجتماعية، ومحاربة كل أشكال الاحتكار وغيرها، بل رحبوا بتلك المبادئ التي شكلت العمود الفقري لحركات الاحتجاج التي قامت بها المنظمات اليابانية منذ إطلاق حركة التحديث الأولى. ونعيد التذكير بأن القوى الديمقراطية في اليابان، ومنذ إصلاحات مايجي، دفعت ثمناً باهظاً في مواجهة سلبيات تلك التجربة التي حولت اليابان إلى دولة امبريالية تفوق أعتى الدول الامبريالية الغربية منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. يضاف إلى ذلك أن غالبية القوى الفاعلة فيها كانت تحض على اكتساب التكنولوجيا المتطورة والعلوم الغربية الحديثة دون عقدة نقص. ولم يكن لديها تحفظ على مقولات الديمقراطية الشعبية، أو الليبرالية الاقتصادية، أو المجتمع الاستهلاكي وغيرها لأنها تتلاءم مع طبيعة التقدم، وتساهم في بناء مجتمع العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وهي تتوافق تماماً مع إحدى أبرز مقولات النهضة اليابانية الأولى التي كانت تعمل لكي تصبح اليابان «أفضل نموذج لمجتمع العدالة والمساواة بين اليابانيين»[٣٦].

وتبرز غالبية الدراسات الاجتماعية التي تناولت أثر إصلاحات مايجي في المجتمع الياباني الحديث والمعاصر بوضوح مدى نجاحها في محو معظم الفوارق الاجتماعية بين اليابانيين، ولم تبق سوى امتيازات الأسرة الامبراطورية القليلة العدد، ولأسباب دينية بالدرجة الأولى. فقد نفى أحد الباحثين وجود أي أثر لتوجيهات الأمريكيين في هذا المجال لأن مجتمع المساواة هو في صلب

(٣٦) يلاحظ حرص اليابانيين الدائم على تطبيق جميع بنود الدستور الجديد وعدم المساس بها. انظر:
Dan Fenno Henderson, ed., *The Constitution of Japan, Its First Twenty Years, 1947 - 67*, Asian Law Series; no. 1 (Seattle: University of Washington Press, [1969]), pp. 3 - 39.

السياسة اليابانية المستمرة منذ تجربة التحديث الأولى. ويكفي تظهير صورة المجتمع الياباني على حقيقته للتأكد من صدقية مقولة «إن اليابان هي أفضل نموذج لمجتمع العدالة والمساواة بين المواطنين اليابانيين»[٣٧].

لقد كانت توجيهات القيادة العليا ترمي في البداية إلى أن تتصرف الولايات المتحدة الأمريكية كدولة منتصرة فتفرض إرادتها على اليابان. ومع تغير الظروف الاقليمية والدولية تحولت العداوة إلى صداقة، وتم الترويج لمقولة جديدة ترى أن «أعداء الأمس هم أصدقاء الغد». فأثارت تلك المقولة الكثير من الجدل حول مستقبل العلاقات الأمريكية ـ اليابانية في ضوء ما قامت به إدارة الاحتلال الأمريكي في اليابان. فاليابانيون شعب متماسك، صعب المراس ولديه قدرة هائلة على العمل بنكران ذات في سبيل إعلاء شأن الأمة اليابانية. لقد تحملوا ظلم الاستبداد الامبراطوري، كما تحملوا عنجهية توجيهات الإدارة الأمريكية على أمل الخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عاشوها طوال العقد الأول الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية. وحين نجحوا بتجاوز تلك الأزمات، بنوا نهضة يابانية جديدة أثارت اهتمام العالم كله، وحولت اليابان إلى القوة الاقتصادية الثانية في العالم خلال أقل من عقدين من الزمن على عودة الحياة إلى الاقتصاد الياباني عام ١٩٥٥[٣٨].

ولعل أبرز الدروس والعبر في هذا المجال أن جميع محاولات القيادة العليا فشلت في نسف ركائز حركة التحديث الأولى وحرف حركة التحديث الثانية باتجاه التغريب أو الأمركة. فتمسك اليابانيون بمقولات أساسية من تراثهم السابق في الحداثة التي تقيم أفضل الروابط مع ثقافة اليابان التقليدية، وهويتها الحضارية، وفرادتها المميزة. وفي الوقت نفسه، لم يعترضوا على التدابير الأمريكية الرامية إلى إصلاح نظامهم السياسي عن طريق الحد من قدسية الامبراطور وصلاحياته، وإصلاح نظامهم الاقتصادي عن طريق حل تكتل زايباتسو للاحتكارات اليابانية، وإصلاح نظامهم التعليمي عن طريق إدخال طرائق تعليم غربية عليه، وإصلاح إدارتهم عن طريق الحد من جمود التقاليد البيروقراطية.

(٣٧) Ibe, *Japan, Thrice-Opened: An Analysis of Relations between Japan and the United States*, p. 207.

(٣٨) Robert A. Fearey, *The Occupation of Japan, Second Phase: 1948-50* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1972), pp. vii-viii.

على أن الفضل الأساسي في ذلك النجاح يعود إلى سياسة رئيس الوزراء المحنك يوشيدا الذي نجح بإقناع الأمريكيين بالتخلي عن تشددهم السابق تجاه اليابان وتطبيق نهج مرن يجمع بين مصالح الجانبين. وقد نقل عنه كثير من المؤرخين والباحثين في تاريخ اليابان المعاصر عبارته الشهيرة: «كانت الحرب الكورية هدية السماء إلى اليابانيين». فجمع حوله نخبة من أفضل السياسيين والإداريين الذي شكلوا مدرسة عرفت باسمه، أي «مدرسة يوشيدا في السياسة». وكثيراً ما تم تشبيه أفرادها بكبار المصلحين في عهد مايجي لأنهم ساهموا في إطلاق نهضة يابانية جديدة قادت إلى تحقيق «المعجزة الاقتصادية في اليابان» التي ما زالت مستمرة حتى الآن. فنجح فعلاً، وبمعاونة مساعدين أكفاء، بإعادة اليابان إلى الساحة الدولية كدولة مستقلة، وذات سيادة غير منقوصة. وما زال الساسة اليابانيون أوفياء لنهجه، وبخاصة في مجال احترام الدستور الجديد الذي حظر على اليابان العودة إلى سباق التسلح. وهم يرون أن ضمان أمن اليابان كدولة منزوعة السلاح قد أوكل إلى الأمريكيين عن طريق إبرام اتفاقية عسكرية بين الجانبين تصبح بموجبها مسؤولية حفظ الأمن على الأراضي اليابانية من صلاحيات القوى الأمريكية الموجودة داخل اليابان، أو في مياهها الاقليمية. لكن اليابانيين اعترضوا، بلطف أحياناً وبشدة أحياناً أخرى، على ممارسات الجيش الأمريكي التي أثارت حقد اليابانيين عليه بسبب سلوكه الفظ وكأن اليابان «محمية أمريكية».

لقد دفع اليابانيون ثمناً باهظاً لأخطاء النزعة العسكرية اليابانية، فبعد أن فرض الأمريكيون نزع سلاح اليابان بشكل دائم، وأعادوا تثقيف الشعب الياباني بروح التعايش السلمي مع دول الجوار الاقليمي، انقلب سلوك الشعب الياباني في النصف الثاني من القرن العشرين رأساً على عقب. فتحول اليابانيون فعلاً من شعب محارب إلى شعب مسالم يتمسك بالنصوص الواردة في دستور ١٩٤٦، وهي تحرم صراحة على اليابانيين حمل السلاح أو استخدامه. وتم الكشف مؤخراً عن خفايا مؤلمة من تاريخ اليابان الدموي في مستعمراتها السابقة، منها مأساة النساء اللواتي استخدمهن الجيش الياباني للترفيه، وبلغ تعدادهن قرابة ٢٠٠ ألف امرأة من دول تلك المستعمرات. لذا، فالمظهر المسالم للشعب الياباني لم يقنع حتى الآن الشعوب الآسيوية التي خضعت للامبريالية اليابانية. وما زال الكوريون والصينيون يطالبون اليابانيين بالاعتذار العلني عن الجرائم التي ارتكبها جيشهم في بلادهم.

ويتساءل أحد الباحثين الكوريين بحق: «إذا لم يقدم اليابانيون على إدانة

تلك المرحلة بشكل واضح وعلني، وإذا لم يطلعوا الشبيبة اليابانية على حقيقة ما قام به الجيش الياباني في كوريا والصين، فكيف نستطيع أن نبني علاقات صحية تقوم على الثقة المتبادلة وبناء الوحدة الآسيوية بشكل سلمي؟».

لقد بدأ اليابانيون يعيدون النظر جذرياً في مواقفهم السابقة التي أدت إلى قطيعة شبه تامة مع جيرانهم لعقود طويلة، فأبدوا استعداداً ملحوظاً لتقديم الاعتذار العلني إلى الكوريين، ومن أعلى المستويات. وفي المقابل، وحتى نهاية عام ٢٠٠١، لم تكن مسألة الاعتذار الرسمي قد سويت تماماً مع الصين.

نشير أخيراً إلى هول المأساة التي حفرت عميقاً في نفوس اليابانيين من جراء إلقاء قنبلتين نوويتين أمريكيتين على هيروشيما وناكازاكي. فبعد أكثر من نصف قرن على هول تلك المأساة التي أودت بحياة مئات الآلاف من القتلى والمشوهين، فإن غالبية اليابانيين لم تغفر للأمريكيين تلك المجزرة. وبالتالي، فإن إيجابيات الدعم الأمريكي لليابان في تلك المرحلة توضع الآن في قفص الاتهام، وترتفع أصوات القوى الديمقراطية والقومية اليابانية مطالبة بإلغاء معاهدة الأمن السابقة، وبإعادة النظر في العلاقات الأمريكية ـ اليابانية.

ختاماً، لقد ظهرت دراسات علمية كثيرة في الآونة الأخيرة تنصح بإعادة النظر جذرياً في تقويم الإصلاحات التي أدخلها الأمريكيون في النظم اليابانية، وما إذا كانت تلك الإصلاحات نتاج التوجيهات الأمريكية أم في إطار عناصر الاستمرارية والتغيير في تجربة التحديث اليابانية[٣٩].

في الواقع، منذ منتصف عقد السبعينيات، وبهدف حماية «المعجزة الاقتصادية في اليابان»، أسدل رئيس الوزراء الياباني القوي ناكاسوني (Nakasone) الستار على كثير من المبادئ السياسية التي أرسى دعائمها يوشيدا لأنها لم تعد صالحة لحماية اقتصاد اليابان وتطلعات شعبها السياسية والاجتماعية في عصر العولمة. ورأى أن من واجب اليابان أن تلعب دوراً سياسياً يتناسب مع حجم الدور الاقتصادي الذي تضطلع به على المستوى الكوني. فهي ليست مجرد قوة اقتصادية توظف في خدمة المشاريع السياسية والعسكرية والاقتصادية للدول الأخرى. وبالتالي، لا بد من إعادة النظر جذرياً في العلاقات الأمريكية ـ اليابانية بما يخدم مصالح الشعبين الأمريكي والياباني معاً على أن يؤخذ بعين الاعتبار الشعور القومي أو الوطني الياباني

(٣٩) Bailey, *Postwar Japan: 1945 to the Present*, p. 66.

تجاه الوجود العسكري الكثيف وغير المبرر على الأراضي اليابانية. وتأكدت صحة الانتقادات اليابانية التي ترفض اللجوء إلى القوة العسكرية لحل النزاعات المعقدة بعد أن أثبتت التجارب أن الحرب لن تحل أي مشكلة بل ستزيدها تعقيداً، وأن الحل السلمي هو أفضل أسلوب ملائم لحل النزاعات في زمن العولمة. ويكرر الساسة اليابانيون الدعوة إلى ضرورة الارتقاء بالعلاقات الأمريكية ـ اليابانية نحو تحالف من نوع جديد ينتفي معه الوجود العسكري الأمريكي على أراضي اليابان، ويبنى على أساس الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة بين شعوب حرة في عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل.

لقد بنيت تجربة التحديث المعاصرة في اليابان على أسس مغايرة تماماً لما قامت عليه تجربة التحديث الأولى في عصر مايجي. فكانت الأولى تهدف إلى بناء دولة عسكرية قوية على أساس تحديث الجيش وتوجيه جميع قطاعات الإنتاج في خدمة النزعة العسكرية التي قادت إلى ولادة دولة امبريالية توسعية سيطرت على منطقة جنوب وشرق آسيا بكاملها منذ مطلع القرن العشرين وحتى سقوطها في الحرب العالمية الثانية. وفي المقابل، بنيت تجربة التحديث المعاصرة على ركائز أساسية من تجربة التحديث الأولى، لكنها اتجهت إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية منزوعة السلاح ومحرومة من التسلح حاضراً ومستقبلاً. فطوال عقود عدة لم ترصد أية موازنة مهمة لخدمة الجيش أو لشراء سلاح من أي نوع كان. فكان على الدولة الجديدة أن تستمد قوتها من شرعية تمثيلها الديمقراطي لجميع قطاعات الإنتاج والعمل في اليابان.

وبقدر ما كانت الدولة اليابانية بحاجة ماسة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الداخل، كانت بحاجة أيضاً إلى إزالة التوتر على الصعيدين الاقليمي والدولي. وقد استفاد الاقتصاد الياباني كثيراً من الحروب الآسيوية ما بين عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠، وبشكل خاص حربي كوريا وفييتنام، لإعادة تنشيط البنى الاقتصادية المدمرة وبناء «المعجزة الاقتصادية». إلا أن بؤر التوتر والنزاع المسلح في الشرق الأوسط والخليج العربي ومناطق أخرى من العالم أضرت كثيراً بالاقتصاد الياباني. فأجبر اليابانيون على دفع عشرات المليارات من الدولارات كنوع من ضريبة عسكرية فرضها عليهم الأمريكيون مساهمة في مجهود حربي لم يشاركوا فيه.

وهذا ما جعل تجربة التحديث اليابانية المعاصرة في صراع مستمر ما بين نزوع متجدد لإعادة بناء دولة عسكرية قوية، وقادرة على حماية نفسها على

غرار باقي الدول الكبرى في العالم، ونزوع مضاد لتعميم تجربة اليابان الديمقراطية من أجل بناء عالم جديد منزوع السلاح تنحصر المنافسة فيه في مجالات الاقتصاد، والثقافة، والحوار الديمقراطي لحل النزاعات الموروثة بالطرق السلمية دون الاحتكام إلى السلاح أو التهديد به.

الفصل الرابع

تجديد نهوض اليابان الاقتصادي
في النصف الثاني من القرن العشرين

أولاً: عدو الأمس صديق اليوم

أدخلت إدارة الاحتلال الأمريكي إصلاحات بنيوية على ركائز الاقتصاد الياباني عبر إصلاح زراعي جديد، وتغيير في نظم العمل والتشغيل، وحل كارتل زايباتسو الاحتكاري. فكانت ثمرة تلك الإصلاحات توسيع دائرة الطبقة الوسطى وتنشيط السوق المحلية. وقاد الإصلاح الزراعي إلى بروز شرائح الفلاحين الأحرار الذين تملكوا الأراضي التي يعملون عليها. وقاموا بجهود مضنية للحصول على نسبة أكبر في الإنتاج لم تشهدها عهود المرحلة الفيودالية أو شبه الفيودالية السابقة. في الوقت عينه، أعاد عمال الصناعة تنظيم أنفسهم، فانتسبوا بكثافة إلى منظماتهم النقابية، وحصلوا على مكتسبات مهمة منعوا منها في السابق، سواء على مستوى رفع الأجور أو تخفيض ساعات العمل. وهناك تساؤل مشروع حول الأسباب العميقة التي جعلت الاقتصاد الياباني يستعيد الكثير من حيويته خلال أقل من عقد من الزمن على نهاية الحرب العالمية الثانية. وجرى تفسير تلك الظاهرة على أنها ثمرة لتوافق توجيهات القيادة العليا للاحتلال مع رغبة القيادة اليابانية في فتح صفحة جديدة في تاريخ اليابان السياسي والاقتصادي، والاستفادة من دروس وعبر المرحلة السابقة التي أدت إلى تدمير اليابان على مختلف الصعد. في الواقع، أعطيت الأولوية المطلقة لإنعاش الاقتصاد الياباني بهدف إنقاذ شعب منكوب تعرض لأقسى مشكلات الجوع، والفقر، والبطالة، والتشرد. وجاءت موافقة الإدارة الأمريكية على سياسة تنشيط الاقتصاد الياباني بسبب حاجة الأمريكيين الماسة إلى اليابان كأهم حليف استراتيجي لهم في جنوب وشرق آسيا، وبشكل خاص خلال حربي كوريا وفييتنام[١].

(١) حول السمات الأساسية لبنية كل من التجارة والصناعة في اليابان قبل الحرب العالمية الثانية، =

وتشير الوثائق الأمريكية الخاصة بتلك المرحلة إلى أن ظروف الحرب الباردة فرضت على الأمريكيين إعطاء الأولوية في السياسة الخارجية لمحاربة الدول الشيوعية من جهة، ولاحتواء المد الشيوعي في الدول التي لم يكن قد وصل فيها الشيوعيون بعد إلى سدة الحكم من جهة أخرى. فنالت اليابان موقعاً متميزاً بين الدول التي حظيت بدعم اقتصادي ومالي كبير وبحماية عسكرية مستمرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

ونتيجة للتوجه الجديد تم إلغاء غالبية القرارات الانتقامية السابقة التي اتخذتها إدارة الاحتلال ضد الشعب الياباني ومؤسساته المالية والاقتصادية. فألغيت إدارة الرقابة ومن بعدها إدارة الاحتلال نفسها في عام ١٩٥٢، وبدأت اليابان تستعيد موقعها الاقليمي والدولي كدولة مستقلة وذات سيادة تامة مع بقاء وجود عسكري أمريكي كثيف على أراضيها، ومعترف به من الجانبين بموجب اتفاقية الأمن المشترك.

اتجهت الاستراتيجية الأمريكية في جنوب وشرق آسيا آنذاك وجهة جديدة قضت بتحويل اليابان إلى قوة كبيرة لمحاربة المد الشيوعي في تلك المنطقة عن طريق تقديم نموذج اقتصادي بالغ التطور يشكل مركز استقطاب لدول المنطقة، ولتشجيعها على اختيار النموذج الرأسمالي وليس الشيوعي في مجال السياسة والثقافة والاقتصاد والحريات العامة. فسار الاقتصاد الياباني ضمن تلك الاستراتيجية منذ عام ١٩٤٨، وبوتيرة سريعة بعد انفجار الأزمة الكورية عام ١٩٥٠، حيث بدأت النتائج الإيجابية للسياسة الجديدة تظهر. ففي عام ١٩٤٩ كان الاقتصاد الياباني لا يزال أسير النتائج السلبية الكبيرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية على الأراضي اليابانية. وكانت نسبة النمو منخفضة جداً وتكاد لا تذكر في بلد ذي كثافة سكانية عالية، ولديه موارد طبيعية ضئيلة للغاية، وتتحكم فيه بشدة التقاليد الموروثة.

وقد ارتاح اليابانيون للتبدل الجذري في الموقف الأمريكي. فبعد أن خضعوا لتدابير انتقامية قاسية من جانب إدارة الاحتلال طالت السكان

= انظر: Christopher Howe, *The Origins of Japanese Trade Supremacy: Development and Technology in Asia from 1540 to the Pacific War* (London: Hurst and Company, 1996), pp. 115 - 226, and Ryoshin Minami, *Power Revolution in the Industrialization of Japan, 1885-1940*, Economic Research Series; no. 24 (Tokyo: Kinokuniy Co., 1987), pp. 1 - 21 and 331 - 366.

والمؤسسات المالية والاقتصادية، وصلت توجيهات جديدة مباشرة من البيت الأبيض تقضي بإلغاء التدابير الانتقامية التي تعاطت مع اليابان كدولة عدوة وإبدالها بنقيضها، أي إعطاء اليابان صفة الدولة الصديقة التي تحظى بأقصى درجات الدعم الأمريكي، وفي مختلف المجالات. فحل شعار: «صديق اليوم» مكان شعار «عدو الأمس» بعد أن أكد الأمريكيون، ووافق اليابانيون، على ضرورة تحويل اليابان إلى دولة منزوعة السلاح، تسير وفق نظم الديمقراطية الغربية، لتدفع بالليبرالية الاقتصادية إلى الحدود القصوى. وساعد في ذلك أن إصلاحات مايجي وحركة التحديث الأولى جعلت من الدولة اليابانية العمود الفقري لما يعرف بالنشاط الاقتصادي الياباني (The Japanese Business). وهي من أكثر المشجعين على تنشيط الصناعة، والتجارة، والتكنولوجيا، وكل السلع المعدة للتصدير إلى الخارج[٢].

وسرعان ما تحرر اليابانيون من عقدة الاحتلال الأجنبي بدءاً من عام ١٩٥٢، فوظفوا كامل مواردهم المالية، وطاقاتهم البشرية ذات الكفاءة العالية، القديمة منها والشابة، لتنشيط الاقتصاد الياباني، وترميم البنى التحتية المهدمة، والتوسع في بناء قواعد جديدة وعصرية للإنتاج، وتوليد فائض كبير في الأموال والسلع، وتطوير وتوسيع الخدمات الاجتماعية، والمشاركة النشطة في نقل التكنولوجيا الحديثة واستيعابها وتطويرها.

ولعب النمو الاقتصادي السريع الدور الأساسي في إنجاح تلك التوجهات السياسية وتحويل الدمار أو التخلف الاقتصادي المريع إلى «معجزة اقتصادية» باتت موضع اهتمام العالم كله[٣].

وكانت هنالك عوامل إيجابية عدة تكمن وراء تلك المعجزة، ساهمت في تسريع وتيرة النمو للاقتصاد الياباني طوال عقود ثلاثة بدءاً من عام ١٩٥٥. فقد ورثت اليابان من تجربة التحديث الأولى وإصلاحات مايجي قوى عمالية مدربة أفضل تدريب، وطاقات بشرية عالية الثقافة، وتكنولوجيا متطورة،

---

(٢) *Government and Business: Proceedings of the Fifth Fuji Conference*, edited by Keiichiro Nakagawa ([Tokyo]: University of Tokyo Press, [1980]), pp. 57 - 105 and 213 - 232.

(٣) William Wirt Lockwood, *The Economic Development of Japan: Growth and Structural Change, 1868-1938* (Princeton, NJ: Princeton University Press, [1966]), pp. 3 - 37 and 354 - 370, and Ken Bieda, *The Structure and Operation of the Japanese Economy* (Sydney; New York: Wiley, [1970]), pp. 1 - 51 and 271 - 281.

وانفتاحاً كبيراً على الثقافات العالمية والعلوم العصرية. هذا بالإضافة إلى بيروقراطية شديدة التماسك، شكلت ركيزة أساسية من ركائز النهضة اليابانية الجديدة إلى جانب القوى البشرية المزودة بالعلوم العصرية، والطاقات الاقتصادية والمالية الكبيرة التي تم توظيفها في الإنتاج، سواء من موارد اليابان نفسها أو من المساعدات والقروض الخارجية(٤).

ويعود نجاح النهضة المعاصرة، في جانب أساسي منه إلى أسلوب التعاون الوثيق بين الرأسمال، ونقابات العمال، والبيروقراطية الإدارية ذات الكفاءة العالية، بالإضافة إلى استقرار النظام السياسي عن طريق الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي حكم اليابان منفرداً طوال النصف الثاني من القرن العشرين. فساهمت تلك العوامل مجتمعة في ولادة الاستقرار الاجتماعي، وفي تطوير التنمية الاقتصادية بوتيرة نمو عالية لأكثر من عقود ثلاثة متتالية. كان للسياسة السلمية التي أطلقها رئيس الوزراء يوشيدا في السنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٥ مردود إيجابي جداً على الاقتصاد الياباني. فقد أوكلت اليابان مسؤولية أمنها إلى القوى العسكرية المرابطة على أراضيها وفي مياهها الاقليمية. وبعد أن تخلصت موازناتها السنوية من نفقات التسلح والتوظيف العسكري، نسي ملايين اليابانيين التدريبات العسكرية اليومية وانصرفوا بكل قواهم للمشاركة في تضخيم الإنتاج. وكان أفراد الجيش الياباني السابق يتمتعون بثقافة عالية، وكان لديهم إطلاع جيد على أحدث العلوم والتكنولوجيا العصرية، فساهموا بفاعلية في تضخيم الإنتاج الياباني وتطوير جميع القطاعات بسرعة قياسية. وقد وصف الاقتصادي الياباني ناكامورا مراحل الاستنهاض الاقتصادي في اليابان في النصف الثاني من القرن العشرين على الشكل التالي:

١ - حتى أزمة الحظر النفطي لعام ١٩٧٣ لم يكن الاقتصاد الياباني قد اتخذ موقعه القوي في الاقتصاد العالمي، إلا أنه كان يسير بخطى ثابتة على طريق العولمة وبنسبة نمو سنوية قاربت العشرة بالمئة.

٢ - بفضل تلك النسبة المرتفعة من النمو السنوي اتسع عدد المؤسسات الاقتصادية في اليابان بشكل عمودي إبان تلك الفترة وزيادة سنوية قاربت ٢٢ بالمئة ما بين عامي ١٩٥١ و١٩٧٣.

---

(٤) *Japanese Financial Growth* (Conference), edited by Charles Goodhart and George Sutija (London: Macmillan, 1990), pp. 64 - 121 and 132 - 175.

٣ ـ مع ارتفاع حجم الإنتاج الصناعي حققت اليابان دخلاً كبيراً مع تزايد الأسعار بمعدل ٥,٢ سنوياً.

٤ ـ ترافقت زيادة الإنتاج الصناعي المعد للتصدير مع توسع كبير في حجم الصادرات اليابانية.

٥ ـ استطاعت اليابان أن تتلافى مشكلات التضخم والعجز في ميزان المدفوعات.

٦ ـ لعبت الإدارة المالية في اليابان دوراً أساسياً في مراقبة سعر صرف النقد الياباني، واتخذت تدابير صارمة لتلافي دورات اقتصادية متقلبة. فحافظ الاقتصاد الياباني على تطور مرتفع، في الغالب، وعلى دورات نمو متصاعدة وغير ارتدادية.

٧ ـ لعبت التدابير المالية الصارمة دوراً فاعلاً جداً، وكانت لها نتائج سريعة ومباشرة.

٨ ـ بعد تخفيف القيود المالية الصارمة، تحاشت الإدارة اليابانية السير في طريق النمو السريع مجدداً. وكثيراً ما تم تبطيء دورة النمو بهدف امتصاص سلبيات المشاريع غير المدروسة، والتوظيفات المتهورة. فبدأ الاقتصاد الياباني يستعيد عافيته بهدوء تام ليعاود التمهيد لانطلاقة جديدة(٥).

وبنتيجة تلك العوامل مجتمعة تطور الاقتصاد الياباني بسرعة مذهلة نظراً إلى كفاءة القوى البشرية، والبيروقراطية العالية التدريب في إدارته، وتوظيف الفائض المالي في مشاريع جديدة أعادت اليابان إلى السوق العالمية كقوة اقتصادية ذات قدرة هائلة على إنتاج سلع جيدة، رخيصة الثمن وقادرة على المنافسة الناجحة في الأسواق العالمية، المتطورة منها والنامية على حد سواء، وذلك بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية(٦).

ومع بلوغ اليابان نسبة نمو عالية وثابتة لأكثر من ثلاثة عقود (١٩٥٥ ـ

---

(٥) Takafusa Nakamura, *The Postwar Japanese Economy: Its Development and Structure, 1937-1994*, 2nd ed. ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1995), pp. 53 - 57.

(٦) انظر: Norio Tamaki, *Japanese Banking: A History, 1859-1959*, Studies in Monetary and Financial History (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995), part. 3, «American «Democratization» and the Search for Growth, 1945-1959,» pp. 186 - 236.

١٩٨٥) تبدلت صورتها جذرياً، فتحولت بسرعة مذهلة من دولة متخلفة تنتج تكنولوجيا مقتبسة عن الغرب لكي تباع بأسعار رخيصة، إلى دولة تنتج أرقى أشكال التكنولوجيا التي تضاهي أحياناً أفضل منتجات التكنولوجيا الغربية، وفي مختلف المجالات.

وقد تزامنت انطلاقة الاقتصاد الياباني الجديدة أيضاً مع بداية تحرر اليابان من السيطرة الأمريكية في عام ١٩٥٢. واطمأنت الإدارة الأمريكية إلى بناء عملية التحديث الجديدة فيها على قواعد سلمية لا تسمح بولادة نزعة عسكرية يابانية ترهب دول الجوار أو تزعج المصالح الأمريكية في تلك المنطقة. لذا أوكل الأمريكيون مهمة تنشيط الاقتصاد الياباني إلى اليابانيين أنفسهم كمؤشر على نهاية مرحلة التبعية والسير بخطى واثقة نحو الاستقلال التام.

وأبدت اليابان رغبة أكيدة في العمل السلمي وليس العسكري من أجل استعادة سيادتها غير المنقوصة على كامل أراضيها، سواء بترحيل الجيوش الأمريكية عنها، أو باستعادة جزر الكوريل المتنازع عليها مع الروس.

وهكذا نجح شعار «عدو الأمس صديق اليوم» بتعميق الروابط ما بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث والمعاصر. فالمصالح المتبادلة بين كلا الدولتين مضمونة وترعاها اتفاقيات ومعاهدات ثنائية، وهي تجد من يدافع عنها بشدة في أوساط الدولتين. وفي الوقت نفسه، وبما أن العلاقات السياسية والعسكرية غير متكافئة بين الدولتين فهي تتعرض لانتقادات حادة من جانب التيارات القومية واليسارية في اليابان والتي تطالب بخروج بلادها من تحت مظلة الوصاية الأمريكية كما خرجت ألمانيا قبلها بعد أن عاشت ظروفاً مشابهة لتلك التي حلت باليابان في الحرب العالمية الثانية. ويصر اليابانيون على أن التحرر الاقتصادي شديد الصلة بالتحرر السياسي ويسيران جنباً إلى جنب(٧).

---

(٧) حول تطور مقولات الاقتصاد السياسي في اليابان، وكيفية رسم سياستها الاقتصادية في مجالات التنمية الداخلية، والعلاقات مع الدول الآسيوية، ومع الأسواق العالمية، وسياسة القروض، والتوظيفات الخارجية، والديناميات الثقافية والاجتماعية وغيرها، طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، انظر ثلاث دراسات أساسية ومهمة جداً في هذا المجال: Kozo Yamamura, Yasusuke Murakami and Hugh T. Patrick, *The Political Economy of Japan*, 3 vols. (Stanford, CA: Stanford University Press, 1987-1992), vol. 1: *The Domestic Transformation*, edited by Kozo Yamamura and Yasukichi = Yasuba, pp. 1 - 29 and 33 - 90; vol 2: *The Changing International Context*, edited by Takashi

ثانياً: نهوض الاقتصاد الياباني في عقدي الستينيات والسبعينيات

بدأت مسيرة النهوض مع اندلاع الحرب الكورية، ثم تطورت بوتيرة أسرع بعد دخول الأمريكيين حرب فييتنام واعتمادهم الكبير على المساندة السلمية اليابانية طوال سنوات الحرب. وبعد أن تبنى اليابانيون بالكامل مبادئ الدستور السلمي، رفضوا كل أشكال التسلح والمشاركة في أي من حروب منطقة جنوب وشرق آسيا التي بدأت بالحرب الكورية ولم تتوقف طوال قرابة ربع قرن حتى نهاية حرب فييتنام. وقد استغلت اليابان إلى الحدود القصوى حاجة الولايات المتحدة إليها منذ بداية الحرب الكورية، لكي توقع معها اتفاقية عام ١٩٥١ التي أنهت الاحتلال الأمريكي لليابان في العام التالي، وضمنت لها الحماية العسكرية الضرورية لتجديد نهضتها الاقتصادية على أسس تتلاءم مع وضعها كدولة ديمقراطية منزوعة السلاح[٨].

لقد استفادت اليابان كثيراً من الحروب الأمريكية في آسيا دون أن تتحمل أياً من تبعاتها ونتائجها السلبية. فكانت تصدر السلع الرخيصة إلى المستهلك الأمريكي مقابل حصولها على أرقى السلع الأمريكية وأفضل أنواع التكنولوجيا المتطورة. وفي الوقت عينه، كانت المصانع اليابانية تستورد المواد الأولية الرخيصة من الدول الآسيوية المجاورة لتصنع منها سلعاً جيدة وقادرة على منافسة مثيلاتها في الأسواق العالمية بفضل استخدام اليابان للتكنولوجيا الغربية المتطورة في عملية الإنتاج. فبدأت عملية استنهاض الاقتصاد الياباني مجدداً انطلاقاً من تصور واقعي مفاده أن اليابان ستلعب دوراً جديداً في آسيا يختلف تماماً عن دورها السابق. فخططت إدارتها، بكفاءة عالية، لتحويل البلاد إلى وسيط متقدم في نقل التكنولوجيا الغربية، وبخاصة الأمريكية منها، لبناء قاعدة متطورة لاقتصاد جديد، فنجحت بكسب ود الأمريكيين لموافقتها على إنتاج سلع غير عسكرية، وقبولها بالحماية العسكرية الأمريكية، وفتح

Inoguchi and Daniel I.Okimoto, pp. 1-20 and 414-486, and vol. 3: *Cultural and Social* = *Dynamics*, edited by Shumpei Kumon and Henry Rosovsky, pp. 1 - 31, 63 - 105 and 292 - 318.

(٨) Nazli Choucri, Robert C. North and Susumu Yamakage, *The Challenge of Japan before World War II and after: A Study of National Growth and Expansion*, Studies in International Conflict; v. 6 (London; New York: Routledge, 1992), pp. 283-319, and Danny Unger and Paul Blackburn, eds., *Japan's Emerging Global Role* (London; Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993), p. 6.

أراضيها ومياهها الاقليمية وسمائها للقوى الأمريكية التي تخوض حروباً ضارية وطويلة الأمد في آسيا. وتعرضت تلك السياسة السلمية آنذاك لانتقادات قاسية من القوى الديمقراطية اليابانية أولاً، ومن جميع دول الجوار الآسيوي لأنها جعلت أرض اليابان ممراً للمخططات الأمريكية الهادفة للسيطرة على القارة الآسيوية بالقوة تحت ستار «حماية العالم الحر من المد الشيوعي». فكان رد الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، وهو شديد الصلة بالأمريكيين، أن اليابان نالت ثمناً اقتصادياً مجزياً لتلك السياسة.

فقد فتح أمامها باب استيراد أحدث التكنولوجيا الغربية على مصراعيه، وحصلت على صفة الدولة الأكثر رعاية من جانب الأمريكيين الذين قدموا لها الكثير من المساعدات، وجعلوا أسواقهم التجارية معرضاً دائماً لتصريف قسم كبير من البضائع اليابانية[٩].

يضاف إلى ذلك أن مسألة تجديد المصانع اليابانية القديمة وإنشاء مصانع جديدة مزودة بالتكنولوجيا الغربية المتطورة احتلت آنذاك سلم الأولويات في السياسة اليابانية طوال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. فارتفعت نسبة الإنتاج الصناعي بين عامي ١٩٥٣ و١٩٦٥ بمعدل ١٣,٦ بالمئة سنوياً، أي بزيادة بلغت ضعفي الإنتاج السنوي للفترة الممتدة ما بين عامي ١٩١٣ و١٩٣٨، يوم كانت اليابان في أوج صعودها كقوة امبريالية عالمية.

وبما أن سياسة التصنيع الجديدة قد بنيت على أساس استيراد دائم للتكنولوجيا الغربية المعقدة والبالغة التطور، فإن النتائج الإيجابية لتلك السياسة بدأت تظهر تدريجياً عبر تطوير جميع قطاعات الإنتاج وطبقات المجتمع الياباني طوال النصف الثاني من القرن العشرين. ومرد ذلك إلى أن معدل النمو السنوي العام في معظم أرجاء اليابان خلال السنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ لم ينخفض عن ١٠ بالمئة في أي من قطاعات الإنتاج الأساسية. يضاف إلى ذلك أن الأزمات التي كانت تبدو مستعصية الحل في السنوات الأولى التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية كالجوع، والفقر، والبطالة، والأمية، وحاجة ملايين الناس للمسكن، وغيرها قد زالت تماماً، وأخذت تظهر مجدداً شرائح غنية

(٩) Chikara Higashi and G. Peter Lauter, *The Internationalization of the Japanese Economy* (Boston, MA: Kluwer Academic Publishers, 1987), pp. 1 - 33 and 165 - 214.

وميسورة في مختلف المدن والقرى اليابانية(١٠).

لم تتوقف عملية النمو العاصف للاقتصاد الياباني عند حدود استعادة اليابان لدورها السابق في منطقة جنوب وشرق آسيا بل تعدتها إلى الأسواق العالمية. ففي مطلع السبعينيات باتت اليابان تحتل موقعاً متقدماً في الاقتصاد العالمي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الكبرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أصبحت اليابان عام ١٩٧٣ في طليعة الدول العالمية في إنتاج الحديد، والسفن الكبيرة، والالكترونيات، والآلات العلمية الخاصة بطب العيون. وبعد سنوات قليلة احتلت موقعاً متقدماً على المستوى العالمي في صناعة السيارات، والجرارات، والكومبيوتر، والروبوت وغيرها. ونشرت إحصاءات عالمية رصينة تضع اليابان في المرتبة الاقتصادية الثانية في العالم، وتصنفها مباشرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت عينه، كان الساسة والاقتصاديون اليابانيون يخططون لجعل بلادهم القوة الاقتصادية الأولى في قارة آسيا بكاملها. وبدأت اليابان توظف قسماً كبيراً من فائض إنتاجها ورأسمالها لتنمية معظم قطاعات الإنتاج في الدول الآسيوية. وتم نقل التكنولوجيا اليابانية الحديثة، التي لم تكن قد حظيت بعد بما تستحقه من الاهتمام على المستوى العالمي، إلى البلدان الآسيوية المجاورة. مقابل ذلك، كانت اليابان تحصل على المواد الخام الضرورية لمصانعها وأسواقها من مصادرها وبأسعار رخيصة، وتقيم أفضل العلاقات التجارية والمالية مع مختلف دول العالم.

وعلى رغم النكبة الكبيرة التي حلت بالاقتصاد الياباني قبيل الحرب العالمية الثانية وبعد عشر سنوات على نهايتها، فإن المحصلة العامة لقرن بكامله منذ إصلاحات مايجي عام ١٨٦٨، كانت إيجابية جداً. فقد استكملت اليابان بعد الحرب تعزيز بناها التحتية المتطورة لإطلاق الاقتصاد الياباني مجدداً باتجاه الأسواق العالمية عبر سلع متقنة الصنع، ورساميل كثيفة تم توظيف نسبة كبيرة منها في قطاعات مربحة للغاية في غالبية البلدان الأوروبية والأمريكية المتطورة. حتى انها قامت بشراء كثير من مؤسسات الإنتاج والتصنيع والتسويق

---

(١٠) لدراسة تفاصيل نسب النمو العاصف في اليابان خلال سنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٧٣، انظر الأرقام الدقيقة من جهة، والأهداف الاستراتيجية من جهة أخرى في الدراستين المهمتين في هذا المجال: Andrea Boltho, *Japan: An Economic Survey, 1953-1973* (Oxford: Oxford University Press, 1975), list of figures, pp. 15, 30, 44, 63, 102, 153 - 155, 169 and 180, and Bama Dev Sigdel, *Japanese Economy and Economic Diplomacy* (Kathmandu: Madhav Prashad Sigdel, 1997), pp. 8 - 42.

المتعثرة في تلك البلدان بالذات دون أن تشهد اليابان ظاهرة مماثلة، إذ بقيت جميع الشركات ومؤسسات الإنتاج والبنوك اليابانية المتعثرة بأيدي اليابانيين أنفسهم[(١١)].

وفي الوقت الذي كانت فيه الدول الآسيوية الأخرى تكاد تفرغ من كادراتها الثقافية العليا بسبب الحروب والتهجير والأنظمة الشمولية المعسكرة، كانت اليابان توظف كامل طاقاتها الثقافية والاقتصادية والإدارية القديمة التي ورثتها عن إصلاحات مايجي، وتبني كوادر بشرية جديدة مزودة بأحدث العلوم العصرية وأرقى أشكال التكنولوجيا العالمية. فكان لتضافر جهود تلك الكوادر، القديمة منها والجديدة، الأثر الحاسم في تعزيز دور النهضة اليابانية الثانية المستمرة بقوة منذ قرابة النصف قرن. كما أن النمو الاقتصادي السريع، والمشاركة الفاعلة في التكنولوجيا العالية التطور، لعب دوراً مهماً في تجديد ثقة اليابانيين بأنفسهم، وبخاصة بعد أن عادت اليابان إلى خارطة العالم كقوة اقتصادية فاعلة في النظام العالمي الجديد[(١٢)].

من ناحية أخرى، واجهت اليابان أولى الأزمات الاقتصادية الحادة بسبب الحرب العربية ـ الإسرائيلية لعام ١٩٧٣ وما رافقها من استخدام العرب لسلاح النفط كسلعة استراتيجية في المعركة. ودلت وثائق تلك المرحلة على أن قرار الحظر لم يكن عربياً إلا من حيث الشكل فقط لأن الأمريكيين لعبوا الدور الأساسي في إصداره. فقد استخدموا النفط العربي لإضعاف الدورة الاقتصادية في كثير من دول العالم، ومنها دول صديقة للعرب كاليابان والصين والهند وغيرها من الدول التي كانت تدعم بقوة حقوق العرب المشروعة. لذلك فوجئ اليابانيون بتصنيفهم في عداد الدول المشمولة بالحظر النفطي العربي لعام ١٩٧٣[(١٣)].

---

(١١) Raymond W. Goldsmith, *The Financial Development of Japan, 1868-1977* (New Haven, CT: Yale University Press, 1983), pp. 1-15.

(١٢) K. Hamada and M. Kasuya, «The Reconstruction and Stabilization of the Postwar Japanese Economy,» in: Rudiger Dornbusch, Wilhelm Nolling and Richard Layar, eds., *Postwar Economic Reconstruction and Lessons for the East Today* (Cambridge, MA: MIT Press, 1993), pp. 181-185, and Nakamura, *The Postwar Japanese Economy: Its Development and Structure, 1937-1994*, chap. 2, «Reform and Reconstruction,» pp. 23 - 52.

(١٣) نشير هنا إلى كتاب مهم عبّر بدقة عن حقيقة الموقف الياباني تجاه أزمة النفط لعام ١٩٧٣، وقام بترجمته مباشرة عن اليابانية إلى العربية القائم بالأعمال الياباني في بيروت في مطلع التسعينيات ناتسومه. انظر بشكل خاص: «المبعوثون السريون إلى البلدان العربية،» ص ٥٠ ـ ٨٠؛ «مؤامرة المقايضة،» ص ١٣٢ـ=

لقد أيّد اليابانيون علناً الحقوق العربية المشروعة، ودعوا إلى ضرورة إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية بما يضمن حق عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم وإقامة دولتهم المستقلة عليها. وساندت اليابان العرب في المحافل والمنظمات الدولية، وكان قادتها يتوقعون معاملة خاصة من العرب إبان الحظر النفطي الذي أضر كثيراً بالاقتصاد الياباني الذي كان في بداية سنوات الازدهار(١٤).

وقد بدا الارتباك واضحاً على الساسة اليابانيين تجاه الرأي العام الياباني لصعوبة تفسير الحظر العربي المعلن ضد اليابان والصين ودول صديقة أخرى في حين كان المستفيد الأكبر منه هم الأمريكيين، على رغم انحيازهم التام والعلني إلى جانب إسرائيل منذ اليوم الأول لقيامها.

واتخذ اليابانيون خطوات تدريجية مدروسة للتخفيف من اعتماد المصانع اليابانية على النفط العربي، وعملوا على تنويع مصادر الطاقة التي يمكن أن تخفف من سلبيات أي حظر نفطي في المستقبل. وتشير بعض الدراسات العلمية إلى أن اليابانيين استغلوا أزمة الحظر النفطي العربي لتطوير كثير من السلع التكنولوجية التي توفر نسبة مهمة من استهلاك الطاقة، مما ساعد على ترويجها في الأسواق العالمية، فباتت تنافس السلع الأمريكية والأوروبية المتطورة(١٥).

ونجح الخبراء اليابانيون بتحويل سلبيات الحظر النفطي لعام ١٩٧٣ إلى خطط طويلة الأمد لمزيد من الاكتشافات في الموارد الطبيعية، وبخاصة النفط

= ١٦٢، و«ظروف كبش الفداء،» ص ١٨٣ ـ ٢١٥، في: كونيو ياناجيدا، لقد جاء الثعلب هذه المرة حقاً: اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣، نقله عن اليابانية إلى العربية تاكاو ناتسومه (بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩١).

(١٤) لمزيد من التفاصيل حول أثر الحظر النفطي العربي على اليابان بعد عام ١٩٧٣، انظر: «Japan and the Middle East,» in: William R. Nester, *Japan and the Third World: Patterns, Powers, Prospects* (London: Macmillan, 1992), pp. 205-232; Yasumasa Kuroda, «Japan and the Arabs: The Economic Dimension,» *Journal of Arab Affairs*, no. 1 (Spring 1984), and Yasumasa Kuroda, ed., «Japan and the Arab World,» *Journal of Arab Affairs* (Special Issue), vol. 10, no. 1 (Spring 1991).

(١٥) Wu Yuan- Li, *Japan's Search for Oil; a Case Study on Economic Nationalism and International Security*, Hoover Institution Publication; 165 (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1997), pp. 22-35, and Manabu Shimizu, «Japan's Middle East Policy,» *Japan Quarterly* (October-December 1988), pp. 383-387.

والغاز وبعض المعادن، مما ساعد على تطور التكنولوجيا اليابانية في تلك الحقول. وتطورت أيضاً صناعة السيارات بخطى سريعة منذ تلك المرحلة، وتطورت معها صناعة الأدوية، والمواد الكيميائية، والتجهيزات الاكترونية وغيرها. ولم يمض سوى عقد واحد على أزمة الحظر النفطي حتى أصبحت اليابان في عداد الدول التي تنتج تكنولوجيا معقدة تضاهي أرقى الإنتاج التكنولوجي العالمي في مجالات كثيرة(١٦).

ثالثاً: تزايد حجم التوظيفات المالية اليابانية في الخارج

منذ بداية السبعينيات بدأت اليابان تتحول إلى قوة اقتصادية عظمى على الصعيد العالمي. ودلت إحصاءات تلك المرحلة على أن اليابان احتلت المرتبة الأولى في العالم من حيث نسبة الادخار العام التي بلغت ٣٤,٤ بالمئة من الناتج القومي، واستمرت تلك النسبة في حدود ٣٠ بالمئة من الناتج القومي طوال عقد الثمانينيات. واستطاعت صناعة السيارات اليابانية، ذات المواصفات الجيدة وبأسعار رخيصة، غزو الأسواق العالمية إلى جانب سلع يابانية أخرى أصبحت تباع في الخارج بكثافة كبيرة قادت إلى تراكم مالي مهم، وإلى مزيد من التوسع في إنتاج السلع الجيدة للمنافسة في الأسواق العالمية. نتيجة لذلك برزت المعجزة الاقتصادية اليابانية كإحدى الظاهرات الجديرة بالدراسة على الصعيد العالمي والتي تحولت إلى مثال يحتذى في كثير من البلدان، وبخاصة الآسيوية منها.

لقد استعادت الشركات الاحتكارية اليابانية دورها العالمي بسرعة قياسية، وحافظت غالبيتها على الأسماء التي كانت تعرف بها سابقاً في ظل كارتل زايباتسو. لكن بعضاً منها اتخذ أسماء جديدة في ظل كارتل احتكاري جديد عرف باسم كيئيرتسو(١٧).

واستفادت البيروقراطية اليابانية ذات الكفاءة الإدارية العالية، إلى الحدود القصوى من تراكم الرأسمال في ظل المعجزة الاقتصادية لتوظف قسماً كبيراً

---

(١٦) Robert S. Ozaki and Walter Arnold, *Japan's Foreign Relations: A Global Search for Economic Security* (London; Boulder, CO: Westview Press, 1985), pp. 133 - 168.

(١٧) Albrecht Rothacher, *The Japanese Power Elite* (New York; London: Macmillan, 1993), chap. 8, «The Keiretsu Business Conglomerates,» pp. 183 - 218 and chap. 9, «Zakai: The Organization of Big Business Interests,» pp. 219 - 230, and C. Fred Bergsten and Marcus Noland, eds., Pacific Dynamism and the International Economic System (Washington, DC: Institute for International Economics, 1993), pp. 61 - 101 and 255 - 310.

منها خارج اليابان. فحولت البحبوحة المالية في الداخل إلى حافز للتوظيف المربح جداً في الخارج، وبشكل خاص في البلدان التي كانت تعاني أزمات مالية كبيرة، ولديها موارد طبيعية هائلة حصلت عليها المصانع اليابانية بأسعار بخسة عن طريق عقود طويلة الأمد. واشترى اليابانيون عدداً كبيراً من المؤسسات في الدول المتطورة والنامية على حد سواء. كذلك وقعوا عقوداً مربحة جداً، ولآجال طويلة، لتأمين المواد الخام الضرورية لإنتاجهم الصناعي بأسعار رخيصة. وللتدليل على كثرة التوظيف الياباني في الخارج خلال ما سمي بالمعجزة الاقتصادية، يكفي التذكير بأن حجمه قد ارتفع لأكثر من مائة مرة ما بين بداية تلك المرحلة ونهايتها[١٨].

ويقدم الجدول رقم (٤ ـ ١) صورة واضحة عن حجم ما وظفته اليابان في الخارج ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩١.

الجدول رقم (٤ ـ ١)

توظيفات اليابان في العالم تبعاً للمناطق الجغرافية فيه، ١٩٧٠ ـ ١٩٩١

(بملايين الدولارات/ نسبة مئوية)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩١
أمريكا الشمالية	٩١٢ (٢٥)	٣,٩١٧ (٢٥)	٢٦,٩٦٤ (٣٢)	١٥٥,٠٠٨ (٤٤)
أوروبا الغربية	٦٣٩ (١٨)	٢,٥١٨ (١٦)	١١,٠٢٢ (١٣)	٦٣,٦٣٦ (١٩)
أمريكا اللاتينية	٥٦٧ (١٦)	٢,٨٨١ (١٨)	١٥,٦٣٦ (١٩)	٤٣,٨٢١ (١٢)
آسيا	٧٥١ (٢١)	٤,٢١٩ (٢٦)	١٩,٤٦٣ (٢٣)	٥٣,٤٥٥ (١٥)
استراليا	٢٨١ (٨)	٩٣٠ (٦)	٤,٢٤٣ (٥)	٢١,٣٧٦ (٦)
الشرق الأوسط	٣٣٤ (٩)	٩٧٦ (٦)	٢,٩٧٦ (٤)	٣,٥٢٢ (١)
أفريقيا	٩٢ (٣)	٥٠١ (٣)	٣,٣٧٠ (٤)	٦,٥٧٤ (٣)

المصـــدر: Leon Hollerman and Ramon H. Myers, eds., *The Effect of Japanese Investment on the World Economy: A Six-Country Study, 1970-1991,* Hoover Press Publication; no. 432 (Standford, CA: Hoover Institution Press; Stanford University, 1996), pp. xiv-xv and table no. (1-1), p. xviii, and Tsuneo Akaha and Frank Langdon, eds., *Japan in the Post Hegemonic World* (London: Lynne Rienner, 1993), pp. 55 - 65.

---

(١٨) Takafusa Nakamura: *Lectures on Modern Japanese Economic History, 1926-1994,* LTCB International Library Selection; no. 1 (Tokyo: LTCB International Library Foundation, 1994), and *The Postwar Japanese Economy: Its Development and Structure, 1937-1994.*

ويقدم باحث آخر أرقاماً قريبة جداً من الأرقام السابقة ومكملة لها، مما يؤكد توافق غالبية الباحثين حول حجم توظيف اليابان في الخارج إبان تلك المرحلة. فقد نشر الباحث ليم هيو سينغ جدولاً رسم فيه حجم التوظيف الياباني في الخارج لعام ١٩٩١ فجاءت أرقامه على الشكل التالي:

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

حجم التوظيف الياباني في الخارج لعام ١٩٩١ (بملايين الدولارات)

	حجم التوظيف	النسبة (بالمئة)
الولايات المتحدة الأمريكية	١٦٩,٥٨٠	٤٣,٩
أوروبا	٧٥,٦٧٩	١٩,٦
أمريكا اللاتينية	٤٦,٥٤٧	١٢
الدول الآسيوية	٥٩,٨٨٠	١٥,٥
استراليا	٢٣,٧٨٢	٦,٢
الشرق الأوسط	٤٢٣١	١,١
أفريقيا	٦٨١٣	٣
المجموع العام	٣٨٦,٥٣٠	

المصـــــــــدر: Lim Hua Sing, *Japan's Role in Asia: Issues and Prospects* (Singapore: Times Academic Press, 1995), p. 161.

ثم ارتفعت نسبة توظيف اليابان في أمريكا الشمالية من ٢٥ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٤٤ بالمئة من حجم توظيفها المالي في الخارج لعام ١٩٩١. في المقابل، لم يرتفع حجم توظيفها المالي في دول أوروبا الغربية إبان تلك الفترة إلا بنسبة ضئيلة من ١٨ بالمئة إلى ١٩ بالمئة. كما أن زيادة توظيفها في منطقة كان ينعكس أحياناً بشكل سلبي على توظيفاتها في مناطق أخرى من العالم. ففي حين ارتفع حجم توظيف اليابان في دول أمريكا اللاتينية من ١٦ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ١٨ بالمئة عام ١٩٧٥، وإلى ١٩ بالمئة عام ١٩٨٥، عاد لينخفض إلى ١٢ بالمئة عام ١٩٩١. وتكررت الظاهرة نفسها مع الدول الآسيوية حيث ارتفع حجم توظيف اليابان فيها من ٢١ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٢٦ بالمئة عام ١٩٧٥، ثم عاد لينخفض إلى ٢٣ بالمئة عام ١٩٨٥، وإلى ١٥ بالمئة عام ١٩٩١.

ولوحظ كذلك انخفاض بطيء في توظيف اليابان في أستراليا من ٨

بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٦ بالمئة عام ١٩٧٥، ثم إلى ٥ بالمئة عام ١٩٨٥، ليرتفع مجدداً إلى ٦ بالمئة عام ١٩٩١. أما حجم التوظيف الياباني في دول الشرق الأوسط وأفريقيا والذي بدأ واعداً في مطلع تلك المرحلة، فقد انخفض بشكل حاد في نهايتها. فتدنت حصة دول الشرق الأوسط من ٩ بالمئة من حجم توظيف اليابان لعام ١٩٧٠ إلى ٦ بالمئة لعام ١٩٧٥، وإلى ٤ بالمئة لعام ١٩٨٥، وإلى ١ بالمئة لعام ١٩٩١. وقد حافظت اليابان في أفريقيا على نسبة ٣ بالمئة من مجموع توظيفها ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥، ثم ارتفعت النسبة إلى ٤ بالمئة حتى عام ١٩٨٥، لتعود إلى الانخفاض مجدداً إلى ٣ بالمئة عام ١٩٩١[١٩].

ولعل أبرز دلالات هذا الجدول أن تفجر الحروب المستمرة في الشرق الأوسط خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وما رافقها من حظر نفطي كانت له نتائج بالغة السوء على الاقتصاد الياباني جعلت اليابان تسحب القسم الأكبر من توظيفها المالي في هذه المنطقة. فهي لا تزال تنتظر حلاً دائماً وعادلاً للصراع العربي ـ الصهيوني من جهة، وتطبيع العلاقات ما بين العرب والأتراك والإيرانيين على أسس ثابتة ومتينة من جهة أخرى[٢٠].

رابعاً: الضغوط الخارجية على الاقتصاد الياباني في عقدي الثمانينيات والتسعينيات

أثمرت جهود اليابانيين المكثفة خلال السنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٨٠ عن إنعاش الاقتصاد الياباني بشكل واضح. فأصبح دخل الفرد الياباني في مصاف أعلى مداخيل الأفراد في الدول المتطورة. ونال اليابانيون إعجاب العالم بسبب تضحياتهم الكبيرة تجاه بلدهم الذي شهد تبدلاً جذرياً في مختلف المجالات

---

(١٩) David Arase, *Buying Power: The Political Economy of Japan's Foreign Aid* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995), pp. 15 - 23 and 203 - 256.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل الدقيقة حول علاقات اليابان بالدول العربية، وإيران، وإسرائيل، ومشكلات النفط، والتوظيفات المالية، والمساعدات، والقروض، انظر: Kaoru Sugihara and J. A. Allan, eds., *Japan in the Contemporary Middle East*, Routledge/SOAS Contemporary Politics and Culture in the Middle East Series (London; New York: Routledge, 1993), pp. 1 - 169. انظر أيضاً: Kuroda, «Japan and the Arabs: The Economic Dimension,» pp. 1 - 17, and David Lang, «Japan's Middle East Diplomacy,» *Asian Profile* (Tokyo), vol. 13, no. 4 (August 1985), pp. 307 - 318.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبات المجتمع الياباني يعد من المجتمعات الأولى في العالم من حيث الاستقرار السياسي.

لإنجاح ذلك التوجه، رصدت الدولة اليابانية مبالغ كبيرة طوال النصف الثاني من القرن العشرين، فتحولت اليابان إلى دولة متقدمة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية، والاهتمام بالتعليم، ونظافة البيئة. ووضعت الحكومة اليابانية خططاً مدروسة لمنع صراع الاحتكارات التناحري داخل اليابان من جهة، ولإشراك العمال في العمل والملكية عن طريق شراء أسهم في الشركات التي يعملون فيها من جهة أخرى(٢١).

على صعيد آخر، كانت اليابان قد بدأت تكثيف التبادل التجاري مع أوروبا منذ عقد الستينيات، وبشكل خاص مع بريطانيا وألمانيا. وفي حين كانت تستورد الكثير من المواد الخام من البلدان النامية، كانت صادراتها إلى الأسواق الأوروبية تصل إلى نسبة ٩٠ بالمئة من إنتاجها الصناعي. وتشير إحصاءات تلك المرحلة إلى أن حجم الصادرات اليابانية إلى السوق الأوروبية المشتركة ارتفع خمس مرات فقط خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠، لكن حجم المردود المالي لتلك الصادرات قد ارتفع عشر مرات. فأثارت تلك الظاهرة غضب كثير من الساسة الأوروبيين الذين كانوا يستخفون في البداية بجودة السلع اليابانية ويعتبرونها مجرد تقليد للسلع الغربية، فإذا بهم يرون المواطن الأوروبي يقبل على شراء تلك السلع لجودة صنعها وسعرها المعتدل في آن واحد.

ومنذ عام ١٩٧١، بدأت أصوات الاحتجاج في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ترتفع مطالبة بفرض حظر قوي على السلع اليابانية المستوردة. وحين أصاب الحظر النفطي العربي جميع الدول الصناعية الأوروبية واليابان معاً وفي وقت واحد، أثبت اليابانيون كفاءة عالية في مجابهة الأزمة بسرعة لدرجة أن حجم الصادرات الأوروبية إلى اليابان عام ١٩٧٥ لم يصل إلى ٤٠ بالمئة فقط من حجم صادرات اليابان إلى أوروبا. ويلاحظ أن معدل النمو العام للاقتصاد الياباني الذي بلغ ٤,٩ بالمئة في الفترة ما بين عامي

(٢١) Kazushi Ohkawa and Hirohisa Kohama, *Lectures on Developing Economies: Japan's Experience and Its Relevance* ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1989), lecture 7, «Industrial Policy: Interaction of Public and Private Sectors,» pp. 246 - 295.

١٩٦٩ و١٩٧٩، لم يتجاوز نسبة ٣,١ بالمئة في دول السوق الأوروبية المشتركة، و٢,٨ بالمئة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة عينها.

وفي الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٥، زادت إنتاجية التصنيع في اليابان بنسبة ٢٠٦ بالمئة، تلتها فرنسا بنسبة ١٩٠ بالمئة، فإيطاليا بنسبة ١٧٤ بالمئة، فألمانيا بنسبة ١٧٣ بالمئة، فالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٦٨ بالمئة، ثم بريطانيا بنسبة ١٥٦ بالمئة.

وردّت اليابان على أزمة النفط الثانية لعام ١٩٧٩ بتكثيف حجم صادراتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية بحيث ارتفع حجم تلك الصادرات بشكل حاد وسريع من ٤٠ بالمئة عام ١٩٧٩ إلى ٦٠ بالمئة عام ١٩٨١. وفي عام ١٩٨٤ كانت اليابان تنتج ٤٤ بالمئة من حجم صادرات العالم في مجال الالكترونيات، و٩٠ بالمئة من حجم الصادرات لآلات التسجيل والفيديو. وارتفع عدد مراكز التصنيع التي استحدثها اليابانيون في أوروبا من ٨ مراكز كانت قد أقيمت طوال عقد السبعينيات لتصل إلى ١٢٣ مركزاً عام ١٩٨٠، وإلى ٥١٦ مركزاً في عام ١٩٩٠. ومع ارتفاع عدد مراكز التصنيع والإنتاج ارتفع حجم توظيف اليابان في أوروبا ليصل إلى ٧٩,٦٠٩ مليارات دولار أمريكي، وهو رقم يمثل آنذاك ١٩,٦ بالمئة فقط من حجم التوظيف الياباني في الخارج. ويشير إحصاء كانون الثاني/يناير لعام ١٩٩٤ إلى أن عدد مراكز الإنتاج والتصنيع اليابانية في أوروبا ارتفع إلى ٧٢٨ مركزاً منها ٢٠٦ مراكز في بريطانيا، و١٢١ في فرنسا، و١٠٦ في ألمانيا، و٦٤ في إسبانيا، والباقي في الدول الأوروبية الأخرى. وحملت تلك المراكز إلى أوروبا أحدث التكنولوجيا اليابانية الموظفة في الإنتاج، وأفضل المهارات اليابانية في العمل، بالإضافة إلى عرض حي لأواليات العمل والإنتاج والتنظيم وروحية الفرق الجماعية التي تعبر عن خصوصية ثقافة عريقة تقوم على تقاليد متوارثة اشتهر بها اليابانيون عبر مختلف الحقب التاريخية[٢٢].

خلال العقدين الأولين للنهوض الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن اليابان تثير مخاوف الدول الصناعية الكبرى لأنها كانت تنتج سلعاً رخيصة، وتستخدم تكنولوجيا بسيطة ومستوردة من الخارج. وكانت السلع اليابانية توصم بالتقليد وعدم الابتكار، والافتقار إلى الإبداع. وسرعان ما

(٢٢) Marie Conte-Helm, *The Japanese and Europe: Economic and Cultural Encounters* (London; Atlantic Highlands, NJ: Athlone, Press, 1996), pp. 28 - 36 and 132.

دخلت اليابان أسواق العالم بسلع عالية الجودة، وبخاصة في مجال صناعة السيارات، والتلفزيون والفيديو، والراديو، وآلات التصوير، والآلات الطبية، وغيرها.

فتأكد المستهلك الأوروبي والأمريكي أن اليابان تستخدم تكنولوجيا متطورة لا تقل جودة عن مثيلاتها في أرقى الدول الصناعية، وبأسعار معتدلة جداً. وبدأت الماركات اليابانية من صنع سوني، وسانيو، وباناسونيك، وهوندا، ونيكون، وسايكو، وياماها، وميتسوبيشي، وفوجي، وساكورا، وغيرها تتصدر واجهة المخازن الكبرى في الدول الرأسمالية المتطورة.

ودل إحصاء قامت به إحدى شركات الإعلان الأمريكية عام ١٩٨٩ على أن ٥٤ بالمئة من الأمريكيين باتوا على قناعة من أن اليابان أصبحت الدولة الأولى في العالم اقتصادياً، في حين رأى ٢٩ بالمئة فقط منهم أن الولايات المتحدة ما زالت تحتل ذلك المركز. فنسبة التضخم التي تزايدت بمعدل ٠,٩ بالمئة سنوياً ما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧، بالإضافة إلى تزايد نسبة البطالة التي بلغت ٢,٨ بالمئة سنوياً، قد أضعفا قدرة الأمريكيين على المساعدة والتوظيف المالي في الخارج. وقدرت نسبة توظيف الأمريكيين في الخارج بحوالى ٦,١ بالمئة عام ١٩٨٧، مقابل ٧ بالمئة لليابانيين[٢٣].

هكذا حققت اليابان معجزة اقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين على رغم الضغوط الخارجية الكثيفة. وهي تصر على أن مواصلة هذا المنحى في إطلاق حرية التجارة على المستوى العالمي، وعدم فرض قيود على التوظيفات المالية، والتعاون المثمر والمتبادل بين الدول والشعوب تشكل الركائز الأساسية للسياسة المثلى الواجب اعتمادها في عصر العولمة[٢٤].

وبدأ العالم فعلاً يطبق هذه السياسة بعد توقيع معظم الدول على اتفاقات (الغات) (General Agreement on Tariffs and Trade)، والالتزام بنصائح صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)، وتوصيات البنك الدولي (The World Bank)، والمنظمة الأوروبية للتجارة الحرة (The European Free

(٢٣) William R. Nester, *The Foundation of Japanese Power: Continuities, Changes, Challenges* (London: Macmillan, 1990), pp. 1 - 2.

(٢٤) Yutaka Kosai, *The Era of High-Speed Growth: Notes on the Postwar Japanese Economy*, translated by Jacqueline Kaminski ([Tokyo]: University of Tokyo Press,, 1986), pp. 3 - 12 and 144 - 212.

(The واتفاقية التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية ،Trade Association) ومنظمة التعاون ،North American Free Trade Agreement (NAFTA)) (The Asia Pacific Eonomic Cooperation), الاقتصادي السلمي في آسيا (The Asian Free Trade Agreement) واتفاقية التجارة الحرة في آسيا ،(APEC) ،(AFTA) وغيرها[٢٥].

خامساً: اليابان تعمل على توحيد آسيا اقتصادياً: (الأسينة) (PAN-ASIANISM)

استعاد الاقتصاد الياباني عافيته بعد الحرب العالمية الثانية في ظل رقابة صارمة من الأمريكيين. ولم يكن من السهل على اليابان أن تعمق روابطها الاقتصادية مع دول جنوب وشرق آسيا قبل أن تخطو الولايات المتحدة الأمريكية الخطوة الأولى في هذا المجال، والتي بدأت مع زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى الصين في مطلع السبعينيات. فشكلت الزيارة مبرراً كافياً لكي يعيد اليابانيون النظر في سياساتهم الاقتصادية والمالية التي كانت متجهة نحو الدولة الأوروبية والأمريكية بالدرجة الأولى. فسارعت اليابان إلى توجيه قسم كبير من رساميلها وسلعها التكنولوجية المتطورة نحو الصين والدول الآسيوية الأخرى.

وخلال عقد الثمانينيات بكامله أصبحت اليابان القوة الاقتصادية الأولى التي تدعم المشاريع الاقتصادية والمالية والتقنية في الصين وكوريا وكثير من الدول الآسيوية. وبفضل الدعم الاقتصادي الياباني الهائل تحولت بعض دول المنطقة إلى ظاهرة عالمية تعرف الآن باسم «النمور الآسيوية»، والتي يعود الفضل الأكبر في تمويلها ومدها بالعلوم العصرية والتكنولوجيا الحديثة إلى الدعم الياباني[٢٦].

في تلك الحقبة بدأت الصورة السلبية التي خلفها الاحتلال الياباني بين

---

(٢٥) لمزيد من التوسع، انظر: Rob Steven, *Japan and the New World Order: Global Investments, Trade and Finance* (New York: St. Martin's Press, 1996), pp. 41-69 and 246-270.

(٢٦) لمعرفة تفاصيل التطور الصناعي الهائل الذي شهدته اليابان خلال سنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠، انظر الدراسة الوثائقية البالغة الأهمية التي أصدرتها وزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، مع رسم آفاق المستقبل لسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠: Ministry of International Trade and Industry [MITI], ed., *Background Information: The Industrial Structure of Japan in the 1980s* (Tokyo: [The Ministry], 1980).

شعوب الدول المجاورة في النصف الأول من القرن العشرين تتغير، إلى أن أصبحت اليابان اليوم شريكاً مقبولاً جداً ومطلوباً من جميع دول المنطقة لاستنهاض آسيا وبناء الدائرة الكبرى للازدهار المشترك في شرق آسيا (Greater East Asia Co- Prosperity Sphere) على غرار الوحدات الاقتصادية القارية الأخرى في عصر العولمة.

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين سحبت اليابان قسماً كبيراً من رساميلها التي كانت منتشرة في أوروبا وأمريكا لتعيد توظيفها في الدول الآسيوية. وقد ارتبك بعض الباحثين الغربيين في تحليل هذه الظاهرة، ومنهم من رأى أن اليابان غادرت موقعها السابق الذي وضعوها فيه حيث كانت تصنف في خانة الدول الغربية لأنها كانت تخشى من الارتباط النهائي بمحيطها الطبيعي بين الدول الآسيوية(٢٧).

وتفسر تلك الظاهرة عن طريق التحليل الشمولي لتاريخ اليابان الحديث والمعاصر، والربط ما بين تجربتي التحديث الأولى والثانية. فاليابان بلد آسيوي بالكامل من حيث الجغرافية والثقافة. فلم تتنكر أبداً لطبيعتها الآسيوية لكنها كانت الأسبق في الانفتاح على الغرب وعلومه العصرية في حين تأخرت الدول الآسيوية الأخرى. وأثناء قيامها بتجربة التحديث الراهنة بعد الحرب العالمية الثانية، حافظت اليابان على روحية الشعار الأساسي في تجربة التحديث الأولى وهو: «التكنولوجيا غربية والروح يابانية»، أي آسيوية. لذا فاهتمام اليابان بتوحيد آسيا أو ما يعرف باسم الوحدة الآسيوية (Asianism or Neo- Asianism) لم يكن بهاجس البحث عن إعادة سيطرتها على جيرانها، اقتصادياً ومالياً، بعد أن عجزت عنها في السابق وبالقوة العسكرية، بل إعادة ربط حاضرها بماضيها بعد تخلصها من النزعة التوسعية الامبريالية.

ففي عصر التكتلات الجغراسية والمالية والاقتصادية العملاقة، كان على اليابان تعزيز دورها في محيطها الطبيعي الذي تشكل منطقة جنوب وشرق آسيا أولاً، وبالتالي معظم دول القارة الآسيوية، مجالاً حيوياً موثوقاً لنشاط اليابانيين

---

(٢٧) انظر الأرقام التفصيلية، ونسب النمو المئوية لتطور الأوضاع الاقتصادية في معظم دول جنوب وشرق آسيا خلال سنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠، في: Ippei Yamazawa and Fu-Chen Lo, eds., *Evolution of Asia - Pacific Economies: International Trade and Direct Investment* (Kuala Lumpur, Malaysia: Asian and Pacific Development Centre, 1993), pp. 1 - 85.

ورساميلهم وإنتاجهم التكنولوجي المتطور. فتمتين علاقات اليابان مع محيطها الآسيوي لا يتناقض مع بقاء علاقاتها وثيقة بالدول الغربية المتطورة في عصر العولمة حيث تبحث كل قوة اقتصادية عن موقع ثابت لها في الأسواق العالمية(٢٨).

لقد تمت عملية التقارب بين اليابان وأوروبا منذ عقد الستينيات، وبشكل خاص في ظل قيادة رئيس الوزراء الياباني إيكيدا (Ikeda) الذي عرف عنه حرصه الشديد على تطوير العلاقات اليابانية ـ الأوروبية. ونقل عنه قوله: «يقوم العالم الحر على ثلاث ركائز: أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، واليابان». فشكل إصرار اليابان على توطيد علاقاتها مع الدول الأوروبية أولاً المدخل الطبيعي من أجل تعميق روابطها لاحقاً مع الدول الآسيوية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات. وشكلت العلاقات اليابانية ـ الأوروبية منطلقاً لإثبات قدرة اليابان على المنافسة بسلع عالية الجودة، وفي مواجهة أكثر السلع والتكنولوجية الغربية تطوراً، وداخل الأسواق الأوروبية والأمريكية بالذات(٢٩).

هكذا عاد اليابانيون إلى مجالهم الحيوي في آسيا على أمل التخلص نهائياً من قيود التبعية التي كبلتهم بها العلاقات الوحيدة الجانب مع الولايات المتحدة الأمريكية طوال النصف الثاني من القرن العشرين. ففي الوقت الذي برز فيه اتجاه سياسي أوروبي لإقامة السوق الأوروبية المشتركة تبلور في الفكر السياسي الياباني اتجاه جديد للبحث عن مجال حيوي لبلادهم في آسيا منذ مطلع السبعينيات، وذلك بهدف الارتقاء إلى مصاف القوى الاقتصادية العظمى في عصر العولمة. وقد ساعدهم على ذلك وفرة الرساميل التي نقلوها من أوروبا وأمريكا إلى آسيا. ولم يعد بمقدور الأوروبيين والأمريكيين التشكيك بجودة السلع أو التكنولوجيا اليابانية المستخدمة في الإنتاج، كما لم يعد بمقدورهم تقديم تلك السلع بكلفة أقل من الأسعار التي تعرضها الشركات اليابانية، مع

---

(٢٨) *Japanese Industrialization and the Asian Economy* (Conference), edited by A. J. H. Latham and Heita Kawakatsu (London; New York: Routledge, 1994), pp. 1 - 8.

(٢٩) Saburo Okita, *Japan in the World Economy of the 1980's* ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1989), pp. 3 - 31 and 53 - 90, and Centre de recherches économiques européennes-japonaises, éd., *Japanese Presence in Europe = Présence japonaise en Europe* (Louvain-la-Neuve: Université a catholique de Louvain, le centre, 1991), pp. 14 - 166.

فترة سماح طويلة الأمد وتسهيلات كبيرة في تسديد الديون[٣٠].

ومع نهاية الحرب الباردة انفتحت أسواق جديدة أمام اليابان للتوظيف بقوة في روسيا وأوروبا الشرقية، مع استمرارها في تعميق روابطها بالدول الآسيوية. ونتيجة لذلك، سارت العلاقات اليابانية ـ الآسيوية نحو مزيد من الاستقرار والتطور في العقد الأخير من القرن العشرين. فدخلت اليابان بقوة إلى أسواق آسيوية جديدة عبر نقل التكنولوجيا المتطورة، وتوظيف الرساميل، وتعززت لديها نزعة التوجه القوي نحو جيرانها الآسيويين، وبخاصة بعد نجاح ظاهرة «النمور، أو التنانين ـ (جمع تنين) (Tigers and Dragons) الآسيوية.

وعززت اليابان علاقاتها التجارية مع غالبية الدول الآسيوية، كالصين، والهند، وإيران، وتركيا، والدول العربية، وتايلاند، وكمبوديا، والفيليبين، وغيرها. وحظيت الصين وكوريا الجنوبية بالمقام الأول من الدعم الاقتصادي والتكنولوجي والمالي الياباني طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. واتجهت الاستراتيجية اليابانية الجديدة نحو الدول الآسيوية لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية:

أولاً: تنشيط النمو الاقتصادي بشكل ثابت ومطرد مع العمل الحثيث على إدخال الأفكار الليبرالية إلى عملية الإنتاج وتشجيع التبادل الثنائي بين الدول الآسيوية.

ثانياً: الاستفادة القصوى من الاتفاقات العسكرية المعقودة بين الدول الآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية واحترام البنود التي تنص على بناء اقتصاد سلمي غير موجه لأغراض عسكرية.

ثالثاً: محاولة احتواء الأنظمة والتيارات الاشتراكية الآسيوية والعمل على التخفيف من الاقتصاد الموجه وإبداله تدريجياً باقتصاد السوق والانفتاح على العالم. ومع نهاية الحرب الباردة، كان على الرأسمال الياباني التوجه بسرعة إلى التوظيف في بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق، والصين وفييتنام، وكوريا الشمالية. عمل اليابانيون بشكل مبرمج على ربط تلك الدول باستراتيجية اليابان الجديدة الساعية إلى بناء الوحدة الاقتصادية لدول جنوب وغرب آسيا. وهي تندرج ضمن استراتيجية يابانية جديدة وشمولية على المستوى الكوني في

---

(٣٠) Gavan McCormack, *The Emptiness of the Japanese Affluence*, with a foreword by Norma Field (London; New York: M. E. Sharpe, 1996), p. 291.

عصر العولمة، وتقوم على إطلاق حرية التجارة، ومقررات الطاولات المستديرة للسبع الكبار في العالم، وتسهيل حركة الرساميل بين جميع الدول، وتنشيط النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتخلفة. وبدا واضحاً أن اليابان تبحث لنفسها عن استراتيجية مختلفة عن استراتيجيات الدول الأخرى في عصر العولمة[(٣١)].

لقد بدا واضحاً أن مستقبل الدول الآسيوية، وبخاصة المحيطة باليابان، يقع في صلب توجهات الاستراتيجية الجديدة للاقتصاد الياباني في عصر العولمة. وذلك يعني أن دخول اليابان بقوة في النظام العالمي الجديد يفترض بالضرورة أن تكون اليابان قوية وفاعلة في محيطها الآسيوي أولاً. فكان عليها تقديم كل أشكال الدعم المالي والعون الاقتصادي والتقني لجيرانها الآسيويين مع التبشير بمجتمع آسيوي منزوع السلاح، أو بالأحرى لا تخشى فيه الدول الآسيوية من سيطرة بعضها على البعض الآخر بالقوة المسلحة. وعرفت تلك الدعوة بالدائرة الكبرى للازدهار المشترك في شرق آسيا (Greater East Asia Co-Prosperity Sphere) وتندرج هذه الاستراتيجية ضمن توصيف الباحث الياباني إيواناغا للسمات الثلاث المهمة لعقد التسعينيات:

١ ـ تغليب سياسة التعاون الاقتصادي بدل تشجيع النزاعات العسكرية على المستوى الكوني.

٢ ـ حدة الانتقادات الموجهة للولايات المتحدة الأمريكية بسبب نزعتها التسلطية للسيطرة المنفردة على العالم.

٣ ـ ترسيخ دعائم الاتحاد الأوروبي كقوة سياسية واقتصادية كبيرة تمنع الأمريكيين من التفرد في عصر العولمة[(٣٢)].

بعد نجاح اليابان بتحقيق معجزتها الاقتصادية انصرفت إلى مساعدة الدول الآسيوية المجاورة فقدمت لها مختلف أشكال الدعم الاقتصادي والمالي

---

(٣١) انظر في هذا المجال: Centre de recherches économiques européenes-japonaises, éd., Ibid., pp. 51-69; Anne Androuais, dir., *L'Investissement extérieur direct: Comparaison des politiques française et japonaise* (Grenoble: Presses universitaires de Grenoble, 1990), pp. 261-352, et Yoichi Funabashi, ed., *Japan's International Agenda* (New York: New York University Press, 1994), pp. 18 and 22.

(٣٢) Kazuki Iwanaga, *Europe in Japan's Foreign Policy* (Stockholm: Stockholm University Press, 1997), pp. 6 and 19.

والتقني. فشجعتها على الانفتاح الاقتصادي، وتحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة المفرط في السياسة الاقتصادية أو ما يعرف بالاقتصاد الموجه. فباتت الليبرالية الاقتصادية سمة أساسية من سمات اقتصاد السوق وعصر العولمة. فاعتبر نجاح تجربة التحديث اليابانية الراهنة التي قادت إلى المعجزة الاقتصادية نموذجاً يحتذى لكثير من دول آسيا، وبخاصة في مجال التصنيع وإنتاج سلع معدة للتصدير إلى الأسواق العالمية. وهي تعمل اليوم على تطوير علاقاتها الثنائية في المجال الاقتصادي مع الدول الآسيوية، وتشجع التعاون الاقتصادي في ما بينها(٣٣).

وقد ساهمت الروح الآسيوية، إلى جانب عوامل أخرى، في نجاح المعجزة الاقتصادية في اليابان. وسيكون دور العامل الاقتصادي حاسماً في توحيد السوق الآسيوية أو ما يعرف بالمجال الحيوي للوحدة الآسيوية، وبشكل خاص العامل الياباني، فالتكنولوجيا المتطورة، والسلع الصناعية البالغة الجودة، والتوظيف المالي الكثيف جعلت من اليابان ركيزة أساسية لتوحيد آسيا عند مطلع القرن الحادي والعشرين. وتختزن بنوك اليابان مدخرات هائلة وقابلة للتوظيف في الدول المجاورة وفي الخارج. ومع أن دراسات علمية كثيرة تنبه باستمرار إلى مخاطر جدية يمكن أن تصيب قريباً الاقتصاد الياباني بنكسات كبيرة، وبشكل خاص القطاع المالي فيه، فإن دراسات علمية أكثر تفاؤلاً تنظر بثقة تامة إلى هذا القطاع الذي عرف كيف يتعاطى مع الأزمات الحادة بدراية كافية جعلته قادراً على مجابهة تحديات عصر العولمة(٣٤).

سادساً: عناصر القوة والضعف في الاقتصاد الياباني في عصر العولمة

تبدل الاقتصاد الياباني بشكل سريع خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين فأصبحت اليابان من أقوى الكتل المالية والإنتاجية في الاقتصاد العالمي. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين أصبحت الشركات اليابانية

(٣٣) لمزيد من التوسع في هذا المجال، انظر: Seki Mitsuhiro, *Beyond the Full-set Industrial Structure: Japanese Industry in the New Age of East Asia*, LTCB International Library Selection; no. 2 (Tokyo: LTCB International Library Foundation, 1994).

(٣٤) R. Feldman, «The Future of Japanese Banking,» paper presented at: *Japanese Financial Growth*, pp. 1 - 5.

العملاقة منتشرة في كل بقاع العالم، وتدخل كمنافس قوي في مشاريع بالغة الكلفة، يتطلب تنفيذها تكنولوجيا متطورة جداً، ورساميل كثيفة، وسنوات طويلة قبل الإنجاز والتشغيل. ويعزو كثير من الاقتصاديين سبب النجاح المستمر في اليابان إلى دور وزارة التجارة الخارجية والصناعة من جهة، وتأهيل الإنسان الياباني بشكل ممتاز للإنتاج الجيد من جهة أخرى. فهو قادر على استخدام أرقى العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة ووضعها في التطبيق العملي لخدمة الإنتاج والتطور الاقتصادي والمالي والاجتماعي[٣٥].

واستطاع اليابانيون الاستمرار في المنافسة بسلع متقنة وبأسعار مدروسة في الأسواق العالمية التي شاركوا فيها بحصة كبيرة من الأرباح طوال الربع الأخير من القرن العشرين، وبات لهم حضور قوي وحصة كبيرة في أسواق عصر العولمة[٣٦]. ثم جاءت نهاية الحرب الباردة لترسخ موقع اليابان كقوة عالمية أساسية في عالم الاقتصاد، والمال، والتكنولوجيا المتطورة. فأخذت الدول الكبرى تقيم علاقاتها معها على أساس الاعتراف بدورها المستقبلي كإحدى أبرز الدول التي استفادت من إبعاد شبح حرب عالمية جديدة، ومن تغليب التنافس الاقتصادي والعلمي والمالي على الصراع العسكري في عصر العولمة[٣٧].

لكن الاقتصاد الياباني يعاني أزمات داخلية حادة منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين. فقد أصبحت السوق اليابانية من أكثر أسواق العالم استهلاكاً لبعض السلع، وبخاصة المتطورة منها. وقدر الاستهلاك السنوي في اليابان بما يقارب ٥٣,٦ تريليون ين ياباني. وفي عقد التسعينيات تحديداً، بدأت تظهر على الاقتصاد الياباني الأمراض العديدة المستعصية الحل كالفساد، والرشوة، والمضاربات المالية والعقارية، واستغلال النفوذ، ورشوة أصحاب القرار في الأحزاب والنقابات والمنظمات للتحكم بالقرارات السياسية المصيرية، وغيرها.

---

(٣٥) Thomas M. Huber, *Strategic Economy in Japan* (Oxford; Boulder, CO: Westview Press, 1994), chap. 1, «MITI: Prospero's World,» pp. 5-57 and «International Strategy,» pp. 91-157.

(٣٦) Howe, *The Origins of Japanese Trade Supremacy: Development and Technology in Asia from 1540 to the Pacific War*, pp. 426 - 428.

(٣٧) Edward J. Lincoln, *Japan's New Global Role* (Washington, DC: Brookings Institution, 1993), p. 1.

وشهدت العقود السابقة فضائح مالية وأخلاقية متلاحقة طالت عدداً كبيراً من قادة الأحزاب ومدراء الشركات المالية والمصانع والمتاجر الكبرى. وكثرت الدراسات العلمية التي تبشر بنهاية المعجزة الاقتصادية في اليابان، وأن آثارها السلبية ستطول جميع دول النمور الآسيوية التي ارتبطت بها. وقد حدثت بالفعل أزمة كبيرة طالت تلك النمور ومعها اليابان في عام ١٩٩٧، وما زالت نتائجها السلبية مستمرة حتى الآن، وبأشكال مختلفة.

على أن المفارقة الكبرى في هذا المجال أن الأزمات الداخلية لم تؤثر سلباً، كما كان متوقعاً، في عمل كثير من الشركات اليابانية في الخارج والتي استمرت في الحصول على أعلى نسب من عقود البناء والتجهيز في عدد كبير من دول العالم. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تعتبر أبرز شركات البناء والمقاولات في اليابان تلك التي يتم وصفها بـ «الشركات الست العملاقة للمقاولات»، وهي: «Shimizu, Taisei, Kajima, Takenaka, Obayashi, and Kuganai Gumi».

وبلغ حجم العقود التي وقعتها تلك الشركات الست ١٠,٣ تريليون ين لعام ١٩٩٣. وكان يشتغل فيها ما يزيد على ٧٣٠٠٠ عامل بدوام كامل بالإضافة إلى عدد كبير من العاملين بدوام نصفي. أما الشركات اليابانية التي كانت تضم أكثر من ألف عامل وتعمل بدوام كامل، وتزيد الأرباح الصافية لكل منها على ١٠٠ مليون ين سنوياً، فاستمرت كثيرة العدد، وأهمها(٣٨):

Fujita, Toda, Hazama, Tokyu, Sato, Nishimatsu, Mitsui, Inoue, Pentaocean, Konoike, Tobishima, Aoki, Okumura, Zenitaka, Asanuma, Ando, Nakano, Magara, Odakyu, Matsui, and others.

تزامن تطور الاقتصاد الياباني في النصف الثاني من القرن العشرين مع تعزيز دور البنوك اليابانية، وتشجيع اليابانيين على التوفير حتى باتت نسبة الادخار المالي لديهم من أعلى النسب في العالم. ومع دخول الين عصر العولمة كإحدى العملات المعترف بها دولياً ساهم اليابانيون في تعزيز عملتهم الوطنية عن طريق الادخار بالين مما ساعد البنوك اليابانية على التوظيف المربح في الأسواق العالمية. وفي حين كان الين لا يزال عملة ضعيفة جداً حتى أواسط

---

(٣٨) Brian Woodall, *Japan under Construction: Corruption, Politics, and Public Works* (Berkeley, CA: University of California Press, 1996), pp. 1 and 30 - 32.

الثمانينيات، انتهى عقد التسعينيات بتعزيز دوره القوي في الأسواق المالية العالمية. وللتذكير في هذا المجال، كان سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد يعادل ٣٦٠ يناً حتى مطلع الثمانينيات، فانحدر سعر الدولار إلى أن وصل إلى حدود ٩٠ يناً فقط في بعض سنوات عقد التسعينيات، وما زال يتراوح ما بين ١٠٠ ـ ١٢٥ يناً في عام ٢٠٠١.

كذلك شهدت السياسة المالية اليابانية تبدلات أساسية ما بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات. وعملت النخب الإدارية على امتصاص الفائض النقدي من مدخرات اليابانيين ليتم توظيفه في مشاريع صناعية وتجارية وسياحية كبيرة. وهي تشغل جزءاً كبيراً من اليد العاملة الشابة، وتزيد من فرص العمل، وتقدم مردوداً اقتصادياً ومالياً مجزياً للمستثمرين. ونجحت الضغوط الخارجية على اليابان خلال العقدين المنصرمين بفتح نافذة واسعة في الأسواق التجارية والمالية اليابانية أمام السلع والرساميل الأجنبية. ففتحت بنوك عالمية فروعاً لها في طوكيو ومدن يابانية أخرى، مما ساهم في إضفاء الانفتاح على النظام الاقتصادي والمالي في اليابان. كما أن تدويل الين جعل البنوك الأجنبية تشارك في المضاربات المالية وشراء أسهم في بورصة طوكيو. وعندما اهتز الين الياباني عام ١٩٩٧ ظهرت آثار سلبية في كثير من الدول الآسيوية التي كانت تعتمد بشكل أساسي على الدعم الياباني في مختلف مجالات التصنيع، والتكنولوجيا، والتغطية المالية. وبات الاقتصاد الياباني جزءاً أساسياً من الاقتصاد الدولي في عصر العولمة، وهو يؤثر مباشرة، سلباً أو إيجاباً، في عدد من اقتصاد الدول المتداخلة معه، وبشكل خاص في المحيط الآسيوي. لكن توظيف الرأسمال الياباني بكثافة في الخارج، وبخاصة في القطاعات التي توجه إليها خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، قاد إلى نتائج سلبية في عقد التسعينيات.

ودلت الدراسات التفصيلية على أن هاجس الرأسمال الياباني كان وما زال البحث عن أرباح سريعة في الخارج. فعلى سبيل المثال، توجه التوظيف المالي الياباني في الخارج لعام ١٩٩١ بنسبة ٦٥ بالمئة نحو قطاع الخدمات، وبنسبة ٢٤ بالمئة لشراء العقارات. ومع تعرض تلك القطاعات لأزمات ركود أو مضاربات حادة أصيبت اليابان بخسائر كبيرة في السنوات اللاحقة، مما انعكس سلباً في الاقتصاد الياباني في مختلف المجالات طوال عقد التسعينيات وحتى الآن.

وقد انخفضت نسبة النمو بشكل حاد إلى قرابة ١,٥ بالمئة لعام ١٩٩٢، ولم تسجل نسبة نمو تذكر عام ١٩٩٣، وسجلت نسبة ضئيلة جداً خلال

سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥. أما سنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ فكانت الأسوأ في تاريخ الاقتصاد الياباني منذ أن استعاد حيويته بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد اهتزت مكانة عدة شركات عقارية وبنوك ضامنة لها بسبب سياسة المضاربات العقارية الخاسرة التي أوصلت مجموعات من مدراء الشركات إلى الانتحار، أو إلى مصادرة أملاكهم المنقولة وغير المنقولة، بالإضافة إلى السجن لسنوات عدة. وبعد الإعلان عن سلسلة إفلاسات متلاحقة، اهتزت أيضاً ركائز الاقتصاد الياباني وأظهرت ما في داخل مؤسساته من فساد واستغلال للنفوذ. ونتيجة لذلك أصيب الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، ولأول مرة منذ تأسيسه عام ١٩٥٥، بهزيمة قاسية في انتخابات ١٩٩٣ أنهت تفرده بالحكم لمدة ثلاث سنوات ليعود بعدها بحلة متجددة. لكن الأزمة مستمرة حتى الآن وقد أطاحت بعدد من رؤساء الوزارات خلال فترة قصيرة ما زالت توصف بعدم الاستقرار السياسي، وغياب القيادة اليابانية القوية.

ومع ذلك، فعناصر الحماية متوفرة في النظام الياباني وفي طليعتها القضاء المستقل الذي سارع إلى إنزال العقاب بكثير من السياسيين والإداريين الفاسدين والمفسدين، مهما علت مراتبهم وتضخمت ثرواتهم. لذا لم تمض سنوات قليلة حتى استعاد الاقتصاد الياباني بعض قدرته على المنافسة منذ أواسط عقد التسعينيات. فبدأ يثبت موقعه في عصر العولمة عن طريق المشاركة الفاعلة في اقتصادات الدول الأخرى، المتطورة منها والنامية على حد سواء. وتم نقل التكنولوجيا المتطورة إلى دول أخرى، وتأسست مصانع ومؤسسات مالية وشركات تجارية كثيرة في الخارج برأسمال ياباني ومحلي مشترك. وتوجه رأسمال ياباني كثيف للتوظيف في الخارج والمساعدة على تطوير عدد من القطاعات الاقتصادية المتعثرة في الدول المتطورة والنامية. فتحولت اليابان في العقد الأول من نهاية الحرب الباردة إلى واحدة من أكثر القوى الاقتصادية الفاعلة في السوق العالمية عند مطلع الألفية الثالثة عن طريق المنافسة بسلع جيدة، ونقل تكنولوجيا متطورة إلى البلدان النامية لتعزيز قدراتها على الصمود وتجاوز الأزمات، وتشكيل «جبهة النمور الآسيوية» التي بدأت تلعب دوراً متزايداً على المستوى الكوني في النظام العالمي الجديد[٣٩].

(٣٩) Leon Hollerman and Ramon H. Myers, eds., *The Effect of Japanese Investment on the World Economy: A Six-Country Study, 1970-1991*, Hoover Press Publication; no. 432 (Stanford, CA: Hoover Institution Press; Stanford University, 1996), p. xxii.

سابعاً: اليابان المنزوعة السلاح تدفع خوّة مالية لزعيمة النظام العالمي الجديد

ساهمت «المعجزة الاقتصادية» التي حققتها اليابان في عقدي السبعينيات والثمانينيات في تمكين الاقتصاد الياباني من دخول عصر العولمة بثقة كبيرة على رغم الأزمات التي عصفت به في عقد التسعينيات والتي ما زالت نتائجها السلبية تنذر بمخاطر جدية في المستقبل القريب. لكن بنية الاقتصاد العالمي في عصر العولمة لم تتخذ بعد شكلاً نهائياً، بل هي على طريق التشكل التدريجي قبل الاستقرار على أسس واضحة يمكن الاستنارة بها والقياس عليها. لذلك تتعرض اليابان باستمرار لضغوط كبيرة من المراكز المالية الغربية، الأمريكية والأوروبية معاً. فما كاد الاقتصاد الياباني يتعافى من الأزمات الداخلية الحادة لسنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ حتى أصيب بنكسة قوية عن طريق نسف ركائز الاستقرار المالي والنقدي الذي عصف بجميع الدول الآسيوية خلال عامي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨، وهذه النكسة مستمرة حتى الآن(٤٠).

ومع توجيه ضربة قوية إلى حلفاء اليابان الاستراتيجيين في تلك المنطقة، تحمل الاقتصاد الياباني خسائر كبيرة من جراء الدعم السريع والمباشر الذي قدمته اليابان، على رغم أزماتها الداخلية والاقتصادية الحادة، إلى النمور الآسيوية الحليفة. ويرى بعض الباحثين، من يابانيين وغير يابانيين، أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في أوروبا الغربية خططوا لإضعاف اليابان عن طريق ضرب حلفائها، وأنهم يعيدون مخططاً شبيهاً بالذي نفذوه ضد الاتحاد السوفياتي السابق بعد أن وقع أسير شعاراته الايديولوجية ومنها دعم جميع الدول النامية والفقيرة لتشكيل «الجبهة المعادية للرأسمالية» في وقت لم يكن فيه السوفيات قادرين على تطوير اقتصادهم وتأهيله لمنافسة الدول الرأسمالية الكبرى في مجالات التكنولوجيا، والتصنيع، والخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية وغيرها.

---

(٤٠) حول أزمة النمور الآسيوية لعامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، انظر الدراسات التالية: «انفجار الأزمة ومراحل تطورها،» في: عمرو محيي الدين، معد، **أزمة النمور الآسيوية: الجذور والآليات والدروس المستفادة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ١٧ ـ ٤٣؛ رمزي زكي، **المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٠)، ص ٣٨ ـ ٩٥، ومحمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٧.

من ناحية أخرى، يثير التوسع الهائل للرأسمال الياباني الموظف في الخارج علامات استفهام كبيرة حول مدى قدرة اليابان على استعادته كاملاً، دون الحديث عن الفوائد الكبيرة التي كان يتوقعها اليابانيون. فاليابان في عصر العولمة الأمريكية أشبه بالمارد الاقتصادي والقزم العسكري. وهذا وضع غير مألوف سابقاً في تاريخ الدول الكبرى، وهو يشكل إحدى أبرز نقاط الضعف في دور اليابان السياسي على المستوى الكوني. وهناك ضغوط هائلة لإجبار اليابان على إنفاق قسم كبير من مدخراتها المالية في مشاريع غير مجزية اقتصادياً، وبشكل خاص داخل اليابان، بهدف إجبارها على تبديد قسم من مدخراتها المالية الكبيرة. هذا بالإضافة إلى التهويل الدائم من أن اليابان ستغزو العالم عن طريق رساميلها الوفيرة التي تعتبر الأقوى والجاهزة للتوظيف بسرعة قياسية لا تتوفر لأية دولة أخرى. وتظهر باستمرار دراسات غربية تطالب اليابان بأن تقوم بإعادة توزيع عادل للثروة بعد أن جمعت قسماً كبيراً من أموال العالم في بنوكها ومؤسساتها المالية بحيث بدت دولة احتكارية بامتياز.

لكن تلك الدراسات لا تشير إلى أساليب القرصنة، المعلنة أو المستترة، التي اعتمدتها، وما زالت تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية لسلب قسم كبير من مدخرات جميع دول العالم ومنها اليابان التي فقدت جزءاً من مدخراتها المالية بسبب تبعيتها شبه التامة للسياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية.

كان الأمريكيون وراء الحظر النفطي بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر لعام ١٩٧٣، على رغم ادعاء قادة العرب شرف الإعلان عنه. فأجبر اليابانيون على دفع خسائر قدرت بمليارات الدولارات من جراء ذلك الحظر. وكان الأمريكيون أيضاً وراء حرب الخليج الثانية التي أدخلت إلى خزائن الأمريكيين ما يزيد على ٦٠٠ مليار دولار منها أكثر من ١٣ مليار دولار فرضت على شكل خوّة على اليابانيين دون أن تكون لهم القدرة على التملص من دفعها.

ثم فرضت الولايات المتحدة ضريبة غير مباشرة على اليابان عن طريق التلاعب بأسعار العملات الآسيوية خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، مما استوجب دعم اليابانيين لتلك الدول بعشرات المليارات من الدولارات ذهبت جميعها لدعم الاقتصاد الأمريكي. وبالإمكان أن نضيف أيضاً مشكلة «نساء المتعة» التي تم تفجيرها ضد اليابان لإظهار الهمجية التي عامل بها الجنود اليابانيون شعوب المستعمرات التي خضعت لهم في النصف الأول من القرن العشرين.

وبلغ عددهن أكثر من مائتي ألف امرأة، وتطالب كل منهن الحكومة اليابانية بدفع تعويضات مالية كبيرة. ناهيك عن الإساءة المباشرة التي لحقت بسمعة الشعب الياباني من جراء المحاكمات العلنية التي عقدت من أجل هذه الغاية، داخل اليابان وخارجها، وبشكل خاص في كوريا.

من نافل القول إن ضعف اليابان العسكري أغرى الأمريكيين بانتهاج أسلوب الابتزاز، وبخاصة أن الممارسات اللاأخلاقية للجيش الأمريكي أكثر من أن تعد أو تحصى. ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، استخدام القنابل النووية ضد الشعب الياباني، والأساليب الوحشية التي استخدمها الأمريكيون في فييتنام، واستخدام أسلحة محرمة في حربي الخليج ويوغوسلافيا، والتحرشات الجنسية اليومية في مناطق وجود الجيش الأمريكي في اليابان والتي تثير باستمرار مظاهرات صاخبة في كثير من المدن اليابانية، وبخاصة في جزيرة أوكيناوا وغيرها. على أن تلك الجرائم بقيت دون عقاب، وليس ما يشير إلى أن الولايات المتحدة ستقدم اعتذاراً علنياً عن جرائمها السابقة كما يفعل اليابانيون، أو تعيد جزءاً من الثروة المنهوبة إلى أصحابها الأصليين.

ثامناً: دور البيروقراطية اليابانية في إنجاح السياسات الاقتصادية اليابانية في عصر العولمة

يعود صمود اليابان أمام الضغوط الخارجية، في جانب أساسي منه، إلى كفاءة رجال المال والأعمال فيها، وإلى الرقابة المستمرة التي تمارسها وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI)، التي تضم أصحاب كفاءة عالية من اليابانيين، وإلى تدريب العمال على استخدام كثيف للتكنولوجيا المتطورة والعلوم العصرية في جميع مراكز الإنتاج، وإلى تشجيع الشركات على إنتاج أفضل السلع القادرة على المنافسة بأسعار مدروسة[(٤١)].

لذا تعزو غالبية الدراسات العلمية نجاح الاقتصاد الياباني في سرعة التكيف المذهلة من مرحلة التدمير الشامل ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ إلى «المعجزة

---

(٤١) للتوسع في دور الإدارة اليابانية في إعداد الاقتصاد الياباني لعصر العولمة، انظر: *Japanese Management in Historical Perspective: Proceedings of The Fuji Conference*, edited by Tsunehiko Yui and Keiichiro Nakagawa ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1989), pp. 1-47 and 277-283, and Hasegawa Harukiyo and Gleen D. Hook, eds., *Japanese Business Management: Restructuring for Low Growth and Globalization* (London: Routledge, 1998).

الاقتصادية» المستمرة، إلى كفاءة الإدارة الاقتصادية وصمودها أمام ضغوط إدارة سياسية فاسدة جداً. كما أن التخطيط الاقتصادي الطويل الأمد في اليابان يعود، بالدرجة الأولى، إلى وزارة التجارة الدولية والصناعة (Ministry of International Trade and Industry (MITI))، التي تضم نخباً مالية واقتصادية وإدارية من أفضل اليابانيين من خريجي الجامعات اليابانية والأجنبية. وقد قادت تلك النخب، وبكفاءة عالية، جميع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليابان منذ بداية حركة التحديث المعاصرة حتى الآن. وتلاحظ بعض الدراسات أن عددها يقدر ببضعة آلاف فقط من ذوي المراكز الإدارية العليا أو «أصحاب الياقات البيضاء» التي ترسم مستقبل اليابان في جميع المجالات[٤٢].

وقد خططت النخب الإدارية لحل مشكلات النمو السكاني، وأزمات العمل، وتحديث الإنتاج، والتصنيع، وتعميم العلوم العصرية، ونشر التكنولوجيا، وإيجاد حلول سريعة للأزمات الطارئة، ومحاربة الفساد السياسي والإداري والمالي، وتوسيع الخدمات الصحية والاجتماعية لليابانيين. فنجحت، إلى حد بعيد، بتنفيذ تلك المهمات حتى أصبحت اليابان في نهاية القرن العشرين دولة غنية وذات قدرة اقتصادية هائلة. فقد تم ضبط النمو السكاني بشكل واضح، وعمت التكنولوجيا جميع قطاعات الإنتاج والعمل والخدمات، وأقيمت الإدارة العصرية على أساس من اللامركزية الإدارية لتجاوز الروتين الإداري، وجرى توظيف قسم كبير من الفائض المالي في الخارج لضمان تزويد المصانع اليابانية بالمواد الخام وتحضير اليابان للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي.

ولعل أبرز عناصر القوة في تجربة التحديث المعاصرة أن الإدارة اليابانية خططت بدقة لتطوير المجتمع الياباني في مختلف مجالات الإنتاج، والعمل، والخدمات، والسكن، والمواصلات وغيرها في الوقت نفسه الذي كانت تحضر فيه لدخول اليابان بقوة إلى المنافسة في الأسواق العالمية بسلع عالية الجودة، وبأسعار معتدلة. فلم تشهد البلاد انقلابات سياسية حادة، أو إضرابات عمالية تعطل عملية الإنتاج، أو حركات احتجاج عنيفة باستثناء بعض المظاهرات الظرفية[٤٣].

---

(٤٢) Huber, *Strategic Economy in Japan,* p. 5.

(٤٣) Ikuo Kume, *Disparaged Success: Labor Politics in Postwar Japan,* Cornell Studies in Political Economy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998), pp. 1 - 19 and 141 - 181.

واستعد اليابانيون لدخول عصر العولمة بشكل جيد. وما يثير نقمة قادة الدول الغربية المتطورة أن المجتمع الياباني، وبالتالي الأسواق اليابانية، ما زالت قليلة الانفتاح على السلع والتقاليد الغربية في العلم والعمل بفضل المقولات القومية التي عممتها بيروقراطية محافظة جداً، وشديدة الارتباط بالإيديولوجيا القومية اليابانية التقليدية المعروفة باسم «نيهون جين رون». وقد دعت تلك البيروقراطية إلى التمسك الشديد بالتقاليد اليابانية بهدف المحافظة على خصوصية اليابان وفرادة مجتمعها.

وفي الوقت نفسه، أظهر اليابانيون قدرة هائلة على اختراق جميع الأسواق عبر التوظيف المالي الكثيف، والإنتاج الصناعي والتقني البالغ الجودة. وتجري حالياً محاولات جادة في بعض الدول الغربية لتدريب العمال وقوى الإنتاج فيها على خطى اليابانيين في محاولة للحد من قوة النموذج الياباني الذي أثبت كفاءة عالية في المنافسة من حيث كثرة ساعات العمل، ووفرة الإنتاج، وجودة السلع القادرة على المنافسة. ودلت غالبية الدراسات التي تناولت طريقة معالجة اليابانيين لحل أزماتهم الداخلية والاقليمية في عقد التسعينيات على قدرة البيروقراطية اليابانية على تجاوز الصعوبات المرتقبة في المستقبل نظراً إلى ما يتمتع به أفرادها من كفاءة إدارية عالية، وحرص شديد على مصلحة اليابان العليا، وهي تتمتع بثقة تامة من جانب الأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية. لذلك دعا بعض الباحثين، من آسيويين وغير آسيويين، البيروقراطيات الأمريكية والأوروبية إلى الاقتداء بالنموذج الياباني لحل الأزمات التي تعانيها والتعلم من اليابانيين بدل الإصرار دوماً على تعليمهم(٤٤).

وبفضل كفاءة النخب الإدارية وحسن تخطيطها تجاوز اليابانيون مرحلة الخوف من نقص الموارد الأولية الضرورية لمصانعهم بعد أن أبرمت عقوداً طويلة الأمد بين الشركات اليابانية وحكومات البلدان المنتجة للمواد الأولية على قاعدة «مواد خام مقابل سلع مصنعة». وسعت وزارة التجارة الدولية والتصنيع لتنويع مصادر المواد الأولية عن طريق توظيف رأسمال كبير للمشاركة المباشرة في استخراج المواد الخام الضرورية والتي باتت تفيض عن حاجات المصانع اليابانية.

(٤٤) Mustafizur Rahman, *The Japan's Development Strategy as a Lesson or a Threat to Global Economic Order* (Daka: University Press Limited, 1996), pp. xiv-xvi.

وعن طريق زيادة حجم التوظيف المالي في الخارج أصبحت اليابان الدولة الأولى في العالم من حيث الحضور القوي في مختلف قطاعات الإنتاج على المستوى الكوني. وبفضل نباهة بيروقراطيتها التي اكتسبت معرفة دقيقة في أواليات العمل والإنتاج في جميع الأسواق العالمية أصبحت اليابان شريكاً مهماً في جميع قطاعات الاقتصاد العالمي، بدءاً من استخراج المواد الأولية، ووصولاً إلى التخطيط الطويل الأمد والبالغ الكلفة لمشاريع مستقبلية تعتمد تكنولوجيا معقدة جداً، وتعمل على تغيير نظم الاقتصاد السائدة وتحويلها باتجاه العولمة.

وقد تم ربط كثير من مراكز الإنتاج، وبخاصة في الدول الآسيوية، بشبكة متطورة جداً من حلقات اتصال يابانية التي تقدم أدق المعلومات والتفاصيل اليومية لمراكز الأبحاث اليابانية التي تدرسها وتقدم أفضل الاقتراحات العملية لتنفيذها.

وبدت اليابان عند مطلع القرن الحادي والعشرين في طليعة الدول العالمية التي تمتلك معلومات تفصيلية عن حركة الاقتصاد العالمي اليومية انطلاقاً من مراكزها الأساسية. فتحققت بذلك نبوءة فرناند بروديل (Fernand Braudel) العلمية عن ضرورة الربط في مجال التحليل العلمي ما بين «اقتصاد العالم وعالم الاقتصاد»(٤٥).

رأى بروديل أن النظرية الجديدة في الاقتصاد السياسي العالمي تنطبق، أكثر ما تنطبق، على الاقتصاد الياباني في عصر العولمة. فهذا النوع من الاقتصاد متعدد الأوجه ومتداخل بقوة بين المركز والأطراف، وشديد التأثر بتقلبات حركة الاقتصاد في الدول الأخرى. وأبرز الوجوه المقصودة في هذا التحديد هي التالية: الاقتصاد، والسياسة، والجغرافيا، والاجتماع، والقوانين أو القرارات الشرعية.

وليس من شك في أن تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي يقود إلى تبدلات جذرية لا حصر لها. وعلى رغم الدور الفاعل للحكومة، والإدارة البيروقراطية، والأحزاب السياسية في تقرير مستقبل اليابان، فإن الشركات الخاصة هي التي كانت السباقة إلى دفع هذا البلد باتجاه العولمة، ولعبت الدور الأساسي في تعزيز روابط اليابان بجميع دول العالم. كما أن حضور اليابان

---

(٤٥) Thomas Bourke, *Japan and the Globalisation of European Integration* (Brookfield, VT: Darmouth, 1996), pp. 9 - 13 and 199 - 201.

القوي في الأسواق العالمية كان ثمرة جهود الشركات اليابانية، وبالتالي البيروقراطيات الموجهة لها.

وكثيراً ما اشتد النزاع بين الشركات اليابانية العاملة على توسيع رقعة السوق أمام السلع والرساميل اليابانية التي كانت تخوض أحياناً مغامرات خطرة وغير مدروسة ترتد نتائجها السلبية على مجمل الاقتصاد الياباني وعلى سمعة اليابان على المستوى الدولي. لذا لا بد من التأكيد في هذا المجال على أن التدابير الصارمة للنخب الإدارية لعبت دوراً مهماً جداً في عقلنة تلك المغامرات، وخططت بدقة لحماية المصالح اليابانية أينما وجدت.

كما أن البيروقراطية اليابانية التي تضم أفضل النخب في مختلف المجالات، وبخاصة نخب وزارة التجارة الدولية والصناعة، ساهمت بكفاءة قل نظيرها في توجيه الاقتصاد الياباني وقيادته لدخول عصر العولمة دون صعوبات أو خسائر كبيرة. فقد نجحت بإقامة التوازن الدقيق بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص وتوجيههما معاً نحو اقتصاد السوق. ولتحقيق ذلك الهدف اتخذت جميع التدابير الرامية إلى اختيار أفضل أشكال الليبرالية المعتمدة دولياً لكي تساهم في تحقيق الشروط المطلوبة في اتفاقات الغات (GATT) أو حرية التجارة الدولية. فكان الاقتصاد الياباني من أكثر المستفيدين من تحرير التجارة الدولية لشراء المواد الخام بأسعار رخيصة، ولنقل السلع والتوظيف الكثيف في الخارج طوال عقد التسعينيات. وساعدت البيروقراطية اليابانية في إطلاق حركة تصنيع واسعة لإنتاج أحدث السلع المتطورة والتكنولوجيا الحديثة وتوجيهها للمنافسة في أسواق جميع الدول المتطورة والنامية. لكنها، في الوقت عينه، لا تزال ترفض انفتاح الأسواق اليابانية، بطريقة طوعية، أمام غالبية السلع الوافدة من الخارج.

لم تنفع جميع التدابير الأمريكية في إجبار اليابانيين على شراء سلع أجنبية لأنهم تعلموا في البيت والمدرسة والمصانع أن عليهم تفضيل السلع اليابانية على أية سلع أخرى حماية للاقتصاد الياباني، ودعماً لموقع اليابان في المنافسة على الساحة الدولية بسلع من النوع الأكثر جودة والأقل كلفة. فشكل تعصب اليابانيين للسلع المنتجة في بلادهم نوعاً من الحماية الوطنية غير القابلة للاختراق. ونادراً ما توجد مقولات شعبية سائدة في أي من دول العالم يمكن أن تقارن بالمقولات التي تنتجها الثقافة الشعبية اليابانية لحماية سلعها الوطنية. مع ذلك نبّه بعض الباحثين مؤخراً إلى أن الحماية الطوعية للسلع اليابانية عن

طريق الثقافة التقليدية يمكن أن تواجه بحماية مشابهة في الدول الآسيوية الأخرى ذات الثقافات التقليدية المشابهة للثقافة اليابانية كالصين، وكوريا، والهند وغيرها. كما أن تشجيع الحكومة اليابانية لهذا النوع من الحماية قد يكون عائقاً جدياً أمام الكتلة الاقليمية الآسيوية (Asian Regional Bloc) التي تسعى اليابان لبنائها وتوظف الكثير من الأموال في سبيل إنجاحها(٤٦).

لقد تميزت السياسة الاقتصادية اليابانية بتوظيف كثيف للتكنولوجيا والعلوم العصرية في قوى وعلاقات الإنتاج معاً. وكانت لها نتائج مهمة جداً على صعيد تثيقف العمال، وتحديث المصانع، وزيادة الإنتاج، وتحسين نوعية السلع المعدة للاستهلاك، داخل اليابان وفي الأسواق العالمية. ولعبت النخب البيروقراطية دوراً أساسياً في التخطيط، والتنفيذ، والمراقبة لجميع مراحل التوظيف والإنتاج والتسويق. وبنيت تلك السياسة أيضاً على أساس تشجيع القطاعين العام والخاص معاً وعدم تفضيل أحدهما على الآخر. وأعطيت صلاحيات غير محدودة للنخب البيروقراطية من قبل وزارة التجارة الخارجية والصناعة لمراقبة الفساد الاقتصادي والمالي واتخاذ التدابير الصارمة لردعه، وأوكلت إليها مهمة تنشيط المصانع والمؤسسات الصناعية والمالية المتعثرة ومحاسبة المسؤولين عن هدر الأموال العامة مهما علت مراتبهم السياسية والإدارية. فساعدت تلك التدابير على تصويب مسار الاقتصاد الياباني وإعداده بشكل سليم لدخول عصر العولمة واقتصاد السوق(٤٧).

تاسعاً: ملاحظات نقدية حول خصوصية «المعجزة الاقتصادية» في اليابان

انتهت تجربة التحديث الأولى بسقوط اليابان تحت الاحتلال الأمريكي في عام ١٩٤٥، فانتهت معها تجربة التحديث الأولى بعد أن أدخلت تغيرات بنيوية في الاقتصاد الياباني، وبشكل خاص في مجالات التصنيع، والبنوك، وإطلاق الاحتكارات الكبرى التي عرفت باسم الزايباتسو. وما زال السجال النظري مستمراً حتى الآن حول طبيعة المعجزة الاقتصادية في اليابان والتي كثر الحديث عنها في عقدي السبعينيات والثمانينيات. فهل أن تلك المعجزة كانت نتاج إعادة تجديد الركائز البنيوية لإصلاحات مايجي الاقتصادية السابقة، أم

---

(٤٦) Lincoln, *Japan's New Global Role*, p. 248.

(٤٧) Woodall, *Japan under Construction: Corruption, Politics, and Public Works*, pp. 5 - 8.

نتاج ما أدخله الأمريكيون من تغيير جذري في بنية الاقتصاد الياباني المعاصر، أم وليدة مقولة ثالثة حول تداخل عناصر الاستمرارية والتغيير في حركتي التحديث اليابانية؟ وليس من شك في أن المنهج العلمي السليم يتطلب قدراً كبيراً من الدقة لإبراز الطرق التي اعتمدها اليابانيون للجمع بين دروس تجربتهم الأولى في التحديث مع التوجيهات الأمريكية التي لعبت دوراً أساسياً وحاسماً في تجديد النظام الاقتصادي الياباني، إلى جانب تجديد النظام السياسي.

لقد بنيت ركائز الاقتصاد الياباني الحديث انطلاقاً من الإيجابيات التي خلفتها إصلاحات مايجي في القرن التاسع عشر. فمعدل النموي السنوي الثابت في اليابان قد بلغ نسبة ٣,٥ طوال سنوات ١٨٧٠ ـ ١٩٤٢، في حين لم تتعد تلك النسبة ٢ بالمئة في كل من السويد وألمانيا إبان تلك المرحلة[٤٨].

ومع أن اليابانيين قد أصروا على التمسك بكل ما هو إيجابي في حركة التحديث الأولى، إلا أنهم كانوا عاجزين عن رفض كل الإصلاحات الجذرية التي فرضتها القيادة العليا الأمريكية على بنية الاقتصاد الياباني لمنعه من تجديد قدراته العسكرية بعد الهزيمة. ونتيجة لذلك بنت اليابان نهضتها الجديدة بقوى قديمة إنما لأهداف مغايرة تماماً للنهضة الأولى. وقد نجح اليابانيون ببناء «معجزة اقتصادية» طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وما زالت مستمرة على رغم صعوبات كبيرة واجهت الاقتصاد الياباني في السنوات العشر الأخيرة. مع ذلك، فهناك من يعتقد بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن اليابان بامتياز، وبخاصة في مجال التكنولوجيا المتطورة وصناعة الإنسان الآلي، علماً أن اليابان بلد قليل السكان قياساً إلى التكتلات السكانية الضخمة في آسيا كالصين، والهند، وهي تشكو من شح شديد في مواردها الطبيعية[٤٩].

ولا يزال النهوض الاقتصادي السريع الذي شهدته اليابان خلال فترة زمنية قصيرة مثار جدل عميق، ويشكل مادة مهمة لكثير من الدراسات العلمية. فخلال ثلاثة عقود فقط استطاع اليابانيون تحويل بلدهم من اقتصاد مدمر تماماً إلى القوة الاقتصادية الثانية في العالم، والأكثر قدرة على التوظيف

---

(٤٨) Wayne E. Nafziger, *Learning from the Japanese: Japan's Pre-war Development and the Third World* (London: M. E. Sharpe, 1995), p. 6.

(٤٩) Edward Friedman, ed., *The Politics of Democratization: Generalizing East Asian Experience*, Transitions - Asia and Asian America (Oxford: Westview Press, 1994), p. 75.

والمساعدات المالية بين جميع الدول المتطورة. ففي عقد الثمانينيات باتت اليابان تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على الدرجة الأولى في بعض المجالات. واحتلت موقعاً متقدماً بين الدول الصناعية الكبرى في العالم من حيث استخدام التكنولوجيا في الصناعة، وحجم الإنتاج، وحجم تصدير السلع الصناعية إلى الخارج. ومنذ عام ١٩٨٥ أصبحت اليابان الدولة الأولى في العالم من حيث كثافة الرأسمال المالي الجاهز للتوظيف في الخارج. وكان للتراكم الاقتصادي والمالي الهائل الذي شهدته اليابان في عقدي الثمانينيات والتسعينيات دور أساسي في ولادة ما يعرف الآن باسم اليابان الجديدة (The New Japan)(٥٠).

لقد كان للتراكم الاقتصادي أيضاً الأثر الحاسم في إحداث تبدلات داخلية شهدها المجتمع الياباني المعاصر. ونظراً إلى حجم التوظيف المالي الكبير تم توجيه جزء أساسي منه لسد حاجات اليابانيين، في مختلف المجالات. فبالإضافة إلى تحول اليابان إلى واحدة من أكثر الدول المنتجة في العالم، بات المجتمع الياباني في طليعة المجتمعات العالمية من حيث حجم الاستهلاك الفردي. وهذا ما دفع أعداداً هائلة من العمال الأجانب، وبخاصة من الدول الآسيوية النامية والفقيرة، إلى المجيء إلى اليابان طلباً للعمل. واستقر قسم كبير منهم بشكل غير شرعي مما يهدد بأزمة كبيرة في نظام العمل والخدمات في اليابان. لكن الإدارة اليابانية سارعت إلى اتخاذ تدابير صارمة للحد من سلبيات تلك الظاهرة التي تسيء إلى نظام القيم الياباني، بالإضافة إلى تشويه أو إفساد نظام العمل والإنتاج الذي كان سائداً في اليابان منذ عقود طويلة، والذي يعتبر أحد أبرز أسباب نجاح المعجزة الاقتصادية فيها(٥١).

في عقد التسعينيات أصبحت اليابان في طليعة الدول الأكثر حضوراً في الأسواق العالمية من حيث كثافة الإنتاج، وجودته، وكثافة الرأسمال المالي المعد للتصدير، أو للمعونات المالية، أو لشراء المؤسسات الكبيرة التي تعاني صعوبات مالية في كثير من دول العالم المتطور(٥٢).

---

(٥٠) Eisuke Sakakibara, *Beyond Capitalism: The Japanese Model of Market Economics*, with an introduction by Clyde V. Prestowitz, jr. (Lanham, MD: University Press of America, 1993), introduction, pp. xii-xiii.

(٥١) David Williams, *Japan: Beyond the End of History*, Nissan Institute/Routledge Japanese Studies Series (London; New York: Routledge, 1994), p. 5.

(٥٢) Arase, *Buying Power: The Political Economy of Japan's Foreign Aid*, pp. 205-207, and Huber, *Strategic Economy in Japan*, p. 1.

وقد دخلت السلع اليابانية المتقنة الصنع إلى جميع الأسواق العالمية بقدرة هائلة على المنافسة. وخلال العقود الثلاثة الماضية بقيت السلع اليابانية تغزو جميع الأسواق العالمية ومنها الأمريكية والأوروبية نفسها. فارتفعت أصوات كثير من رجال السياسة والمال والأعمال في الدول المتطورة تطالب بفرض قيود صارمة على السلع اليابانية التي تهدد البلدان المتطورة في عقر دارها. ونشرت دراسات كثيرة تحت عنوان: «اليابان تغزو العالم»(٥٣).

ليس من شك في أن هذه الظاهرة جديرة بالدراسة المعمقة، إذ كيف نجح بلد مدمر في الحرب العالمية الثانية، خضع للاحتلال الأمريكي المباشر، وكان يحتاج إلى كل أشكال الدعم والمساعدة، بأن يتحول خلال فترة زمنية قصيرة إلى القوة الاقتصادية الثانية في العالم، حتى بات مصدر قلق لجميع الدول المتطورة؟ وفي حين لم يكن في اليابان بنك واحد أو مؤسسة مالية متخصصة بالتوظيف المالي قبل عام ١٨٥٩ أصبحت اليابان في عام ١٩٩٢ تمتلك ١١ بنكاً من مجموع ٢٠ بنكاً تعتبر الأولى في العالم. وكان التجار ورجال الأعمال الأوائل في اليابان يفتقرون إلى المعرفة العلمية الدقيقة بالتسليف المالي، وتقلب أسعار المعادن النفيسة، وبخاصة الذهب والفضة، في الأسواق العالمية، فباتت الشركات الاقتصادية والمالية فيها تعد من أكثر الشركات العالمية معرفة بالتوظيف المالي المربح في عصر العولمة(٥٤).

على جانب آخر، حذر بعض الباحثين من أن الأسواق اليابانية لا تزال شبه مغلقة فعلاً أمام السلع الخارجية. وهذه الظاهرة يصعب إثباتها بالعين المجردة لأن السلع الأجنبية تملأ الأسواق اليابانية. لكن المواطن الياباني يتربى على تقاليد ثابتة تحبذ شراء السلع الوطنية وليس الأجنبية. وقد تبقى بعض السلع الأجنبية سنوات عدة قبل أن يصار إلى بيعها بأسعار غير مربحة في معظم الأحيان. كذلك يجد الرأسمال الأجنبي صعوبة هائلة للعمل داخل اليابان مما يؤكد عدم انفتاح الأسواق اليابانية أمام سلع ورساميل غير يابانية. وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى تقديم اقتراحات عملية تقضي بأن تبادر الدول

---

(٥٣) صدرت دراسات كثيرة تحذر من سيطرة اليابان على الاقتصاد العالمي منها على سبيل المثال لا الحصر: Pierre-Antoine Donnet, *Le Japon achète le monde*, l'histoire immédiate (Paris: Seuil, 1991), pp. 95 - 157, et Michael Montgomery, *Imperialist Japan: The Yen to Dominate* (London: Helm, 1987), pp. 83 - 85 and 501 - 519.

(٥٤) Tamaki, *Japanese Banking: A History, 1859 - 1959*, pp. xiii and 207.

الكبرى إلى إجبار اليابان على شراء نسب معينة من السلع الغربية، وجعل نظامها الاقتصادي أكثر ليبرالية وانفتاحاً مما هو عليه الآن. وقد صدرت مؤخراً اقتراحات عملية ضمن كتب تحمل عناوين مثيرة منها: «إعادة فتح السوق اليابانية» (Re-opening the Japanese Market).

ونظراً إلى طبيعة الرأسمالية المركنتيلية في اليابان ومحاولتها الدائمة للتهرب من المشاركة العملية في حل المشكلات الدولية المعقدة، فهي تصر على حصر المشاركة الاقتصادية الفعالة في حل أزمة الدول الآسيوية دون الالتفات إلى كثير من الأزمات الدولية الأخرى[(٥٥)].

هناك إذن تخوف حقيقي من أن تدخل اليابان عصر العولمة واقتصاد السوق بقدرة هائلة على المنافسة داخل أسواق جميع الدول بينما تبقى أسواقها الداخلية حكراً على السلع اليابانية فقط. ولعل أبرز أسباب تلك الظاهرة من الحماية الطوعية أن المؤسسات الاقتصادية والثقافية فيها تمنح النخب البيروقراطية صلاحيات واسعة لحماية الاقتصاد الياباني. وهي نخب محافظة جداً، شديدة التماسك، وتضم أفضل الكوادر الإدارية التي نالت شهادات عالية من أرقى الجامعات اليابانية والدولية.

وبالإضافة إلى الدقة المتناهية في التخطيط والتنفيذ للمشاريع التي تقدم خدمات كبرى لليابان، أخذت النخب البيروقراطية على عاتقها فضح رجال السياسة ومحاكمتهم، والكشف عن صفقات معظم رجال المال والأعمال من اليابانيين والتي تنتهي، في الغالب، بانتحار نسبة كبيرة من المتهمين منهم قبل الإعلان عن الأحكام النهائية.

ولعبت تلك النخب دور صمام الأمان لحماية الاقتصاد الياباني، وفي وضع عراقيل لا حصر لها أمام تداول السلع المستوردة وتوظيف رأس المال الأجنبي، ونجحت نسبياً بمنعها من اختراق الأسواق اليابانية حتى الآن. تبقى ملاحظة على قدر كبير من الأهمية مفادها أن نجاح المعجزة الاقتصادية في اليابان لم يقتصر فقط على وفرة السلع المنتجة والبضائع المعدة للاستهلاك أو التصدير، ولا على كثرة ساعات العمل التي يمضيها العامل في الإنتاج، بل أيضاً على نوعية العلاقات الإنسانية الحميمة التي تربط العامل بالمؤسسة التي

---

(٥٥) انظر في هذا المجال: Makoto Itoh, *The World Economic Crisis and Japanese Capitalism* (London: Macmillan, 1990), pp. 137 - 198.

يعمل فيها مدى الحياة. فقادت تلك العلاقات إلى توليد نوع بارز من الماركنتيلية اليابانية الجديدة (Neo-Mercantilism) التي تقدم أرباحاً كبيرة للمؤسسة الاقتصادية مقابل أجور مرتفعة، ومكافأة مالية، وخدمات كثيرة للعمال(٥٦).

وتجدر الإشارة إلى أن اليابان اعتمدت شكلاً من أشكال الرأسمال غير مألوف في الغرب، يطلقون عليه اسم «الرأسمالية اليابانية» أو ما يعرف بالفرنسية باسم «Le Capitalisme japonais»، وبتعبير أدق: الرأسمالية على الطريقة اليابانية (Le Capitalisme à la japonaise).

يقوم هذا النمط من الرأسمالية على قبول القطاع الخاص بالرقابة الصارمة التي تفرضها عليه الدولة عبر جهاز بيروقراطي عالي الكفاءة تتشكل منه دوائر وزارة التجارة الخارجية والصناعة. وهو جهاز يتمتع برواتب مرتفعة جداً، وبمساعدات مالية كبيرة، لكنه مشبع بمقولات الخصوصية أو الفرادة اليابانية من جهة، ويفضل مصلحة اليابان العليا على أية مصلحة خاصة، سواء كانت لأفراد أو لشركات أو مؤسسات. وقد وجهت إلى تلك النخب انتقادات أوروبية وأمريكية كثيرة وصلت إلى حد اتهامها بروح العداء غير المعلن لكل ما هو غير ياباني.

يضاف إلى ذلك أن هذا الجهاز يلعب الدور الأساسي في توجيه سياسة الدولة لتشجيع القطاع العام لكي يلعب دوراً مكملاً للقطاع الخاص دون أن يتناقض معه، مما سمح بتنافس القطاعين معاً على تطوير الاقتصاد الياباني ودفعه باتجاه العولمة بخطى صلبة، والعمل على تلافي الأزمات البنيوية الحادة. وبهذه الطريقة استطاعت النخب البيروقراطية أن تخطط لنجاح الاقتصاد الياباني طوال العقود المنصرمة. فبرز توازن ملحوظ ما بين القطاعين العام والخاص تحت إشراف مباشر من البيروقراطية وأجهزة الدولة. ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا الشكل من التكامل الاقتصادي بين القطاعين بإشراف الدولة، هي ظاهرة غير مألوفة في الرأسماليات الغربية، لكنها تشكل السمة الأكثر بروزاً في النمط الرأسمالي المطبق في اليابان.

ومع دخول اليابان في عصر العولمة توقع بعض الباحثين أن يصبح هذا

---

(٥٦) William R. Nester, *European Power and the Japanese Challenge* (London: Macmillan, 1993), pp. 143 - 146.

الشكل من الرأسمالية المعتمد في اليابان نموذجاً يحتذى في بلدان أخرى، يدفع الدول الغربية نفسها إلى التعديل في النمط الرأسمالي الذي تعتمده والذي اتخذ منحى احتكارياً وأكثر همجية (Le Capitalisme sauvage) مما كانت عليه الرأسماليات الغربية قبل انهيار الاتحاد السوفياتي.

كان «النمط السلمي للرأسمالية» الذي طبقته اليابان طوال النصف الثاني من القرن العشرين حاضراً بقوة عند اختيار التحولات الاقتصادية الكبيرة الجارية الآن في الصين وفي دول آسيوية أخرى. فقد ساعد على تشجيع التطور السلمي في المجتمعات الآسيوية عن طريق إبعاد شبح الحروب واعتذار اليابان علناً عما سببته من مآس لجيرانها الآسيويين، وحل المشكلات العالقة بالطرق السلمية بما فيها استرجاع المستعمرات الصينية السابقة وتايوان، والعمل لتوحيد الكوريتين بالطرق السلمية، وحل مشكلات البطالة والفقر والجوع والأمية دون عنف، ودخول عصر العولمة بشكل تدريجي مع تلافي الأزمات التي يمكن أن تنتج من تطبيق اتفاقيات الغات.

وكانت بصمات التجربة اليابانية في التحديث حاضرة بقوة في جميع التدابير السلمية التي تشهدها المنطقة لبناء الوحدة الآسيوية على أساس المصالح الاقتصادية المتبادلة، والتراث الثقافي والديني المشترك[٥٧].

وليس من شك في أن مقولة «خصوصية الرأسمالية اليابانية» هي إحدى مميزات النجاح السريع الذي حققه الاقتصاد الياباني خلال عقود قليلة. فالخيار ما بين الرأسمالية والاشتراكية ما زال مطروحاً بقوة في عصر العولمة وذلك على رغم انهيار النموذج السوفياتي، طالما أن الصين ودولاً أخرى ما زالت تصر على تبني الاشتراكية. يضاف إلى ذلك أن الخيار المطروح الآن، وبحدة على الساحة الدولية، لم يعد ما بين رأسمالية منتصرة واشتراكية مهزومة كما يتوهم البعض، بل ما بين الاستمرار في تطبيق أنماط من الرأسمالية الكلاسيكية أو ابتداع أنماط رأسمالية جديدة تتلاءم مع طبيعة عصر العولمة. ويؤكد بعض الاقتصاديين اليابانيين أن النمط الرأسمالي المطبق الآن في اليابان أفضل من الأنماط الأخرى المطبقة في الغرب، وأنه الأكثر ملاءمة للمرحلة القادمة. فهو يضع ضوابط صارمة تمنع الاحتكار وسيطرة القطاع الخاص على

(٥٧) Bergsten and Noland, eds., *Pacific Dynamism and the International Economic System*, p. 9, and Kume, *Disparaged Success: Labor Politics in Postwar Japan*, pp. 143 - 181.

القطاع العام، وتمنع ظهور «الرأسمالية الهمجية» التي بدأت تغزو الأنظمة الاقتصادية والمالية في الدول الغربية. فما يصفه رجال السياسة والمال والأعمال في الغرب بأنه «إغلاق للسوق اليابانية أمام الخارج»، تراه النخب البيروقراطية اليابانية شكلاً من أشكال الدفاع عن مصالح الطبقات الوسطى والفقيرة التي تشكل غالبية الشعب الياباني(٥٨).

وقد برز نوع من التنظير الذي يرى أن الرأسمالية المطبقة في اليابان ليست بعيدة عن المفاهيم الإنسانية الليبرالية لفلسفة عصر الأنوار التي تخلى عنها الأمريكيون والأوروبيون. فقد بشرت تلك الرأسمالية في أول عهدها بتحرير القوى العاملة وليس باستعبادها من أصحاب رأس المال. أما الرأسمالية المطبقة في اليابان فهي مزيج من التعاونية الرأسمالية (The Corporate Capitalism) حيث تندمج مصالح العمال مع مصالح أرباب العمل لتسير يداً بيد في خدمة المصلحة العليا لليابان في عصر العولمة واقتصاد السوق.

في هذا المجال، يعتبر شيغيتو تسورو من أبرز منظري الرأسمالية اليابانية المتميزة، إن لم يكن أبرزهم على الإطلاق. فنشر عدداً كبيراً من المقالات والدراسات النظرية لإعادة النظر جذرياً في دور الإصلاحات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في إطلاق نهضة اليابان الثانية المستمرة حتى الآن. وركز على العوامل الداخلية التي ساهمت في استمرارية النهضة اليابانية الأولى على أسس جديدة بعد تمسك اليابانيين بمقولة «الرأسمالية التعاونية».

وقد انتشرت أعماله على نطاق واسع، ولفتت انتباه كثير من الباحثين العالميين الذين نشروا حولها ردوداً مختلفة(٥٩).

لم تكن الخصخصة غاية بحد ذاتها، بل عملية إنقاذية لخدمة الشعب

---

(٥٨) حول التوقعات المستقبلية للاقتصاد الياباني في مطلع القرن الحادي والعشرين، انظر: Osamu Katamaya, *Japanese Business into the 21st Century*, translated by Richard Walker (London; Atlantic Highlands, NJ: Athlone Press, 1996), pp. 1 - 26 and 234 - 250, and Hasegawa and Hook, eds., *Japanese Business Management: Restructuring for Low Growth Globalization*, pp. 19-37 and 181 - 240.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل، انظر كتاب شيغيتو تسورو التحليلي: Shigeto Tsuru, *Japan's Capitalism: Creative Defeat and Beyond*, Cambridge Economic Policies and Institutions (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1996), chap. 7, «The March of Corporate Capitalism,» pp. 181 - 211.

الياباني والاقتصاد الياباني. ومن المستبعد القبول بنمط من العولمة يسيطر فيه أصحاب الرساميل على الأسواق العالمية ولمصلحة مجموعة صغيرة على حساب غالبية الناس. وتحمل العولمة معها رغبة في تحويل كل اقتصاد ما قبل رأسمالي، أو غير رأسمالي إلى اقتصاد رأسمالي. فرأى منظرو العولمة أن انتصار نمط الإنتاج الرأسمالي على كل الأنماط الأخرى السابقة عليه أو المعاصرة له، ليس في بعض الدول فحسب بل على المستوى الكوني. وبذلك يتشكل اقتصاد العولمة من مراكز وقوى احتكارية منتشرة على امتداد العالم، تتبعها مراكز أخرى مرتبطة بها بشكل هرمي من أعلى إلى أسفل[٦٠].

تبقى ملاحظة أخيرة في هذا المجال، وهي أن مقولات بعض الاقتصاديين اليابانيين حول «فرادة رأسماليتهم» و«إنسانيتها» في عصر العولمة وما رافقها من قيم وتقاليد في العمل والإنتاج قادت اليابان إلى «المعجزة الاقتصادية»، هي الآن موضع تشكيك علني من جانب اليابانيين أنفسهم بالإضافة إلى انتقادات حادة من الخارج. وتوجه تلك الانتقادات بشكل خاص ضد نظام التشغيل مدى الحياة، وطقوس العمل لساعات طويلة في اليوم، والعطل الشهرية والسنوية القليلة جداً قياساً لما هو سائد في الرأسماليات الغربية، والتواطؤ غير المعلن بين أرباب العمل وقيادات الاتحادات العمالية لمنع حركات الاحتجاج العمالية، والمظاهرات، والإضرابات التي تشل العمل لفترة طويلة.

وعلى رغم الإيجابيات الكثيرة التي رافقت تطبيق نظام العمل الياباني، فهو نظام مرهق جداً للعامل ويقود سنوياً إلى حالات انتحار لا حصر لها. وهو بحاجة ماسة إلى إصلاحات جذرية تتلاءم مع التبدلات الاقتصادية المرتقبة على المستوى العالمي[٦١].

---

(٦٠) Tsuru Kotaro, *The Japanese Market Economy System: Its Strengths and Weaknesses*, LTCB International Library Selection; no. 4 (Tokyo: LTCB International Library Foundation, 1996), pp. 8 - 32.

(٦١) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقاط، انظر: Tsuru, Ibid., pp. 181 - 235; Itoh, *The World Economic Crisis and Japanese Capitalism*, pp. 137 - 234; Hasegawa and Hook, eds., *Japanese Business Management: Restructuring for Low Growth and Globalization*, p. 238, and Sakakibara, *Beyond Capitalism: The Japanese Model of Market Economics*, pp. 1-11.

انظر أيضاً المناقشة المهمة حول نظريات الخبراء اليابانيين في الاقتصاد الياباني في الكتاب الأخير نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٦٢.

عاشراً: استنتاجات

نجحت تجربة التحديث الثانية في اليابان فعلاً بإطلاق نمو اقتصادي كبير لم تشهد مثيلاً له كثير من بلدان العالم المتطورة طوال النصف الثاني من القرن العشرين. كذلك نجحت النخب الإدارية بحل الكثير من الأزمات الداخلية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، ومنها مشكلات الدمار، والبطالة، والفقر، والجوع، والأمية. وبعد أن تعافى الاقتصاد الياباني من تلك الأزمات ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٥، خططت البيروقراطية لتوسيع سوق اليابان الاقتصادية والمالية نحو البلدان المتطورة والنامية معاً. فحققت معجزة اقتصادية قل نظيرها طوال عقدين من الزمن، وبمعدل نمو سنوي ١٠ بالمئة تقريباً.

وشهد الاقتصاد الياباني تبدلات جذرية ونوعية في الربع الأخير من القرن العشرين. وفي حين كانت صورة اليابان سلبية للغاية في عقدي الستينيات والسبعينيات حين اتهمت بالتقليد وانعدام الإبداع، تغيرت تلك الصورة تماماً في عقدي الثمانينيات والتسعينيات. وقد شكلت نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩ منطلقاً لتعزيز دور اليابان الاقتصادي على الساحة الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين. وهناك ضغوط أمريكية كثيفة ما زالت تمارس على اليابانيين بهدف الابتزاز المالي بالدرجة الأولى. وكثيراً ما وظفوا قسماً مهماً من رساميلهم في مناطق غير مستقرة في أفريقيا والشرق الأوسط، وفي دول تكن لهم عداء مزمناً كالصين، وكوريا، وروسيا. وتراهن اليابان على حاجة تلك الدول إلى الرأسمال والتكنولوجيا اليابانية فتعمل على إنقاذها من مخلفات اقتصادها الموجه وتسهيل دخولها في اقتصاد السوق وعصر العولمة. لذا تتسم علاقات اليابان مع تلك الدول بكثير من الانفتاح الاقتصادي، على رغم احتفاظ تلك الدول أحياناً بخطاب إيديولوجي معاد لليابان على المستوى السياسي.

على أن اليابان لم تقدم نظاماً سياسياً واقتصادياً مستقراً يمكن الاقتداء به من جانب الدول الأخرى. فاستمرت وتيرة النمو الاقتصادي بشكل جيد طوال عقد الثمانينيات، إلى أن انفجرت سلسلة الفضائح المالية في شركات ومؤسسات اقتصادية ومالية منذ مطلع عقد التسعينيات، وأدت إلى هزيمة الحزب الحاكم، لأول مرة، في انتخابات عام ١٩٩٣. وكان من نتائجها

دخول النظام السياسي والاقتصادي الياباني في أزمات حادة ما زالت مستمرة حتى الآن[٦٢].

لقد دخلت اليابان فعلاً مرحلة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي منذ تلك الفترة. وذلك يعود إلى عوامل داخلية متعددة بالإضافة إلى ضغوط أمريكية وروسية وأوروبية وصينية وغيرها. وأبرز تلك العوامل هي:

- بروز ثغرات كبيرة في بنية الاقتصاد الياباني وأواليات عمله.

- انهيار النظام السياسي الذي حكم اليابان ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٩٣ وحمل معه استقراراً طويل الأمد.

- بروز انقسامات حادة بين فصائل الحزب الليبرالي الديمقراطي المتناحرة والتي أدت إلى إسقاط الكثير من الحكومات بعد أشهر قليلة من تأليفها.

- كثرة الفضائح المالية والأخلاقية لقادة الحزب الحاكم والتي تم الكشف عنها في عقد التسعينيات مما أوجد مناخاً من عدم الثقة بأهلية هذا الحزب لحكم اليابان مجدداً.

- اكتشاف فضائح مالية كبيرة في الجهاز البيروقراطي الذي كان يعتبر صمام الأمان لنجاح الاقتصاد الياباني في تجربتي التحديث الأولى والثانية[٦٣].

وقد برزت تحفظات كثيرة على صدقية النظام الاقتصادي الياباني الذي وصف في العقد الأخير من القرن العشرين باقتصاد الفقاعة (Bubble Economy)، وبظهور نوع خطر يعرف باسم لعبة المال (Money Game) التي كان من نتائجها جمع ثروات طائلة في بعض المناطق وفقدان رساميل وتوظيفات يابانية كبيرة في مناطق أخرى. والسبب في ذلك أن الحكومة اليابانية لم تكن على دراية كافية بالأشكال الجديدة من العمل التي يتطلبها دخول عصر العولمة بكفاءة، مع تلافي المخاطر الكبيرة في هذا المجال، فانهارت بعض المؤسسات الاقتصادية أو أصيبت بالإفلاس من جراء مراهنات

---

(٦٢) انظر في هذا المجال الدراسة المهمة جداً لفهم طبيعة الأزمة الاقتصادية المستمرة في اليابان منذ تلك الفترة: Natacha Aveline, *La Bulle foncière au Japon* (Paris: Association des études foncières, [1995]), chap. 7, «La Bulle» financière des années 1985 - 1991,» pp. 125 - 187 et chap. 10, «Le Gouvernement face à La bulle,» pp. 203 - 235.

(٦٣) S. Shun'ichi, «Shifting Coalitions and Drifting Politics of Contemporary Japan,» in: David Myers and Kotaku Ishido, eds., *Japan at the Crossroads: Hot Issues for the 21st Century* (Tokyo: Seibundo Pub., 1998), pp. 169 - 170.

خاسرة، ومنيت المؤسسات اليابانية الداعمة لها بخسائر كبيرة بعد أن اهتزت ثقة الرأي العام الياباني بها. لقد حققت مؤسسات مالية واقتصادية معروفة أرباحاً طائلة في مرحلة «المعجزة الاقتصادية» في عقدي السبعينيات والثمانينيات، لكنها عادت ومنيت بأزمات مالية وخسائر حادة في عقد التسعينيات. وقد عجزت مؤسسات مالية وشركات تأمين عن إعادة قسم كبير من الأموال التي وظفتها سابقاً، وقدرت الأموال الهالكة بمليارات الدولارات(٦٤).

وتعمل اليابان اليوم على إعادة صياغة استراتيجيتها الاقتصادية في عصر العولمة على أساس أن الاقتصاد السلمي سيصبح الركيزة الأولى لجميع دول العالم، وأن النزاعات الموروثة ستحل بالوسائل السلمية وعن طريق مؤسسات الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن مقولة «يجب أن تحمى المصالح الاقتصادية بالسلاح» قد سقطت بشكل مدو مع انهيار الاتحاد السوفياتي وسعي دول الاتحاد الأوروبي لتقليص دور حلف شمالي الأطلسي ووجوده في أوروبا. لذلك يعطي اليابانيون أولوية مطلقة لزيادة حجم توظيفاتهم المالية في الخارج، وبناء شركات كبيرة للتعاون الاقتصادي مع كثير من دول العالم، ونقل التكنولوجيا اليابانية إلى الدول النامية والفقيرة لمساعدتها على حل مشكلات التنمية لديها. وليس بالإمكان الحكم على مدى صواب تلك السياسة في المرحلة الراهنة، حيث بلغ الصراع بين الشركات العالمية الكبرى أشده من أجل تحقيق المزيد من الأرباح على حساب إفقار دول وشعوب وقارات بكاملها. وهناك سرعة هائلة في تثمير الاكتشافات العلمية والتقنية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية.

وفي الوقت الذي تعيش فيه الدول المتطورة قفزات سريعة في حقول البحث العلمي، والتكنولوجيا، والصناعات الطبية، ووسائل الإعلام وغيرها، فإن وتيرة النمو والتطور في البلدان النامية والفقيرة أصبحت تقارب الصفر بالمئة في عدد كبير منها، وهي تتعرض لإفقار متزايد، واستنزاف هائل لمواردها الطبيعية. ويرتدي الصراع الدائر الآن على الساحة الدولية منذ نهاية

(٦٤) نشرت دراسات كثيرة حول أوضاع الاقتصاد الياباني في التسعينيات، أو «اقتصاد الفقاعة»، منها: Dennis B. Smith, *Japan since 1945: The Rise of an Economic Superpower*, Studies in Contemporary History (New York, NY) (London; New York: Macmillan, 1995), pp. 138 - 169.

الحرب الباردة وجهاً اقتصادياً واضح المعالم، أصبحت فيه التنمية المستدامة للرأسمال البشري السلاح الأساسي في المبارزة الاقتصادية بعد أن صمتت الجبهات العسكرية بين جميع الدول باستثناء بعض بؤر النزاع المحدودة، ومعظمها خاضع للاستيعاب في المستقبل القريب.

لقد برزت اليابان كلاعب ماهر في استخدام السلاح الاقتصادي والتوظيفات المالية لتزيد من نفوذها في عصر العولمة، وتقيم علاقات وثيقة مع كثير من دول العالم، متجاوزة الوصاية الأمريكية السابقة. وقد نبه بعض الباحثين إلى أن استقرار الاقتصاد العالمي بات، في جانب أساسي منه، رهن باستقرار الاقتصاد الياباني بعد أن دخلت الرساميل والشركات اليابانية في النسيج الداخلي لكثير من البنى الاقتصادية في العالم. كما أن تطوير التكنولوجيا، والسلع الجيدة، وبناء المصانع الحديثة في بعض الدول بات يستند إلى المساعدات اليابانية أكثر من أية مساعدات أخرى.

كان العامل الاقتصادي حاضراً بقوة في الاستراتيجية اليابانية طوال النصف الثاني من القرن العشرين. وساعدها في ذلك أنها دولة منزوعة السلاح، ولا تنفق أموالاً تذكر على التسلح بعد أن أوكلت حمايتها إلى المظلة العسكرية الأمريكية. وبعد تحسن علاقاتها مع دول الجوار الآسيوي التي كانت معادية لها في السابق، وبخاصة الصين وكوريا، انتقلت اليابان إلى تطبيق استراتيجية الحد الأدنى من النفقات والحد الأقصى من الأرباح، على مختلف الصعد الاقتصادية، والمالية، والقروض الطويلة الأمد، والمشاركة في اكتشاف موارد طبيعية جديدة وإنتاجها وتسويقها.

وبقدر ما ابتعد شبح الحروب، العالمية والاقليمية، عن مخططات القوى العسكرية العظمى شعرت الشركات الاقتصادية والمالية اليابانية بالطمأنينة فزادت من توظيفاتها لدى جميع الدول وفي الأسواق العالمية. وبعد أن تحول الاقتصاد الياباني بسرعة إلى واحد من أكثر الاقتصادات عولمة في العقد الأخير من القرن العشرين، تبحث اليابان اليوم عن دور عالمي يتلاءم مع موقعها الاقتصادي المتطور جداً في النظام العالمي الجديد[٦٥].

---

(٦٥) Michael Blaker [et al.], *Japan's Foreign Policy after the Cold War: Coping with Change*, edited by Gerald L. Curtis, Studies of the East Asian Institute (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1993), p. xxvi.

مع عولمة الاقتصاد الياباني، روج الباحثون اليابانيون لمقولات السلام، والتخلي عن أسلوب العنف في حل النزاعات الدولية، ومراقبة شركات بيع الأسلحة، وتعزيز دور الأمم المتحدة، ونشر مفاهيم ثقافية جديدة لتعزيز الثقة المتبادلة بين الشعوب، ورفض مقولة صراع الحضارات بل التركيز على تفاعلها، وبناء نظام عالمي جديد على أسس تبادل النفع الاقتصادي والثقافي بين الشعوب. ومنهم من وجه انتقادات علنية للرأسمالية المطبقة في الغرب بعد أن تحولت إلى رأسمالية همجية تشن هجوماً بشعاً على مكتسبات العمال، وبخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين.

ولا يخفي بعض الباحثين تشاؤمه من الدور السلبي للنظام العالمي الجديد إذا بقي تحت سيطرة مقولات الامبريالية القديمة أو المتجددة (New Imperialism) فقد اتهم الباحث روب ستيفن (Rob Steven) الولايات المتحدة الأمريكية بأنها دولة امبريالية بامتياز (Super-Imperialism)، وأن إدارتها في عقد الثمانينيات كانت تخضع لنظام متعدد الأقطاب لكنه مغرق في الامبريالية أو ما يعرف في الأدبيات السياسية باسم (Multi-Polar of Ultra-Imperialism).

وما زال الرأسمال الأمريكي المعد للتوظيف في الخارج يخضع لتوجهات مباشرة من الإدارة العسكرية الأمريكية. ورأى أن مجلس الأمن الدولي يمثل، في التطبيق العملي، مصالح تحالف الاحتكارات الأكثر نفوذاً في العالم. وبالتالي فإن النظام العالمي الجديد سيكون نتاج مقولات الامبريالية التقليدية بعد تطعيمها بمقولات الامبريالية الجديدة أو المتجددة. ومن المتوقع أن تزداد الانقسامات الطبقية حدة على مستوى العالم كله، وبخاصة في البلدان المتطورة والنامية والفقيرة، وتتولد فيها تباعاً محميات داخلية (Internal Colonies) تمارس كل أشكال القمع والتسلط واستغلال النفوذ، بدعم مباشر من قوى الامبريالية الجديدة. وفي ختام تحليله رأى ستيفن أن النظام العالمي الجديد سيعمل لمصلحة الأغنياء فقط، ومنهم من يعيش خارج بلده، وتحديداً في البلدان المتطورة أو الغنية والمستقرة. أما الدول الرأسمالية غير المسلحة، كاليابان، فسيجبرها النظام العالمي الجديد على حل كثير من أزماتها الداخلية عن طريق استغلال شعوب الدول الأخرى. واليابان، في هذا السيناريو، غير مدعوة إلى إعادة تسليح قواها العسكرية، بل ستستمر في الاعتماد على الأمن الجماعي الذي ترعاه الأمم المتحدة[٦٦].

---

(٦٦) Steven, *Japan and the New World Order: Global Investments, Trade and Finance*, pp. x-xi and 33 - 39.

وتتضمن هذه الانتقادات جانباً من الصحة بسبب طبيعة العلاقة القائمة ما بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ففي حين تلعب الولايات المتحدة دور شرطي النظام العالمي الجديد، فإن اليابان ما زالت مؤهلة للعب دور «المحفظة النقدية» لهذا النظام. وهي تستعد للخروج من أزمتها وتحضر نفسها مجدداً لجني ثروات طائلة إضافية لأن اقتصادها هو من أكثر الاقتصادات عولمة وقدرة على الاستفادة من الكوارث الاقتصادية المتلاحقة التي تهدد معظم دول العالم.

مع ذلك، يبدو أن التدابير الاحترازية للبيروقراطية اليابانية كانت غير كافية لمعالجة الكثير من سلبيات النظام السياسي والاقتصادي الياباني التي بدأت تنفجر في عقد التسعينيات. واستمر الانخفاض في نسبة النمو الحاد في بعض القطاعات طوال عقد التسعينيات، والتي لا يمكن أن تقارن اليوم بالنسب المرتفعة في عقدي السبعينيات والثمانينيات. وباتت السمة المميزة للاقتصاد الياباني منذ عقد التسعينيات حتى اليوم توصف بالورم الاقتصادي أو «اقتصاد الفقاعة» (The Bubble Economy)، الذي حمل في داخله الكثير من الفضائح المالية والعقارية بعد استخدام المال على نطاق واسع لأغراض سياسية بالدرجة الأولى. ومن الأعراض غير الصحية أن بعض أجهزة الرقابة الاقتصادية في اليابان باتت فاسدة، وهي تساهم في إطالة أمد الأزمة المستفحلة فيها والتي قد تؤثر سلباً، ولسنوات طويلة، في استقرارها الداخلي، ودورها الاقتصادي والمالي في العقود القادمة.

ختاماً، لم تتضح ملامح النظام العالمي الجديد بشكل نهائي بعد وما إذا كان سيبقى بزعامة أمريكية وحيدة الجانب، أم ستبرز إلى الواجهة قوى أخرى تجعله نظاماً متعدد الأقطاب. لكن من المؤكد أن اليابان ستكون من أواخر الدول التي تفصح علانية عن توجهاتها المستقبلية. فهي ستعمل للحفاظ بقوة على موقعها كثاني قوة اقتصادية في العالم، والقوة المالية الأولى من حيث جهوزية رأس المال المالي للاستثمار الكثيف في الخارج. وليس ما يشير إلى أن اليابان اليوم تعمل على استعادة دورها العسكري الذي فقدته عندما كانت قوة عظمى أو دولة امبريالية تهدد جيرانها الآسيويين والدول الامبريالية الجديدة في منطقة جنوب وشرق آسيا. فقد تعلمت من دروس تجربتها السابقة في التحديث أن القوة الاقتصادية هي الركيزة الصلبة لمقولة التحديث في خدمة المجتمع والإنسان، في حين أن القوة العسكرية هي أقصر السبل لتدمير هذا المجتمع من الداخل قبل مواجهة انهياره الحتمي عبر صدام دموي مع تحالف قوى عسكرية معادية.

الفصـــل الخـامـس

مشكلات التحديث في المجتمع الياباني المعاصر

أولاً: المفاهيم النظرية اليابانية لقضايا التحديث الاجتماعي

تندرج هذه المفاهيم في إطار رد الفعل الياباني على المقولات الغربية في التحديث ومحاولة اليابان تجنب الاقتباس التام والسهل عنها حتى لا تنتهي إلى التغريب أو الاستلاب، لذلك اتخذت عملية التحديث المستمرة في اليابان، منذ القرن التاسع عشر حتى الآن، شكل صراع مضمر بين موقفين متناقضين في الظاهر ومتلازمين في التطبيق العملي. فقد أيد اليابانيون بشدة عملية الانفتاح الكامل على الثقافات الغربية والعلوم العصرية دون عقد أو مركب نقص. لكنهم، وفي الوقت عينه، تمسكوا بما هو إيجابي في التقاليد اليابانية العريقة. ودلت غالبية الدراسات التي تناولت تطور المجتمع الياباني الحديث والمعاصر، من وجهة نظر يابانيين أو غير يابانيين، على أن المجتمع الياباني في نهاية القرن العشرين استمر شديد الانفتاح على المعاصرة مع التمسك التام بالموروث الإيجابي للتقاليد اليابانية(١).

---

(١) حول الجانب النظري لقضايا الاستمرار والتغيير في تجربة التحديث اليابانية، انظر: William R. Nester, *The Foundation of Japanese Power: Continuities, Changes, Challenges* (London: Macmillan, 1990), pp. 329 - 357; Peter Hertner and Geoffrey Jones, eds., Multinationals: Theory and History (London: Gower, 1996), pp. 19 - 41; «Une approche écologique de l'histoire des civilisations,» pp. 9 - 54; «Le Japon moderne et La courbe de l'histoire de la civilisation,» pp. 93-118, et «Echanges internationaux et civilisation japonaise,» pp. 139 - 159, dans: Umesao Tadao, *Le Japon à l'ère planétaire*, traduit et présenté par René Sieffert (Paris: Publications orientalistes de France, 1957); Augustin Berque, *Du geste à la cité: Formes urbaines et lien social au Japon*, bibliothèque des sciences humaines ([Paris]: Gallimard, 1993), chap. 6, «Ville japonaise et postmoderne,» pp. 153 - 177; Florence Vidal, *La Créativité totale: Les Nouvelles stratégies du Japon* (Paris: Intér-éditions, 1995), chap. 1, «Aux sources de la création,» pp. 9 - 27; Toshiaki = Kozakai, *Les Japonais sont-ils des occidentaux?: Sociologie d'une acculturation volontaire*, [préface

تشكل هذه المقولة إحدى ركائز الاستقرار الداخلي للمجتمع الياباني المعاصر. ولعل السبب الأساسي في استمرارها هو أن النظام السياسي الذي أدخلته إصلاحات مايجي وضعت اليابان في نوع من «الحجر الصحي الثقافي» عن طريق نخبة ثقافية من الحكماء ذوي النزعة المحافظة جداً، الشديدة الصلة بالامبراطور، ولها الكلمة المسموعة والنهائية في صنع القرار الياباني. وقد استمر المجتمع الياباني قليل التأثر بما يحدث في المجتمعات الأخرى، ولم تشكل الظاهرات الشبابية المتأثرة بالغرب سوى ظاهرة عرضية للغاية دون أن تدخل عميقاً في وجدان الشباب الياباني(٢).

وقادت عملية التحديث إلى تبدلات اقتصادية واجتماعية واسعة جداً كان من نتائجها المباشرة نشر مفاهيم ومقولات جديدة تمجد روح الانضباط لدى اليابانيين، وخصوصية وفرادة الشعب الياباني وتجربته في التحديث، وتقاليد العمل الجماعي التي تنطلق من المدرسة إلى المصانع والإدارة ومختلف مظاهر الحياة في اليابان.

فمفهوم «الروح اليابانية» هي التجسيد النظري لمقولات الهوية، والوحدة، ونقاوة العرق، وقدسية الامبراطور من جهة، والتجسيد العملي لمقولات السلم الاجتماعي الذي يقوم على مبدأ خضوع الأدنى للأعلى واحترام الأعلى للأدنى، وتغليب مصلحة اليابان العليا على كل ما عداها من المصالح الفردية والفئوية، من جهة أخرى، والاعتماد الكبير على الإدارة اليابانية التي اعتمدت الكفاءة بالدرجة الأولى فشكلت صمام الأمان لاستمرارية النهضة اليابانية على رغم الفساد المالي والسياسي الذي ما زال مستشرياً في اليابان منذ بدايات النهضة الأولى حتى الآن(٣).

---

de Serge Moscovici] (Paris: L'Harmattan, 1991), pp. 153 - 188, et Boye de Mente, *Japanese = Etiquette and Ethics in Business*, 5th ed. (Lincolnwood, IL: Passport Books, 1987).

(٢) حول عناصر الاستمرارية في بنية المجتمع الياباني الحديث والمعاصر، انظر: Joy Hendry, *Understanding Japanese Society*, Nissan Institute/Croom Helm Japanese Studies Series (London; New York: Croom Helm, 1987), pp. 38 - 70, and Hiroshi Ishida, *Social Mobility in Contemporary Japan: Educational Credentials, Class and the Labour Market in Cross-national Perspective*, Foreword by John H. Goldthorpe, St. Antony's/Macmillan Series (London: Macmillan; Oxford: St. Antony's College, 1993), pp. 1 - 24 and 241 - 263.

(٣) William K. Tabb, *The Postwar Japanese System: Cultural Economy and Economic Transformation* (New York: Oxford University Press, 1995), p. 65.

لقد ولدت الإدارة اليابانية عن طريق إصلاحات مايجي وعلى قاعدة المبادئ الخلقية لنظام البوشيدو التي تربى عليها محاربو الساموراي. وكان لذلك النظام الأثر الكبير في تعميم روح الانضباط الصارمة، والطاعة التامة، والمناقبية أو التفاني في العمل وخدمة المؤسسة. كما أن غالبية رؤساء الإدارات والشركات والمؤسسات العامة والخاصة كانوا في البداية من أبناء الساموراي، ثم جرى رفدهم تدريجياً بأفضل الكفاءات الشابة التي حظيت بشهادات جامعية عليا، داخل اليابان وخارجها، بعد خضوعهم لتدريب خاص بهدف الإطلاع الشمولي على طبيعة العمل في المؤسسة.

بقي الوضع دون تغيير جذري حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حين حاولت إدارة الاحتلال الأمريكي إدخال تغيير جذري على بنية الإدارة اليابانية بعد أن اتهمتها بتنفيذ مخططات عسكرية للامبريالية اليابانية. وقد لعبت مقولة الكوكوتاي، أو نظرية الهوية اليابانية المتميزة، دوراً مركزياً ضاغطاً في صياغة مقولات الفكر السياسي الياباني طوال القرنين التاسع عشر والعشرين. فاستخدمها الامبراطور ومستشاروه للسيطرة على كامل أجهزة الدولة، وعن طريقها للتحكم بالقوى الفاعلة في المجتمع الياباني. وما زالت مسألة الهوية اليابانية تثير الكثير من التساؤلات في أوساط القوى القومية والديمقراطية اليابانية التي بدأت تتململ من جراء استمرار الوجود العسكري الأمريكي على الأراضي اليابانية بعد أكثر من عقد كامل على نهاية الحرب الباردة.

على رغم الغنى الاقتصادي، والتطور التكنولوجي الذي حققوه في ظل الحماية الأمريكية، يشعر اليابانيون أن بلدهم منقوص السيادة ولا يتمتع باستقلال تام لقراره السياسي والعسكري على غرار الدول الكبرى، ومنها ألمانيا التي عاشت ظروفاً مماثلة لليابان. لكن ألمانيا تخلصت من الاحتلال الأجنبي واستعادت حقها الكامل في التسلح للدفاع عن سيادتها وحرمة أراضيها. لذلك يرى اليابانيون بحق أن استمرار الوجود العسكري الأمريكي، ومعه الاحتلال الروسي لجزر الكوريل اليابانية، يسيء إلى سمعة اليابان على المستوى الدولي، ويحد من الإشعاع الثقافي لتجربة التحديث فيها. لكن بقاء اليابان في وضع «العملاق الاقتصادي والقزم العسكري» أفسح في المجال أمام دراسات نقدية شنت هجوماً قاسياً على مقولة «الفرادة اليابانية» واعتبرتها مجرد مقولة ايديولوجية لا أساس لها من الصحة(٤).

---

(٤) = Ben Ami, «Is Japan Different?,» and Lynn Revell, «Nihon Jin Ron: Made in USA,»

وشكلت مقولة «الفرادة»، إلى جانب مقولة الكوكوتاي أو الأرض اليابانية المقدسة، العمود الفقري للايديولوجيا الشعبوية في اليابان منذ إصلاحات مايجي حتى الآن. وقد تفرعت منها مقولة «التجانس العرقي للشعب الياباني»، ومقولة «اليابان بلد الطبقة الوسطى بامتياز» والتي تنفي وجود انقسام طبقي في اليابان تحت ستار وجود شرائح واسعة من الطبقة الوسطى تزيد على ٩٢ بالمئة من عدد السكان، ومقولة «تقديس الامبراطور» المستمرة على رغم التطور التكنولوجي العاصف في اليابان، وغيرها. ثم أضيف إلى تلك المقولات سمات أخرى مكتسبة حديثاً في زمن تجربة التحديث الثانية، وهي تؤكد أن ما يميز الثقافة السياسية للشعب الياباني هو إيمانه العميق بالتطور السلمي للمجتمع مع نبذ كل أشكال العنف أو الدعوة إلى التغيير بالقوة، إذ يدعم الحزب الليبرالي الديمقراطي تياراً محافظاً جداً وهو يعتبر «قلعة المحافظين» ويحصد أصوات الناخبين منهم، وبخاصة في الأرياف. وهذا ما ساعده على حكم اليابان شبه منفرد تقريباً طوال النصف الثاني من القرن العشرين، وما زال مسيطراً بقوة على الحياة السياسية في مطلع عام ٢٠٠٢.

نتيجة لذلك انتشرت مقولة مهمة ترى أن الثقافة السياسية للمحافظين هي الأفضل لإدارة اليابان، فتمسك الحزب الليبرالي الديمقراطي بمقولة «خصوصية» اليابان أو «فرادتها» هو الذي أكسبه على الدوام غالبية أصوات الناخبين اليابانيين، وبخاصة في المناطق الريفية، وأن الحزب الليبرالي الديمقراطي هو الوحيد القادر على استعادة اليابان لسيادتها الكاملة، ووحدة أراضيها، والتخلص من سلبيات الاتفاقيات القديمة التي اضطرت لتوقيعها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. ولا يتوقع اليابانيون أن يخوض الحزب الحاكم صراعاً علنياً مع الولايات المتحدة الأمريكية لتخفيف قيودها عن اليابان. فهو يعمل على حل المشكلات العالقة بالطرق الدبلوماسية مع الحفاظ على أفضل العلاقات معها لضمان مصالح الأمريكيين واليابانيين معاً في المستقبل. ومن المتوقع أن تستمر اليابان في علاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة أنها لم تكتسب بعد الثقة التامة من جانب الدول الآسيوية المجاورة لها.

---

in: Phil Hammond, ed., *Cultural Differences, Media Memories: Anglo-American Images of Japan* = (London; Herndon, VA: Cassell, 1997).

وتحرص اليابان على الاستقرار السياسي في منطقة جنوب وشرق آسيا لأن الاضطراب المالي أو الاقتصادي فيها يلحق أضراراً فادحة بالمصالح اليابانية. وهي تعلق آمالاً كبيرة على بقاء الاستقرار لأطول فترة ممكنة حتى تصبح قادرة على لعب دور مميز في الوحدة الآسيوية. لذلك يرفض قادة الحزب الليبرالي الحاكم تجدد النزعة القومية اليابانية المعادية للأمريكيين ويعتبرونها مضرة جداً بمستقبل العلاقات اليابانية ـ الأمريكية من جهة، واليابانية ـ الآسيوية من جهة أخرى. وهم يعملون بحنكة وروية حتى لا تبدو الوحدة الآسيوية التي يجري الإعداد لها وكأنها معادية للوجود الأمريكي في تلك المنطقة. وأخشى ما تخشاه اليابان في هذه المرحلة بالذات تحالف قيادات التيار القومي المتشدد في دول جنوب وشرق آسيا بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية فيها منذ عام ١٩٩٧. فقد اتهم بعض قادة هذا التيار، ومنهم مهاتير محمد في ماليزيا، الإدارة الأمريكية بشكل مباشر وحملها مسؤولية تفجير تلك الأزمة بهدف إفشال حركات التنمية فيها بعد أن امتصت نسبة كبيرة منها عبر التلاعب بعملتها الوطنية. ورأى قادة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم أن مقولة «آسيا للآسيويين» يمكن أن تثير غضب الأمريكيين فيشعلون أكثر من حرب عسكرية واقتصادية في تلك المنطقة، وتكون المصالح اليابانية هي المتضرر الأكبر منها. هذا بالإضافة إلى أن مقولة «آسيا للآسيويين»، إذا ما تم تفسيرها بشكل سلبي ومعاد للأمريكيين، لا تتلاءم مع طبيعة عصر العولمة ويمكن أن تقود إلى تجديد أجواء الحرب الباردة(٥).

ثانياً: صورة الامبراطور في الفكر السياسي الياباني الحديث والمعاصر

تشكل النظام السياسي الياباني الجديد بعد الحرب العالمية الثانية تحت رقابة الاحتلال الأمريكي المباشر لليابان الذي استمر طوال السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢. واستمرت هيمنة الأمريكيين على القرار السياسي الياباني حتى نهاية

(٥) لمزيد من التوسع في هذا الجانب، انظر: مهاتير محمد وشنتارو ايشيهارا، **صوت آسيا: زعيمان آسيويان يناقشان أمور القرن المقبل** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٨)، ص ١٧ ـ ٣٦ و٩١ ـ ١٠٢؛ محمد حسنين هيكل، **المقالات اليابانية**، ط ٤ (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٥٣ ـ ٨٥ و٩٥ ـ ١٠١؛ رمزي زكي، **المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٠)، ص ١١٧ ـ ١٢٥؛ عمرو محيي الدين، معد، **أزمة النمور الآسيوية: الجذور والآليات والدروس المستفادة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ٢٦٣ ـ ٢٩١، ونجم الثاقب خان، **دروس من اليابان للشرق الأوسط** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٣)، ص ١٤٩ ـ ١٦٤.

الحرب الباردة حين بدأت اليابان تعمل على استعادة قرارها الحر. بني النظام الجديد على الأسس التالية: استمرار الامبراطور مع فرض بعض القيود الدستورية على صلاحياته القديمة. وهيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي شبه التامة على الحياة السياسية في اليابان طوال النصف الثاني من القرن العشرين، وإعطاء صلاحيات كبيرة للجهاز البيروقراطي الذي تشكل من أفضل النخب اليابانية. فشكلت تلك العوامل مجتمعة سمات أساسية على طريق الاستمرارية والتغيير في تجربتي التحديث في اليابان. لذا لا بد من وقفة مطولة لتحليل موقع الامبراطور في استقرار النظام السياسي ودوره في إنجاح تجربتي التحديث فيها(٦).

بعد تشكل النظام السياسي الجديد تحول الامبراطور إلى مجرد رمز لوحدة اليابان. لكنه استمر في أداء مهمته إلى جانب الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي تولى السلطة الفعلية، وشاركت النخب البيروقراطية بقوة مساهمة في إنجاح تجربة التحديث الثانية المستمرة حتى الآن. ويتطلب تحليل دور الامبراطور، وبالدرجة الأولى، تحديد نقاط التقاطع أو التداخل ما بين الامبراطور وكل من الديانتين البوذية والشنتوية.

فمنذ قرون طويلة شهدت اليابان تفاعل تعاليم الكونفوشيوسية على أراضيها، متداخلة مع مبادئ الديانتين: البوذية، والشنتوية. وفي حين تمسكت الديانة البوذية بنشر المثل الماورائية العليا لتحديد شكل العلاقات بين الناس دون الالتفات الجدي إلى مباهج الحياة الأرضية، عمدت الكونفوشيوسية إلى نشر تعاليم تجمع بين عالم المثل العليا والعالم الأرضي، ثم طورت مبادئها وأساليب عملها لدرجة كبيرة عرفت لاحقاً باسم الكونفوشيوسية الجديدة.

لكن البوذية أيضاً أعادت النظر بأسلوب عملها وجعلت من بعض المبادئ التي كانت تنادي بها أكثر واقعية وقرباً من الناس. في هذا السياق التاريخي بالذات ولدت ديانة الشنتو في اليابان كنوع من البوذية الجديدة التي تمحورت تعاليمها منذ البداية على العالم الأرضي دون التخلي عن عالم المثل والأفكار الطوباوية.

---

(٦) حول صورة الامبراطور القديمة ودوره السياسي في مرحلة توكوغاوا، انظر: David Magarey Earl, *Emperor and Nation in Japan; Political Thinkers of the Tokugawa Period* (Seattle: University of Washington Press, [1964]), pp. 213 - 225, and David Titus, *Palace and Politics in Prewar Japan*, Studies of the East Asian Institute (New York: Columbia University Press, 1974), pp. 311 - 333.

لكن الغوص في التطور التاريخي لتلك الديانات الثلاث وأثرها في تقاليد الشعب الياباني يحتاج إلى دراسات مطولة. وسنكتفي هنا بالإشارة إلى أن تعاليم الكونفوشيوسية الجديدة شكلت، إلى حد بعيد، الايديولوجيا الرسمية للدولة اليابانية طوال مرحلة التوكوغاوا التي حكمت في القرنين السابع عشر والثامن عشر وانتهت بوصول مايجي إلى السلطة عام ١٨٦٨. ومع أن تلك التعاليم لم تضعف بعد ذلك التاريخ إلا أن صعود الديانة الشنتوية شكل حدثاً بارزاً في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر لدرجة أن غالبية اليابانيين لا يخفون انتسابهم إلى تعاليم البوذية والشنتوية وممارسة طقوسهما معاً.

حضت التعاليم الدينية الشعب الياباني على تبني المثل أو القيم والعمل على تطبيقها في المجتمع. واعتبرت الفضيلة في رأس القيم الاجتماعية لأنها حجر الزاوية في بناء الإنسان الفرد، وفي حماية العائلة، والمجتمع، والدولة، وتتم مراقبة الفرد من قبل عائلته وبيئته الاجتماعية بما يفرض عليه التمسك العلني بقيم الفضيلة قبل أن تراقبه قوانين الدولة وأنظمتها العصرية. فكل ما هو خير بالنسبة للعائلة والمجتمع يعتبر خيراً بالنسبة للدولة أيضاً. وقد اعتبر هذا المبدأ قاعدة ثابتة في تاريخ اليابان منذ القدم حتى الآن. فنشاط الناس اليومي محكوم بالفضيلة والمثل الأخلاقية، كما أن الإدارة يجب أن تحكم بالكفاءة والنزاهة والإخلاص، في حين تحكم السلطة السياسية بمبادئ الحفاظ على مصالح اليابان العليا، والارتقاء بالمجتمع، وتطوير الأداء الإداري باستمرار.

واعتبرت الفضائل الخلقية أو المناقبية جزءاً أساسياً من البنية الثقافية للفرد والجماعة في اليابان عبر مختلف العصور، وفاخر بها اليابانيون كسمة ثابتة من ثوابت الفرادة أو الخصوصية الثقافية في بلدهم. ويكفي التذكير في هذا المجال بأن المبادى الخمسة للإصلاح في عهد مايجي والمعروفة بوثيقة المبادئ الخمسة لعام ١٨٦٨ قد شهددت على الفضائل الخلقية لإنجاح تجربة التحديث الأولى في اليابان(٧).

---

(٧) Pauer, «Rules, Goals, Information: A Key to the Question of Continuity and Change in Japan,» paper presented at: *Japan's Socio-economic Evolution: Continuity and Change* (Conference), edited by Sarah Metzger-Court and Werner Pascha (Folkestone: Japan Library, 1996), pp. 1 - 26.

لقد جعلت وثيقة الإصلاح من الامبراطور ممثلاً شرعياً لسلالة الآلهة على الأرض أو ما يعرف في اليابانية باسم «Akitsumikami» (Manifest Deity)، أي المعبر عن استمرارية الخط الإلهي الذي بدأ بإلهة الشمس التي اختارت اليابان مركزاً لها والمعروفة باسم «Amaterasu Omi Kami». بهذه الطريقة اعتبر الامبراطور رمزاً مقدساً ومعصوماً عن الخطأ، واحترمت الطقوس المتبعة في تقديس الامبراطور والتي جعلته معصوماً عن الخطأ. وليس من شك في أن تطبيق تلك الطقوس حتى الآن، وعلى رغم التطور التكنولوجي العاصف لليابان، هو بمثابة «تحديث تجليات الميثولوجيا في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر»، أو ما عرف باسم «الميثولوجيا العصرية» (Modern Myth). وتجعل الأساطير اليابانية المتوارثة من الإمبراطور «إلهاً مقيماً» (Akitsu Kami)، وممثلاً للأمة اليابانية[٨].

وبما أن الدستور الذي نشر في عهد إصلاحات مايجي أعطى الامبراطور صفة «المقدس والمعصوم»، فقد أنيطت بعرشه جميع السلطات السياسية، والتشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والعسكرية. ورداً على الانتقادات الغربية حول سلطة امبراطور اليابان المطلقة والمكتسبة بموجب الدستور، أجرى عدد من الباحثين مقارنة بينها وبين السلطة المطلقة التي ادعاها بعض أباطرة أوروبا طوال قرون عدة. فتوصل بعضهم إلى مقولة طريفة مفادها أن حكام أوروبا ادعوا لأنفسهم نسباً إلهياً للحصول على سلطة مطلقة في حين أن النسب الإلهي هي حقيقة تاريخية معترف بها لإمبراطور اليابان. نتيجة لذلك، لم يكتف واضعو الدستور بالنص على الصفة الإلهية للامبراطور وتخويله كامل السلطات، بل دعوا جميع اليابانيين إلى طاعته طاعة تامة، والصلاة له من أعماق قلوبهم لأن مستقبلهم ومستقبل بلادهم منوط به شخصياً. وجاء دستور عام ١٨٨٩ ليمجد الامبراطور ويدعو اليابانيين إلى طاعته طاعة مطلقة كتعبير عن قبولهم الطوعي بالقيادات والمنظمات السياسية التي تعمل بإشراف الامبراطور وتصدر الأحكام باسمه، وتتخذ منه رمزاً لضمان تنفيذ مشاريعها الإصلاحية عبر أجهزة الدولة العصرية[٩].

---

(٨) لمزيد من التفاصيل حول حياة وأعمال الأباطرة العظام: مايجي (Meiji)، شووا (Showa) وتايشو (Taisho) في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر، انظر الكتاب الوثائقي: Stephen S. Large, *Emperors of the Rising Sun: Three Biographies* (Tokyo: Kodanshi International, 1997).

(٩) Abe Hitoshi, Shindo Muneyuki and Kawato Sadafumi, eds., *The Government and Politics of Japan*, translated by James White ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1994), p. 7.

أرست إصلاحات مايجي تقليداً جديداً قضى بتقديس الامبراطور بموجب طقوس رسمية تجريها الدولة ومستقاة من ديانة الشنتو وتقام في معبد إيسي الكبير (State Shinto at the ISE Grand Shrine) وفي معابد شنتوية أخرى. واللافت للنظر أن كثيراً من اليابانيين حتى الآن يأخذون هذه الطقوس على محمل الإيمان مما يرسخ صورة الامبراطور كإله في نظر البعض منهم، ويرفعونه إلى مرتبة الأب الحقيقي لجميع اليابانيين، فتبدو صورته كإله مقابل رعايا.

لم تقتصر طقوس التقديس الرسمية على تنصيب الامبراطور مايجي (١٨٦٨ ـ ١٩١٢)، بل طبقت أيضاً عند تنصيب الامبراطور تايشو (Taisho) (١٩١٢ ـ ١٩٢٦)، وتنصيب الامبراطور شووا (Showa) (١٩٢٦ ـ ١٩٨٩)، وأخيراً عند تنصيب الامبراطور الحالي أكاهيتو الذي تلقب باسم «هيساي» (Heisei) في عام ١٩٩٠، وذلك وفقاً للطقوس اليابانية القديمة جداً والمعروفة باسم «دايجوساي» (Daijosai)[١٠].

اتخذ الامبراطور هيروهيتو لنفسه اسم «شووا» أو «المحارب الباسل»، وحكم قرابة ٦٣ سنة، وهي أطول فترة حكم لامبراطور ياباني، ولعلها الأكثر طولاً في العالم. وفي عهده بلغت اليابان أقصى درجات التوسع العسكري والسيطرة على الأراضي المجاورة في المرحلة الأولى من حكمه. لكن اليابان في عهده تعرضت أيضاً لأكثر مظاهر الاحتلال بشاعة، ومنها القنبلة الذرية، والجوع والدمار في الحرب العالمية الثانية التي شكلت بداية المرحلة الثانية من حكمه. أخيراً، في المرحلة الثالثة من حكمه والتي بدأت بالنهوض الاقتصادي عام ١٩٥٥ وحتى وفاته عام ١٩٨٩ شهدت اليابان معجزة اقتصادية حولتها إلى القوة الاقتصادية الثانية في العالم. كان دوره حاسماً في المراحل الثلاث، لكن غالبية الباحثين اليابانيين يرفضون تحميل الامبراطور شخصياً أية مسؤولية لأنه كان رمزاً للسلطة ولا تقع تبعاتها على كاهله. فهو يرأس جميع السلطات دون أن يمارسها بنفسه. وبذلك تقع المسؤولية الكاملة على النظام الامبراطوري وليس على شخص الامبراطور[١١].

لقد كانت صورة الامبراطور الياباني مزدوجة أو ملتبسة على الدوام: فهو

---

(١٠) Large, Ibid., pp. 1-9.

(١١) لمزيد من التوسع في هذا الجانب، انظر: Takafusa Nakamura, *History of Showa, 1926-1989*, translated by Edwin Whenmouth ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1998).

رمز لليابان في مسيرتها من التقليد إلى الحداثة، ومن الضعف إلى القوة، ومن الفقر إلى الغنى، ومن الحرف البدائية إلى التكنولوجيا المتطورة، ومن العزلة إلى العالمية. ثم تبدلت صورته بشكل واضح، ومعها صورة اليابان، بعد تنفيذ التدابير الانتقامية التي فرضتها إدارة الاحتلال الأمريكي. مع ذلك، فحين نقلت شاشات التلفزة العالمية جنازة الامبراطور بعد أن أحيط موته بكل مظاهر التكريم عام ١٩٨٩، تساءل كثير من الباحثين: ماذا بقي من تلك التدابير الانتقامية ضد اليابان في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين؟ وكيف استطاعت اليابان أن تستوعب ما فرض عليها بالقوة من الخارج، ثم عادت إلى تقاليدها الموروثة والمستمرة منذ إصلاحات مايجي؟

تشير الوثائق الأمريكية نفسها إلى أن توجيهات الإدارة الأمريكية من واشنطن كانت مشروطة بضرورة تعاون إدارة الاحتلال مع الامبراطور بعد أن وافق على دستور عام ١٩٤٦. ولم يكن بمقدور الأمريكيين التعاطي مع هيروهيتو كمجرم حرب على الرغم من محاكمة جميع أعوانه بتلك التهمة. وقد دلت بعض الدراسات الحديثة على أن الإدارة الأمريكية العليا قد ضغطت بشدة على المدعي العام العسكري الأمريكي الذي كان يحقق مع مجرمي الحرب من اليابانيين لتبرئة الامبراطور من أية مسؤولية في الحرب العالمية الثانية[١٢].

لم يكن بمقدور إدارة الاحتلال إجبار الامبراطور على التنازل عن العرش أو إلغاء النظام الامبراطوري بأكمله. لكن وثائق التحضير لمرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تؤكد وجود رغبة لدى الأمريكيين في إلغاء النظام الامبراطوري وبناء دولة يابانية ديمقراطية عصرية. كما أن مندوب الصين إلى مؤتمر بوتسدام قد دافع بحماس شديد عن البند الذي نص على ذلك الإلغاء، وعلى ضرورة تطهير الإدارة اليابانية من جميع القوى الموالية للامبراطور، وإدخال تغيير جذري في البنى السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في اليابان. لذلك تساءل كثير من الباحثين، من يابانيين وغير يابانيين، عما إذا كانت الإدارة الأمريكية قد حللت جيداً نفسية الشعب الياباني، ودرست أفضل السبل الكفيلة بتعاون اليابانيين مع إدارة الاحتلال دون أن تستفز مشاعر

---

(١٢) انظر في هذا المجال اعترافات المحقق لازاروس (A. George Lazarus) التي نشرت مؤخراً في كتاب: .Patrick Smith, *Japan: A Reinterpretation* (New York: Pantheon Books, 1997)
انظر أيضاً الترجمة العربية: باتريك سميث، **اليابان: رؤية جديدة**، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة؛ ٢٦٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١)، ص ٣١٢ ـ ٣١٥.

الشعب الياباني؟ أي أن الإدارة الأمريكية هي التي لعبت دوراً مهماً في تطبيق مقولة «التغيير مع الحفاظ على الاستمرارية»، وهي مقولة عزيزة جداً على قلوب اليابانيين لأنها تتناسب مع تقاليدهم الموروثة(١٣).

تضمنت القرارات الأولى للقيادة الأمريكية العليا نصوصاً صريحة تقضي بفك الارتباط بين الامبراطور والمؤسسة الدينية اليابانية، وبشكل خاص مؤسسات الشنتو التي تقدسه وتعتبر الاساءة إليه جريمة لا تغتفر بحق اليابان. وصدرت بعض القرارات العملية في هذا الخصوص بتاريخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥، تحت عنوان «توجيهات بشأن الحريات المدنية» (The Civil Liberties Directive)، والتي تضمنت مذكرة توجيهية حول ديانة الشنتو (Shinto Directive).

بعد فترة وجيزة صدرت من جديد توجيهات أمريكية اعتبرت خطيرة للغاية لأنها دعت إلى ضرورة تحرير الدولة اليابانية من وصاية الديانة الشنتوية والتي ما زالت نتائجها حاضرة بشدة على الساحة السياسية اليابانية. (Abolition of Governmental Sponsorship, Support, Perpetuation, Control and Dissemination of State Shinto).

لكن الرهبان، من بوذيين وشنتويين، تحدوا قرارات القيادة العليا الأمريكية على الفور في الحرب العالمية الثانية. فتولوا تكريم القادة العسكريين اليابانيين في معبد ياسوكوني، على رغم الاحتجاج الشديد للقيادة العليا التي صنفتهم مجرمي حرب من الفئة الأولى. ومنذ ذلك الحين، عندما يقرر أي رئيس وزراء ياباني زيارة ذلك المعبد في ١٥ آب/أغسطس من كل عام يواجه انتقادات عنيفة، من داخل اليابان، وكذلك من المسؤولين الكوريين والصينيين الذين هددوا مراراً بقطع العلاقات مع اليابان(١٤).

---

(١٣) Kiyoko Takeda, *The Dual-Image of the Japanese Emperor*, foreword by Ian Nish (London: Macmillan, 1988), p. 1 and 14.

(١٤) في عام ٢٠٠١ اتخذت هذه المسألة أبعاداً خطيرة حين قرر رئيس الوزراء كوئيزومي زيارة المعبد المقدس في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١، فاعتبر بعض المحللين أن الإعلان عنها جاء لأسباب انتخابية كسباً للأصوات في انتخابات ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠١، لكن كوئيزومي اتخذ موقفاً حكيماً حين زار المعبد في ١٣ آب/أغسطس بدلاً من ١٥، وذلك تلافياً لمزيد من تأزيم العلاقات مع الصين وكوريا اللتين هددتا باتخاذ تدابير فورية انتقامية. انظر حول هذا الموضوع عشرات المقالات التي صدرت خلال شهر آب/أغسطس ٢٠٠١ في صحيفة *Japan Times* ومنها على سبيل المثال لا الحصر: «China Opposes Koizumi's Yasukuni Visit,» *Japan Times*, 11/8/2001; «Koizumi Visits Yasukuni Shrine,» *Japan Times*, 14/ =

كان الهدف من تلك القرارات فك الارتباط التام بين معبد ياسوكوني الشهير (Yasukuni Shrine) والدولة اليابانية. فقد كان رهبان المعبد يحظون سابقاً برعاية مباشرة من الامبراطور، ولديهم حظوة كبيرة في الدولة اليابانية. لأنهم شكلوا العمود الفقري للمؤسسة الدينية الداعمة لها. وبعد تلك القرارات أصبح المعبد مجرد مؤسسة دينية لا يلتزم حتى كبار مسؤولي الدولة بزيارتها على شكل منتظم. ولم يعد مسموحاً للمدارس الرسمية بنشر تعاليم الشنتو التي تؤكد عبادة الامبراطور. فاعتبر ذلك بمثابة تغيير مهم في بنية الفكر السياسي الياباني[١٥].

في الوقت نفسه، اضطر هيروهيتو إلى إصدار قرار امبراطوري بتاريخ الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ يقبل فيه بنفي صفة الألوهية عن شخصه. هكذا أجرت قيادة الاحتلال تبديلاً جذرياً في صورة الامبراطور، كما فرضت تضييقاً كبيراً على صلاحياته بموجب نصوص الدستور الجديد لعام ١٩٤٦. فوافق الامبراطور على السير في طريق الديمقراطية الجديدة التي رسم الأمريكيون أبرز خطوطها في الفترة ما بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥٢. لذا كثرت الانتقادات التي تصف الامبراطور بالانتهازية، أو باعتماد روح المساومة مع الأمريكيين بهدف الحفاظ على عرشه. وكان بعضها يشير إليه بتهكم مبطن عن: «النسخة الجديدة من الامبراطور الرمز» (The New Symbol Emperor)، لكن الدراسات العلمية الرصينة أنصفت هيروهيتو لأنه استطاع قيادة اليابان في ظروف دولية بالغة الصعوبة. فكان له دور مهم في الحفاظ على وحدة البلاد. وفي عهده أيضاً استعادت اليابان قوتها الاقتصادية واستمرت وتيرة التحديث فيها بخطى ثابتة عبر مقولات جديدة لتغيير شمولي يتلاءم مع عصر العولمة[١٦].

بعد وفاته، تولى حكم اليابان في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩، ابنه

8/2001); «Envoy Conveys Seoul's Regret over Koizumi's Visit to Shrine,» *Japan Times*, 15/8/ = 2001; «Koizumi Makes Amity Pledge at Annual Surrender Day Rites,» *Japan Times*, 16/8/2001; «Missed Chance at Yasukuni,» *Japan Times*, 16/8/2001; «New Memorial to War Dead Planned after Yasukuni Furor,» *Japan Times*, 19/8/2001, and «Gaining Our Neighbors' Trust,» *Japan* Times, 21/8/2001.

(١٥) Stephen S. Large, *Emperor Hirohito and Showa Japan: A Political Biography*, Nissan Institute/Routledge Japanese Studies Series (London; New York: Routledge, 1992), p. 142.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

الامبراطور الحالي أكاهيتو (Akahito) الذي أطلق على عهده اسم هيساي (Heisei)، أي العصر الجديد، أو تحقيق السلام. فعاشت اليابان أياماً تاريخية تميزت بإجراء مظاهر التقديس بحذافيرها، وذلك تبعاً لطقوس دايجوساي التقليدية، للتعبير عن الاستمرارية في التراث الياباني على رغم كل مظاهر التغيير الجذري التي شهدتها في النصف الثاني من القرن العشرين(١٧).

وقد عرفت اليابان في عهد هيروهيتو أجلى مظاهر الاستمرارية والتغيير في آن واحد. فهو لم يظهر اعتراضاً على حرمانه من رئاسة غالبية السلطات التي كانت لديه في السابق طالما أن الشعب الياباني هو الذي أصبح مصدر كل السلطات، بموجب الدستور الجديد. لذا وصف جوزف غرو (Joseph Grew)، السفير الأمريكي الأسبق في اليابان، الامبراطور بملكة النحل (Queen Bee)، من حيث أهمية دورها في الحفاظ على تماسك وانتظام الجماعة. فحافظ الامبراطور أو الميكادو (Mikado) على صفته الرمزية مجسداً بشخصه سمتي الاستمرارية والتغيير في آن واحد. فهو، في نظر البعض، رمز للامبريالية اليابانية في أشرس حروبها ضد جيرانها الآسيويين وصولاً إلى الصدام العسكري المباشر مع الأمريكيين. وكانت له حصة كبيرة في كارتل الزايباتسو، أو الاحتكارات الاقتصادية والمالية اليابانية. لذلك أصر قادة الصين وكوريا على ضرورة إزالة النظام الامبراطوري حفاظاً على حسن علاقات اليابان مع جيرانها وبناء ثقة متبادلة بغد أفضل عن طريق منعها من التسلح مجدداً. لكنه، في نظر البعض الآخر استمر رمزاً لليابان المهزومة في الحرب العالمية الثانية. لقد أدانت شرائح واسعة من القوى السياسية اليابانية، وبخاصة في أوساط الحزبين الشيوعي والاشتراكي، التوجهات التوسعية للامبريالية اليابانية على حساب دول الجوار الآسيوي، ونددت بالتصفيات الجسدية التي نفذها النظام العسكري في ظل الحكم الامبراطوري بحق أفضل النخب الثقافية والسياسية والديمقراطية اليابانية في فترة ما بين الحربين العالميتين. مع ذلك، وعلى الرغم من تناقض النظرة التقويمية للامبراطور ونظامه السياسي والعسكري، عرف اليابانيون كيف يتقون العاصفة لكي يستعيدوا لاحقاً بعض ما فقدوه في فترة التدابير الانتقامية الأمريكية(١٨).

---

(١٧) Craig Garby and Mary Brown Bullock, eds., *Japan: A New Kind of Superpower?* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press; Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1994), p. 1.

(١٨) Takeda, *The Dual-Image of the Japanese Emperor*, pp. 8-15 and 150-157.

ففي ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦ استعاد اليابانيون، حكومة وشعباً، حقهم الطبيعي في الاحتفال علناً بعيدهم الوطني (The Foundation Day or The National Kigensetsu)، وذلك تبعاً لتقاليدهم السابقة. ثم استعادوا الاحتفال بعيد ١١ شباط/ فبراير من كل عام وهو عيد شهداء اليابان، ومعظمهم من القادة العسكريين الذين صنفهم الأمريكيون في خانة مجرمي حرب من الفئة الأولى بموجب قرارات التطهير الشهيرة. وابتداء من عام ١٩٧٤، استعاد رئيس الوزراء الياباني ميكي تاكاو (Miki Takeo) تقاليد أسلافه، فزار مع بعض أعضاء حكومته معبد ياسوكوني المقدس في ١٥ آب/ أغسطس كتقليد سنوي كانت قد حظرته قيادة الاحتلال منذ عام ١٩٤٥. وفي عام ١٩٧٩ نقلت رفات ١٤ بطلاً يابانياً من الذين صنفتهم إدارة الاحتلال كمجرمي حرب إلى معبد ياسوكوني المقدس بعد أن اعتبرتهم الحكومة اليابانية شهداء اليابان في الحرب العالمية الثانية. وفي السابع من نيسان/ أبريل ١٩٨٦ أجرت صحيفة **أساهي شيمبون** *(Asahi Shimbun)*، الواسعة الانتشار، استفتاء عاماً بين اليابانيين لمعرفة حقيقة شعورهم تجاه العائلة الامبراطورية. فدلت نتيجته على أن ٨٤ بالمئة من الشعب الياباني يؤيدون دستور اليابان الحالي الذي يحتفظ للامبراطور بصفة رمز الدولة والمعبر عن وحدة الشعب الياباني، وعلى أن يبقى الشعب الياباني مصدر كل السلطات(١٩).

دلالة ذلك أن الامبراطور ما زال يشكل أحد ركائز النظام السياسي الياباني على رغم التعديلات الجذرية التي أدخلها الأمريكيون على صورته بعد الحرب العالمية الثانية. وما زال يتمتع بنوع من القدسية في نظر قسم كبير من الشعب الياباني. وحين وصل الامبراطور الحالي أكاهيتو (Akahito) إلى سدة الحكم عام ١٩٨٩، تابع الشعب الياباني بدقة الطقوس الدينية التي حفلت بها أيام التتويج. فقام الامبراطور الجديد بكل الطقوس الشنتوية التقليدية التي تؤكد طبيعته الإلهية. علماً أنه مثقف ثقافة عصرية عالية، وهو عضو في الجمعية الدولية لعلم البيولوجيا. وقد عرف عنه ميله الشديد لحل النزاعات القائمة بين اليابان والدول الأخرى بالطرق السلمية، وقدم أشكالاً معينة من الاعتذار عن مساوئ السياسة الامبريالية التي اتبعتها اليابان ضد جيرانها الآسيويين في مراحل سابقة، لذلك اختار لعهده اسم «تحقيق السلام».

وقام أكاهيتو بزيارة دبلوماسية ناجحة إلى الصين لطي صفحة الماضي

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٥٤ ـ ١٥٧.

المؤلم بين الشعبين بعد أن تركت الامبريالية اليابانية جرحاً عميقاً لا تزال آثاره السلبية أليمة في ذاكرة الشعب الصيني، وسار رئيس وزرائه موريهيرو هوسوكاوا (Morihiro Hosokawa) على خطاه فزار كيونغجيو (Kyongiu)، عاصمة كوريا التاريخية في عهد أسرة سيلا (Silla Dynasty) للقاء رئيس كوريا الجنوبية وتقديم الاعتذار العلني له.

وخلال هاتين الزيارتين صدرت عشرات المقالات لكتاب يابانيين بارزين، دعوا لتقديم اعتذار علني عن الجرائم التي ارتكبها الجيش الياباني في الصين وكوريا، كما دعت إلى بناء علاقات اليابان مع الدول الآسيوية على أساس الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، والارتقاء بالعلاقات مع تلك الدول نحو التوحيد التدريجي على غرار ما قام به الاتحاد الأوروبي.

لقد تغيرت صورة الامبراطور فعلاً عما كانت عليه في السابق. فبات حريصاً على الاستمرار في بناء اليابان على أسس ديمقراطية، وتعزيز حضورها السلمي في محيطها الإقليمي وفي النظام العالمي الجديد، والعمل على حل الخلافات القائمة بين الدول بالطرق السلمية. لقد تغيرت اليابان فعلاً من دولة امبريالية ذات نزعة عسكرية توسعية على حساب جيرانها، إلى دولة تبحث عن الأمن والاستقرار والسلام مع جيرانها الآسيويين، ومع جميع الدول الصديقة في العالم.

ثالثاً: استقرار النظام السياسي الياباني في النصف الثاني من القرن العشرين

تعتبر الدولة العصرية الركيزة الأساسية لنجاح أي حركة تحديث قابلة للاستمرار. وبفضل إصلاحات مايجي في القرن التاسع عشر وما رافقها من حركة تحديث واسعة وإدارة جديدة قامت على الكفاءة الشخصية بالدرجة الأولى بدأت اليابان تتحول إلى دولة عصرية يلعب فيها القطاع العام دوراً أساسياً وبارزاً في مختلف المجالات مع إفساح المجال أمام القطاع الخاص لكي يساهم في تنشيط عجلة الاقتصاد وتنمية معظم القطاعات. ومع سقوط اليابان تحت الاحتلال الأمريكي ضعف دور الدولة المركزية في التخطيط الطويل الأمد[٢٠].

---

(٢٠) حول الدور التاريخي المهم للسلطة المركزية منذ عهد مايجي حتى الحرب العالمية الثانية، انظر:
Bernard S. Silberman, *Ministers of Modernization: Elite Mobility in the Meiji Restoration, 1868-* = *1873* (Tucson, AZ: University of Arizona Press, 1964); Bernard S. Silberman and H. D.

لم يكن بالإمكان إعادة استنهاض اليابان إلا عن طريق تنشيط مؤسسات المجتمع المدني الذي دمرته الحرب، وتشجيع القطاعات الاقتصادية المنتجة، وربط المناطق بعضها ببعضها الآخر، وترميم ما تهدم من البنى التحتية، وبناء قاعدة تحتية صلبة لاقتصاد جديد على طريق النمو السريع. ولعبت شركات القطاع الخاص القوية وذات الإدارة المركزية الفاعلة والشديدة التماسك الدور الأساسي في النهوض الاقتصادي والاجتماعي بعد أن حرمت اليابان من بناء دولة قوية ذات فصائل عسكرية رادعة. وحين منعت الدولة اليابانية من كل أشكال التسلح الداخلي لحماية شعبها، باتت تفتقر أيضاً إلى جيش قوي لحماية رساميلها ومصالحها الكثيرة في الخارج. فكانت ملزمة على تطبيق نصوص دستورها السلمي لعام ١٩٤٦ من جهة، وتنفيذ بنود الاتفاقية العسكرية الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٥١ من جهة أخرى، والتي وضعت اليابان تحت الحماية العسكرية الأمريكية، المقرونة بشبه هيمنة سياسية مستمرة حتى الآن.

كان على الدولة أن تنتج آلية جديدة للاستقرار الداخلي تساعدها على توفير البحبوحة لشعبها، تتحاشى معها بروز أزمات اجتماعية حادة لا تستطيع مواجهتها بسبب حرمانها من تجديد قواها العسكرية خوفاً من تجدد نزعة عسكرية تدخل الرعب إلى قلوب جيرانها الآسيويين. وقد نجح اليابانيون فعلاً باكتشاف أواليات جديدة أو متجددة للضبط الاجتماعي منها: إعادة الالتفاف مجدداً حول الامبراطور كرمز للوحدة اليابانية، وتوقيع اتفاقات بين العمال وشركات العمل لمنع الإضرابات التي تضر بالاقتصاد الياباني مقابل تقديم الضمانات والأجور الجيدة للعمال، وعدم التلاعب بالعملة الوطنية، واحترام بنود الدستور السلمي الجديد، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع مع تلافي تزوير الإرادة الشعبية، وتبني جميع الأحزاب والقوى اليابانية لشعار عام هو: «اليابان أولاً»، أي تغليب مصلحة البلاد العليا على المصالح الفئوية والحزبية الضيقة. وقد لعبت تلك العوامل مجتمعة دور صمام الأمان للاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي في اليابان[٢١].

Harootunian, eds., *Modern Japanese Leadership: Transition and Change*, with ten collaborating = authors (Tuc-son, AZ: University of Arizona Press, [1966]), pp. 233 - 287, and Hugh Borton, *Japan's Modern Century; from Perry to 1970*, 2nd ed. (New York: Ronald Press, [1970]), pp. 79 - 430.

(٢١) Sheldon Garon, *Molding Japanese Minds: The State in Everyday Life* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997), pp. 3 - 22.

ونظراً إلى أهمية الدور الذي قام به الحزب الليبرالي الديمقراطي (The Liberal Democratic Party) في تاريخ اليابان المعاصر لا بد من إعطاء لمحة سريعة تظهر أواليات عمله التي ساعدت على نجاحه بإدارة دفة الحكم، وبصورة شبه منفردة، منذ تأسيسه عام ١٩٥٥ حتى الآن(٢٢).

حكم الحزب الليبرالي الديمقراطي اليابان منفرداً ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٩٣، ثم شاركته في السلطة بعض أحزاب المعارضة ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦، ليعود بحلة جديدة ليحكم اليابان بشكل شبه منفرد منذ عام ١٩٩٦. فقد سمحت قيادة الاحتلال بتأسيس كثير من الأحزاب لكنها لم تحظ بالثقة التي محضها الشعب الياباني لهذا الحزب. وكما يدل اسمه، تشكل الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP) من اندماج الحزبين الليبرالي والديمقراطي اللذين تأسسا في فترة الاحتلال الأمريكي. وبعد الاندماج عام ١٩٥٥، ولعقود طويلة، حظي هذا الحزب بغالبية أصوات الفلاحين والفئات الريفية. واستفاد من تقسيم الدوائر الانتخابية ليحصد على الدوام نسبة كبيرة من المقاعد النيابية في مواجهة أحزاب أخرى لا تتمتع بشعبية ثابتة. ونظراً لبقائه في السلطة طوال النصف الثاني من القرن العشرين فإن نسبة المقترعين كانت ضعيفة جداً على الدوام ولم تتجاوز في بعض الأحيان ١٥ ـ ٢٠ بالمئة.

ويعزو بعض الباحثين استمرار هذا الحزب في السلطة طوال تلك الفترة إلى عناصر عدة منها: التفاف الفئات الريفية حول مرشحيه، وتقسيم الدوائر على مقاس مرشحيه بالدرجة الأولى، وممارسة السلطة دون تغيير لعقود طويلة بما يسمح بتقديم خدمات للناخبين، وقانون ثابت للانتخاب استمر دون إصلاح حتى عام ١٩٩٤، وغيرها. فساهمت تلك العوامل مجتمعة بتفرد الحزب بحكم اليابان طوال نصف قرن دون أن يشاركه فيه سوى قيادات من أحزاب أخرى، ولسنوات قليلة جداً.

تمتع الحزب الحاكم على الدوام بغالبية شبه مطلقة في مجلسي الشيوخ والنواب، مما سمح باستقرار النظام السياسي الياباني لعقود طويلة، وهي ظاهرة لا مثيل لها في الدول الديمقراطية الأخرى. وفي المقابل، شكل الحزب الاشتراكي في اليابان القطب المعارض طوال تلك الفترة دون أن يصل

---

(٢٢) Albrecht Rothacher, *The Japanese Power Elite* (New York; London: Macmillan, 1993), chap. 2, «The Liberal Democratic Party: Structure and Factions,» pp. 9 - 47.

إلى السلطة إلا لفترة محدودة ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦، وبعد أن تخلى عن غالبية مقولاته الاشتراكية السابقة فقد اعتبر وصوله إلى السلطة مع بعض قادة الكتل من الحزب الحاكم بداية النهاية للحزب الاشتراكي الذي تفكك وبات حزباً هامشياً. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تحرر الشيوعيون اليابانيون من الصراع الصيني ـ السوفياتي، فحقق الحزب الشيوعي الياباني نجاحاً متزايداً في انتخابات عام ١٩٩٣ وحتى انتخابات عام ١٩٩٨. وتمكنت أحزاب أخرى في المعارضة من إضعاف الحزب الحاكم في الانتخابات، والاستفادة من الفضائح المالية والأخلاقية التي ارتكبها بعض قادته. لكن أحزاب المعارضة فشلت في تشكيل جبهة موحدة ضد الحزب الحاكم فبقيت خارج السلطة.

كانت القوى الناخبة في اليابان غالباً ما تنقسم بين قوى تقليدية محافظة تلتف وراء الحزب الليبرالي الديمقراطي، وقوى ناخبة تسعى إلى التغيير الديمقراطي وتلتف حول الحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وأحزاب أخرى معارضة. كان الحزب الاشتراكي قد اكتسب شعبية ملحوظة حين رفع شعارات قومية واجتماعية منها: العداء للأمريكيين، والدعوة إلى حياد اليابان بعد إخراج القوات الأمريكية منها، والعمل على تعديل الاتفاقية الأمريكية ـ اليابانية لعام ١٩٥١. آنذاك، بدت صورة الحزب الاشتراكي أقرب ما تكون إلى الحزب الراديكالي الذي يعمل على تغيير المجتمع الياباني ويقدم مقولات مغايرة لتلك التي يتبناها الحزب الليبرالي الديمقراطي المحافظ الذي أصر على إبقاء التقاليد اليابانية الموروثة مع الاستفادة القصوى من التفاهم الأمريكي ـ الياباني لتعزيز دور اليابان الاقتصادي على المستوى الكوني.

لقد ساهم هذان الحزبان في استقرار الحياة السياسية في اليابان دون تغيير جذري. فبلغت نسبة اقتراع الناخبين لهما ما بين ٦٤ ـ ٧٠ بالمئة في غالبية المجالس النيابية. ولم تحظ الأحزاب الأخرى مجتمعة بأكثر من ٣٠ ـ ٣٦ بالمئة من أصوات الناخبين(٢٣).

ولا بد هنا من توضيح ظاهرة مهمة جداً لمن يرغب في التعرف بعمق إلى أواليات عمل الحياة السياسية في اليابان. فإلى جانب الصراع التقليدي ما بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، وبخاصة الحزبان الاشتراكي والشيوعي،

---

(٢٣) لمزيد من المعلومات في هذا المجال، انظر: Gary D. Allinson and Yasunori Sone, eds., *Political Dynamics in Contemporary Japan* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993), pp. 32 - 57.

كانت سياسة الحزب الحاكم، وما زالت، تقوم على تشجيع الصراع المستمر بين قادة الكتل البرلمانية التي يتشكل منها الحزب بحيث يتحول بعضهم رقيباً على بعضهم الآخر. فأدى هذا الأسلوب إلى تنشيط الحياة السياسية داخل الحزب أولاً، وإلى توليد قيادات جديدة ذات كفاءة وحنكة في إدارة الصراع لنيل ثقة أغلبية أعضاء الحزب كشرط ضروري لقيادة الحزب، وتشكيل الحكومة، والحفاظ على السلطة أطول فترة ممكنة. وكثيراً ما استخدم قادة الكتل جميع الوسائل المتاحة، بما فيها الرشوة بالمال، وإكثار الوعود، وتقديم الخدمات، لجمع أكبر نسبة من أعضاء الحزب في البرلمان حتى يتمتع زعيم التكتل بقاعدة عريضة داخل الحزب أولاً، وهي التي تمكنه من النجاح في السياق الحاد للوصول إلى رئاسة الحكومة[٢٤].

يبرز الجدول رقم (٥ ـ ١) تطور مقاعد الحزبين الليبرالي الديمقراطي والاشتراكي في البرلمان الياباني ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٩٣. كما يشير هذا الجدول إلى أن الحزب الحاكم تمتع بأغلبية برلمانية كبيرة وثابتة حتى انتخابات عام ١٩٩٣. لكن الفضائح المالية والأخلاقية هزت صورته لدى الرأي العام، بدءاً بفضيحة بيع الأسهم بأسعار لا تصل إلى ٢٥ بالمئة من ثمنها وتقديم رشى مالية لمسؤولين كبار، وعرفت بفضيحة الاتصالات لعام ١٩٨٦ (Recruit Cosmos or Recruit Group). وأدرجت تلك الفضيحة على لائحة الفضائح المالية لبورصة طوكيو (Tokyo Stock Market) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، وكان وراءها عدد كبير من السياسيين والبيروقراطيين المتورطين بتهم الفساد والرشوة، إذ تبين لاحقاً أن أسعار الأسهم ارتفعت أربعة أضعاف خلال فترة زمنية قصيرة.

(٢٤) حول بنية النظام السياسي الياباني المعاصر، والتفاصيل الدقيقة لأسماء الوزارات، ونسب المجالس النيابية وغيرها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انظر: Kishimoto Koichi, *Politics in Modern Japan: Development and Organization*, 3rd ed. (Tokyo: Japan Echo, 1988), pp. 78 - 154.

الجدول رقم (٥ ـ ١)
تطور مقاعد الحزبين الليبرالي الديمقراطي
والاشتراكي في البرلمان الياباني ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٩٣

السنة	الحزب الليبرالي الديمقراطي	الحزب الاشتراكي	العدد الإجمالي للمقاعد
١٩٥٨	٢٨٧	١٦٦	٤٦٧
١٩٦٠	٢٩٦	١٤٥	٤٦٧
١٩٦٣	٢٨٣	١٤٤	٤٦٧
١٩٦٧	٢٧٧	١٤٠	٤٨٦
١٩٧٢	٢٧١	١١٨	٤٩١
١٩٧٦	٢٤٩	١٢٣	٥١١
١٩٧٩	٢٤٨	١٠٧	٥١١
١٩٨٠	٢٨٤	١٠٧	٥١١
١٩٨٣	٢٥٠	١١٢	٥١١
١٩٨٦	٣٠٠	٨٥	٥١٢
١٩٩٠	٢٧٥	١٣٦	٥١٢
١٩٩٣	٢٢٣	٧٠	٥١١

المصدر: Tetsuya Kataoka, ed., *Creating Single-party Democracy: Japan's Postwar Political System*, Hoover Institution Press Publication; 403 (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1992), pp. 3 - 53, and Abe Hitoshi, Shindo Muneyuki and Kawato Sadafumi, eds., *The Government and Politics of Japan*, translated by James White ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1994), p. 118.

بعد تحريات قام بها البوليس حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ تبين أن معظم وزراء حكومة ناكاسوني (Nakasone) المستقيلة تلقوا رشى، وأن عدداً من وزراء حكومة تاكيشيتا (Takeshita) التي خلفتها، ومنهم رئيس الوزراء بالذات، كانوا بين المرتشين، مما اضطر وزير المالية ميازاوا (Kiichi Miazawa) إلى الاستقالة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. وفي نيسان/أبريل ١٩٨٩ اعترف رئيس الوزراء تاكيشيتا أنه نال رشوة تعادل ١,٢ مليون دولار أمريكي. كذلك اعترف نائبان من الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم بالحصول على الرشى. وبلغ عدد الذين طاولهم التحقيق من السياسيين ١١ شخصية، مع عدد كبير من البيروقراطيين، مما دفع بقادة بعض الكتل داخل الحزب الحاكم

إلى خوض معركة إسقاط الوزارة دون نجاح. فبعد أن استقال ميازاوا من وزارة المالية بسبب الفضيحة عام ١٩٨٨ عاد رئيساً للوزراء عام ١٩٩١[٢٥].

كانت اليابان تتحضر لعهد جديد بعد وفاة الامبراطور هيروهيتو وتسلم ابنه أكاهيتو (Akahito) الحكم. فأطلق على عهده اسم «تحقيق السلام أو السلام المشع» (Heisei or Illustrious Peace). وكانت فضيحة الاتصالات لعام ١٩٨٦ ما تزال تتفاعل على الساحة السياسية اليابانية وتهدد مستقبل الحزب الحاكم. وكان الحزب الحاكم يواجه أيضاً ضغوطاً برلمانية وشعبية بسبب عزمه على فرض ضريبة مضافة بنسبة ٣ بالمئة من الاستهلاك. وفي عام ١٩٨٩ انفجرت فضيحة أخلاقية كان بطلها رئيس الوزراء الجديد أونو (Sosuke Uno) الذي كان وزيراً للخارجية في وزارة تاكيشيتا. فأعلنت إحدى نساء الغيشا أنها كانت محظيته لفترة تزيد على العشرين سنة. فكانت أول فضيحة أخلاقية ذات طابع سياسي تهز اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. نتيجة لتلك الفضائح المتلاحقة، والرشوة، والفساد، وفرض الضريبة المضافة تراجع عدد مقاعد أعضاء الحزب الليبرالي الديمقراطي في مجلس الشيوخ في انتخابات تموز/يوليو ١٩٨٩ من ١٤٢ إلى ١٠٩ من أصل ٢٥٢ مقعداً. ولم يحصل الحزب إلا على نسبة ٢٧ بالمئة فقط من عدد المقترعين. فشكلت تلك النتيجة تراجعاً كبيراً لشعبيته السابقة، وهي المرة الأولى منذ تأسيسه عام ١٩٥٥ التي يفقد فيها الحزب سيطرته على مجلس الشيوخ. فاستقال أونو بعد فترة قصيرة من إعلان النتائج وخلفه في رئاسة الوزارة كايفو (Toshiki Kaifo) الذي كان يتمتع بسمعة جيدة كوزير سابق للتربية، ولم توجه إليه أصابع الاتهام في أي من القضايا المشينة إلا أنه جاء إلى السلطة من تكتل صغير في الحزب الحاكم. مع ذلك، كان كايفو يحظى باحترام كبير من جانب قادة الكتل المتناحرة داخل الحزب الحاكم. فنالت حكومته التسهيلات الضرورية لإدخال إصلاحات جدية في نظام التعليم، وإشراك المرأة اليابانية في الوزارة، والبرلمان، وإدارات الدولة. لكن فضائح الحزب السابقة بقيت تتفاعل، مما أدى إلى تراجع عدد ممثلي الحزب في المجلسين من ٣٠٠ إلى ٢٧٥ عضواً في عام ١٩٩٠، وتراجعت نسبة الاقتراع له من ٤٩ بالمئة إلى ٤٦ بالمئة. في المقابل، ارتفعت نسبة تمثيل الحزب الاشتراكي، وهو المنافس الرئيسي للحزب

(٢٥) Paul J. Bailey, *Postwar Japan: 1945 to the Present*, Historical Association Studies (Oxford; Cambridge, MA: Blackwell, 1996), pp. 166 - 167.

الحاكم، من ٨٥ عضواً إلى ١٣٦ عضواً.

ثم واجهت حكومة كايفو نتائج حرب الخليج الثانية حيث اضطرت اليابان لدفع «غرامة» للأمريكيين بقيمة ١١ مليار دولار، وتعويضات أو معونات للمتضررين بقيمة ٢ مليار دولار، مما زاد من استفحال أزمة اليابان الداخلية وطرح بحدة مسألة تبعيتها المستمرة للقرار الأمريكي(٢٦).

حاول كايفو على الفور اقتراح بعد التعديلات على نظام الانتخاب في اليابان بعد أن أبرز التمثيل النيابي في برلمان ١٩٩٠ أن ما يزيد على ١٣٠ نائباً قد انتخبوا على قاعدة الوراثة المستمرة من الآباء إلى الأبناء، وأن عدداً من النواب الجدد يمثلون استمرار ثلاثة أو حتى أربعة أجيال متعاقبة داخل البيت الواحد ودون تغيير. لكن الاقتراحات الجديدة أثارت «الحرس القديم» في الحزب الحاكم ممن أدركوا مخاطر التعديلات الجديدة على مستقبل أبنائهم من بعدهم. فتحالفوا ضد كايفو وأجبروه على الاستقالة من الوزارة لصالح ميازاوا الذي شكل الوزارة عام ١٩٩١، وهو من أبرز قادة «الحرس القديم»، ومن المتهمين بالرشوة والفساد في فضيحة عام ١٩٨٦. فكانت عودته مؤشراً على قرب انهيار الحزب الحاكم، إذ انخفضت نسبة الاقتراع في انتخابات عام ١٩٩٢ بشكل واضح، وبخاصة أن رئيس الوزراء الجديد قد اختار إلى جانبه ثلاثة وزراء من المرتشين مما اعتبر تحدياً للرأي العام الياباني. وطوال ذلك العام كانت الأجهزة القضائية تكشف تباعاً فضائح مالية لقيادات من الحزب الحاكم، ومن جماعة ميازاوا بشكل خاص، وقدرت الرشى بملايين الدولارات. وبعد أن أمعن «الحرس القديم» في تحدي الحزب والرأي العام معاً، بات على فصائل أخرى من الحزب الحاكم أن تعقد تحالفاً مع الحزب الاشتراكي وأحزاب أخرى لإسقاط وزارة ميازاوا. فأسقطت فعلاً في اقتراع على الثقة داخل البرلمان في حزيرن/يونيو ١٩٩٣.

وشكل الحزب الاشتراكي قطب المعارضة الأساسي ضد حكومة ميازاوا على رغم أن عدد مقاعد أعضائه في البرلمان قد تراجع من ١٣٤ إلى ٧٠

---

(٢٦) S. Pharr, «Japan's Defensive Foreign Policy and the Politics of Burden Sharing,» in: Michael Blaker [et al.], *Japan's Foreign Policy after the Cold War: Coping with Change*, edited by Gerald L. Curtis, Studies of the East Asian Institute (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1993), pp. 253 - 262.

مقعداً. لكن الحزب كان قد تخلى بشكل صريح وشبه تام عن مبادئ الاشتراكية متذرعاً بانهيار الاتحاد السوفياتي، وبالإعلان عن نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩. فلاقت معارضته ترحيباً حاراً من حزب اليابان الجديد المعروف باسم «Nihon Shinto» (The Japan New Party)، وكان له ٣٥ مقعداً في البرلمان. وشارك في التحالف حزب التجديد السياسي «Shinseito» (The Renewal Party)، وكان له ٥٥ مقعداً، وحزب النذير «Sakigake» (The Harbinger Party) وكان له ١٣ مقعداً، وحزب الإدارة النظيفة المعروف باسم «Komeito» وكان له ٥١ مقعداً.

بلغ مجموع أعضاء القوى المعارضة ٢٢٤ مقعداً تمثل قرابة ٥٣,٧ من مجموع الناخبين. فسقطت حكومة ميازاوا في اقتراع على الثقة داخل البرلمان. وقد شكلت حكومة هوسوكاوا (Hosukawa) التي خلفتها عام ١٩٩٣ مرحلة انتقالية، فضمت سبعة أحزاب معظمها قد تشكل حديثاً، وعلى عجل بهدف المشاركة في السلطة بعد الحزب الحاكم. مثّلت الحكومة الجديدة كتلاً أو مجموعات غير متجانسة. وقد جمع بينها، بالدرجة الأولى، رغبة جامحة بإنهاء سيطرة قيادات «الحرس القديم» في الحزب الليبرالي الديمقراطي التي تناوبت على التفرد بالحكم منذ عام ١٩٥٥. ومن المفارقات الطريفة أن رئيس حكومة التغيير كان من أسرة تنتسب إلى طبقة كبار الساموراي.

مع ذلك، شكلت الوزارة الجديدة بداية مرحلة مهمة في تاريخ اليابان المعاصر ما زالت مستمرة حتى الآن. فلأول مرة يقبل قادة من الحزب الليبرالي الديمقراطي بمشاركة قادة من أحزاب أخرى، وبخاصة من الحزب الاشتراكي، في الحكم. لكن تبين لاحقاً أن تلك المشاركة شكلت بداية النهاية للحزب الاشتراكي وهو الخصم التاريخي للحزب الحاكم. بالمقابل، كان ابتعاد الحزب الليبرالي الديمقراطي عن التفرد بالسلطة لسنوات قليلة فقط، ليعود بعدها إلى السلطة بقوة. وقد جدد الحزب قيادته مع انتخاب الإصلاحي كوئيزومي (Koizumi) في ربيع ٢٠٠١، لرئاسة الحزب ورئاسة الوزارة معاً، وهو يرفع الآن شعار «تغيير الحزب من أجل تغيير اليابان».

تشكل الائتلاف الحكومي لعام ١٩٩٣ من سبعة أحزاب تنادت للقيام بإصلاحات مهمة تحتاجها اليابان بعد أن فرض عليها الحزب الحاكم سياسة المحافظين لعقود طويلة. ولما كان أعضاؤها يفتقرون إلى الحنكة والخبرة السياسية، فقدت الحكومة ثقة البرلمان وسقطت بعد قرابة ثمانية اشهر فقط على

تأليفها وذلك في نيسان/أبريل ١٩٩٤، دون أن تتاح لها الفرصة إلا لتقديم مشروع واحد للإصلاح السياسي تأجلت الموافقة عليه حتى عام ١٩٩٥. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، تقدمت الحكومة الجديدة بأربعة مشاريع إصلاحية تمت الموافقة عليها في أوائل آذار/مارس ١٩٩٤ وكان أبرزها أن لكل مقاطعة نائبين: فهي تنتخب نائباً لتمثيلها، وآخر ينتخب على أساس التمثيل النسبي للأحزاب. وتلافياً لاستخدام «المال الانتخابي» أو الرشوة، قسمت اليابان إلى ١٢٩ دائرة انتخابية تنتخب جميعها ٥١١ نائباً. وتوزعت المقاعد بنسبة نائبين كحد أدنى للمقاطعة، وستة كحد أقصى. ثم جرى تعديل على هذا النظام الانتخابي في مطلع عام ١٩٩٤ على أساس أن ينتخب ٣٠٠ من أعضاء المجلس تبعاً لقاعدة التمثيل النسبي، على أن يسمي كل حزب نوابه الفائزين في البرلمان. أما الباقون وعددهم ٢١١ فيجري انتخابهم على قاعدة تقسيم اليابان إلى ١١ محافظة[٢٧].

وقد سقطت حكومة الائتلاف الأول بسبب انسحاب الحزب الاشتراكي منها في نيسان/أبريل ١٩٩٤، أي بعد ثمانية أشهر فقط من نيلها ثقة البرلمان، وبعد أن تقدمت بمشاريع إصلاح كثيرة لم تتمكن من تنفيذها. فتشكلت حكومة جديدة برئاسة أحد قادة الحزب الليبرالي الديمقراطي هاتا (Tsutomu Hata)، وبمشاركة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في اليابان (The Socialist Democratic Party in Japan (SDJP))، وحزب النذير الجديد (The New Harbinger Party). لكن الحزب الاشتراكي رفض المشاركة فيها. فلم تعمر الوزارة الجديدة طويلاً فاستقالت في حزيران/يونيو ١٩٩٤، وخلفتها وزارة جديدة برئاسة زعيم الحزب الاشتراكي (Tomiichi Murayama) وبمشاركة من قادة بعض الكتل في الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب النذير. فضمت كتل الأحزاب الثلاثة ٢٩٤ عضواً في البرلمان منهم ٢٠٠ من الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي نال ١٣ حقيبة في الوزارة مقابل ٧ للاشتراكيين و٢ لحزب النذير. وقد استغل أعضاء الحكومة الجديدة رئاسة

---

(٢٧) Junichiro Wada, *The Japanese Election System: Three Analytical Perspectives*, Routledge Studies in the Growth Economies of Asia, 1359-7876; 5 (London; New York: Routledge, 1996), pp. 1-2; Peter F. Cowhey and Mathew D. McCubbins, eds., *Structure and Policy in Japan and the United States*, Political Economy of Institutions and Decisions (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1995), pp. 256-257, and Bailey, Ibid., pp. 176-179.

الزعيم الاشتراكي للوزارة لكي يرفعوا نسبة الضريبة المضافة على الاستهلاك إلى ٥ بالمئة بدلاً من ٣ بالمئة على أن تصبح سارية المفعول ابتداء من نيسان/ أبريل ١٩٩٧، فشكل ذلك القرار ضربة إضافية أفقدت الحزب الاشتراكي ما تبقى له من رصيد شعبي.

على جانب آخر، بدأت المعارضة البرلمانية تعيد تجميع قواها منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤. فضمت الأحزاب التالية: حزب الحياة الجديدة، حزب اليابان الجديد، الحزب الاشتراكي الديمقراطي، حزب الإدارة النظيفة، وبعض المتمردين من الحزب الليبرالي الديمقراطي. (The New Life Party, The Japan New Party, DSP, Komeito, and some LDP).

كانت جبهة المعارضة الجديدة بقيادة هاتا، وكايفو، وأزاوا. وبات من الصعب استخدام المال الانتخابي كما في السابق. كذلك ضعف تأثير عامل الوراثة السياسية، كما تغيرت بنية الحزب الاشتراكي وايديولوجيته بالكامل. وتزايد عدد النواب المستقلين بشكل واضح في انتخابات ١٩٩٥. وبعد أن أمضت اليابان ثلاث سنوات من التغيير الوزاري المتواصل وعدم الاستقرار السياسي، عاد الحزب الليبرالي الديمقراطي بقوة إلى سدة الحكم بحلة جديدة عام ١٩٩٦، وبنسبة عالية من أصوات الناخبين في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. وذلك يتطلب تسليط الضوء على بعض جوانب تلك التجربة المهمة لإبراز عوامل الاستمرارية والتغيير في النهضة اليابانية وفكرها السياسي.

بقي أن نشير إلى أن عامل الوراثة قوي في المجال السياسي، إذ ورث عدد لا بأس به من قادة الحزب الليبرالي الديمقراطي مراكزهم عن آبائهم، حيث تم التعاطي مع الحزب على الطريقة العائلية التقليدية. فأبناء القادة من هذا الحزب لا ينتسبون إلى أحزاب أخرى ولا حتى إلى كتل أخرى داخل الحزب نفسه. وكان عددهم لا يزال كبيراً في العقد الأخير من القرن العشرين.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، لوحظ في انتخابات عام ١٩٨٦ أن ١١٥ نائباً كانوا يمثلون ٣٨ بالمئة من أعضاء البرلمان قد انتخبوا في المراكز التي كان يشغلها آباؤهم. وقد أطلق على تلك الفئة من النواب اسم «نواب الجيل الثاني» أو باليابانية «Neisei»، وبالإنكليزية (Second Generation). ثم ارتفعت نسبة هؤلاء من الجيل الثاني في برلمان ١٩٩٠ إلى ١١٧ نائباً أو ٤١ بالمئة، منهم ١٣ نائباً كانوا من الجيل الثالث أو ما يعرف باليابانية بـ «Sansai»، وبالإنكليزية (Third Generation). ومنهم نائبان يمثلان الجيل الرابع بالوراثة

السياسية، أو باليابانية «Yonsai» وبالإنكليزية (Fourth Generation)[(٢٨)].

إن عنصر الاستمرارية واضح جداً في ثبات شعبية كل من الأحزاب الرئيسية في اليابان ما لم يحصل في داخلها انشقاق تتولد عنه أحزاب جديدة. فعلى سبيل المثال، لم يشهد كل من الحزبين الكبيرين، الحزب الليبرالي الديمقراطي والحزب الاشتراكي، انشقاقاً مهماً قبل عام ١٩٨٦ وقدرت شعبية الأحزاب الرئيسية في انتخابات ١٩٥٥ ـ ١٩٨٦ بالنسب المبينة في الجدول رقم (٥ ـ ٢):

الجدول رقم (٥ ـ ٢)

شعبية الأحزاب اليابانية الرئيسية في انتخابات ١٩٥٥ ـ ١٩٨٦ (نسبة مئوية)

السنة	الليبرالي الديمقراطي	الاشتراكي	الكوميتو	الديمقراطي الاشتراكي	الشيوعي
١٩٥٥	٤٥,٨	٣٧,٩	ـ	ـ	٠,٦
١٩٦٠	٤٦	٣٠,٣	ـ	٥	٠,٧
١٩٦٤	٤٨	٢٩,٩	٣,٤	٥,٤	١,١
١٩٦٨	٤٦,٥	٢٥,٨	٥,٨	٧,٥	٣,٨
١٩٧٢	٤٤,١	٢٥,٥	٥,١	٦,١	٧,٤
١٩٧٦	٤٥,٨	٢٠,٢	٥,٢	٥,٣	٤,٨
١٩٨٠	٥٠,٩	١٧,٩	٤,٥	٦,٢	٤,٥
١٩٨٣	٥٢,٨	١٧	٥	٥,٦	٤,٤
١٩٨٦	٥٧,٢	١٤,٥	٥,١	٤,١	٢,٩

المصدر: انظر النسب التفصيلية والإحصاءات الدقيقة لتطور التمثيل الحزبي في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية في الدراستين المهمتين في هذا المجال: Paul J. Bailey, *Postwar Japan: 1945 to the Present*, Historical Association Studies (Oxford; Cambridge, MA: Blackwell, 1996), pp. 97-98, and Masaru Kohno, *Japan's Postwar Party Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997), pp. 95-150.

توزعت نسبة المقترعين لتلك الأحزاب في برلمانات ١٩٥٨ ـ ١٩٨٦ على الشكل المبين في الجدول رقم (٥ ـ ٣):

---

(٢٨) Rothacher, *The Japanese Power Elite*, pp. 49-50.

الجدول رقم (٥ ـ ٣)

المقترعون للأحزاب اليابانية في برلمانات ١٩٥٨ ـ ١٩٨٦ (نسبة مئوية)

برلمان	الليبرالي الديمقراطي	الاشتراكي	الكوميتو	الديمقراطي الاشتراكي	الشيوعي
١٩٥٨	٥٧,٨	٣٢,٩	–	–	٢,٦
١٩٦٠	٥٧,٦	٢٧,٦	–	٨,٨	٢,٩
١٩٦٣	٥٤,٧	٢٩	–	٧,٤	٤
١٩٦٧	٤٨,٨	٢٧,٩	٥,٤	٧,٤	٤,٨
١٩٦٩	٤٧,٦	٢١,٤	١٠,٩	٧,٧	٦,٨
١٩٧٢	٤٦,٩	٢١,٩	٨,٥	٧	١٠,٥
١٩٧٦	٤١,٨	٢٠,٧	١٠,٩	٦,٣	١٠,٤
١٩٧٩	٤٤,٦	١٩,٧	٩,٨	٦,٨	١٠,٤
١٩٨٠	٤٧,٩	١٩,٣	٩	٦,٦	٩,٨
١٩٨٣	٤٥,٨	١٩,٥	١٠,١	٧,٣	٩,٣
١٩٨٦	٤٩,٤	١٧,٢	٩,٤	٦,٤	٨,٨

المصدر: المصدران نفسهما.

لكن هزيمة الحزب الليبرالي الديمقراطي لعام ١٩٩٣ كانت جزئية ومرحلية فقط، إذ سرعان ما أعاد تجميع صفوفه في السنوات اللاحقة. فعاد بقوة إلى التفرد بحكم اليابان بعد انتصارات متلاحقة في الانتخابات التشريعية التي جرت في حزيران/يونيو ٢٠٠٠، ومن ثم في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠١. فباتت هيمنة الحزب مجدداً شبه تامة على الحياة البرلمانية في اليابان[٢٩].

رابعاً: أواليات تشكل النخب السياسية والإدارية اليابانية العصرية

١ ـ ما بين النخب السياسية والنخب البيروقراطية

ومن المفارقات الأساسية التي توصل إليها بعض الباحثين في دراسة

(٢٩) «General Election 2000,» *Japan Echo* (October 2000), pp. 19-32; Ikuo Kabashima, «Les Législatives de l'an 2000: La Domination du PLD sur les campagnes et la révolte des villes,» *Cahiers du Japon,* no. 87 (printemps 2001), pp. 7-13, et *Japan Times:* 30/7/2001, and 31/7/2001.

تجربة التحديث اليابانية أن الطبقة السياسية في اليابان فاسدة إلى حد بعيد، في حين أن غالبية النخب الإدارية بقيت نظيفة وبمنأى عن انتقام تلك الطبقة الفاسدة. لذلك شكلت النخب البيروقراطية صمام أمان لاستمرار النهضة اليابانية بقوة منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى الآن. كانت تلك النخب، وما زالت، شديدة التماسك بينما كان القادة السياسيون متناحرين على الدوام بسبب تباين مصالحهم الشخصية، ويكيد بعضهم للبعض الآخر. وكان السياسيون على الدوام بحاجة إلى النخب البيروقراطية لخوض معاركهم في الدوائر البلدية والانتخابية لأن القوانين اليابانية العصرية تعطي الإدارات المحلية الدور الأساسي في إجراء عملية الانتخاب، فكان لها تأثير كبير في الناخبين نظراً إلى ثبات الإداريين في مراكزهم دون تغيير لسنوات طويلة[٣٠].

ولعبت الدولة المركزية الدور الأساسي في إعادة تنشيط الاقتصاد الياباني وذلك بالتوافق التام مع شركات القطاع الخاص. وبدا واضحاً أن الإصلاحات الإدارية التي قامت بها اليابان في مطلع السبعينيات أدت إلى اعتماد اللامركزية الإدارية، والتخفيف من قيود البيروقراطية، وتحديث الإدارة، ومراقبة الفساد السياسي والمالي وغيرهما. لكن النخب البيروقراطية هي التي ساهمت فعلاً في التخطيط الطويل الأمد لتنشيط الاقتصاد الياباني ونجحت بتحقيق وتيرة نمو عالية لسنوات طويلة متعاقبة قادت إلى تبلور ما عرف بالمعجزة الاقتصادية في اليابان. كما ساهمت في ضبط القطاع الخاص، ومراقبة أعمال الشركات اليابانية، داخل اليابان وخارجها، عن طريق جهاز إداري مستقل وملحق بوزارة التجارة الدولية والصناعة ويتمتع أفراده بكفاءة ممتازة، ويضم أفضل النخب الإدارية والمالية في اليابان. وأنيطت بالجهاز الإداري مهمات الرقابة والنصح والتوجيه نحو أفضل السبل العقلانية للترشيد الاقتصادي والمالي، وليس بهدف التأديب أو التشهير أو شل فاعلية التوظيف المثمر في قطاعات الإنتاج. وعن طريقه استطاعت الدولة اليابانية أن توسع على الدوام من سيطرتها على الأسواق الخارجية، كما أمنت الحماية للشركات اليابانية نفسها من مخاطر التنافس الحاد والمضاربات المدمرة.

---

(٣٠) J. Mark Ramseyer and Francis M. Rosenbluth, *The Politics of Oligarchy: Institutional Choice in Imperial Japan*, Political Economy of Institutions and Decisions (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1995), p. 172, and Byron K. Marshall, *Capitalism and Nationalism in Prewar Japan; the Ideology of the Business Elite, 1868-1941* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1967), pp. 30-50 and 94-119.

وساهمت الإدارة الحكومية الجيدة أيضاً في حماية المؤسسات اليابانية والمصانع المتعثرة وأمنت لها الدعم المالي الكافي لتفعيل الإنتاج والعودة بقوة إلى سوق العمل بمزيد من الآلات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة والسلع الجيدة والقادرة على المنافسة في السوق الداخلية والأسواق الخارجية(٣١).

واهتمت النخب البيروقراطية بمراقبة المصانع والشركات، التابعة للقطاعين العام والخاص، لمنعها من القيام بمغامرات غير مدروسة تقود إلى الإفلاس ورمي آلاف العمال في البطالة. فأسهمت في ولادة دولة المركنتيلية الجديدة التي تعرف جيداً كيف تراقب جميع مراحل الإنتاج الاقتصادي والتوظيف المالي، داخل اليابان وخارجها، لتجني منها تراكماً هائلاً من الأموال التي تم توظيف قسم كبير منها في تنمية جميع قطاعات الإنتاج والخدمات في اليابان(٣٢).

لقد بنت النخب البيروقراطية سياسة اليابان الاقتصادية على التوازن الدقيق بين مصالح القطاعين الخاص والعام، وأوكلت التنفيذ إلى جهاز بيروقراطي يتمتع بكفاءة قل نظيرها لدى البيروقراطيات الأخرى. وساهم بعض القادة السياسيين بشكل فاعل في رسم سياسة اقتصادية ناجحة، إلا أن أمر تنقيحها وتنفيذ بنودها كان من نتاج النخب البيروقراطية التي لعبت الدور الأساسي في وضعها موضع التطبيق العملي. وبما أن دور الإدارة اليابانية يقوم أساساً على التنسيق التام ما بين القطاعين العام والخاص، لم تجد اليابان صعوبة تذكر في الانتقال السريع نحو اقتصاد العولمة والشركات المتعددة والمتعدية الجنسيات.

لكن تنفيذ تلك السياسة الاقتصادية في عصر العولمة أضر كثيراً بمصالح بعض قطاعات الإنتاج اليابانية، في حين استفادت قطاعات أخرى منها فجمعت تراكماً كبيراً، في الخبرة والأموال. وفي ذلك توكيد على أن النخب البيروقراطية نجحت بتأهيل مؤسسات الدولة، والإدارة، والاقتصاد، والتصنيع، والمال، والتربية، والثقافة، والخدمات وغيرها لكي تصبح اليابان اليوم قادرة على التكيف السريع بما يتلاءم مع متطلبات النظام العالمي الجديد(٣٣).

---

(٣١) Allinson and Sone, eds., *Political Dynamics in Contemporary Japan*, p. 306.

(٣٢) Natacha Aveline, *La Bulle foncière au Japon* (Paris: Association des études foncières, [1995]), pp. 125-147.

(٣٣) David Williams, *Japan: Beyond the End of History*, Nissan Institute/Routledge Japanese Studies Series (London; New York: Routledge, 1994).

في هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى ظاهرة التنافس الحاد داخل الكتل الكبرى التي يتشكل منها الحزب الحاكم بحيث بقيت عملية التغيير مقتصرة على إبدال زعيم تكتل بآخر من داخل الحزب نفسه. والسبب في ذلك أن الزعيم السياسي الياباني لا يتمتع بالنفوذ الشخصي الذي يحظى به نظيره في الغرب. وهذا ما جعل عملية التبديل تتم، في غالب الأحيان، من خلال صراع قادة الكتل الكبرى في الحزب الحاكم إلى أن أصبح الحزب كله موضع إدانة كما حصل عام ١٩٩٣ بعد سلسلة فضائح مالية وأخلاقية طاولت الكثير من قادة «الحرس القديم» وأدت إلى خروجهم من السلطة تحت ضغط المعارضة، من داخل الحزب وخارجه. ومن السمات الأساسية للحياة السياسية في اليابان أنها تقوم على صراع النخب القيادية داخل الحزب الواحد أولاً. ويصل الصراع بين قادة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم إلى حد إسقاط الحكومة في البرلمان لصالح زعيم آخر من الحزب نفسه. هذه الطريقة غير المألوفة في الديمقراطيات الغربية ذات نتائج بالغة الأهمية على مستوى أداء القائد السياسي الذي يوضع دائماً تحت رقابة مباشرة من أقرب حلفائه ورفاقه، وعلى جميع المستويات، وبخاصة الخلقية والمالية منها. لذا، فإن أي خطأ فادح يعرضه إلى العزل الفوري، وبمشاركة نشطة من جانب قادة في حزبه يعلنون إدانتهم العلنية لسياسته، ولا يشاركون في حمايته أو تبرئته لدى أجهزة الرقابة. وتلعب النخب البيروقراطية اليابانية، القوية والمتماسكة جداً، والحريصة على التقاليد الموروثة، دوراً فاعلاً في تبديل القادة الفاسدين عن طريق تسريب فضائحهم المالية والأخلاقية إلى وسائل الإعلام(٣٤).

بقي أن نشير إلى تجربة بعض أحزاب المعارضة التي نجحت باقتسام السلطة مع الحزب الليبرالي الديمقراطي خلال السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٦، دون أن تنجح بإدخال أي تغيير جذري على بنية النظام الياباني. فعاد الحزب الحاكم إلى ممارسة السلطة بشكل شبه متفرد حتى الآن. وحصل في انتخابات صيف ٢٠٠١ على نسبة كبيرة من الأصوات التي مكنته من السيطرة على مجلسي الشيوخ والنواب. وما زال الحزب يشكل قلعة المحافظين الحصينة منذ قرابة نصف قرن في تاريخ اليابان المعاصر. وفي ذلك توكيد على أن تغيير النخب

---

(٣٤) حول فساد السلطة في اليابان الذي قاد إلى أزمة الحكم فيها منذ عام ١٩٩٣ حتى الآن، انظر:

Brian Woodall, *Japan under Construction: Corruption, Politics, and Public Works* (Berkeley, CA: University of California Press, 1996), pp. 85-107.

السياسية والإدارية المسيطرة في اليابان ما زال مسألة صعبة للغاية. مع ذلك، فالوضع المعقد الذي نجم عن أزمة اليابان الحادة والمستمرة منذ عام ١٩٩٣ هي نتاج تداخل مأزق الركود الاقتصادي، والفساد الإداري والمالي والسياسي، وغياب النخب السياسية الفاعلة التي تحظى باحترام الرأي العام لقيادة اليابان في عصر العولمة والتبدلات الدولية المتسارعة[٣٥].

٢ ـ النخب البيروقراطية وأهمية دورها في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر

لا يقتصر مفهوم النخب البيروقراطية في اليابان على الشؤون الاقتصادية والمالية وغيرها، بل يتعداها إلى إدارة الأحزاب، والجامعات، والبنوك، والفرق الدينية والمعابد، والتعاونيات، والنقابات المهنية والحرفية، وغرف التجارة، والصناعة، ومؤسسات الخدمات الاجتماعية، وشركات التأمين، ودور النشر، وغيرها. وبعد أن حل الغنى المالي والاقتصادي في اليابان تحول قادة تلك المؤسسات إلى نخب بيروقراطية حقيقية ذات موارد كبيرة، ولها دور أساسي في ولادة المؤسسات الناجحة وتوسيع رأسمالها، وزيادة فاعليتها، داخل اليابان وخارجها[٣٦].

ضمت البيروقراطية اليابانية، منذ بداية نشأتها على قاعدة إصلاحات مايجي، نخباً مثقفة ذات خبرة واسعة في العمل الإداري من جهة، وقد آلت على نفسها فضح القوى السياسية الفاسدة التي تستغل مراكزها العليا في الدولة للإثراء غير المشروع من جهة أخرى. وكانت السمة الغالبة في علاقة السياسة بالإدارة هي بروز صراع، علني أو مضمر، بين السياسيين والنخب البيروقراطية في مختلف مراحل النهضتين الأولى والثانية في اليابان. وتتمتع النخب البيروقراطية بسمة الثبات في العمل، وبالحصانة الإدارية الضرورية من

---

(٣٥) انظر الوثائق، في: Eric Seizelet, *Monarchie et démocratie dans le Japon d'après-guerre*, préface de Jacques Robert (Paris: Maisonneuve et Larose, 1990), pp. 377-408.

(٣٦) حول التشكل التاريخي للنخب البيروقراطية اليابانية وأواليات عملها بالمقارنة مع نخب أخرى، انظر: Malcolm Trevor, Jochen Schendel and Bernhard Wilpert, *The Japanese Management Development System: Generalists and Specialists in Japanese Companies Abroad* (London: Pinter, 1986), pp. 235-267, and *Development of Managerial Enterprise: Proceedings of the Fuji Conference*, edited by Kesaji Kobayashi and Hidemasa MoriKawa ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1986), pp. 281-289.

أجل التصدي للطبقة السياسية الفاسدة. وباستثناء شخص الامبراطور الذي هو رمز الأمة، ليس من سياسي واحد، مهما علت مرتبته، يمكن أن يعتبر فوق الشبهات أو بمنأى عن المساءلة القضائية والمالية. وقد نالت النخب البيروقراطية الدعم الكامل من الامبراطور الذي كان يعتبر نفسه الأكثر حرصاً على تغليب مصلحة اليابان العليا على مصالح السياسيين ورجال المال والأعمال(٣٧).

وتشير بعض الدراسات العلمية إلى أن النخب البيروقراطية الإدارية قد توزعت ضمن ثلاث فئات قوية هي التالية:

أ ـ الفئة الأولى لا يتجاوز عدد أفرادها ٥٠ شخصاً وهي تضم قادة الفصائل السياسية المتنافسة داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي، وحاكم البنك المركزي في اليابان، ورؤساء مجالس الشركات الكبرى، ورؤساء النقابات المالية، ورؤساء تجمع رجال الأعمال، وغرف التجارة والصناعة، والمنظمات الكبرى وأبرزها، كما وردت بأسمائها اليابانية أو الإنكليزية: Keidanren, Nikkeiren, Keizai Doyukai, and The Japan Chamber of Commerce.

ب ـ الفئة الثانية وعدد أفرادها قرابة ٣٥٠ شخصاً وتضم أعضاء الحكومة، ورؤساء مجالس الشركات والمؤسسات، والمدراء العامين، ورؤساء فروع الشركات الكبيرة، ومدراء البنوك وشركات التأمين ومؤسسات التسليف المالي. هذا بالإضافة إلى ما يزيد قليلاً على قرابة العشرين مليونيراً من الذين يصنفون من كبار أغنياء اليابان.

ج ـ الفئة الثالثة وتضم القاعدة العريضة للنخب القوية أو ما يعرف باسم «Power Elite at Large». وهي تضم أبرز رجال السياسة، وحكام المقاطعات أو المحافظين، ورؤساء بلديات المدن الكبرى، وقادة المعارضة، وكبار رجال الإعلام، ومدراء دور النشر، وقادة النقابات. يضاف إلى هذه الفئة قرابة ٤٠٠ شخصية إدارية تعمل في رئاسة تحرير الصحف الكبرى، والتلفزيون ورؤساء الجامعات، ومدراء مراكز الأبحاث وغيرهم(٣٨).

وتنتشر النخب البيروقراطية على امتداد المناطق اليابانية، وفي جميع

---

(٣٧) Harold R. Kerbo and John A. McKinstry, *Who Rules Japan?: The Inner Circles of Economic and Political Power* (London; Westport, Conn.: Praeger, 1995), pp. 1-16.

(٣٨) Rothacher, *The Japanese Power Elite*, pp. 3-4.

المؤسسات المالية والاقتصادية، ولها معرفة دقيقة جداً ويومية بحركة الأسواق العالمية، وهي تقيم علاقات وثيقة في ما بينها على قاعدة تفضيل مصلحة اليابان العليا، أو «مصلحة الاقتصاد الياباني أولاً». ولا تبخل بالنصائح الضرورية للشركات أو المؤسسات المتعثرة، وتقدم الحلول العملية لإخراجها من مأزقها عن طريق إنزال سلع جديدة أو تكنولوجية متطورة تغزو بسرعة الأسواق اليابانية والعالمية وتكدس أرباحاً مالية كبيرة. وقد اكتسبت تلك النخب ثقة اليابانيين، حكومة ومؤسسات وشعباً، لأنها تعتبر نفسها مسؤولة عن مصير ١٢٧ مليون ياباني، وعن استمرار اليابان قوة اقتصادية عظمى في النظام العالمي الجديد. وهي التي ترسم خطط الإصلاح الاقتصادي، والمالي، والتربوي، والضرائبي، ولديها خبرة واسعة في امتصاص الأزمات الطارئة. وقد وضعت خططاً لحلول طويلة الأمد ساهمت في دخول اليابان عصر العولمة دون عقبات كبيرة[٣٩].

وتعتبر النخب البيروقراطية المشجع الأساسي للتخطيط الطويل الأمد من أجل بناء مؤسسات وشركات جديدة في كافة مجالات العلم والإنتاج والخدمات. وهي التي تبادر إلى وضع ثمرات العلم والاكتشافات التقنية موضع التطبيق العملي وتحويلها إلى سلع استهلاكية لزيادة أرباح الشركة ورفع رأسمالها، وزيادة التوظيف في الأبحاث العلمية، وإنتاج التكنولوجية المتطورة. وإليها يعود الفضل، بالدرجة الأولى، في تطوير التكنولوجيا المعقدة، وإنتاج السلع اليابانية القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

مع ذلك إن كيل المديح للنخب البيروقراطية أمر لا مبرر له نظراً لضآلة حجمها، وتضخيم موقعها ودورها، والمبالغة في إظهار عناصر التماسك في ما بين أفرادها، أو عدم خضوعها لنفوذ رجال السياسة. مع ذلك، لا بد من تساؤل منهجي حول الأسباب الحقيقية التي ساعدت على تماسك البيروقراطية أو النخب الإدارية اليابانية في مرحلتي التحديث، وأثر ذلك التماسك في ولادة عوامل الاستمرارية والتغيير في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر[٤٠].

لقد لعبت الإدارة اليابانية، وما زالت تلعب، دوراً أساسياً في إنجاح

---

(٣٩) «Elite Mobility and Elite Rule,» in: Ibid., chap. 11, pp. 263-281.

(٤٠) انظر: Osamu Hashiguchi, «Reaffirming the Identity of the Bureaucracy,» *Japan Echo:* (Special Issue: «The Japanese Bureaucracy»), no. 24 (1997), pp. 58-63.

النهضة اليابانية المستمرة منذ أواسط القرن التاسع عشر. ويولي الباحثون أهمية استثنائية لدور النخب البيروقراطية في عملية التغيير والاستمرارية التي تشهدها اليابان في تاريخها الحديث والمعاصر. وذلك يتطلب تقديم لمحة شمولية مكثفة حول خصائص تلك الإدارة والأهداف الاستراتيجية المنوطة بها[٤١].

ويشير سعد ياسين إلى أن أبرز خصائص الإدارة اليابانية هي التالية[٤٢]:

أ ـ الوظيفة مدى الحياة.

ب ـ المشاركة والإجماع وتدفق القرار من أسفل التنظيم إلى الأعلى.

ج ـ تطوير الحياة الوظيفية.

د ـ كثافة الثقافة التنظيمية، ونطاق المشاركة فيها، ووضوح الترتيب.

هـ ـ نظام الإدارة بالتجوال.

و ـ تدريب الأفراد ورفع كفاءتهم في العمل.

ز ـ التنظيم الهرمي الدقيق لمنظمات الأعمال.

أما الأهداف الاستراتيجية للإدارة اليابانية فيوجزها الباحث بخمسة أهداف أساسية هي:

الأول: العمل من أجل تحقيق ميزة تنافسية استراتيجية بدلاً من هدف تعظيم الأرباح.

الثاني: دفع التكاليف من أجل دفع الاستثمار إلى أعلى.

الثالث: استهداف معدل قليل للعائد المتوقع على رأس مال المستثمر.

الرابع: تغيير قواعد اللعبة التنافسية الاستراتيجية في الأسواق الدولية.

الخامس: تصنيف جديد للمستفيدين أو ائتلاف أصحاب المصلحة في منظمات الأعمال.

نعيد التذكير بأن تقارير القيادة العليا للاحتلال الأمريكي لليابان قد

---

(٤١) Ramseyer and Rosenbluth, *The Politics of Oligarchy: Institutional Choice in Imperial Japan*, pp. 1-14 and 160-172.

(٤٢) سعد غالب ياسين، «العرب والإدارة اليابانية: ماذا يمكن أن نتعلم من اليابان؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٥ (آذار/مارس ٢٠٠١)، ص ٥١ ـ ٦٥.

حددت القوى الرئيسية التي حكمت البلاد حتى الحرب العالمية الثانية وكانت على الشكل التالي: الامبراطور ومستشاروه، كارتل زايباتسو اقتصادياً، والنخب البيروقراطية إدارياً. وتوصلت إلى استنتاج يقضي بإنزال عقوبة صارمة بكل من شارك في قيادة تلك المرحلة، وعلى جميع المستويات، وذلك بهدف منع اليابان من النهوض مجدداً. فبعد تجريد الامبراطور من صفته الدينية، وإصدار دستور جديد جعل من الشعب وليس الامبراطور مصدر جميع السلطات، صدرت قرارات تقضي بصرف جميع القيادات البيروقراطية العليا ومعاقبة عشرات الآلاف من الإداريين. لكن تلك القرارات لم تنفذ بسبب التغيير المفاجئ في السياسة الأمريكية تجاه اليابان بعد اندلاع الحرب الكورية، وإعطائها صفة الصديق الأول في جنوب وشرق آسيا، وتفضيلها في المساعدات المالية والاقتصادية والتدريب المهني والتقني. فشكل ذلك التوجه منطلقاً لتنشيط الإدارة اليابانية على أسس عصرية.

فاستعادت النخب البيروقراطية بسرعة دورها السابق كصمام أمان لحماية اليابان واليابانيين في دولة منزوعة السلاح ومحرومة من التسلح. وكان من السهل على القوى العسكرية المدربة أفضل تدريب، والتي تمتلك خبرات إدارية متطورة، الانخراط في الإدارة المدنية بالروحية نفسها من الانضباط والتفاني في خدمة الوطن. واستمرت ذهنية الضباط أو طلائع الإدارة الموروثة من مرحلة الإصلاحات والمعروفة باليابانية باسم «Genro and Jushiu» (Office/Holders) تفعل فعلها في جميع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص إبان مرحلة الاحتلال الأمريكي لليابان(٤٣).

وبعد أن صدرت القرارات الأمريكية بحل جميع المؤسسات الاقتصادية التي يثبت التحقيق صلتها بكارتل زايباتسو الاحتكاري السابق ومنع الذين مارسوا أي عمل إداري فيها من تأسيس منظمات إدارية أو اقتصادية أو مالية جديدة، جاءت اتفاقية السلام في سان فرنسيسكو عام ١٩٥١ والتي عرفت باسم «San Francisco Peace Treaty» لتطلق حرية اليابانيين في مختلف مجالات العمل الاقتصادي والمالي، وفي إنشاء المؤسسات والشركات الاحتكارية. فاقتصرت العقوبة على استبدال اسم كارتل زايباتسو باسم جديد هو كارتل كيثيرتسو دون تغيير في المضمون الاحتكاري سوى ما يفرضه الحظر بمنع

---

(٤٣) Allinson and Sone, eds., *Political Dynamics in Contemporary Japan*, pp. 2-3.

اليابان من التسلح وإنتاج سلع تستخدم في الحروب. فاستعادت النخب البيروقراطية دورها السابق مع توجه واضح نحو الاقتصاد، والأعمال المالية، والتكنولوجيا، والإعلام، والثقافة وإنتاج كل أنواع السلع ما عدا السلاح. لذا رأى معظم الباحثين بحق أن الإدارة اليابانية الحديثة لم تشهد انقلاباً جذرياً في أساليب عملها بعد الحرب العالمية الثانية. وأكدت وثائق المرحلة على أن عملية التطهير طالت فقط عدة آلاف من الإداريين ولسنوات محدودة.

كان التوجه العام للإدارة اليابانية الجديدة يتطلب تغييراً ملحوظاً في الذهنية التي كانت سائدة سابقاً، وفي شكل العلاقة ما بين الأعلى والأدنى في السلم الإداري. فتحولت مقولة الطاعة التامة إلى حوار يومي بين مخططي المشاريع ومنفذيها. وتبدلت ذهنية البيروقراطية الإدارية من تلقي أوامر القيادة السياسية وتنفيذها دون اعتراض إلى ذهنية رسم الخطط المستقبلية للمؤسسات المالية والاقتصادية والإصغاء إلى انتقادات النخب الإدارية العاملة في المؤسسة.

ومؤخراً، كثر الحديث عن ضرورة القيام بالتغيير الجذري في إدارة اليابان بعد انتهاء الحرب الباردة. فأساليب عمل البيروقراطية الصارمة، لم تعد ترضي طموح المجددين اليابانيين نظراً إلى سيطرة سياسة المحافظين على مقاليد الحكم، إذ تسيطر النخب البيروقراطية بالكامل على الإدارة اليابانية لتجعلها شديدة التماسك بحيث يصعب الكلام على أي تغيير عبر مبادرات فردية من أي نوع كان. وهناك من يعتقد جازماً بصدقية المقولة التي ترى أن النخب البيروقراطية في اليابان هي من أفضل النخب ثقافة وخبرة إدارية ونفوذاً في العالم. فهي تنتقى بعناية فائقة عن طريق اعتماد الكفاءة بالدرجة الأولى، وجميع أفرادها هم من خريجي جامعة طوكيو وأرقى الجامعات العاملة في اليابان.

ويسود انطباع عام لدى اليابانيين، حكومة وشعباً، بأن النخب البيروقراطية شكلت باستمرار أحد الركائز الأساسية لنجاح النهضة اليابانية الجديدة في النصف الثاني من القرن العشرين. لكن ما يؤخذ على تلك النخب أنها خططت لتطوير اليابان بشكل شمولي دون الاهتمام الجدي بكثير من القضايا الأساسية التي تطول حياة المواطن الياباني العادي، وظروف العمل، والسكن، والترفيه وغيرها لا تتلاءم مع مستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي وصلت إليه اليابان. وما زالت الممارسة الديمقراطية فيها أسيرة مقولات الحزب الليبرالي الديمقراطي المحافظ الذي حكم اليابان لعقود

طويلة، دون أن تنجح قوى المعارضة الديمقراطية بمشاركته في السلطة إلا لسنين معدودة. وقد حملت بعض الدراسات النخب البيروقراطية مسؤولية أساسية في نشر روح المحافظة في اليابان، مما عطل ركائز التغيير الديمقراطي، وساعد على استمرار الحزب الحاكم في السلطة دون ما يشير إلى إمكانية إزاحته عنها في المدى المنظور.

كما أن القوى العمالية تخضع هي الأخرى لتوجيهات النخب البيروقراطية التي تحذر من مخاطر الإضرابات وحركات الاحتجاج العمالية لأنها تضر بمصلحة اليابان العليا وتضعف من قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ولأن ذلك يؤثر سلباً في مستقبل العمال أنفسهم، ويؤدي إلى نسف نظام الأجور، والمكافأة السنوية، والمساعدات الاجتماعية التي يتمتعون بها، وهي من أعلى نسب التقديمات في العالم. أخيراً، تعيش اليابان عند مطلع القرن الحادي والعشرين أزمة حقيقية في كثير من قطاعات الإنتاج، والعمل، وزيادة حجم البطالة، وتقليص بعض الخدمات الاجتماعية. وتتجه أصابع الاتهام إلى النخب البيروقراطية التي لم تنجح بتلافي تلك الأزمات. على العكس من ذلك، تبرز بحدة الأمراض المرافقة للرأسماليات الغربية كالفساد، والرشوة، واستغلال النفوذ، والتحرش الجنسي. كما أن الوصول إلى المراكز العليا لم يعد ميسوراً كما في السابق، بل باتت الوساطة السياسية تلعب دوراً متزايداً في هذا المجال.

حافظت الإدارة اليابانية الجديدة على استمرارية عملها دون تغيير لأنها أبدت انفتاحاً كبيراً على المقترحات الجديدة التي تساهم في تطوير عمل المؤسسة وزيادة إنتاجيتها، وتحسين نوعية السلع فيها لكي تكون قادرة على المنافسة في الأسواق اليابانية والدولية. لكن الجديد النوعي في هذا المجال هو بروز نخب بيروقراطية ذات كفاءة إدارية عالية جداً، تنال رواتب كبيرة ومكافأة سنوية مجزية، ولها الكلمة الأولى في رسم هيكلية الاقتصاد الياباني والتنسيق بين جميع مؤسسات الإنتاج العاملة فيه. وتقدر بعض الاحصاءات أن عدد أفراد هذه النخب لا يتجاوز ٢٠٠٠ شخص، ومنهم من يقلص هذا الرقم إلى ما يزيد قليلاً على الألف شخص، يشكلون العصب المركزي للبيروقراطية اليابانية. وهناك من يعتبرهم بمثابة الحكام الفعليين لليابان لأنهم يعيشون بمعزل عن تقلبات السياسة والسياسيين.

تبقى ملاحظة أخيرة في هذا المجال، وهي أن النخب اليابانية ليست مستقرة بشكل ثابت، بل تشعر على الدوام بأنها عرضة للتغيير والعقاب

والملاحقة القانونية في حال بروز خلل في أدائها يستوجب ذلك. وسرعان ما تتبدل النظرة بسرعة إلى من تحوم حوله شبهة الفساد، أو الرشوة، أو استغلال النفوذ، أو التقصير، أو التلاعب بمصالح أصحاب الأسهم. فبعد حياة الترف التي كان يحياها سابقاً أفراد تلك النخب تصبح حياة المتهم جحيماً لا يطاق، ويتخلى عنه حتى أقرب أصدقائه، ويتعرض للاحتقار من جانب زملائه. فيفقد احترامه لنفسه، كما يفقد الاحترام داخل عائلته وأهله، مما يضطره أحياناً إلى الانتحار.

إن نجاح تجربة التحديث اليابانية الثانية يعود إلى تعاون النخب السياسية والإدارية للدفاع عن مصالح اليابان العليا، وذلك عبر نظام شديد من المراقبة القضائية للأجهزة السياسية، والإدارية، والمالية، غيرها. فعن طريق الرقابة الذاتية، والرقابة من داخل الحزب، والعقوبات القضائية التي تنفذ دون وساطة خارجية، استطاعت اليابان الحفاظ على دور اقتصادي فاعل طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وهي مؤهلة لكي تكون أبرز القوى الفاعلة في عصر العولمة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. ولعل النخب البيروقراطية اليابانية من أفضل النخب في العالم من حيث التجانس الشديد، والتضامن الكامل في ما بينها، وروح المسؤولية الوطنية العالية.

خامساً: أضواء على أنظمة التعليم والعمل في اليابان اليوم

١ ـ نظام التعليم في اليابان المعاصر

بنت اليابان نهضتها الأولى في القرن التاسع عشر على واحد من أفضل أنظمة التعليم في تلك الحقبة، حيث انخفضت نسبة الأمية فيها إلى الحدود الدنيا، وهو أمر لم يكن متوفراً في كثير من البلدان. وكانت نسبة الطلاب في المدارس والجامعات اليابانية من أعلى النسب في العالم. وقد ساهم التعليم في نشوء فئة من العمال تتمتع بثقافة عالية ولديها قدرة كبيرة على زيادة الإنتاج في مختلف مراحله[٤٤].

بعد الحرب العالمية الأولى وخروج اليابان كدولة من الدول المنتصرة فيها، أصدرت شرعة المبادئ الخمسة التي شكلت ركائز التعليم الياباني في

---

(٤٤) حول بنية النظام التعليمي في جامعات اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، انظر: Nagai Michio, *Higher Education in Japan; Its Takeoff and Crash*, translated by Jerry Dusenbury ([Tokyo]: University of Tokyo Press, [1971]), pp. 215-264.

فترة ما بين الحربين العالميتين، وقد نشرتها مجلة شهرية يابانية تحت عنوان: «مئوية التربية» (Century of Education)، في عددها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣.

وحددت تلك المبادئ أخلاقيات مئة عام من التربية الاجتماعية، فأظهرت أن المشكلات التي تعانيها التربية في اليابان تفرض بالضرورة إصلاح النظام التربوي فيها. وقد حددت المبادئ الخمسة التي عرفت باسم «مانيفستو التربية لعام ١٩٢٣»، على الشكل التالي:

أ ـ نؤمن بتربية تحمل نظام قيم يطور شخصية الإنسان الفرد، وينمي مواهبه الموروثة، ويسهم في تطوير الثقافة الإنسانية عبر تفعيل تلك المواهب.

ب ـ نؤمن بتربية تحرص على حماية الطفولة بشكل تام، وذلك عن طريق نشاطات ثقافية تحافظ على مبادئ تكفل الطفولة الحرة.

ج ـ نؤمن بتربية تحترم تنمية مواهب الطفل عبر مشاركته الشخصية في النشاطات، وذلك عن طريق رعاية مباشرة لنشاط الأطفال.

د ـ نؤمن بنظام عمل في المدارس يساعد الطلاب والمدرسين على حل مشكلاتهم عن طريق التعاون في ما بينهم دون أي تدخل من مراكز سلطوية، داخلية أو خارجية.

هـ ـ نؤمن بقيم التربية ونتوقع منها أن تحافظ على كرامة كل طفل أو طفلة حين يتعلم احترام الآخرين، وأن تشجع الأطفال على القيام بواجباتهم كاملة مع شعورهم التام بحريتهم غير المنقوصة[٤٥].

وقد تأسست التربية اليابانية على قاعدة إصلاحات مايجي واستمرت فاعلة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد استقت مبادئها من تقاليد الكونفوشيوسية الصارمة التي تعطي الأولوية للجماعة على حساب الفرد بهدف توليد نظام كامل من التراتبية الاجتماعية التي لم تبدأ بالتغير إلا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وأوصت مبادئ المانيفستو الجديدة باحترام مواهب الفرد وحرياته الأساسية، وعدم تذويبه في الجماعة. لكن من المشكوك فيه أن تلك المبادئ أخذت طريقها إلى التطبيق العملي قبل الإصلاحات الجذرية التي أدخلها الأمريكيون على نظام التعليم الياباني في السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢.

---

(٤٥) نقلاً عن: Mark E. Lincicome, *Principle, Praxis, and the Politics of Educational Reform in Meiji Japan* (Honolulu: University of Hawaii Press, 1995), p. 243.

تلاحظ غالبية الدراسات العلمية أن المدرسة بقيت عاجزة عن إحداث تغيير مهم في بنية المجتمع الياباني قبل أواسط القرن العشرين. فلم تتجاوز العلاقات الاجتماعية بين الريفيين وسكان المدن الأطر التقليدية السابقة في النظر إلى الإنسان الياباني الفرد بمعزل عن البيئة التي نشأ فيها. فبقيت علاقات اليابانيين الاجتماعية أسيرة التقاليد الموروثة مع التشديد على السلوك الأخلاقي، والاحترام المتبادل، وتقدير آراء المسنين، وغيرها من أشكال «السلوك السليم» (Correct Behavior) الذي طبع بعمق جميع مظاهر الحياة في اليابان، وبشكل خاص في مجال التربية والثقافة(٤٦).

كانت هناك روابط قوية بين انتشار التعليم على نطاق واسع وزيادة الإنتاج. وتعتبر اليابان في طليعة الدول المتطورة التي توظف في «الرأسمال البشري». ولا تقتصر عملية التعليم فيها على سنوات الدراسة فقط، بل تستمر طوال سنوات العمل والإنتاج حيث يخضع العمال والإداريون إلى دورات مكثفة للإطلاع على كل ما هو جديد في مجال عملهم، مما ينعكس بشكل إيجابي على عملية الإنتاج في جميع مراحلها.

ويبدأ إعداد الطلاب للعمل منذ وقت مبكر من مراحل الدراسة بحيث تولي الإدارة اليابانية أهمية خاصة لكيفية الاستفادة من الطالب في أحد حقول الإنتاج مراعاة لكفاءاته الشخصية في هذا المجال. هكذا يأتي انخراط الخريجين في سوق العمل بعد فترة اختبار طويلة من التدريب والمراقبة تكاد تكون فريدة من نوعها بالقياس إلى الأنظمة المعمول بها في الدول الأخرى(٤٧).

واعتبرت شهادة الاختصاص المدخل الأكثر وثوقاً لدخول عالم العمل الذي يقوم على نظام التشغيل حتى سن التقاعد. لكن الشهادة الجامعية أبعد ما تكون عن مجرد لقب ثقافي أو مؤشر على مهارة معينة. وكانت تلك الشهادة بمثابة وثيقة تثبت أهلية حاملها للدخول إلى عالم الإنتاج، والإدارة،

---

(٤٦) William R. Nester, *European Power and the Japanese Challenge* (London: Macmillan, 1993), pp. 198-199, and Carolyn S. Stevens, *On the Margins of Japanese Society: Volunteers and the Welfare of the Urban Underclass* (London: Routledge, 1997), pp. 231-232.

(٤٧) حول أثر التعليم في عملية الترقي الاجتماعي وخصوصية النظام التعليمي الياباني في هذا المجال، انظر: Ishida, *Social Mobility in Contemporary Japan: Educational Credentials, Class and the Labour Market in Cross-national Perspective*, pp. 5-6 and 241-263, and Jean-Michel Leclercq, *Education et société au Japon* (Paris: Editions anthropos, 1984), pp. 157-190.

وضمان النجاح في العمل. فمن أصل ١١٥٠ رئيس شركة يابانية عام ١٩٦٧ تم التأكد من أن نسبة تزيد على ٢٥ بالمئة منهم كانوا من خريجي جامعة طوكيو، يليهم خريجو جامعة كيئو (Keio) في المرتبة الثانية بنسبة ٨ بالمئة. وتحتل جامعة كيوتو المرتبة الثالثة بنسبة ٧,٣ بالمئة، وجامعة هيتوتسوباشي (Hitotsubashi) المرتبة الرابعة بنسبة ٦,٥ بالمئة[٤٨].

وساهمت الإصلاحات المستمرة في نظام التعليم بدخول الفتيات إلى المدارس الابتدائية والثانوية بأعداد كبيرة. فكانت نسبة تعليم الفتيات في هذا المجال من أعلى النسب العالمية منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى الآن. لكن غالبية الطالبات حرمن في البداية من دخول جامعتي طوكيو وكيوتو اللتين أسسهما الامبراطور مايجي في بداية حركة التحديث والإصلاحات. وقد استمر التضييق على دخول الفتيات إلى الجامعة حتى الحرب العالمية الثانية بسبب تحكم النزعة العسكرية على الإدارة اليابانية. مع ذلك، وعلى رغم التطور العاصف الذي شهدته اليابان في النصف الثاني من القرن العشرين، وفي جميع المجالات، فإن نسبة تعليم الفتاة بقيت مرتفعة حتى نهاية المرحلة الثانوية والمعاهد التي تدرس فقط سنتين جامعيتين. وكانت تقل بشكل حاد في التعليم الجامعي لمدة أربع سنوات. ففي عام ١٩٨٠ كانت نسبة الفتيات اللواتي نجحن بالدخول إلى مرحلة التعليم الجامعي قرابة ١٢ بالمئة مقابل ٣٩ بالمئة من الذكور. وفي عام ١٩٩٠ كانت نسبة الذكور لا تزال تشكل أكثر من ضعفي نسبة الإناث في الجامعات أو ٣٣,٤ بالمئة مقابل ١٥,٢ بالمئة. يضاف إلى ذلك أن أكثر من ٧٠ ـ ٨٠ بالمئة من مدراء الشركات من اليابانيين حتى أواسط عقد الثمانينيات كانوا يرفضون توظيف الفتيات الخريجات ويفضلون عليهن الذكور، متذرعين بالحفاظ على مصلحة الشركة أولاً وبخاصة أن الفتيات عرضة للزواج والانقطاع عن العمل[٤٩].

---

(٤٨) John C. Beck and Martha N. Beck, *The Change of a Lifetime: Employment Patterns among Japan's Managerial Elite* (Honolulu: University of Hawaii Press, 1994), pp. 24, 58 and 260.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل في هذا الجانب، انظر: Mary C. Brinton, *Women and the Economic Miracle: Gender and Work in Postwar Japan*, California Series on Social Choice and Political Economy; 21 (Berkeley, CA: University of California Press, 1993), pp. 70-72 and 201-202; Dorothy Robins-Mowry, *The Hidden Sun: Women of Modern Japan*, with a foreword by Edwin O. Reischauer (Boulder, CO: Westview Press, 1983), p. 138, and Frank K. Upham, *Law and Social Change in Postwar Japan* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1987), p. 128.

ويعاب على اليابان كذلك انغلاق نظامها التعليمي في وجه الطلاب الأجانب حيث كان عدد هؤلاء قليلاً جداً طوال النصف الثاني من القرن العشرين. فنسبة الطلاب اليابانيين الذين تلقوا علومهم أو تدريبهم لسنوات عدة في خارج اليابان لا يمكن أن تقاس بنسبة وجود الطلاب الأجانب في اليابان. وهناك من يعزو السبب في هذا الخلل إلى صعوبة تعلم اللغة اليابانية التي هي لغة التعليم الأساسية في اليابان، والتي يحتاج الطالب إلى خمس سنوات على الأقل لإتقانها قراءة وكتابة. ومنهم من يعزو الصعوبة إلى نظام التعليم والبيروقراطية الصارمة وليس فقط إلى حاجز اللغة.

الجدول رقم (٥ ـ ٤)

الطلاب الأجانب الذين وفدوا للتعلم في اليابان ما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٨

السنة	عدد الطلاب الأجانب في اليابان
١٩٨٣	١٠,٤٢٨
١٩٨٤	١٢,٤١٠
١٩٨٥	١٥,٠٠٩
١٩٨٦	١٨,٦٣١
١٩٨٧	٢٢,١٥٤
١٩٨٨	٢٥,٦٤٣
١٩٨٩	٣١,٢٥١
١٩٩٠	٤١,٣٤٧
١٩٩١	٤٥,٠٦٦
١٩٩٢	٤٨,٥٦١
١٩٩٣	٥٢,٤٠٥
١٩٩٤	٥٣,٧٨٧
١٩٩٥	٥٣,٨٤٧
١٩٩٦	٥٢,٩٩١
١٩٩٧	٥١,٠٤٧
١٩٩٨	٥٠,٠٠٠(*)

(*) بحسب توقعات المصدر.

المصدر: *Japan Economic Review*, vol. 30, no. 8 (August 1998), pp. 6-7.

مع تزايد نقمة الدول الأجنبية على اليابان اضطرت حكوماتها المتعاقبة إلى اتخاذ قرارات جريئة لإظهار انفتاحها على الخارج. ففي عام ١٩٨٣ اتخذت حكومة رئيس الوزراء المشهور تاناكا قراراً مهماً قضى بدعوة حوالى مائة ألف طالب أجنبي سنوياً للتعلم في المدارس والجامعات اليابانية. لكن تدابير البيروقراطية اليابانية قلصت هذا العدد بنسبة كبيرة تتراوح ما بين ٥٠ ـ ٩٠ بالمئة من الرقم المعلن. ويشير الجدول رقم (٥ ـ ٤) إلى نسب الطلاب الأجانب الذين وفدوا للتعلم في اليابان ما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٨:

في المقابل، بلغت نسبة الطلبة اليابانيين في تلك الفترة أرقاماً كبيرة قياساً إلى عدد الطلاب الأجانب في الدول الأمريكية والأوروبية. فقد بلغ عدد الطلاب اليابانيين في الولايات المتحدة الأمريكية إبان تلك الفترة ٤٥٧,٩٨٤ أو ٥,٦ بالمئة من عدد الطلاب الأجانب فيها، مقابل ١٧٠,٥٧٤ أو ٨ بالمئة في فرنسا، و١٢٨,٥٥٠ طالباً وطالبة أو ١١,٢ بالمئة في بريطانيا، و١٣٦,١٢٦ طالباً وطالبة أو ٧,٨ بالمئة في ألمانيا. في الوقت نفسه، قدرت نسبة الطلاب الأجانب في اليابان بحوالى ١,٤ بالمئة فقط من طلاب اليابان، على افتراض أن عددهم كان سيصل إلى مائة ألف طالب سنوياً، لكن العدد الحقيقي لم يتجاوز قليلاً نصف ذلك الرقم.

كان لوتيرة النمو السريعة التي شهدتها اليابان في العقود الأخيرة من القرن العشرين أبلغ الأثر في نظام التعليم فيها. فقد كان على الإدارة اليابانية أن تطور نظام التعليم فيها بما يتلاءم مع دور اليابان الجديد في عصر العولمة، وبناء مجتمع المقاولين الجديد الذي يفرض على اليابانيين أن يتقنوا عدة لغات، ويكون لديهم اطلاع واسع على ثقافات وحضارات الشعوب الأخرى. فلم تعد وظيفة نظام التعليم مجرد إعداد مثقفين يابانيين مزودين بثقافة اليابان التقليدية من جهة، وبالعلوم العصرية والتكنولوجيا من جهة أخرى، بل أيضاً توليد فئات عريضة من الشباب الياباني الذي يتقن عدة لغات حية، ولديه القدرة على الإبداع وتسويق السلع اليابانية في الأسواق العالمية، وبالتالي، لا بد من تزويده بثقافة واسعة حول تاريخ الشعوب التي تقيم اليابان معها علاقات تجارية واسعة. وعليه أن يكون مستعداً لدراسة الاكتشافات العلمية المتسارعة والعمل على تطويرها وتحويلها إلى سلع تجارية يغزو بها العالم. فاتخذت الحكومات اليابانية تدابير سريعة وجذرية لمواجهة التطورات العلمية والتكنولوجية المرتقبة. وترسل اليابان عشرات آلاف الطلاب سنوياً للاطلاع على الأبحاث الجارية في البلدان الأخرى، وبخاصة إلى الولايات المتحدة

الأمريكية والدول الأوروبية. وهي تخصص نسبة مئوية من موازنتها للأبحاث العلمية حيث تحتل اليابان مركزاً متقدماً بين دول العالم في هذا المجال(٥٠).

وبات نظام التعليم اليوم وثيق الصلة بثورة الإعلام والاتصالات التي جعلت العالم كله قرية ثقافية قاعدتها المجتمع الإعلامي (Information Society). وتشارك الأجهزة اليابانية مباشرة في نقل المعلومات بسرعة إلى المجتمعات الأخرى عبر الانترنت والقنوات الإعلامية المتطورة. وقد أثرت تلك التبدلات المتسارعة في مناهج التدريس في اليابان، على اختلاف مراحلها الابتدائية والثانوية والجامعية. مع ذلك فإن مشكلة كتاب التاريخ المدرسي الذي أشرفت عليه «اللجنة القومية لكتابة التاريخ الياباني» قد أثار موجة استياء عاصف لدى الصينيين والكوريين الذين قدموا الكثير من مذكرات الاحتجاج الرسمية مع التهديد بتوتير العلاقات الدبلوماسية مع اليابان في حال أصرت على اعتماده في مدارسها. وسبب تلك الموجة من الاستياء هو إصرار اليابان على تقديم صورة قومية لتاريخها الامبريالي الذي قادها إلى احتلال أجزاء واسعة من الصين وكوريا. وما زالت الصحف ووسائل الإعلام تنقل مذكرات الاحتجاج والرد الياباني عليها منذ صدور الكتاب في نيسان/ أبريل ٢٠٠١. وليس ما يؤكد تراجع الحكومة اليابانية عن تعليم ما ورد فيه إلا بتقديم بعض التنازلات الشكلية فقط لأنها تعتبر تاريخ اليابان سلسلة متصلة الحلقات من عناصر الاستمرارية والتغيير البطيء(٥١).

لقد بنت اليابان استراتيجيتها في التنمية المستدامة على أساس تنمية الموارد البشرية أولاً وذلك انطلاقاً من المقولة العلمية التي ترى أن الإنسان هو أكبر رأسمال إذا ما أحسن إعداده وتوظيفه. وهي من أكثر بلدان العالم إيماناً بأن سيرورة الاستمرارية والتغيير مرهونة بفهم العلاقة الجدلية ما بين أواليات الإنتاج الاقتصادي، وامتلاك أسرار التطور التكنولوجي، وإعطاء الأولوية المطلقة لتربية الإنسان وتشجيعه على الإبداع الفني والأدبي وعلى البحث العلمي. وتبنت تلك المقولات مجتمعة بخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين. لذا يمكن أن تلخص استراتيجية اليابان في مجال التربية الحديثة بالمقولة التالية: «استراتيجية

---

(٥٠) «The Henry Dyer Symposium, March 18-19», 1997, edited by the University of Tokyo, School of Engineering, pp. 67-68.

(٥١) انظر على سبيل المثال لا الحصر: Takubo Tadae, «History Textbook: Is Japan Moving to the Right?,» *Japan Times*, 26/6/2001, and Hanai Kiroku, «Textbook Criticism on Target,» *Japan Times*, 25/6/2001.

القوة المدنية الشاملة» (Strategy of the Global Civilian Power)[٥٢].

لعل أهم ما تميزت به تجربة التحديث اليابانية أنها تبنت مقولات الحفاظ على الأصالة مع الانفتاح التام على المعاصرة، والتوظيف الاقتصادي الكثيف في تربية الإنسان وتشجيع البحث العلمي بحيث يعود ذلك التوظيف بالنفع الاقتصادي الكبير على اقتصاد البلد بأكمله. وهذا يفسر الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة اليابانية للتربية منذ إصلاحات مايجي. نتيجة لذلك أصبحت اليابان من أوائل البلدان في العالم، إن لم تكن البلد الأول، من حيث ارتفاع مستوى التعليم من جهة، وانخفاض نسبة الأمية إلى الحدود الدنيا من جهة أخرى. وعلى رغم الانتقادات الكثيفة التي يوجهها التربويون الغربيون إلى نظام التعليم الياباني، وبخاصة في مجال تفضيل الشخصية الجماعية على حساب الذات الفردية، فإن النتائج التي توصل إليها اليابانيون من خلال نظامهم بالذات كانت متميزة[٥٣].

فقد ركزت التربية اليابانية على ضرورة التوازن ما بين التحديث الاقتصادي والتحديث الاجتماعي، والتوازن أيضاً ما بين اكتساب التكنولوجيا الغربية المتطورة ونظام القيم الآسيوية الموروثة. فنجح نظام التعليم والتربية بالجمع ما بين تلك الوظائف، واكتسبت اليابان العلوم الغربية والتكنولوجيا المتطورة في الوقت الذي حافظت فيه بقوة على قيمها التقليدية. ويعتبر النظام الليبرالي الياباني من أكثر الأنظمة الرأسمالية قدرة على تطبيق مقولة التنمية البشرية المستدامة عن طريق توظيف الربط بين النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية، وتوسيع دائرة المعارف الشعبية[٥٤].

أثار ذلك النجاح باستمرار عاصفة من الجدل السياسي والثقافي والإعلامي ما زالت تعيشه اليابان منذ بداية حركة التحديث الأولى حتى اليوم، ويتمحور حول مقولة علاقة التربية بالمجتمع. وقد عرفت اليابان ثلاث

---

(٥٢) Yoichi Funabashi, ed., *Japan's International Agenda* (New York: New York University Press, 1994), pp. 11-13.

(٥٣) W. O. Lee, *Social Change and Educational Problems in Japan, Singapore and Hongkong* (Basingstock: Macmillan, 1991), pp. 36-55 and 234-241, and Annie Vercoutter, *A l'école au Japon: Rigueur et indulgence*, pédagogie d'aujourd'hui (Paris: Presses universitaires de France, 1997), chap. 9, «Les Problèmes,» pp. 167-187.

انظر أيضاً: «Conclusions,» pp. 189-202.

في الكتاب نفسه.

(٥٤) Leclercq, *Education et société au Japon*, chap. 12, «Synthèse et conclusions,» pp. 379-420.

ثورات تربوية منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى الآن: **الأولى** مع إصلاحات مايجي، **والثانية** في ظل الاحتلال الأمريكي ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، **والثالثة** ما زالت مستمرة منذ مطلع عقد التسعينيات[(٥٥)].

وتعمل الإدارة التربوية اليابانية بثبات من أجل الجمع ما بين بعض مقولات التربية اليابانية القديمة وآخر نظريات التربية الحديثة السائدة في مختلف الدول الغربية المتطورة[(٥٦)].

لكن نمط التحديث الذي قامت به اليابان لم يضعف من تماسك نظامها التربوي، بل ساعد في ازدهارها وتطورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. كما أن التغيير الذي طرأ على نظام التربية في اليابان حافظ بدقة على نظام القيم الآسيوية، في الوقت الذي طال فيه التغيير أشكال وأساليب التعليم التي اقتبس بعضها من النماذج الأمريكية والأوروبية. وكانت الفكرة المحورية في هذا المجال أن التربية والاقتصاد وجهان لعملة واحدة. وبقدر ما يدعم الاقتصاد التربية تقوم التربية بدعم الاقتصاد في عملية مستمرة. والشعب المثقف ثقافة عالية مؤهل لإنتاج وإدارة اقتصاد على درجة عالية من الكفاءة. والاقتصاد الجيد مؤهل بدوره للتوظيف الكثيف في تطوير القوى البشرية ورفع ثقافتها وقدرتها الإنتاجية، وكفاءتها في تسويق السلع محلياً وعالمياً[(٥٧)].

لقد أحدث نظام التعليم أثراً بارزاً في جميع التبدلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها اليابان في القرنين التاسع عشر والعشرين، وما زال يشكل القاعدة الثابتة لتطور اليابان السريع في الربع الأخير من القرن العشرين. فدخلت اليابان الألفية الثالثة بثقة كبيرة لمواجهة عصر العولمة من موقع الفاعل فيه وليس فقط المتأثر بسلبياته الكثيرة. فقد توقع بعض الباحثين أن تطبع اليابان القرن الحالي بسماتها الخاصة في كثير من المجالات، ومنها التربية البشرية المستدامة. فقد قدرت نسبة الإنفاق المستمر على التعليم من نسبة الإنفاق العام في اليابان بحوالى ١١,٦ بالمئة سنوياً، أي قرابة ٣,٦ بالمئة سنوياً

---

(٥٥) حول دور التعليم العالي في النهضة اليابانية المعاصرة، انظر: Ishida, *Social Mobility in Contemporary Japan: Educational Credentials, Class and the Labour Market in Cross-national Perspective*, chap. 5, «Higher Education and the Labour Market,» pp. 133-162.

(٥٦) Byron K. Marshall, *Learning to be Modern: Japanese Political Discourse on Education*, New Perspectives on Asian History (Boulder, CO: Westview Press, 1994), pp. 1 and 4.

(٥٧) Yoshio Sugimoto, *An Introduction to Japanese Society*, Contemporary Japanese Society (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1997), pp. 33-52.

من الناتج القومي. وأعلنت الإدارة اليابانية صراحة أنه بدءاً من عام ٢٠٠٠ فإن كل شاب ياباني لا يجيد استخدام وظائف الكومبيوتر، ولا يجيد معها لغة أجنبية واحدة، سيصنف في خانة الأميين[٥٨].

٢ ـ أضواء على نظام العمل الياباني في النصف الثاني من القرن العشرين

لعبت القيادة العليا للاحتلال دوراً مهماً في إعادة تنشيط الحركة العمالية في اليابان بعد استسلامها في الحرب العالمية الثانية. وكانت سياستها تهدف إلى التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجه البلاد في تلك الفترة. لذلك أعلنت القيادة العليا ضمان الحقوق الأساسية للعمال، وأصدرت «قانون النقابات» لعام ١٩٤٥ (Trade Union Law) الذي سمح بحق العمال بالإضراب عن العمل، وبحقهم في التنظيم الجماعي. ثم أصدرت قانون تنظيم ساعات العمل لعام ١٩٤٧ (The Labor Standards Law) الذي نص على تخفيض ساعات العمل وضمان دفع تعويض عادل عن حوادث العمل. وفي العام نفسه أعيد تنظيم وزارة العمل على أسس جديدة وأنشئت فيها دائرة لمراقبة عمل النساء ومنع تشغيل الأولاد القاصرين.

وبسبب تلك التدابير، انتعش التنظيم النقابي في صفوف الحركة النقابية مجدداً والتي كانت قد شهدت أعلى نسبة من التنظيم في عام ١٩٣١ حين بلغ عدد الاتحادات النقابية ٣٦٨,٩٧٥. وكانت تلك الاتحادات صغيرة الحجم وتضم قرابة ٧,٩ بالمئة فقط من عدد العمال. فقد كان تنظيم العمال قسرياً آنذاك بسبب القمع الذي مارسه النظام الامبراطوري على الحركة النقابية، وجميع القوى الديمقراطية طوال فترة ما بين الحربين العالميتين، مما أدى إلى شلها، وسجن كثير من قادتها منذ تحضير اليابان لدخول الحرب العالمية الثانية. وبعد أن استعادت الحركة النقابية حريتها في التنظيم النقابي لتحسين شروط العمل، ارتفع عدد الاتحادات العمالية من اتحادين في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥ كانا يضمان فقط ١٧٧٧ عاملاً وعاملة، إلى ١٨,٩٢٩ اتحاداً كانت تضم قرابة خمسة ملايين عامل وعاملة في شباط/ فبراير ١٩٤٧، ثم ارتفع عدد العمال المنتسبين إلى النقابات ليصل إلى ٦,٥ مليون عامل وعاملة في مطلع عام ١٩٤٨[٥٩].

---

(٥٨) رجاء إبراهيم سليم، «العلاقات الثقافية المصرية ـ اليابانية،» في: السيد صدقي عابدين، محرر، العلاقات المصرية ـ اليابانية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠)، ص ٥٧.

(٥٩) انظر جدولاً تفصيلياً شهرياً بزيادة عدد النقابات والمنتسبين إليها في الفترة ما بين آب/ أغسطس ١٩٤٥ وشباط/ فبراير ١٩٤٧، في: Bailey, *Postwar Japan: 1945 to the Present*, p. 50. =

وارتفع عدد العمال اليابانيين من حوالى ٣٦ مليون عامل عام ١٩٥٠ إلى قرابة ٥٦ مليوناً عام ١٩٨٠. وتدنت نسبة العاملين، في ما يسميه اليابانيون القطاع الأول الذي يضم قطاعات الإنتاج الكبرى في البلاد، خلال تلك الفترة من ٤٨,٣ بالمئة إلى ١٠,٩ بالمئة. وفي الفترة عينها، انخفض عدد العاملين في الزراعة من ٥٠ بالمئة إلى ١٠ بالمئة، وارتفع عدد العاملين في القطاع الثاني، أي قطاع الخدمات، من ٢١,٩ بالمئة إلى ٣٣,٦ بالمئة عام ١٩٧٠، ثم وصل إلى ٣٤,١ بالمئة عام ١٩٧٥. وارتفعت نسبة عدد عمال القطاع الثالث، أي قطاع المهن الحرة، وأصحاب الحرف والشركات العائلية، بشكل واضح من ٢٩,٨ بالمئة عام ١٩٥٠ إلى ٥٥,٤ بالمئة عام ١٩٨٠.

من ناحية أخرى، ارتفع عدد الأجراء من ١٦ بالمئة عام ١٩٥٥ إلى ٣٠ بالمئة عام ١٩٧٥. وفي الفترة عينها، ارتفع عدد عمال الصناعة من ٢٠ بالمئة إلى ٣٣ بالمئة. وبقيت نسبة العاملين في مؤسساتهم الخاصة حوالى ١٩ بالمئة من عدد العمال العام. وفي عام ١٩٧٥ انخفض عدد العاملين في الزراعة، وصيد الأسماك، والغابات من ٤١ بالمئة إلى ١٤ بالمئة[٦٠].

تدل هذه الأرقام على وتيرة التصنيع المرتفعة جداً التي شهدتها اليابان ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٥. وأدى ذلك إلى نزوح عدد كبير من سكان القرى إلى المدن، فانخرطوا في قطاعات الإنتاج الحديثة التي لعبت الدور الأساسي في استنهاض اليابان مجدداً على أسس جديدة لم تهمل دروس تجربة التحديث السابقة، بل استندت إلى الكثير من إيجابياتها. وقد اعتبرت الشركة «Kaisha»، أي تجمع مراكز الإنتاج والتسويق العائلية الصغيرة ذات الصلة بالأسواق المحلية، أو الكبيرة ذات الصلات الوثيقة بالأسواق العالمية، المفتاح الأساسي

= انظر أيضاً: Joe Moore: *Japanese Workers and the Struggle for Power, 1945-1947* (Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1983), and «Production Control: Workers' Control in Early Postwar Japan,» In: E. Patricia Tsurumi, ed., *The Other Japan: Postwar Realities* (Armank, NY: M. E. Sharpe, 1988), pp. 14-35, and H. Fukui, «Postwar Politics, 1945-1973,» in: John W. Hall [et al.], *The Cambridge History of Japan*, 6 vols., reprint [ed.] (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1989-1999), vol. 6: *The Twentieth Century*, edited by Peter Duus, pp. 154-213.

(٦٠) Tetsuya Kataoka, ed., *Creating Single-party Democracy: Japan's Postwar Political System*, Hoover Institution Press Publication; 403 (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1992), pp. 38-39.

لفهم الكثير من أسرار وأواليات نظام العمل أو التشغيل في اليابان، منذ إصلاحات مايجي حتى الآن. فالشركة اليابانية ليست مجرد تجمع عمالي للعمل والإنتاج، بل أيضاً شراكة حقيقية في الحياة اليومية، وتبادل الآراء، وتقاسم الأرباح والخسائر، والتعاون الثابت على مصير واحد مشترك لجميع الأعضاء حتى نهاية الخدمة أو سن التقاعد(٦١).

وحتى الحرب العالمية الثانية، كانت النظرة التقليدية السائدة إلى المجتمع الياباني بحاجة إلى عمل المرأة في المنزل أولاً لتربية جيل من الشباب المستعد للعمل القاسي والمضني يستحق معه شرف حمل راية الأمة، داخل اليابان وخارجها. فتركت تلك المواقف الايديولوجية بصماتها على صورة المرأة اليابانية في تلك المرحلة، كأم مثالية تعمل بإخلاص في المنزل من أجل خدمة زوجها، وبالتالي خدمة الامبراطور واليابان. فترسخت صورة المرأة اليابانية العاملة في المنزل طوال النصف الأول من القرن العشرين، دون أن تتخلص منها بشكل تام حتى نهاية ذلك القرن.

وتشير دراسات إحصائية إلى أن نسبة النساء العاملات كانت تتزايد عاماً بعد عام في النصف الثاني من القرن العشرين. فقد دل إحصاء القوى العاملة اليابانية لعام ١٩٧٠ على وجود ٥٠,٩٤٠,٠٠٠ عاملة وعامل في اليابان ما بين سن ١٥ و٦٥ سنة، وكان بينهم ٣٠,٩١٠,٠٠٠ عامل، و٢٠,٠٣٠,٠٠٠ عاملة. لكن إحصاء عام ١٩٨٤ دل على وجود ٥٧,٦٦٠,٠٠٠ عاملة وعامل منهم ٣٤,٨٥٠,٠٠٠ عامل، و٢٢,٨٢٠,٠٠٠ عاملة. ثم ارتفع عدد النساء العاملات ما بين سن ٤٠ ـ ٥٠ سنة بنسبة تقارب ٥٠ بالمئة في السنوات ما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٣(٦٢).

كانت السياسات الحكومية المعتمدة تجاه عمل المرأة اليابانية حتى مطلع عقد السبعينيات محافظة بالكامل، وقد بنيت على مقولات تقليدية حول تفضيل

---

(٦١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع البالغ الأهمية لفهم عناصر الاستمرارية والتغيير في النهضة اليابانية، انظر: James C. Abegglen and George Stalk, jr., *Kaisha, the Japanese Corporation: How Marketing, Money and Manpower Strategy, not Management Style, Make the Japanese World Pace-setters* (Tokyo: [n. pb.], 1996), chap. 8, « Whose Company is it?,» pp. 181-213 and chap. 11, «The Future of the Kaisha,» pp. 269-288.

(٦٢) Kazuo Mizuta, *The Structures of Everyday Life in Japan in the Last Decade of the Twentieth Century* (Lewiston, NY: E. Mellen Press, 1993), pp. 46 and 371, and Charles Wei-hsun Fu and Steven Heine, eds., *Japan in Traditional and Postmodern Perspectives* (Albany, NY: State University of New York Press, 1995), p. 125.

دور المرأة في المنزل أولاً، ونشر القيم العائلية المتوارثة. فلم تدخل المرأة بكثافة إلى سوق العمل والوظائف إلا بعد نجاح «المعجزة الاقتصادية» ابتداء من عام ١٩٧٠ وحتى الآن. وكانت الفتادة العاملة أو الموظفة تصنف في خانة القوى التي ستغادر عملها في أي لحظة لأسباب عائلية. لذلك لم ينطبق عليها نظام العمل السائد والقائم على أساس «التشغيل حتى سن التقاعد»، لأنها كانت خاضعة للصرف فور إعلان خطوبتها أو البدء بالإعداد للزواج. ولا تعود المرأة إلى عملها السابق، بل كانت تخضع لنظام العمل بدوام غير كامل أو جزئي (Part- Time). فتراجعت نسبة المرأة العاملة بدوام كامل في الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٦، في حين ارتفعت نسبة العاملات بدوام جزئي من ٣٤ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ٧٠ بالمئة عام ١٩٨٦.

وكان المعدل العام لأجر المرأة العاملة ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠ يقدر بنسبة ٦٠ بالمئة من أجر الرجل. مع ذلك، ارتفع عدد العاملات في المهن الحرة ومصانع التكنولوجيا المتطورة من قرابة المليون عاملة عام ١٩٧٠ إلى قرابة ٣ ملايين عاملة عام ١٩٨٩. كذلك ارتفع عدد اللواتي تولين مراكز مهمة في إدارة تلك المؤسسات من حوالى ٥٠ ألفاً إلى ١٩٠ ألفاً، لكن تلك النسبة لم تتعد ٨ بالمئة فقط من الوظائف العليا في تلك الإدارة. نتيجة لذلك الغبن الفادح، نشطت المنظمات والحركات النسائية على نطاق واسع في اليابان مطالبة بظروف عمل متساوية، وأجور متساوية للنساء والرجال. وبرز تطور نوعي في الفكر النظري للحركة النسائية حين رفضت غالبية الحركات النسائية المقولة التقليدية: «المرأة الفاضلة هي الأم المثالية» «Ryosai Kenbo» (Good Wife, Wise Mother)[٦٣].

ورفعت بعض المنظمات النسائية المتغربة شعارات متطرفة وخطرة في مجتمع تقليدي محافظ كدعوة المرأة اليابانية إلى رفض الزواج أو الإنجاب إذا ما استمرت شروط العمل والتوظيف مجحفة بحقها. وقد أدت تلك الشعارات إلى عزل تلك المنظمات والتنديد بقياداتها. مع ذلك، ولأسباب موضوعية ناجمة عن الظروف الملائمة لنضال الحركة النسائية، تزايد عدد المنظمات النسائية بسرعة حتى بلغ قرابة ٣٧ ألف منظمة في اليابان عام ١٩٧٨، لكنها لم تكن

---

(٦٣) Janet E. Hunter, ed., *Japanese Women Working* (London; New York: Routledge, 1993), pp. 197-223.

جميعها قابلة للاستمرارية ولم تعمل غالبيتها بانتظام. وقد نجحت المنظمات النسائية عبر نضالها بانتزاع حرية الإجهاض رسمياً عام ١٩٨٢ بعد أن مهدت له بشكل محدود في عام ١٩٧٢. ودعت تلك المنظمات إلى مقاطعة بعض البرامج التلفزيونية التي لا تقدم صورة حقيقية عن واقع المرأة اليابانية الجديدة، أو تحط من قدرها، أو تروج للمقولات التقليدية السابقة. وقاد الحملة الاتحاد النسائي الياباني (Chifuren)، الذي نجح باستصدار قانون جديد للعمل في أيار/مايو ١٩٨٥، ساوى بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وعرف باسم قانون المساواة في تكافؤ الفرص في العمل الذي صدر في أيار/مايو ١٩٨٥ (The Equal Employment Opportunity Law of May 1985). وبما أن تطبيقه العملي قد تأخر حتى عام ١٩٨٦، يخلط كثير من الباحثين بين هذين العامين لتحديد تاريخ القانون الجديد[٦٤].

كانت زيادة نسبة الدخل العائلي تفترض أن يعمل الرجل والمرأة معاً وليس الرجل بمفرده. لكن النتيجة السلبية التي رافقت تلك الزيادة في الدخل العائلي هي أن نسبة الطلاق قد ارتفعت أيضاً بشكل ملحوظ، وهي ترتفع الآن بوتيرة مقلقة عاماً بعد عام.

بعبارة موجزة، لقد ناضلت المنظمات النسائية اليابانية من أجل المساواة التامة بين الرجل والمرأة، ومن أجل إصدار قانون يحمي المرأة في العمل، وفي جميع حالات الزواج والطلاق. وقد توج نضالها بصدور قانون المساواة في تكافؤ الفرص في العمل الذي صدر أولاً في أيار/مايو ١٩٨٥ وأجريت عليه بعض التعديلات في نيسان/أبريل ١٩٨٦. فصدر معدلاً تحت عنوان: The Japanese Equal Employment Opportunity Law of April 1986.

وأعطى القانون الجديد المرأة اليابانية بعض الحقوق الشخصية، وأدخل قيوداً محدودة على نظام التشغيل الياباني السائد والمجحف جداً بالنسبة إلى عمل المرأة. لكن المرأة اليابانية ما زالت تواجه حواجز كبيرة في مجال التوظيف والعمل والأجور. لذلك لا يعزو بعض الباحثين الفضل في صدور ذلك القانون لنضال المنظمات النسائية فحسب، بل بالدرجة الأولى، للاتفاقية

---

(٦٤) Alice C. L. Lam, *Women and Japanese Management: Discrimination and Reform* (London; New York: Routledge, 1992), pp. 45-86 and 114-140.

الصادرة على الأمم المتحدة بخصوص المرأة عام ١٩٨٠ والتي نصت على إلغاء كل أشكال التمييز ضدها، وفي جميع المجالات. وهي الاتفاقية الدولية المعروفة باسم «The UN Convention of 1980 on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women»[٦٥].

لقد تم توصيف القانون الجديد بالبادرة الحقوقية الأولى في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر والتي صدر فيها تشريع يساوي بين الرجل والمرأة في جميع المجالات، وبخاصة في عدد ساعات العمل، والأجور، وتولي المناصب العليا، وغيرها. فاعتبر نقطة تحول مهمة في الذهنية اليابانية التقليدية لجهة قبول الرجل الياباني بمبدأ المساواة مع المرأة في مجال العمل الذي كان يعتبره حكراً عليه لأنه كان يرى مكان عمل المرأة في المنزل أولاً. لذلك لم تكن دوائر العمل ورؤساء الشركات على استعداد للقبول بذلك التشريع تحت ستار الخوف من تأثيره السلبي في الاقتصاد الياباني وليس من موقع التحفظ على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة كما تنص نظم العمل الدولية.

وأبدت إدارة المؤسسات اليابانية استعداداً طيباً لتقديم كل الدعم المالي والخدمات الصحية والاجتماعية للمرأة. لكنها، في المقابل، أبدت تحفظاً كبيراً على إمكانية قيام المرأة بدور مماثل لما يقوم به الرجل في نظام العمل الياباني البالغ القسوة[٦٦].

ومع تكاثر الضغوط، الداخلية والخارجية، وحفاظاً على سمعة اليابان كبلد متطور وله دور فاعل في عصر العولمة، تم القبول بمبدأ المساواة، وتغيير بعض تقاليد العمل السابقة، مع محاولة دائمة للتملص من تطبيق بعض البنود، ووضع عراقيل لا حصر لها لمنع وصول المرأة إلى مراكز القرار العليا إلا بنسب محدودة للغاية.

لقد أوجب دخول اليابان عصر العولمة أن تغير الكثير من تقاليد العمل السابقة فيها وبخاصة أنها كانت جائرة جداً بحق المرأة، وكانت اليابان تصنف في خانة الدول الأكثر استغلالاً لعمل المرأة بين جميع البلدان المتطورة.

---

(٦٥) Hunter, ed., Ibid., pp. 12 and 197-211, and Bailey, *Postwar Japan: 1945 to the Present*, pp. 160-164.

(٦٦) Sugimoto, *An Introduction to Japanese Society*, pp. 136-168.

فحرمت غالبية النساء من نظام العمل الدائم حتى سن التقاعد الذي تمتع به الرجل منفرداً. فكان عملهن متقطعاً وغير ثابت لعقود طويلة في القرن العشرين، ويعملن بطريقة الدوام الجزئي (Part-Time)، ويخضعن لعقود خاصة تحرم المرأة نسبة كبيرة من الأجر والخدمات الصحية والاجتماعية. وعلى رغم الإصلاحات الاجتماعية، التي كثر الحديث عليها في عقد الثمانينيات. وقد دلت بعض الاحصاءات على ارتفاع نسبة العاملات بدوام جزئي من ٢٦ بالمئة لعام ١٩٨١ إلى ٣٦ بالمئة لعام ١٩٩٠. في المقابل، ارتفعت نسبة الذكور العاملين بدوام جزئي من ٦ بالمئة إلى ٨ بالمئة فقط خلال الفترة عينها.

وعلى رغم التطبيق الجزئي لبنود قانون «المساواة في تكافؤ فرص العمل» منذ عام ١٩٨٦، فإن نسبة ضئيلة من النخب النسائية (Elite Women) قد استفادت من تلك الإصلاحات، في حين بقيت غالبيتهن أسيرات تقاليد النظام القديم من حيث تدني مستوى الأجور، والعمل المتقطع أو غير الثابت. فقرارات الحكومات اليابانية المتعاقبة منذ صدور قانون رعاية المرأة العاملة (The Working Women's Welfare) في عام ١٩٧٢ حتى الآن، وكلها من إصدار حكومات بقيادة المحافظين، أكدت التوجه العام الرسمي في إعطاء الأولوية المطلقة لعمل المرأة في المنزل، وأن العمل الملائم لها في نظام التشغيل الياباني هو الدوام الجزئي أو العمل المتقطع، أي قبل الزواج وبعد تربية الأولاد. وقد برّر الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم تلك القرارات بالاستناد إلى التقاليد الموروثة التي تقول بضرورة الحفاظ على التوازن التام ما بين العمل والعائلة (Harmonization of Work and Family)، لأنه الضامن الأساسي لجدلية الاستمرارية والتغيير في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر.

انطلاقاً من هذا المبدأ لا يرى أصحاب القرار الياباني حاجة لحل مشكلات العمل على أساس المساواة التامة بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات. وهم يرون أن الحل الأمثل يجب أن ينطلق من ضمان مصلحة اليابان العليا أولاً، حيث تعتبر تربية الأولاد بشكل جيد أحد أبرز أولويات عناصر الاستمرارية في النهضة اليابانية. فدور المرأة هو دور الأم أولاً، وبالتالي فمسؤولياتها المنزلية هي الأساس. وهي نظرة تقليدية محافظة تلقى اعتراضاً متزايداً لدى شرائح واسعة من القوى التقدمية اليابانية، وبخاصة النسائية منها. لكن تلك النظرة ما زالت مستمرة وتشكل مأزقاً حاداً في الفكر الاجتماعي الياباني المعاصر، لأن اليابانيين يجدون صعوبة كبيرة في تغيير تلك

التقاليد كما في استمرارية الخضوع لها(٦٧).

نتيجة لذلك المأزق، برزت نتائج سلبية جداً للسياسات التقليدية اليابانية تجاه المرأة وباتت تهدد مستقبل النمو السكاني في اليابان. فقد انخفضت نسبة الولادات فيها من ٣٤ بالألف في السنوات التي أعقبت مباشرة الحرب العالمية الثانية إلى ١٣,٧ بالألف عام ١٩٨٠، ثم انخفضت بشكل عمودي وحاد إلى ١,٥٧ بالألف منذ عام ١٩٩٠، وإلى قرابة ١,٢٧ بالألف في نهاية عام ١٩٩٨. فازدادت نسبة المسنين، وبات المجتمع الياباني مهدداً بالشيخوخة التي تتطلب الكثير من العناية والإنفاق من جانب المؤسسات الخاصة والرسمية. كما أن نسبة النمو في عدد سكان اليابان باتت شبه معدومة تقريباً لأن عدد سكان اليابان ما زال في حدود ١٢٦ إلى ١٢٧ مليون نسمة منذ أكثر من خمس سنوات. وتأخر سن الزواج ليقترب من ٣١ ـ ٣٢ سنة للشاب مقابل ٢٩ ـ ٣٠ سنة للفتاة، وذلك طيلة عقد التسعينيات.

وفي حين كانت ٢١ بالمئة من الفتيات غير متزوجات عام ١٩٨٠، ارتفع عدد الشابات غير المتزوجات من سن ٢٥ ـ ٢٩ سنة إلى ٣١ بالمئة عام ١٩٨٥. وظهرت إشارات أكثر خطورة في عقد التسعينيات لجهة تفكك العائلة اليابانية التقليدية، وارتفاع نسبة الطلاق بشكل واضح في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، بالإضافة إلى تأخر سن الزواج، وقلة الإنجاب، والإدمان على الكحول والمخدرات، وزيادة الإجرام لدى الأولاد(٦٨).

إن تقاليد العمل الموروثة في اليابان ما زالت تشكل أحد أبرز الأسباب

(٦٧) Lam, *Women and Japanese Management: Discrimination and Reform*, pp. 1-9 and 225-239, and K. Uno, «The Death of « Good Wife, Wise Mother»?,» in: Andrew Gordon, ed., *Postwar Japan as History* (Berkeley, CA: University of California Press, 1993), pp. 293-322.

(٦٨) John C. Maher and Gaynor MacDonald, eds., *Diversity in Japanese Culture and Language*, Japanese Studies (London; New York: Kegan Paul International, 1995), pp. 43-126; S. Buckley: «Altered States: The Body Politics of «Being-Women»,» in: Gordon, ed., Ibid., pp. 347-372, and «Body Politics: Abortion Law Reform,» in: Gavan McCormack and Yoshio Sugimoto, eds., *The Japanese Trajectory: Modernization and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1988), pp. 205-217, and S. Buckley and V. Mackie, «Women in the New Japanese State,» in: Gavan McCormack and Yoshio Sugimoto, eds., *Democracy in Contemporary Japan* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1986), pp. 173-185.

التي تعيق اندماج المرأة اليابانية في مؤسسات العمل والإنتاج. وقضت تلك التقاليد بتشغيل العامل أطول فترة ممكنة من ساعات النهار. وبما أن الرجل يبقى خارج منزله لفترة طويلة، فقد وقعت أعباء العمل المنزلي وتربية الأولاد على كاهل المرأة بالدرجة الأولى. وتخوض المنظمات النسائية في اليابان نضالاً مستمراً وقاسياً لتغيير ما لحق بالمرأة من تهميش في المنزل من جهة، ومن إجحاف مستمر في بعض قطاعات العمل بسبب التفاوت الحاد في الأجور ومستوى الخدمات من جهة أخرى. وقد تبدلت صورة المجتمع الياباني بشكل واضح في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين بعد دخول ملايين إضافية من النساء إلى سوق العمل، والإنتاج، والخدمات، والإدارة. مع ذلك فإن جوانب أساسية من الصورة التقليدية لم تتبدل بالكامل، حيث تدخل آلاف الفتيات إلى سوق العمل لينقطعن عنه بعد الزواج، ويعدن إلى المنزل لتربية الأولاد.

يضاف إلى ذلك أن بضعة ملايين من العمالة الأجنبية، ومنها نسبة كبيرة تعمل عن طريق السوق السوداء، تنافس النساء بالدرجة الأولى لأنهن يعملن بأجور متدنية، وهن الأكثر عرضة لترك العمل. وقد دلت بعض الاحصاءات غير الرسمية أن عدد العمال الأجانب كان لا يتجاوز النصف مليون عامل في عام ١٩٩٠.

لكن إحصاءات أخرى أكدت وجود ١,٠٧٥,٣١٥ عاملاً أجنبياً في اليابان عام ١٩٩٠، ثم ارتفع عددهم إلى ١,٢٨١,٤٤٤ عاملاً أجنبياً عام ١٩٩٢. كما يدل إحصاء رسمي لعام ١٩٩٧ على وجود قرابة أربعة ملايين عامل أجنبي في اليابان، يعمل بعضهم بطريقة السوق السوداء عبر «مافيات العمل اليابانية». وربط بعض الباحثين ما بين ظاهرة الركود وتأزم «اقتصاد الفقاعة» أو الانتفاخ التي شهدتها اليابان في النصف الأول من عقد التسعينات وظاهرة انتشار العمالة الأجنبية التي تعمل بأجور رخيصة وليست لديها ضمانات من أي نوع كان. ونبهوا من مخاطر العمالة الأجنبية غير الشرعية على نقاوة مقولة عزيزة جداً على قلوب اليابانيين وهي «الفرادة اليابانية» أو «المجتمع المتجانس»، التي تعتبر العمود الفقري للايديولوجيا القومية اليابانية. واعتبر بعض الباحثين أن سياسة اللجوء إلى العمالة الوافدة عن طريق السوق السوداء بسبب الأجور الرخيصة من جهة، وبهدف التملص من جميع الخدمات الصحية والاجتماعية للعمال الأجانب من جهة أخرى، يمكن أن تكون

مؤشراً على نهاية مرحلة «المعجزة الاقتصادية» في اليابان(٦٩).

وهناك من يرى أن سبب الأزمة يعود إلى نظام التشغيل الياباني الذي يؤمن استقرار العامل في عمله حتى سن التقاعد، ويعرف بنظام التشغيل مدى الحياة (The Japanese Lifetime Employment System)(٧٠).

وهناك من يعتبره بمثابة الركيزة الأساسية لاستمرار عملية التحديث في اليابان، بعد أن رافق جميع التبدلات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الياباني طوال القرنين التاسع عشر والعشرين. ففي ظل هذا النظام يشعر العامل بالاستقرار التام في عمله. وهو يقدم طوعاً كل إمكانياته وخبرته لكي يساعد على تطوير المؤسسة التي يعمل فيها ويساهم بفاعلية ونكران ذات على زيادة الإنتاج دون تذمر. وبقدر ما تحقق المؤسسة من أرباح تزداد أجور العاملين فيها وتزداد أيضاً نسبة المكافأة الإضافية (Bonus) التي تقدم سنوياً للعمال.

كان لنظام التشغيل حتى سن التقاعد والخدمات المترتبة عليه أكبر الأثر في نهضة اليابان المعاصرة. فقد ساعد على تعميق الروابط الإنسانية بين العمال داخل المؤسسة الواحدة بحيث باتوا يتعاملون بعضهم مع البعض الآخر كأعضاء متساوين في أسرة واحدة. ثم تبلورت الفلسفة التي قام عليها نظام العمل في تاريخ اليابان منذ الحرب العالمية الثانية على أساس تشجيع عمل المؤسسات وليس الأفراد، وذلك في مختلف حقول الإدارة، والإنتاج، والعمل، والتعليم. فشكلت وحدة المؤسسة والعاملين فيها على المستوى الوطني الشمولي الركيزة الصلبة لنظام العمل الياباني، واعتبر العامل عضواً في المؤسسة أينما وجدت، داخل اليابان وخارجها. وكان على استعداد دائم للتضحية في سبيلها والانتقال إلى أي مركز تحدده له الإدارة. ومع توسع المؤسسات اليابانية في عصر العولمة وانتشارها على نطاق واسع خارج اليابان لم تجد إدارة المؤسسات صعوبات كبيرة في انتقال آلاف العمال اليابانيين إلى الخارج حاملين معهم روحية نظام العمل الياباني بشكل أثار إعجاب أصحاب

---

(٦٩) Sugimoto, *An Introduction to Japanese Society*, pp. 169-190, and Joe Moore, ed., *The Other Japan: Conflict, Compromise and Resistance since 1945*, new ed. (London: M. E. Sharpe, 1997), pp. x-xv, 288-300 and 388-390.

(٧٠) Beck and Beck, *The Change of a Lifetime: Employment Patterns among Japan's Managerial Elite*, pp. 23-61 and 256-260.

المؤسسات في البلدان التي انتقلوا إليها.

وكانت اتحادات العمال في اليابان على درجة عالية من الوعي السياسي والوطني والنقابي، فلم تلجأ إلى حركات احتجاج عنيفة أو إلى إضرابات طويلة الأمد تشل حركة الاقتصاد الياباني أو تحد من نموه. وتم التوافق مع مجالس الإدارة في المؤسسات اليابانية على تأمين أفضل شروط العمل للعمال، وضمان أخطار العمل بشكل كامل، وتأمين الاستقرار المادي والنفسي للعمال وعائلاتهم. وشاركت نقابات العمال في رسم السياسة الاقتصادية واقتراح أفضل السبل لتنفيذها بما يخدم مصالح العمال، والمؤسسات، ومصلحة اليابان العليا. ونظراً للتفاهم شبه التام بين العمال ومجالس الإدارة تم الاتفاق على استبعاد جميع أساليب الانتقام ضد العمال من جهة، وضد أبنية المؤسسة وآلاتها في حال القيام بحركة احتجاج على بعض القرارات. كذلك استبعدت الإضرابات التي تعطل الإنتاج واستعيض منها بمظاهر احتجاج حضارية لم تشهد أكثر البلدان تطوراً مثيلاً لها، منها وضع إشارة على اليد تدل على عدد العمال المضربين وهم يمارسون عملية الإنتاج بشكل طبيعي. فكانت الإدارة تأخذ بعين الاعتبار مطالب العمال المضربين، وتجري مفاوضات معهم لتنفيذ ما يمكن تنفيذه منها أو بالاحتكام إلى لجان تحكيم تقدم حلولاً ملائمة يلتزم بها الطرفان. وقد أثار هذا الأسلوب النضالي غير المألوف في الدول الأخرى ردود فعل سلبية لدى كثير من الباحثين الغربيين الذين وجدوا فيه دليل ضعف من جانب نقابات العمال، وخضوعها الطوعي لقرارات الحزب الليبرالي الديمقراطي المتفرد طويلاً بحكم اليابان.

لذلك اعتبر الاستقرار السياسي، واستقرار العامل في المؤسسات التي يعمل فيها من أبرز العوامل التي ساعدت على نجاح النهضة اليابانية المستمرة. فضمنت الدولة استقرار نظام العمل وخدمات العمال، وضمن العمال استقرار الإنتاج وزيادته بوتيرة نمو مرتفعة عاماً بعد عام. فجاء التطور الاقتصادي العاصف الذي شهدته اليابان منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن كنتاج لسياسة واضحة المعالم قوامها تحالف وثيق ما بين ثلاث قوى أساسية: الدولة، والشركات أو مؤسسات الإنتاج، والمصانع والعمال[٧١].

---

(٧١) Ikuo Kume, *Disparaged Success: Labor Politics in Postwar Japan*, Cornell Studies in Political Economy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998), pp. 3, 179 and 214.

سادساً: استنتاجات

بنت اليابان نهضتها الجديدة في النصف الثاني من القرن العشرين على دستور ديمقراطي مستوحى من أشكال الدستور الديمقراطي الغربي. وكان على الشعب الياباني أن يستخرج الدروس والعبر من تجربته السابقة في التحديث التي أرست دعائمها على مقولة تحديث العسكر لخدمة النزعة التوسعية العسكرية التي قادت إلى احتلال اليابان لمساحات كبيرة من الدول الآسيوية المجاورة قبل أن تسقط هي نفسها تحت الاحتلال الأمريكي عام ١٩٤٥. ولعل أبرز الدروس المستقاة من تجربة التحديث الجديدة أن اليابان تقدم نفسها اليوم كدولة ديمقراطية عصرية، تشجع الليبرالية السياسية والثقافية والاقتصادية، وتربي شعبها على الممارسات الديمقراطية، وتعمل من أجل السلام العالمي، وتؤمن بالتنوع الثقافي الذي يغني الحوار بين الثقافات والحضارات على المستوى الكوني.

وقد شهدت حراكاً اجتماعياً قل نظيره في دول أخرى في النصف الثاني من القرن العشرين. والسبب في ذلك أن الكفاءة الشخصية تلعب الدور الأساسي في عملية الترقي الاجتماعي، في حين يتقلص تدريجياً دور العوامل الأخرى، كالوساطة السياسية والوراثة والرشوة وغيرها إلى الحدود الدنيا. وعلى رغم بقاء بعض مظاهر العائلية القديمة، والوراثة في مجالات عدة كالمهن الحرة، وإدارة المؤسسات التجارية والصناعية، وإدارة المعابد الدينية، فإن أثرها في إدارة الدولة وتولي المناصب العليا بات ضعيفاً جداً. في المقابل، ما زال عامل الوراثة يلعب دوراً واضحاً في الحياة السياسية في اليابان حتى نهاية القرن العشرين، وبشكل خاص في توارث الأبناء عن الآباء مقعد النيابة بنسبة تزيد على ٣٠ بالمئة من عدد أعضاء بعض البرلمانات المنتخبة ديمقراطياً. ويرى بعض الباحثين أن نظام الحزب الواحد، أي الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي سيطر على اليابان ما بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٣، كان السبب الرئيسي في استمرار هذه الظاهرة واستفحالها. ومع أن هذا الحزب تعرض لهزة عنيفة أدت إلى إخراج بعض فصائله من السلطة طوال السنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦، إلا أنه عاد مجدداً وبقوة إلى التفرد بالحكم منذ عام ١٩٩٦ حتى مطلع القرن الحادي والعشرين. لكن النظام السياسي نفسه لم يعرف الاستقرار، بل شهد تبدلاً مستمراً في موقع رئاسة الوزارة التي لم تتسلمها شخصية سياسية قوية يطمئن إليها اليابانيون ولا تحمل تاريخاً حافلاً بالفضائح المالية والأخلاقية.

منذ مطلع الثمانينيات اتجهت سياسة اليابان بالكامل نحو المشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي عبر وفرة الرساميل التي بحوزتها. وتجلى ذلك في كثافة الحضور الياباني في جميع دول العالم، وإقبال اليابانيين على تعلم اللغات العالمية الحية، والمشاركة في المؤتمرات الدولية، وبخاصة الاقتصادية والمالية منها، واكتساب كل أشكال التكنولوجيا المتطورة في العالم ونقلها وتطويرها محلياً، واستقبال أعداد متزايدة من الطلبة الأجانب في الجامعات والمعاهد اليابانية، والسماح بدخول العمال الأجانب إلى اليابان بنسب محدودة في البداية لكنهم تحولوا الآن إلى مشكلة كبيرة بعد أن ازدادت أعدادهم بسرعة، ويعمل معظمهم بصورة غير شرعية عن طريق السوق السوداء.

بنتيجة مجمل تلك التطورات الجذرية، لم يعد بمقدور اليابانيين النظر إلى الأجانب بكراهية وحذر كما كان في السابق. فتبدلت المقولات الأساسية التي ظهرت إبان إصلاحات مايجي والتي كانت تصنف الأجانب بالغرباء ـ الأعداء (Gaijin). فدخول عصر العولمة كان يتطلب الكثير من الانفتاح على الآخرين، والاقتباس منهم مع محاولة الاحتفاظ بالخصوصية اليابانية كمقولة ثابتة في الفكر السياسي الياباني المحافظ. فتعلم الشعوب بعضها من البعض الآخر، والانفتاح على ثقافات الآخرين وتقاليدهم وأساليب عملهم، مسألة مهمة للمشاركة بفاعلية كبيرة في صياغة النظام العالمي الجديد الذي بدأ يتبلور مع عصر العولمة[٧٢].

الآن، وبسبب قوتها الاقتصادية، وكفاءة جهازها الإداري والمالي، والقدرة الهائلة لعمالها على العطاء في الإنتاج، بدأت اليابان تصبح شريكاً حقيقياً في عدد كبير من المشاريع الاقتصادية الطويلة الأمد على المستوى العالمي. وساهم استقرار السلم العالمي، قبل نهاية الحرب الباردة وبعدها، في استقرار ونمو الدورة الاقتصادية داخلها، وفي نقل قسم كبير من الفائض المالي نحو الخارج. ومع تراجع مقولات التخويف من تفجير حرب عالمية ثالثة بدت اليابان القوية اقتصادياً لكنها محرومة من التسلح وغير راغبة فيه، وكأنها أكثر دول العالم استفادة من المناخ الذي أشاعه دخول العالم في عصر العولمة. فقد أصبحت الطاقة الاقتصادية بمثابة حجر الأساس في أي مواجهة محتملة على الصعيد الكوني، ولها الأفضلية المطلقة في مجال التنافس المالي والاقتصادي بعد

(٧٢) Mizuta, *The Structures of Everyday Life in Japan in the Last Decade of the Twentieth Century*, pp. 41-47 and 370-378.

تراجع الصراع العسكري أو التهديد بحرب لتدمير العالم.

لقد ساهمت تجربة التحديث اليابانية المعاصرة في بناء دولة يابانية قوية أصبحت عند مطلع القرن الحادي والعشرين تمتلك الكثير من المال والسلطة لإبقاء اليابان في واجهة الدول العصرية، وهي تطبع القرن الحالي ببعض سمات تجربتها في التحديث الذي يوازن بشكل رائع ما بين الأصالة والمعاصرة. لذلك تنبأ بعض الباحثين بأن إشعاع تجربة التحديث اليابانية المستمرة سيكون قوياً في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين والذي قد يتحول إلى العصر الذهبي لليابان بعد أن أصبحت العلاقات التجارية هي القاعدة الصلبة لتعزيز الروابط بين الدول. فالشركات اليابانية هي من الأكثر انتشاراً في العالم وتزيد من ارتباط اليابانيين بجميع الشعوب والدول. وتتحكم الدولة اليابانية بأكبر فائض مالي معد للاستثمار الفوري في الخارج، ولديها أفضل نخب إدارية وبيروقراطية لتوظيف هذا الفائض في خدمة المصالح العليا لليابان بالدرجة الأولى، وبخاصة أن اتفاقات الغات قد أزالت معظم الحواجز من أمام حرية التجارة، وتبادل السلع، وتوظيف الرساميل.

تبحث اليابان اليوم عن موقع لها في النظام العالمي الجديد يجعلها قادرة على تطوير تجربتها المتميزة في التحديث السلمي بما يتلاءم مع متطلبات عصر العولمة. لكنها تشكو فعلاً من غياب قيادة سياسية قادرة على إقناع الشعب الياباني بأن لديها القدرة على نقل البلاد من حالة التبعية العسكرية، وإلى حد ما السياسية، للولايات المتحدة الأمريكية. فبمقدورها أن تكون واحدة من القوى العظمى في النظام العالمي الجديد، وأن تكون بموقع الفاعل في الوحدة الآسيوية.

ولعل إحدى نقاط الضعف الأساسية في البنية السياسية القائمة الآن في اليابان هي أن كفاءة القيادات السياسية الحالية أمر مشكوك فيه بنظر اليابانيين أنفسهم لكثرة الفضائح المتلاحقة التي أطاحت بعدد من كبار رجال السياسة والمال.

أخيراً، عند المنعطفات التاريخية الحادة كتلك التي تعيشها الآن جميع الدول في عصر العولمة، يتطلع اليابانيون إلى قيادات نظيفة وذات كفاءة عالية في التخطيط والإدارة للارتقاء ببلدهم إلى موقع مميز في النظام العالمي الجديد يتلاءم مع دورها الاقتصادي والمالي والتكنولوجي المتقدم[(٧٣)].

---

(٧٣) Bruce Stronach, *Beyond the Rising Sun: Nationalism in Contemporary Japan* (Westport, Conn.: Praeger, 1995), pp. 134-148.

الفصل السادس

عناصر الاستمرارية والتغيير في تجربة التحديث اليابانية المعاصرة

شكلت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية نقطة تحول أساسية في تاريخ النهضة اليابانية بحيث اضطر كثير من الباحثين إلى إعادة نظر جذرية بمقولات تجربة التحديث الأولى وما إذا كانت تصلح لإعادة استنهاض المجتمع الياباني مجدداً بعد الحرب. فقد أثبتت تجربة التحديث الراهنة في النصف الثاني من القرن العشرين أن فيها الكثير من سمات الاستمرارية التي شهدها المجتمع الياباني منذ تجربة التحديث الأولى، بالإضافة إلى سمات أخرى من التغيير التي ميزت تاريخ اليابان المعاصر. وعلى رغم التبدلات الكثيرة التي شهدها المجتمع الياباني خلال تلك المرحلة فإن عدداً من السمات التي أحدثتها إصلاحات مايجي لا تزال ماثلة للعيان، مما يؤكد أن عناصر التغيير في النهضة المعاصرة قد انطلقت من مبدأ الحفاظ على كل ما هو إيجابي في التجربة الأولى مع تلافي تكرار السلبيات التي رافقتها، وفي طليعتها مقولة «التحديث في خدمة الجيش»، مما سمح بولادة دول امبريالية قوية توسعت على حساب الشعوب المجاورة وانتهت بهزيمة عسكرية قاسية ما زالت آثارها السلبية مستمرة حتى الآن. فكان على اليابان أن تدفع ثمن نزعتها التوسعية الامبريالية من جهة، وتحديها لدول الجوار الآسيوي وللولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى. ونتيجة لذلك خضعت لاحتلال أمريكي مباشر، بدأ بغطاء دولي ثم انتهى بوصاية أمريكية وحيدة الجانب طوال السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢.

حين حرصت الإدارة الأمريكية على إدخال تغيير جذري في جميع المجالات، أصر اليابانيون، وهم تحت الاحتلال، على الاحتفاظ بخصوصية بلادهم انطلاقاً من تقاليدها الموروثة، مع القبول بإصلاحات مفيدة للشعب الياباني، شرط ألا تتعارض مع هويتها القومية. فبرز صراع حاد ما بين قوى خارجية تحاول فرض التغيير على اليابان بالقوة، وقوى يابانية تتمسك بالتقاليد

الموروثة. لقد فرضت القيادة العليا دستوراً جديداً على اليابان عام ١٩٤٦ مكان الدستور الامبراطوري القديم لعام ١٨٨٩. وحولت الامبراطور إلى مجرد رمز مقابل الصلاحيات المطلقة التي كان يتمتع بها في السابق. وألغت كل الوزارت التي كانت ذات طابع عسكري كالبحرية والدفاع والتي كانت تسيطر سابقاً على مقدرات اليابانيين. وأدخلت نظام اللامركزية الإدارية للتخلص من المركزية الإدارية الصارمة. ونشرت القانون الأساسي للتربية (Fundamental Law of Education) بهدف الحد من تأثير التقاليد الامبراطورية في مجال التربية (Imperial Prescript of Education). وفصلت ما بين الدولة وديانة الشنتو لمنع تعاليمها من التأثير في بناء الدولة الجديدة. وحلت كارتل الاحتكارات اليابانية المعروف باسم زايباتسو وكل الشركات والمؤسسات التابعة له لمنع تطور النظام الاحتكاري في اليابان. وأدخلت إصلاحات جذرية على القطاع الزراعي لإضعاف سيطرة كبار الملاكين على الأراضي من جهة، ولتقليص الذهنية الريفية التقليدية والمحافظة جداً من جهة أخرى. من ناحية أخرى، حررت القيادة العليا جميع المستعمرات السابقة من قيود الاحتلال الياباني الذي دام عدة عقود، ومنعت تسليح اليابان مجدداً حتى لا يفكر قادتها بالتوسع على حساب دول الجوار الإقليمي في المستقبل.

كان الهدف الأساسي من تلك الإصلاحات نسف ركائز النظام التقليدي الياباني انطلاقاً من تخوف الولايات المتحدة من تجدد النزعة العسكرية اليابانية بصورة أشد مما كانت عليه في السابق على غرار ما قامت به ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. وكانت توجيهات القيادة الأمريكية تعتبر أن الامبراطور، وكارتل زايباتسو، والبيروقراطية المتماسكة هي التي شكلت مجتمعة الركائز الأساسية لاستمرار النهضة اليابانية. فعملت على إحداث قطيعة في النظام الياباني، فكراً وممارسة، أو ما يعرف باليابانية باسم «Danzetsu-Setsu» وبالانكليزية باسم (Theory of Discontinuity). في البداية، نجحت القيادة العليا بإقصاء قسم كبير من العسكريين السابقين، والموظفين الإداريين، والاقتصاديين، والسياسين القوميين عن تولي مراكز جديدة طوال سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٦. لكن ذلك الإقصاء لم يستمر طويلاً، إذ عاد بعضهم إلى ممارسة نشاطه المعتاد منذ عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، ثم عاد الجميع إلى العمل بشكل أو بآخر خلال السنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢. هكذا نجحت البيروقراطية اليابانية باستعادة تقاليدها السابقة بحيث تم التصالح ما بين الاستمرارية والتغيير، وأجهض مشروع القطيعة الجذرية التي خططت لها القيادة العليا للأمريكيين في

بداية عهد الاحتلال والوصاية. فاكتفى الأمريكيون بممارسة الشعب الياباني للحياة الديمقراطية على النمط الغربي والتي كانت مطلباً أساسياً للتيار الديمقراطي الذي دفع بعض قادته الثمن غالياً إبان حكم النزعة العسكرية التوسعية، فقتل أو اضطهد قسم كبير منهم بسبب إصرارهم على تطبيق النظم الديمقراطية الصحيحة في اليابان على غرار الدول الديمقراطية المتطورة(١).

لم تكن مقولات الإصلاح التي أدخلتها القيادة العليا على الحياة السياسية في اليابان جديدة بالكامل على قوى التغيير السياسي في بلادهم، بل اعتبروها تحقق بعض مشاريع القوى الديمقراطية المناهضة للنظام الامبراطوري. فقد ناضلت تلك القوى، ودفعت ثمناً باهظاً من أجل تطوير الدستور الامبراطوري، وأنظمة العمل، والتعليم، والزراعة، والصناعة، ومحاربة الاحتكارات. كما ناضلت بقوة للحد من النزعة العسكرية، ورفضت احتلال اليابان لأراضي الدول المجاورة. ودعت تلك القوى إلى ضرورة إصلاح النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والحد من صلاحيات الامبراطور المطلقة، والتمسك بمقولة أساسية من مقولات الديمقراطيات الغربية التي تؤكد أن الشعب وليس الامبراطور هو مصدر جميع السلطات.

وكانت القيادة العليا مكرهة على الخيار بين كتلتين كبيرتين كانتا تتصارعان على السلطة بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، تتمثل **الأولى** بالقوى المؤيدة لاستمرار النظام الامبراطوري، وتتمثل **الثانية** بالقوى الديمقراطية المعارضة لاستمرارية ذلك النظام بعد الكارثة الرهيبة التي ألحقها باليابان، أرضاً وشعباً ومؤسسات(٢).

وبسبب الخسائر الكبيرة التي تكبدها الأمريكيون في حربهم ضد النظام الامبراطوري قرروا معاقبة كل القوى المساندة له واعتبروها من فئة مجرمي الحرب. لكن تلك السياسة لم تدم إلا لفترة زمنية قصيرة حين قررت واشنطن نقل اليابان من خانة «الدولة العدوة» إلى خانة «الحليف الأول للأمريكيين في منطقة جنوب وشرق آسيا». مؤخراً، صدر كتاب جديد لباحث أمريكي

(١) Edward Friedman, *ed., The Politics of Democratization: Generalizing East Asian Experience,* Transitions-Asia and Asian America (Oxford: Westview Press, 1994), pp. 64-65.

(٢) Yoshio Sugimoto, *An Introduction to Japanese Society,* Contemporary Japanese Society (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1997), pp. 245-259.

وصف فيه انحياز السياسة الأمريكية إلى جانب كتلة الامبراطور بالخيانة العظمى للحياة الديمقراطية في اليابان والتي أدت إلى وأدها في المهد وبتشجيع أمريكي. وتوصل إلى استنتاج دقيق رأى فيه أن المأزق المستمر الذي تعانيه اليابان حتى الآن يعود، بالدرجة الأولى، إلى الانقلاب المفاجئ في السياسة الأمريكية تجاه اليابان بعد أن رفعت شعار «عدو الأمس حليف اليوم»، أي أنها فضلت المصلحة الأمريكية على حساب مستقبل الحياة الديمقراطية في اليابان(٣).

وقد رحبت القوى الديمقراطية بالدستور الجديد، وبتنشيط الحياة الديمقراطية في اليابان. لكن ولادة الحزب الليبرالي الديمقراطي عام ١٩٥٥، عن طريق اندماج حزبين محافظين ومتحالفين تحالفاً وثيقاً مع الامبراطور من جهة، ومع الأمريكيين من جهة أخرى، شكلت منطلقاً لتيار سياسي محافظ جداً حكم اليابان منفرداً ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٩٣ وما زال يحكمها حتى الآن بالتعاون مع بعض الكتل الصغيرة.

وشكلت مقولات الإصلاح الجديدة، وبشكل خاص إصلاح النظام السياسي مع الاحتفاظ للامبراطور بصورة الرمز المعبر عن الهوية القومية لشعب موحد، نوعاً من التغيير البطيء في إطار التقاليد اليابانية المحافظة أو الموروثة.

لقد رحب الشعب الياباني بالإصلاحات الجديدة بدافع الحاجة إلى التغيير في إطار الاستمرارية، وهي مقولة محببة جداً لدى جميع القوى اليابانية. ولاقت تدابير القيادة العليا بالحفاظ على النظام الامبراطوري مع إدخال تعديلات على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ارتياحاً ملحوظاً لدى اليابانيين. فشعروا بأنهم لا يعاملون بقسوة على طريقة سكان المستعمرات،

---

(٣) يوجه باتريك سميث انتقادات لاذعة للسياسة الأمريكية التي اتبعت في اليابان منذ الحرب العالمية الثانية، ويعتبرها مسؤولة بشكل مباشر عن استمرار الأزمة اليابانية حتى الآن ويراها مرشحة للازدياد في المستقبل. ويهاجم بعنف آراء عدد من الباحثين الأمريكيين الذين روجوا لتلك السياسة وبشكل خاص السفير الأمريكي السابق في اليابان، أدوين ريشاور، صاحب الكتابات الكثيرة عن اليابان، والتي كان لها أثر مهم في تطور الدراسات الأمريكية والأوروبية عن اليابان وتأثرت بها الغالبية الساحقة من مثقفي العالم الثالث. لكن دراسة سميث التي تدعي الموضوعية، والرؤية الجديدة، ليست سوى انطباعات صحفية تفتقر إلى الكثير من ركائز البحث العلمي الموثق. انظر: باتريك سميث، **اليابان: رؤية جديدة**، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة؛ ٢٦٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١)، ص ١٥ ـ ٥٨.

ورحبوا ببقاء الامبراطور رمزاً روحياً وسياسياً لليابان على رغم تقليص الكثير من صلاحياته. وحين تم الإعلان عن دستور جديد لإدخال مواد أساسية تجعل الشعب الياباني مصدراً لجميع السلطات، لم يشعر اليابانيون بوطأة التغيير الجديد طالما لم تستطع القيادة العليا أن تفرض عليهم أي بند يمكن أن يدفع اليابان باتجاه مخاطر التغريب والاستلاب. فبقي المجتمع الياباني متمسكاً بتقاليده الموروثة مع انفتاحه التام على كل ما يساعد على استعادة اليابان لدورها السابق، على الصعيدين الاقليمي والدولي(٤).

واستمر الامبراطور هيروهيتو يحكم اليابان لأكثر من أربعة عقود بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. وشكلت اتفاقية السلام التي وقعتها اليابان مع الولايات المتحدة في سان فرنسيسكو عام ١٩٥١ مدخلاً حقوقياً لإنهاء الاحتلال الأمريكي رسمياً بتاريخ ٨ نيسان/ أبريل ١٩٥٢. وخلال فترة زمنية قصيرة طورت اليابان اقتصادها السلمي، وبنت شركاتها التجارية والمالية العملاقة التي أقامت علاقات واسعة مع غالبية دول العالم. وسرعان ما تحولت إلى قوة اقتصادية كبيرة تم توصيفها بأنها الأولى في حجم الرأسمال المتحرك والمعد للتوظيف في الخارج. وباتت التكنولوجيا اليابانية في موقع الصدارة في كثير من حقول الإنتاج والاكتشافات العلمية ولديها القدرة على إنتاج تكنولوجيا عسكرية متطورة خلال أسابيع قليلة فقط. وقد طرأ تطور جذري على السياسة اليابانية التقليدية بالعمل على الخروج من ذهنية الانغلاق التي رافقتها في مرحلة العزلة إلى ذهنية الانفتاح التام ودخول عصر العولمة بقوة عبر إنتاج أكثر السلع تطوراً والمعدة لأغراض سلمية فقط، مع توظيف كثيف للرأس المال في الخارج(٥).

أولاً: حول مقولة «الفرادة اليابانية»

ساهمت المعجزة الاقتصادية في تعزيز دور اليابان على جميع المستويات. ونتيجة لشعور اليابانيين بنوع من العصبية القومية تجاه السلع المنتجة محلياً، باتت أسواق اليابان شبه مغلقة طوعاً أمام الرساميل والسلع الأجنبية بحيث

(٤) Abe Hitoshi, Shindo Muneyuki and Kawato Sadafumi, eds., *The Government and Politics of Japan*, translated by James White ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1994), p. 11.

(٥) Takafusa Nakamura, *History of Showa, 1926-1989*, translated by Edwin Whenmouth ([Tokyo]: University of Tokyo Press, 1998), pp. 497-499.

اشتدت النقمة على اليابانيين لإجبارهم على فتح أسواقهم مجدداً أمام الدول الأخرى. لذا تم توصيف علاقة اليابان بالخارج بأنها غير طبيعية لأن انفتاحها الأول تم تحت وطأة التهديد باستخدام القوة العسكرية عام ١٨٥٣، والثاني في ظل الاحتلال الأمريكي في الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٢، وهي بحاجة مجدداً إلى ضغوط دولية للقيام بالانفتاح الثالث الذي لم يحصل حتى الآن على رغم مرور عقد كامل على نهاية الحرب الباردة. ويعتبر الاقتصاد الياباني اليوم من أكثر اقتصادات العالم تمتعاً بالحماية، على المستويين الحكومي والشعبي. ويطالب الأمريكيون والأوروبيون والصينيون بأن تعامل اليابان بالمثل لإجبارها على إحداث صدمة حقيقية في المجال الاقتصادي تسمح بالوصول إلى انفتاحها الثالث على العالم. فيرد اليابانيون بأن بلادهم مفتوحة بالكامل على السلع والرساميل الأجنبية، لكن المواطن الياباني شديد التمسك بالتقاليد الموروثة، وهي تقاليد غير مألوفة بين شعوب الدول الأخرى، إذ يبالغ المواطن الياباني في احترام تقاليده القومية المتطرفة (Ultra-nationalism). وتتبنى اليابان مفهوماً خاصاً لمقولات النهضة، والخصوصية الثقافية، والمجتمع المتجانس وغيرها من المفاهيم التي تساهم في تعميق ما يسمى بالفرادة اليابانية(٦).

لقد شكل مفهوم «الفرادة اليابانية» النقيض العملي لدعوة الساسة ورجال المال والأعمال الغربيين للعمل السريع من أجل إجبار اليابانيين على فتح أبوابهم أمام الغرب وباقي دول العالم دون حذر كما فتح هؤلاء أبوابهم أمام اليابانيين، ونقلوا عن الغرب كل ما هو مفيد لمجتمعهم دون أن يتبنوا الكثير من مقولات التحديث الغربية. فكانت هناك خشية لديهم من الوقوع في مأزق التغريب الذي نكبت به بعض الدول التي لم تحصن مجتمعاتها من الانفتاح غير المدروس على مصادر الخطر الوافد من الخارج. فخسرت شعوب كثيرة أصالتها وتقاليدها الموروثة دون أن تنجح ببناء نهضة حديثة تقيم التوازن ما بين إيجابيات التراث، وضرورات العلوم العصرية.

في الواقع، ليست «فرادة» النهضة اليابانية نتاج انغلاق مزعوم لشعبها عن الخارج لأن الحقائق الدامغة تؤكد عكس ذلك تماماً. فالسلع والمنتجات اليابانية منتشرة في جميع بقاع العالم ومعها الخبراء ورجال المال والأعمال. كما أن جميع السلع العالمية المشهورة، والشركات، والمؤسسات، والبنوك، والمطاعم

---

(٦) Byron K. Marshall, *Learning to be Modern: Japanese Political Discourse on Education*, New Perspectives on Asian History (Boulder, CO: Westview Press, 1994), pp. 1-2.

تعمل بحرية تامة في اليابان. ولعل أبرز سمات تلك «الفرادة» هو نجاح اليابان غير المسبوق في آسيا للجمع ما بين الانفتاح التام على التكنولوجيا والعلوم العصرية مع تمسكها الشديد بتقاليدها الموغلة في القدم. وتدرس الإدارة اليابانية، وبدقة متناهية، كيفية دخول اليابان في عصر العولمة دون تسرع، وبحذر شديد لكي يصار إلى نقل كل ما هو إيجابي في التراث الياباني إلى العالم كله بعدما أزيلت كل الحواجز الجغرافية والدولية في عصر العولمة.

وقد سار المجتمع الياباني فعلاً خطوات مهمة على طريق العولمة منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين. وقد ناقش بعض الاقتصاديين اليابانيين بعمق نمط الرأسمالية المطبق الآن في الدول الغربية، وتوصلوا إلى استنتاج مثير للجدل مفاده أن الرأسماليات الغربية ليست إنسانية، بل تجنح نحو «رأسمالية همجية» تشن هجوماً شرساً على مكتسبات العمال والطبقات الدنيا والوسطى. في حين أن الرأسمالية المطبقة في اليابان، والتي تقوم على جماعات كبيرة من حملة الأسهم وليس على مالك واحد أو مجموعة صغيرة من المالكين، هي رأسمالية أكثر إنسانية. ويذهب بعض المنظرين اليابانيين في مقولة «الرأسمالية الإنسانية» إلى أن هذا النمط من الرأسمالية وليس الرأسمالية الهمجية هو الذي يمكن أن يكون الجامع المشترك بين الباحثين الذين يرون في النمط الرأسمالي الليبرالي النموذج الأرقى لعصر العولمة.

وأعطى نجاح تجربة التحديث الثانية في اليابان ثقة أكبر لباحثين اقتصاديين من أجل التنظير المبالغ فيه حول إيجابيات الرأسمالية «على الطريقة اليابانية»، ووصفها بأنها «أكثر إنسانية» من الرأسماليات المطبقة الآن على الطريقة الأمريكية والأوروبية والتي تحولت إلى «رأسمالية جشعة» أو «رأسمالية همجية» بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. ومنهم من رأى ضرورة تقديم النمط الياباني من الرأسمالية كنموذج فريد ومتميز، ساهم في توليد مجتمع أكثر استقراراً ورخاء من غالبية الرأسماليات الأخرى. وتم استغلال نجاح تجربة التحديث السلمي في اليابان للدعوة إلى استنباط «رأسمالية أكثر إنسانية» تحافظ البلاد من خلالها على أصالتها، وعلى كثير من تقاليدها الإيجابية الموروثة، وعلى مكاسب العمال فيها، وعلى طبقة عريضة مستقرة بنسبة تزيد على ٩٠ بالمئة.

على أن ما قدمته تجارب التحديث الغربية من إيجابيات يتعرض الآن لانتكاسة كبيرة منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تشن حملة منظمة على جميع

المكتسبات السابقة، مما يهدد بخلل اجتماعي بالغ الخطورة. ويلاحظ في الآونة الأخيرة أن الجيل الجديد من الباحثين اليابانيين يشعر بمسؤولية كبيرة تدفعهم إلى تقديم تاريخهم، وتراثهم، وثقافتهم بشكل سليم، وأنهم مطالبون بنقل كل ما هو إيجابي في بلادهم إلى العالم عن طريق المؤتمرات الدولية، والأبحاث المشتركة، ودعوة آلاف الباحثين الأجانب لزيارة اليابان والتعرف إلى نهضتها عن قرب.

وقد قدمت النهضة اليابانية مقولات ثقافية مهمة ذات توجه إنساني حقيقي لا يجوز تجاهلها أو التقليل من أهميتها. وبقدر ما يتمسك اليابانيون بتراثهم الإنساني يطالبون الشعوب الأخرى بحماية تراثها من عبث المتسلطين في عصر العولمة. وهم يرفضون المقولات الغربية التي تبشر بنهاية التاريخ وصراع الحضارات لأن من يقول بها يجهل تماماً أن التاريخ لا نهاية له، وأن الحضارات يتفاعل بعضها مع بعضها الآخر، ومن يتصارع هم الناس وليس الحضارات.

وتجدر الإشارة إلى أن منظري «الفرادة» يركزون بشدة على تماسك المجتمع الياباني، واتساع حجم الطبقة الوسطى المستقرة بنسبة تصل إلى ٩٢ بالمئة منذ سنوات طويلة. ومنهم من يركز على نوعية الثقافة الإنسانية التي يتحلى بها اليابانيون، والتي كان لها الأثر الكبير في إعطاء الرأسمالية منحى إنسانياً يتلاءم مع طبيعة المجتمع الياباني.

واستفاد اليابانيون كثيراً من نقد السلبيات الكبيرة التي رافقت تطبيق مقولات تجربتهم الأولى في التحديث، وطوروا المقولات التي اكتسبوها من تجارب التحديث في الدول الغربية، فنجحوا ببناء نهضة جديدة أكثر عمقاً وشمولية. وساعدهم في ذلك إيمان عميق بالمبادئ الديمقراطية، وبشرعة حقوق الإنسان، والعمل على حل المشكلات المعقدة بين الدول بالطرق السلمية، ورفض الحرب كأسلوب لحل المشكلات الدولية، والتركيز على بناء الاقتصاد السلمي بدل تدمير الطاقات البشرية والمادية عن طريق الاقتصاد الحربي. وتلعب وسائل الإعلام اليابانية، وبخاصة الصحافة والتلفزيون، الدور الأساسي في نشر ثقافة شعبية ترفض العنف وتدعو لحل جميع المشكلات بالطرق السلمية[٧].

---

(٧) John Whittier Treat, ed., *Contemporary Japan and Popular Culture*, Consum Saian Series; no. 1 (Richmond: Curzon Press, 1996), pp. 1-14 and 197-233.

إن تمسك اليابانيين بمقولة الفرادة أو الخصوصية يخفي شعوراً ضمنياً بالمرارة، لأن منظري الفكر التحديثي في العالم لم يعترفوا بأصالة المقولات التي أطلقوها في تجربتي التحديث الأولى والثانية. فزاد تمسكهم بمقولاتهم في عصر العولمة، ودعوا إلى نشرها لتصبح نموذجاً يحتذى في كثير من دول العالم لأن صورة النظام العالمي الجديد ما زالت مرتبكة جداً بسبب إصرار الأمريكيين على الهيمنة والتفرد. وبقدر ما تنجح اليابان بتعميم مقولاتها في التحديث على المستويين الإقليمي والدولي، تفقد «فرادتها» لتدخل في إطار عالمية من نوع جديد، أو نموذج جديد من التحديث الناجح والقابل للتعميم. وقد تجلى هذا المنحى في انتقال الباحثين اليابانيين المفاجئ من التنظير إلى الفرادة أو الخصوصية المحلية نحو العالمية ومقولات الشمولية. وتجلى نجاح هذا الانتقال في ثبات تجارب التحديث في دول «النمور الآسيوية» التي اقتبست الكثير من مقولات النهضة اليابانية. فأحدثت تبدلات بنيوية سريعة وجذرية في مجتمعاتها، وباتت تشكل خط الدفاع الأول لمقولات التحديث من خارج المركزية الأمريكية والأوروبية، مع اهتمام بالغ بالمقولات اليابانية.

ومع نجاح النمور بترسيخ تجاربها، بدأت اليابان حملة دعائية لتعميم نموذجها في التحديث السلمي إلى خارج محيطها الاقليمي. وشكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول في السياسة اليابانية حيث ظهر تباين حاد ما بين التوجه الأمريكي للسيطرة على العالم عن طريق تحويل الجيش الأمريكي إلى شرطي عصر العولمة، والتوجه الياباني الرامي إلى إطفاء بؤر الحروب والنزاع في العالم، ورفض مقولة نهاية التاريخ عند حدود السيطرة الأمريكية على العالم، ورفض مقولة صراع الحضارات التي شكلت دعوة صريحة لتفجير كثير من المجتمعات المتعددة القوميات، والأديان، والثقافات بما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل حيثما تشاء.

لقد أصر اليابانيون على التنافس الاقتصادي وليس الصراع العسكري في عصر العولمة. فبعد فترة زمنية قصيرة من الإعلان عن نهاية الحرب الباردة، توجه رئيس وزراء اليابان كايفو (Kaifu) إلى العالم بخطاب مهم ألقاه أمام مجلس الشعب بطوكيو، في آذار/مارس ١٩٩٠، حدد فيه سمات عصر العولمة على الشكل التالي:

«إن النظام العالمي الجديد الذي نناضل من أجله يجب أن يتضمن السمات التالية:

١ ـ السلام والأمن للجميع.

٢ ـ احترام الحرية والديمقراطية.

٣ ـ ضمان رخاء العالم عن طريق بناء السوق العالمية الحرة.

٤ ـ ضمان سلامة البيئة بما يؤمن حياة نظيفة لسكان الكرة الأرضية.

٥ ـ بناء علاقات دولية مستقرة على أسس الحوار والتعاون».

لكن الأمريكيين لم يهتموا كثيراً بذلك التوجه فأشعلوا حرب الخليج الثانية، وحرب البلقان، وحروباً محلية عدة. وبعد عقد كامل على إشعال تلك الحروب بدا واضحاً أن الحل العسكري أصبح مستحيلاً لأن الشعوب لا يمكن أن تحكم بالقوة، فعادت لغة الحوار لتحل مكان لغة العنف. وزاد عدد الدول التي تطالب بوقف التدخل الأمريكي في شؤون الدول الأخرى، وتنشيط دور الأمم المتحدة في حل النزاعات الموروثة باللجوء إلى الحوار والمفاوضات السلمية. فالتوجه الياباني الذي أشار إليه كايفو تحول إلى نهج عالمي تخرج به اليابان من عقدة العزلة وما رافقها من مقولات «الفرادة» و«المجتمع المتجانس»، إلى رحاب العالمية ومقولات الفكر الإنساني الشمولي. إن نجاح تجربة التحديث الثانية، والتماسك القومي بعد الهزيمة والمعجزة الاقتصادية الهائلة، والتطور التقني العاصف، والانفتاح الكامل على الثقافات والعلوم العصرية، وإقامة التوازن بين الأصالة والمعاصرة، والتبشير بالرأسمالية الإنسانية مع نبذ الرأسمالية الهمجية وغيرها، بدت وكأنها من سمات خصوصية أو فرادة تجربة التحديث اليابانية المعاصرة. وقد بالغ اليابانيون في الحديث عن فرادة مجتمعهم، وخصوصية تجربة التحديث لديهم بقدر ما تعرضوا لانتقادات سلبية تحط من قدر منجزاتهم وتعتبر نجاحهم منحة من الغرب.

ونظراً إلى هشاشة الدولة المركزية والنظام السياسي في اليابان أوكلت مهمة الدفاع عن منجزات حركة التحديث فيها إلى المؤسسات الشعبية والمنظمات والقوى الوطنية والقومية الفاعلة في المجتمع الياباني والثقافة اليابانية. إلا أن الفكر السياسي الياباني لا يعتبر مقولة الخصوصية التي تعزز تلاحم الفرد بالمجتمع والدولة خطراً موجهاً ضد الشعوب والمجتمعات الأخرى. لكن المغالاة في تضخيم دورها يشكل خطراً حقيقياً على اليابان أولاً لأنه يعزلها عن الدول الأخرى وينمي روح التعصب والعنصرية عند اليابانيين

لكل ما هو ياباني وضد كل ما هو أجنبي. فما تشهده اليابان من غنى اقتصادي وتطور تقني لم يكن نتاج الشعب، أو جهود الياباني بمفرده. ويعترف اليابانيون علناً بأثر المساعدات الأجنبية، وبخاصة الأمريكية منها، في استعادة اليابان لدورها الاقليمي والدولي. كما أن اليابان المنزوعة السلاح عاجزة بالضرورة عن حماية أي شكل من أشكال القومية العنصرية المتجددة التي تنمي فيها نزعة عسكرية توسعية من جهة، أو الانغلاق ضمن حدودها الاقليمية ورفض المشاركة في حل المشكلات العالمية التي تحتاج إلى جهود جماعية من جهة أخرى(٨).

وعلى رغم كل التحولات الجذرية التي شهدها المجتمع الياباني في مرحلتي التحديث، فإن ذهنية العزلة الطوعية، وهي الحاضنة الطبيعية لمقولة الخصوصية أو الفرادة، ما زالت قوية وتتجلى بالانفتاح المحدود على تقاليد الشعوب الأخرى. ويفسر هذا الموقف أحياناً كاستمرار لذهنية سكان الجزر الذين اعتادوا حياة العزلة طوال قرون مديدة. فالشعب الياباني لم يألف بعد سياسة الانفتاح على ثقافات وتقاليد الغرب كما ألف علومه العصرية وتقنياته المتطورة. فما زال اليابانيون أسرى تقاليدهم الآسيوية الموروثة التي يفاخرون بها ويرفضون التخلي عنها خوفاً عليها من الضياع. وهم يخشون فعلاً من تحول حداثتهم إلى عملية تغريب مدمرة للذات على رغم التطور التكنولوجي العاصف.

وليس من شك في أن البيروقراطية اليابانية واعية جداً لمخاطر تلك النزعة. وما كثرة الحديث عن الخصوصية أو الفرادة في عصر العولمة سوى شكل من أشكال الحيطة والحذر الشديد تجاه مخاطر العولمة التي قد تطيح بالكثير من مكتسبات المراحل السابقة.

وتخشى اليابان من توظيف رساميلها مجدداً في مناطق غير مستقرة، مما يعرضها لخسائر كبيرة على غرار تلك التي تكبدتها في حربي الخليج العربي، وإيران، وبعض الدول الآسيوية والأفريقية، والبرازيل وغيرها. وبالتالي، فالحديث اليومي عن فرادة اليابان إنما يضمر دعوة إلى تكاتف اليابانيين، شعباً

(٨) Bruce Stronach, *Beyond the Rising Sun: Nationalism in Contemporary Japan* (Westport, Conn.: Praeger, 1995), pp. 170-171.

ومؤسسات ودولة، للدفاع عن مصالح البلاد العليا في عصر العولمة الذي لم تتضح بعد جميع سماته، لكن من المرجح أن تكون الغلبة فيه للشركات والمؤسسات المالية العملاقة والقادرة على المنافسة على المستوى الكوني، وبالتالي، ستكون اليابان من أكثر دول العالم حماساً لنظام عالمي جديد يضمن لها مزيداً من التوسع والازدهار المالي والاقتصادي.

ثانياً: نظرية «الكوكوتاي» أو الأرض المقدسة والامبراطور المقدس

بعد الحرب العالمية الثانية، استمد النظام السياسي الياباني قوته، بالدرجة الأولى من استمرار الحكم الامبراطوري على رغم فرض بعض قيود دستورية على صلاحيات الامبراطور القديمة، وهيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي شبه التامة على الحياة السياسية في اليابان طوال النصف الثاني من القرن العشرين. ولعبت البيروقراطية اليابانية دوراً مهماً في تنفيذ توجهات السياسة اليابانية الجديدة وتسهيل دخول اليابان في عصر العولمة دون تعريض المجتمع الياباني إلى سلبيات كبيرة. ونظراً إلى أهمية دور الامبراطور والحزب الليبرالي الديمقراطي في تحديد سمات الاستمرارية والتغيير في اليابان، لا بد من وقفة مطولة لتحليل موقع كل منهما في استقرارها السياسي وإنجاح تجربتي التحديث فيها. لقد حللنا بالتفصيل تجربة التحديث الأولى في دراسة سابقة، لذا سنقصر البحث هنا على إبراز عناصر الاستمرارية والتغيير من خلال دور الامبراطور ـ الرمز من جهة، وتفرد الحزب الليبرالي الديمقراطي بالسلطة من جهة أخرى، كعاملين أساسيين في إنجاح تجربة التحديث المستمرة بقوة منذ أواسط القرن العشرين.

تقدم حياة الامبراطور هيروهيتو نموذجاً متميزاً في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر لإبراز عناصر الاستمرارية والتغيير فيها. عندما ودع اليابانيون هيروهيتو (١٩٢٦ ـ ١٩٨٩) في احتفال مهيب يوم ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ كانوا يودعون رمزاً كبيراً من رموز الاستمرارية والتغيير في تاريخ اليابان المعاصر. فقد عايش عن كثب تحول اليابان إلى قوة امبريالية في النصف الأول من القرن العشرين، وإلى دولة منزوعة السلاح في منتصفه، ثم إلى القوة الاقتصادية الثانية بالعالم في آخره. وعايش أيضاً تحول العالم من الدكتاتوريات العسكرية، والأنظمة الشمولية أو التوتاليتارية، والأنظمة الفاشية والنازية إلى الأنظمة الديمقراطية. ومهد الطريق لابنه الامبراطور أكاهيتو لكي يستلم عرش

اليابان في ظروف ملائمة جداً لدخول اليابان بقوة في عصر العولمة(٩).

ونعيد التذكير بأن العادة المتبعة لدى أباطرة اليابان تقضي بأن يتخذ الامبراطور لنفسه اسماً يعرف به في مطلع عهده، فيبدأ به التقويم الياباني، لليوم والشهر والسنة، عبر التدوين باسمه منذ اليوم الأول للعهد الجديد.

لم يخرج الامبراطور الحالي، وهو مزود بثقافة عصرية عالية في مجال البيولوجيا، عن التقاليد المتوارثة منذ قرون عند نهاية الحرب الباردة. فاتخذ لعهده صفة «السلام» (Heisei) بعد أن خلف والده هيروهيتو (Showa) في حكم اليابان عام ١٩٨٩.

تسلم أكاهيتو الحكم فانتعشت الروح القومية اليابانية من جديد في محاولة لتخليص اليابان من تبعيتها السياسية والعسكرية للقرار الأمريكي. وعبرت تلك النزعة عن نفسها بأشكال عدة، أبرزها المظاهرات الصاخبة التي طالبت بترحيل الجنود الأمريكيين عن أراضي اليابان، وإغلاق قواعدها العسكرية فيها، وإعادة النظر جذرياً باتفاقية عام ١٩٥١ للتحالف العسكري ما بين الولايات المتحدة واليابان، والاستمرار بتذكير اليابانيين سنوياً بجرائم الأمريكيين النووية في هيروشيما وناكازاكي.

وإمعاناً في إظهار النزعة القومية المتجددة تمسك اليابانيون بقدسية الامبراطور الجديد، وأصروا على ممارسة كل الطقوس الضرورية لتنصيب أكاهيتو عام ١٩٨٩. وكان الهدف من إظهار تلك الطقوس من على شاشات التلفزة، وعلى مدى ثلاثة أيام، تجديد نظرية الكوكوتاي أو قدسية الأرض والامبراطور من حيث هما رمزان أساسيان لتعميم مقولة فرادة اليابان أو خصوصيتها(١٠).

ويلاحظ أن تجديد مقولة قدسية أرض اليابان وامبراطورها اليوم لم تعد مجرد تعبير عن الروح الوطنية أو القومية التي تنشرها الدولة في المدارس والجامعات والمصانع وعبر وسائل الإعلام، بل تعبر عن اتجاه سياسي يدعو إلى التمسك بخصوصية اليابان من منطلقات ثقافية، واجتماعية، واقتصادية

---

(٩) Jacques Gravereau, *Le Japon: L'Ere de Hiro-Hito* (Paris: Imprimerie nationale, 1988), pp. 375-484.

(١٠) Mikiso Hane, *Eastern Phoenix: Japan since 1945* (Boulder, CO: Westview Press, 1996), chap. 8, «From Showa to Heisei,» pp. 203-213.

متداخلة. فليس مبدأ قداسة الامبراطور مجرد علاقة عاطفية تربط الياباني بأرضه وتقاليده المتوارثة عبر العصور، بل نزوع عملي لتوكيد فرادة بلاده عبر العصور. وهي طقوس مستمرة منذ القدم، ثم أصبحت شعائر رسمية منذ القرن التاسع عشر، ومرشحة الآن، وفي عصر العولمة بالذات، لكي تبقى فاعلة بقوة في المجتمع الياباني المعاصر(١١).

من ناحية أخرى، يعتبر مفهوم الدولة ـ الأمة (Nation-State) الذي كثر استخدامه منذ عهد مايجي، القاعدة الصلبة لإطلاق مقولتي الإمبراطور المقدس والهوية المتميزة (Nihon Jin Ron). وقد تم التركيز عليهما إلى أن رسختا في أذهان اليابانيين كحقائق علمية لا غبار عليها. وكانت الغاية الأساسية لبناء الدولة ـ الأمة في عهد مايجي هي مجابهة التدخل الأجنبي في شؤون اليابان الداخلية.

وبما أن الامبراطور كان بمثابة رأس الحربة في تلك المواجهة، تحول الخضوع التقليدي له كواجب ديني مقدس إلى ولاء تام للدولة نفسها، لذلك يعتبر كثير من الباحثين أن مفهوم الدولة ـ الأمة التي جسدها امبراطور مقدس هو المصلح مايجي كان وراء ولادة نظرية «Nihon Jin Ron»، والتي تحولت لاحقاً إلى قاعدة صلبة للايديولوجيا القومية المتزمتة في اليابان.

بنيت مقولة الهوية القومية المميزة في عهد مايجي على قاعدتين أساسيتين:

الأولى: الولاء التام للوطن من جهة.

والثانية: الدمج ما بين الولاء التام للامبراطور وتنفيذ أوامره كاملة لإنقاذ الوطن من جهة أخرى.

فتلك النظرية هي نتاج الأساطير أو الميثولوجيا المتوارثة أولاً، لكنها استخدمت ببراعة من جانب الامبراطور وأعوانه لإبراز خصوصية تجربة

---

(١١) حول الطقوسية اليابانية، انظر: Winston Davis, *Japanese Religion and Society: Paradigms of Structure and Change* (Albany: State University of New York Press, 1992), pp. 114-187 and 229-270.

انظر أيضاً: «Les Relations humaines dans le groupe d'après les Nihon - Jin - Ron,» pp. 9-31 et «Les Nouvelles religions et les jeunes,» pp. 177-195, dans: *Pratiques et représentations sociales des japonais*, textes réunis par Jane Cobbi, recherches asiatiques (Paris: L'Harmattan, 1993).

التحديث اليابانية على المستويين الإقليمي والدولي. وعرفت تلك الظاهرة في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر باسم نظرية الكوكوتاي (Kokutai)، أي الأرض المقدسة والامبراطور المقدس، ووجدت تبريرها الايديولوجي في مقولات الثقافة اليابانية التقليدية.

ثالثاً: «Nihon Jin Ron» أو الهوية القومية اليابانية المتميزة

على رغم العزلة التي فرضتها على نفسها في مرحلة توكوغاوا ودامت قرابة القرنين ونصف القرن حتى إنذار بيري عام ١٨٥٣، لم تغلق اليابان جميع أبوابها في وجه الغرب، بل أبقت على بعض المنافذ للتفاعل معه في مختلف المجالات، وبشكل خاص مع هولندا التي كانت البوابة الأساسية للانفتاح الياباني المحدود على أوروبا، وكذلك على بروسيا (ألمانيا اليوم). وفي نهاية تلك المرحلة فتحت اليابان الباب على مصراعيه لعلوم وتكنولوجيا الغرب، مع فرض ضوابط صارمة لتلافي الكثير من سلبيات الانفتاح. وتمسك مصلحو اليابان بمقولتين أساسيتين في هذا المجال هما:

١ ـ الإيمان الراسخ بأن المجتمع الياباني كان متجانساً على الدوام، وبالتالي لا بد من رفض كل ما يثير التفرقة بين اليابانيين.

٢ ـ الإيمان شبه المطلق والثابت بخصوصية القومية اليابانية أو الهوية القومية المتميزة لليابان (Unique National Identity).

وقد نبه الباحث دال إلى ثلاث ركائز ذات صلة وثيقة بنظرية نقاوة الهوية القومية اليابانية، وهي:

أ ـ أن اليابانيين متجانسون عرقياً، وثقافياً، واجتماعياً.

ب ـ أن اليابانيين متمايزون ليس من الغربيين فحسب، بل من الآسيويين أيضاً.

ج ـ أنه لدى اليابانيين شعور قوي بالهوية القومية. وبالتالي، يصعب على الباحثين فهم الخصوصية اليابانية خارج مقولات نقاوة القومية اليابانية ومفاهيمها[١٢].

(١٢) Peter N. Dale, *The Myth of Japanese Uniqueness,* Nissan Institute/Croom Helm Japanese Studies Series (London; Oxford: Croom Helm, 1993), p. 1.

وتشكلت نظرية الهوية اليابانية المتميزة عن طريق مقولات ثقافية بثها المصلحون في عهد مايجي، ومنها العلاقة الوثيقة ما بين الهوية القومية وولادة الدولة المركزية القوية في اليابان. ثم ارتبطت بها جميع مقولات التحديث المستمر، والتربية البشرية المستدامة، وتجنيد كل طاقات الشعب في الإنتاج، والانفتاح الكامل على الثقافات والحضارات الغربية، والإيمان الراسخ بفرادة الشعب الياباني وتجانس فئاته الاجتماعية، ورفض مقولة الصراع الطبقي ودكتاتورية البروليتاريا وكل المفاهيم النظرية المرتبطة بهما.

وشكلت تلك المقولات مجتمعة نظرية «Nihon Jin Ron» أو هوية اليابان القومية المتميزة والتي بلغت حد التمايز العنصري عند الغلاة من دعاتها. وهي تستمد مقولاتها من نظريات التعصب العرقي أو الشوفيني التي ترتقي بجذور اليابان إلى أساطير تاريخية موغلة في القدم[١٣].

لقد ارتبك بعض الباحثين في تفسير حماس اليابانيين الشديد لعملية التحديث في وقت كانت فيه شعوب أخرى غارقة في نقاش طويل حول كيفية الدخول إليها. وقد تبنى عدد منهم فهماً مغلوطاً ومشوهاً لتجربتي التحديث في اليابان انطلاقاً من رسم صورة مسبقة حول «اليابان المنفعلة بالغرب» أو «اليابان المتغربة» بالطريقة نفسها التي عممت بها صورة تغريب البلدان الآسيوية الأخرى. فكان الرد الياباني على تلك المقولات هو الإصرار على توصيف الخصوصية اليابانية، والهوية القومية المميزة لليابان. لكن مقولات الخصوصية أو الفرادة اليابانية لم تكن قابلة للنقاش أو التداول في أوساط الباحثين إلى حين إنجاز الانتصارات العسكرية الكبيرة التي حققها الجيش الياباني على دول الجوار الاقليمي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وتحدي اليابان المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في معركة بيرل هاربر. نتيجة لذلك بدت صورة اليابان في أذهان العالم كنموذج لدولة

---

(١٣) تناولت سابقاً، وبالتفصيل، معظم المقولات المرتبطة بنظرية نيهون جين رون في مقالات منشورة منها: مسعود ضاهر: «نظرية الأرض المقدسة في الفكر الياباني الحديث،» **الاتحاد** (أبو ظبي)، ٩/ ٤/ ١٩٩٤؛ «أضواء على العصبية اليابانية ودورها في نهضة اليابان،» **الاتحاد**، ٨/ ٥/ ١٩٩٤؛ «نظرية المقدس «الكوكوتاي» في الفكر السياسي الياباني،» **الحياة**، ٢٥/٩/ ١٩٩٤؛ «اليابان من العزلة الطوعية إلى الانتشار العالمي،» **الدفاع الوطني اللبناني**، العدد ١٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤)، ص ٥ ـ ١٨، و«إسهامات الفكر الياباني في النصف الثاني من القرن العشرين،» **البحرين الثقافية**، السنة ٨، العدد ٢٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)، ص ١٠١ ـ ١١٦.

عسكرية قوية، ذات قومية عنصرية جامحة، وقامت بتجربة تحديث فريدة وناجحة خارج المركزية الغربية. ثم تعززت تلك الصورة بقوة مع خروج اليابان منتصرة في الحرب العالمية الأولى، وفرض هيبتها على دول الجوار الإقليمي من جهة، وعلى الدول الغربية ذات السيطرة الاستعمارية القديمة في تلك المنطقة من جهة أخرى.

وبلغت صورة اليابان المنتصرة أقصى مداها في السنوات القليلة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية بعد توجيه القسم الأكبر من موازنة الدولة اليابانية نحو المغامرات العسكرية، بضغط مباشر من الاحتكارات اليابانية الضخمة المتحالفة مع الامبراطور. وبلغت مساحة المستعمرات اليابانية عدة أضعاف مساحة اليابان، كذلك حجم الكتلة البشرية التي خضعت للجيش الياباني. وقد دفعت القوى الديمقراطية اليابانية، وبشكل خاص المثقفون الليبراليون، ثمناً باهظاً في تصديهم للنزعة القومية العنصرية اليابانية في تلك المرحلة. وكانت أبرز شعارات المعارضة آنذاك: «نرفض تجنيد الطاقات اليابانية للسيطرة على شعوب الدول الأخرى ومواردها»[١٤].

وأخيراً، قادت نظرية «القومية المتميزة» العسكرتاريا اليابانية إلى حروب توسعية اقليمية وصولاً إلى مشاركتها النشطة في الحرب العالمية الثانية، وهجوم اليابان المباغت على الأمريكيين في بيرل هاربر، وإغراق قسم كبير من قطع الأسطول البحري الأمريكي. فانتهت تلك المغامرة بسقوط اليابان تحت الاحتلال الأمريكي عام ١٩٤٥. وأصرت القيادة العليا للاحتلال على نسف ركائز نظرية «نيهون جين رون»، عن طريق رفع صفة القداسة عن الامبراطور تمهيداً لضرب ركائز القومية العنصرية في اليابان. وبعد نزع صفة القداسة عنه وتقليص صلاحياته، ألغت القيادة العليا الدستور الامبراطوري السابق وفرضت على اليابان دستوراً جديداً عام ١٩٤٦.

واعتبرت اليابان دولة منزوعة السلاح وممنوعة من التسلح، وفرض عليها أن تتبنى الديمقراطية الغربية كنظام دائم لا بديل منه في ممارسة السلطة. فظهرت فيها أحزاب جديدة أو متجددة، ومنها ما كان قديماً وممنوعاً فعاد إلى النشاط العلني، ومنها ما نشأ حديثاً لاستقطاب القوى الديمقراطية.

(١٤) Marius B. Jansen, ed., *The Emergence of Meiji Japan* (New York: Cambridge University Press, 1995), p. 328.

وفرضت عليها وصاية أمريكية أشبه ما تكون بالحكم العسكري المباشر عبر قوى برية وبحرية وجوية ما زالت ترابط على أراضي اليابان حتى الآن. وتمت محاكمة عشرات الآلاف من العسكريين والاقتصاديين والمنظرين للقومية اليابانية المتميزة بتهمة مجرمي حرب من الدرجة الأولى. وفرض على النظام الياباني تطبيق شرعة حقوق الإنسان، والاهتمام بمصالح الأفراد أولاً وليس الجماعات فقط، وحلت الاحتكارات الاقتصادية والمالية.

لقد سعى الأمريكيون بكل طاقاتهم لنسف الركائز التي بنيت عليها نظرية القومية اليابانية المميزة، وهي أقرب ما تكون إلى القومية العنصرية التي شكلت العمود الفقري للفكر السياسي للنظام الامبراطوري الياباني منذ إصلاحات الامبراطور مايجي حتى الحرب العالمية الثانية. وأحلوا مكانها قومية يابانية مسالمة، تدين النزعة العسكرية ومحرومة من كل أشكال التسلح، داخل اليابان وخارجها. فشهدت اليابان ولادة نهضة جديدة مهدت الطريق لمقولات قومية غير عنصرية في عصر العولمة، وعلى أسس ديمقراطية مغايرة تماماً لنظرية «Nihon Jin Ron».

لقد أيقظ نجاح تجربة التحديث مجدداً في اليابان، ودول النمور الآسيوية، والصين، نظرية غربية قديمة أطلقها بعض القادة الأوروبيين تعرف باسم «خطر العرق الأصفر» (The Yellow Peril). فقد اعتبر هؤلاء نجاح تجربة التحديث الأولى خطراً على نظرية التفوق التاريخي للعنصر الأوروبي (والأمريكي لاحقاً) الذي كان يعتبر نفسه المؤهل الوحيد لـ «تمدين العالم» تبعاً لمقولة «عبء الرجل الأبيض» التي اشتهرت طوال القرن التاسع عشر.

وتوهم قادة الغرب أن الخطر الأصفر قد زال بعد احتلال الغرب للصين، والهند، وأخيراً اليابان. لكن نجاح تجربة التحديث الثانية في اليابان كان مؤشراً على نهوض دول جنوب وشرق آسيا بكاملها. وحين أخفقت اليابان في تحدي الهيمنة الغربية على تلك المنطقة بعد هجومها على الأمريكيين في بيرل هاربر، نجحت دولة آسيوية أخرى هي الفييتنام بتحدي الغطرسة الأمريكية وأنزلت بها هزيمة عسكرية واضحة. وفي نهاية القرن العشرين بات الوجود الأوروبي والأمريكي أضعف بكثير مما كان عليه حتى أواسط ذلك القرن. ومع بروز ظاهرة النمور الآسيوية في تلك المنطقة بدأ الباحثون الغربيون يقرعون مجدداً، وبشدة، ناقوس الخطر، وينبهون من «يقظة العرق الأصفر» الذي قد يهدد العالم. ويكفي التذكير في هذا المجال بأن رئيسة وزراء

فرنسا، أديث كريسون (Edith Cresson) لم تتورع عن وصف اليابانيين في خطاب لها عام ۱۹۹۱ بأنهم «مجموعات النمل». ونبهت إلى أن لدى هؤلاء الرجال الصفر، والقصار القامة، استراتيجية واضحة لغزو العالم، وأنهم يمضون الليالي الطوال في التفكير بكيفية التفوق على الأمريكيين والأوروبيين. لكن بعض الباحثين يسخرون من مثل هذه المقولات حول فرادة اليابان، ويعتبرون أن مقولة «الهوية اليابانية المتميزة» أو النيهون جين رون، هي أيضاً من صنع أمريكي(١٥).

وأصبح المد القومي الآسيوي حقيقة واضحة للعيان، وذلك بفضل نجاح تجربة التحديث الثانية في اليابان، وصمودها أمام الضغوط الغربية الكثيرة. فبادر اليابانيون إلى كسر حدة هذا الاستقطاب العرقي أو القاري غير المبرر عن طريق تصنيف أنفسهم كمزيج من ثقافات آسيا وأوروبا، أو بالأحرى كنتاج للعناصر الإيجابية لدى الثقافتين. ومع أن حنينهم ما زال قوياً لمقولات عصر العزلة فإن اليابان شهدت تأثيرات كبيرة في النصف الثاني من القرن العشرين جعلتها تعيد النظر جذرياً بالمقولات الثقافية السابقة. فلم تعد الايديولوجيا اليابانية الرسمية تبشر بمقولة كانت فاعلة جداً في عصر النهضة الأولى وهي: «قيم آسيا التقليدية مقابل تكنولوجيا الغرب العصرية»، بل دعت إلى تفاعل على امتداد جميع القارات. والسبب في ذلك أن خضوع القرار الياباني للولايات المتحدة الأمريكية لفترة نصف قرن تقريباً أجبرها على اعتماد أسلوب التقية وعدم المجابهة المباشرة حتى نهاية الثمانينيات، وذلك بهدف الحفاظ على مقولاتها الثقافية التقليدية، وفي طليعتها الهوية القومية المميزة(١٦).

وبعد الإعلان عن نهاية الحرب الباردة بدأت اليابان مرحلة البحث عن دور جديد لها في عصر العولمة والذي تميز بكثافة التوظيف للمال الياباني في كثير من الدول والأسواق العالمية طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. فشكلت تلك المرحلة نقطة تحفز لانطلاقة يابانية جديدة على المستوى العالمي في

---

(١٥) Ben Ami, «Is Japan Different?,» pp. 3-24; «The Making of Yellow Peril,» pp. 25-48, and Lynn Revell, «Nihon Jin Ron: Made in USA,» pp. 49-81, in: Phil Hammond, ed., *Cultural Differences, Media Memories: Anglo-American Images of Japan* (London; Herndon, VA: Cassell, 1997).

(١٦) Shibusawa Masahide, *Japan and the Asian Pacific Region: Profile of Change* (London: Croom Helm for the Royal Institute of International Affairs, 1984), pp. 136-178.

مطلع القرن الحادي والعشرين. ويؤمن كثير من اليابانيين بأن على بلادهم أن تنفتح على العالم بشكل تام لأنها أكثر المستفيدين من العولمة. فنظام العولمة سيواجه صعوبات لا حصر لها، ولن تكون اليابان بمنأى عن سلبيات عصر العولمة إذا ما تمسك اليابانيون بنظرية الهوية المميزة التي تقود إلى تجدد النزعة القومية العنصرية التي ستعرضهم لانتقادات حادة من جانب الشعوب الأخرى. وإذا ما استمرت الايديولوجيا الرسمية تبشر بأن الشعب الياباني فريد من نوعه، وأن للثقافة اليابانية خصوصيات موروثة تجعلها في مرتبة أعلى من الثقافات الإنسانية الأخرى، فإن نموذج التحديث الياباني سيصاب بالاختناق نتيجة التقوقع على الذات، ورفض تقديم أسرار تجربة يمكن أن تتحول إلى نموذج ناجح تستقي منه الشعوب الأخرى الكثير من الدروس والعبر إلى أن يتحول إلى نموذج عالمي في عصر العولمة.

لقد بنى اليابانيون تجربة ناجحة في التحديث السلمي في النصف الثاني من القرن العشرين عرفت باسم «المعجزة الاقتصادية اليابانية». فتحولت بلادهم إلى القوة الاقتصادية الثانية في عصر العولمة أو النظام العالمي الجديد. وهم متفوقون على الأمريكيين والأوروبيين في بعض التقنيات الالكترونية المتطورة. وباتت صورة اليابان الآن أكثر سطوعاً مما كانت عليه في السابق، كما أن علاقاتها مع دول الجوار الاقليمي هي الآن أفضل بكثير مما كانت عليه في النهضة الأولى.

وتعتبر تجربة اليابان في طليعة التجارب الآسيوية الناجحة. وهي تعمل على تحقيق «الوحدة الآسيوية» التي تشكل المجال الحيوي الرحب للرساميل اليابانية في عصر التكتلات الجغراسية العملاقة. وعلى عكس القومية العنصرية التي أنتجتها تجربة التحديث الأولى وقادتها للسيطرة العسكرية على دول الجوار، فإن القومية اليابانية الجديدة مسالمة للغاية. ومع النهوض الاقتصادي السريع في عقدي السبعينيات والثمانينيات تحولت الايديولوجيا القومية للدفاع عن مفهوم جديد للخصوصية اليابانية انطلاقاً من مقولات ثقافية بحتة. وباتت الايديولوجيا المبنية على مقولات الهوية اليابانية المميزة معوقاً لانتشار السلع والتكنولوجيا اليابانية. فكان على القوميين الجدد أن يحتفظوا بالصورة التقليدية للفكر القومي داخل اليابان فقط، مع إظهار مرونة فائقة خارجها. وتبدو الهوية القومية المميزة (Nihon Jin Ron) بشكل مغاير لما كانت عليه في السابق بعد أن غابت عنها روح العزلة، والنزعة العسكرية التوسعية، وحلت مكانها مقولات تبشر بالسلام وإقامة أفضل علاقات التعاون مع دول الجوار. وأظهر

المسؤولون اليابانيون، من أعلى المستويات، الاستعداد التام للاعتذار العلني عن سلبيات مرحلة التعصب القومي والقومية العنصرية. أما الأساطير التي بنيت عليها مقولات نقاوة العرق الياباني منذ القدم، فلم يعد الكشف عن زيفها يصنف في عداد المحرمات وهي تتعرض يومياً إلى انتقاد علني من جانب الباحثين اليابانيين والأجانب معاً(١٧).

ليس من شك في أن الدعوة إلى تحقيق الوحدة الآسيوية تزعج كلاً من الأمريكيين والأوروبيين الذين يعملون معاً على إفشال تجارب النمور الآسيوية تمهيداً لإسقاطها. وتعتبر أزمة الدول الآسيوية المستمرة منذ عام ١٩٩٧ نموذجاً واضحاً على صراع الآسيويين مع الأوروبيين والأمريكيين. فقد فتحت ملفات اليابان الامبريالية دون سواها على نطاق واسع، وذلك لمنع تقاربها مع الآسيويين بعد تذكيرهم بماضي اليابان الأسود في بلادهم يوم كانت نظرية القومية العنصرية تدفع اليابان إلى مغامرات عسكرية لاحتلال دول الجوار الآسيوي. ومع أن اليابان قدمت شيئاً من الاعتذار العلني إلى جيرانها، وأعلنت تخليها عن مفهوم القومية العنصرية لتسهيل إقامة الوحدة الآسيوية على أسس ديمقراطية سليمة، فإن تطبيع العلاقة بين اليابان وكل من الصين وكوريا لم تصل بعد إلى مرحلة الثقة المتبادلة.

وأخيراً، قامت نظرية «Nihon Jin Ron»، على عدة مفاهيم بارزة منها: نقاوة العرق الياباني، والشعور بالتفوق القومي الموروث، والأرض المقدسة، والامبراطور - الرمز المقدس، والتجانس الاجتماعي، والخصوصية الثقافية وغيرها.

لكن دخول اليابان عصر العولمة جعلها تواجه مقولات مناقضة تماماً لتلك الموروثة من تجربة التحديث الأولى. فبدأت مسيرة العولمة بدعوة جميع القوميات إلى التخلي عن مقولات مرحلة الفكر القومي المتزمت والشعارات البسماركية، والقبول بمبدأ المساواة التامة بين جميع الشعوب والقوميات والأديان، والترويج لمقولات الانتماء الإنساني بمعزل عن اختلاف الثقافات، والأجناس، واللغات، والطبقات الاجتماعية، والانتماءات الدينية والسياسية(١٨).

---

(١٧) Revell, Ibid., pp. 71-73.

(١٨) William R. Nester, *The Foundation of Japanese Power: Continuities, Changes, Challenges* (London: Macmillan, 1990), pp. 329-333.

رابعاً: دور الدولة المركزية في ترسيخ مقولة الاستمرارية والتغيير في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر

لقرون طويلة، كانت اليابان مقسمة إلى مقاطعات شبه مستقل بعضها عن بعضها الآخر، وخضعت كل منها لعائلة ممتدة من أسر الساموراي القوية التي تناوبت الحكم عليها بالوراثة. كانت حدة الانقسام الاجتماعي لدى طبقات الشعب الياباني واضحة جداً ويصعب تجاهلها في ممارسة الحياة اليومية. وقد استمر هذا الوضع حتى أواخر القرن التاسع عشر حين نجح الامبراطور مايجي بإحداث تغيير جذري في بنية المجتمع لبناء دولة عصرية استمدت الكثير من قوانينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من نظم الديمقراطية الغربية. وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت بنى المجتمع الياباني الجديدة تختلف إلى حد بعيد عما كانت عليه في القرون السابقة[١٩].

وأطلقت إصلاحات مايجي دولة مركزية قوية لبناء نهضة يابانية استمرت بعض مقولاتها حتى الآن. فأنهت بذلك جميع أشكال التجزئة السابقة التي أوجدتها حكومات الشوغون المعروفة باسم الباكوفو. وطرحت مفاهيم عصرية جديدة كالأمن القومي، والجيش الوطني الموحد، والبنية المتجانسة للشعب الياباني، والمساواة بين اليابانيين في الحقوق والواجبات، واعتماد الكفاءة الشخصية في الإدارة والتوظيف، ونظام التعليم الموحد وغيرها. وساهمت جميع شرائح الساموراي، وبخاصة الفئات الوسطى والدنيا منهم، في مركزية الدولة الجديدة، وتخلوا طوعاً عن غالبية امتيازاتهم ومظاهر لباسهم التقليدي لصالح عملية التحديث التي تحتاج إلى دولة عصرية تحميها قوى متماسكة في مرحلة اشتداد خطر الغزو الخارجي ضد اليابان. وحافظت الدولة المركزية على موقع ثابت ومميز للامبراطور في دستورها الجديد لعام ١٨٨٩، وفي الوقت نفسه، احتفظ أبناء الأسر الكبيرة من الساموراي بغالبية المناصب الكبرى والمتوسطة في إدارتها، وكانوا يمارسون السلطة باسم الامبراطور والدستور. وفتحت أنظمة الدولة الجديدة الباب على مصراعيه أمام الأجيال المتعاقبة من أبناء الفئات الشعبية للترقي في أجهزة الإدارة والجيش حتى أعلى المراتب دون أن تضع في وجهها عراقيل، من أي نوع كان. وتشير إحصاءات علمية إلى أن الجيل الأول من الإداريين والعسكريين وكبار رجال المال والأعمال في

---

(١٩) Alan Ware, *Political Parties and Party Systems* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1996), p. 208.

اليابان في عهد مايجي كان ينتسب، وبنسبة كبيرة جداً، إلى شرائح الساموراي. وكانت تلك النسبة تتدنى تدريجياً منذ الرعيل الثاني حتى اليوم، إلى درجة أن أسر الساموراي ذابت تماماً في المجتمع الياباني المعاصر(٢٠).

لقد تبنى اليابانيون بعض المفاهيم السياسية التي كانت سائدة في الغرب لبناء دولة عصرية على نظم مشابهة لمثيلاتها في الغرب مع إعطائها خصوصية يابانية، فحققوا نجاحاً ملحوظاً بتوليد دولة امبريالية تفوقت على مثيلاتها الغربية خلال عقود قليلة. ويكفي التذكير هنا بأن الفكر السياسي الياباني اقتبس الكثير من مقولات التجربة البسماركية في بروسيا مع إضفاء صورة بسمارك على الامبراطور الياباني الشاب. وأبرز المفاهيم المقتبسة في هذا المجال: تمجيد القوة العسكرية، والتضامن الشعبي وراء القائد، والعصبية القومية المتطرفة، ونظرية الأمة ـ الدولة، وغيرها من المفاهيم النظرية التي كانت تعتبر جديدة تماماً على الفكر السياسي الياباني الحديث.

وقد تبنى المصلحون اليابانيون المفهوم الغربي للأمة ـ الدولة بهدف الوصول إلى دولة مركزية تعبر عن فرادة اليابان. وعند تحديد نقاط التداخل والاختلاف ما بين مفهوم الأمة ومفهوم الدولة في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر كانت تتضح بصورة جلية مدى صعوبة التوفيق ما بين الشكل الثيوقراطي الموروث للدولة الامبراطورية ووظيفة الدولة الديمقراطية المقتبسة عن المقولات السياسية الغربية.

نشأت الدولة المركزية العصرية في الفكر السياسي الياباني على اعتبار الامبراطور رأس الدولة بموجب نصوص دستورية ممزوجة بكثير من تقاليد الحق الإلهي في وراثة السلطة وتوريثها. وبالتالي، لم يكن مفهوم الهوية القومية اليابانية ينفصل أبداً عن مفهوم الدولة الامبراطورية من حيث هي دولة بطريركية أو أبوية أو عائلية (Family State) يعتبر فيها الامبراطور الأب الروحي لجميع اليابانيين. فالولاء للامبراطور هو أرقى أشكال الولاء في النظام السياسي الياباني المستمر منذ آلاف السنين، وهو القاعدة الصلبة التي بنيت عليها الايديولوجية السياسية اليابانية حتى الحرب العالمية الثانية. وعلى رغم هزيمة اليابانيين القاسية في تلك الحرب، لم يجرؤ الأمريكيون على إلغاء دور الامبراطور، بل اكتفوا بتقليص صلاحياته في الدستور الجديد. وما زال

---

(٢٠) Hitoshi, Muneyuki and Sadafumi, eds., *The Government and Politics of Japan,* p. 4.

الامبراطور بمثابة الأب الروحي لجميع اليابانيين، ورأس الهرم السياسي الشرعي في الايديولوجيا القومية للأمة اليابانية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

ويبالغ بعض الباحثين اليابانيين في الربط بين نجاح تجربة التحديث في اليابان وخصوصية هذا الشكل من الدولة العصرية التي نقلت البلاد من مجتمع فيودالي إلى دولة امبريالية قوية حتى الحرب العالمية الثانية، ومن مجتمع فقير ومهدم إلى بناء معجزة اقتصادية على رغم أنها دولة منزوعة السلاح وتخضع للحماية العسكرية الأمريكية المباشرة منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وقد تعلم اليابانيون دروساً كثيرة من تجربة دولتهم الامبريالية فوظفوها في بناء دولتهم المنزوعة السلاح. وأبرز تلك الدروس أن الامبريالية اليابانية بنيت على أربعة مبادئ هي: الإدارة المركزية الصارمة، والجيش العصري القوي، والنزعة التوسعية الامبريالية على حساب دول الجوار الآسيوي، والقومية العنصرية التي شكلت الايديولوجية الرسمية للدولة اليابانية. فوافق قادة اليابان الجدد في ظل الاحتلال الأمريكي على التخلي عن النزعة الامبريالية وما ارتبط بها من مقولات عنصرية.

ورحبوا ببناء تجربة نهضوية جديدة مستمرة على مبادئ الديمقرطية، والدولة المنزوعة السلاح، والمرونة الايديولوجية. فكانت ثمرة تلك السياسة أن أصبحت اليابان من أكبر القوى الاقتصادية في العالم. وعلى رغم تحولها إلى قوة اقتصادية عظمى لا تطالب اليابان بإعادة تسليح نفسها من جديد إلا بأسلحة دفاعية مشروعة. وهي تعمل على استعادة جزر الكوريل التي يحتلها الروس منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالطرق السلمية. وتسعى إلى تعديل الاتفاقية العسكرية التي وقعتها مع الولايات المتحدة عام ١٩٥٢ بما يضمن سيادة اليابان الكاملة على أراضيها وترحيل جميع القوى الأمريكية عنها. وهي تعتمد أسلوب التفاوض الطويل الأمد مع الأمريكيين والروس لحل النزاعات القائمة معهم، وبشكل خاص بعد تسلم الامبراطور أكاهيتو دفة حكم اليابان عام ١٩٨٩ والذي أطلق على عهده اسم «روح السلام»(٢١).

(٢١) Gilbert Rozman, *Japan's Response to the Gorbachev Era, 1985-1991: A Rising Superpower Views a Declining One* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992), pp. 303-304.

خامساً: عناصر الاستمرارية والتغيير في عمل المؤسسات الاقتصادية اليابانية

منذ اصلاحات مايجي بدأت الدولة المركزية اليابانية تلعب دوراً أساسياً في المجال الاقتصادي. فنجحت بتأسيس عدد كبير من المؤسسات والمصانع الحديثة دون أن تنجح بإدارتها كلها. ولم تكتف الدولة الجديدة ببيع مؤسسات متعثرة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بل أمدت ذلك القطاع بكل ما يحتاج إليه من دعم مادي، واستوردت لصالحه أفضل أنواع التكنولوجيا الغربية المتطورة، وأصدرت قوانين صارمة لحماية الصناعات المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق اليابانية. ويعود الفضل في تنشيط الاقتصاد الياباني، بالدرجة الأولى، إلى التدابير السليمة التي قامت بها وزارة المالية ووزارة التجارة الدولية والصناعة، اللتين أنشئتا قبل الاحتلال الأمريكي لليابان بعقود طويلة. وبعد أن تعرضت اليابان إلى تدمير اقتصادي شبه تام في الحرب العالمية الثانية، خسرت أيضاً جميع مستعمراتها الآسيوية ورساميلها الموظفة في الخارج دفعة واحدة، مما شكل كارثة حقيقية على اليابانيين أوصلتهم إلى حافة الجوع الشامل لسنوات عدة. لكن رئيس الوزراء يوشيدا نجح بإقناع الأمريكيين واليابانيين معاً بضرورة التعاون التام في المجال الاقتصادي والمشاركة في تنفيذ ما يتوافق مع مصالح الطرفين. لذلك طبقت توجيهات القيادة العليا المعروفة باسم «Administrative Guidance» بشكل كامل في المجال الاقتصادي. فاستفاد اليابانيون من الوجود الأمريكي الواسع في العالم للحصول على مواد أولية بأسعار رخيصة، ولبيع سلعهم المصنعة بأسعار تشجيعية في السوق الأمريكية وفي كثير من الأسواق الأوروبية والعالمية. كانت السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ صعبة جداً على اليابانيين، ومن جميع الأوجه، وبخاصة في المجال الاقتصادي. كان الدمار شاملاً ويحتاج الاستنهاض إلى رساميل كبيرة لفترة زمنية طويلة، وهي لم تكن متوفرة على الإطلاق. فكان على اليابانيين الاعتراف بالهزيمة، وتقديم تنازلات كثيرة في المجال العسكري والسياسي على أمل كسب التحدي في المجال الاقتصادي.

لقد نجحت الخطة فعلاً، فتحولت اليابان من بلد فقير معدم في أواسط القرن العشرين إلى واحدة من أغنى بلدان العالم في العقدين الأخيرين. بدأ تنفيذ الخطة عام ١٩٥٥ حين تم الإعلان عن مخطط مدروس في مجال التصنيع واستخدام الطاقات اليابانية المدربة أفضل تدريب على زيادة حجم الإنتاج

وتسويقه. فقاد ذلك إلى تراكم مالي تم توظيفه بشكل ممتاز، داخل اليابان وخارجها. وفي حين كانت نسبة النمو السنوي متواضعة ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٥، شهد العقدان التاليان نسبة نمو وصلت إلى معدل وسطي قدره ١٠ بالمئة سنوياً، وكانت تقدر بنسبة ١٢ بالمئة في السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩.

وأخذت قوة الاقتصاد الياباني الجديد تزداد منعة من خلال المصانع الكبيرة، والتوظيف الكثيف في قطاع التكنولوجيا المتطورة التي كانت تستقدم بكميات كبيرة ونوعية مدروسة، وبكلفة عالية جداً أحياناً، لتدريب اليابانيين عليها والمشاركة في تصنيعها محلياً. وقد نصت الخطة على إعطاء الأولوية لتنشيط القطاع الخاص، على أن تلقى مؤسسات القطاع العام أيضاً التشجيع الكافي عن طريق فرض الرقابة الصارمة على إداراتها، وجعلها قادرة على المنافسة مع مؤسسات القطاع الخاص.

وقد وصفت الفترة الأولى للنمو الاقتصادي بسياسة «شراء التكنولوجيا المتطورة بهدف استعيابها وتطويرها وإعادة بيعها» لجعل اليابان دولة صناعية من الطراز الأول بعد ردم الهوة بينها وبين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية في المجال التكنولوجي. وأعيد توظيف التراكم الاقتصادي والمالي الذي تحقق من جراء تلك السياسة بشكل ممتاز عن طريق نخب بيروقراطية عالية الكفاءة في جميع المجالات. وكان الحزب الحاكم الذي يتمتع بأغلبية دائمة في البرلمان على علاقة وثيقة بتلك النخب ويبدي استعداده الدائم لتنفيذ جيمع المشاريع التي تعتبر حيوية بالنسبة إلى الاقتصاد الياباني، فتمت خصخصة كثير من قطاعات الإنتاج التي تشرف عليها الدولة، وبخاصة في مجال الصناعة، ثم أكملت الخطة بخصخصة قطاعات أخرى في حقل الخدمات.

فعلى سبيل المثال، تمت خصخصة الكثير من الشركات اليابانية، كلياً أو جزئياً، ومنها الشركة اليابانية للتلغراف والهاتف (The Japan Telegraph and Telephone Corporation) (NTT) في نيسان/ أبريل ١٩٨٥. وعرضت الشركة الوطنية لإدارة سكك الحديد (The Japan National Railways) للبيع في نيسان/ أبريل ١٩٨٧. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ تحولت شركة الخطوط اليابانية (The Japan Airlines (JAL)) إلى شركة خاصة. وشكلت عملية الخصخصة سيرورة طبيعية في مسار الاقتصاد الياباني منذ إصلاحات مايجي. فاتخذت تدابير صريحة تنص على بيع كل شركة في القطاع العام ترهق ميزانية الدولة بخسائر لسنوات متتالية. لم تكن الدولة على استعداد لكي تلعب دور

وكيل الإفلاس، بل قامت بمهمة المدرب الذي يقدم الإرشادات الضرورية من أجل الأداء السليم في القطاعين العام والخاص. وعملت على فصل جميع المدراء الذين لا يتمتعون بكفاءة جيدة في الأداء، وحلت أيضاً فرق عمل بكاملها وأعادت تشكيلها على أسس جديدة.

ساهمت تلك التدابير في تمكين النخب البيروقراطية في وزارة التجارة الدولية والصناعة من فرض رقابتها الصارمة على الشركات والمؤسسات المالية الاقتصادية المتعثرة وإعطائها التوجيهات الواجب تنفيذها خلال فترة زمنية محددة تحت طائلة وضع اليد عليها وإعادة تشكيل مجالس إدارتها. ثم أعفت الدولة اليابانية نفسها تدريجياً من الإدارة المباشرة لعدد كبير من المؤسسات المالية والاقتصادية. فاكتفت بالقليل منها، وباعت الباقي إلى القطاع الخاص[٢٢].

بقي أن نشير إلى أن النظام الاقتصادي في اليابان قد استعار الكثير من مقولات الرأسمالية التي كانت سائدة في الغرب بعد تطويرها حتى تعطي أفضل النتائج لصالح شعب اليابان واقتصادها. لكن غالبية الاقتصاديين الغربيين يرفضون مقولة أن اليابان نجحت بتطوير الرأسمالية لكي تصبح اليوم «أكثر إنسانية» من النماذج المطبقة منها في الدول الغربية. مع ذلك، يحرص بعض الاقتصاديين اليابانيين على نشر كتب ودراسات تحمل عناوين مثيرة حول تمايز «الرأسمالية اليابانية» من الرأسماليات الغربية لأنها أكثر إنسانية في التطبيق العملي، وساعدت على توسيع دائرة الطبقات الوسطى إلى الحد الأقصى في اليابان، وما زالت تحافظ على تلك الطبقات بعد تقليص حجمها بشكل واضح في الدول الغربية.

كما أن اليابانيين اقتبسوا التكنولوجيا الغربية بسرعة قياسية، ثم طوروها وجعلوها في متناول الكثير من المجتمعات النامية والطبقات الوسطى والفقيرة في البلدان المتطورة نظراً إلى جودتها ورخص أسعارها في آن واحد. فنجحت اليابان أيضاً بكسر احتكار الغرب للعلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، وساهمت في نشرها على نطاق العالم كله، وأصبحت سنداً داعماً لتنمية البلدان النامية، ونداً منافساً للغرب في الأسواق العالمية.

---

(٢٢) Gary D. Allinson and Yasunori Sone, eds., *Political Dynamics in Contemporary Japan* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993), p. 300.

سادساً: مشكلات الاستمرارية والتغيير في النظام السياسي الياباني في عصر العولمة

في العقد الأخير من القرن العشرين، وتحديداً مع بداية عصر العولمة، طرح مستقبل اليابان ودورها في النظام العالمي الجديد على نطاق واسع، وبشكل مكثف. والسبب في ذلك بروز عوامل داخلية، واقليمية، ودولية مشجعة، تزامنت مع وصول الامبراطور أكاهيتو إلى سدة الحكم في اليابان خلفاً لوالده هيروهيتو عام ١٩٨٩. فالامبراطور الجديد مثقف ثقافة عصرية، ومتخصص في علوم البيولوجيا، وزار العديد من دول العالم، ولديه رغبة قوية في دخول اليابان مرحلة العولمة من باب الانفتاح التام على ثقافات الغير، ومشاركتها النشطة في رسم معالم النظام العالمي الجديد، سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً. وقد اختار لعهده صفة «Heisei»، أي السلام.

لكن اليابان شهدت في النصف الأول من عقد التسعينيات أزمات سياسية واقتصادية متلاحقة أدت إلى الإطاحة بالحزب الليبرالي الديمقراطي عام ١٩٩٣. فاضطرت بعض أجنحة الحزب إلى تشكيل عدة حكومات ائتلافية أدخلت تعديلات مهمة على بنية النظام السياسي الياباني ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦. ومع أن الحزب قد عاد مجدداً إلى الحكم بأشكال متعددة فإن وصول أحد زعماء الإصلاح فيه، كوئيزومي، إلى رئاسة الحزب والوزارة في أيار/ مايو ٢٠٠١، قد تم تحت شعار «تغيير بنية الحزب الليبرالي الديمقراطي كمدخل لتغيير اليابان». وذلك يتطلب وقفة مطولة لإبراز عناصر الاستمرارية والتغيير التي طرأت على اليابان في العقد الأخير من القرن العشرين[٢٣].

ومن مظاهر تلك الأزمة أنه تعاقب على سدة الوزارة أربعة رؤساء خلال سنة واحدة ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. فكانوا على التوالي: ميازاوا (Myazawa)، وهو من أبرز قادة الحزب الليبرالي الديمقراطي، الذي حكم اليابان من ٩ آب/أغسطس ١٩٩١ حتى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وتميز عهده بانفجار فضائح مالية وأخلاقية وأزمات اقتصادية كبيرة أدت جميعها إلى بروز

---

(٢٣) حول بنية النظام السياسي الياباني المولدة للأزمات، وأواليات عمله منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أزمة ١٩٩٣، انظر الكتاب المهم والمزود بإحصاءات دقيقة: Junichiro Wada, *The Japanese Election System: Three Analytical Perspectives*, Routledge Studies in the Growth Economies of Asia, 1359-7876; 5 (London; New York: Routledge, 1996), pp. 1-16 and 53-85.

شرخ عميق في الحزب الحاكم وانقسامه إلى تكتلات متناحرة. ومع إسقاط حكومة ميازاوا في البرلمان انتهى عهد السيطرة المنفردة للحزب في تاريخ اليابان المعاصر، ونشأت أحزاب كثيرة كان معظمها لأغراض انتخابية بحتة.

نجح ائتلاف المعارضة بتشكيل حكومة من تحالف بعض أجنحة الحزب الليبرالي الديمقراطي نفسه، مع الحزب الاشتراكي، وشخصيات مستقلة. وتشكلت حكومة غلب عليها طابع تحالف قوى التكنوقراط برئاسة أحد ورثة الساموراي الكبار، هوسوكاوا (Hosukawa)، فحكمت اليابان لأشهر معدودة من ٩ آب/أغسطس ١٩٩٣ حتى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، تلتها حكومة هاتا (Hata)، من ٢٥ نيسان/أبريل حتى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤، ثم حكومة موراياما (Murayama) من ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤ حتى ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.

لكن الحزب الليبرالي الديمقراطي عاد مجدداً إلى التفرد بالحكم تحت زعامة هاشيموتو (Hashimoto) الذي شكل وزارته الأولى من ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، والثانية حتى تموز/ يوليو ١٩٩٨ حين استقال بعد خسارة كبيرة لحقت بحزبه في الانتخابات النيابية صيف ذلك العام.

واستمر تعاقب الحكومات خلال السنوات اللاحقة بشكل يوحي بعدم الاستقرار مع أوبوتشي (Obuchi) الذي توفي بشكل مفاجئ، فخلفه موري (Mori) الذي اعتبر رئيس الوزراء الأقل شعبية في تاريخ اليابان المعاصر. وقد اضطر إلى الاستقالة في أيار/مايو ٢٠٠١ تاركاً وراءه أزمة اقتصادية وسياسية متفجرة، ساهمت في وصول رئيس التكتل الإصلاحي في الحزب، كوئيزومي إلى رئاسة الحزب والحكومة مع وعود كثيرة بالتغيير الديمقراطي في اليابان[٢٤].

أدخلت حكومات المعارضة تعديلات مهمة طاولت قانون الانتخاب، وتقسيم الدوائر، والتمثيل النسبي للأحزاب تبعاً لحجم الأصوات التي تنالها في الاقتراع الشعبي، والحد من تأثير «المال الانتخابي» واستغلال السلطة والنفوذ وغيرها. لكن كثرة الإفلاس المالي، والأزمات الاقتصادية، والارتباك السياسي، أقلقت الناخب الياباني الذي أبدى تخوفاً ملحوظاً على مستقبل

---

(٢٤) *Japan Times*, 26/6/2001.

اليابان في عصر العولمة والتبدلات الاقليمية والدولية المتسارعة. وبما أن صورة اليابان القوية اقتصادياً والمستقرة اجتماعياً وسياسياً ارتبطت في أذهان الناخبين بالحزب الليبرالي الديمقراطي طوال النصف الثاني من القرن العشرين، فإن ارتباك المعارضة الواضح في ممارسة السلطة، وعدم خبرتها الكافية في تسيير دفة الحكم، والخلافات الحادة التي انفجرت داخل الحكومات المتعاقبة، والتبدل الجذري الذي طرأ على الحزب الاشتراكي، فكراً وممارسة، بعد تخليه عن جميع شعاراته الاشتراكية السابقة، وزيادة حدة الأزمات الاقتصادية، والدور المتنامي بسرعة للحزب الشيوعي الياباني الذي تحول إلى القطب الأساسي للمعارضة الديمقراطية طوال عقد التسعينيات، وأمور غيرها ساهمت في تفكك صفوف المعارضة بسرعة قياسية. ومع اضطراب مشاريع «الإصلاح من فوق»، عاد الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى الحكم عن طريق المساومة مع بعض المستقلين والكتل السياسية التي ترفض تفرد هذا الحزب بالسلطة، وتدعو إلى اقتسامها بين الكتل الفاعلة في اليابان.

لقد أصبح الانقسام السياسي في اليابان في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨ مغايراً لما كان عليه في السنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣. وتقدم الجداول أرقام (٦ ـ ١ (أ)) و(٦ ـ ١ (ب)) و(٦ ـ ١ (ج)) صورة واضحة عن كثرة الأحزاب السياسية التي شهدتها اليابان في انتخابات عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨.

ضم مجلس الشيوخ ١٢٦ عضواً ينتخبون لمدة ست سنوات، على قاعدة انتخاب النصف كل ثلاث سنوات. وبموجب التعديلات الجديدة، تم انتخابهم على أساس ٥٠ عضواً كتمثيل نسبي للأحزاب، و٧٦ يمثلون الدوائر الانتخابية اليابانية وعددها ٤٧ دائرة. فأصبح للناخب صوتان: واحد ينتخب به العضو المرشح في دائرته الانتخابية، وآخر ينتخب به أحد الأحزاب التي قبل ترشيحها.

الجدول رقم (٦ ـ ١ (أ))
توزيع مقاعد مجلس النواب الياباني تبعاً لنتائج انتخابات
٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧

الحزب الليبرالي الديمقراطي	٢٤٠
حزب الجبهة الجديدة	١٤٢
الحزب الديمقراطي الياباني	٥٢
الحزب الشيوعي الياباني	٢٦
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	١٥
حزب تائيو (Taiyo Party)	١٠
منتدى القرن الواحد والعشرين	٤
حزب ساغيكاكي الجديد (New Sagikake Party)	٢
المجموع العام	٥٠٠

المصدر: Kishimoto Koichi, *Politics in Modern Japan: Development and Organization*, 4th ed. ([Tokyo: Japan Echo], 1997), p. 81.

الجدول رقم (٦ـ ١ (ب))
توزيع مقاعد مجلس الشيوخ الياباني تبعاً لنتائج انتخابات
٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧

الحزب الليبرالي الديمقراطي	١١٢
حزب الجبهة الجديدة(Heisaikai)	٦١
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	٢٢
الحزب الديمقراطي الياباني	٢٢
الحزب الشيوعي الياباني	١٤
نادي نيئين (Niin Club)	٤
Jiyu no Kai	٤
الحزب القومي الاشتراكي	٣
الحزب الاشتراكي الجديد، التحالف من أجل السلام	٣
حزب تائيو	٣
مستقلون	٤
المجموع العام	٢٥٢

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٢٨.

الجدول رقم (٦ ـ ١ (ج))
توزيع مقاعد مجلس النواب الياباني تبعاً لنتائج انتخابات ١٢ تموز/ يوليو ١٩٩٨

اسم الحزب	مقاعد التمثيل النسبي	مقاعد الدوائر	مقاعد بالتسمية	العدد الرجالي
الحزب الليبرالي الديمقراطي	١٤	٣١	٥٨	١٠٣
الحزب الديمقراطي الياباني	١٢	١٥	٢٠	٤٧
الحزب الشيوعي الياباني	٨	٧	٨	٢٣
حزب كومي (Komei)	٧	٢	١٣	٢٢
الحزب الديمقراطي الاشتراكي	٤	١	٨	١٣
الحزب الليبرالي	٥	١	٦	١٢
حزب ساغيكاكي	—	—	٣	٣
نادي كيكاكو (Kikaku)	—	—	٣	٣
نادي نيئين	—	—	١	١
الحزب الاشتراكي الجديد	—	—	—	—
مستقلون	—	١٩	٦	٢٥
المجموع العام				٢٥٢

المصدر: انظر الملحق، في: *Dateline Review* (Tokyo), no. 62 (August 1998),

ويوضح الجدول رقم (٦ ـ ٢) النسب المئوية التي نالتها أكبر الأحزاب اليابانية في انتخابات مجلس الشيوخ لعام ١٩٩٨

الجدول رقم (٦ ـ ٢)
النسب المئوية التي نالتها أكبر الأحزاب اليابانية في انتخابات مجلس الشيوخ لعام ١٩٩٨

اسم الحزب	عدد الأصوات	حسب المسجلين	حسب المقترعين
الحزب الليبرالي الديمقراطي	١٤,١٢٨,٧١٩	٢٥,١٧	١٤,٢٦
الحزب الديمقراطي الياباني	١٢,٢٠٩,٦٨٥	٢١,١٥	١٢,٣٣
الحزب الشيوعي الياباني	٨,١٩٥,٠٧٨	١٤,٦٠	٨,٢٧

وقد خاض رئيس الوزراء هاشيموتو الذي كان زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي أيضاً، انتخابات صيف ١٩٩٨ تحت شعار التهويل بالخطر الشيوعي وضرورة تحجيم دور الحزب الشيوعي الياباني الذي نال نسبة أصوات كبيرة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، لكن نتائج انتخابات ١٩٩٨ جاءت مخيبة لآماله، إذ حصل الحزب الشيوعي الياباني على نسبة أعلى مما كانت له في السابق. فاضطر هاشيموتو إلى تقديم استقالته الفورية.

إن مسار التغيير الذي بدأ عام ١٩٩٣ ما زال مستمراً، وهيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي المنفردة على السياسة والإدارة في اليابان لم تعد سهلة، وبخاصة أن اليابانيين باتوا يميلون إلى نظام تعدد الأحزاب وليس حكم الحزب الواحد بعد الفضائح المتكررة التي شوهت صورة الحزب الحاكم في أوساط الشعب الياباني.

ومن المفارقات المهمة في الفكر السياسي الياباني المعاصر أن بعض الباحثين يروّجون لمقولة طريفة ترى في الحزب الليبرالي الديمقراطي حزباً سلطوياً بامتياز، أو بالأحرى «حزب السلطة». فهو لا يستطيع التخلي عنها من جهة، وهي لا تستقيم من دونه من جهة أخرى. ويقدمون الدليل على أن اليابان جربت حكم تكتل أحزاب المعارضة في السنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦، وبالاشتراك مع بعض رؤساء الكتل المعارضة داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي نفسه، فلم تكن النتيجة إيجابية على مستوى الاستقرار السياسي. وتخوف اليابانيون من النتائج السلبية على المستويين الاقتصادي والمالي في ظروف اقليمية ودولية بالغة التعقيد. وذلك يفسر، إلى حد بعيد، عودة الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى السلطة بحلة قديمة مع بعض التجديد الشكلي ما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١ حين نجح رئيس الوزراء الجديد كوئيزومي بالوصول إلى رئاسة الحزب والوزارة معاً حاملاً شعار تغيير الحزب أولاً لتغيير اليابان لاحقاً.

فقد الحزب الحاكم الكثير من تماسكه السابق كحزب سلطوي، وتعيش اليابان فترة خلل بارز في مستوى توليد قيادات سياسية قوية وقادرة على حكم اليابان في عصر التبدلات الدولية العاصفة. كما أن الحزب كان يمتلك أغلبية تقارب ٨٠ بالمئة من مقاعد برلمان ١٩٨٨ لكنه بات الآن بحاجة إلى أصوات المستقلين وبعض الأحزاب والتكتلات الصغيرة للحصول على الأغلبية الضرورية للاستقرار السياسي منذ عام ١٩٩٣ حتى الآن. ولديه سمات

أساسية لا تتوفر في باقي الأحزاب والكتل اليابانية، وهي تؤكد بوضوح قاطع أنه حزب نموذجي لدراسة عناصر الاستمرارية والتغيير في الفكر السياسي الياباني المعاصر.

وأبرز تلك السمات هي التالية: بنية الحزب التنظيمية، وقدرته على امتصاص الأزمات، ووضع الحكومة تحت رقابة الكتل المعارضة داخل الحزب نفسه، والتأثير الكبير الذي ما زال يحظى به في صفوف الفئات الريفية، وعلاقاته الجيدة والثابتة مع الامبراطور، وتأييد القوى القومية الدائم لسياساته باعتباره أفضل المدافعين عن مصالح الاحتكارات والشركات اليابانية. ويلاحظ في هذا المجال أن الحزب الحاكم لم يتنكر لمكتسبات العمال والأجراء التي حصلوا عليها سابقاً في سنوات صعود الحركات المطلبية على غرار ما قامت به بعض الأحزاب الحاكمة في الرأسمالية الغربية. لكنه، في الوقت نفسه، لم يرضخ لمطالب النقابات العمالية بزيادة تلك المكتسبات أو تحسينها طوال العقد الأخير من القرن العشرين.

سابعاً: تجاوز الانقسام الاجتماعي والتبشير بمجتمع ياباني موحد

عبر تاريخه الطويل تبلور المجتمع الياباني على أسس من التمايز الاجتماعي صارمة ويصعب تجاوزها أو التساهل في تطبيقها عند تلاقي أفراد المجتمع بعضهم ببعضهم الآخر. وقد تبلور الانقسام الاجتماعي الحاد طوال مرحلة توكوغاوا أو «العزلة الطوعية»، ثم بدأ يضعف تدريجياً بعد تطبيق إصلاحات مايجي. وكانت شرائح الساموراي في رأس هرم السلم الاجتماعي، تليها طبقات الفلاحين، والحرفيين، ثم التجار.

كان الحراك الاجتماعي بين تلك الطبقات ضعيفاً جداً، وكانت تلك الأسر تشكل الركيزة الأساسية للسلطة وتتوارث الحكم والنفوذ في مناطق محددة لكل منها. وقد نذرت الفئة العليا من الساموراي نفسها للأعمال العسكرية فسميت «طبقة المحاربين». وكانت الايديولوجية السائدة في صفوفها تقوم على تمجيد البطولات العسكرية طبقاً لنظام البوشيدو (Bushido)، الذي شكل «نظام القيم الأساسية» لدى المحارب الياباني.

بعد تطبيق إصلاحات مايجي بدأ تشكل المدن اليابانية الكبيرة وبرزت معها طبقة واسعة من عمال الصناعة. وتظهر الدراسات العلمية في تاريخ الطبقة العاملة اليابانية حتى أواسط القرن العشرين على أن غالبية القوى العاملة

في المصانع الثقيلة كانت من الذكور، مقابل غالبية نسائية واضحة في مصانع الغزل والنسيج، وأن نسبة كبيرة من هاتين القوتين نزحت من الأرياف. نتيجة لذلك تشكلت قيم الثقافة السياسية لدى اليابانيين على أساس الاحتفاظ بقيم الأرياف لعقود طويلة بعد نزوح الريفيين إلى المدن الكبرى. وعلى رغم اختلاط سكان المدن بسكان الأرياف فإن القيم الريفية المتوارثة بقيت قائمة جنباً إلى جنب مع قيم سكان المدن المكتسبة حديثاً. فكان لتلك الظاهرة الأثر الواضح في تشكل النظم السياسية والاجتماعية والثقافية اليابانية المعاصرة والتي ما زالت تجمع بين قيم الأصالة وقيم الحداثة أو المعاصرة في آن واحد.

وحافظ نظام العمل على التقاليد الموروثة التي تتطلب التضامن التام انطلاقاً من قيم الجماعة وليس القيم الفردية. وبالتالي، لم يكن من السهل على الريفيين التخلي عن تقاليدهم الموروثة وتبني قيم سكان المدن، أو بالعكس، فكان الحل الأمثل أن يحافظ كل منهم على تقاليده مع الاحترام التام لتقاليد الآخر، مما أكسب الجميع سمات مشتركة يتطلبها انتظام العمل وجودة الأداء. وازدادت أشكال التضامن الجماعي رسوخاً، واستمرت تقاليد التراتبية الوظيفية، وطاعة الأدنى للأعلى، واحترام الأعلى للأدنى، والتفاني في العمل، وروح التعاون الكامل بين أفراد الجماعة. وقد ساهمت المدارس والجامعات اليابانية في نشر تلك القيم السلوكية واعتبرتها المدخل الأساسي لنجاح اليابان وتعزيز دورها على المستويين الاقليمي والدولي. وزاد في تعزيز تلك القيم أن المؤسسات اليابانية تبنت نظام العمل مدى الحياة، وسمحت بالحد الأدنى من الحراك، أو التنقل بين الشركات ومؤسسات الإنتاج، وشجعت انتماء العامل بشكل ثابت ودائم إلى المؤسسة التي يعمل فيها.

وكانت الشركة تنتقي موظفيها من الخريجين الجدد للمعاهد، أو الثانويات، أو الجامعات، وتعدهم إعداداً خاصاً لكي يصبحوا جماعة متميزة تعرف بانتمائها وولائها للشركة أولاً، وتفانيها في سبيل نجاحها وازدهارها. ولم تتعرض التنظيمات الاجتماعية الجديدة للتقاليد الموروثة، بل حافظت على الكثير منها طوال القرن العشرين على رغم حركات الاحتجاج التي خاضتها الأحزاب والمنظمات اليسارية، والليبرالية، مطالبة بتحسين أوضاع المرأة بشكل خاص، وشروط العمل بشكل عام. وما زالت فئات واسعة من شرائح المجتمع الياباني تعيش في ظل تقاليد سلطوية قاسية متوارثة منذ أجيال متعاقبة. فبقيت النظرة العامة إلى المرأة اليابانية أسيرة تقاليد صارمة تقول بأن الدور المثالي للمرأة هو أن تكون: «زوجة صالحة، وأماً مدبرة أو حكيمة».

وهذا ما جعل المرأة العاملة معرضة على الدوام للعودة إلى المنزل تاركة أعباء العمل وكسب المال للرجل بمفرده[٢٥].

وتضمن «القانون المدني الجديد» لعام ١٨٩٨ (The New Civil Code) بنوداً تشجع على عمل المرأة في المنزل والمحافظة على التقاليد التي ترسخ خضوعها للرجل معتبرة ذلك تضحية منها في سبيل اليابان لأن دورها الأساسي هو أن تربي أجيالاً من اليابانيين الصالحين. وكانت التربية المدرسية تعيد إنتاج تلك المقولة التي بقيت فاعلة عن طريق قوانين ونظم وأعراف سابقة استمرت دون تغيير جذري في هذا المجال. ولم يبدأ دور المرأة يتغير بشكل واضح وتدريجي إلا بعد الحرب العالمية الأولى. فخلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين، تمردت فئة واسعة من الفتيات اليابانيات على التقاليد الجائرة بحق المرأة، وأطلقن على أنفسهن صفة: «الفتاة العصرية» (The Modern Girl)، وكن في الغالب من المثقفات أو اللواتي حصلن تعليماً جامعياً[٢٦].

هناك تناقض حاد ما بين تقييم الباحثين الغربيين وتقييم الباحثين اليابانيين في النظر إلى واقع المرأة اليابانية. ففي مقابل تقييم لباحثين غربيين لا يرون إلا دونية المرتبة التي تشغلها المرأة في نظام العمل والإنتاج، تبرز مقولات باحثين يابانيين تصر على أن دور المرأة هو في منزلة القلب من حركة البناء السليم للمجتمع الياباني الحديث والمعاصر. أما استقرار المجتمع الياباني في نظرهم فيعود، بالدرجة الأولى إلى تفاني المرأة في خدمة المنزل، مقابل تفاني الرجل في خدمة الشركة أو المصنع. وتفاني المرأة في خدمة زوجها وأبنائها يعادل أو يفوق تفاني الرجل في خدمة المؤسسة التي يعمل فيها. فكلاهما يقدم تضحيات كبيرة لخدمة اليابان. لذلك يعطي كثير من علماء الاجتماع اليابانيين أهمية قصوى لدور المرأة اليابانية في المنزل، لأنه دور مطلوب اجتماعياً ويساعد على الاستقرار النفسي للرجل والأولاد. وهم يقدمون الدليل على أن مؤسسات العمل الحديثة أعطت المرأة مساواة حقيقية لكي تشارك الرجل في جميع الأعمال، لكن ذلك انتهى عملياً إلى تخلي المرأة عن وظيفتها الطبيعية كأم وكزوجة. وما زال الخيار صعباً للغاية لدى كثير من

(٢٥) هناك الكثير من الكتب التي تروي انطباعات شخصية عن تقاليد الأرياف اليابانية المستمرة حتى الآن. انظر: Malcolm Ritchie, *Village Japan: Everyday Life in a Rural Japanese Community* (Rutland, VT: C. E. Tuttle, 1999), pp. 17-32 and 105-126.

(٢٦) Dennis B. Smith, *Japan since 1945: The Rise of an Economic Superpower*, Studies in Contemporary History (New York, NY) (London; New York: Macmillan, 1995), pp. 12-13.

النساء اللواتي يطمحن إلى تولي مراكز عليا في الشركات والتي تتطلب أحياناً الانتقال إلى الخارج للعمل في فروع الشركة. ودلت بعض الاحصاءات على أن غالبية النساء اللواتي يصلن إلى مراكز عليا في العمل والإدارة هن من غير المتزوجات، أو من المطلقات. ويعتبر المحافظون، من رجال السياسية والإدارة وعلماء الاجتماع، أن المرأة التي تحقق طموحها الوظيفي بهذه الطريقة على حساب دورها الطبيعي كأم وكزوجة تقدم مصلحتها الشخصية على مصلحة الأسرة والمجتمع، لكنها لا تلقى قبولاً أو تشجيعاً من فئات واسعة من الشعب الياباني الذي ما زال محافظاً جداً وأسير تقاليده الموروثة والمستمرة حتى مطلع القرن الحادي والعشرين.

وتعتبر هذه المسألة من أكثر القضايا الاجتماعية تعقيداً وإثارة للجدل في تاريخ اليابان المعاصر. والسبب في ذلك يعود إلى أن السمة الغالبة في نظام القيم الاجتماعي لدى اليابانيين هو أن المجتمع الياباني ما زال محافظاً إلى حد بعيد، وأن الطفل يجب أن يحظى بالعناية الكافية في المنزل أولاً ومن ثم في المدرسة، وأن تضحيات الرجل الياباني وعمله المضني لإعلاء شأن اليابان لا تجد تعويضاً لها إلا إذا تربى أبناؤه تربية صحيحة في البيت أولاً. بهذه الطريقة تتوزع المسؤوليات تبعاً لنظام القيم الياباني المحافظ على الشكل التالي: دور الأم في المنزل، والمربي في المدرسة، والعامل في المؤسسة، وهي تقود مجتمعة إلى استقرار الوطن وازدهاره. أما مقولة أن يربى الطفل في بيت تكون فيه الأم والأب خارج المنزل لساعات طويلة فما زالت بعيدة جداً عن تصور المجتمع الياباني المحافظ، ولا تحظى إلا بموافقة الأوساط اليسارية والليبرالية المتنورة والتي تطالب بحلول عقلانية تحافظ على سلامة التربية البيتية دون أن تستعبد المرأة، وحل هذه المعضلة سيشكل سمة بارزة في مسيرة الجمع ما بين تقاليد الاستمرارية وضرورات التغيير في المجتمع الياباني في المرحلة الراهنة(٢٧).

إن تباعد النظر ما بين الباحثين الغربيين واليابانيين في مجال تقييم دور عمل المرأة في اليابان ما زال كبيراً جداً حتى الآن. ودلت بعض الإحصاءات على تبدلات أساسية في موقع المرأة ضمن نظام القيم السائد، ودورها في تحصيل العلم وممارسة العمل. فقد كانت غالبية النساء اليابانيات في أدنى درجات سلم العمل والتوظيف حتى أواسط القرن العشرين. وكانت أجورهن

(٢٧) Kazuo Mizuta, *The Structures of Everyday Life in Japan in the Last Decade of the Twentieth Century* (Lewiston, NY: E. Mellen Press, 1993), p. 371.

متدنية للغاية، كما أن نظام التشغيل جعل دخولهن إلى سوق العمل صعباً جداً، أما خروجهن منه فسهل للغاية. وكانت الممارسات اليومية تؤكد وجود تمييز حقيقي بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات. ولم يبدأ رفع الغبن تدريجياً عن المرأة إلا منذ أواسط الثمانينيات بعد بروز حركات احتجاج قوية نددت بممارسات عنصرية تقوم بها بعض الشركات والمؤسسات ضد المرأة. ومع دخول اليابان عصر العولمة، وانكشاف نظمها الاجتماعية المحافظة أمام الرأي العام العالمي باتت عرضة لانتقاد المنظمات الدولية التي تعنى بشؤون المرأة ونظام التشغيل والعمل(٢٨).

نشرت دراسات علمية كثيرة، شارك في إعدادها باحثون يابانيون إلى جانب باحثين أجانب، أكدت وجود تمييز عملي وغير مقبول في هذا المجال، مما يسيء إلى سمعة اليابان كدولة عصرية تطمح إلى احتلال موقع متقدم بين الدول المتطورة. فأثمرت الضغوط عن صدور قانون المساواة في فرص العمل (The Equal Employment Opportunity Law) الذي تم إعداده والبدء بمناقشته في أيار/ مايو ١٩٨٥ وصدر في نيسان/ أبريل ١٩٨٦. واعتبر صدوره منطلقاً مهماً لعملية التغيير التي تشهدها اليابان في مجال تكافؤ فرص العمل بين الرجل والمرأة طوال العقدين المنصرمين. دلالة ذلك أن دخول اليابان السريع في عصر العولمة شكل تحدياً بارزاً لكثير من تقاليدها الموروثة والمقولات الايديولوجية التي بشرت بها طوال القرون الماضية. وتصنف اليابان اليوم في عداد البلدان الصناعية المتطورة التي تشهد انخفاضاً حاداً في نسب الولادات، وزيادة نسبة النساء العاملات، وتدني الإقبال على الزواج في سن مبكرة. ودلت بعض الاحصاءات الحديثة على أن نسبة الولادات في اليابان عند مطلع القرن الحادي والعشرين قد انخفضت بشكل حاد. فأصبحت اليابان، بالتالي، تصنف في عداد الدول الهرمة التي بلغت فيها النسب المئوية للشيخوخة أرقاماً عالية جداً.

ففي عام ١٩٩٤، بلغت نسبة الولادات ٤,١ لكل امرأة، وذلك يتناقض مع القول بأن المرأة اليابانية تحترم الدور التقليدي الذي خصتها به التقاليد اليابانية الموروثة كأم وكربة منزل. والسبب في ذلك أن دور المرأة في المنزل لم يعد مهماً

---

(٢٨) حول مشكلات المرأة الراهنة في دول جنوب وشرق آسيا، انظر: Leela Dube, *Women and Kinship: Comparative Perspectives on Gender in South and South-East Asia* (Tokyo: United Nations University Press; New Delhi: Vistaar Publications, 1997), pp. 1-9 and 49-69, and Chizuko Ueno, «The Impact of Industrialization and Post-modernization from the Gender Perspective,» *National Cultural Association* (Taiwan) (1995), pp. 139-150.

كما كان في السابق بسبب وجود عدد كبير من رياض الأطفال. وهذا ما ساعد المرأة في نضالها من أجل تغيير الذهنية اليابانية والتقاليد الموروثة التي تحرمها من العمل بدوام كامل، وحتى سن التقاعد، وذلك استناداً إلى وظيفة نبيلة لم تعد موجودة بعد أن تغيرت ركائزها الموضوعية. وظهرت اقتراحات عملية مستقاة من نماذج الديمقراطيات الغربية التي ترى أن الحل السليم يكمن في تسهيل مهمة المرأة الحامل، ومنحها ظروفاً إنسانية لإنجاب وتربية الطفل دون أن تخسر عملها الدائم، إذ ليس من الحكمة في شيء أن تواجه المرأة اليابانية مخاطر ترك العمل عند اقتراب موعد ولادة طفلها الأول أو حتى عند الزواج. فكان عليها تأخير موعد الزواج أولاً، ومن ثم تأخير موعد إنجاب الطفل حتى لا تخسر عملها لأن الإدارة تضعها على لائحة الصرف التعسفي فور تسجيل عقد الزواج، ويبدأ التنفيذ مع ظهور بوادر الحمل. ومن الأسباب الموجبة لهذا التدبير أن التزاوج غالباً ما يتم بين الموظفين من داخل المؤسسة الواحدة، وفي قطاع واحد مما يسترعي انتباه الإدارة لملء الفراغ المتوقع(٢٩).

ومع أن إصدار قانون المساواة في تكافؤ شروط العمل بين الرجل والمرأة لعام ١٩٨٦ كان يهدف إلى رفع الغبن عن المرأة وإفساح المجال أمامها للوصول إلى أعلى المراكز دون وضع العراقيل أمامها، فإن المرأة اليابانية ما زالت تخضع لسياسة التمييز بين الجنسين، وبخاصة الأم أو الزوجة التي تعاني سوء تطبيق هذا القانون بعد أكثر من عقد ونصف على صدوره. وتصر الدوائر الفاعلة في الإدارة اليابانية، وهي ذكورية أساساً، على أن توقع المرأة عقداً صريحاً ينص على أن المساواة في الأجور والترقي الوظيفي يتطلب استعداد المرأة للقيام بمهمات الرجل في جميع المجالات، ومنها السفر إلى الخارج للعمل في فروع الشركة لسنوات عدة. وقد اعتبر هذا التدبير بمثابة وضع العراقيل أمام المرأة وحرمانها من الوصول إلى المراكز القيادية إلا بنسب ضئيلة لا تصل أحياناً إلى أكثر من ١٠ بالمئة(٣٠).

---

(٢٩) Muriel Jolivet, *Japan, the Childless Society?: The Crisis of Motherhood* (London; New York: Routledge, 1997), pp. 1 and 45-47.

(٣٠) حول التبدلات المهمة التي شهدتها الحركة النسائية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، هناك كتاب متميز في هذا المجال تضمن توصيفاً دقيقاً لمحدودية التغيير الذي طال أوضاع المرأة اليابانية في المراكز العليا للعمل، والإدارة، والسياسة. انظر: Sumiko Iwao, *The Japanese Woman: Traditional Image and Changing Reality* (New York: Free Press; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1993), pp. 1-30, 153-188 and 214-282.

تبقى ملاحظة أساسية في هذا المجال حول مفهوم الفردية أو الإنسان الفرد في المجتمع الياباني، لأن مضمونه يختلف جذرياً عما هو عليه في النظم والتقاليد الغربية. فالفرد في الغرب هو الأساس الذي تبنى عليه كل النظريات السياسية والحقوقية، والإبداعية وغيرها. في المقابل، تشكل الجماعة قاعدة النظم اليابانية، سواء في المدرسة، أو العمل، أو المجتمع، ولا يعطى الفرد موقعاً متميزاً على حساب الجماعة في الممارسة العملية.

فالايديولوجيا السائدة في اليابان هي ايديولوجيا قومية محافظة جداً، وتبشر بخصوصية اليابان كمجتمع فريد من نوعه في العالم من حيث تجانس أفراده وانتشار الروح الجماعية على نطاق واسع فيما بينهم. ويرى باحثون يابانيون أن النظريات الاجتماعية التي تمجد دور الفرد وطاقاته الابداعية على حساب الجماعة لم تلق أي نجاح في اليابان لأن روح الجماعة هي القاعدة التي تنبني عليها القومية اليابانية ونظرية «Nihon Jin Ron». وقد تبنت قلة فقط من علماء الاجتماع اليابانيين نظريات غربية تشدد على الحريات الفردية والمبادرات الشخصية. لكن دراساتهم لم تلق نجاحاً كبيراً بسبب غلبة تقاليد الجماعة على كل ما يمت إلى الفردية بصلة.

وقد وجد بعض الباحثين اليابانيين في مقولة الطبقة الوسطى العريضة في اليابان مخرجاً لصرف النظر نهائياً عن دراسة الحريات الفردية إلى دراسة أوضاع الطبقة الوسطى التي يفخر اليابانيون بأنها الأوسع حجماً قياساً إلى جميع البلدان الأخرى، المتطورة منها والنامية على حد سواء. وقد توصل باحثون يابانيون إلى استنتاجات طريفة تقول بخصوصية الرأسمالية المطبقة في اليابان استناداً إلى خصوصية الطبقة الوسطى العريضة فيها والتي تزيد على ٩٠ بالمئة من عدد السكان. ونشر بعضهم مقولات تؤكد أن نمط الرأسمالية المطبق في اليابان أكثر إنسانية من الأنماط المطبقة في البلدان الأخرى، وأن هذا النمط من الرأسمالية «الإنسانية» يتلاءم مع طبيعة المجتمع الياباني، وقد يصبح نموذجاً يحتذى لكثير من الدول المتطورة في عصر العولمة[٣١].

---

(٣١) حول أبرز مقولات خصوصية الرأسمالية اليابانية، والردود العلمية عليها، انظر: Yamamoto Shichihei, *The Spirit of Japanese Capitalism and Selected Essays*, translated by Lynne E. Riggs and Takeuchi Manabu; introduction by Frank Gibney, Library of Japan (Lanham, MD: Madison Books, 1992), pp. 1-21 and 115-177; Eisuke Sakakibara, *Beyond Capitalism: The* = *Japanese Model of Market Economics*, with an introduction by Clyde V. Prestowitz, jr.

أخيراً يشكل المجتمع الياباني المعاصر واحداً من أكثر مجتمعات العالم تجانساً وتعقيداً في نهاية القرن العشرين. ولعل أهم الأسباب لتمايز اليابان في هذا المجال هو أن غالبية دول العالم تشكلت أساساً أو فتحت أبوابها لاحقاً لهجرات كثيفة من الدول الأخرى، بحيث باتت تضم كتلاً كبيرة من القوميات، والأعراق، والأديان، واللغات، والثقافات، والتقاليد. وبقدر ما كان ذلك التنوع مصدر غنى ثقافي وحضاري في بعض تلك الدول، كان أيضاً مصدر نزاعات داخلية وحروب أهلية في دول أخرى.

لقد حافظت اليابان بدقة على «نقاوة» العرق الياباني لدرجة أن الحصول على الجنسية اليابانية ما زال أمراً صعباً للغاية، حتى لو بقي مستحقوها عشرات السنين مقيمين في اليابان بشكل متواصل، وتزوجوا من نساء يابانيات، ونال أبناؤهم الجنسية اليابانية وبأسماء يابانية وليس أجنبية. وهي مسألة معقدة جداً ولا نجد تفسيراً لها إلا بحرص اليابان على تقاليدها الموروثة التي كانت تنظر إلى الأجانب (Gaijin) كأعداء محتملين أكثر مما تنظر إليهم كأصدقاء دائمين.

وساهمت مرحلة المعجزة الاقتصادية التي ما زالت مستمرة، بشكل أو بآخر منذ ثلاثة عقود، في تعزيز دور الطبقة الوسطى العريضة في المجتمع الياباني، فانتشرت معها المقولات التي تبشر بالتقلص التدريجي للفوارق التقليدية والطبقية الحادة التي كانت سائدة ما بين سكان المدن وسكان الأرياف. وبعد أن انتشر الرخاء على نطاق واسع في اليابان منذ مطلع عقد الثمانينيات، بدأ اليابانيون يصنفون أنفسهم في خانة الطبقات الوسطى ويمارسون حياتهم الاجتماعية على هذا الأساس من حيث وفرة الادخار المالي، ومظاهر السكن، والحياة الاجتماعية. فأعطت مرحلة النمو الاقتصادي للسنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٩٣ ثمارها الإيجابية تدريجياً. ويكفي التذكير بأن معدل النمو السنوي ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٩ كان يزيد على ١٢ بالمئة، وهي نسبة تزيد على ضعفي معدل النمو السنوي في أي من البلدان المتطورة إبان تلك الفترة. وعززت البحبوحة الاقتصادية مواقع القوى السياسية المحافظة،

(Lanham, MD: University Press of America, 1993), pp. 1-11 and 110-162, and Germaine A. = Hoston, *Marxism and the Crisis of Development in Prewar Japan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), chap.5, «The Development of Capitalism in Japan,» pp. 95-126 and chap. 9, «Postwar Developments: The Continuing Controversy,» pp. 251-291.

حيث تم الدمج ما بين مقولتي «المعجزة الاقتصادية» و«الاستقرار السياسي» الذي قاده الحزب الليبرالي الديمقراطي منفرداً حتى الآن، باستثناء فترة قصيرة شارك فيها أحزاباً أخرى ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦. لكن بعض الدراسات العلمية المعمقة لا تعزو الفضل في تحقيق المعجزة الاقتصادية، وبالتالي البحبوحة الاجتماعية، إلى الحزب الحاكم بسبب كثرة الفضائح المالية والأخلاقية التي قام بها بعض قادته، فاعتبرت تلك البحبوحة نتاج تضافر ثلاثة عوامل مجتمعة هي: الاستقرار السياسي عن طريق الحزب الحاكم، وكفاءة البيروقراطية ورقابتها المباشرة على التخطيط والتنفيذ، ومغامرات القيادات الاقتصادية عبر كارتل رجال المال والأعمال (Keiretsu) التي مهدت الطريق لإدخال اليابان بقوة في عصر العولمة. وبنتيجة تضافر تلك العوامل الثلاثة حققت اليابان مكاسب اقتصادية هائلة في الأسواق العالمية عن طريق سلع عالية الجودة وقادرة على المنافسة.

ورداً على مقولة الصراع الطبقي التي تؤكد أن الحل يكمن في إحلال طبقة مكان أخرى كمرحلة أولى قبل الوصول إلى إزالة المجتمع الطبقي نهائياً، ومعه كل أشكال استغلال الإنسان للإنسان، رفضت غالبية الباحثين اليابانيين، باستثناء المنتمين إلى الحزب الشيوعي الياباني، تلك المقولة زاعمين أنها لا تنسجم مع تقاليد اليابان الموروثة والتي استطاعت إزالة الفوارق التقليدية وامتيازات الساموراي بالتفاهم وليس بالعنف الطبقي أو بإحلال طبقة مكان أخرى. وقد لعبت الدولة المركزية العصرية الدور الأساسي في هذا المجال، عن طريق نشر مقولات الفرادة اليابانية، والمجتمع المتجانس. ودللوا على فشل مقولة الصراع الطبقي بعدم إقبال اليابانيين على الانخراط الكثيف في الأحزاب الطبقية التي تبشر بها، مما اضطر الحزب الاشتراكي من جهة، والحزب الشيوعي من جهة أخرى، إلى التخلي عن الكثير من الشعارات الايديولوجية المنتشرة لدى الأحزاب المشابهة في الغرب لأن فكرة التضامن بين اليابانيين على أسس طبقية لا تحظى باهتمام كبير لدى المواطن الياباني. ويؤكد بعض الباحثين وجود توجه مدروس لدى إدارات الدولة والشركات الكبرى لنشر مقولات التجانس القومي مع رفض تام لمقولات الصراع الطبقي في اليابان. والطريف أن أكثر من ٩٢ بالمئة من اليابانيين قد صنفوا أنفسهم في عداد الطبقة الوسطى بموجب إحصاء رسمي أجرته الدولة في النصف الأول من عقد التسعينيات. وعلى قاعدة ذلك الإحصاء، صنف باحثون يابانيون مجتمعهم في خانة المجتمعات اللاطبقية (Classless Society).

ثامناً: استنتاجات وملاحظات

منذ إصلاحات مايجي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، استمرت الدولة اليابانية في نشر مقولات سياسية أصبحت من ثوابت الفكر الياباني الحديث والمعاصر وأبرزها: نقاوة العرق الياباني وخصوصية اليابان، والتعصب الشديد للقومية اليابانية، ونظرية الأرض اليابانية المقدسة والامبراطور المقدس المعروفة بنظرية «الكوكوتاي» وغيرها من المقولات السياسية التي كانت ثمرة نجاح تجربة التحديث الأولى، وتركت بصماتها على الفكر السياسي الياباني حتى أواسط القرن العشرين. لكن تجربة التحديث الثانية شكلت منطلقاً لتعديلات أساسية أدخلتها القيادة العليا الأمريكية في بنية المجتمع الياباني المعاصر، وعلى مختلف الصعد. لذا يمكن التأكيد أن دخول اليابان في عصر العولمة في نهاية القرن العشرين قد تم بفعل عوامل عدة أبرزها(٣٢):

١ ـ تعاون الإدارة اليابانية الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات.

٢ ـ خفض نفقات الدفاع في اليابان إلى الحدود الدنيا وإيكال مهمة حمايتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية التعاون العسكري بينهما.

٣ ـ توجيه الاهتمام الكلي لتطوير الاقتصاد الياباني وتحويله إلى إنتاج سلع قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

٤ ـ تركيز اليابان في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين على المجال الآسيوي كمجال حيوي لسلعها ورساميلها في عصر العولمة.

وفي آذار/مارس ١٩٩٠ حدد رئيس الوزراء الياباني كايفو الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية اليابانية في عقد التسعينيات وموقف اليابان من النظام العالمي الجديد. وقد عرفت لاحقاً بالمبادئ الخمسة التالية: ضمان السلام والأمن في العالم، واحترام الحريات الأساسية للإنسان، ودعوة جميع الدول إلى ممارسة الديمقراطية الحقيقية، وتوفير الرخاء لكل شعوب العالم من خلال تطوير آليات عمل اقتصاد السوق الحرة، وحماية البيئة وعدم التلاعب بها

(٣٢) Tsuneo Akaha and Frank Langdon, eds., *Japan in the Post-hegemonic World* (London: Lynne Rienner, 1993), p. 6.

أو تشويهها بحيث يستطيع سكان الكرة الأرضية أن يحيوا فيها حياة إنسانية، وبناء علاقات دولية مستقرة تقوم على الحوار والتعاون بين الشعوب والدول(٣٣).

وقد أثار تركيز اليابان على مجالها الحيوي الآسيوي مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تضع عراقيل عدة أمام إعادة اندماج اليابان بشكل طبيعي في محيطها الآسيوي. وبرزت ضغوط أمريكية متزايدة في العقد الأخير من القرن العشرين لحث اليابان على المشاركة العسكرية في مسؤولية الدفاع عن الأمن والسلام في الشرق الأقصى في إطار استراتيجية أمريكية معتمدة لتلك المنطقة. وقد تخوف قادة اليابان من أن تدخل بلادهم من جديد سباق التسلح تحت ستار الدفاع عن نفسها بعد سقوط عدة صواريخ من كوريا الشمالية، وبشكل مدبر أو مفتعل بين حين وآخر في عقد التسعينيات، في مياه اليابان الاقليمية. لكن الرد الياباني كان على الدوام محاولة استيعاب الاستفزاز الكوري بمزيد من المساعدات العينية من جهة، والتهرب من اتخاذ موقف رسمي يدعو إلى التسلح تحت ستار أن «اليابان دولة تؤمن فعلاً بالسلام، وهي تحترم بنود دستورها السلمي». فهي ترفض العودة إلى مقولة «التحديث في خدمة الجيش» التي رافقت نهضتها الأولى، لأنها تنكأ جراح الدول الآسيوية المحيطة بها وتنذر بحرب مدمرة في منطقة حيوية جداً شهدت تكثيفاً قوياً لرساميلها وسلعها التجارية والتكنولوجية منذ مطلع الثمانينيات حتى الآن.

مع ذلك، وعلى رغم ممانعة القوى الديمقراطية اليابانية، نجحت الولايات المتحدة بجر الحكومات اليابانية إلى توظيف قسم من الموازنة السنوية في التسليح طوال عقد التسعينيات، فوصلت نسبة التسلح الدفاعي أو الأمن الوقائي في ذلك العقد إلى ٤ بالمئة سنوياً أو ما يعادل ١ بالمئة من الناتج القومي الياباني.

وتوجهت جميع التوظيفات لأغراض الدفاع الذاتي داخل اليابان دون أن تثير حساسية الدول الآسيوية، لكن الحظر العسكري ما زال مفروضاً على اليابان، وهي لا تستطيع استعادة موقعها السابق كدولة عسكرية كبيرة(٣٤).

وهناك تساؤل مشروع عن مستقبل التسلح في اليابان عند مطلع القرن

---

(٣٣) تاكاكازو كورياما، «اتجاهات جديدة لسياسة اليابان الخارجية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠)، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٤.

(٣٤) Akaha and Langdon, eds., Ibid., pp. 44 - 45.

الحادي والعشرين، وعن الحكمة من استمرار تركيز اليابان على المنافسة فقط في المجالات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية. فهل تستطيع اليابان اليوم الاستمرار في السياسة التي مارستها طوال النصف الثاني من القرن العشرين بعد أن تحولت إلى شريك أساسي في النظام العالمي؟ وهل أعدت نفسها فعلاً لهذا الدور الذي سيساعدها على تعزيز موقعها كقوة اقتصادية وتكنولوجية عابرة للقارات والقوميات في القرن الحادي والعشرين؟

لكن الإجابة عن هذه التساؤلات تفترض أجوبة واضحة عما إذا كان العالم سيبقى على ما هو عليه اليوم من الاستقرار والأمن؟ ففي مثل هذه الحالة ستحقق اليابان مكاسب كبيرة وإضافية في إطار نظام عالمي جديد تسوده الرأسمالية بعد أن نجحت ببناء نموذج متطور منها. وما تشكو منه اليابان اليوم هو النقص الحاد في الزعامة السياسية التي أدت إلى ارتباك حاد في نظامها السياسي، مما انعكس سلباً على توظيفاتها المالية وتطورها الاقتصادي والاجتماعي. وهناك تخوف كبير من أن يعجز النظام السياسي الياباني عن إنتاج قيادات تتمتع بثقة قومية واسعة، وتساهم في بناء دولة عصرية قادرة على رسم مستقبل اليابان في عالم سريع التبدل[٣٥].

وتعيش اليابان اليوم سلسلة متغيرات جذرية منذ الحرب العالمية الثانية، وهي مدعوة الآن إلى مزيد من التغيير الجذري في عصر العولمة. ولا يستطيع أي باحث تحديد نوع الخيارات التي يمكن أن يتبناها اليابانيون في المرحلة الراهنة وغير المستقرة من النظام العالمي، لكن من المؤكد أنهم يعملون بجهد استثنائي لتحديد موقعهم كقوة عظمى وفاعلة فيه إلى جانب الولايات المتحدة، وأوروبا، والصين وغيرها. وهم يخوضون معركة منافسة قاسية مع كثير من الدول بسبب كثافة الرساميل والسلع اليابانية فيها والتي يمكن أن تغزو مناطق إضافية من العالم. وينبه بعض الاقتصاديين اليابانيين من مخاطر الاستمرار في تمجيد النجاح الذي حققته اليابان سابقاً لأن المرحلة القادمة قد تكون شديدة الخطورة. فبعد أن حققت نجاحاً اقتصادياً وتكنولوجيا بفضل سياسة التعاون

(٣٥) Harold R. Kerbo and John A. McKinstry, *Who Rules Japan?: The Inner Circles of Economic and Political Power* (London; Westport, Conn.: Praeger, 1995), pp. 117-178; Chalmers Johnson, *Japan: Who Governs?: The Rise of the Developmental State* (New York: Norton, 1995), pp. 1-17 and 115-140, and Craig Garby and Mary Brown Bullock, eds., *Japan: A New Kind of Superpower?* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press; Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1994), pp. 35-99.

مع الغرب، بات عليها الآن أن تبحث عن طرق جديدة لتأكيد قدرتها على المنافسة مع الدول الغربية لإثبات حضورها كقوة عظمى قادرة على المنافسة على المستوى الكوني(٣٦).

فقد نجحت اليابان بتطوير اقتصادها بالاستفادة من خبراتها الذاتية أولاً، وبدعم مباشر من القوى الصديقة. وبقدر ما دخلت اليابان في سباق محموم لامتلاك أحدث التكنولوجيا والعلوم العصرية، كان قادة الفكر فيها على درجة عالية جداً من المسؤولية في الدعوة إلى الحفاظ على كل ما هو إيجابي من تقاليد اليابان الموروثة. فتم تنشيط طقوس تقديم الشاي، وتنسيق الزهور (Ikebana)، ومصارعة السومو (Sumo)، ومسرح الكابوكي (Kabuki)، ومسرح النو (Noh)، والموسيقى التقليدية اليابانية، ولباس الكيمونو (Kimono)، ومطاعم السوشي (Sushi)، وتقاليد عيد تذكار الموتى (O'bon)، والزيارة المقدسة لجبل فوجي (Fuji)، وزيارة الأطفال لضحايا هيروشيما، وتشجيع الحرف التقليدية لصناعة الحرير، وغيرها من التقاليد التي تذكر بأمجاد اليابان السابقة، وتعزز اللحمة بين اليابانيين. وعلى رغم دخول اليابان عصر العولمة بفاعلية نادرة، ما زالت الدولة اليابانية والشركات الخاصة تقدم الدعم الكبير للحرف التقليدية التي اشتهرت بها اليابان عبر العصور. وفي الوقت الذي لعبت فيه الدولة اليابانية دوراً أساسياً في الانفتاح على العلوم العصرية، واقتباس كل أشكال التكنولوجيا وتطويرها وتسويقها، كانت تشجع اليابانيين على الابتكار والإبداع في مختلف المجالات بحيث لا تبقى اليابان أسيرة تراثها التقلدي. فكان عليها أن تحتل موقعاً متقدماً في إنتاج الثقافة العصرية والتكنولوجيا المتطورة التي أعطت اليابان سمعة ممتازة جداً في الأسواق العالمية(٣٧).

لم يقدم التطور العاصف الذي شهدته اليابان في النصف الثاني من القرن العشرين الدليل الحسي على أن المجتمع الياباني القديم (The Old Japanese Society) قد اندثر تماماً. فما زالت آثاره واضحة للعيان عبر التقاليد الموروثة التي يتناقلها اليابانيون جيلاً بعد جيل، وبشكل خاص كل ما يمت إلى التقاليد

---

(٣٦) Osamu Katamaya, *Japanese Business into the 21st Century*, translated by Richard Walker (London; Atlantic Highlands, NJ: Athlone Press, 1996), p. 250.

(٣٧) Christopher Howe, *The Origins of Japanese Trade Supremacy: Development and Technology in Asia from 1540 to the Pacific War* (London: Hurst and Company, 1996), pp. 426-428.

اليابانية التي يعتبرونها فريدة وخاصة بها دون سواها من البلدان الآسيوية. فمظاهر التقليد تعيش جنباً إلى جنب مع مظاهر الحداثة والمعاصرة دون صراع أو تناقض في مجالات عدة. وما زال التبشير بالفرادة أو الخصوصية اليابانية حاضراً بقوة في كثير من الدراسات الاجتماعية اليابانية. كما أن دائرة التحرر الفردي باتت أكثر حضوراً وهي تتوسع تدريجياً لكنها لم تنجح حتى الآن بالحلول مكان الروابط العائلية التقليدية القوية. يضاف إلى ذلك أن الفرد الياباني ما زال شديد الحرص على الانضباط داخل تقاليد المجتمع، وعلى روحية التعاون الجماعي، والاحترام الكبير لمبدأ التراتبية في العمل، واحترام كبار السن في ممارسة السلوك الاجتماعي(٣٨).

دلالة ذلك أن الياباني لا يجد صعوبة في التوفيق ما بين الانفتاح التام على التكنولوجيا والعلوم العصرية والحفاظ على قيمه الأخلاقية المتوارثة. وهناك من يعزو هذا الانسجام ما بين الحداثة والتقليد إلى استمرار روح العزلة وذهنية سكان الجزر. لكن تلك الذهنية تبدلت فعلاً، إنما ببطء شديد بحيث تبدو اليابان في عصر العولمة أكثر انفتاحاً مما كانت عليه في السابق دون أن تتغير كثيراً في الجوهر. لذلك تدعو بعض المنظمات اليابانية إلى ضرورة تسريع وتيرة التغيير في الذهنية التقليدية، والمزيد من الانفتاح على العالم بعد أن أصبحت اليابان واحدة من أبرز القوى الفاعلة في عصر العولمة(٣٩).

ولقد تعرض المجتمع الياباني في النصف الثاني من القرن العشرين لضغوط دولية كبيرة. فانشغلت وسائل الإعلام الغربية لسنوات طويلة في توجيه النصح إلى اليابانيين، والعمل على تغيير الحروف التي يكتبون بها لغتهم، والتخلي عن كثير من المظاهر التقليدية في المجتمع، وإظهار المزيد من الانفتاح على ثقافات الآخرين والتفاعل معها، وإقامة تبادل ثقافي حقيقي مع الآخرين، وليس الاكتفاء بالتبادل الاقتصادي والتكنولوجي الوحيد الجانب معهم والذي كان على الدوام لمصلحة اليابان أولاً(٤٠).

---

(٣٨) John C. Maher and Gaynor MacDonald, eds., *Diversity in Japanese Culture and Language*, Japanese Studies (London; New York: Kegan Paul International, 1995), pp. 3-23 and 291-315.

(٣٩) Hane, *Eastern Phoenix: Japan since 1945*, p. x.

(٤٠) انظر: «لا بد من خروج اليابان من هذه الحالة، ولكن إلى أين؟،» في: يوسف القعيد، **مفاكهة الخلان في رحلة اليابان** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص ٢٦٦ ـ ٢٧٤. وقد وجه القعيد انتقادات صارمة للنظام الياباني. وهو يستهجن، والحالة هذه، موقف «مصر التي تمشي وراء اليابان» (ص ٢٧٥ ـ ٢٧٩).

ختاماً، يبدو أن عملية التغيير في اليابان لا تتم إلا بإشراف من الدولة، كما أن الحزب الليبرالي الديمقراطي المحافظ جداً، ومعه إدارة يابانية شديدة التماسك وتضع مصلحة اليابان العليا فوق كل اعتبار، ومن فوقهما الامبراطور الذي يعتبر الأب الروحي لجميع اليابانيين، يشكلون معاً سداً منيعاً في وجه أي تغيير متسرع، أي خارج مقولة «الاستمرارية والتغيير في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر». لذلك دخلت اليابان عصر العولمة والشركات المتعددة الجنسيات على طريقتها، وانطلاقاً من مبدأ الحفاظ على مصالحها الواسعة في الأسواق العالمية. وهناك تخوف شديد لدى اليابانيين من أن تكون شعارات العولمة بمثابة فخ ينصب لليابان ويقود إلى نهاية تجربتها الثانية في التحديث بشكل مأساوي، على غرار النزعة الامبريالية التي شكلت فخاً غربياً أدى إلى تدمير النهضة اليابانية الأولى. فهم يبدون تخوفاً حقيقياً من التأثيرات السلبية المرتقبة لمقولات وثقافات عصر العولمة التي بدأت تؤثر فعلاً في القيم والتقاليد اليابانية الموروثة في مجالي العائلة والعمل. وحين ينكب باحثون يابانيون على دراسة ثقافات عصر العولمة، وقيمها، يبدون الكثير من التحفظ على كل ما يتعارض مع قيمهم وتقاليدهم. وحين تبرز بين الحين والآخر ظاهرات جديدة لدى أوساط الشباب الياباني، فإنها تثير الكثير من الجدل المعمق حول كيفية معالجتها ومنع سلبياتها من أن تتحول إلى آفات اجتماعية خطرة تصعب معالجتها(٤١).

وأظهرت تجربة التحديث اليابانية المعاصرة أن عناصر الاستمرارية والتغيير تسير جنباً إلى جنب في جميع المجالات. وساعدها في ذلك أن المجتمع الياباني يكاد يكون الوحيد بين البلدان المتطورة التي حكمها حزب واحد دون تغيير جذري منذ قرابة نصف القرن شهدت خلاله اليابان تبدلات جذرية من الفقر الشديد إلى الغنى والبحبوحة، ومن سيطرة الحكم العسكري إلى الدولة المنزوعة السلاح، ومن التخلف التقني إلى التكنولوجيا الأكثر تطوراً في العالم، ومن الانغلاق والعزلة وذهنية سكان الجزر إلى الانفتاح على ثقافات عصر العولمة ووسائل إعلامها. ولم يكن بالإمكان الوصول إلى تلك النتائج الإيجابية إلا بفضل بيروقراطية يابانية تعتبر من أكثر البيروقراطيات الإدارية

---

(٤١) *Globalization and Indigenous Culture: 40th Anniversary Memorial Symposium, January, 1996,* edited by Nobutaka Inoue (Tokyo: Kokugakuin University, Institute for Japanese Culture and Classics, 1997), pp. 7 - 9.

تماسكاً وكفاءة في العالم. فما تزال اليابان معقل أفضل النخب البيروقراطية العالية الثقافة. فهي التي حمتها إبان الأزمات الحادة التي سببها تهور أو فساد رجال السياسة والمال والأعمال، وتعتبر أحد أهم ركائز نظرية الاستمرارية والتغيير في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر(٤٢).

ولعبت تلك العوامل مجتمعة دوراً أساسياً في إدخال تغيير جذري في بنية المجتمع الياباني طوال النصف الثاني من القرن العشرين مع قدرة هائلة على امتصاص سلبيات التغيير والتحديث، ومع الحرص على الاستمرارية حتى لا يبدو التغيير نوعاً من القطيعة مع التقاليد السابقة. وحين امتص اليابانيون مرارة الهزيمة التي حلت بهم في الحرب العالمية الثانية، انتابهم شعور متناقض حتى الآن تجاه دور القيادة العليا الأمريكية. فهي وريثة القوى الحاقدة التي أمرت بإلقاء القنابل الذرية لكي تسرع خضوع اليابان للاحتلال الأمريكي المباشر، فكانت المرة الوحيدة التي أجبرت فيها اليابان على تحمل ذلك الاحتلال الأجنبي لأراضيها. وفي المقابل، كانت القيادة العليا، وراء التغيير الجذري الذي شهدته البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي مهدت الطريق أمام اليابان لدخول عصر العولمة دون صعوبات كبيرة. وهي تتحمل الآن مسؤولية كبيرة في بناء غد أفضل لنفسها ولباقي شعوب العالم(٤٣).

وما زال الصراع حاداً بين ذهنية العزلة ومقولات عصر العولمة، وهو صراع لم ينقطع منذ إصلاحات مايجي حتى نهاية القرن العشرين. فكانت الغاية الرئيسية من تجربتي التحديث الأولى والثانية تكمن في الدعوة إلى الحفاظ على خصوصية اليابان على مختلف الصعد. وقد توسعت أحلام اليابان إلى بناء الوحدة الآسيوية بالقوة العسكرية في النصف الأول من القرن العشرين، ثم عن طريق التعاون الاقتصادي في الربع الأخير منه. وقد حرصت اليابان على تقديم نفسها أمام الدول الآسيوية كنموذج على التحديث الذي يحافظ على الأصالة والتقاليد الموروثة دون السقوط في التغريب المفضي إلى فقدان تلك الدول لقيمها الآسيوية التي تفاخر بها(٤٤).

---

(٤٢) Edward J. Lincoln, *Japan's New Global Role* (Washington, DC: Brookings Institution, 1993), p. 4.

(٤٣) Gluck, «The Past in the Present,» in: Andrew Gordon, ed., *Postwar Japan as History* (Berkeley, CA: University of California Press, 1993), pp. 94 - 95.

(٤٤) *Japan's Options for the Asian Age: An International Symposium,* edited by Shoichi Yamashita (Kuala Lumpur, Malaysia: University of Malaya Press, 1997), pp. 23 - 49 and 143 - 177.

لقد تعلمت اليابان الكثير من الصين وكوريا والهند ودول آسيوية أخرى في بدايات تشكلها الحضاري، وهي تدعو تلك الدول اليوم للتعلم من تجربتها في التحديث الناجح. فقد تعلم اليابانيون من جيرانهم الآسيويين، وبخاصة الصينيون، الفلسفة، والأدب، وفنون الطبخ، واللباس، وتعاليم البوذية وطقوسها اليومية. كما تعلمت اليابان أيضاً الكثير من ثقافات الهند، وتقاليدها. ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولت اليابان عن دراسة الثقافات الآسيوية التقليدية إلى دراسة العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة عن الغرب إلى أن نجحت ببناء دولة يابانية حديثة لعبت دوراً أساسياً في تغيير مستقبل دول جنوب وشرق آسيا، أو ما عرف باسم تجارب النمور الآسيوية التي حذت حذو اليابان. لكن اليابان خلال ألفي سنة تقريباً من التعلم المستمر واستفادتها من ثقافات الدول الآسيوية عرفت كيف تحافظ على أصالتها وعلى كل ما هو إيجابي في تقاليدها. فعلى الرغم من اندفاعها القوي نحو الحداثة والعلوم العصرية منذ القرن التاسع عشر، عرفت اليابان كيف تقيم التوازن ما بين «التكنولوجيا الغربية والقيم الآسيوية»، فتعلمت الكثير من قيم الحضارة الآسيوية وثقافاتها، وقيم الحضارة الغربية وعلومها المتطورة، وهما أكبر حضارتين في العالم. فدخلت اليابان القرن العشرين كقوة امبريالية عظمى، وهي تدخل القرن الواحد والعشرين كعملاق اقتصادي من أكبر القوى الفاعلة في آسيا في عصر العولمة(٤٥).

مع ذلك، يتهيب الساسة اليابانيون من إعلان استراتيجية واضحة تعبر عن مستقبل بلادهم في عصر العولمة. والسبب في ذلك أن السلطة السياسية في اليابان تقودها قوى محافظة بالكامل، وهي تصر على الاستمرار في نشر مقولات الخصوصية أو الفرادة اليابانية، والمجتمع الياباني المتجانس. ويخشى الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم من انخراط اليابان القوي في النظام العالمي الجديد لأنها ستكون الدولة الوحيدة المنزوعة السلاح بين دول مزودة بأحدث الأسلحة النووية والتكنولوجيا الحربية. وبالتالي، فاليابان ليست متسرعة إلى الكشف عن خططها المستقبلية قبل تبلور جميع مقولات النظام العالمي الجديد،

---

(٤٥) Lim Hua Sing, *Japan's Role in Asia: Issues and Prospects* (Singapore: Times Academic Press, 1995), pp. 156 - 205, and A. Mitsuta, «Education for International Understanding in Japan,» paper presented at: *International Symposium Report on: International Global Education in Primary and Secondary Education,* Language and Intercultural Understanding Series, no. 2 (Tokyo: Japan Forum Report, 1995), p. 19.

وآليات عمله، وتوجهاته المستقبلية. وهي ليست على استعداد كذلك للتخلي عن أي من مقولاتها السابقة في التحديث، وبشكل خاص مقولة الحفاظ على قيم الأصالة إلى جانب الانفتاح الكامل في عملية التحديث، ما لم تكف الدول العظمى عن استخدام السلاح أو التهديد به لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية.

واليوم، تبدي اليابان الكثير من المرونة والتروي بهدف تأمين مصالحها الأساسية في عصر العولمة دون التخلي عن أي من أهدافها الاستراتيجية الطويلة الأمد. فقد انتظرت قرابة الأربعين عاماً للتخلص من الاتفاقيات التجارية المذلة التي وقعها الشوغون الأخير خلال السنوات ١٨٥٤ ـ ١٨٥٨. كما حافظت على اتفاقية عام ١٩٥١ التي أمنت لها الحماية الأمريكية في ظروف الحرب الباردة، وهي تتحين الفرص لإدخال بعض التعديلات عليها تمهيداً لإلغائها دون إحداث أزمة أو قطيعة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهي تعالج مسألة احتلال روسيا لجزرها في منطقة أرخبيل الكوريل بكثير من التروي، وتعمل على استبعاد النزاع مع الصين وكوريا بسبب كتاب التاريخ المدرسي الجديد الصادر عام ٢٠٠١ الذي أغضب الدولتين الجارتين لأنه لم يقدم نقداً للسياسة الامبريالية اليابانية في فترة ما بين الحربين العالميتين[٤٦].

فاليابان هي النموذج الأكثر ملاءمة لدراسة مقولة الاستمرارية والتغيير في آن واحد، ودون تناقض. فهي تغير نفسها بإرادة ذاتية وليس بقرار مفروض من الخارج أو بمقولات منقولة عن تجارب الآخرين. وهي حريصة على الاستمرار في بناء تجربة فريدة في الحداثة التي تجمع ما بين إيجابيات القيم الآسيوية وضرورات التكنولوجيا الحديثة والعلوم العصرية. وقد أصبحت بذلك نموذجاً يحتذى لكثير من الدول في العالم، وبشكل خاص لنمور الدول الآسيوية التي تبحث عن نموذج في التحديث من خارج التجارب الأوروبية والأمريكية[٤٧].

---

(٤٦) انظر المقدمة، في: Yoichi Funabashi, ed., *Japan's International Agenda* (New York: New York University Press, 1994), p. viii.

(٤٧) انظر في هذا المجال المقالة البالغة الأهمية لفهم عناصر الاستمرارية والتغيير في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر، والتي تعتبر نموذجاً واضحاً لفهم اليابانيين لعملية التحديث كسيرورة مستمرة، وللحداثة كمراحل منجزة ومتعاقبة: Eisuke Sakakibara, «Change and Continuity in Modern Japan: From Edo to Meiji,» *Japan Echo*, no. 24 (1997), pp. 90 - 102.

الفصل السابع

دروس مستفادة للعرب
من تجربة التحديث اليابانية المعاصرة

ما زال البحث العلمي العربي حول تجربة التحديث اليابانية، في مرحلتيها الأولى والمعاصرة، في بداياته الأولى. فهو لا يرقى، في أفضل التقديرات العلمية تفاؤلاً إلى أكثر من عقدين من الزمن، علماً أن النهضة اليابانية قد بدأت عام ١٨٦٨، أي منذ أكثر من قرن وثلث القرن شهد البحث العلمي خلالها ولادة آلاف الدراسات وأطروحات الدكتوراه، للتعريف بتلك التجربة، وعبر مختلف اللغات العالمية الحية.

وعلى رغم غياب اهتمام البحث العلمي العربي بتجربة التحديث اليابانية، صدرت أبحاث رصينة وأخرى متسرعة تثير الكثير من التساؤلات المنهجية حول استفادة العرب من دراسة تلك التجربة. فقد نظر إليها عدد من الباحثين العرب كتجربة تحديث بذاتها ولذاتها وليست مجرد اقتباس لمقولات غربية في التحديث. وبالتالي، فهي تستحق الدراسة المعمقة وصولاً إلى استخلاص الدروس والعبر. في حين نظر إليها البعض الآخر كحركة اقتباس عن الغرب مع إدخال بعض التعديلات الضرورية بهدف إقامة التوازن بين المعاصرة والموروث الثقافي التقليدي بما يرضي الذوق المحلي. وبالتالي، فإن تجربة التحديث اليابانية وما تبعها من تجارب تحديث آسيوية على قاعدة تعرف بنظرية «سرب الإوز» أو «سرب البط» هي مجرد نماذج غربية معدلة محلياً، ولا تقدم نماذج حقيقية على صعيد التنمية المستقلة أو المستدامة خارج أطر النماذج الغربية السائدة.

على أن تباعد وجهتي النظر لدى الباحثين العرب في تقويم تجربة التحديث اليابانية لا ينفي أهمية تجربة اليابان في مجال الاستفادة من تجارب الآخرين وإعطائها صفة اليابانية. فبعد أن اقتبست الكثير من المقولات الثقافية الوافدة إليها من الصين وكوريا والهند وباقي الثقافات الآسيوية، أعطتها شكل

الثقافة اليابانية المتميزة، وهي تصر اليوم على نعتها بالثقافة اليابانية الأصيلة. وهذا ما فعلته مجدداً مع الثقافة العصرية التي وفدت إليها حديثاً منذ أواسط القرن التاسع عشر على شكل علوم عصرية وتكنولوجيا غربية متطورة، ونظم سياسية واقتصادية واجتماعية مقتبسة من نماذج غربية متنوعة.

وهذه المواقف النظرية المتناقضة لا تغير من واقع الدراسات العلمية العربية حول حركة التحديث اليابانية في مختلف مراحلها، إذ بقيت الوثائق الأصلية للنهضة اليابانية شبه مجهولة لدى غالبية الباحثين العرب حتى العقد الأخير من القرن العشرين، بسبب تجاهلهم المتعمد لها من جهة، وعدم الرغبة في دراسة تجربة في التحديث وجدوا فيها تقليداً للغرب، وهم على صلة مباشرة بمقولات التحديث الغربية من مصادرها الأصلية.

ومؤخراً، بدأ بعض الباحثين، من يابانيين وغير يابانيين، يكشفون حقائق مهمة حول وجود علاقات قديمة بين العرب واليابانيين. ونبه أحد الباحثين إلى وجود علاقات تجارية مهمة بين اليابان وكثير من الولايات العربية، وبخاصة في أواخر العهد العثماني.

من المعروف جيداً أن الحرير الاصطناعي الياباني لعب دوراً سلبياً في تدمير إنتاج الحرير الطبيعي في جبل لبنان ومناطق أخرى من السلطنة. كما أن المنافسة كانت على أشدها بين كل من فرنسا، وبريطانيا، واليابان على استيراد القطن المصري وسلع أخرى إبان فترة ما بين الحربين العالميتين. وبالتالي، فإن تسليط الضوء على وثائق تلك المرحلة سيساعد على إبراز قدم العلاقات التجارية والثقافية بين اليابان وبلدان المنطقة العربية، والتي ترقى حتماً إلى مرحلة ما قبل اكتشاف النفط، إلا أنها لم تدرس بشكل علمي موثق حتى الآن. ومن نافل القول ان تطوير العلاقات الثقافية اليابانية ـ العربية يتطلب أولاً الكشف على وثائق الأرشيف الياباني ومعها أرشيف بعض الدول العربية، وهو المدخل العلمي السليم لسد الثغرة الكبيرة التي ما زالت قائمة في المكتبة العلمية العربية[1].

---

(١) لمزيد من التفاصيل في هذا المجال، انظر الكتاب البالغ الأهمية من حيث وفرة الإحصاء، ودقة التحليل: Hiroshi Shimizu, *Anglo-Japanese Trade Rivalry in the Middle East in the Inter-war Period*, St. Antony's Middle East Monography; no. 17 (Oxford: St. Antony College, 1986), pp. 23-135, and Ryoshin Minami, *Power Revolution in the Industrialization of Japan, 1885-1940*, = Economic Research Series; no. 24 (Tokyo: Kinokuniy Co., 1987).

ونشير هنا إلى أن اليابانيين استخلصوا الكثير من الدروس بعد التوتر الذي أصاب العلاقات اليابانية ـ العربية، وبشكل خاص بعد أزمة النفط لعام ١٩٧٣ التي تحدثنا عنها بشكل تفصيلي سابقاً، وأزمة حرب الخليج الثانية في صيف ١٩٩٠. فنشروا عنها ملفات كثيرة بهدف حماية المصالح اليابانية الكثيرة في هذه المنطقة البالغة الأهمية بالنسبة إلى الاقتصاد الياباني بشكل خاص، والاقتصاد العالمي بشكل عام(٢).

وفي المقابل، كانت معلومات العرب عن اليابان أسيرة النقل شبه الحرفي للدراسات التي ينشرها عنها باحثون غربيون، وهي دراسات منحازة في الغالب ضد النهضة اليابانية وتتهمها بالاقتباس والتقليد مع نفي الأصالة والإبداع. في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بدأت بعض المراكز العلمية العربية، ومنها منتدى الفكر العربي في عمان، ومركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس، ومركز الدراسات الآسيوية في القاهرة، ومؤسسة التميمي للبحث العلمي في تونس، وغيرها من المؤسسات الثقافية العربية ومن الباحثين العرب المنفردين، بفتح حوار ثقافي مباشر مع الباحثين اليابانيين والمؤسسات الثقافية اليابانية. فكان من ثمارها الإيجابية نشر عدد من الدراسات المهمة، بالعربية والإنكليزية، كما تولى الجانب الياباني نشرها باليابانية.

= انظر أيضاً: Yasumasa Kuroda, ed., «Japan and the Arab World,» *Journal of Arab Affairs,* (Special Issue), vol. 10, no. 1 (Spring 1991), and «Japan and the Middle East,» in: William R. Nester, *Japan and the Third World: Patterns, Powers, Prospects* (London: Macmillan, 1992), pp. 205-232.

(٢) انظر على سبيل المثال لا الحصر: «Le Japon et la crise du Golfe,» *Cahiers du Japon,* no. 47 (printemps 1991), pp. 6-8; «La Crise du Golfe: Six personnalités examinent l'attitude du Japon,» interviews réalisés par Soichiro Tahara, *Cahiers du Japon,* no. 47 (printemps 1991), pp. 15-21; «La Guerre du Golfe,» *Cahiers du Japon,* no. 48 (été 1991), pp. 6-8; Masataka Kosaka, «Le Défi de l'Irak à l'ordre mondial,» *Cahiers du Japon,* no. 48 (été 1991), pp. 8-13; Motoo Shina, «Le Dilemme du Japon: Participation ou isolement?,» *Cahiers du Japon,* no. 48 (été 1991), pp. 14-19; «Les Leçons de la guerre du Golfe,» *Cahiers du Japon,* no. 49 (automne 1991), pp. 6-27 et 38-51, surtout pp. 6-8; Taichi Sakaiya, «Le Monde après la guerre du Golfe,» *Cahiers du Japon,* no. 49 (automne 1991), pp. 9-20; Masamichi Inoki et Kitaoka Shinichi, «La Guerre du Golfe et le Japon,» *Cahiers du Japon,* no. 49 (automne 1991), pp. 21-27, et Akira Azabu, «Les Répercussions de la guerre du Golfe sur la politique japonaise,» *Cahiers du Japon,* no. 49 (automne 1991), pp. 38-44.

وقد اطلعت شخصياً على وثائق ستة مؤتمرات دولية للحوار العربي - الياباني عقدت في طوكيو أو عمان. وهناك بالتأكيد مؤتمرات أخرى لم أطلع على وثائقها بعد. وهي تساهم، بعد جمعها وتوثيقها، في تقديم صورة أكثر دقة حول نوعية الحوار الثقافي الدائر منذ أكثر من عشرين عاماً ما بين الباحثين العرب واليابانيين، سواء عبر مؤسسات ثقافية، أو معاهد عليا، أو جامعات، أو عن طريق حوارات ثنائية بين المثقفين[٣].

في أواسط عام ١٩٩٢ أصدر «منتدى الفكر العربي» في عمان، بالتعاون مع المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن، والمركز القومي لترقية البحوث العلمية في اليابان (NIRA)، الكتاب الأول بالعربية من سلسلة صدرت تحت عنوان: **العرب واليابان: حوار عربي ياباني حول الحضارة والقيم والثقافة في اليابان والوطن العربي وتطلعات إلى المستقبل**، ثم صدرت أبحاث الملتقيين الثاني والثالث بالانكليزية في عام ١٩٩٣[٤].

ويلاحظ في هذه الفترة بالذات أن بعض الباحثين والأدباء من عرب ويابانيين، نشروا مذكرات أو انطباعات عن الآخر تبعاً لنظرة ذاتية مستقاة من المشاهدات العيانية في أحسن الأحوال. كما أن أثر المقولات الغربية كان واضحاً لدى الجانبين العربي والياباني في النظرة المتبادلة بينهما[٥].

---

(٣) أبرز ما نشر في هذا المجال، وحسب التسلسل الزمني: *Study on Arab Japanese Mutual Images* (Conference), Japan National Committee for the Study of Arab-Japanese Relations (Tokyo: [The Committee], 1980-1982), vols. 1 and 2; *The Islamic World and Japan: In Pursuit of Mutual Understanding* (Conference) (Tokyo: Japan Foundation, 1981), and

العرب واليابان: حوار عربي ياباني حول الحضارة والقيم والثقافة في اليابان والوطن العربي وتطلعات إلى المستقبل (مؤتمر)، تحرير وتقديم السيد يسين، سلسلة حوارات دولية (عمان: منتدى الفكر العربي؛ المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، ١٩٩٢).

(٤) *Arab-Japanese Dialogue II* (Conference), International Dialogues Series (Amman: Arab Thought Forum; Tokyo: National Institute for Research Advancement, [1993]), and *Arab-Japanese Dialogue III* (Conference), International Dialogues Series (Amman: Arab Thought Forum; Tokyo: National Institute for Research Advancement, [1993]).

(٥) انظر على سبيل المثال لا الحصر الدراسات التالية: رؤوف عباس حامد: **المجتمع الياباني في عصر مايجي** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٠)، **والتنوير بين مصر واليابان: دراسة مقارنة في فكر رفاعة الطهطاوي وفوكوزاوا يوكيتشي**، مختارات ميريت (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠١)؛ عبد الغفار رشاد، **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤)؛ وفيق خنسة، **الشخصية اليابانية: دراسة** (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٤)؛ دعد بو ملهب عطا الله، **اليابان من الشروق إلى السطوع: الجيوسياسية اليابانية المعاصرة** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٤)؛ علي المحجوبي، **ما يجب أن تعرف** =

ولم تكن الصورة المتبادلة بين العرب واليابانيين إيجابية في غالب الأحيان لأن كل جانب كان يستقي معلوماته عن الجانب الآخر من خلال الدراسات الغربية أولاً، والمشاهدات العيانية السريعة ثانياً، والمقالات الصحفية المتسرعة ثالثاً. وهي، جميعها، لا تشكل مداخل سليمة لأبحاث علمية موثقة ومعمقة[٦].

وتوضح المحصلة العامة لتلك الدراسات أن عدداً كبيراً من الباحثين العرب قد تأثر بالمقولات الغربية حول عدم أصالة تجربة التحديث اليابانية، وذلك على رغم تحولها إلى نموذج يحتذى لدى كثير من دول جنوب وشرق آسيا التي شكلت ظاهرة النمور الآسيوية. وقد انسحب موقفهم السلبي من اليابان على تجارب النمور الآسيوية أيضاً.

في المقابل، شكلت مقالة شارل عيساوي «لماذا اليابان؟» التي نشرها لأول مرة عام ١٩٨٣ نوعاً من التحريض لحث الباحثين العرب على ضرورة الاهتمام الجدي بتجربة النهضة اليابانية ومدى استفادة العرب من دروسها لإطلاق مشروع نهضوي عربي جديد.

فهناك نقاط تشابه كثيرة ما بين مقولات الثقافات الآسيوية والثقافة التراثية العربية وذلك في إطار ما عرف عالمياً بالتراث الروحاني للثقافات

= عن النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر: لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟ (تونس: مركز النشر الجامعي، ١٩٩٩)؛ السيد صدقي عابدين، محرر، **العلاقات المصرية ـ اليابانية** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠)؛ يوسف القعيد، **مفاكهة الخلان في رحلة اليابان** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)؛ Motoko Katakura, «Human Relations in Islam: The Group and the Individual in Arab Muslim Communities,» pp. 285-297 and Ahmad Hassan, «Some Obstacles Hindering the Advance of Sciences and Technology in the Arab Countries,» pp. 333-358, papers presented at: *The Islamic World and Japan: In Pursuit of Mutual Understanding,* and Kunio Katakura and Motoko Katakura, *Japan and the Middle East* (Tokyo: Middle East Institute of Japan, 1991), chap. 6, «Japan and the Middle East: Toward a More Positive Role,» pp. 100-126.

(٦) تناولت هذا الجانب في غير مقالة منشورة، منها: مسعود ضاهر: «صورة اليابان عند العرب،» **شؤون عربية**، العدد ٧٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ص ١٥٦ ـ ١٦٧، و«أضواء على الكتابات التاريخية اليابانية عن العرب،» **عالم الفكر**، السنة ٢٩، العدد ٤ (نيسان/أبريل ـ حزيران/يونيو ٢٠٠١)، ص ١٠٩ ـ ١٣٢. وأشير هنا إلى صفحات قليلة قدمتها باحثة يابانية مشهورة، وأستاذة جامعية، حول صورة العرب عند اليابانيين. انظر: آيري طامورا، «صورة الإسلام في اليابان: الماضي والحاضر،» ورقة قدمت إلى: **صورة الآخر: العربي ناظراً ومنظوراً إليه** (ندوة)، تحرير الطاهر لبيب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ١٩٩٩)، ص ٥٨١ ـ ٥٨٤.

الشرقية مقابل التراث المادي أو العلماني للتراث الغربي. فكان على الباحثين العرب دراسة ذلك التراث في محاولة للخروج من دائرة التحديث المشوه الذي بني على مقولات وحيدة الجانب مقتبسة عن تقاليد المركزية الأوروبية.

فالاقتباس السهل فرض نوعاً من التبعية الصارمة على العرب جعلتهم غير قادرين على الفكاك منها وإعادة تجديد نهضتهم الأولى بعد مرور أكثر من قرنين من الزمن على بداياتها في مصر والشرق العربي في عهد محمد علي باشا إبان النصف الأول من القرن التاسع عشر، ثم توسعها نحو المغرب العربي في النصف الثاني منه لتعم جميع أرجاء الوطن العربي في النصف الأول من القرن العشرين.

وحتى لا يبدو هذا الفصل خارج سياق الكتاب الحالي كان لا بد من الابتعاد عن التذكير ببدايات النهضتين العربية واليابانية في القرن التاسع عشر، بعد أن تناولت هذا الموضوع بالتفصيل في دراسة سابقة. وبالتالي، فإن التركيز على مقولة الاستمرارية والتغيير في تجربة النهضة اليابانية المعاصرة يساهم في توسيع دائرة البحث العلمي العربي حول بناء مشروع نهضوي جديد يستفيد من جميع التجارب الناجحة في هذا المجال. فتجربة التحديث اليابانية هي الوحيدة التي نجحت خارج المركزية الأوروبية ـ الأمريكية، والتي ما زالت فاعلة بقوة في عصر العولمة والنظام العالمي الجديد، وقد أصبحت مثالاً يحتذى لكثير من الدول الآسيوية المجاورة.

وانطلاقاً من مقولة علمية ترى أن الفكر الثقافي العربي مطالب بتقديم أبحاث علمية موثقة وأصيلة حول جميع تجارب التحديث الناجحة في العالم، فإن دراسة تجارب التحديث الآسيوية، وبشكل خاص التجربة اليابانية، تندرج بشكل طبيعي ضمن هذا الهاجس البحثي. وسواء استفاد أصحاب القرار السياسي في الوطن العربي من تلك الأبحاث أم أهملوها على غرار تعاطيهم مع نتائج جميع الأبحاث العلمية الرصينة التي يقوم بها الباحثون العرب، داخل الوطن العربي وخارجه، فإن التمادي في تجاهل تلك التجارب وعدم إعطائها القدر الذي تستحق من العناية البحثية لا يشكل نقطة مضيئة في تاريخ البحث العلمي العربي، بل العكس هو الصحيح.

فالتوجه العلمي السليم يساهم في تعميق العلاقات الثقافية بين العرب واليابانيين، كما يساهم في استنباط الدروس المستفادة من تجربة النهضة اليابانية المعاصرة لرسم خطط علمية مدروسة لآفاق التعاون مستقبلاً بين العرب

واليابانيين في إطار نظام عالمي جديد تتم صياغته منذ أكثر من عشر سنوات دون أن تتضح معالمه النهائية حتى الآن. وبعد أن خضع كل من اليابانيين والعرب لنتائج الحرب الباردة السلبية طوال النصف الثاني من القرن العشرين، عليهم الآن مواجهة سلبيات عصر العولمة والنظام العالمي الجديد بكثير من الحذر، وذلك بالدعوة إلى التحرر التام من جميع قيود التبعية التي كبلتهم خلال المرحلة السابقة.

لقد تضمنت الوثائق الثقافية المتبادلة بين العرب واليابانيين دعوة صريحة إلى ممارسة الديمقراطية السليمة على المستوى الكوني، وتطبيق مقولات التحرر من التبعية للخارج، وبناء ركائز سلمية لنظام عالمي جديد، وإبعاد شبح الحروب الاقليمية والدولية، واسترجاع الأراضي المحتلة عن طريق المفاوضات السلمية أو مقولة «الأرض مقابل السلام»، والإصلاح الجذري للنظم السياسية والإدارية، والاستفادة القصوى من ثورات العلم والتقانة والإعلام وغيرها.

لكن اليابان في موقع متقدم جداً عن العرب في عصر العولمة، وقد حققته بفضل كفاءة قواها البشرية على رغم افتقادها شبه التام الموارد الطبيعية. في المقابل، فالعرب في موقع لا يحسدون عليه، على رغم أنهم يمتلكون طاقات بشرية هي ضعف عدد اليابانيين، ولديهم موارد طبيعية كبيرة جداً، لكنهم يفتقرون إلى الدور. وذلك يتطلب تقديم لوحة مكثفة جداً تبرز الظروف الموضوعية التي أوصلت كلاً من العرب واليابانيين إلى ما هم عليه الآن، ومدى ما يقدمه نجاح تجربة التحديث اليابانية، ومعها تجارب النمور الآسيوية التي تأثرت بها، من دروس مستفادة للعرب. لكن الصفحات القليلة المخصصة لهذا الفصل لا تكفي لذكر عناوين الكتب، والأبحاث، والندوات، والمؤتمرات العلمية التي تناولت مشكلات الوطن العربي في القرن العشرين. كما أن هناك أقلية إسلامية في اليابان تعمل على نشر الدين الإسلامي بين اليابانيين، وعلى تعميق الروابط الثقافية واللغوية بين العرب واليابانيين[٧].

ولن نعيد كذلك مناقشة المقولة التي تتردد باستمرار: «لماذا نجح اليابانيون وفشل العرب»؟ لأنها تتضمن موقفاً عاطفياً لا يحتمل البحث العلمي المعمق. فالفشل أو النجاح مسألة نسبية. وقد ذاق اليابانيون مرارة الفشل كما

(٧) انظر في هذا المجال: Abubakr Morimoto, *Islam in Japan: Its Past, Present and Future* (Japan: Islamic Center, 1980).

ذاقوا طعم النجاح. ويمكن للعرب، أو لأي شعب آخر، أن يعيش تلك التجربة إذا عرف كيف يستفيد من موارده الطبيعية والبشرية، وأن يوحد قواه الداخلية، وطاقاته الإبداعية للنهوض مجدداً بعد الهزيمة، أو الفشل. وهذا ما أشار إليه بالضبط شارل عيساوي في مقالته «لماذا اليابان؟» منذ عام ١٩٨٣، حين رأى أن العرب قادرون على النهوض مجدداً، وبوتيرة أسرع مما أنجزه اليابانيون، في حال نظموا مواردهم الوفيرة، وأطلقوا الحرية لطاقاتهم البشرية.

وسأكتفي هنا بتحديد الخطوط العريضة للمشكلات التي يواجهها المشروع النهضوي العربي دون الغوص في التفاصيل، ودون تقديم اقتباسات علمية وجداول توضيحية حتى لا يخرج هذا الفصل عن الأهداف المتوخاة منه، أي التركيز فقط على مدى استفادة العرب من دروس تجربة التحديث اليابانية.

أولاً: جدلية العلاقة بين فشل التوحيد القومي العربي وفشل التنمية المستدامة في النصف الثاني من القرن العشرين

باستثناء فلسطين التي وقعت تحت الاحتلال الصهيوني منذ عام ١٩٤٨، حققت جميع الدول العربية مرحلة الاستقلال السياسي في الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومطلع عقد السبعينيات، في ظروف تزايدت الدعوة فيها إلى بناء الوحدة القومية كمقولة استراتيجية لتجديد النهضة العربية. ومنذ منتصف عقد الخمسينيات صدرت تباعاً بعض القرارات العربية التي تخطط لإنشاء السوق العربية المشتركة كمدخل للتحرر الاقتصادي والتنمية الشمولية. وعقدت عشرات المؤتمرات الرسمية لتحقيق تلك الغاية طوال النصف الثاني من القرن العشرين دون أن يصل العرب إلى بناء أي شكل من أشكال التوحيد القومي.

في الفترة عينها، بدأت الدول الأوروبية عملية التوحيد فيما بينها انطلاقاً من السوق الأوروبية المشتركة، وهي تسير الآن بشكل عملي ومبرمج عبر التوحيد النقدي، والتكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي والعسكري وغيرها. لكن المجال لا يتسع لشرح الأسباب الحقيقية التي حالت دون التوحيد القومي العربي حتى الآن. وسنكتفي هنا بالتركز على فشل التنمية المستدامة في الوطن العربي وما نتج منه من نتائج سلبية للغاية تهدد مستقبل العرب، وعلى جميع الصعد، في عصر العولمة.

فبعد أن تحقق الاستقلال السياسي لجميع البلدان العربية، باستثناء فلسطين المحتلة، مرت التنمية الاقتصادية في الوطن العربي خلال الربع الأخير من القرن العشرين بمرحلتين أساسيتين هما:

١ ـ مرحلة الطفرة النفطية التي امتدت لسنوات قليلة ما بين نهاية عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٠. وبسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط إبان تلك المرحلة تولد فائض مهم في الحسابات الجارية للدول العربية النفطية قدر بعشرات المليارات من الدولارات سنوياً، تم توجيه القسم الأكبر منها نحو الأسواق المالية العالمية، وبشكل خاص للبنوك الأمريكية والأوروبية. لكن الفائض النفطي قد ساهم في إطلاق عملية تنمية محلية سريعة في البلدان النفطية العربية وذلك خلال فترة زمنية قصيرة، وبوتيرة نمو لم يشهد تاريخ التنمية الاقتصادية سابقاً مثيلاً لها في أي من تلك الدول. وأسهمت الأرصدة العربية المدخرة من مداخيل النفط الوفيرة في إطلاق خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أرست قواعد مهمة لتطوير البنى التحتية الضرورية للدولة العصرية. وأنفقت أموال كثيرة على بناء المساكن الحديثة، ومدارس التعليم العصري، والخدمات الاجتماعية، ومراكز التجارة، والخدمات، والترفيه وغيرها.

٢ ـ مرحلة الانكماش التي ما زالت مستمرة منذ اندلاع حرب الخليج الأولى حتى الآن، وطاولت عقدي الثمانينيات والتسعينيات. فتراجعت معدلات النمو بشكل حاد في جميع البلدان العربية، وزادت نسب الأمية، والبطالة، وهجرة الكفاءات، وتقلصت نسبة الخدمات الاجتماعية في البلدان النفطية بشكل بارز، وازداد الاعتماد على العمالة الخارجية في بلدان الخليج العربي مقابل هجرة حادة من دول المغرب العربي باتجاه أوروبا.

ونظراً إلى التوسع في اعتماد اليد العاملة الأجنبية إبان الطفرة النفطية لم يعد بمقدور بلدان الخليج العربي الحد منها، علماً أن معظمها من القوى العاملة غير الماهرة. وتمر التنمية البشرية والاقتصادية في تلك الدول بمرحلة صعبة للغاية بسبب النتائج السلبية لحربي الخليج والوجود العسكري الأمريكي الكثيف في تلك المنطقة، واستمرار النزاعات بين البلدان العربية ودول الجوار الاقليمي، وبخاصة تركيا والعراق، وكثافة القوى غير العربية في بلدان الخليج العربي وما تسببه من أزمات داخلية ليس أقلها الشعور بالخطر على الهوية الوطنية والقومية، وزيادة العاطلين عن العمل من المواطنين المحليين، وبطالة

شريحة واسعة من المثقفين، ونزوح ملايين الدولارات شهرياً باتجاه مصادر العمالة الآسيوية وغيرها.

إن مراجعة نقدية لمسيرة التنمية العربية في الربع الأخير من القرن العشرين تؤكد أن سياسات التنمية التي اتبعتها البلدان العربية في هذا المجال لم تكن ناجحة في معظم جوانبها. وقدمت مراكز البحث العلمية في كثير من البلدان العربية دراسات نقدية بالغة الأهمية حول النتائج السلبية لتلك السياسات وضرورة العمل على توليد استراتيجية تنموية جديدة تحد من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن خطط التنمية السابقة المحدودة النتائج بكلفة بالغة.

تقود تلك المراجعة إلى بعض الملاحظات الأساسية، وأبرزها:

أ ـ أن سياسات التنمية في تلك الحقبة قد تميزت بتوجه واضح نحو مشاريع استهلاكية غير منتجة في الغالب. فلم توضع أسس قانونية كفيلة بتجنب الأزمات المالية الحادة كتلك التي شهدتها بعض المؤسسات المالية في الكويت، والإمارات العربية المتحدة. وقد حظي الإنفاق العسكري غير المجدي بنسبة عالية جداً من مداخيل البلدان العربية، النفطية منها وغير النفطية.

ب ـ أن خطط التنمية العربية اعتمدت بشكل واضح على تبادل السلع التجارية انطلاقاً من وفرة المواد الخام، وبشكل خاص من النفط والغاز وبعض المعادن. فكانت المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم استنزافاً لطاقاتها ومواردها الطبيعية. وقد أدى ذلك الاستنزاف الحاد إلى تبديد قسم كبير من الاحتياط الاستراتيجي لسلع مهمة جداً يتزايد دورها باستمرار في الاقتصاد العالمي. ويعتبر الاعتماد شبه الكلي على بيع المواد الخام مؤشراً سلبياً للغاية، وينم عن جهل مطبق لمخططي السياسات الاقتصادية في جميع الدول التي تتبع هذا المنحى. ويقود هذا النوع من السياسة إلى تعطيل الطاقات البشرية بدل تنميتها في إطار تنمية عقلانية مستديمة.

ج ـ عرف الربع الأخير من القرن العشرين توجهاً عالمياً نحو الوحدات الاقتصادية والمالية العملاقة، وإقامة تكتلات ضخمة، ودمج البنوك لتوليد احتكارات مالية ذات قدرات تنافسية هائلة على المستوى الكوني. لكن المنطقة العربية لم تشهد ولادة أي من التكتلات الاقتصادية القادرة على منافسة الرأسمال الاحتكاري، وليس ما يشير إلى وجود مشاريع مهمة لتفعيل

التكامل الاقتصادي مستقبلاً بين الدول العربية، أو لتنفيذ قرارات القمم العربية الرامية إلى بناء السوق العربية المشتركة في السنوات القادمة.

د ـ أما التقسيم التقليدي للبلدان العربية ما بين دول نفطية وأخرى غير نفطية فلم يعد يحظى باهتمام كبير في المرحلة الراهنة. فقد تحولت جميع البلدان العربية المنتجة للنفط إلى بلدان مدينة بعد أن كانت بلداناً دائنة إبان مرحلة الطفرة النفطية، وهي تعيش الآن هاجس البحث عن حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المقيمين على أراضيها.

هـ ـ يبدو أن السمات المستمرة للتنمية العربية في المرحلة الراهنة لم تختلف جذرياً عنها في المرحلة السابقة لأنها تنمية تقوم، بالدرجة الأولى، على بيع المواد الأولية تبعاً لتقلبات السوق العالمية. فاستمرار هكذا سياسة اقتصادية يجعل البلدان العربية في عداد الدول النامية أو المتخلفة العاجزة عن التخطيط لتنمية مستدامة تجمع ما بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية للحفاظ على وتيرة نمو مستقرة أو متصاعدة. وتحمل التنمية السريعة لقطاعات الخدمات والبناء على حساب نمو القطاعات المنتجة، وبشكل خاص قطاعا الزراعة والصناعة، مخاطر كبيرة. ويكفي التذكير بأن مليارات الدولارات وظفت في قطاعات البناء والمضاربات العقارية في كثير من البلدان العربية. وهي تعاني الآن مخاطر الإفلاس، في حين تتعرض قطاعات أخرى للركود الاقتصادي.

و ـ اعتمدت بلدان عربية نفطية في تنميتها السريعة على قوى بشرية، لم يكن بعضها وطنياً أو عربياً، ونتيجة لذلك تعيش تلك الدول الآن مأزق الهوية الوطنية والقوميه، والبحث المستمر عن حلول علمية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحادة التي تواجهها في مختلف المجالات. وما لم تنجح بإيجاد حلول سريعة لمشكلات العمالة الوافدة، فإن الركائز البنيوية التي بنيت عليها التنمية المستدامة في العقود السابقة مهددة بالانهيار السريع.

ز ـ أخيراً، أنجزت معظم خطط التنمية المحلية في كثير من البلدان العربية بحماية قواعد عسكرية أجنبية ذات أطماع تاريخية للسيطرة على الموارد الطبيعية الكبيرة في هذه المنطقة الاستراتيجية لتوظيفها في الصراع الدولي الجاري على المستوى الكوني وفي ظل العولمة الأمريكية الوحيدة الجانب. كما أن نسباً كبيرة من موارد البلدان العربية المحيطة بإسرائيل قد استنزفت في حروب متكررة لم تنته بإزالة الكيان الصهيوني، بل بالنزوع المتزايد للتصالح السلمي معه. وإذا كانت العمالة الوافدة والأمن المستورد لعبا الدور الأساسي

في إفشال خطط التنمية العربية في بلدان الخليج العربي النفطية طوال الربع الأخير من القرن العشرين، فإن الحروب الفاشلة التي خاضتها البلدان العربية أعاقت خطط التنمية فيها. هكذا تساوى الجانبان في إطار فشل شبه تام لخطط التنمية المستدامة في الوطن العربي.

أما تجاوز ذلك الفشل، فيتطلب فك الارتباط مع التبعية للخارج، وبناء خطط تنموية جديدة تنطلق من تطوير القوى الذاتية العربية، وتوظيف الطاقات العربية بشكل عقلاني ضمن مسار للتكامل العربي بشكل تدريجي ومدروس، والتفاعل الإيجابي مع العولمة على أساس التكيف لا التبعية، وتوطين العلوم والتكنولوجيا العصرية وليس الاكتفاء بنقلها أو استيرادها. في هذا المجال، هناك دروس كثيرة يمكن الاستفادة منها بعد دراسة تجربة التحديث اليابانية وتجارب التحديث الآسيوية الأخرى للخروج من المأزق الراهن لفشل التنمية المستدامة في الوطن العربي[٨].

ثانياً: تزايد حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية

ركزت الاستراتيجيات المشوهة للتنمية العربية طوال النصف الثاني من القرن العشرين على استيراد التكنولوجيا دون توطينها وتطويرها، وتشجيع الاستهلاك غير المجدي في كثير من القطاعات التي استنفدت نسباً عالية جداً من موازنات البلدان العربية. وقد أنتج التوظيف المحدود في قطاع الحرف والصناعة سلعاً تجارية بسيطة بكلفة مرتفعة، وهي معدة للاستهلاك الداخلي

(٨) لمزيد من التوسع في هذا المجال، انظر: خير الدين حسيب، مشرف، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)؛ **نحو مشروع حضاري عربي: [أعمال] (ندوة)**، تحرير محمود مراد (القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، ١٩٩٤)؛ أبو يعرب المرزوقي، **آفاق النهضة العربية ومستقبل الإنسان في مهب العولمة**، فلسفة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٩)؛ محمد الأطرش [وآخرون]، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)؛ Marwan R. Buheiry, *The Formation and Perception of the Modern Arab World: Studies*, edited by Lawrence I. Conrad (Princeton, NJ: Darwin Press, 1989); Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty-First Century* (New York: Vintage Books, 1994), and *The Changing Middle Eastern City* (Conference), edited by Helen Anne Rivilin and Katherine Helmer; with a bibliography compiled by Katherine Helmer and James F. Toth ([Binghamton]: Center for Social Analysis: Program in Southwest Asian and North African Studies, State University of New York at Binghamton, 1980).

وليس للتصدير إلى الخارج، نظراً إلى ضعف قدرتها التنافسية. هذا بالإضافة إلى هدر نسبة كبيرة من الموارد المالية عبر صفقات مشبوهة بمليارات الدولارات سنوياً لشراء أسلحة لم تستخدم، وكذلك شكل الفساد الإداري، واستغلال السلطة، والسمسرة، والصفقات، والتلاعب بأسعار العملة الوطنية، والحروب المحلية والاقليمية الفاشلة، معوقات أساسية لحركة التنمية العربية في العقود الماضية.

وفي الوقت نفسه، شهدت البلدان العربية تبدلات بنيوية مهمة في مختلف المجالات إبان تلك المرحلة. فالبداوة التي كانت تشكل الغالبية الساحقة من بلدان الخليج العربي وفي كثير من البلدان العربية الأخرى حتى أواسط القرن العشرين قد انحسرت بشكل واضح في نهايته. وفي نهاية القرن العشرين أصبحت نسبة السكن الحضري في العربية السعودية تزيد على ٨٣ بالمئة مقابل ٩٧ بالمئة في الكويت. وقد ازداد التوسع الحضري بمعدلات كبيرة في معظم البلدان العربية إلى درجة أن بعض المدن العربية أصبحت تضم نسبة كبيرة من السكان قد تصل إلى نصف سكان البلد. كذلك ارتفعت أعداد الريفيين بشكل ملحوظ على حساب انحسار البداوة والسكن الصحراوي.

وتعتبر ظاهرة التمدين مؤشراً بنيوياً للقيام بخطط التنمية الشمولية في كثير من البلدان العربية. وقد رافقها تبدل جذري في كثير من جوانب المجتمع العربي، فارتفع معدل الإنجاب بشكل بارز مع انخفاض حاد في معدل الوفيات بعد التحسن الكبير الذي طرأ على السكن، والحالة الصحية، وطرق الوقاية الجماعية. وحرصت البلدان العربية الحديثة على محاربة الأوبئة المعدية التي كانت تفتك بالسكان في المراحل السابقة. ومع وفرة القوى الشابة وارتفاع معدلات الخصوبة بلغ معدل النمو السكاني في بعض البلدان العربية نسبة عالية لم تشهد لها مثيلاً إلا قلة من دول العالم. لكن سوء توزيع الثروة والمداخيل الوطنية والقومية حوّل ظاهرة التمدين السريع إلى أزمات حادة تعاني نتائجها السلبية غالبية البلدان العربية بعد ظهور أحياء المدن الفقيرة، وأكواخ البؤس، ومدن الصفيح، وتدني أو انعدام كل أشكال السكن الصحي فيها وتحولها إلى بؤر للفساد، وباتت أرضاً خصبة لكل أشكال العداء للدولة المركزية. كذلك تحركت أعداد كثيفة من شباب الأرياف والبوادي نحو المدن للاستقرار وطلباً للعلم والعمل، فكان ذلك الحراك السكني على علاقة وثيقة بظاهرة التحضر السريع الذي شهدته معظم البلدان العربية في النصف الثاني من القرن العشرين وسيكون لها أثر جاسم في خطط التنمية المستقبلية،

وبخاصة في قطاعات التعليم، والإنتاج، والخدمات.

وقد رافق الحراك الداخلي تهجير قسري نتيجة الحروب العربية ـ الإسرائيلية، وطرد السكان العرب من فلسطين ومن مناطق عربية مجاورة لها نحو بلدان عربية أخرى، بالإضافة إلى تهجير قسري أو شبه قسري نجم عن حروب أهلية، ونزاعات عرقية ومذهبية وسياسية في بعض البلدان العربية. ومع فشل تجارب التنمية القطرية في غالبية البلدان العربية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، برزت أزمات حادة فيها نخص بالذكر منها: تفكك روابط الأسر العربية وارتفاع معدلات الطلاق، وسوء توزيع الدخل الوطني والقومي، وازدياد حدة الفقر، وارتفاع نسب الانتحار والجريمة، واستخدام المخدرات على نطاق واسع، وتخريب البيئة، والهجرة القسرية أو شبه القسرية التي تعانيها كثير من البلدان العربية مقابل الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة من خارج البلدان العربية، وغيرها. هذا بالإضافة إلى مشكلات اجتماعية حادة نجمت عن الحروب الاقليمية والنزاعات المحلية ومنها الارتفاع الحاد في عدد مشوهي الحرب، والأرامل، والأيتام، واللقطاء، والمشردين، وتشغيل الأولاد في سن مبكرة، وغياب مؤسسات الرعاية الاجتماعية، الرسمية والشعبية، القادرة على حماية هؤلاء وتقديم المساعدات الإنسانية لهم لتلافي الانحراف المبكر نحو العاهات الاجتماعية الدائمة كالجريمة وغيرها.

إلا أن الارتفاع الكبير في عائدات النفط ساهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية ليس في البلدان العربية النفطية فحسب، بل في كثير من البلدان العربية غير النفطية، وفي بلدان أخرى. فخلال سنوات قصيرة بلغ معدل دخل الفرد في الدول النفطية رقماً قياسياً لم تبلغه أي من الدول الصناعية الغنية. وسمحت وفرة المداخيل المالية بوضع سياسات اجتماعية جعلت غالبية الخدمات الاجتماعية مجانية بالكامل أو شبه مجانية، فبلغ التوازن ما بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية حداً أقرب ما يكون إلى المعايير المعتمدة للنمو في معظم دول العالم.

وانخفضت نسب الأمية والفقر والبطالة إلى الحدود التي يمكن التحكم بها، وارتفعت نسبة التحاق الإناث بالمدارس والجامعات بشكل لا مثيل له في السابق لدرجة أن عدد الإناث في بعض المؤسسات التربوية يزيد الآن على عدد الذكور. وكان للتطور الإيجابي في تعليم الإناث نتائج مهمة عل صعيد مشاركة المرأة في العمل، والإنتاج، والحياة الثقافية، والفنية، بالإضافة إلى تحررها من كثير من القيود السابقة. ويتوقف نجاح خطط التنمية العربية في

المستقبل على مدى مشاركة المرأة بشكل فاعل في مختلف المجالات، وفي جميع البلدان العربية. وقد انعكست وفرة مداخيل النفط بصورة إيجابية في المرحلة الأولى على تنمية عدد من البلدان العربية غير النفطية، وبخاصة تلك التي أوفدت عمالة بشرية كبيرة العدد من الخبراء، والمدرسين، والأطباء، والمهندسين، والعمال وغيرهم. ومع انحسار الطفرة النفطية تراجعت معدلات النمو بسرعة في جميع البلدان العربية. فازدادت نسبة البطالة بشكل حاد، وبرز خلل كبير في معدلات التنمية الداخلية في البلدان التي كانت تعتمد كلياً أو جزئياً على العاملين من أبنائها في البلدان النفطية. ومع تراجع أسعار النفط، وبسبب الأزمات الناجمة عن حربي الخليج، تبخر الفائض المالي في غالبية البلدان العربية النفطية، وبخاصة بلدان الخليج العربي، وليس ما يشير إلى إمكانية تجدده في المدى المنظور، وتقلصت تدريجياً المكتسبات الاجتماعية التي تحققت زمن الطفرة النفطية.

من ناحية أخرى، بنت البلدان العربية المستقلة حديثاً خططاً للتنمية فيها على أساس تعزيز القطاع العام على حساب القطاع الخاص. ولا يستثنى من هذه القاعدة، وبشكل جزئي، سوى لبنان الذي أعطى فرصة أكبر للقطاع الخاص لكي يقوم بدور مهم في التنمية الاقتصادية والتربوية والثقافية والاجتماعية. وبعد هزيمة ١٩٦٧ تزايدت النقمة الشعبية على الأنظمة العربية التي هدرت معظم موازنات الدولة على تسلح غير مجد بسبب فساد النظامين السياسي والإداري والتركيز على القطاع العام دون سواه في عملية التنمية الشمولية على قاعدة قرارات التأميم. وبهدف امتصاص النقمة الشعبية أطلقت البلدان العربية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ خططاً جديدة لتنمية شمولية لا تعتمد على القطاع العام وحده. ثم أعادت النظر بأسس تكوينه السابقة عن طريق إرجاع كثير من الملكيات المصادرة بموجب قرارات التأميم والإصلاح الزراعي إلى الورثة من أبناء وأحفاد أصحابها. وأطلق على هذا المسار في البلدان التي كانت تعتمد النظام الاشتراكي اسم «سياسة الانفتاح الاقتصادي» التي قادت إلى ولادة ما سمي بـ «القطط السمان» في مصر، وهو نعت جديد لتوصيف قوى اقتصادية استفادت من سياسة الانفتاح وإعادة الملكية لكي تجمع ثروات كبيرة على قاعدة النهب الرأسمالي غير الخاضع لأية رقابة حكومية. أما القوى الاجتماعية الفقيرة، والطبقات الوسطى فلم تحصل على مكتسبات جدية من سياسة الانفتاح، بل خسرت بعض المكتسبات، وهي محدودة أصلاً، وقد نالتها بموجب التدابير الاشتراكية السابقة.

أخيراً، ومنذ نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩ برز اتجاه تنموي في جميع البلدان العربية يدعو إلى ضرورة التخلي نهائياً عن القطاع العام كتعبير عن هزيمة النظام الاشتراكي بعد أن أثبت عدم قدرته على منافسة النظام الليبرالي الرأسمالي على المستوى الكوني. وفسر بعض المنظرين العرب تلك الظاهرة بالقول إن الدول الاشتراكية سابقاً لجأت إلى تشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام. لكنهم تناسوا أن القطاع العام ليس سمة خاصة بالنظام الاشتراكي لأن كثيراً من الدول الرأسمالية العريقة كالولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، واليابان، وألمانيا تعتمده في كثير من القطاعات.

ولم تلجأ أي من تلك الدول إلى سياسة التفريط بالقطاع العام إلا في حالات محدودة منها إرهاق موازنة الدولة. كما أن اعتماد نظام الخصخصة ليس جديداً على الفكر الليبرالي الغربي، إذ طبقته اليابان منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولجأت إليه كثير من الدول، وبخاصة بريطانيا في عهد حكومة مارغريت ثاتشر. ولا تعني الخصخصة تخلي الدولة نهائياً عن القطاع العام وبيعه بثمن بخس للقطاع الخاص الذي يستغل المواطنين دون رقابة صارمة من الدولة. ويكفي التذكير بأن المحاكم الأمريكية قد أصدرت حكماً عام ٢٠٠٠ بتقسيم شركة ميكروسوفت الشهيرة لمنعها من الاحتكار بعد أن جنت أرباحاً هائلة في عام ١٩٩٩ قدرت بعشرات المليارات من الدولارات.

لقد بدا واضحاً أن سياسة تشجيع القطاع الخاص لكي يلعب دوراً متزايداً في التنمية الشمولية في الوطن العربي لا يجوز أن تقترن عملياً بسياسة التخلي نهائياً عن القطاع العام كإطار ممكن للتنمية. ولا بد من إقامة التوازن ما بين القطاعين العام والخاص لكي يلعبا دوراً متكاملاً لا متناقضاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والإعلامية الشاملة.

فسياسة التخلي عن القطاع العام بأي ثمن تندرج في إطار مناخ عالمي استجابة لضغوط العولمة الجديدة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. ويجب التنبيه إلى مخاطر التركيز على شعار الخصخصة دون ضوابط وتقديمه كحل سحري للمشكلات الحادة التي تعانيها خطط التنمية العربية، وبشكل خاص في البلدان التي اعتمدت النظام الاشتراكي سابقاً ثم تراجعت عنه في السنوات الأخيرة من جهة، وفي البلدان النفطية التي بالغت في تقديم الخدمات الاجتماعية إبان الطفرة النفطية ولأعداد قليلة من السكان من جهة أخرى. فقد تبدلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الربع الأخير من

القرن العشرين. وباتت مسؤولية القطاع العام كبيرة في الدول التي تشكو من زيادة حادة في عدد السكان وما يتبعها من تأزم حاد تعانيه شرائح واسعة منهم تعيش دون خط الفقر، وتشكل أرضاً خصبة لكل الدعوات المناهضة للدولة الحديثة.

وليس من شك في أن تشجيع القطاع الخاص في ظل رقابة الدولة المركزية يساعد على تطوير كثير من القطاعات، وعلى امتصاص أعداد كبيرة من الشباب في سن العمل، وعلى تنمية اليد العاملة الموصوفة والماهرة، وعلى الحد من سيل الهجرة إلى الخارج أو النزوح من الأرياف إلى المدن. لكن سياسة الخصخصة التي اعتمدتها جميع البلدان العربية في عقد التسعينيات، وبخاصة الأردن ومصر وتونس والمغرب، لم تعط نتائج باهرة على مستوى التنمية الشاملة ولا على مستوى المردود الاقتصادي أو التخفيف من حدة أزمات البطالة والفقر والأمية.

لذا كان على البلدان العربية أن تتريث في تبني سياسة الخصخصة دون ضوابط بعد أن تأكد للجميع أن قوى سلطوية من جهة، ورأسمالية جشعة من جهة أخرى، تعمل على إفلاس المؤسسات والشركات المعروضة للخصخصة قبل عرضها للبيع وشرائها بأسعار هي دون سعرها الحقيقي، إذ لا تندرج سياسة الخصخصة لدى غالبية البلدان العربية في سياق التكامل الاقتصادي أو التنمية الشمولية عبر تطوير القطاعين العام والخاص على غرار ما قامت به الدول التي حققت تجارب تحديثية ناجحة وفي طليعتها اليابان والنمور الآسيوية. وليس من شك في أن فساد أجهزة الرقابة العربية، بالإضافة إلى فساد السلطة السياسية وجشع الرأسمالية الطفيلية التي تسعى فقط إلى الربح السريع، لن تجعل من سياسة الخصخصة حلاً للتنمية الشاملة، بل ستكون مدخلاً لمزيد من الفساد والإفساد على مختلف المجالات.

نتيجة لذلك، قد تخسر الدولة الكثير من مؤسساتها بعد أن تبيعها بأثمان بخسة للقطاع الخاص دون أن تحقق تنمية شمولية، ولا تعتبر التكامل بين القطاعين العام والخاص شرطاً ضرورياً لبناء تنمية مستدامة. وهناك شكوك لا حصر لها في صدق نيات الداعين إلى بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص في جميع البلدان العربية. وهناك شكوك إضافية في قدرة القطاع الخاص العربي على القيام بالأعباء التي كان يقوم بها القطاع العام في السابق، وخوف متزايد من استمرار نزوح الرساميل العربية إلى الخارج على رغم توفر ضمانات

الاستثمار لها. وليس ما يؤكد أن الرساميل العربية قد نسيت تدابير التأميم، ومصادرة الأملاك الخاصة. فالبيروقراطيات العربية لا تزال شديدة الوطأة على أصحاب الرساميل ولا تقدم لهم الحماية أو الضمانة إلا لقاء نسب كبيرة من الأسهم والأرباح. كما أن استمرار الصراع على السلطة في مختلف أرجاء الوطن العربي يثير الذعر في نفوس المستثمرين الأجانب والمحليين، كما أن نظام الكفيل في البلدان النفطية يحد كثيراً من تطوير التنمية الشمولية لأنه يحرم أصحاب المشاريع الحقيقيين من ملكيتهم ويهبها، مع نسبة كبيرة من الأرباح، إلى أبنا البلد دون أن يقوموا بأي عمل.

وتشكل هذه العوامل مجتمعة معوقات كبيرة تمنع إطلاق خطط تنموية شمولية على المستويين المحلي والعربي الشامل. وما لم تصل البلدان العربية إلى مستوى مقبول من ممارسة الأفراد لنشاطاتهم بحرية، والأحزاب والمنظمات السياسية لدورها على أسس ديمقراطية سليمة، فإن ممارسة الليبرالية الاقتصادية بشكل مجتزأ عبر سياسة الخصخصة المنفلتة من كل الضوابط الوطنية والقومية، وعدم وجود نخب بيروقراطية ذات كفاءة عالية وصلاحيات واسعة لمراقبة عمل القطاع الخاص على الطريقة اليابانية، فإن الحلول العربية المقترحة يمكن أن تنتهي بكوارث اجتماعية واقتصادية تمهد الطريق لنزاعات داخلية لا حصر لها على امتداد الوطن العربي.

في هذا المجال أيضاً هناك الكثير من الدروس المستفادة من التجربة اليابانية والتجارب الآسيوية لبناء تنمية بشرية مستدامة، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية أو التفريط بها لأنها أمانة للأجيال العربية القادمة، وضمان أمن الرأسمال العربي في الداخل والخارج، وحماية الأسواق المحلية، وإرساء قواعد للخصخصة الناجحة، وإعطاء صلاحيات واسعة للنخب البيروقراطية، الوطنية والقومية، من أجل فرض رقابة صارمة لحماية أمن الدول والمجتمعات العربية في عصر العولمة.

ثالثاً: غياب الممارسة الديمقراطية السليمة وتعطيل مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية

شكل قيام المشروع الصهيوني على أرض فلسطين إحدى أبرز المعوقات الأساسية للنهضة العربية طوال القرن العشرين. وبعد قيام دولة إسرائيل عام

١٩٤٨ ارتفعت الشعارات القومية العربية التي تدعو إلى مقاطعتها والعمل على إزالتها بالقوة المسلحة بعد إعلان الحرب عليها والدعوة إلى مقاطعة كل الدول التي تعترف بها.

وطوال عقدي الخمسينيات والستينيات امتلأت الساحة العربية بشعارات قومية متشددة أبرزها: «فلسطين عربية وستعود عربية»، و«ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»، و«نفط العرب للعرب»، و«لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، و«لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض مع إسرائيل» وكثير غيرها، لكن هزيمة ١٩٦٧ وانحسار المد الناصري بعد وفاة عبد الناصر، أحدثا انقلاباً جذرياً في بنية الأنظمة العربية كان من نتائجه السلبية أن العقود الثلاثة التي أعقبت الهزيمة كانت حافلة بشعارات تبرر اعتراف الأنظمة العربية بإسرائيل من خلال التسوية. فحلت مكان الشعارات القومية السابقة مقولات بديلة أبرزها: «الأرض مقابل السلام»، و«تطبيق قرارات الشرعية الدولية»، و«احترام الحدود الدولية شرط التزام إسرائيل بها»، و«الاعتراف بدولة إسرائيل من خلال التسوية العادلة والشاملة أو سلام الشجعان».

وقد استغلت إسرائيل مرحلة الضعف العربي إلى الحدود القصوى. فأصرت على ضرب ظاهرة الكفاح الفلسطيني المسلح، وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، والبدء بالتطبيع المنفرد مع البلدان العربية على مراحل تنتهي باعترافها بدولة إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، والقبول بنظام شرق ـ أوسطي جديد تكون فيه إسرائيل دولة طبيعية بين «دول الجوار الاقليمي».

وكشفت هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ الفساد المستشري في المؤسسة العسكرية من جهة، وفي إدارات القطاع العام من جهة أخرى. وتم تحميل الدولة مسؤولية هدر فرص التنمية على التسلح دون أن تحقق نصراً عسكرياً واحداً على إسرائيل، بل قادت العرب إلى هزيمة مفجعة هزّت الركائز البنيوية والنفسية للمجتمعات العربية. لكن النصر المحدود في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ عاد فأكسب النظام السياسي العربي بعض الصدقية على الجانب العسكري، وشكل مدخلاً للبحث عن أسلوب سلمي لحل الصراع المزمن تحت ستار أن حرباً جديدة تخوضها الجيوش العربية مع إسرائيل قد تنتهي بتدمير المنطقة كلها بسبب الأسلحة الذرية التي يمتلكها العدو الصهيوني منفرداً. وسرعان ما اتجه النظام العربي نحو التصالح مع

إسرائيل بعد توقيع مصر لاتفاقيات كامب ديفيد وخروجها من دائرة الصراع العسكري مع إسرائيل. وقد تحول هذا المنحى، بسرعة فائقة، إلى سياسة عربية عامة تدعو إلى التصالح مع العدو القومي على قاعدة أن: «أن لا حرب من دون مصر ولا سلام من دون سوريا».

تعرضت سياسة التسلح العربي لانتقادات عنيفة لأنها قادت إلى هدر طاقات عربية كبيرة دون جدوى. فباسم الحفاظ على الأمن، والاستقرار، وتفويت الفرصة على العدو في تهديد الوحدة الداخلية، قمعت القوى الديمقراطية في كل بلد عربي بقسوة بالغة أدت إلى تفتيتها وقتل أو سجن أو تهجير أعداد كبيرة من الديمقراطيين العرب. وعلى رغم غياب استراتيجية عربية شاملة لمحاربة إسرائيل، استمر الإنفاق الهائل على التسلح في جميع البلدان العربية، ووضعت خطط التنمية في حالة تبعية تامة للأمن العسكري، فشكل هذا المنحى ضربة موجعة للتنمية العربية الشاملة في جميع الأقطار العربية، إذ كان التسلح عبئاً كبيراً على خطط التنمية العربية، لأن نسبة الإنفاق العسكري من الناتج القومي الإجمالي بلغت ٤,٩ بالمئة في العالم عام ١٩٩٠ مقابل ٩,٩ بالمئة في الوطن العربي. وفي حين قدرت نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام المتوسط في العالم بحوالى ١٧,٤ بالمئة في السنة نفسها، وصلت في بعض البلدان العربية إلى ٢٥,٩ بالمئة وتجاوزتها في بعضها الآخر إلى ٣٨,٥ بالمئة، وإلى ٤٠,٧ بالمئة، وإلى ٤١,٧ بالمئة أحياناً. وقدرت نفقات التسلح عام ١٩٩٧ في الجانب العربي بعدة أضعاف ما اشترته إسرائيل في العام نفسه، دون أن تستخدم الأسلحة العربية في حرب ضدها. وكانت نفقات التسلح في موازنة جميع البلدان العربية طوال الربع الأخير من القرن العشرين تمتص قسماً كبيراً جداً من الموازنة العامة، ولا تترك سوى نسب ضئيلة جداً للتعليم، والصحة، والزراعة، والصناعة، والخدمات، وما دون ٠,٥ بالمئة للبحث العلمي. فنتج من ذلك تخلف مريع في مختلف حقول الإنتاج والمعرفة في البلدان العربية. ومع الشلل الذي أصاب التنمية العربية في جميع المجالات زادت تبعية العرب للخارج بشكل غير مسبوق، وبنسب عالية في أواخر القرن العشرين. ففي عام ١٩٩٥ بلغت المديونية العربية للخارج حوالى ٢٢٠ مليار دولار أمريكي، مع تبعية واضحة في مجال إنتاج الغذاء الضروري للإنسان العربي وزيادة الاعتماد لتأمينه من الخارج، وإلى جانب الخلل الحاد في الأمن الغذائي العربي، والأمن العسكري، والأمن السياسي، برز خلل مماثل في الأمن الثقافي، والأمن التربوي، والأمن

الإعلامي وغيرها. وبسبب عدم الاستقرار الأمني في كثير من البلدان العربية برزت هجرة كثيفة للأدمغة، والرساميل. واليد العاملة، الموصوفة وغير الموصوفة معاً. وقدرت الرساميل العربية الموظفة خارج الوطن العربي عام ١٩٩٥ بحوالى ٧٥٠ مليار دولار أمريكي. واستمر نزيف الأدمغة والقوى العاملة العربية إلى الخارج بنسب كبيرة تقدر بعدة ملايين مهاجر سنوياً، معظمهم من الشباب والمثقفين وحملة الشهادات العليا، أي القوى الأساسية الضرورية للتنمية المستدامة في الوطن العربي.

عربياً، تميز الربع الأخير من القرن العشرين بتراجع حدة الحروب النظامية بين جيوش الأنظمة العربية والجيش الإسرائيلي، وكانت آخرها حرب تشرين الأول/أكتوبر لعام ١٩٧٣ وما نتج منها من طفرة نفطية من جهة، ومن نزوع للتصالح مع العدو الصهيوني وإقامة علاقات دبلوماسية معه على خلفية اتفاقات كامب ديفيد من جهة أخرى. ومع أن مسار التسوية بدأ بمصر والأردن، فإنه سرعان ما تعمم ليضم دولاً عربية أخرى شاركت في اتفاقات مدريد وأوسلو وشرم الشيخ وغيرها. ثم انخرطت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها في إيجاد حل سلمي للصراع العربي ـ الصهيوني برعاية أمريكية ومباركة دولية.

ومع أن حرب تشرين الأول/أكتوبر لعام ١٩٧٣ لم تغير جذرياً في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، إلا أنها رفعت من معنويات الجيوش العربية وعززت موقع المفاوض العربي في عملية استرجاع الأراضي العربية المحتلة في ظل شعار «الأرض مقابل السلام». لكن إسرائيل تجاهلت هذا المنحى التصالحي في الموقف العربي تجاهها فأصرت على غزو جنوب لبنان عام ١٩٧٨، ثم احتلت العاصمة بيروت ومساحة واسعة من لبنان عام ١٩٨٢. وسرعان ما تعرضت لمقاومة لبنانية عنيفة أجبرتها على الانسحاب التدريجي من بعض الأراضي اللبنانية التي احتلتها. وتحولت المقاومة الوطنية في لبنان إلى بديل للحرب النظامية في الصراع العربي ـ الصهيوني بعدما لاقت ترحيباً حاراً من مختلف الشعوب العربية، ومن بعض الأنظمة العربية والصديقة أيضاً. ونجحت المقاومة الوطنية بإنزال ضربات موجعة بالجيش الإسرائيلي، مما أجبر الدولة الصهيونية على سحب جيشها مهزوماً من لبنان في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ بعد مقاومة عنيفة استمرت أكثر من عشرين عاماً تحمل اللبنانيون خلالها الكثير من الخسائر البشرية والاقتصادية في سبيل تحرير وطنهم واسترجاع أراضيهم المحتلة باستثناء مزارع شبعا التي ما تزال حتى صيف

٢٠٠٢ تحت الاحتلال الإسرائيلي. وأهم دروس التحرير أن إسرائيل لا تفهم إلا لغة القوة التي أجبرتها أيضاً على الاعتراف ببعض القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وبخاصة القرار رقم ٤٢٥ لعام ١٩٧٨، الذي نص على انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان دون قيد أو شرط، وكانت قد تجاهلته لأكثر من عقدين من الزمن. أما الانتصار النسبي للجيوش العربية في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣ فلم يساعد على بناء نظام اقليمي عربي متماسك، بل أعقبة اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، تلتها حرب الخليج الثانية بعد غزو العراق للكويت وما رافقه من تمركز عسكري أمريكي كثيف في منطقة الخليج العربي. لكن انتصار المقاومة الوطنية في لبنان ساهم في تجديد الانتفاضة الفلسطينية الثانية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وهي تواجه هجوماً إسرائيلياً شرساً لتصفيتها منذ آذار/مارس ٢٠٠٢.

وفي المقابل، وعلى رغم السلبيات الكثيرة لتلك المرحلة، شهد عقد التسعينيات تطورات مهمة على ساحة العمل القومي العربي منها توحيد شطري اليمن، وحل بعض النزاعات العربية ـ العربية بالطرق السلمية، والتضامن الرسمي والشعبي العربي مع لبنان ومقاومته الوطنية، ومع الشعب الفلسطيني دفاعاً عن حقوقه الوطنية المشروعة بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين، والتضامن مع سوريا لمنع إسرائيل من التفرد بها أو النجاح في عزلها على الصعيدين الاقليمي والدولي، ومنع التيارات الأصولية من تفجير حروب أهلية في كثير من البلدان العربية لانتزاع السلطة بالقوة المسلحة وغيرها، لكن ذلك لا يخفي السلبيات الكبيرة التي ظهرت في الفترة نفسها على الساحة القومية وأبرزها الصراع الدموي المستمر في الجزائر، والصراع الحاد على السلطة في السودان، والحصار الدولي الجائر المفروض على العراق وليبيا، واستمرار احتلال إيران للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتهديدات التركية لسوريا والعراق واستخدامها لمصادر المياه كبؤرة لتجديد النزاع الإقليمي في هذه المنطقة، وبقاء المسألة الكردية دون حل ديمقراطي يرضي العرب والأكراد معاً، وتأزم مسألة الأقليات العرقية والدينية والمذهبية واللغوية في غير منطقة عربية.

وبعبارة موجزة، يواجه النظام الاقليمي العربي في عصر العولمة مأزق الشرعية، وغياب الديمقراطية الصحيحة، وتحكم العسكر بالسياسة، وحدة الشعور المحلي أو الوطني على حساب الشعور القومي الشمولي، وتهميش دور مؤسسات المجتمع المدني، وصعوبة النضال في سبيل التعددية السياسية والحزبية

بسبب هيمنة الحزب الواحد وسيطرته على أجهزة الدولة ومؤسساتها، وقمع القوى الديمقراطية والليبرالية المطالبة بحقوق الإنسان العربي، وبشكل خاص حقه في الحياة الحرة وممارسة ما يكفله له الدستور من حقوق أساسية كمواطن حر في دولة عصرية.

وتعيش الأنظمة العربية، على اختلاف أشكالها الملكية والأميرية والجمهورية، ظاهرة البحث عن الاستقرار بالاعتماد على القمع السلطوي وتوارث الحكم من الآباء إلى الأبناء، وهي ظاهرة تتصف بها غالبية البلدان العربية في العقود الأخيرة. وقد أصاب الترهل السياسي الأحزاب والقوى والمنظمات السياسية والنقابية وحتى الثقافية والإعلامية، وباتت النخب السياسية والنقابية تعمل على البقاء في السلطة أطول فترة ممكنة. وليس من شك في أن هذا المنحى يلغي كل أشكال الديمقراطية والتغيير بحيث تكاد تمحي الفوارق ما بين ممارسات الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية على امتداد الوطن العربي بعد أن تحولت النظم والقوانين السارية المفعول إلى مجرد ديكور ديمقراطي لأنظمة سياسية ذات نزوع تسلطي واضح.

على أن سياسة القمع تبقى عديمة الفائدة في حل أي من المشكلات الناجمة عن التنمية المشوهة، وردم الهوة القائمة على خلل اجتماعي يتفاقم سنوياً في جميع البلدان العربية. كما أن شعارات الخصخصة وبيع معظم مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص لم تؤد إلى تخفيف الأزمات الاجتماعية، بل قادت إلى مزيد من البطالة، وإلى حجب فرص العمل عن جيل الشباب، وتهميش عدد كبير من اليد العاملة غير الموصوفة أو المدربة على التكنولوجيا الحديثة. وأدت تجارب التنمية المنفردة في كل بلد عربي إلى هدر كثير من الطاقات والموارد الطبيعية مقابل مردود هزيل للغاية بسبب ارتفاع كلفة التنمية القطرية المحدودة الفوائد. ونتج من ذلك تعزيز المطالبة بالديمقراطية، وتنشيط الاتجاهات السياسية الداعية إلى التعددية والليبرالية في جميع المجالات، والعمل من أجل التكامل الاقتصادي عبر إصلاحات جذرية تطول الركائز البنيوية للخطط التنموية التي قامت بها البلدان العربية التي نادت بالليبرالية أو بالاشتراكية على حد سواء. ومع تزايد ميل الأنظمة العربية إلى حل الصراع القومي مع إسرائيل بالطرق السلمية بات من الصعب عليها تبرير حروب عربية ـ عربية كما كان يجري في السابق. وقد خفت حدة النزاعات العربية ـ العربية بشكل كبير في العقد الأخير من القرن العشرين، ونشطت الدعوات المخلصة لبناء نظام اقليمي عربي قادر على مواجهة النظام الشرق أوسطي

الجديد لمواجهة مخاطر إسرائيل المرتقبة حتى لا تحقق مكاسب كبيرة في زمن السلم عجزت عن تحقيقها بقواها العسكرية. وقد نبه الكثير من الباحثين العرب إلى أن إسرائيل لم تتخلَّ قط عن حلمها التاريخي بإقامة دولة إسرائيل الكبرى، وهي عازمة على تحقيقه اقتصادياً بعدما عجزت عن تحقيقه سكانياً وجغرافياً بالقوة العسكرية.

لقد خططت إسرائيل لكي تصبح بمثابة اللوبي الشرق أوسطي الذي يدير هذه المنطقة بما لديه من نفوذ سياسي، وقوة عسكرية نووية، وطاقات مالية كبيرة، ودعم أمريكي ودولي، فتتحول بذلك إلى شبيه باللوبي الصهيوني الذي يتحكم بالقرار الأمريكي وعبره بالقرار الدولي مستفيدة من قدرات تكنولوجية، وإعلامية، واقتصادية هائلة. وذلك يحتم على العرب الارتقاء بنظمهم السياسية ذات النزوع التسلطي، وإدارتهم المترهلة نحو مرحلة أرقى لمواجهة التحديات الصهيونية ومشروع النظام الشرق أوسطي الجديد بإدارة إسرائيل. ولعل جامعة البلدان العربية هي أكثر المنظمات القومية العربية المعنية بتطوير نظمها وإدارتها وطرق عملها لكي تلعب دوراً مهماً في التضامن العربي والعمل العربي المشترك في عصر العولمة.

وتميزت السنوات القليلة الماضية بعقد اتفاقيات ثنائية اقتصادية بين أكثر من دولتين عربيتين، وبناء مناطق حرة للتبادل التجاري العربي الذي يعود بالنفع على المنتج والمستهلك العربيين. وبرز سعي حثيث لحل الأزمات الاقليمية الموروثة أو العالقة بشكل سلمي مع دول الجوار الاقليمي، وبشكل خاص مع تركيا وإيران وإثيوبيا. ونجاح هذا التوجه يساعد كثيراً على تطوير آليات عمل النظام الاقليمي العربي، ويكسب إدارته خبرة متزايدة في معالجة الأزمات الحادة لمنع انفجارها عسكرياً تمهيداً لإيجاد حلول عملية لها. كذلك يساهم التضامن الداخلي في كل بلد عربي في منع تفجر الحروب الأهلية ويحد من قدرة العوامل الاقليمية والدولية على التفجير.

وعلى رغم السلبيات الكبيرة للهجوم الشرس وغير المبرر في غالب الأحيان الذي تقوم به أجهزة القمع ضد مؤسسات المجتمع المدني في جميع البلدان العربية، برزت بشائر تحول ديمقراطي في غير بلد عربي في مطلع القرن الحادي والعشرين، ولكنها ما تزال ضبابية للغاية بسبب تغليب شعار الأمن والاستقرار على الحقوق الأساسية للمواطن العربي، وبخاصة حقه في ممارسة الديمقراطية الصحيحة وتطبيق مبدأ حكم الشعب للشعب.

ويأتي الإفراط في قمع مؤسسات المجتمع المدني كدليل ملموس على

فشل جميع البلدان العربية، وعجز سياساتها المعلنة عن إيجاد حلول علمية طويلة الأمد للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية. وما زالت إمكانات التفجير الداخلي عبر العصبيات الطائفية والقبلية والسياسية قائمة في كثير من البلدان العربية. وبقي توظيف الرساميل المحلية أو الوطنية في الحدود الدنيا، كما أن القروض الخارجية من المؤسسات المالية الدولية تفرض شروطاً تطول الهياكل الاقتصادية للدولة لضمان استردادها بفوائد مرتفعة جداً. فنتج من ذلك أن شرائح سكانية كبيرة في الوطن العربي باتت دون خط الفقر، مع زيادة حادة في نسب البطالة والأمية. ولم تساهم سياسات الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدتها بعض البلدان العربية في تشجيع قوى الإنتاج وتطوير القوى المنتجة، بل زادت من تبعية الأسواق العربية للرأسمال الأجنبي مع بقاء نسبة كبيرة من الرساميل الوطنية في البنوك الأجنبية. فساهمت تلك السياسات أيضاً في بروز قوى اقتصادية شابة من أبناء الحكام وأصحاب النفوذ الذين جنوا فوائد كبيرة وأصبحوا من كبار الأثرياء والملاكين. كما ساهمت في بروز دور متصاعد لرجال الأعمال، وبات لهم تأثير مباشر في رسم السياسة الخارجية لبعض البلدان العربية من خلال وجود أبنائهم وأنسبائهم في دوائر تلك الوزارة وسفاراتها. وتجلت مخاطر تلك السياسات في تهميش الطبقات الوسطى وقوى الإنتاج التقليدية، مع انخراط غير مضمون العواقب للاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي بشكل تبعي يقود بالضرورة إلى استنزاف سريع للموارد الطبيعية العربية بأسعار متدنية جداً لسد العجز المتزايد في الإنفاق أو الهدر الحكومي غير المجدي والمتوارث عن مرحلة الطفرة النفطية. وذلك يفترض بالضرورة الإسراع في تبني خطط جديدة للتنمية المستدامة والشمولية على امتداد الوطن العربي. فالموارد الطبيعية ليست ملكاً لجيل واحد من العرب، بل يجب الحفاظ على حصة كبيرة من مدخراتها للأجيال العربية القادمة علها تستفيد منها بشكل أفضل عن طريق تطبيق سياسة عقلانية تحافظ على البيئة النظيفة وتستفيد من المواد الخام في إطار خطط تنموية داخلية، بدل التفريط بها كما حصل في المراحل السابقة وحتى الآن(٩).

---

(٩) لمزيد من التوسع في هذا الجانب، انظر: علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، و Kamal Hamdan, *Le Conflit libanais, communautés religieuses, classes sociales et identité nationale* (Genève: Institut de recherche des nations unies pour le développement social, 1997).

هنا أيضاً دروس مستفادة للعرب من اليابان في مجال النهوض الاقتصادي بعد حرب مدمرة، وحماية البيئة الطبيعية، ونقل السكن الجديد نحو المناطق الآمنة من الزلازل والأعاصير الموسمية، وحماية الثروات القليلة المتوفرة لديها وبشكل خاص الثروة السمكية والثروة الحرجية، وبناء الوحدة القومية في مواجهة التحديات الخارجية، وممارسة شكل أرقى من العمل الديمقراطي يتعارض كلياً مع موروث العمل الأوتوقراطي أو الاستبدادي الذي كان سائداً زمن الحكم الامبراطوري غير المقيد بأية ضوابط شعبية، إذ تعمل اليابان بدأب وعناد منذ نصف قرن على حل سلمي لمشكلاتها الأمنية والاقليمية العالقة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت تحتفظ بأكثر من أربعين ألف جندي أمريكي على الأراضي وفي المياه اليابانية. وعلى رغم سكوت الحكومة اليابانية مكرهة عن سيطرة الروس على جزر الكوريل قرب هوكايدو، فإن اليابان المنزوعة السلاح تصر على استعادة كامل تلك الجزر بالطرق السلمية. وهي لا ترى أن استرجاع تلك الجزر أو إخراج الجيش الأمريكي من أراضيها وموانئها يتطلب عسكرة النظام الياباني للقتال ضد الأمريكيين والروس، لأن لديها وسائل عديدة لتحقيق أمانيها الوطنية في استرجاع أراضيها القومية. وهي تربط دوماً ما بين مساعداتها المالية والتكنولوجية لروسيا، بتخلي هذه الأخيرة عن جزر يابانية احتلتها دون وجه حق وأجبرت على التنازل عنها يوم كانت الحكومة اليابانية منقوصة السيادة. وقد احتجت رسمياً في صيف ٢٠٠١ على اتفاقات الصيد البحري التي وقعتها روسيا مع كوريا الجنوبية وشملت المياه الاقليمية المحيطة بجزر الكوريل، وهددت برفع شكوى رسمية إلى منظمات التحكيم الدولية.

وبعبارة أخرى، إن دروس اليابان في هذا المجال مفيدة جداً للعرب، فاعتماد طريق الحل السلمي عن طريق المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة لا يعني أبداً التنازل عن شبر واحد من الأرض الوطنية أو القومية. كما أن الموارد الطبيعية، والمال، والتكنولوجيا، وغيرها تشكل أسلحة فاعلة لا تقل أهمية عن سلاح الجيوش، ويجب استخدامها في سبيل استعادة تلك الأرض، مهما طال عليها زمن الاحتلال. ومن دروس اليابان المفيدة جداً في هذا المجال أن اليابانيين تحملوا سابقاً قرابة أربعة عقود كاملة من العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة (١٨٥٤ ـ ١٨٩٤)، لكنهم أعدوا العدة خلالها للتخلص نهائياً من الاتفاقات المذلة التي كبلتهم. فبنوا دولة امبريالية قوية أنزلت هزائم عسكرية سريعة بدول الجوار الإقليمي كالصين وروسيا، ثم

تحدت الأمريكيين في بيرل هاربر التي أشعلت الحرب العالمية الثانية في جنوب وشرق آسيا. وعلى رغم اختلال ميزان القوى العسكري الحاد بين اليابان المنزوعة السلاح وكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، المسلحة بأحدث الأسلحة، فإن اليابان لم تتنازل عن أي من حقوقها الوطنية والقومية المشروعة. وهي تمتلك وسائل كثيرة لاستعادة تلك الحقوق، بما فيها التحضير مجدداً للدفاع عن نفسها ومصالحها بالوسائل العسكرية حتى لا تبقى لفترة طويلة في موقع العملاق الاقتصادي والقزم العسكري، وبالتالي السياسي.

رابعاً: مشكلات الأمن القومي والتكامل العربي وتوطين التكنولوجيا المتطورة: دروس مستفادة من اليابان

١ ـ نحو فهم جديد للأمن القومي العربي

ما زالت مؤسسات الأمن كالجيش والاستخبارات وغيرها تشكل العمود الفقري للأنظمة العربية طوال الربع الأخير من القرن العشرين، وذلك بغض النظر عن طبيعة أو شكل النظام السياسي العربي وما إذا كان ملكياً أو جمهورياً. ومن المعروف جيداً أن هذه القوى تستنزف نسبة كبيرة من الموازنة. لكن المفارقة الغريبة أن مفهوم الأمن القومي العربي، كما هو مطبق على أرض الواقع، يختلف جذرياً عما هو موجود في الوثائق النظرية المكتوبة.

نظرياً، هناك عدد كبير من الاتفاقيات، الثنائية والجماعية، ترعى استقرار الأنظمة العربية انطلاقاً من دعامتين تكمل إحداهما الأخرى: الجيش وأجهزة الاستخبارات في الداخل، واتفاقيات عسكرية عربية ـ عربية، أو عربية مع دولة خارجية ترابط قواتها على الأراضي العربية بصفة رسمية لحفظ الأمن العربي.

عملياً، تحولت المؤسسات العسكرية العربية إلى أجهزة بيروقراطية تلعب دوراً حاسماً في الحفاظ على النظام السياسي، وتشارك فئات منها في إدارة الاقتصاد المحلي بشكل سافر أو عبر أفراد من العائلة. وباتت مؤسسة الجيش في كثير من البلدان العربية تتصرف كجماعة متماسكة تدافع عن مصالح المنتسبين إليها ويقيم قادتها تحالفاً وثيقاً مع رجال المال والأعمال، وتلعب دوراً أساسياً في حماية القوى الاقتصادية الصاعدة فتؤمن لها الحماية مقابل المشاركة

في الأرباح. وهناك مراكز قوى في الجيش تتدخل لمنع مناقشة الموازنات العسكرية في مجالس الشعب والبرلمانات المحلية تحت ستار الحفاظ على سرية الأمن القومي. فمخصصات القوى الأمنية في أي بلد عربي تزيد أحياناً على الموازنة السنوية لعدد من وزارات الخدمات مجتمعة. ويشير عدد من الاقتصاديين العرب إلى وجود ضغط مباشر مارسته مراكز القوى العسكرية لرسم سياسات اقتصادية جديدة قامت على بيع القطاع العام للقطاع الخاص. يضاف إلى ذلك أن أفراد الجيش الحديث باتوا مؤهلين للقيام بأدوار مدنية كالسياسة، والاقتصاد، والإدارة، والتعليم الجامعي وغيرها. وهم يلعبون دوراً متزايداً في مساندة التنمية الاجتماعية بسبب الإمكانات البشرية والاقتصادية الكبيرة المتوفرة لدى هذا الجيش، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، مؤسسة الإسكان العسكري، ومؤسسات الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية. ويجري تداخل ملحوظ بين العمل العسكري والأعمال المدنية، بحيث باتت القوى العسكرية، إبان فترة الخدمة الفعلية، أو بعد التقاعد، تشكل قاعدة ثابتة ومهمة في عمليات التنمية الوطنية الشاملة. فالتعريف الحديث لمشكلات الأمن يتجاوز حدود الأمن السياسي والعسكري ليطول الأمن الغذائي، والصحي، والاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، والحفاظ على البيئة.

إن وظيفة الأمن، بالمفهوم العلمي الحديث، تفترض الحفاظ على الأرض، ما عليها ومن عليها، في سيرورة مستمرة وشاملة ومستدامة لجعلها كوكباً قادراً على توفير متطلبات العيش والاستقرار والتنمية المستدامة لأجيال متعاقبة من سكانها، وذلك يتطلب نظرة جديدة لدور الأمن في الحفاظ على السلم الأهلي، وحماية البيئة، وتهدئة النزاعات المعقدة، وتدمير الأسلحة المكدسة داخل الأرض، أو عليها أو في الفضاء المحيط بها، والشروع في بناء عالم جديد لا تتهدده الحروب، والمجاعات، والأوبئة، والتصحر، والأمية، والبطالة، وحماية الإنسان من الاستغلال، وتوظيف التكنولوجيا والعلوم العصرية لخدمة الرأسمال البشري. لكن الجيوش العربية ما زالت بعيدة كل البعد عن هذه الأهداف الاستراتيجية للتنمية البعيدة المدى، ففي حين لعبت القوى البشرية التي مارست العمل العسكري حتى نهاية الحرب العالمية الثانية دوراً أساسياً في التنمية الشمولية في اليابان بعد الحرب، وكانت إحدى أهم عناصر الاستمرارية والتغيير في النهضة اليابانية المعاصرة، فإن وظيفة القوى العسكرية العربية ما زالت قمعية وليست تنموية، وهي تمارس القمع ضد الشعوب العربية وليس ضد العدو الصهيوني أو القوى الاقليمية والدولية

المعادية للأمن القومي العربي.

وهناك دروس مستفادة من تجربة التحديث اليابانية المعاصرة في مجال تطبيق المفهوم الجديد للأمن القومي من حيث هو الحفاظ على أمن المجتمع بشموليته، وكامل طبقاته وليس أمن محتكري السلطة السياسية فقط.

لقد بنيت تجربة التحديث اليابانية المعاصرة على أساس دولة منزوعة السلاح تماماً من جهة، ومحرومة من كل أشكال التسلح والقدرة على القمع من جهة أخرى، لكن اليابانيين قد استنبطوا أشكالاً من الحماية الذاتية حولت الغالبية الساحقة من الشعب إلى قوى متعاونة طوعاً مع القوى الأمنية المزودة بأسلحة بسيطة للغاية. وعلى قاعدة «كل مواطن خفير» نجح اليابانيون بحماية مجتمعهم بطرق ديمقراطية حضارية جعلت اليابان في طليعة دول العالم المتحضر من حيث تدني نسبة الجريمة، والاغتصاب، والمخدرات، والسرقات، واستخدام العنف ضد الأفراد والمؤسسات. ولا تنفق الحكومة اليابانية على أجهزة الأمن الداخلي ومعها أفراد الجيش والقوات المسلحة التي يمنع استخدامها إلا في حالة الدفاع عن النفس فقط، سوى نسبة ضئيلة جداً من الموازنة السنوية. مع ذلك، فالأمن مستتب في اليابان أفضل بكثير مما هو عليه في جميع الدول التي تنفق نسبة كبيرة من موازناتها السنوية على القوى العسكرية. وهنا دروس مستفادة للعرب بأن الأمن ليس مسألة عسكرية فحسب، بل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.

٢ ـ مأزق التكامل العربي في إطار استمرار التبعية

طوال النصف الثاني من القرن العشرين لم ينجح العرب بإطلاق مؤسسات قومية عربية قادرة على التخطيط الطويل الأمد للتكامل العربي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية وغيرها.

وعلى رغم وجود كثير من المؤسسات ذات الاتجاه القومي العربي، كجامعة الدول العربية والمنظمات الملحقة بها، والسوق العربية المشتركة، ومجالس التعاون، والاتحادات القومية العربية كاتحادات الأدباء، والصحافيين، والحقوقيين، والعمال، والمؤرخين. . . الخ، فإن النتائج الإيجابية التي تولدت عنها بقيت محدودة الأثر في مجال التكامل الاقتصادي والسياسي، والثقافي، والتربوي وغيرها.

فأنظمة جامعة الدول العربية ما زالت تفترض الإجماع لتنفيذ القرارات المتخذة، مع ترك الحرية التامة لكل دولة عربية لتطبيق ما يتوافق منها مع مصالحها القطرية. لذلك اتخذت عشرات القرارات المهمة فعلاً على طريق التكامل الاقتصادي العربي لكنها بقيت دون تنفيذ. فاتخذت قرارات خاصة بالتنسيق القطاعي، والتنسيق الاقتصادي على المستوى العربي العام، وقرارات خاصة بإقامة مناطق حرة، وأخرى خاصة بتسهيل عبور الأفراد والسلع التجارية، وتشجيع تبادل الوفود السياحية، وتوظيف الرساميل. وقد وضعت قمة عمان لعام ١٩٨٠ خطط عمل للتكامل الاقتصادي العربي اعتبرت بمثابة وثيقة استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، انطلاقاً من مبدأ التخطيط الإنمائي المتكامل والطويل الأمد الذي يقود إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي تدريجياً عبر خطط خمسية تتفرغ منها خطط سنوية. ومع أن القمم العربية اللاحقة لم تتراجع عن قراراتها السابقة، إلا أنها حولتها إلى مجرد نصوص لم تحقق أي إنماء متكامل بين البلدان العربية. وفي العقد الأخير من القرن العشرين تم استبدال سياسة التخطيط الطويل الأمد لبناء التكامل الاقتصادي العربي بقرارات تدعو إلى تحرير التبادل التجاري العربي وجعله مدخلاً للتكامل الاقتصادي.

وقد تم تجسيد هذا المنحى التكاملي عبر قمة القاهرة لعام ١٩٩٦ التي تضمنت قراراتها الدعوة إلى إقامة مناطق تجارة حرة بين البلدان العربية، وإجراء تخفيض جمركي على السلع العربية بنسبة ١٠ بالمئة وبدأ تطبيقها رسمياً منذ مطلع عام ١٩٩٧ بين عدد من البلدان العربية دون أن يؤدي إلى أي تغيير نوعي في العلاقات الاقتصادية التكاملية بين البلدان العربية، لكن مخاطر غياب التخطيط الاقتصادي المشترك حتى الآن بين البلدان العربية كبيرة جداً بسبب النتائج السلبية المرتقبة لتطبيق اتفاقيات «الغات» وإطلاق حرية التجارة على المستوى الكوني. كما أن دخول البلدان العربية منفردة إلى منظمة التجارة العالمية غير مضمونة النتائج بسبب غياب التنسيق بينها. وستتحمل البلدان العربية سلبيات القرارات الصادرة عن تلك المنظمة دون إيجابياتها لأن تلك القرارات تضمن مصالح الشركات الاقتصادية العملاقة والبنوك الكبيرة بالدرجة الأولى. وهناك اتجاه عام لدمج البنوك في الدول الصناعية المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، لتشكيل قوى مالية واقتصادية قادرة على المنافسة لكنها تؤدي الى إفلاس البنوك الصغيرة وإلحاقها تبعياً بها. فغياب خطط التكامل الاقتصادي العربي كان مؤشراً بالغ السلبية على مستقبل هذه المنطقة

ذات الموقع الاستراتيجي المهم في الاقتصاد العالمي. وتم تدويل بعض السلع العربية كالنفط والغاز منذ زمن بعيد، إذ تضمن استخراجهما مئات الآلاف من القوى العسكرية الأمريكية تدعمها أعداد كبيرة من الطائرات والقطع البحرية.

ولعل أخطر سلبيات النظام الإقليمي العربي في هذه المرحلة، هي التكتلات الاقتصادية والمالية، فهم يواجهون مؤسسات عصر العولمة العملاقة بقوى مشتتة، وغياب شبه تام للتنسيق التكاملي في ما بينهم، وتغليب المصالح القطرية الضيقة على التوجهات الوحدوية في مجال التكامل الاقتصادي التي تشكل خطوة أساسية على طريق التنمية الشمولية للوطن العربي وتلافي سلبيات الكتل الإقليمية، والوحدات الجغراسية الكبيرة، والاحتكارات الاقتصادية العملاقة.

في هذا المجال هناك بالتأكيد دروس مستفادة للعرب من اليابان التي طورت جميع مؤسساتها لكي تتلاءم مع العولمة والمنظمات الفاعلة في النظام العالمي الجديد. فقد جرى دمج عدد كبير من البنوك، والمؤسسات التجارية، والمصانع، والمنظمات الإعلامية، والثقافية، والفنية، لكي تستطيع تلك المؤسسات التصدي بفاعلية لسلبيات عصر العولمة وحماية المجتمع الياباني من السقوط تحت رحمة المنظمات المالية والإعلامية الدولية. ويكفي التذكير بأن هناك عدة صحف يابانية تطبع يومياً قرابة عشرة ملايين نسخة، ويصل مجموع نسخ الصحف الخمس الكبرى إلى قرابة خمسين مليون نسخة يومياً. وهناك بعض الكتب والمجلات التي تزيد مبيعاتها على المليون نسخة، وفي المقابل، فدور النشر والإعلام العربية تعيش حالة بائسة جداً بسبب التدني المريع في عدد القراء، والاستهلاك المحدود للغاية لمصادر الإعلام والثقافة كالإنترنت، وشبكات الاتصال الالكتروني، وغيرها.

٣ ـ العرب وتوطين التكنولوجيا

تبرز الدراسات العلمية المتخصصة بشؤون البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا أن التعليم العالي هو أداة النهوض بالمجتمعات النامية منها والمتطورة على حد سواء، وفي مختلف حقول المعرفة، والإنتاج، والإبداع. فالتوظيف بهدف تحسين الإنتاج العلمي ووضعه في خدمة المجتمع هو المدخل الطبيعي للارتقاء بالإنسان الفرد أولاً، وبالمجتمع ثانياً، وبالحضارة الإنسانية الشمولية في عصر العولمة ثالثاً. ومع بروز المشكلات الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية والتربوية والبيئية الناجمة عن الانفجار السكاني في جميع البلدان النامية والفقيرة، تزايدت الحاجة إلى التوظيف المكثف في قطاع التعليم العالي لتطوير التكنولوجيا وبناء الكادرات العلمية القادرة على مواجهة تلك الأزمات عن طريق إيجاد حلول عملية لها. وفي طليعة تلك الحلول: الحد من التزايد السكاني المخيف في بعض الدول، ورسم خطط عملية طويلة الأمد لمحاربة البطالة، والأمية، والفقر، والجوع، والتصحر، والمخدرات، وتلوث البيئة وغيرها. فالتوظيف الجيد والمقرون بالإدارة العصرية ذات الكفاءة العلمية الممتازة هو الحد الأدنى لأي مشروع نهضوي قادر على مواجهة تلك الأزمات وحلها. ودلت الأبحاث التفصيلية التي قدمت إلى الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية التي انعقدت في بيروت في الفترة ما بين ١٧ و١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ على وجود أزمات كبيرة في مجال تمويل البحث العلمي في قطاع التعليم العالي كشرط لتوطين التكنولوجيا في جميع البلدان العربية، الغنية منها والفقيرة على حد سواء.

حتى نهاية القرن العشرين لم تكن البلدان العربية تنفق على قطاع التعليم في مختلف مراحله أكثر من ٧ بالمئة في أحسن الحالات، وتتدنى هذه النسبة إلى أقل من ٠,٥ بالمئة في البلدان العربية الفقيرة. ومع أن التقرير يشير إلى أن البلدان النفطية العربية كانت الأكثر إنفاقاً على التعليم، إلا أن غالبية ما يقدم في هذا المجال يذهب إلى تغطية الأعمال الإدارية ونفقات المعلمين ولا توظف منه سوى مبالغ زهيدة جداً في مجال البحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا وتنشيط المراكز العلمية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مجموع الأبحاث والدراسات المنشورة في مجال العلوم الطبيعية في البلدان العربية مجتمعة خلال السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣، بلغ ٢٦١٦ بحثاً ودراسة يقابلها ٤٦٦١ بحثاً ودراسة نشرت في إسرائيل خلال الفترة عينها. ولم يتغير هذا الواقع بشكل جذري طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات حيث دلت بعض الاحصاءات على أن ما أنفق على البحث العلمي في جميع البلدان العربية عام ١٩٩٢ لم يتعد ٦٠٠ مليون دولار، أي أقل بكثير من ١ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، وهو أدنى المعدلات في العالم الثالث. كما أن نسبة الإنفاق العربي على البحث وتطوير المراكز العلمية إلى الناتج القومي لم تصل هي الأخرى إلى أكثر من ٠,٥ بالمئة في عام ١٩٩٦، وهي نسبة متدنية جداً ولا يمكن أن تقاس بما ترصده البلدان الصناعية المتطورة في هذا المجال. ففي عقد الثمانينيات، كانت الولايات المتحدة الأمريكية توظف سنوياً حوالى ١٣٥ مليار

دولار في البحث العلمي، أي قرابة ٢,٩ بالمئة من إجمالي إنتاجها القومي، مقابل ٣ بالمئة من اليابان، و٢,٨ بالمئة في ألمانيا الغربية، و٢,٤ بالمئة في فرنسا، و٢,١ بالمئة في بريطانيا.

وفي عقد التسعينيات، استمرت اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا الغربية في طليعة دول العالم الصناعي التي وظفت أعلى نسبة في البحث العلمي. في حين أن الموارد النفطية الوفيرة في البلدان العربية ذهبت هدراً، دون أن تساهم، ولو بالحد الأدنى، في تطوير البحث العلمي على امتداد الوطن العربي، وذلك لأسباب موضوعية ناجمة عن قلة عدد السكان في معظم الدول النفطية، وقلة عدد الباحثين من أبنائها، والمشكلات الحادة التي مرت بها ولا تزال دول نفطية كبيرة كالجزائر والعراق، وغيرهما. وقد دل إحصاء عام ١٩٩٦ الصادر عن منظمة الأونيسكو على أن مصر أنفقت على البحث العلمي ٠,٣٧ بالمئة، وهي أعلى نسبة بين البلدان العربية في ذلك العام، وتتدنى إلى أقل من ٠,٠١ بالمئة في دول عربية نفطية، وقد تنعدم بالكامل في دول عربية غير نفطية. وما زالت البلدان العربية عاجزة عن حل أزماتها المستعصية في ظل غياب شبه تام لخطط تمويل البحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا، وتخريج أجيال متعاقبة من الباحثين العرب الشباب في مختلف مجالات المعرفة، وتطوير التعليم العالي، وتشجيع الإنتاج العلمي الجيد. وذلك يتطلب رسم استراتيجية طويلة الأمد لإيجاد مصادر تمويل دائم للبحث العلمي في الوطن العربي، وحل هذه الأزمة المستعصية التي فتحت الطريق أمام هجرة آلاف متعاقبة من أفضل الأدمغة العربية إلى الخارج. وبالتالي، فإن قدرة المجتمعات العربية على التفاعل الإيجابي مع مرحلة الحداثة الثانية التي تعيشها المجتمعات الصناعية المتطورة في عصر العولمة يتوقف إلى حد بعيد على وقف هجرة الأدمغة العربية، واستعادة أعداد كبيرة منها إلى داخل الوطن العربي. وذلك يتطلب إنشاء المراكز الضرورية المتطورة للبحث العلمي، مع توطين التكنولوجيا وتشجيع متواصل للعلوم العصرية.

٤ ـ التنمية البشرية المستدامة: دروس مستفادة من اليابان

بعد قرون طويلة من الحكم الاستبدادي العثماني وما أعقبه من مرحلة استعمارية أوروبية لا تقل شراسة عن سابقتها، بقيت جميع البلدان العربية في الحدود الدنيا للتنمية في مختلف الحقول. فاهتم رجال الاستقلال بتشييد البنى التحتية الضرورية للتنمية وبشكل خاص طرق المواصلات، والمدارس،

والموانئ، والمطارات، ودوائر الدولة، والبنوك المركزية. هذا، بالإضافة إلى بناء جيوش عصرية وقوى أمنية استنزفت القسم الأكبر من موازنات الدولة على التسلح.

ولاقت تلك الإصلاحات تأييداً كاملاً من الطبقات الشعبية والوسطى لأنها أدخلت تعديلات جذرية على بنية المجتمعات العربية وبشكل خاص في زمن الطفرة النفطية. لكن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية طوال النصف الثاني من القرن العشرين كانت تفتقر إلى خطط مدروسة للتنمية البشرية المستدامة بحيث لا تتأثر بتقلبات أسعار النفط أو بالأزمات الدولية التي زادت حدة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ودخول العالم كله عصر العولمة الأمريكية الوحيدة الجانب وما رافقها من اتفاقات الغات التي تفرض على جميع الدول فتح أسواقها التجارية والصناعية والزراعية والخدماتية لمنافسة خارجية غير متكافئة بعد انعدام كل أشكال الرقابة والحماية المحلية.

وزادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية حدة في جميع البلدان العربية في العقد الأخير من القرن العشرين. وتم تعويض العجز جزئياً بشكل بالغ السوء عن طريق زيادة استنزاف الموارد الطبيعية العربية كالنفط والغاز بأسعار متدنية جداً في معظم الأحيان. وكان من الصعب على كثير من الدول النفطية أن تغير السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها سابقاً زمن الطفرة النفطية والتي بنيت على أساس تقديم الحد الأقصى من الخدمات الاجتماعية مجاناً أو بكلفة زهيدة. وتبين تدريجياً صعوبة الاستمرار في تلك السياسة التي تتطلب نفقات سنوية باهظة وتقود إلى استنزاف قسم كبير من الخامات الطبيعية دون أن تساهم في إنجاز خطط تنموية قابلة للاستمرارية. فتم تدريجياً تقليص الخدمات السابقة، ورسم سياسات تنموية جديدة تعطي حيزاً أكبر للقطاع الخاص، وبرز اتجاه جديد يدعو إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وعدم التفريط بها من حيث هي ملك وطني وقومي عام، وللأجيال العربية المتعاقبة فيها حق مشروع وميراث طبيعي.

في الواقع، بدأت بعض الخطط التنموية العربية الجديدة تبدي اهتماماً متزايداً بأحوال الناس الصحية، والتربوية، والمعيشية، والبيئية، والسياسية وغيرها. فالإنسان هو موضوع التنمية وغايتها. وبما أن التنمية تنظر للإنسان ككائن متجدد فإن أفضل أشكال التنمية الملائمة لتجدده هي التنمية المستدامة التي تفترض الديمومة أو الاستمرارية لإقامة التواصل ما بين الأجيال المتعاقبة،

وادخار قسم من الثروات الطبيعية التي هي حق من حقوقها المشروعة. فلن تقف البشرية عند حدود التنمية المادية فقط، بل ستتعداها باستمرار لتلبية حاجات الإنسان الروحية والثقافية والفنية وغيرها.

على أن استنباط حلول مستقبلية في هذا المجال يتطلب اعتماد المساءلة والشفافية في العلاقة المتبادلة بين الأجيال لوضع أسس واضحة وصحيحة لتحديد مسؤولية الحكام في هدر الطاقات والإمكانيات بدل تحقيق تنمية مستدامة تقود لخير الإنسانية كلها وتحمي كوكبنا من التدمير الذاتي. وقد تجلت سمات التدمير الخارجي والذاتي للموارد البشرية والطبيعية في الوطن العربي، عبر حروب عالمية وإقليمية وأهلية متكررة دارت رحاها على الأراضي العربية وما رافقها من سباق على التسلح ونفقات هائلة غير مجدية، وزيادة الخلل السكاني بين بلدان عربية فقيرة وكثيرة السكان، وبلدان عربية غنية وقليلة السكان وتعتمد على العمالة الوافدة، وفشل خطط التنمية في كثير من البلدان العربية، مما أدى إلى نقص حاد في الموارد الغذائية وبروز شبح الفقر والمجاعة والتصحر والبطالة والأوبئة في البلدان العربية الفقيرة.

وسمحت غالبية البلدان العربية للشركات الأجنبية باستغلال بشع للموارد الطبيعية العربية لصالح حفنة من الحكام وأصحاب الرساميل والشركات الكبيرة. كما أن السياسات التنموية غير المدروسة ساهمت في تعميق الانقسامات العرقية والطائفية والمذهبية واللغوية الموروثة والتي باتت تهدد الاستقرار الداخلي في معظم البلدان العربية. هذا بالإضافة إلى بؤر النزاعات الاقليمية المتفجرة أو القابلة للتفجير بسبب الخلاف على اقتسام مصادر المياه، أو السيطرة على أراضي الغير بالقوة، أو المشاريع الدولية المعادية للعرب.

وخلاصة القول أن هدر إمكانات عربية كبيرة دون جدوى اقتصادية وثقافية واجتماعية في العقود الماضية أدى إلى فشل جميع خطط التنمية التي لم تفرد لتنمية القوى البشرية العربية سوى نسبة ضيئلة من موازنات التنمية. فنتج من ذلك تخلف مريع في البحث العلمي، والإنتاج الثقافي الإبداعي، وتراجع أو ركود العلوم العصرية في جميع البلدان العربية. في الوقت عينه، شهدت تلك الدول نزيفاً حاداً في هجرة سنوية لآلاف الأدمغة العربية التي تستقر الآن في الخارج، ومنها من يتبوأ أعلى المراكز العلمية ويحصل على جوائز عالمية. وبالتأكيد، فإن خطط التنمية البشرية المستدامة، وعلى المدى الزمني

الطويل، هي المدخل الموثوق لا بل الوحيد القادر على تطوير الوطن العربي في جميع المجالات.

وفي المقابل، هناك تجارب ناجحة في هذا المجال قامت بها اليابان، والنمور الآسيوية، والدول الاسكندينافية، وكندا، والصين، وتتلخص في تنمية الطاقات البشرية والمادية في آن واحد. فالتوظيف الوحيد الجانب في الأبنية الفخمة، والعقارات، والسيارات، وصرف مليارات الدولارات على فنادق ما فوق الدرجة الأولى، لا يمكن أن يشكل قاعدة لمشاريع تنمية اقتصادية حقيقية في الوطن العربي. ولا بد أيضاً من تجاوز كل التصورات الضبابية لتنمية عربية تقوم على الاستهلاك وتهمل الإنسان العربي بشكل تام، في حين تقوم فلسفة التنمية في دول جنوب وشرق آسيا وفي الدول الاسكندينافية على أساس أن الإنسان هو الرأسمال الأكبر، وهو هدف التنمية المستدامة وغايتها. وذلك يتطلب الاهتمام المتزايد بتلبية حاجات الإنسان العربي الذي يشكل الرأسمال الاجتماعي الثابت في كل حركة تنمية، وإطلاق حرياته الأساسية وطاقاته الإبداعية في مختلف المجالات، وتنظيم المجتمعات العربية على أسس العدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للموارد الطبيعية، وضمان التنمية المستدامة للأجيال المتعاقبة. هذا بالإضافة إلى مشكلات الحفاظ على البيئة النظيفة لتجديد الحياة عليها بشكل أفضل، وعدم التفريط بمصادر الطاقة والمواد الخام، واعتماد نظام المساءلة والشفافية في العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم، وضرورة تحسين نوعية الأداء السياسي للقوى المسيطرة ووضع ضوابط لتسلطها وجنوحها نحو الدكتاتورية والتفرد باتخاذ القرارات المصيرية، وتطوير الإدارة ذات الكفاءة العلمية العالية لأنها مرآة الشعوب والحاضن الأمين للتنمية المستدامة.

وفي حين اعتمدت جميع البلدان العربية في العقود السابقة أنماطاً تنموية كانت تقوم، بالدرجة الأولى، على استغلال الموارد الطبيعية العربية استغلالاً مكثفاً لتعظيم الموارد المالية التي كانت تستهلك في مشاريع غير منتجة، فإنها كانت تلجأ أيضاً إلى قروض خارجية بفوائد مرتفعة صرف معظمها لخدمة الدين العام دون أن تنجح بتوليد تنمية مستدامة.

ولقد قامت خطط التنمية في جميع البلدان العربية على استغلال مكثف للموارد الطبيعية مع إهمال شبه تام للتنمية البشرية المستدامة، فعطلت طاقات الإنسان العربي الإبداعية بدل تطويرها. وفي المقابل، قدمت الدول الآسيوية

وغيرها نماذج ناجحة للتنمية البشرية المستدامة تجلت في بعض دول جنوب وشرق آسيا عن طريق بناء نمط تنموي يحتذى به. فقد بني النمط التنموي الجديد على أساس الاستغلال المكثف للمهارات البشرية بدل الاستغلال البشع للمواد الخام. فحافظ على البيئة النظيفة والمواد الخام، وفي الوقت عينه حرر الطاقات الخلاقة لدى الإنسان ليوظفها في مزيد من الإنتاج والإبداع(١٠).

وعلى الرغم من ذلك، يبرز تساؤل مشروع عما إذا كان العرب مستعدين للاستفادة من دروس نماذج ناجحة في بناء التنمية البشرية

---

(١٠) لمزيد من التوسع في هذا الجانب، انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **منطقة الإسكوا: خمسة وعشرون عاماً، ١٩٧٤ ـ ١٩٩٩: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، تحرير رياض طبارة (بيروت: الأمم المتحدة، ١٩٩٩)؛ يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)؛ ندوة **«تنمية الموارد البشرية العربية»**، (بيروت: دار الرازي، ١٩٨٩)؛ ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)؛ عبد الصاحب علوان، «التجمعات الاقليمية العربية وتحديات التنمية والأمن القومي والغذائي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٣٢ (شباط/ فبراير ١٩٩٠)؛ نجيب عيسى، **قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية**، سلسلة دراسات التنمية البشرية؛ ٨ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧)؛ جورج قرم، **التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي: حالة العالم العربي**، سلسلة دراسات التنمية البشرية؛ ٦ (نيويورك: الأمم المتحدة؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧)؛ *L'Economie de la paix au proche-orient = The Economy of Peace in the Middle East* (Conférence), sous la direction de Philippe Fargues et Louis Blin, 2 vols. ([Paris]: Maisonneuve et Larose; centre d'études et de documentation économique, juridique et sociale, 1995), vol. 2: *La Palestine, entrepreneurs et entreprises; Rôle des institutions de recherche en sciences humaines et sociales dans les pays arabes et en Turquie* (Zaghouan, Tunisie: Fondation Temimi pour la recherche scientifique, 1995); *Méthodologie occidentale en sciences humaines et sociales sur les pays arabes et la Turquie* (Zaghouan, Tunisie: Fondation Temimi pour la recherche scientifique, 1996); *La Coopération scientifique entre L'Europe, le monde arabe et la Turquie en sciences humaines et sociales* (Zaghouan, Tunisie: Fondation Temimi pour la recherche scientifique, 1998); *Crise de la recherche en sciences humaines et sociales en Tunisie et dans les pays arabes* (Zaghouan, Tunisie: Fondation Temimi pour la recherche scientifique, 1999); *Arab Resources: The Transformation of a Society* (Conference), edited by Ibrahim Ibrahim (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, 1983), and *Industrialisation, communication et rapports sociaux: En Turquie et en méditerranée orientale: Actes du colloque de Paris-UNESCO 27, 28 et 29 mai 1991*, édité par Jacques Thobie et Salgur Kançal; en collaboration avec Aksel Tibet et Frédéric Hitzel, Varia Turcica; 20 (Paris: L'Harmattan, 1994).

المستدامة. وهل أن المفكرين العرب قادرون على استخلاص الكثير من دروس تجربة التحديث اليابانية وغيرها من تجارب النمور الآسيوية؟ فقد كانت اليابان في الماضي القريب تعيش حالة من التخلف العلمي في مختلف المجالات، لكن قادة الإصلاح فيها اتخذوا قرارات جريئة بالدعوة إلى اقتباس مقولات التحديث الغربية من مصادرها، ودون عقد. ووضعوا ضوابط عملية لمنع تحول الاقتباس إلى تغريب أو استلاب، وذلك بتثقيف الإنسان الياباني ثقافة عصرية شمولية ترى أن مصادر العلم مفتوحة للجميع، وأن الآلات الطبية الحديثة، والاستخدام الكثيف للتكنولوجيا يساهم في تطوير قوى وعلاقات الإنتاج. فالإنسان المثقف ثقافة عصرية حقيقية هو الذي لا يكتفي باستهلاك إنتاج الآخرين الثقافي أو الإعلامي، بل عليه أن يساهم في تطوير ما يقتبسه من ثقافة الآخرين وإبداع ثقافة جديدة ذات طابع إنساني شمولي. وقد نجح اليابانيون باستيعاب ثقافات الآخرين وتطويرها، كما نجحوا بتطوير الإنسان الآلي (الروبوت) وإنتاج أنواع جديدة منه لم تكن معروفة في السابق ولم تصل إليها أرقى الدول الغربية المتطورة. ومن المعروف جيداً أن اليابان توظف أعلى نسبة بين دول العالم لتطوير التنمية البشرية المستدامة التي تعتبرها العمود الفقري لنجاح تجربة التحديث اليابانية والعمل على تطويرها باستمرار.

خامساً: لماذا تجاهل العرب دروس حركة الحداثة اليابانية واستفاد منها الآسيويون؟

بعد غياب طويل وغير مبرر، بدأت تصدر في الآونة الأخيرة دراسات علمية باللغة العربية للتعريف بالنهضة اليابانية ومدى استفادة العرب منها في مختلف المجالات. وقد تنوعت تلك الدراسات بين البحث العلمي، والانطباعات الشخصية، والمقالات الصحفية، وهي تتزايد باستمرار بعد أن نجحت النهضة اليابانية وأصبحت نموذجاً يحتذى لكثير من الدول الآسيوية، وبخاصة تلك التي عرفت باسم «النمور الآسيوية» وباتت سنداً مهماً لليابان من أجل بناء الوحدة الآسيوية في عصر العولمة.

ونعيد التذكير بأن مقالة شارل عيساوي: «لماذا اليابان؟» التي نشرها أولاً بالإنكليزية عام ١٩٨٣ ثم بالعربية ضمن كتابه **تأملات في التاريخ العربي** عام ١٩٩١، شكلت نقطة تحول أساسية في تاريخ البحث العلمي العربي عن النهضة اليابانية. فقد انتهى عيساوي إلى ضرورة استفادة العرب من تجربة التحديث اليابانية إذا كانوا راغبين فعلاً في كسر طوق التبعية التي كبلهم بها

الغرب فأجهض نهضتهم الأولى في القرن التاسع عشر، وبناء نهضة عربية جديدة تجمع ما بين العلوم العصرية والحفاظ على كل ما هو إيجابي في تراثهم الإنساني على غرار ما فعلت اليابان.

وقد صاغ جملته الأخيرة على شكل مقولة علمية بالغة الدقة، هي: «على أية حال، فقد فات العرب قطار الرأسمالية في القرن التاسع عشر، وهو الذي لحق به اليابانيون بنجاح شديد، ولكن هناك الكثير من القطارات الأخرى. واليوم يمتلك العرب فرصاً لم يكن اليابانيون ولا غيرهم يتصورونها أبداً. ما نتمناه هو أن يحسنوا استغلال هذه الفرص وأن يجدوا طريقهم إلى التنمية. وهم إذ يفعلون ذلك، فإننا ننصحهم بأن يتأملوا في التجربة اليابانية وأن يتعظوا من بعض دروسها»[(١١)].

ويمثل عيساوي تياراً من المثقفين العرب الذين يؤمنون بحق أن الشعوب العربية تمتلك طاقات بشرية تبلغ ضعفي سكان اليابان. ويعيش العرب على مساحات شاسعة من الأراضي تبدو معها مساحة اليابان جزءاً يسيراً من الجغرافيا العربية المترامية الأطراف والبالغة التنوع والغنى. ولدى العرب موارد اقتصادية ومالية يمكن أن تشكل منطلقاً لنهضة عربية تحتل موقعاً متقدماً جداً في النظام العالمي الجديد، وبسرعة تفوق سرعة النهضة اليابانية، إذا أحسن القادة العرب التخطيط لتنمية بشرية مستدامة تنطلق من الإيمان الثابت بمقدرة الإنسان العربي الحر على الخلق والإبداع.

على جانب آخر، تظهر مجموعة من الباحثين العرب عدم اهتمام كاف بدروس التجربة اليابانية، ويستمر بعضهم في تجاهلها أو التهجم عليها ونفي أصالتها، ويردد بعضهم مقولات الباحثين الغربيين التي ترى اليابانيين مجرد مقلدين للغرب. وهكذا غابت الدراسات العلمية العربية عن اليابان باستثناء قلة نادرة أبرزت ما فيها من إيجابيات وسلبيات ودعت لاستخلاص العبر منها وتلافي الاقتباس السهل أو التقليد المحفوف بالمخاطر. وتناولت بعض الدراسات العربية النهضة اليابانية بعناوين مثيرة، لكن معظمها لم يستند إلى وثائق ومصادر أساسية تعطي الدراسة الصدقية العلمية المطلوبة. وغلب الانطباع الشخصي والمشاهدات العيانية على التحليل العلمي الموثق، كما هيمن الخبر الصحفي على البحث الرصين في غالب الأحيان.

---

(١١) شارل عيساوي، **تأملات في التاريخ العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٩٦.

وليس بالإمكان هنا مناقشة تلك الدراسات، بل نقدم بعض العناوين ذات الدلالة المعبرة في هذا المجال ومنها: **اليابان: من الشروق إلى السطوع**، **واليابان الهاربة من دورها**، **والظاهرة اليابانية: كيف نراها كعرب؟**، **والعرب واليابان: حوار عربي ياباني حول الحضارة والقيم والثقافة في اليابان والوطن العربي وتطلعات إلى المستقبل**، **واليابان في الفكر العربي المعاصر**، **والعرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**، **والإدارة والتعليم في اليابان**، **وأسرار تقدم اليابان**، **والتحدي الياباني في التسعينيات**، **واليابان: الدولة الحديثة والدور الأمريكي**، **والتقليدية والحداثة في التجربة اليابانية**، **والمحنة الآسيوية**، **ما يجب أن تعرف عن النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر: لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟** وكثير غيرها[١٢].

لكن مناقشة جميع هذه الدراسات تحتاج إلى كتاب بكامله. لذا سأكتفي هنا بتحليل أبرز المقولات الواردة في بعض الأبحاث المتميزة منها، لأن بعضها ليس إلا مجرد انطباعات شخصية أو ترجمة شبه حرفية. يعتبر كتاب علي المحجوبي **ما يجب أن تعرف عن النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر: لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان**، من أبرز الدراسات العربية الجديدة والجدية للتعريف بتجربة التحديث الأولى في اليابان، وذلك بهدف

---

(١٢) أكتفي هنا بالإشارة إلى بعض الدراسات العربية التي اطلعت عليها واستفدت منها: رشاد، **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية**؛ **العرب واليابان: حوار عربي ياباني حول الحضارة والقيم والثقافة في اليابان والوطن العربي وتطلعات إلى المستقبل**؛ محمد عبد القادر حاتم: **أسرار تقدم اليابان** (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٠)؛ **الإدارة في اليابان: كيف نستفيد منها...!!** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠)، **والتعليم في اليابان: المحور الأساسي للنهضة اليابانية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧)؛ محمد عابد الجابري، «اليابان في الفكر العربي المعاصر،» **الموقف** (تونس)، العدد ١ (تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٩٢)؛ حسين شريف، **التحدي الياباني في التسعينيات: دراسة تحليلية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليابان** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)؛ عطا الله، **اليابان من الشروق إلى السطوع: الجيوسياسية اليابانية المعاصرة**؛ فوزي درويش: **اليابان، الدولة الحديثة والدور الأمريكي**، ط ٣ (طنطا: [د.ن.]، ١٩٩٤)، **وسياسة المعونات الخارجية اليابانية: دراسة في إدارة المعونات اليابانية للدول الأفريقية جنوب الصحراء**، ترجمة علي الصاوي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥)؛ محمد حسنين هيكل، **المقالات اليابانية**، ط ٤ (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)؛ المحجوبي، **ما يجب أن تعرف عن النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر: لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟**؛ رمزي زكي، **المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٠)؛ محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)؛ عابدين، محرر، **العلاقات المصرية - اليابانية**، وعمرو محيي الدين، معد، **أزمة النمور الآسيوية: الجذور والآليات والدروس المستفادة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠).

استخلاص الدروس والعبر منها. فقد رأى الباحث أن الإصلاحات طالت مختلف جوانب بناء الدولة، كالدستور، والجيش، والإدارة، والتعليم، والصناعة، والزراعة، والثقافة، والفنون، والحياة الاجتماعية وغيرها. فقادت تلك الإصلاحات إلى تخلص اليابان من الاتفاقيات الغربية المجحفة التي فرضت عليها في أواسط القرن التاسع عشر، وتحولت بسرعة إلى واحدة من أقوى الدول الامبريالية في مطلع القرن العشرين، وإلى القوة العظمى المهيمنة على منطقة جنوب وشرق آسيا طوال فترة ما بين الحربين العالميتين. واستنتج المحجوبي أن تلك الإصلاحات «ساعدت على غرس الروح الوطنية في صفوف اليابانيين وبالتالي على خلق جيل جديد واع بانتمائه إلى الوطن وتجذره فيه، ومتحمس إلى أن تكون بلاده قدوة للبلدان الأخرى، ومستعد للتضحية في سبيلها والدفاع عن استقلالها وسيادتها»[١٣].

على جانب آخر، قدم الباحث سعد ياسين بعض الإجابات العلمية عن التساؤل المنهجي حول دور الإدارة اليابانية في نجاح تجربتي التحديث فيها ومدى استفادة العرب منها، وذلك انطلاقاً من تحليل معمق لخصائص الإدارة اليابانية وأهدافها الاستراتيجية. ورأى أن من أهم عوامل نجاح اليابان هو عمق الارتباط العضوي بين منظمات الأعمال والدولة. فالصناعات التصديرية هي القوة الدافعة لليابان إلى الأسواق الدولية، كما أن أساس النظرية اليابانية للتنظيم هو ضرورة تحقيق التجانس العضوي النابع من القرية. وينتج من هذا التنظيم أن مجموعات العمل تشكل عائلات تنظيمية بحيث ينظر الفرد إلى المنظمة على أنها حياته ومستقبله أو مستقبل عائلته. هذا بالإضافة إلى نجاح الإدارة اليابانية في تكوين بنية تنظيمية متكاملة لمنظمات الأعمال المختلفة والتي تشكل الشركات الصغيرة القاعدة العريضة فيها.

وقد لعبت وزارة الصناعة والتجارة الدولية (MITI) دور الدماغ المخطط لإدارة الاقتصاد الياباني بمجمله وصياغة استراتيجية طويلة الأمد لدخول اليابان في الاقتصاد العالمي في عصر العولمة دون صعوبات كبيرة. وأخيراً المتابعة الدقيقة لكل تطور تقني أو ابتكار علمي على المستوى الكوني ومحاولة الاستفادة منه على الساحة اليابانية أو تحويله إلى سلعة متطورة للمنافسة في الأسواق العالمية.

---

(١٣) انظر: المحجوبي، المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

على أن الباحث صاغ دروس النهضة اليابانية أو عبرها التي يمكن أن يستفيد منها العرب في مقطع صغير وبأسلوب أدبي جاء فيه: «نستنتج مما تقدم أنه يوجد لدى الإدارة اليابانية وممارساتها وأدواتها وتكنيكها وأنظمتها ما يمكننا أن نتعلمه، وأن نستفيد منه، وأن نستزرعه في تربة تجربتنا الجديدة في التحديث والنهضة من دون أن نهمل عنصر المواءمة، وضرورات التكيف. وما تحتاجه إدارة الإعمال في وطننا العربي هو أن تكون أقرب إلى التجربة اليابانية وأكثر رغبة في معرفة أسرار إنجازاتها»[١٤].

ويقدم هذا الاستنتاج نظرة إيجابية إلى الإدارة اليابانية التي يمكن أن تقدم دروساً أو عبراً محددة قد يستفيد منها العرب في بناء نهضتهم الجديدة في حال أجروا دراسة معمقة لدور النخب البيروقراطية اليابانية ودورها في صنع القرار التنموي. «فالإدارة مرآة الشعوب» كما يصفها عدد كبير من الباحثين، وهي تكثيف عملي لمقولات الفكر السياسي والبنية الثقافية السائدة من جهة، ومقولات الفكر الاستراتيجي لإحداث التغيير المطلوب مع الحفاظ على استمرارية التراث الإيجابي دون تناقض من جهة أخرى. وقد تبدو تقاليد الإدارة في جميع البلدان العربية أبعد عن تقاليد الإدارة اليابانية، في الفكر والممارسة معاً. كما أن مقولات الحداثة في المجتمعات العربية ما زالت هشة للغاية، وغير عميقة الجذور على الرغم من مرور قرابة قرنين من الزمن على ولادتها في التربة العربية. فقد اكتفت الأنظمة العربية من الحداثة بمرحلتها الأولى، أي التحديث المقرون بالاقتباس السهل عن الغرب والذي ما زال يقود العرب إلى التغريب أو الاستلاب وليس إلى الحداثة السليمة. وهذا ما سهل عملية الارتداد إلى المقولات السلفية التي تلقى رواجاً كبيراً اليوم في جميع البلدان العربية، على أساس أن عملية التحديث قد أخفقت بالكامل، وفي مختلف المجالات، مع التبشير بأن الأصالة مكتفية بذاتها ولا تحتاج إلى الانفتاح على علوم العصر، والمشاركة بالثورات التكنولوجية والعلمية والإعلامية على غرار ما قامت به اليابان.

(١٤) سعد غالب ياسين، «العرب والإدارة اليابانية: ماذا يمكن أن نتعلم من اليابان؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٥ (آذار/مارس ٢٠٠١)، ص ٥١ ـ ٦٥ وبخاصة ص ٦٣ ـ ٦٥. وحول سياسات التوظيف، والقيم الروحانية السبع، والعناصر الاستراتيجية السبعة، والحوافز، انظر: أنطوني ج. أثوس وريتشارد تانر باسكال، **فن الإدارة اليابانية**، [نقله إلى العربية عفيف تلحوق] (بيروت: دار الحمراء، ١٩٩٠)، ص ٤٩ ـ ٧٧.

قدم محمود عبد الفضيل نظرة مغايرة، في بعض جوانبها، لكثير من الدراسات التي اتخذت موقفاً إيجابياً من تجربة التحديث اليابانية بشكل خاص، لكنه أظهر واقعية أكبر في تقويمه الإيجابي لتجارب بعض النمور الآسيوية. فتحت عنوان: **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**، نشر دراسة صغيرة الحجم لكنها غطت تجارب خمس دول آسيوية هي: سنغافورة، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، والصين الشعبية. يقول إن من نافل القول أن ما يفرق بين تلك الدول، من حيث الحجم الجغرافي، والكثافة السكانية، والموارد الطبيعية، والأنظمة السياسية أكبر بكثير مما يجمع في ما بينها.

تعبر عناوين الفصول بشكل دقيق عن مضمونها. فسنغافورة هي نموذج لاقتصاد «منصة التصدير». وماليزيا هي «تجربة للتنمية الوطنية في ظل الانفتاح المحسوب على العالم الخارجي». وكوريا الجنوبية هي «أنضج النمور الآسيوية». وتايلاند هي «نمر آسيا المريض». أما الصين فتتبنى استراتيجية «السير على ساقين»، وذلك خلال رحلة قد تستغرق مائة عام. وحين يصل الباحث إلى القسم المتعلق بالعرب والدروس المستفادة من تجربة التنمية والنهضة في بلدان جنوب وشرق آسيا يحصر اهتمامه بالعناوين التالية: «في نقد التجربة الآسيوية على الصعيد الاقتصادي»، و«الأزمة المالية في بلدان جنوب شرق آسيا»، والفشل التنموي العربي ومدى إمكانية «استنساخ التجربة الآسيوية في التنمية والنهوض الاقتصادي»، و«مقولة التشاؤم التصديري».

وتحتل الأزمة المالية التي شهدتها البلدان الآسيوية عام ١٩٩٧ وما زالت نتائجها السلبية مستمرة حتى الآن موقعاً محورياً في دراسة محمود عبد الفضيل، من حيث التوجه النظري لنقد مفهوم «الدولة التنموية»، والدروس المستفادة للعرب. فيتساءل الباحث عما إذا كانت تلك الأزمة تمثل نهاية «المعجزة الآسيوية»؟ وبالتالي، هل كانت تلك النمور نموراً حقيقية أو «نموراً من ورق؟»، وعما إذا كانت تلك التجارب ولدت بفضل التراكم الإيجابي المحلي أم كانت من صنع الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت، من خلال تفجيرها للأزمة المالية، أن تضع حداً للقوة الاقتصادية الآسيوية، ولا بأس من بقاء النمور في ساحة الاقتصاد العالمي شرط أن تبقى نموراً جريحة؟

فإذا كانت تلك الدول تعيش أزمات متلاحقة، وهي تعيش كنمور جريحة مدجنة في القفص الأمريكي، فمن الطبيعي أن يستنتج الباحث بأن

الفشل التنموي العربي لا يمكن أن ينجح باستنساخ تجارب آسيوية في التنمية والنهوض الاقتصادي لأنها تعيش مأزقاً بنيوياً قد يصعب عليها الخروج منه سليمة ومعافاة. فليس بمقدور العرب تكرار نجاح التجارب الآسيوية في التنمية لأنها تجارب غير قابلة للتكرار في ظروف تاريخية مغايرة. فقد كانت تجاربها أشبه ما تكون بمنصات تصدير للشركات الدولية الكبرى. ويصل أخيراً إلى الاستنتاج التالي: «في تقديري، أن الأقطار العربية لن تستطيع الدخول في حلبة السباق التنافسي، على الصعيد العالمي، إلا إذا تم إصلاح كل محركات عملية النهضة في آن واحد، من خلال ما يمكن تسميته الإصلاح المنظومي الذي لا بد من أن نتعامل عبره مع الحقائق التالية: إن لدينا رأس مال بشرياً يساء توزيعه، ولدينا مدخرات سائلة غير معبأة على نحو منتج، ولدينا بعض عناصر بنية صناعية تحتاج إلى إعادة ترميم وتجديد واسعة لأساساته الخربة»، ويقترح حلولاً «رياضية» فيها نكهة «تربتنا الطيبة». ففي باب الحلول المرتقبة للخروج من المأزق العربي الراهن كتب عبد الفضيل ما يلي: «على الصعيد العملي، لكي تتحقق نهضة عربية حقيقية في وطننا العربي، لا بد من المرور واقعياً بثلاث فترات: ١ ـ فترة التأهيل، ٢ ـ فترة التسخين، ٣ ـ فترة الانطلاق. ولن يستقيم إنجاز تلك المهام الكبرى إلا إذا توافرت النية والإرادة الحاسمة لدى قيادة الدولة وكل قوى المجتمع المدني من خلال جهد استثنائي يحترم العلم والكفاءة والنزاهة، ومن خلال سلوك يومي لكل أفراد المجتمع يهتم بالمكاسب الآجلة والدائمة للوطن، وليس بالغنائم العاجلة والعابرة»[(١٥)].

الباحثون العرب مطالبون، ولو بعد تأخير مزمن وغير مبرر على الإطلاق، بدراسة كل تجربة من تجارب التحديث الآسيوية بشكل مستقل وصولاً إلى إظهار نقاط التقاطع والخلاف في ما بينها. فهذا المنحى العلمي هو المدخل السليم والأكثر فائدة للعرب من أجل استخلاص الدروس من التجارب الآسيوية، إذ ليس من شك في أن تجربة اليابان في التحديث تختلف جذرياً عن تجارب التحديث في بلدان آسيوية أكبر منها حجماً كالصين والهند، أو أقل منها حجماً كتايوان، وكوريا، وماليزيا، وسنغافوره، وتايلاند، والفيليبين وغيرها. ومن غير المقبول أن يستمر الباحثون العرب في إجمال تلك التجارب كما لو كانت ذات فلسفة واحدة في التحديث، ولديها

(١٥) عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥ و٢١٧ ـ ٢٢١.

الأهداف نفسها، أو توصلت إلى نتائج متشابهة. فهناك تاريخ حافل من العداء بين كل من اليابان، وكوريا، والصين، وتايلاند، والفيليبين، وهناك خلاف بنيوي بين الصين وتايوان وكوريا وماليزيا. وبالتالي، فالحل الأمثل بالنسبة إلى الباحثين العرب هو توليد جيل جديد من الباحثين العرب المتخصصين في كل تجربة من تجارب التحديث الآسيوية، والعمل على تنشيط المراكز البحثية المتخصصة في دراسة التجارب الآسيوية، وإصدار سلسلة من الدراسات العلمية الموثقة توثيقاً جيداً تساهم في ولادة تراكم كمي للتعريف بجميع تلك التجارب تمهيداً إلى إصدار أبحاث نوعية حول مدى استفادة العرب من كل منها، منفردة أولاً ثم مجتمعة.

وبعيداً عن التشكيك بقدرة النمور الآسيوية على النهوض مجدداً بعد الأزمة المالية التي عصفت بها، وبقدرة اليابان على تقديم نموذج يحتذى للدول النامية، ومنها الدول العربية، أكدت الوقائع الملموسة على عكس النتائج التي توصل إليها الباحث. فقد استعادت النمور الآسيوية دورها بسرعة، كما أن اليابان تعزز موقعها بثبات متزايد في مطلع القرن الحادي والعشرين. لذا، فالاستفادة من دروس وتجارب التحديث الآسيوية، وفي طليعتها التجربة اليابانية، لكسر التبعية التي تشد العرب إلى القوى العظمى المسيطرة على المنظمات والشركات والبنوك الدولية، مسألة سجالية ويجب أن يستمر النقاش فيها بكثير من الدقة والموضوعية بين الباحثين العرب.

وفي هذا الإطار بالذات، قدم الباحث الاقتصادي رمزي زكي رؤية مختلفة إلى حد بعيد عن تلك التي قدمها محمود عبد الفضيل حول الموضوع عينه، وقد نشرت في العام نفسه. فهو يعتبر كتابه **المحنة الآسيوية**، في جانب أساسي منه «دراسة موسعة عن الخبرة التنموية للدول الآسيوية حديثة التصنيع والدروس المستفادة منها لمصر»، كما جاء في مقدمة بحثه. وعند طرح المسألة على الصعيد النظري رأى زكي أن خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانوا يتحدثون عن التجارب الآسيوية قبل أزمة ١٩٩٧ كنماذج يتعين الاهتداء بها، وأنه لا بد للدول النامية من أن «تستخلص الدروس والعبر من التجارب الناجحة لهذه الدول (النمور الآسيوية)، وأن تحاكي السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقتها».

مثل هذا التوجه العلمي لا يترك مجالاً للشك بأن تلك التجارب جديرة بالدراسة، وأن هناك الكثير من الدروس المستفادة منها، للعرب ولغير العرب. فالأزمة المالية لعام ١٩٩٧ نتاج ضغوط خارجية، أمريكية بالدرجة

الأولى، ولأسباب ذات صلة بالهيمنة الأمريكية الوحيدة الجانب على العالم في عصر العولمة. وعلى رغم «المحنة» التي واجهتها، عادت النمور الآسيوية الآن لتحتل موقعاً أقوى مما كانت عليه عام ١٩٩٧، فقدمت دروساً مفيدة لمن يريد الاستفادة من دروس التاريخ وعبره. وقد نبه رمزي زكي في كتابه إلى الكثير منها. فاستخلص تحت عنوان: «بدلاً من الخاتمة»، عشرين درساً وعبرة تمحورت حول النقاط التالية: دور الدولة الاستراتيجي، ووفرة الإنتاج، وتراكم رأس المال، وأهمية الموارد المحلية، والاستفادة من رأس المال الأجنبي، وعدم الوقوع بفخ المديونية، وزيادة التراكم والنمو الاقتصادي، والتشديد على الديمقراطية والحريات الأساسية، والتوزيع العادل للدخل والثروة، ومعالجة مشكلة الدين العام، وفرض الرقابة الصارمة على المضاربين، والتنبيه إلى سلبيات العولمة ومخاطرها، وعدم السماح بتقليص سلطة الدولة الوطنية، والتشديد على الإنتاج ومراقبة الربح السريع، وتجنب الميل المفرط للاستدانة، وهشاشة نظام النقد الدولي ومخاطره على الدول النامية، والتنبيه إلى سياسات صندوق النقد الدولي ضد الدول النامية، ومخاطر الشركات العالمية العملاقة في عصر العولمة، واحتمال تكرار الأزمات دورياً في الدول النامية ما لم تعمل على إحياء روح التضامن والتعاون في ما بينها[١٦].

قد تطول اقتباساتنا في هذا المجال، وكلها تؤكد أن استفادة العرب من تجربة التحديث اليابانية ما زالت موضوعاً سجالياً بين الباحثين العرب أنفسهم. ومرد ذلك إلى أن تجربة التحديث في اليابان لم تدرس بشكل علمي من جانب الغالبية الساحقة من الباحثين العرب، فبعضهم أظهر إعجاباً عاطفياً كبيراً ودعا إلى الاقتداء بها دون التنبه إلى مخاطر الاقتباس عن الآخرين دون نقد وتبصر، إذ سرعان ما يقود ذلك إلى استلاب حقيقي لا يمكن التقليل من مخاطره سواء جاء من الغرب أو الشرق. وبعضهم الآخر ما زال يكرر الانتقادات نفسها التي يوجهها باحثون غربيون إلى اليابان وذلك بالاستناد إلى مقولات ترفض الاعتراف أو تشكك بخصوصية التجربة اليابانية ومعها خصوصيات تجارب النمور الآسيوية الأخرى[١٧].

---

(١٦) زكي، المحنة الآسيوية: **قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية**، ص ١١، ١٥ و١١٥ - ١٢٥.

(١٧) انظر على سبيل المثال لا الحصر: Sylvaine Trinh, *Il n'y a pas de modèle japonais,* sciences humaines (Paris: O. Jacob, 1992), pp. 291-298; «Le Modèle Japonais,» *dans: Japon: Le Consensus, mythe et réalités,* avec une étude-préface d'Alain Touraine, coordination Jean-Marie =

وفي المقابل، استفادت دول آسيوية كثيرة من تجربة النهضة اليابانية، ومنها دول إسلامية كباكستان واندونيسيا، أو ذات أغلبية إسلامية كماليزيا وغيرها. ونقدم هنا كتابين يظهران أثر النهضة اليابانية في بعض الدول الآسيوية:

١ ـ تعتبر دراسة سفير باكستان الأسبق في اليابان، نجم الثاقب خان، **دروس من اليابان للشرق الأوسط**، واحدة من أفضل الدراسات التي قدمت نظرة موضوعية لتجربة النهضة اليابانية. فالباحث من أبرز مثقفي العالم الثالث الذين أتيحت لهم الفرصة للإقامة في اليابان لسنوات عدة مكنته من دراسة تجربة التحديث اليابانية واستخلاص الدروس منها. وهو دبلوماسي باكستاني خدم في اليابان خلال السنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨، وله باع طويل في عمل الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. وقد استند نجم الثاقب خان في كتابه إلى مصادر ثلاثة:

أ ـ المشاهدات العيانية والمشاركة الشخصية في العمل الدبلوماسي من داخل اليابان طوال عدة سنوات.

ب ـ قراءة معمقة لعدد من المصادر والمراجع اليابانية أو عن اليابان المنشورة بالإنكليزية.

ج ـ الخبرة الشخصية الواسعة، والإطلاع على دراسات علمية اقتصادية واجتماعية وسياسية حول معظم بلدان الشرق الأوسط بهدف إجراء دراسة مقارنة بينها وبين اليابان.

Bouissou et Guy Faure (Paris: Economica, 1984), pp. 7-28; Jon Woronoff, *Japan as - Anything but - Number One* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan, 1991), pp. 141-279; Robert M. March, *Reading the Japanese Mind: The Realities behind their Thoughts and Actions* (Tokyo: Kodansha International, 1996), pp. 9-18 and 147-178; Peter N. Dale, *The Myth of Japanese Uniqueness*, Nissan Institute/Croom Helm Japanese Studies Series (London; Oxford: Croom Helm, 1993), pp. 12-55 and 201-227; S. Prakash Sethi, Nobuaki Namiki and Carl L. Swanson, *The False Promise of the Japanese Miracle: Illusions and Realities of the Japanese Management System*, Pitman Series in Business and Public Policy (Boston, MA: Pitman, 1984), pp. 227-275; Karel Van Wolferen, *L'Enigme de la puissance Japonaise: Le Peuple et la politique dans une nation sans état*, traduit de l'anglais par Danièle Laruelle (Paris: Robert Laffont, 1990), pp. 269-298 et 407-441; Pierre-Antoine Donnet, *Le Japon achète le monde*, l'histoire immédiate (Paris: Seuil, 1991), pp. 260-278; Stéphane Benamou, *Cinquante honorables raisons de détester le Japon* (Paris: Allin Michel, 1992), pp. 18-229, et Hideo Kamata, *Les Japonais ne sont pas ceux que vous croyez* (Paris: Hellebore, 1993), pp. 14-16.

واحتل عنده هاجس المقارنة بين النهضة اليابانية والتجارب النهضوية الآسيوية موقع الصدارة في الكتاب الذي شكل محاولة جدية لتكثيف الوعي حول النهضة اليابانية إلى الحدود القصوى، سعياً لاستخلاص الدروس المفيدة منها لدول العالم الثالث بشكل عام، وبخاصة لدول الشرق الأوسط بالمعنى الواسع لهذا المصطلح الجغرافي.

ونشير هنا إلى أن الباحث الذي زار عدداً كبيراً من البلدان العربية والإسلامية، وقد التقيته شخصياً في بيروت في صيف ٢٠٠١، أعاد طرح السؤال الذي كرره العرب والمسلمون مراراً منذ مطلع القرن العشرين وهو «لماذا نجحت تجربة التحديث عند اليابانيين وفشلت تجارب غيرهم من الشعوب؟». وبعد هذه العقود الطويلة من الإخفاق المستمر في الشرق الأوسط وما قابلها من نجاح متصاعد على الجانب الياباني، أعاد الباحث صياغة السؤال القديم بطريقة عصرية على الشكل التالي: «هل هنالك دروس تستفيد منها دول الشرق الأوسط في دراستها للتجربة اليابانية؟».

والإجابة عن هذا السؤال المنهجي دفعت الباحث إلى تقسيم موضوعات كتابه إلى قسمين كبيرين تضمن كل منهما نقاطا فرعية عدة:

الأول: قدم فيه نماذج معينة من نجاح حركة التحديث في اليابان وأبرزها: إحياء التعليم وتنظيم المشروعات في عصر مايجي، ودور طبقة الساموراي في نهضة اليابان، وبناء دولة التنمية، وقيام نظام الشبكات الجامعة، وإنجاز الإصلاح الزراعي، واعتماد سياسة تطوير التكنولوجيا واستخدامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسليط الضوء على السياسة الخارجية اليابانية عبر مختلف الحقب، ودورها في إبراز صورة متقدمة لليابان كبلد يتمتع ببعض سمات الفرادة على المستويين الاقليمي والدولي، ودور اليابان الراهن في محيطها الإقليمي، وسعيها لبناء نظام آسيوي متطور ومتجانس بعد تجاوز سلبيات المرحلة السابقة والاعتذار عما سببته الامبريالية اليابانية من مآس لدول الجوار الاقليمي، بخاصة الصين واليابان. فكان هاجسه في هذا القسم تقديم صورة بانورامية فقط للتعريف بأبرز سمات النهضة اليابانية كمدخل لا بد منه لاستخلاص الدروس المفيدة منها لدول الشرق الأوسط.

الثاني: قدم فيه الباحث التجربة اليابانية كنموذج يحتذى لبلدان جنوب وغرب آسيا، ومنها ما يعرف ببلدان الشرق الأوسط، علماً بأن هذه البلدان

تمتاز بالتنوع الشديد، والتمايز الحاد لدرجة التناقض من حيث تطور بناها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية. وذلك يطرح أكثر من علامة استفهام حول مدى استفادة كل من هذه الدول على حدة من دروس النهضة اليابانية. وليس من الحكمة في شيء إدراج جميع دول الشرق الأوسط في إطار بحثي واحد كما لو كانت كتلة جغراسية متماسكة تسعى للاستفادة من إيجابيات النهضة اليابانية.

وقد انطلق الباحث من مقولة علمية ترى: «أن كل تجربة وطنية هي نتاج للجغرافيا والتاريخ والثقافة ولا يمكن نقلها كما هي إلى البلدان الأخرى التي توجد فيها أنماط أخرى من التطور. أما تطعيم القيم والمؤسسات في أي بلد مستعير لتلك التجارب التي طبقت في الخارج، فمن المرجح أن يخلق نوعاً من الاضطراب والتناقض، مما ينزع إلى جذب البلد المتلقي في اتجاهات متعارضة وتأخير التكامل الوطني الذي يعد شرطاً مسبقاً للتحديث. فعلى كل بلد أن يختار استراتيجية التنمية وتوليفة التراث والحداثة المطلوبة لحشد التأييد الوطني لبرنامج الإصلاح والتغيير الهيكلي».

أخيراً، حدد نجم الثاقب خان الدروس والعبر المستفادة من دراسة النهضة اليابانية على الشكل التالي[18]:

- نشر مفهوم التقدم أو الجمع بين الحداثة والتراث.
- مجموعات الصفوة والحكومات القائمة على توافق الرأي.
- أولوية عليا للأمن الاقتصادي في تخصيص الموارد.
- نشر التعليم على نطاق واسع.
- الإصلاح الزراعي كركيزة التحديث والتنمية.
- القدرة على المنافسة والتصدير، ورفع مستويات المعيشة.
- اتخاذ القرارات وتنفيذها.

وخلص إلى القول بأن الدروس الواجب تعلمها من اليابان كثيرة ومتنوعة، منهياً كتابه المتميز بالعبارة التالية: «علينا أن نكرر القول بأن تغيير

---

(١٨) نجم الثاقب خان، **دروس من اليابان للشرق الأوسط** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٣)، ص ١١٤ ـ ١٤٩.

المواقف والقيم والمؤسسات وتغيير نوعية القيادة، أمر مطلوب لمحاكاة المثال الياباني في التصدي لتحديات التحديث من خلال نشر التعليم، وقبول حتمية التغيير وما يترتب عليه من نتائج، والتفتح للمعرفة الجديدة والابتكار، والمزج بين التراث والتجديد، وخلق توليفة متوازنة من المنافسة والتعاون، وكذلك دعم ثقافة سياسية تستمد جوهرها ومادتها من توافق الرأي والتجانس والمشاركة، مما يضفي مشروعية على القيادة على أساس من الأداء المجرب في الإنجازات العملية في ميدان تلبية احتياجات الناس الدائمة»[١٩].

لكن الواقع المعاش في جميع دول الشرق الأوسط التي يتوجه إليها الباحث بهذه الأماني المشروعة يظهر أن البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية والإدارية والعسكرية فيها غير مؤهلة فعلاً للاستفادة من نجاح المثال الياباني، فالأمية تزيد على الخمسين بالمائة من عدد السكان في معظم تلك الدول، والتجانس مفقود بين النخب الحاكمة على جميع المستويات، والعسكر أداة بيد السلطة الحاكمة لقمع الناس لا لحماية حدود الدولة، والعلاقة بين التراث والحداثة علاقة تناحر وتدمير وليست علاقة تفاعل واحترام. أما التغيير فيكاد يكون معدوماً حتى داخل القوى التي تنادي بالتغيير.

فالقوى المسيطرة تتوارث الحكم لدرجة تمحي معها الفوارق النوعية بين الأنظمة الملكية والدكتاتورية والديمقراطية على امتداد دول الوطن العربي. وفلسفة التحديث السائدة في جميع دول الشرق الأوسط لا تزال أسيرة نظرة تقليدية حول تحديث المجتمع عن طريق تحديث القوى العسكرية ولمصلحة هذه القوى بالدرجة الأولى. وسارت اليابان نفسها على هذه الطريق في القرن التاسع عشر، فتحولت إلى دولة امبريالية أساءت كثيراً إلى دول الجوار الإقليمي، وما زالت تقدم الاعتذار على ما فعل جيشها من دمار بشري واقتصادي وأخلاقي في تلك المرحلة. وفي حين أغدق الباحثون العرب الكثير من النعوت الإيجابية على حركة التحديث الأولى التي تمت لصالح الجيش الياباني، فإن الغالبية الساحقة من الباحثين اليابانيين تقدم نظرة نقدية صارمة لتلك التجربة وتشدد على الدور الإيجابي لتجربة التحديث الثانية المستمرة منذ

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١١٤. ولمزيد من التفاصيل حول أهمية التجربة اليابانية بالنسبة إلى العالم الثالث، انظر: Wayne E. Nafziger, *Learning from the Japanese: Japan's Pre-war Development and the Third World* (London: M. E. Sharpe, 1995), pp. 1-24 and 153-175.

الحرب العالمية الثانية. فهي تجربة تحديث بالقوى الاجتماعية الحية لصالح المجتمع بكامل فئاته، بحيث قاد إلى توسيع دائرة الطبقة الوسطى في اليابان لتزيد على التسعين بالمئة في العقد الأخير من القرن العشرين.

وخلاصة القول، إن الشعوب العربية، ومعها غالبية الدول النامية، ما زالت أقل شعوب العالم تأثراً بنجاح المثال الياباني في التحديث، ومعه تجارب النمور الآسيوية. وعلى نقيض شعوب جنوب وشرق آسيا، هي أبعد ما تكون عن الاستفادة من دروس وعبر التاريخ الياباني.

٢ ـ يكفي التذكير هنا بالحوار الثقافي المهم بين رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد والمفكر الياباني شنتارو ايشيهارا صاحب الكتاب الشهير **اليابان التي تقول لا** الذي أثار ضجة عارمة في مطلع عقد التسعينيات لأن «لا» الكاتب كانت موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً[٢٠].

لقد صدر الحوار مترجماً إلى العربية عام ١٩٩٨ تحت عنوان **صوت آسيا**، فصاغ مهاتير محمد وجهة نظره على الشكل التالي «إن الثقة في احتمالات التقدم في آسيا ليست سبباً للرضى المفرط أو الخضوع للأوهام . وانطوى بعض الحديث عن نجاح آسيا الاقتصادي على نيات سيئة. فبعض الدول الغربية تعمل جاهدة لكبح الجماح الآسيوي لأنها تخشى أن ينافسها في يوم من الأيام. فقد دأب الغربيون على اتهام آسيا ناسبين إليها ممارسات غير مقبولة، كحرمان مواطنيها من حقوق الإنسان وحرمان العمال من حقوقهم، وقيام حكومات غير ديمقراطية، وتدمير البيئة.

فيما مضى وكان «الشرق الأقصى» بالنسبة إلى أوروبا الوسطى عالماً سحرياً رومانسياً، هو عالم التنين والشاي والأفيون والحرير، ويسكنه أناس مختلفون لهم عادات غريبة، وكانت تلك المنطقة هدفاً للاستغلال الأوروبي. أما اليوم، فلم يعد الشرق يهم الرومانسيين الذي لم يبق منهم إلا القلة، وإنما أصبح يهم السياسيين القلقين ورجال الأعمال. فعدم ارتياح أوروبا وتكتيكات أمريكا المتعسفة توحي بأن آسيا تمثل الآن خطراً جسيماً على الغرب أكثر مما كانت تمثله اليابان بقوتها العسكرية الهائلة في بداية هذا القرن. ويظهر أن الغرب لا يرغب في وجود عالم آسيوي مسالم، ولكن متقدم اقتصادياً كما حدث في ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية. فبينما شجع الغرب إعادة

---

(٢٠) Shintaro Ishihara, *The Japan that Can Say No,* translated by Frank Baldwin; foreword by Ezra F. Vogel (New York: Simon and Schuster, 1991), pp. 103-147.

إعمار ونمو اقتصاد هاتين الدولتين الشريكتين في حلف المحور المهزوم، فإن التطور المماثل في اليابان أو «اليابانات الصغيرة» في آسيا لا تلاقي أي ترحيب، بل إن الغرب حاول صراحة أن يخنق نمو دول شرق آسيا بعوائق مختلفة.

من الصعوبة تخيل اقتصاد عالمي من دون اليابان، لكن لنفترض أن اقتصاد اليابان قد انهار تماماً، وفي هذه الحالة فسوف يأخذ الغرب القيادة مرة أخرى بالنسبة إلى الصناعة، ويحدد الأسعار بطريقة استبدادية. هل يمكن أن يحدث هذا الآن؟ حتى لو كان هذا ممكناً فإن تأثيره في الرخاء الاقتصادي العالمي لأمر قابل للجدل. لكن النقطة المهمة في أي حال هي التحدي بالنسبة إلينا، وذلك في أن نساعد الغرب على أن يفهم أنه يجب عليه أن يتعلم من نجاح اليابان بدلاً من التفكير في مخططات طائشة للتقليل من شأن ذلك النجاح. ومن الحكمة أن نتعلم من الناجحين. في الماضي كنا ننظر إلى الغرب لأنه كان ناجحاً أكثر من الشرق. بعد الحرب العالمية الثانية رأينا معجزة النجاح الياباني وتوصلنا إلى أن اليابان تملك المعادلة للتنمية السريعة. لقد جعل نهوض اليابان السريع الغرب ينتقد التجربة اليابانية التي تعتمد على المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص لبناء «اليابان المتحدة». في رأينا أن هذه الفكرة جيدة، وعليه جئنا بمفهوم مماثل (ماليزيا المتحدة) يعمل بموجبه القطاع العام والخاص معاً لتنمية البلد. كما أن الخطط والتنظيم والمناهج الإدارية للشركات اليابانية مثال يستحق أن يحتذى. وسياسة الخطوة خطوة التي يتبعونها تستغرق وقتاً، مع ذلك فإننا سنستفيد كثيراً لو درسنا واقتدينا بأساليب التخطيط والتنفيذ في اليابان. إن تحليلي، كطبيب ـ سياسي، هو أن منطقة شرق آسيا بقيادة اليابان، سوف تستمر في قيادة الاقتصاد العالمي والقيام بدور عالمي مهم في القرن الحادي والعشرين».

وفي المقابل، صاغ إيشيهارا مقولاته على الشكل التالي: «إننا على مفترق طرق تاريخي. فالازدهار الاقتصادي السريع في شرق آسيا يشير إلى ماهية المستقبل، إذ إن انهيار الشيوعية وانحسار التيار الغربي هما الدليل على نهاية الحداثة الغربية التي كانت، لمدة طويلة، القوة الديناميكية المحركة للتغيير العالمي، ونحن نشهد انطلاقة القرن الآسيوي. إن الازدهار الاقتصادي السريع في شرق آسيا يعود، إلى حد ما، إلى فترة انتهاء الحرب الباردة، ولكن الآسيويين لديهم قدرة، صقلتها القرون الماضية في إطار ثقافي فريد، لاغتنام الفرصة. ويتفق معظم المراقبين على أن هناك ثلاث مناطق اقتصادية بدأت

تظهر: أوروبا، وأمريكا الشمالية، وشرق آسيا. ففي مراحل التشكل، سيتحكم في هذه التجمعات القرب الجغرافي. وليس ضرورياً أن يتم تجمعها بصورة اصطناعية، لكنه يتوجب على هذه التجمعات أن تقوي ما بينها من روابط تعاونية، ولا يجوز أن تقوم أية أمة باستعمال قوتها العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية لإخضاع الآخرين. هذا النمط الجديد هو الجاري حالياً في شرق آسيا، وبانتهاء النزاع الايديولوجي بين الشرق والغرب تمكنت اليابان من الشروع في الانفكاك عن الغرب. ويتوجب علينا أن نحرر أنفسنا من الأوهام التي غذتها الحرب الباردة، ونستطيع أن نبدأ الآن بوعينا الذاتي. فاليابان ليست الولاية الأمريكية الحادية والخمسين. واليابانيون آسيويون وينتمون إلى هذه المنطقة بالدم والتراث، واليابان بلد آسيوي. وبعلمهم بالشرق، فإن العديد من اليابانيين يشعرون بحيوية هذه المنطقة. إن مصالحنا هي في آسيا أكثر منها في أمريكا. إن اليابان في وضع غريب. فبحكم وضعها كدولة صناعية متقدمة، فإنها في النادي الغربي، عضو بين السبعة الكبار، وفي الوقت نفسه هي جزء من الشرق. وعلى الرغم من هذا التراكب الغريب فإن اليابان لم تعتبر جزءاً من الغرب إلا منذ الحرب العالمية الثانية. ويقول بعض المثقفين من ذوي الضحالة الفكرية أن باستطاعة اليابان أن تقوم بدور الوسيط الأمين بين الشرق والغرب. ولكن على العكس من هذا يجب ألا يكون هناك شك في الوضع الذي نقف فيه ومن نكون نحن. لقد عادت اليابان إلى الشرق ونحن جزء من آسيا أولاً وآخراً. وبالطبع لن نستطيع تجاهل علاقاتنا بالولايات المتحدة، إذ إن العلاقة الثنائية ضرورية للطرفين. ولكن الوقت يقترب لأن يصبح الشرق أولى أولوياتنا في السياسة الخارجية. وتجاهل مسرى التاريخ والتمسك بالغرب سيؤديان إلى استبعادنا من الشرق والغرب على السواء. لقد قامت الحضارة الغربية على الحرب. وأدى انتشار الحداثة الأوروبية إلى حربين عالميتين جعلتا القرن العشرين أكثر القرون دموية. نحن نحتاج إلى مناهج وأساليب جديدة للتفكير في كيفية تعامل الدول مع بعضها. علينا أن نبدأ بالبحث الجاد عن وسيلة جديدة، وذلك لن يكون إلا بالتخلي عن أنماط التفكير القديمة.

ويجب أن ننبذ النمط الأوروبي للعلاقات الدولية الذي جعل الحرب جهاداً مقدساً، وذلك لكي نخلص العالم من السيادة التي تقوم على الحرب والقتال. إن البديل الآسيوي للقوة العسكرية يمكن أن يكون نظاماً أخلاقياً مرناً وشاملاً. كل دولة تضع هدفها الوطني لتنفيذ سياستها الخارجية بشكل

أخلاقي وباحترام الآخرين. وهذا المنهاج لن يحول دون اتخاذ خطوات عسكرية دفاعية للمحافظة على استمرار السيادة والبقاء، أو استعمال القوة في عمليات تقوم بها الأمم المتحدة، ولكن الوحدة الروحية لأية أمة يجب أن تنبع من المعايير الأخلاقية، إذ إن التوجهات الأخلاقية ترفع من الروح البشرية وتسكت السلوك العدواني. إن نمط النمو الاقتصادي في شرق آسيا يختلف عنه في الغرب، ولذلك يجب ألا نسمح للغرب بالتدخل ولا أن ننسخ نمطهم. النموذج الاقليمي للمنطقة هو المتمثل في انتقال اليابان من دولة زراعية صغيرة إلى عملاق صناعي. لقد اقتبس الآسيويون قصة النجاح الياباني بحذافيرها وطبقوها بعدما كتبوا بأنفسهم النص المناسب لهم. وقد زالت الامبراطوريات وحل محلها نظام حق التقرير السياسي والثقافي. نحن شعب آسيوي عرقياً وثقافياً، وآسيا اليوم تستعيد مركزها الرئيسي على مسرح التاريخ»[٢١].

نشير أخيراً إلى أن عدداً كبيراً من الباحثين في مختلف الدول، ومنها دول أوروبا الشرقية سابقاً، يرون فائدة كبيرة في دراسة تجارب التحديث في اليابان والنمور الآسيوية بهدف استخلاص الدروس والعبر منها. وليس من مصلحة العرب الاستمرار في تجاهل تلك التجارب مثل ما فعلوا حتى الآن[٢٢].

سادساً: ملاحظات ختامية

لقد نجحت اليابان ببناء تجربة التحديث الأولى منذ بداية عهد مايجي عام ١٨٦٨، وكانت أبرز مقولاتها «التحديث في خدمة الجيش»، فاستمر زخم التجربة مع خلفاء مايجي إلى أن انتهت بسقوط اليابان تحت الاحتلال الأمريكي عام ١٩٤٥. وعلى رغم وطأة الاحتلال، نجحت اليابان مجدداً بإطلاق تجربة تحديث أكثر منعة من سابقتها، وهي مستمرة بفاعلية متزايدة على المستويين الاقليمي والدولي منذ أواسط القرن العشرين.

---

(٢١) مهاتير محمد وشنتارو ايشيهارا، صوت آسيا: زعيمان آسيويان يناقشان أمور القرن المقبل (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٨)، ص ٧ ـ ٩، ٢٣ ٣٦ و١٠٠ ـ ١٢٥.

(٢٢) صدرت دراسات علمية كثيرة لباحثين من أوروبا الشرقية، وإيران، وتركيا وغيرها لاستخلاص الدروس المفيدة من تجارب التحديث الآسيوية. انظر على سبيل المثال: Rudiger Dornbusch, Wilhelm Nolling and Richard Layar, eds., *Postwar Economic Reconstruction and Lessons for the East Today* (Cambridge, MA: MIT Press, 1993), chap. 7, «The Reconstruction and Stabilization of the Post-war Japanese Economy: Possible Lessons for Eastern Europe?,» pp. 155-187.

وتختلف تجربة التحديث المعاصرة جذرياً عن سابقتها في أنها بنيت دون جيش، ولم توظف في خدمة العسكر على غرار التجربة الأولى، فقد بنيت تجربة التحديث الثانية على قاعدة: «التحديث في خدمة المجتمع». لكن الباحثين العرب لم يبدوا اهتماماً علمياً ملحوظاً بدراسة التجربتين معاً حتى الربع الأخير من القرن العشرين، أي بعد قرن بكامله على قيام تجربة التحديث الأولى وانهيارها. واكتفت الدراسات العربية بترداد قصيدة حافظ إبراهيم في مدح الفتاة اليابانية، وبأقصوصة «الحلاق الثرثار» لإبراهيم عبد القادر المازني، وبكتابات مصطفى كامل حول «بلاد الشمس المشرقة»، وغيرها.

وكان هاجس المقارنة بين فشل النهضة العربية ونجاح النهضة اليابانية في القرن التاسع عشر حاضراً بقوة في الفكر العربي طوال القرن العشرين. إلا أن العرب لم يرسلوا باحثين لتقصي الحقائق العلمية اليابانية من مصادرها الأصلية حتى مطلع الثمانينيات من هذا القرن. فبقيت الدراسات العربية عن اليابان تفتقر إلى الحد الأدنى من التوثيق العلمي، وتستند، بشكل أساسي إلى الأبحاث الغربية عنها. وقد تكون مقالة شارل عيساوي، «لماذا اليابان؟»، التي أشرنا إليها مراراً في هذه الدراسة فاتحة بحث نظري مهم حول مدى استفادة العرب من دروس تجربتي التحديث في اليابان.

لقد أدت المقالة وظيفتها العلمية بشكل جيد بعد أن رسمت الإطار النظري لحركة التحديث اليابانية بقلم واحد من أفضل المؤرخين العرب في القرن العشرين. فقد انطلق من محاولة الإجابة عن السؤال الدائم «لماذا نجحت اليابان، ولماذا فشلت مصر؟» وبالتالي جميع العرب والمسلمين؟ فقدم الدليل العلمي الملموس على أن مصر كانت في وضع أفضل من اليابان في النصف الأول من القرن التاسع عشر من جهة، وكانت البلد الوحيد في السلطنة العثمانية كلها الذي تمتع بالشروط الضرورية للقيام بعملية تحديث ناجحة من جهة أخرى. ونحا عيساوي باللائمة على النظام السياسي في مصر الذي أعاق استمرار عملية التحديث العربية الأولى، والارتقاء بها من التحديث إلى الحداثة المنجزة. وانتهى إلى القول: «لو كان قدر لمصر أن تحكم في ذلك الوقت على يد حكومة وطنية ومستنيرة لكانت قد بزغت في القرن العشرين كصورة مصغرة لليابان».

ومع مقولات عيساوي ظهرت بدايات الاهتمام العلمي العربي في مجال الدراسات الحضارية المقارنة بين العرب واليابان. وتمحورت مقولاته حول

فكرة مركزية ترى أن مصر كانت في وضع أفضل من اليابان لحظة انطلاق تجربة التحديث في عهد محمد علي. يضاف إلى ذلك أن عدداً من الباحثين الأجانب لم يتوقعوا نجاح تجربة التحديث الأولى في اليابان لأسباب عدة. فمنهم من رأى أن اليابان لن تصبح غنية أبداً، لأن المزايا التي منحتها إياها الطبيعة، باستثناء المناخ، تنفي ذلك. واليابانيون شعب يقنع بالقليل، لذا ليس من المرجح أن يحققوا الكثير. ومنهم من اعتبر تجربة التحديث اليابانية مجرد تقليد لتجارب التحديث الغربية. ومنهم من أنكر على اليابانيين القدرة على إدارة الأعمال على أسس عصرية نظراً إلى إغراقهم في الحفاظ على التقاليد الموروثة على جميع المستويات.

ونعت أحد الباحثين الغربيين الإنسان الياباني بنعوت سلبية منها أنه: «إنسان لا يمتلك أي ذكاء في مجال الأعمال». ومثل تلك النعوت ما زالت حتى الآن تملأ صفحات بعض الدراسات الغربية التي تعتبر النهضة اليابانية مجرد تقليد للغرب، وبحاجة دائمة للاقتباس عنه. وبعد أن دعم عيساوي مقولته حول أفضلية مصر على اليابان في القرن التاسع عشر بكثير من الأرقام العلمية، أشار إلى سمات أساسية افتقرت إليها مصر، وكان لها دور أساسي في تحويل اليابان إلى بلد غني. فمصر تقع في قلب العالم القديم في حين تقع اليابان في طرف العالم، مما ساهم في الحد من خطر التدخل الخارجي فيها. وهناك تماسك اجتماعي في اليابان لا مثيل له، وكانت لديها موارد بشرية تعتبر من الأكثر تقدماً بين جميع دول العالم. واعتمدت اليابان توجهاً مبكراً نحو النمو الاقتصادي بالإضافة إلى قدر كبير من حب الاستطلاع، وتمتعت بزعامة حكيمة على نحو غير عادي، فكانت بارعة في اتخاذ الإجراءات الاقتصادية والسياسية السليمة.

لقد انطلقت غالبية الدراسات العربية عن تجربة التحديث اليابانية الأولى من هاجس المقارنة بين نجاح اليابان وفشل العرب، وليس من هاجس البحث العلمي لفهم الأسس النظرية والمخططات العملية التي ساهمت في إنجاح حركة التحديث اليابانية واستخلاص الدروس المستفادة منها. وقد توالى صدور تلك الدراسات التي يمكن توصيفها على الشكل التالي:

١ ـ انها كتبت عن بعد، وان عدداً كبيراً ممن كتب عن اليابان لم يزر تلك البلاد، ولا أتقن لغتها، ولا تعرّف إلى تاريخها، وتراثها، وثقافتها، وعادات وتقاليد شعبها.

٢ ـ ان بعض تلك الدراسات كتبت بأقلام باحثين عرب زاروا اليابان لفترة زمنية قصيرة، فجاءت كتاباتهم منفعلة بنوع من الانطباعات الشخصية بالإضافة إلى معطيات مستقاة من دراسات غربية، كلياً أو بشكل جزئي.

٣ ـ ان عدداً من الباحثين العرب أكد مشروعية المقارنة بين النهضتين العربية واليابانية، وأن النموذج الياباني في التحديث يمكن أن يقدم الكثير من الدروس والعبر لبناء نهضة عربية جديدة طال انتظارها.

٤ ـ في مقابل ذلك، رأى بعض الباحثين العرب أن لا فائدة تذكر من دراسة النهضة اليابانية ومعها تجارب النمور الآسيوية، ووجدوا أنها تفتقر إلى الأصالة، وأنها ما زالت تعتمد أسلوب تقليد الغرب في كل شيء، وأنها تعيش الآن مأزقاً حاداً ينذر بقرب انهيارها النهائي والحتمي بعد أن فقدت دعم الغرب لها.

وأصبحت تجربة التحديث في اليابان وما تركته من آثار مباشرة في حركات التحديث في الدول الآسيوية بشكل خاص موضع بحث علمي، سجالي في الغالب بين عدد من الباحثين العرب، نظراً إلى غياب التوثيق الجيد حول تلك التجارب في جميع مراكز الأبحاث العلمية العربية. كما أن ترجمة الوثائق العلمية اليابانية عن تجربتي التحديث الأولى والمعاصرة إلى العربية ما زالت معدومة تماماً، علماً بأن جانباً مهماً من تلك الوثائق متوفر بالإنكليزية. ونشير هنا، وبكثير من المرارة، إلى أن عدداً من الباحثين العرب ممن نال شهادة الدكتوراه في اليابان يتقنون اللغة اليابانية، لكنهم لم يبذلوا جهوداً تذكر لترجمة وثائق النهضة اليابانية الأساسية مباشرة من مصادرها الأصلية إلى العربية.

ويلاحظ أن غالبية الدراسات العربية عن النهضة اليابانية قد اقتصرت على تجربة التحديث الأولى في عهد مايجي، في حين لم تحظَ تجربة التحديث الثانية حتى اليوم بكثير من الدراسات العلمية المعمقة. فجاءت المقولات الواردة فيها جزئية وتقتصر على عدد محدود من الأفكار المسبقة المستندة إلى الدراسات الغربية. كما أن الدراسات العربية عن النهضة اليابانية في عهد مايجي اتسمت، في الغالب، بانبهار شبه كامل كتجربة في بناء الدولة المركزية القوية، مع فهم خاطئ أو وحيد الجانب للنتائج السلبية التي رافقت تطبيق مقولة «التحديث في خدمة الجيش».

ولا يمل بعض الباحثين العرب من كيل المديح لنهضة اليابان الأولى لأنها

أقامت دولة عسكرية قوية حمت اليابان من الغزو الأوروبي، وحولتها إلى دولة امبريالية في محيطها الاقليمي، وحافظت على أصالة التقاليد اليابانية من التغريب، علماً أن تلك التجربة بالذات كانت وما زالت موضع نقد صارم من جانب اليابانيين أنفسهم. لقد اعتبرت حركة «التحديث في خدمة الجيش» على حساب تدمير غالبية القوى المنتجة، فقادت إلى نزعة عسكرية حولت اليابان إلى دولة امبريالية أشعلت حروباً عدة ضد جيرانها، واحتلت مساحات شاسعة تفوق مساحة اليابان بعدة مرات، وارتكب الجيش الياباني مجازر دموية في الصين وكوريا، مما أفسد علاقات حسن الجوار بين اليابان ومحيطها الاقليمي.

والجدير ذكره أن الحكومات اليابانية المتعاقبة تعمل على طي تلك الصفحة السوداء من تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عن طريق الاعتذار العلني للشعوب التي خضعت للسيطرة اليابانية، وتصحيح علاقاتها معها. على أن صورة اليابان عند العرب ما زالت أسيرة انطباعات شخصية، ولم تتحول إلى حقل من حقول البحث العلمي الرصين الذي يتطلب إنشاء مراكز أبحاث متخصصة، وإعداد عشرات الباحثين المتخصصين بدراسة كل من التجارب الآسيوية بالاستناد الدقيق إلى مصادرها الأصلية المستقاة من لغاتها الأم، وليس نقلاً عن ترجمات قد لا تكون دقيقة، أو ترداد بعض المقولات الغربية التي تقلل من أهمية النهضة اليابانية وتعتبرها مجرد اقتباس لكثير من النظم والأفكار التي كانت سائدة في الغرب كالدستور، والديمقراطية، والليبرالية الاقتصادية، وحقوق المرأة، والعدالة الاجتماعية، وغيرها.

وبهذا، احتلت المسألة الثقافية في اليابان مساحة رومانسية في الغالب لدى كثير من مثقفي العالم، وبشكل خاص في البلدان العربية. ويعزو كثير من الكتاب، وبخاصة العرب منهم، نجاح النهضة اليابانية، إلى العامل الثقافي الذي شكل منطلقاً لحركة تحديث شاملة بدأت بتحديث الجيش الياباني، والإدارة، والصناعة في القرن التاسع عشر، ثم تحولت إلى تحديث جميع جوانب المجتمع الياباني في القرن العشرين. لكن من زار اليابان مؤخراً من الأدباء، والشعراء، ، والفنانين، والصحافيين العرب، خرج بانطباعات سريعة أحياناً أو متسرعة أحياناً أخرى حول ضعف الجانب الثقافي في حركة التحديث اليابانية المعاصرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما زار الأديب يوسف القعيد اليابان مؤخراً اعتمد أسلوباً جديداً في وصف مذكراته جمع فيه بين الانطباعات الشخصية والاستناد إلى بعض المصادر، العربية والغربية، وخرج بتقويم شمولي لدروس النهضة اليابانية ومدى استفادة العرب منها.

فقد دون يوسف القعيد مذكراته **مفاكهة الخلان في أخبار اليابان**، بعد أن زارها لفترة قصيرة ما بين ١٠ ـ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، لكنه أرجأ نشر المخطوطة إلى أن صدرت في القاهرة عام ٢٠٠١. فانعكست فيها صورة النهضة اليابانية على شكل صدمة ثقافية أوصلته إلى استنتاج مفاده أن نقصاً ما في عملية التحديث قاد إلى تعاسة الإنسان المصري والياباني معاً. فرأى أن التحديث السريع قد أوصل المجتمع الياباني إلى مرحلة ما بعد الحداثة، لكنه أبقى الإنسان الياباني على قدر كبير من الحزن والتعاسة.

لم يكن هدف القعيد مجرد سرد لأخبار الرحلة اليابانية بهدف **مفاكهة الخلان**، بل لاستخلاص الدروس والعبر، وإجراء المقارنة بين تجربتي التحديث في مصر واليابان. فبدأت رحلته ملأى بالأحلام الوردية لشدة الشوق إلى رؤية اليابان، ولكثرة ما قرأ عنها من روايات جميلة لكبار أدباء اليابان جعلت الناس تعشق عن بعد روعة تلك البلاد الساحرة. كانت النهضة اليابانية التي بنيت على قاعدة تلك الحداثة لا تزال فتية حين تعرضت لقنابل الأمريكيين النووية في الحرب العالمية الثانية، لكن عمق الحضارة القديمة في تلك البلاد أعطاها القدرة على تجديد نهضتها فحققت معجزة اقتصادية وهي تحت الهيمنة الأمريكية.

وما زال المثقف العربي إذن يبحث باستمرار عن نقاط التلاقي والخلاف بين حضارات الشرق الأقصى وحضارات الشرق الأوسط، لكن الشرق الأوسط بالنسبة إلى اليابان لم يكن يعني سوى البترول فقط، مع اهتمام بتوسيع السوق اليابانية نحو هذه المنطقة. ومع ذلك، فهناك رغبة في الفهم المتبادل لدى مثقفي الطرفين، على رغم أن هذه المنطقة ما تزال أسيرة حروب متلاحقة طوال القرن العشرين. كذلك ذاق اليابانيون مرارة الحروب، فدمرت هيروشيما وناكازاكي في الحرب العالمية الثانية، فاتخذوا قراراً صريحاً برفض خروج القوات اليابانية من أراضيها لأي سبب كان. وحتى اليوم، يحترم اليابانيون دستورهم السلمي الذي يمنع خروج قواتهم من البلاد مهما كانت الأسباب.

إن احترام الدستور هو الضمان الأساسي حتى لا يتكرر ما جرى لليابان من تدمير مرة أخرى. فلا يوجد الآن جيش رسمي في اليابان، أو ما يسمى عادة في الدول الأخرى بالمؤسسة العسكرية، بل لديها فقط بعض فرق صغيرة تسمى قوات الدفاع عن اليابان أو قوات الأمن الوطني. وقد كان منع

تحديث الجيش الياباني يهدف، بالدرجة الأولى، إلى كبح النزعة العسكرية فيها حتى لا تتكرر مأساة هيروشيما وناكازاكي في مدن يابانية أخرى. فقد تعلمت اليابان درساً بليغاً من مأساة شعبها، وهي حريصة على عدم تكرارها في المستقبل. وتنبأ هنري كيسنجر بأن اليابان قد تصبح قوة عسكرية عظمى ساعة تتخذ قرارها بإعادة تسليح نفسها، وعلى الأمريكيين أن يدركوا قبل فوات الأوان أن الحضارة الغربية التي سيطرت منفردة على العالم كله لقرون طويلة لم تعد وحدها على الساحة الدولية لأن فجراً جديداً بدأ يظهر من ناحية الشرق. والسؤال الذي تطرحه اليابان على القادم إليها من دول العالم الثالث، هو: لماذا تقدم اليابانيون بينما تعثر الآخرون؟ والجواب أنهم شعب يعمل بتفان لا حدود له لخدمة بلاده، وقد بنوا نهضة اقتصادية متينة وهم منفتحون على كل أشكال التكنولوجيا والعلوم العصرية.

تعيش اليابان زمن نهضة الجماعة، وهو زمن الجماعات الآسيوية التي تخطو بثقة إلى الأمام في عصر التبدلات الكونية المتسارعة. ويفاجأ الزائر العربي إلى اليابان بكثير من المقولات السلبية عن العرب والتي يسمعها صراحة من باحثين يابانيين. ويحلو لبعض المثقفين العرب إحالة تلك الظاهرة على نقص في المناعة الثقافية لدى اليابانيين الذين استقوا مقولاتهم من مراكز الأبحاث الأوروبية والأمريكية وتأثروا بها بشكل واضح. وينحو بعضهم الآخر باللائمة على الغياب العربي غير المبرر على الساحة الثقافية اليابانية على رغم وجود سفارة لكل دولة عربية ومفوضية لمنظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو. وقد تحولت تلك المقولات إلى قناعة شبه تامة عند الكثير من الباحثين اليابانيين بحيث يزداد الحوار معهم صعوبة عاماً بعد عام، وليس ما يشير إلى تطور نوعي في العلاقات الثقافية بين العرب واليابانيين، ولا وجود لبرامج ثقافية طويلة الأمد لتطوير تلك العلاقات.

وأخيراً، لا بد من استذكار التاريخ العبء الذي ما زال يحكم العلاقات اليابانية ـ العربية بشكل واضح، على رغم كل الكلام الجميل الذي يتردد في وسائل الإعلام العربية واليابانية أثناء تبادل الخطب عند توقيع الوثائق الرسمية. فقد حقق العرب أول «انتصار» نسبي لهم على الصهاينة في عام ١٩٧٣. لكن ذلك العام حمل لليابان صدمة النفط الأولى مع بدايات الاهتمام الحقيقي بالوطن العربي باعتباره مصدراً رئيسياً للبترول الذي يمد المصانع اليابانية بالطاقة. فاليابان حديثة العهد بالدراسات العربية، ولم تحاول سابقاً القيام بدراسات علمية موثقة للتعرف جدياً إلى تاريخ العرب، وتراثهم،

وآدابهم إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أخذت مصالح اليابان الاقتصادية في المنطقة تنمو بوتيرة متسارعة. ولعب المركز الثقافي المصري في طوكيو دوراً مهماً في تنشيط دراسة اللغة العربية منذ منتصف الخمسينيات، فتخرج فيه عدد ممن يعدون اليوم من أبرز خبراء شؤون الشرق الأوسط، وفي طليعتهم الأستاذ يوزو إيتاجاكي (Yuzi Itagaki)، رئيس جامعة طوكيو الأسبق ومن أبرز المستعربين اليابانيين. وحين أغلق المركز أبوابه عام ١٩٦٧ كانت بعض الجامعات اليابانية قد بدأت بإدخال اللغة العربية ضمن برامج تدريس اللغات الأجنبية. وكانت البداية مع كتب التراث الإسلامي والعربي التي ترجمت إلى اليابانية.

نشير أخيراً إلى أن المثقف القادم من منطقة الشرق الأوسط مشبع بأخبار الصراعات الدينية والطائفية والمذهبية والقبلية وغيرها. ومن الطبيعي أن يبحث عن علاقة الدين بالدولة في ظل حركتي التحديث الأولى والثانية. ويفاجأ بأن الشنتو (Shinto) هي الديانة اليابانية الرسمية، لكن للبوذية، كديانة قديمة، تأثيراً واضحاً في اليابانيين على رغم أنها وافدة إليهم من بلاد بعيدة هي الهند وكوريا. وما يثير الانتباه أنه في ظل الدولة الحديثة لا وجود لحرب دينية أو طائفية في اليابان، لذلك فقد أصبح الشعب الياباني علمانياً بطبعه وسلوكه، فالدين مكانه الأساسي في المعبد ولا يتعداه إلى السياسة إلا في حالات ضيقة. ولا يستند دستور اليابان إلى أي ديانة من الديانات، ومسموح لأي إنسان أن يكون بلا دين. مع ذلك، فإن البحث عن الإيمان مسألة مهمة في نظر اليابانيين، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية. وخلاصة القول، في نظر القعيد، إن اليابان مجتمع صناعي متطور يدهش القادم إليه بكثرة الإنتاج، والتكنولوجيا العلمية المتطورة في مختلف المجالات، لكن التعاسة والكآبة باديتان على وجوه أعداد كبيرة من البشر، وبشكل خاص أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة. فمشكلات التطور الصناعي العاصف من النوع الحاد الذي يصعب حله لأن بعض القوى العاملة قد اعتادت على طرق تقليدية في العمل والإنتاج وباتت عاجزة عن التكيف السريع مع الثورة الصناعية وتداعياتها.

في العقدين المنصرمين، زاد الاهتمام المتبادل بين اليابان والبلدان العربية، فنظمت عدة مؤتمرات علمية للقيام بحوار ثقافي عربي ـ ياباني وصولاً إلى تجاوز الصورة السلبية السائدة لدى كل من الطرفين عن الطرف الآخر. وكانت أبرزها الحوارات التي جرت في طوكيو عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، ثم في عمان وطوكيو عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢.وقد ساهمت تلك الحوارات في تقديم

صورة لليابان أقرب ما تكون إلى الدقة والموضوعية. وساعد في توضيح تلك الصورة انتقال الباحثين العرب إلى التحليل العلمي المستند إلى وثائق علمية أساسية حول تجربة النهضة اليابانية. كذلك، لعبت مراكز الأبحاث الثقافية المتبادلة بين اليابان وبعض البلدان العربية، وتبادل الأساتذة والطلاب، وتحضير الأطروحات العلمية في كلا الجانبين، دوراً في ولادة جيل جديد من الباحثين العرب واليابانيين، يتقن العربية واليابانية. وكذلك أيضاً بدأت حركة ترجمة مباشرة من اليابانية والعربية وإليهما، فمهدت الطريق أمام تطور البحث العلمي العربي عن اليابان على أسس علمية ستقود إلى تراكم إيجابي، كمي ونوعي، يمكن أن يؤسس لغد أفضل من العلاقات الثقافية بين العرب واليابانيين في العقود القادمة. مع ذلك، فالدراسات العلمية عن اليابان ما زالت في بداياتها. وقد لعب باحثون مصريون دوراً ملحوظاً في هذا المجال، وذلك لأسباب عدة أبرزها انطلاقة النهضة العربية من مصر، واهتمام اليابانيين الخاص بها نظراً إلى حجمها السكاني من جهة، وإلى دورها الأساسي في النظام الاقليمي العربي من جهة أخرى.

إلا أن العلاقات الثقافية ما بين العرب واليابانيين ما تزال متعثرة نظراً إلى غياب آليات عمل علمية وجدية تحكم تلك العلاقة بين الطرفين. ويكثر العرب واليابانيون من الخطب الحماسية في الندوات والمؤتمرات المشتركة حول ضرورة تعميق الروابط الثقافية بينهما، لكن المردود العملي لتلك الخطب ما زال ضعيفاً للغاية. فعدد المثقفين العرب المهتمين باليابان في جميع البلدان العربية، ما زال محدوداً جداً حتى العقد الأخير من القرن العشرين الذي شهد تطوراً ملحوظاً يبشر بنتائج إيجابية في العقود القادمة، لكن اهتمام الباحثين العرب بتجربة التحديث اليابانية كحقل مستقل من حقول الدراسات العلمية المعمقة ما زال شبه معدوم بعد أكثر من قرن ونصف القرن على نجاح تجربة التحديث الأولى في عهد مايجي، وتجربة التحديث المعاصرة التي لعبت الدور الأساسي في ولادة النمور الآسيوية.

خـاتمـــة

اليابان والعرب في مطلع القرن الحادي والعشرين: الواقع والآفاق المستقبلية

لعبت قرارات القيادة العليا الأمريكية الدور الأساسي في إجبار اليابان على الانكفاء نحو الداخل لممارسة كل أشكال الإنتاج الاقتصادي في ظل حماية عسكرية أمريكية. وخلال فترة لم تتجاوز السنوات العشر (١٩٥١ ـ ١٩٦٠)، تم توقيع عدة اتفاقات أمريكية ـ يابانية لضمان استمرار أفضل العلاقات بين الجانبين في مختلف المجالات. فشكلت تلك الاتفاقيات قاعدة صلبة لبناء ثقة متينة ما زالت مستمرة بين حكومات البلدين، على رغم تزايد الاعتراضات الشعبية في صفوف اليابانيين على وجود قرابة ٤٠ ألف جندي أمريكي على الأراضي وفي المياه الاقليمية اليابانية، دون مبرر حقيقي بعد الإعلان عن نهاية الحرب الباردة. وقد اعتبر الوجود العسكري الأمريكي على الأراضي والمياه اليابانية، على رغم اقترانه باتفاقيات رسمية، أشبه ما يكون بالحماية الأمريكية المباشرة لليابان.

ونتيجة لذلك، بقيت العلاقات اليابانية مع جميع دول العالم في إطار التبادل الاقتصادي حتى مطلع السبعينيات. فلم تجرؤ حكومة اليابان على إقامة حوار مباشر مع الصين ودول آسيوية أخرى قبل زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين، حتى إن دعم اليابان الرسمي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات كان يبرر على أساس موافقة إسرائيل عليه في إطار منظمات الأمم المتحدة لتقديم العون إلى اللاجئين الفلسطينيين.

ومع نهاية الحرب الباردة بدأت اليابان تبحث لنفسها عن دور جديد طوال عقد التسعينيات، فتعززت العلاقات اليابانية ـ الأوروبية عن طريق

الاتصالات والاتفاقات المباشرة، دون الالتفات إلى خشية الأمريكيين من تعزيزها. وبدأ الساسة اليابانيون يتحدثون صراحة عن مشاركة فعلية في النظام العالمي الجديد، من موقع الندية والتعاقد الحر ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، وصولاً إلى توسيعها لتصبح مجموعة السبع ثم مجموعة الثماني. كانت البداية إذن مع «الثلاث الكبار» أو المثلث الاقتصادي العالمي الذي رسم الباحث ليمان زواياه على الشكل التالي: فقمة الهرم للأمريكيين، مع إظهار العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية بخط عريض وبارز لإبراز الندية في التعامل، مقابل خط رفيع يظهر العلاقات الأمريكية ـ اليابانية على حقيقتها من عدم التكافؤ والتشكيك بالندية(١).

أولاً: اليابان في عصر العولمة الأمريكية

اعتبر إعلان حلف الناتو الصادر عن قمة لندن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بمثابة التاريخ الذي تم الاتفاق عليه لتحديد نهاية الحرب الباردة. فقد أشار الإعلان إلى أن حلف شمالي الأطلسي وحلف وارسو لم يعودا قائمين كحلفين متنازعين. وباتت الحرب الباردة من تراث الماضي ولا مكان لها في مستقبل العلاقات الدولية. وبرز تحول جديد في علاقة الشرق بالغرب، وبدأت مرحلة مهمة جداً في تاريخ اليابان المعاصر لأنها البلد الوحيد في العالم المنزوع السلاح والمحروم من التسلح. فرحبت اليابان به أكثر من باقي الدول لأنها تأمل بالتحرر مستقبلاً من موقع الدونية الذي تعيشه الآن في العلاقات الدولية. واضطرت مراراً إلى دفع ضريبة حروب عدة لم تشارك فيها، لكنها كانت مجبرة على تسديد بعض نفقاتها بسبب خضوعها المستمر للوصاية العسكرية الأمريكية منذ اتفاقية عام ١٩٥١.

وأكدت نهاية الحرب الباردة أن حرباً عالمية ثالثة لم تعد محتملة، وقد تبدو مستحيلة. وتهاوت كثير من الأنظمة الشمولية أو التوتاليتارية على امتداد العالم كله بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وما تبقى من تلك الأنظمة يسلك الآن، طوعاً أو كرهاً، طريق التغيير الجذري في مختلف البنى السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بما يتلاءم مع اقتصاد السوق وانفتاح دول العالم بعضها على بعضها الآخر.

---

(١) Jean-Pierre Lehmann, «Western Reorganizing Western Cooperation: A Prescription for Collective Pax Americana,» *Pacific Review*, no. 2 (1994), p. 143.

بدأت اليابان تخطط جدياً للخروج من دائرة السيطرة العسكرية الأمريكية التي خضعت لها طوال أربعة عقود، وكانت حجتها قوية جداً في هذا المجال. فلم تعد الحرب أسلوباً لحل النزاعات المعقدة، وبرز اتجاه عالمي قوي لإعطاء دور فاعل للأمم المتحدة لكي تقوم بحل تلك النزاعات بالطرق السلمية. وتصر اليابان اليوم على الظهور بمظهر الدولة المستقلة، غير منقوصة السيادة. وهي تسعى لكي تصبح أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بعد تغيير تركيبته الحالية بما يتلاءم مع متطلبات عصر العولمة. ويرى اليابانيون بحق أنه لم يعد هناك مبرر لوجود هذا الحشد الكبير من القوى العسكرية الأمريكية على الأراضي اليابانية، وبخاصة أن شوارع المدن الكبرى لا تخلو باستمرار من مظاهرات حاشدة تطالب برحيل القوات الأمريكية بعدما تكاثرت أعمال الجنود الأمريكيين اللاأخلاقية في كثير من المقاطعات والجزر اليابانية، وبشكل خاص في أوكيناوا. وفي حين كانت اليابان تخشى التقارب مع محيطها الآسيوي طوال عقدي الخمسينيات والستينيات حتى لا تثير غضبة الأمريكيين عليها، فإن زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى الصين ومحاولته التودد إلى قادتها في مطلع السبعينيات شرَّع أبواب آسيا مجدداً أمام اليابانيين في ظروف اقتصادية ملائمة جداً. آنذاك، كانت اليابان تعيش مرحلة المعجزة الاقتصادية في مختلف مجالات الإنتاج والتسويق والتطور التكنولوجي. وشهد عقدا الثمانينيات والتسعينيات كثافة هائلة للتوظيف المالي الياباني في جنوب وشرق آسيا مما ساعد في إطلاق تجربة النمور الآسيوية في بعض دولها. وعززت اليابان وجودها الاقتصادي في جميع الدول الآسيوية المجاورة، ونقلت إليها قسماً كبيراً من توظيفاتها التي كانت منتشرة في مناطق أخرى من العالم.

وقد تزامن اندفاع اليابان للتوظيف بقوة في محيطها الآسيوي مع دخولها عصر العولمة، وزيادة حضورها الفاعل للمنافسة في الأسواق العالمية بعد توقيعها على اتفاقات الغات التي نصت على إطلاق حرية التجارة الدولية. وكان على اليابانيين إقامة التوازن الدقيق ما بين نزوعهم الطبيعي في التوجه نحو محيطهم الآسيوي الذي هم جزء لا يتجزأ منه، وبين ما يمليه عليهم تطورهم الاقتصادي والمالي والتقني كقوة أساسية في الاقتصاد العالمي، لا بل القوة الأولى في مجال التوظيف الجاهز للاستثمار والمساعدات المالية وفي بعض فروع التطور التقني وصناعة الروبوت.

ولعب هذا التوجه دوراً أساسياً في رسم توجهات السياسة اليابانية طوال العقد الأخير من القرن العشرين، وما زال فاعلاً بقوة في العقد الحالي. فقد

كان حجم الكتلة المالية اليابانية المعدة للتصدير يربو على المائة مليار دولار عام ١٩٨٦، وكان يقارب حجم الكتلة المالية للولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٧. ثم عادت الكتلة المالية اليابانية المعدة للتصدير الخارجي فتفوقت على مثيلتها الأمريكية منذ عام ١٩٩٥ بعد أن وصلت إلى قرابة ١٣٠ مليار دولار، لتصبح الكتلة المالية الأولى في العالم من حيث الجهوزية للتوظيف المالي السريع في أية بقعة في العالم. فتسبب ذلك بظهور هلع لدى المراكز المالية الغربية الكبرى التي بدأت تثير الخوف من حجم الكتلة المالية اليابانية التي استخدمت كفزاعة لإصدار عدد من الكتب والدراسات بعنوان **اليابان تشتري العالم**(٢).

ودفعت وتيرة النمو الاقتصادي السريع في عقدي السبعينيات والثمانينيات اليابان إلى المطالبة بإعادة النظر في علاقاتها الدولية، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية. ومع انتعاش سعر صرف الين الياباني بنسبة كبيرة مقابل العملات العالمية أصبحت اليابان في طليعة الدول العالمية في مجالات السيطرة على الزيادة السكانية، ونوعية التعليم والتنمية البشرية المستدامة، والتحكم بالطبيعة، والتطور التكنولوجي، والتوظيف المالي في الخارج، والغنى الفردي، والادخار القومي العام وغيرها(٣).

وباتت المصانع اليابانية تنتج سلعاً بالغة الجودة وبأسعار قادرة على المنافسة بنجاح في الأسواق الدولية. فتحولت اليابان، وبسرعة قياسية، إلى واحدة من أكثر دول العالم تخطيطاً لمشاريع اقتصادية على المستوى الكوني أو ما يعرف علمياً باسم (Macro-Economy).

ومنذ مطلع التسعينيات باتت اليابان تصدر من السلع عدة أضعاف ما تستهلك أو تستورد من الخارج، وصنفت بين الدول الأكثر إنتاجاً في العالم بالقياس لحجم السكان، والأكثر استخداماً للتكنولوجيا وتطويراً لها، والأكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية(٤).

---

(٢) انظر على سبيل المثال: Pierre-Antoine Donnet, *Le Japon achète le monde*, l'histoire immédiate (Paris: Seuil, 1991), et Natacha Aveline, *La Bulle foncière au Japon* (Paris: Association des études foncières, [1995]).

(٣) Jean Esmein, dir., *Les Bases de la puissance du Japon* (Paris: Collège de France: Fondation pour les études de défense nationale, 1988), pp. 19-40, 185-213 et 273-340.

(٤) Christopher Howe, *The Origins of Japanese Trade Supremacy: Development and Technology in Asia from 1540 to the Pacific War* (London: Hurst and Company, 1996), p. xvii.

على جانب آخر، أحدثت نهاية الحرب الباردة صدمة إيجابية لدى الساسة اليابانيين كان من نتائجها المباشرة طرح مسألة استمرار الوجود العسكري الأمريكي في اليابان بعد أن بات يفتقد إلى أي مبرر اقليمي ودولي. وقد نبهت وسائل الإعلام إلى خطورة ما توصف به اليابان في الخارج كعملاق اقتصادي وقزم عسكري. ويتساءل اليابانيون عن مغزى تمسك دولتهم منفردة بمقولة الدولة المنزوعة السلاح، والمحرومة من التسلح، والتي لا يسمح لها إلا بالاقتصاد السلمي. في حين أن جميع القوى العظمى تزيد من طاقاتها وقواها العسكرية، وتوظف نسبة كبيرة من موازناتها للأغراض العسكرية، كما أن شركات بيع الأسلحة العالمية تجني ثروات طائلة من هذه التجارة الرائجة بشدة[٥].

إلا أن هذه المقولة تسيء إلى سمعة اليابانيين في الداخل والخارج نظراً إلى استمرار تبعيتهم السياسية والعسكرية للقرار الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن. فقارنت وسائل الإعلام اليابانية، ومعها بعض وسائل الإعلام الغربية، ما بين ألمانيا واليابان كدولتين كانتا متشابهتين في تلقي الهزيمة بعد الحرب العالمية الثانية، لكن ألمانيا لم تكتف بتوحيد كامل أراضيها واستعادة قرارها السياسي المستقل بل نجحت أيضاً بأن تحتل موقعاً متقدماً في قرار توحيد أوروبا وفقاً لتصورات الأوروبيين ومصالحهم بالدرجة الأولى، وليس كما يرغب الأمريكيون. فقد كانت ألمانيا، ولسنوات طويلة، دولة منزوعة السلاح، ومقسمة إلى دولتين تعترف بهما الأمم المتحدة، لكنها استفادت من نهاية الحرب الباردة لكي تستعيد وحدتها، جغرافياً وبشرياً، وتنطلق بقوة لبناء الوحدة الأوروبية. لذا يتساءل اليابانيون بحق: لماذا تحررت ألمانيا من التبعية الأمريكية ولم تتحرر اليابان؟

أثار هذا الواقع المؤلم دعاة النزعة القومية العنصرية من اليابانيين، وزادت وتيرة المطالبة بخروج كامل القوات الأمريكية من أراضيهم. فاليابان دولة مستقلة، وذات سيادة، وتقيم أفضل العلاقات مع جميع دول العالم، وبالتالي ليست بحاجة إلى قوى أمريكية أو أية قوى أخرى لحمايتها من أي اعتداء محتمل، كما أن الشعب الياباني مستعد للدفاع عن نفسه، ويمتلك القدرة على

(٥) C. Fred Bergsten and Marcus Noland, eds., *Pacific Dynamism and the International Economic System* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1993), pp. 299-322 and 365-388.

المجابهة في مختلف المجالات، بما فيها السلاح العسكري.

وبدأ اليابانيون فعلاً، ومنذ سنوات طويلة، بامتلاك أسلحة متطورة جداً، وذلك على مرأى من الأمريكيين وغيرهم. فلديهم أسلحة تقنية معقدة وقادرة على تدمير كثير من الأسلحة، التقليدية وغير التقليدية، قبل وصولها إلى الأراضي اليابانية. ويوظف اليابانيون نسبة مهمة من موازنتهم من أجل الدفاع عن أراضيهم.

ويتزايد غضب الشعب الياباني على استمرار الوجود العسكري الأمريكي في اليابان. وصرح ممثلو القوى القومية باستمرار أن الحرب الباردة انتهت، فلماذا تبقى آثارها ماثلة للعيان في اليابان دون غيرها من سائر الدول المستقلة في العالم؟ واقترنت تلك التصريحات بمظاهرات صاخبة تبرز شعوراً حاداً بالعداء للأمريكيين تشارك فيها الأحزاب والقوى الدينية والليبرالية واليسارية التي تسيطر على قطاعات واسعة من الرأي العام الياباني، ولها نسبة مهمة من الأعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب.

لقد حققت القوى المعارضة للوجود العسكري الأمريكي في اليابان انتصارات كبيرة طوال عقد التسعينيات، وأزاحت الحزب الليبرالي الديمقراطي عن الحكم عام ١٩٩٣. وشكلت، ولأول مرة في تاريخ اليابان المعاصر، حكومة موسعة بقيادة اشتراكية. وترأست زعيمة الحزب الاشتراكي تاكاو دو (Takao Do) البرلمان الياباني. كذلك حقق الحزب الشيوعي الياباني انتصارات مهمة في انتخابات ١٩٩٣، و١٩٩٥، و١٩٩٨ والتي كان من نتائجها الاستقالة الفورية لرئيس الوزراء هاشيموتو بسبب وعوده الانتخابية بتحجيم دور الحزب الشيوعي الياباني بشكل خاص واليسار الياباني بشكل عام.

بعد الاعتراف باليابان كقوة اقتصادية عظمى في العالم، لا بل الأولى في بعض المجالات والثانية في مجالات أخرى، لم يعد بمقدور الشعب الياباني القبول بموقع القزم العسكري، والتابع لقرار سياسي تمليه عليه الولايات المتحدة الأمريكية. تجلى ذلك التذمر على شكل فتور واضح في العلاقات الأمريكية ـ اليابانية طوال عقد التسعينيات بكامله. ولم يخف قادة يابانيون اتهامهم الصريح للولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على زعزعة الاستقرار الداخلي لليابان وتشويه صورتها على المستويين الاقليمي والدولي. والأمثلة أكثر من أن تحصى في هذا المجال ومنها، على سبيل المثال لا الحصر: فرض خوة بقيمة ١٣ مليار دولار على اليابان كمساهمة في حرب الخليج الثانية لعام

١٩٩٠ والتي كانت اليابان أحد أبرز المتضررين منها على المستوى الاقتصادي.

واستغلت الأزمة الداخلية لانتخابات عام ١٩٩٣ التي أبعدت الحزب الليبرالي الديمقراطي عن التفرد بالحكم ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ لتبشر بدخول اليابان مرحلة عدم الاستقرار السياسي. وتلاعبت بأسعار صرف العملات لبعض الدول الآسيوية خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ والتي تشكل المجال الحيوي لليابان وذلك بهدف إجبارها على مد تلك الدول بمليارات الدولارات من احتياطها المالي حتى لا تنهار المجموعة الآسيوية بكاملها. واستخدمت أسلوب التشهير العلني بالجرائم التي ارتكبها الجيش الياباني ضد نساء من الدول الآسيوية (نساء الترفيه عن الجيش الياباني) لزعزعة الثقة المفقودة أصلاً والتي يعاد بناؤها بصعوبة بالغة على قاعدة أن يتقدم مسؤولون يابانيون باعتذار علني عن تلك المرحلة السوداء من تاريخهم[٦].

ثم أضيفت إلى المشكلات القديمة متاعب جديدة واجهتها الحكومة اليابانية عام ٢٠٠١ بسبب رفض الصين وكوريا المشترك لكتاب التاريخ المدرسي الذي أقرته اللجنة القومية العليا في اليابان في ربيع ٢٠٠١ لأنه لم يتضمن نقداً كافياً للسياسة الاستعمارية اليابانية في كلا البلدين. على جانب آخر، هدد وزير خارجية الصين رئيس وزراء اليابان جونيشيرو كوئيزومي بتأزيم العلاقات بين بلديهما في حال أصر على زيارة معبد ياسوكوني (Yasukuni) المقدس حيث دفن كبار القادة اليابانيين العسكريين من الذين اعتبرتهم القيادة العليا الأمريكية ومعها قادة الصين وكوريا كمجرمي حرب من الفئة الأولى الذين تمت محاكمتهم في «معركة التطهير» في نهاية الحرب العالمية الثانية.

وتجدر الإشارة إلى أن التقليد السنوي بزيارة المعبد في ١٥ آب/أغسطس من كل عام لا يقوم به إلا رئيس وزراء قوي يؤمن بمقولة الاستمرارية في تاريخ اليابان، على رغم كل ما يثار حول سياسة الامبريالية اليابانية من اعتراضات في دول الجوار. وبما أن الانتخابات النيابية كانت ستجري في

---

(٦) ما زالت مشكلة «نساء المتعة من الآسيويات» تتفاعل منذ أكثر من عشر سنوات. وقد سببت الكثير من الأذى لسمعة اليابان على المستويين الاقليمي والدولي. وعقدت عشرات المؤتمرات، داخل اليابان وخارجها، للتنديد بالأسلوب الهمجي الذي استخدمته القيادة العسكرية اليابانية ضدهن. وقدمت الحكومة اليابانية تعويضات عادلة لكثير ممن بقي منهن على قيد الحياة وبلغت حوالى مائتي ألف دولار أمريكي للمرأة الواحدة. لكن القضية ما زالت تتفاعل وتثير قلق الرأي العام الياباني. لمزيد من التفاصيل انظر الكتاب الوثائقي: George Hicks, *The Comfort Women* (St. Leonards, NSW: Allen and Unwin, 1995).

اليابان في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠١، أي قبيل زيارة المعبد بأسبوعين فقط، فسر المحللون إعلان رئيس الوزراء الجديد عن زيارته للمعبد بهاجس كسب غالبية أصوات الناخبين اليابانيين المحافظين، وأن الزيارة لن تؤدي إلى توتير جدي في العلاقات اليابانية ـ الصينية. وبالفعل، بعد أن حصل رئيس الوزراء كوئيزومي على نجاح ساحق في انتخابات صيف ٢٠٠١ مكنه من تثبيت زعامته في رئاسة الحزب الليبرالي الديمقراطي دون منافس أو منازع، لجأ إلى تقديم زيارته التي كانت مقررة إلى المعبد، فزاره فعلاً في ١٣ آب/أغسطس، أي قبل يومين من الموعد الرسمي المقرر سابقاً. فتحاشى بذلك الحملة الدبلوماسية القاسية التي شنتها عليه الصين وكوريا، فجاءت خطوة التقديم متوقعة لمن يتابع التكتيك الياباني في مثل هذه الحالات، أي تراجع في الشكل وثبات في المضمون.

نخلص إلى القول إن الإعلان عن نهاية الحرب الباردة فتح عدة معارك، صامتة أو علنية، بين اليابانيين والأمريكيين من جهة، وبينهم وبين الصينيين والكوريين من جهة أخرى. فنقاط الخلاف بينهم كبيرة ويصعب إخفاؤها. ويلعب التاريخ الدامي دور الكابح لتطبيع العلاقات بين اليابان ودول الجوار الاقليمي. كذلك يشكل بقاء القوى العسكرية الأمريكية على أراضي اليابان، على رغم إرادة اليابانيين، مؤشراً على عمق النزاع الذي يطول الاقتصاد، والسياسة، والثقافة وغيرها.

ويبدي اليابانيون إصراراً شديداً على استعادة قرارهم السياسي والعسكري المستقل عن الأمريكيين بأسلوبهم المعروف بطول الأناة. فقد انتظروا قرابة أربعة عقود (١٨٥٤ ـ ١٨٩٤) للتخلص من قيود الاتفاقات التجارية المجحفة التي فرضت عليهم بعد إنذار الكومودور الأمريكي بيري لليابانيين بفتح أسواقهم أمام التجارة الدولية. ومن المؤكد أن الحكومات اليابانية لن تلجأ إلى العنف لإجبار الأمريكيين على سحب قواتهم العسكرية من اليابان لسبب أساسي هو أنها غير قادرة على المواجهة العسكرية. لكن الأمريكيين باتو يدركون جيداً أن الشعب الياباني يظهر تململاً كبيراً تجاه قواهم المرابطة في اليابان، مما قد ينعكس سلباً على المصالح الأمريكية الكثيرة داخل اليابان، وعلى مستقبل العلاقات الأمريكية ـ اليابانية في عالم سريع التقلب. وقد نبه باحثون أمريكيون إلى عدم الاستخفاف بمخاطر الإساءة المتعمدة للشعب الياباني عن طريق التمسك بمقولة خاطئة ترى أن اليابانيين عاجزون عن إعادة تسليح أنفسهم تنفيذاً لقرارات اتخذت ضدهم إثر هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية، لأن تلك الاتفاقيات قد

ارتبطت بظروف الحرب الباردة ولم تعد مبررة الآن.

لقد حذر الباحث هولند (Holland)، وهو دبلوماسي أمريكي أمضى قرابة عشر سنوات في اليابان بدءاً من عام ١٩٤٧ وشارك في التحضير لاتفاقية الأمن بين الولايات المتحدة واليابان لعام ١٩٥٢، من مخاطر حقيقية قد تنجم عن السياسة الأمريكية المتبعة والتي تصر على إبقاء اليابان تحت الحماية العسكرية الأمريكية بعد أن أصبحت في طليعة الدول المتطورة جداً والتي تتفوق على الولايات المتحدة في بعض حقول التكنولوجيا والإبداع. ونشر أبحاثاً عدة أهمها كتاب بعنوان: **اليابان تتحدى أميركا**، حذر فيه من مخاطر الصدام بين الدولتين وأثره في مستقبل منطقة جنوب وشرق آسيا برمتها. ومما جاء فيه: «ينظر اليابانيون إلى مستقبل دولتهم وشعبهم نظرة مغايرة لما يريده لهم الأمريكيون. فالبيروقراطية التي تشكل العمود الفقري للإدارة اليابانية هي بيروقراطية محافظة جداً ولا تقبل بأي تغيير يأتي أو يوحى به من الخارج. وهناك من يتهم اليابانيين بأنهم لا يهتمون كثيراً بمصالح الآخرين على المستوى الكوني، وهم يبحثون فقط عن موقع مميز لهم في المجموعة الدولية. لذا، يبدو في الظاهر أن اليابانيين قد تغيروا، لكنهم في حقيقة الأمر لم يتغيروا كثيراً وما زالوا أسرى ذهنية العزلة. ومن دون الضغط الأمريكي المتواصل سيظهر اليابانيون ممانعة كبيرة في الخروج من تلك الذهنية لأن التغيير في تفكيرهم يحتاج إلى وقت طويل»[٧].

ونصح الباحث الشهير جونسون بضرورة تغيير طبيعة العلاقات القائمة الآن بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. فكتب ما يلي: «أعتقد أنه ليس من الصعب تصور علاقات جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تقوم على المصالح المشتركة، والروابط المتينة وليس على بنود اتفاقية الأمن السابقة. ويجب بناء العلاقات الجديدة على أساس مأسسة المصالح المشتركة بين الجانبين مع الاعتراف بوجود الخلافات القائمة بينهما على المستويين السياسي والإيديولوجي»[٨]. كذلك انتقد الباحث شارل بوريس الولايات المتحدة التي لا تنظر بعين منصفة تجاه اليابان، وهي ما زالت ترفض أن تبني علاقاتها معها

---

(٧) Harrison M. Holland, *Japan Challenges America: Managing an Alliance in Crisis* (Oxford; Boulder, CO: Westview Press, 1992), pp. xi and 185.

(٨) Chalmers Johnson, *Japan: Who Governs?: The Rise of the Developmental State* (New York: Norton, 1995), p. 322.

على أساس الندية والاحترام المتبادل(٩).

من جانبهم، أدرك اليابانيون أن دور الدول في عصر العولمة لا يقاس فقط بحجم الإنتاج الاقتصادي والادخار المالي، بل أيضاً بقدرتها على الظهور على المسرح العالمي كدولة ذات قرار مستقل في جميع المجالات، وذات سيادة تامة على أراضيها، وعليها تجاوز كل أشكال التبعية التي كانت تربطها بدولة أخرى. وتعاني اليابان اليوم مأزق القوة العظمى على المستوى الاقتصادي مع غياب الدور على مستويات أخرى، وبدأت عملاً دؤوباً من أجل تصحيح تلك العلاقة على المستويين الاقليمي والدولي. فبعد الإعلان عن نهاية الحرب الباردة طالبت اليابان بتعزيز دور النخب البيروقراطية ذات الكفاءة العالية لإدارة النظام العالمي الجديد عن طريق تفعيل دور هذه النخب عبر مؤسسات الأمم المتحدة، والحد من الاعتماد على الحلول العسكرية التي ما زال الأمريكيون مصرين عليها لتأديب بعض المعارضين لسياستهم التسلطية على المستوى العالمي. وهي تعمل جاهدة من أجل كسب الرأي العام العالمي إلى جانب الحلول السلمية، وتحث الدول الصديقة لها على حل نزاعاتها القائمة عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة، أو عن طريق منظمات الأمم المتحدة. ويعتقد كثير من الباحثين أن نجاح اليابان في هذا المسعى قد يطلق حركة توظيف مالي ياباني كبيرة باتجاه روسيا وكثير من الجمهوريات الآسيوية التي كانت تدور في فلكها. ويشكل حل النزاعات الموروثة عن الاتفاقات المجحفة للحرب العالمية الثانية المدخل السليم لولادة علاقات وثيقة بين اليابان وجيرانها على أساس المصالح المشتركة لجميع شعوب المنطقة(١٠).

(٩) Charles Burress, «Does America Have Eye Disease?,» *Japan Echo* (April 2000), pp. 54-58.

(١٠) هناك دراسات كثيرة تتناول مستقبل اليابان في إطار عصر العولمة وضرورة خروجها من ذهنية العزلة إلى المشاركة الفعالة في النظام العالمي الجديد. انظر: Danny Unger and Paul Blackburn, eds., *Japan's Emerging Global Role* (London; Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993), pp. 3-20, 37-67, 99-117 and 197-201; Thomas Bourke, *Japan and the Globalisation of European Integration* (Brookfield, VT: Darmouth, 1996), pp. 33-45 and 111-119; David Myers and Kotaku Ishido, eds., *Japan at the Crossroads: Hot Issues for the 21st Century* (Tokyo: Seibundo Pub., 1998), pp. 101-137, and Kenneth B. Pyle, *The Japanese Question: Power and Purpose in a New Era* (Washington, DC: AEI Press, 1992), pp. 121-146.

ثانياً: مستقبل اليابان في محيطها الآسيوي: مشروع الوحدة الاقتصادية لدول جنوب وشرق آسيا

كان على اليابان أن تتحاشى غضبة الأمريكيين طوال مرحلة الاحتلال بسبب حاجتها الماسة للدعم الأمريكي في مختلف المجالات، وبخاصة في الاقتصاد، والمال، والتكنولوجيا. لكن بداية الانفتاح الأمريكي على الصين في مطلع السبعينيات ساهمت في عودة اليابان بقوة إلى محيطها الآسيوي على رغم الذكريات المريرة التي خلفها الاحتلال الياباني لعدد من الدول الآسيوية. فشاركت بفاعلية كبيرة في استنهاض الاقتصاد الآسيوي وتوليد النمور الآسيوية التي باتت اليوم تشكل امتداداً حقيقياً للاقتصاد الياباني عن طريق تشكيل الوحدة الاقتصادية لدول جنوب وشرق آسيا والتي يمكن توسيعها لتضم دولاً آسيوية أخرى[(١١)].

هناك نوع من التوافق بين الباحثين المعاصرين حول السياسة النفعية أو المركنتيلية للحكومات اليابانية المتعاقبة والتي ما زالت تعطي الأولوية المطلقة لمصالح اليابان الاقتصادية. فتوظيف المال الياباني في الخارج كان يتجه على الدوام نحو قطاعات اقتصادية ومالية مجزية، في البلدان المتطورة والنامية معاً. ودلت نتائج أبحاث علمية موثقة حول حركة توظيف الرأسمالي الياباني طوال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، على أن الساسة اليابانيين شجعوا على نقل قسم كبير من المال الياباني إلى الدول الآسيوية بهدف التأسيس لوحدة آسيوية تبنى على المصالح الاقتصادية المشتركة. وشكلت الثقافات الآسيوية التقليدية المشتركة، وأنماط العمل الموروثة عامل تقارب أساسياً بين اليابان والدول الآسيوية المجاورة. وقد عملت اليابان، بصبر طوال الربع الأخير من القرن العشرين، لكي تبني لنفسها موقعاً متقدماً بين الدول الآسيوية نظراً إلى القوة الاقتصادية الكبيرة التي بحوزتها. فنجحت بتوليد ظاهرة النمور الآسيوية التي انطلقت بقوة في عقد التسعينيات لتؤكد قابلية تحويل النهضة اليابانية الثانية إلى نموذج فاعل في محيطها الآسيوي أولاً، ومن ثم في دول أخرى. ومع نجاح تلك الظاهرة قبل دخولها مرحلة الأزمة النقدية عام ١٩٩٧/١٩٩٨

---

(١١) حول تركيز الاستراتيجية اليابانية الجديدة نحو دول جنوب وشرق آسيا في مطلع القرن الحادي والعشرين، انظر: Tanaka Akihiko, «Forming a New East Asia,» *Japan Echo* (August 2000), pp. 9-14.

رفعت اليابان من سقف مطالبها بالدعوة إلى التحرر الكامل من الهيمنة العسكرية الأمريكية، والحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن إلى جانب ألمانيا ودول أخرى.

لقد تجاوزت اليابان فعلاً النتائج السلبية للاتفاقيات السلبية للحرب العالمية الثانية، وهي تساهم الآن في بناء نظام عالمي جديد تلعب فيه التكنولوجيا، والعلوم العصرية، والتراكم المالي، والقدرة على المنافسة التجارية والإعلامية، والتفاعل الثقافي والحضاري، الدور الأساسي في استقراره. لكن حماسها لتطوير وتنمية الدول الآسيوية المجاورة، والتأسيس لكتلة الدول الاقتصادية الآسيوية الكبرى (آسيان) على أسس سلمية يلقى معارضة واضحة من جانب الأمريكيين. فالسوق الآسيوية بالغة الاتساع الجغرافي والبشري، وهي مهمة جداً بالنسبة إلى تصريف السلع الأمريكية والتوظيف المالي فيها. وبدأ التنافس الحاد بين المصالح الأمريكية واليابانية في مجال السيطرة على الأسواق الآسيوية التي أصبحت تشكل الآن، أكثر من أي وقت مضى، المجال الحيوي الأساسي بالنسبة إلى اليابان عند مطلع القرن الحادي والعشرين. وقد سحبت قسماً كبيراً من رساميلها في مناطق أخرى في العالم، وأعادت توظيفها في الدول الآسيوية طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

لكن تلك الأسواق، ولعقود طويلة، شكلت مجالاً حيوياً للسلع والرساميل الأمريكية في القرن العشرين بكامله. وليس من السهل على الأمريكيين التخلي عنها لليابانيين أو لغيرهم من القوى الاقتصادية الكبرى كالصين، والهند، ودول الاتحاد الأوروبي. ويتصور الباحث الياباني نوبوو نودا نزاعاً متوقعاً بين الأمريكيين والآسيويين في كتاب له صدر عام ١٩٩٥ تحت عنوان: **الصعود الخطر للنزعة الآسيوية** *(The Dangerous Rise of Asianism)*، فكتب ما يلي: «تناضل الولايات المتحدة الأمريكية بشدة من أجل الاحتفاظ بموقعها القوي في أسواق دول شرق آسيا. وذلك ينذر بأن تضارب المصالح قد يتحول إلى نقطة مركزية عند تحديد التوازن الاقتصادي الثنائي بين الدولتين على أساس احتساب حصة كل منهما في الأسواق الآسيوية. وقد يلجأ الصناعيون اليابانيون إلى تجديد مبادئ الكونفوشيوسية، والبوذية، والعناصر الثقافية الأخرى المشتركة بين الآسيويين من أجل تحقيق كسب مباشر في المواجهة الدائرة هناك مع ثقافات الدول الغربية. ويمكن ملاحظة هذا الواقع بوضوح عند تفحص مقولات التحديث التي تم انتقاؤها بعناية لتجديد اقتصاد

الصين ودول آسيوية أخرى»[١٢].

ونعيد التذكير بأن قطيعة اليابان مع محيطها الآسيوي ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٠ كانت لأسباب قسرية بسبب خوفها من غضب الأمريكيين، وقد زالت غالبيتها منذ مطلع السبعينيات. فتوطدت العلاقات الاقتصادية بين اليابان والدول الآسيوية، وتوجهت الشركات والبنوك اليابانية للتوظيف بكثافة ملحوظة فيها. وبعد أن استعادت اليابان هويتها الأصلية بحلة جديدة كدولة آسيوية مسالمة لا أطماع لها في دول الجوار، سعت إلى تقديم الاعتذار من الدول التي أساءت إلى شعوبها في مرحلة الامبريالية التوسعية، وبشكل خاص شعوب الصين وكوريا.

إلا أن الإرث الامبريالي الياباني ما زال يثير الكثير من المشكلات بين اليابان وهاتين الدولتين، وبشكل خاص في مجال كتابة التاريخ المدرسي لتلك الحقبة، وكيفية النظر إلى القادة العسكريين اليابانيين في الحرب العالمية الثانية. فهم أبطال في نظر اليابانيين ويجب تكريمهم على هذا الأساس، لكنهم مجرمو حرب في نظر الصينيين والكوريين.

ومهما يكن من أمر التاريخ العبء بين اليابان وجيرانها من الآسيويين، فمما لا شك فيه أنها حافظت على صورتها كدولة آسيوية عصرية جداً لكنها لم تتخل عن قيمها الآسيوية الموروثة. وهي تعمل على تقديم نموذج يحتذى في هذا المجال لجميع الدول الآسيوية الأخرى التي تحرص مثلها على الجمع ما بين الحداثة والأصالة. وترى اليابان بحق أن الوحدة الاقتصادية هي المدخل الأفضل لبناء الوحدة الآسيوية التي تمهد الطريق أمام وحدة سياسية متكاملة على غرار الاتحاد الأوروبي. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، برزت عدة سيناريوهات حول مدى الانسجام ما بين مستقبل اليابان كقوة اقتصادية عظمى، ومستقبلها السياسي كدولة عديمة التأثير حتى الآن في محيطها الآسيوي. وتتخوف كل من الولايات المتحدة من جهة، والصين وكوريا من جهة أخرى، من دور اليابان الاقتصادي المرتقب في المجموعة الآسيوية[١٣].

---

(١٢) Nobuo Noda, *The Dangerous Rise of Asianism ([n.p: n. pb], 1995).*

(١٣) Edward Friedman, ed., *The Politics of Democratization: Generalizing East Asian Experience,* Transitions-Asia and Asian America (Oxford: Westview Press, 1994), pp. 81-117, and Germaine A. Hoston, *The State, Identity and the National Question in China and Japan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), pp. 221-272.

وتنظر تلك الدول بكثير من الشك والريبة إلى مخاطر تجدد النزعة العسكرية في اليابان. ويضاف إلى ذلك أن نظام العمل الياباني، والإدارة المتماسكة جداً فيها، وكثافة الرساميل المعدة للتوظيف في الخارج تثير خوف الدول المجاورة بالإضافة إلى الدول الرأسمالية الكبرى التي تخاف من تزايد سيطرة اليابان على كثير من الأسواق العالمية في الوقت الذي ما زالت أسواقها المالية والتجارية شبه مغلقة على العالم الخارجي.

إن ولادة النهضة الأولى في اليابان قبل غيرها من الدول الآسيوية ساعدتها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى لكي تصبح أكثر البلدان الآسيوية قدرة على لعب دور الجسر ما بين النظم الغربية والتقاليد الآسيوية. وبعد الحرب العالمية الثانية وولادة النهضة اليابانية المستمرة حتى الآن سارت اليابان شوطاً بعيداً في ممارسة الديمقراطية على النمط الغربي دون التخلي عن تقاليدها الآسيوية الموروثة. لذلك يطرح بعض الباحثين سؤالاً مزدوجاً حول مستقبل اليابان: فهل هي مؤهلة لكي تلعب دور نموذج يحتذى في القرن الحادي والعشرين من جهة؟ وهل تستطيع فعلاً تجاوز الموروث السلبي لتبني وحدة آسيوية على أسس سلمية من جهة أخرى؟(١٤).

ثالثاً: العرب واليابانيون في عالم متغير

طوال القرن العشرين لم تؤسس العلاقات العربية ـ اليابانية على قواعد ثقافية صلبة لتعزيز المصالح الحيوية بين الشعبين العربي والياباني. والسبب في ذلك أن اهتمام اليابانيين بالعرب بدأ، بالدرجة الأولى، كدول منتجة للنفط وبعض المواد الأولية التي تحتاجها المصانع اليابانية من جهة، وكأسواق لتصدير السلع اليابانية وقسم من فائض الرأسمال الياباني من الجهة الأخرى.

كانت اليابان تستورد قرابة ٨٠ بالمئة من احتياجاتها النفطية من الولايات المتحدة الأمريكية طوال الفترة الزمنية التي سبقت الحرب العالمية الثانية. وبسبب بعد المسافة الجغرافية وصعوبة المواصلات في تلك الفترة، لم تكن لدى اليابان توظيفات اقتصادية أو ثقافية أو مالية مهمة في منطقة الشرق الأوسط بكاملها حتى منتصف القرن العشرين. وعندما بدأ الاقتصاد الياباني يستعيد عافيته لينتقل منذ عقد السبعينيات إلى بناء معجزة اقتصادية متميزة في الربع

(١٤) انظر بخاصة: «Nine Myths about Contemporary Japan,» in: Myers and Ishido, eds., *Japan at the Crossroads: Hot Issues for the 21st Century*, pp. 139-159.

الأخير من القرن العشرين، زادت صادرات النفط العربي إلى اليابان بنسبة كبيرة جداً، وبشكل خاص من دول الخليج العربي كالإمارات العربية المتحدة، والعربية السعودية، والكويت، بالإضافة إلى العراق وإيران. وفي المقابل، استفاد اليابانيون كثيراً من علاقاتهم الوثيقة بالعرب لكي يبيعوا سلعهم في جميع الأسواق العربية، فكانت مداخيلهم المالية كبيرة جداً، مقابل استيراد النفط ومواد أولية أخرى لمصانعهم بأسعار رخيصة جداً في غالب الأحيان.

وعلى رغم وفرة المصالح اليابانية في الوطن العربي فإن سياسة اليابان تجاه القضايا العربية الكبرى بقيت أسيرة الاستراتيجية الأمريكية المرسومة سلفاً لهذه المنطقة، والتي تقوم على الدعم الكامل لإسرائيل. وبما أن النفط العربي كان بمثابة سلعة استراتيجية لا غنى عنها لنجاح حركة التصنيع اليابانية طوال النصف الثاني من القرن العشرين، تعرض الاقتصاد الياباني لأزمة حادة خلال فترة الحظر النفطي التي مارستها البلدان العربية بعد حرب ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

وذهل ساسة اليابان، ومعهم الرأي العام الياباني، من موقف العرب غير الودي تجاههم. وسعت اليابان بكل طاقاتها لاستخدام أحدث التقنيات العلمية للتخفيف من الاعتماد على النفط في صناعاتها، والعمل على تخفيض فاتورة استهلاك الطاقة وتنويع مصادرها. فقد أحدث الحظر النفطي العربي أزمة مزدوجة في اليابان، انعكست سلباً على الرأي العام الياباني الذي لم يفهم حظر النفط عن دولة تقف إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتساند منظمة التحرير الفلسطينية. ويعزو باحثون عرب سبب الحظر إلى أن السياسة اليابانية لم تكن مفهومة لدى الجانب العربي لأنها كانت تتمسك بموقف عدم الانحياز إلى أي من طرفي النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

وكانت اليابان تبرر دعمها للشعب الفلسطيني بأنه يقتصر على المساعدات الإنسانية للاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة نفسها، وأن تلك المساعدات لا تدخل في باب الانحياز إلى العرب أو العداء لإسرائيل. فاعتبر العرب أن موقف اليابان المحايد غير كاف لأنه يشجع إسرائيل على مواصلة عدوانها ضد الشعوب العربية. وحين قررت بعض الأنظمة العربية توظيف النفط كسلعة استراتيجية مهمة يجب استخدامها في الصراع العربي ـ الصهيوني، كانت تأمل بتشجيع الدول المحايدة، ومنها اليابان، على اتخاذ مواقف علنية تؤيد الحقوق العربية المشروعة، وفي طليعتها حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال، والعودة إلى فلسطين، وبناء دولته المستقلة على أرضها، وعاصمتها مدينة

القدس. فبعد أن تضررت مصالح اليابان كثيراً من الحظر النفطي العربي، وبخاصة بعد أن فشلت آنذاك في إيجاد مصادر أخرى للطاقة من خارج منطقة الشرق الأوسط، وبكلفة أقل، ونظراً إلى حاجتها الماسة إلى النفط العربي، بادرت إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع غالبية البلدان العربية في العقود الثلاثة التي أعقبت الحظر. فزادت من حجم توظيفاتها المالية في البلدان العربية، ومن حجم السلع التجارية والتقنيات الحديثة مقابل تأمين عقود نفطية طويلة الأجل تؤمن النفط الضروري للصناعات اليابانية، مع التخطيط لتنويع مصادر الطاقة في المستقبل، وتخفيف الاعتماد على نفط الشرق الأوسط.

لقد شكلت الأزمة النفطية لعام ١٩٧٣ نقطة تحول أساسية في العلاقات العربية - اليابانية، ثم زادت حدة بعد انفجار حرب الخليج والخسائر اليابانية الكبيرة فيها. وكان على السياسة اليابانية أن تصبح أكثر توازناً مع الجانب العربي بعد حرب الخليج الثانية، حين اضطرت اليابان لدفع مبلغ ١٣ مليار دولار على شكل غرامة فرضها عليها الأمريكيون، منها ١١ مليار للدعم اللوجستي لقوات التحالف الدولي، ومليارا دولار كمساعدات للدول التي تضررت اقتصادياً في الحرب، في حين لم تحصل اليابان سوى على ١٧ بالمئة فقط من عقود إعادة إعمار الكويت. ويلاحظ أن استيراد اليابان من النفط العربي تضاءل تدريجياً من ٧٨,٢ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٧١ بالمئة عام ١٩٨٤، إلى ٤٥ بالمئة عام ١٩٩٥.

لقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تعاوناً مهماً ومتزايداً بين اليابان وعدد من البلدان العربية النفطية، وبخاصة الإمارات العربية المتحدة، والعربية السعودية، والعراق، والكويت. وأقامت علاقات ممتازة مع إيران قبل قيام الثورة الإيرانية وبعدها، وما زال قرابة ٢٠ بالمئة من واردات النفط إلى اليابان يأتي من إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية فيها. وهناك حوالى مئة شركة يابانية كبيرة في إيران عند مطلع الثمانينيات، وهي تعمل على تحديث العديد من قطاعات الإنتاج والتصنيع فيها. وتشير بعض الدراسات العلمية إلى أن إيران واليابان تعلقان آمالاً كبيرة على تطوير علاقاتهما في المستقبل بما يخدم المصالح المشتركة لشعبيهما(١٥).

(١٥) حول التطور الملحوظ في السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، وبشكل خاص تجاه العرب، بعد مشكلة الحظر النفطي لعام ١٩٧٣، انظر: Michael M. Yoshitsu, *Caught in the Middle East: Japan's Diplomacy in Transition* (Toronto; Lexington, MA: Lexington Books, 1984), pp. 1-40.

وخلاصة القول ان الحظر النفطي، ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية، ثم حرب الخليج الثانية أجبرت اليابان على الانخراط المباشر في مشكلات منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي. فقد كانت في السابق تفصل ما بين الاقتصاد والسياسة طوال العقود الأربعة التي سبقت انفجار حرب الخليج الثانية في آب/أغسطس ١٩٩٠، لكن دخول الجيش الأمريكي بكثافة كبيرة إلى منطقة الخليج العربي جعلها تشعر باطمئنان أكبر لوصول إمداداتها النفطية من تلك المنطقة دون صعوبات كبيرة، فلم يعد هاجس تأمين النفط وحده هو الذي يتحكم بمستقبل العلاقات العربية ـ اليابانية. ونجحت وسائل الإعلام الأمريكية بالترويج لمقولة سياسية ترى أن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي يشكل عنصر أمن واستقرار فيه، ويمنع تجدد الحروب هناك بما يهدد الاقتصاد العالمي عن طريق قطع إمدادات النفط. وعندما دعا الأمريكيون الحكومة اليابانية لإرسال بعض الفرق العسكرية للمشاركة في حماية أمن الخليج واستقراره إلى جانب ٢٧ دولة، منها عدة بلدان عربية، أرسلت فصائل منها تحت راية الأمم المتحدة، تذرع اليابانيون بأن دستورهم لا يسمح لهم باستخدام السلاح، داخل اليابان وخارجها. وفسر بعض المراقبين هذا الموقف بأنه جزء من استراتيجية يابانية جديدة للتذرع بالدستور السلمي من أجل إبلاغ الأمريكيين بقرار ياباني مضمر مفاده أن تأمين إمدادات النفط في عصر العولمة لا يحتاج إلى قوى وقواعد عسكرية أمريكية في الخليج أو في أي رقعة من العالم. على العكس من ذلك، فإن اتفاقيات ثنائية يتم توقيعها ما بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له يمكن أن تفي بالغرض على قاعدة تبادل السلع لتطوير الاقتصاد والتنمية المستدامة لدى الجانبين دون حاجة إلى السلاح أو التهديد باستخدامه. فردت الولايات المتحدة على موقف اليابان السلبي من القوة الدولية في الخليج العربي بإجبارها على المشاركة المالية في تغطية نفقات تلك الحرب. فكان على اليابان استخلاص العبرة من تلك الغرامة بالعمل، طوال عقد التسعينيات، على منع تجدد أي حرب كبيرة في المستقبل كي لا تجبر على المساهمة في تمويل قسم مهم من نفقاتها[(١٦)].

---

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: فوزي درويش، «الدبلوماسية اليابانية في فترة ما بعد الحرب الباردة،» **أوراق آسيوية** (مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة)، العدد ٢٤ (شباط/فبراير ١٩٩٩)، وأحمد بهي الدين قنديل، «الثقافة السياسية اليابانية،» **أوراق آسيوية**، العدد ٣٠ (شباط/فبراير ٢٠٠٠).

لم تعد السياسة اليابانية في الوطن العربي تعيش هاجس تبادل النفط العربي مقابل السلع اليابانية، بل أيضاً هاجس منع تجدد الحروب في هذه المنطقة التي بلغ الوجود العسكري الأمريكي فيها نسبة عالية جداً. أما التعلل بالعمل على منع تجدد الحرب في المنطقة العربية، فلا يمكن أن يخفي تطلعات وهواجس استراتيجية يابانية جديدة تجاه هذه المنطقة كأكبر منطقة احتياط نفطي في العالم لعقود طويلة. وبالتالي، فمستقبل العلاقات العربية ـ اليابانية مرهون، إلى حد بعيد، بتجاوز النظرة التقليدية التي كانت سائدة طوال النصف الثاني من القرن العشرين على قاعدة: «النفط العربي مقابل السلع اليابانية»(١٧).

إلا أن النفط العربي ما زال مهماً في العلاقات البينية بين الطرفين. فقد دلت إحصاءات عقد التسعينيات بكامله على أن اليابان ما زالت تعتمد بشكل كبير على نفط الشرق الأوسط، وبخاصة العربي منه. كما أن اقتصاد دول جنوب وشرق آسيا كان يعتمد بنسبة ٤٨ بالمئة على نفط دول الشرق الأوسط في عام ١٩٩١. وأكدت توقعات مطلع التسعينيات أن اقتصاد تلك المنطقة سيبقى معتمداً على نفط الشرق الأوسط بنسبة تتراوح ما بين ٦٦ إلى ٦٨ بالمئة في عام ٢٠٠٠. وأكدت إحصاءات وزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان (MITI) على أن استهلاك النفط في اليابان كان يزداد سنوياً بنسبة ٣,٥ بالمئة، بدءاً من عام ١٩٩١/١٩٩٢. وبالتالي، حسب تلك التوقعات، مع حلول عام ٢٠٠١ ستحتاج اليابان إلى حوالى ٣٢,٤ مليون برميل يومياً، مقابل ١٧,٤ مليون برميل لعام ١٩٩١، وبمعدل وسطي ٤,٤ مليون برميل يومياً، مما يعني أن معدل استهلاك النفط الخام على تزايد مستمر في كثير من الدول الآسيوية، ومنها اليابان(١٨).

مع ذلك، فالوطن العربي ليس نفطاً فحسب، كما أن اليابان ليست مجرد سلع تكنولوجية معدة للتصدير بأسعار أفضل من السلع الغربية المماثلة. لذلك حرص منظمو مؤتمرات العلاقات اليابانية ـ العربية في العقدين المنصرمين على ألا تبقى تلك العلاقات أسيرة مقولة «النفط العربي مقابل السلع اليابانية». فدعوا إلى تطوير العلاقات الثقافية بين اليابان وجميع البلدان العربية.

(١٧) Yoshitsu, Ibid., chap. 1, «The Oil Embargo and Japan's New Middle East Diplomacy,» pp. 1-11, and Rajaram Panda, *Japan and the Third World: Political and Economic Inter-actions, 1980s-1990s* (New Delhi: Lancers Books, 1994), pp. 248-253.

(١٨) Panda, Ibid., pp. 183-190.

وقد تطورت تلك العلاقات فعلاً إلى جانب تعزيز العلاقات الثقافية بين كل من اليابان وتركيا وإيران. إلا أن الصراع المستمر في هذه المنطقة البالغة الأهمية في الاقتصاد العالمي يثير إرباكاً كبيراً بالنسبة إلى التوظيف المالي الياباني في منطقة الشرق الأوسط بعد الخسائر الكبيرة التي منيت بها اليابان في عقدي الثمانينيات والتسعينيات. وتفضل اليابان التوظيف في المناطق المستقرة والبعيدة عن النزاعات الداخلية والحروب الاقليمية. فالتوظيف المالي المربح ونقل التكنولوجيا المتطورة يحتاجان أولاً إلى الاستقرار الطويل الأمد بالإضافة إلى تدريب القوى البشرية على الإنتاج.

لقد كان اهتمام اليابان بمنطقة الشرق الأوسط بكاملها، ومنها البلدان العربية، ضعيفاً للغاية قبل انفجار الحرب العربية ـ الإسرائيلية والأزمة النفطية لعام ١٩٧٣. لكن هذه المنطقة بدأت تجذب اهتمام اليابانيين بشدة بعد الإعلان عن نهاية الحرب الباردة، ودخول الاقتصاد الياباني على نطاق واسع في عصر العولمة. وتبدي اليابان ترحيباً حاراً بكل سعي جدي يفضي إلى حل ثابت ودائم للصراع العربي ـ الصهيوني على أسس عادلة تعيد الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط الغنية بالموارد الطبيعية والتي يمكن أن تستقطب نسبة كبيرة من الرساميل اليابانية في المستقبل للمساهمة في تنمية شعوب هذه المنطقة وتطوير مواردها البشرية والطبيعية.

وهنا يجب التحذير من التفاؤل المفرط في هذا المجال. فرغبة اليابان في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية، وبخاصة الدول النفطية منها في الخليج العربي، تصطدم بوجود حوالى ٤٠٠ ألف جندي أمريكي في مياه الخليج العربي وقرابة أربعين ألف جندي أمريكي في المياه الاقليمية اليابانية. وذلك يؤكد أن مستقبل العلاقات العربية ـ اليابانية مرهون أولاً بقدرة العرب واليابانيين معاً على التخلص من التبعية المباشرة للغرب، وتحديداً للأمريكيين. وما لم يكسر طوق التبعية هذا سيبقى الكلام على علاقات ثقافية وثيقة بين الجانبين مجرد أمنيات أو توصيات تتكرر في المؤتمرات والندوات المشتركة بين الجانبين.

رابعاً: سيناريوهات محتملة أمام اليابان في عصر العولمة

قد يختلف دور اليابان في القرن الحادي والعشرين جذرياً عما كان عليه في السابق وذلك لأسباب يصعب حصرها. لذا فحديث اليابان على «فرادتها» أو «خصوصيتها» في عصر العولمة، وبالمعنى السلبي لهاتين المقولتين، أي

بإبعاد نفسها عن المشكلات الكبرى التي تعانيها غالبية الدول والشعوب، سيسبب لها الكثير من المشكلات التي تسيء إلى صورتها في المحافل الدولية. فاليابان اليوم بلد غني جداً في حين تشكو معظم شعوب العالم من الفقر، والبطالة، والجوع، والأمية. وعليها أن تساهم في حل تلك المشكلات عن طريق مد يد العون إلى الدول والشعوب الفقيرة التي تواجه، معظم الأحيان، مشكلات غير قادرة على حلها دون مساندة خارجية.

إن غالبية الدول التي تعاني مشكلات الحروب، والتصحر، والجفاف، والفيضانات، والزلازل، والإيدز، والمخدرات، والأوبئة، واتساع رقعة الأمية، والتهجير القسري، ومشكلات اللاجئين وغيرها، لا تستطيع حلها منفردة بل تحتاج إلى رساميل، وتكنولوجيا، وخبرات علمية من الدول الأخرى. وتبدو اليابان في عصر العولمة أمام تحديات جديدة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، لا على مستوى منظومة الدول الآسيوية فحسب بل على المستوى الكوني. ويتوقف على مشاركتها النشطة في حل تلك المشكلات مستقبل حفظ السلام العالمي من جهة، وموجبات حل الأزمات المستعصية في عدد كبير من الدول النامية والفقيرة، من جهة أخرى، وذلك تحت طائلة انفجار كثير من الحروب الأهلية عبر نزاعات عرقية ودينية وقبلية يمكن أن تودي بحياة الملايين من الناس. ونظراً إلى إدراكها العميق بحجم المسؤوليات الملقاة على كاهل الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة، تطالب اليابان بإعطاء دور كبير للأمم المتحدة، ودعمها بكل الوسائل المادية والقوى العسكرية لكي تصبح حكماً عادلاً ومعترفاً بنزاهته في حل النزاعات الدولية. وتبدي الحكومة اليابانية رغبة صادقة في حل المشكلات الدولية الراهنة، لكنها تصر على إدخال تغيير جذري في بنية مجلس الأمن الدولي لجهة توسيعه، وبرامجه، وأساليب عمله. فقد أنشئ مجلس الأمن في نهاية الحرب العالمية الثانية ولم تعد تركيبته تنسجم مع التطورات الدولية في عصر العولمة. في الوقت نفسه، تسعى اليابان جاهدة للحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن الجديد والموسع بحيث تأتي مشاركتها من خلال موقعها الجديد، في نظام عالمي جديد، وبآليات عمل جديدة[١٩].

(١٩) Richard D. Leitch, Akira Kato and Martin E. Weinstein, *Japan's Role in the Post-cold War World,* Contributions in Political Science, 0147-1066; no. 361 (London; Westport, Conn.: Greenwood Press, 1995), pp. 203-207.

فغنى اليابان الاقتصادي في عصر العولمة ليس بمنأى عن النزاعات الدولية المرتقبة والتي قد تجبرها على خسارة قسم كبير من التراكم المالي لديها في مناطق متعددة من العالم ما لم تشارك بقوة في صياغة النظام العالمي الجديد. فهي دولة منزوعة السلاح، وتجبر على تغطية حروب الأمريكيين من جهة، وعلى تغطية قسم كبير من أزمات الدول الصديقة من جهة أخرى، وبخاصة النمور الآسيوية التي فقدت ما بين ٢٥ ـ ٤٠ بالمئة من سعر صرف عملتها الوطنية بالمقارنة مع العملات العالمية عام ١٩٩٧، وما زالت الأزمة مستمرة حتى الآن(٢٠).

إن عدم تكافؤ الموقع في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة واليابان يضع الأخيرة في موقع الخاضع للابتزاز المالي، والتبعية السياسية. وقد تحملت اليابان تلك المرتبة الدونية طوال مرحلة الحرب الباردة بسبب علاقاتها التاريخية السيئة جداً مع دول الجوار الاقليمي، وبخاصة الاتحاد السوفياتي، والصين، وكوريا. من ناحية أخرى، كانت اليابان من أكثر دول العالم ترحيباً بنهاية الحرب الباردة والإعلان عن ولادة عصر العولمة. فبعد أن استفادت كثيراً من مظلة الحماية العسكرية الأمريكية طوال النصف الثاني من القرن العشرين وأطلقت المعجزة الاقتصادية اليابانية التي ما زالت مستمرة بقوة حتى الآن، وجدت أن الفرصة باتت مؤاتية لإطلاق مقولتها الثانية في التحديث وهي: «التحديث في خدمة المجتمع». ويعتبر اليابانيون اليوم أن مقولة «التحديث في خدمة الجيش» ستقود بالضرورة إلى نزعة عسكرية توسعية على غرار ما قامت به اليابان سابقاً، وما قامت به الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وأن مصير تلك النزعة إلى الفشل الأكيد الذي يتجلى يومياً، يضاف إلى ذلك أن ممارسة الديمقراطية على الطريقة اليابانية من جهة، وتطبيق الرأسمالية بطريقة أكثر إنسانية تبعاً لخصوصية المجتمع الياباني من جهة أخرى، جعلا من اليابان نموذجاً يحتذى في التطور الاقتصادي والتكنولوجي، والاستقرار السياسي والاجتماعي.

مع نهاية الحرب الباردة باتت اليابان أمام أسئلة محرجة تجاه شعبها أولاً، وتجاه محيطها الآسيوي ثانياً، وتجاه الدول الأخرى المشاركة في النظام العالمي الجديد ثالثاً. فلم يعد الشعب الياباني مستعداً للقبول بالمرتبة الدونية وغير

---

(٢٠) Bama Dev Sigdel, *Japanese Economy and Economic Diplomacy* (Kathmandu: Madhav Prashad Sigdel, 1997), pp. 204-242.

المتكافئة في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تعد اليابان تبدي استعداداً كما في السابق لمزيد من الابتزاز الأمريكي بعد أن تصالحت مع محيطها الآسيوي. فقد أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع كوريا منذ عام ١٩٦٥، وأرفقتها بمساعدات مالية كبيرة وقروض طويلة الأمد منذ عام ١٩٦٩. وكان لها دور أساسي في النهوض الاقتصادي لكوريا الجنوبية.

كذلك أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين منذ عام ١٩٧٢ وتصالحت معها عبر سلسلة من اللقاءات والزيارات الرسمية بين كبار مسؤولي البلدين. ولعبت المساعدات المالية، والقروض الطويلة الأمد، وتصدير الخبرات التكنولوجية اليابانية إلى الصين دوراً أساسياً في التبدلات الجارية في الاقتصاد الصيني منذ عام ١٩٧٨. وساهمت المعونات اليابانية فعلاً في ولادة مرحلة الانفتاح الاقتصادي في الصين، وعلى جميع المستويات، بعد تخليها عن كثير من مقولات التطرف الثوري التي نادى بها الرئيس ماو تسي تونغ والمعروفة باسم «مبادئ الكتاب الأحمر والثورة الثقافية».

أما في عصر العولمة الجديد، فقد أصبحت اليابان مضطرة إلى مراجعة دورها السابق لمواجهة استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت تتصرف بعنجهية الدولة العسكرية القوية التي انتدبت نفسها لتكون شرطي العالم في عصر العولمة. وتتوقع الدراسات اليابانية أن تزداد كراهية شعوب العالم للغطرسة الأمريكية التي يمكن أن تبتز نسبة كبيرة من موارد العالم المالية والاقتصادية لسنوات محدودة، لكنها استراتيجية مضرة جداً بالاقتصاد الأمريكي على المدى البعيد[(٢١)].

لقد أدرك اليابانيون، بالممارسة العملية، أن حصر الرساميل الكبيرة والتكنولوجيا البالغة التطور داخل حدود اليابان يجعل من بلدهم جزيرة معزولة عن باقي دول العالم، لذلك وظفوا قسماً كبيراً من الفائض المالي لديهم ومن إنتاجهم التقني في السوق العالمية، وبأسعار أدنى كلفة من التقنيات الغربية. وهم على قناعة تامة أن عصر العولمة سيزيد من دور اليابان على المستوى الكوني في مجال المساعدات المالية والتقنية للدول الأخرى شرط معرفتها الدقيقة بحدود الدور الموكول لها على المستوى الكوني بما يعزز من موقعها في النظام

(٢١) Y. Ueki, «Japan's United Nations Diplomacy,» in: Michael Blaker [et al.], *Japan's Foreign Policy after the Cold War: Coping with Change*, edited by Gerald L. Curtis, Studies of the East Asian Institute (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1993), p. 368.

العالمي الجديد. لذا، فتقاعس اليابان عن القيام بهذا الدور سيسبب لها عقبات كثيرة تؤدي إلى كساد سلعها، بالإضافة إلى نزاعات حادة مع الدول المتطورة والنامية على حد سواء. ومن المتوقع بروز خلافات حادة في أساليب العمل لدى كل من الأمريكيين واليابانيين والأوروبيين والصينيين في العقد الأول من القرن العشرين. ومرد ذلك إلى ضبابية النظام العالمي الجديد الذي لم تتضح ملامحه بعد، وما إذا كانت القوى الفاعلة فيه ستتعاون فيما بينها لحماية البشرية، أم تتحارب مجدداً لفرض شكل من أشكال الاستعمار الجديد واستعباد الشعوب عن طريق الإفقار الاقتصادي الذي يشكل سلاحاً فتاكاً لتدمير العالم(٢٢).

وتسعى اليابان إلى كسب صداقات دول جديدة، وتتحاشى انفجار أي نزاع قريب مع الولايات المتحدة من جهة، ومع الصين من جهة أخرى. وهي تعمل بإصرار على إيجاد الحلول السلمية لكثير من المشكلات العالمية. وتنطلق السياسة اليابانية من مناعة التماسك الداخلي للمجتمع الياباني المعاصر، وهي تؤكد أن الحلول السلمية ممكنة إذا ما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا عن أسلوبها التقليدي في تأجيج النزاعات المسلحة طمعاً ببيع أسلحة متطورة تشكل موارد مالية هائلة تكسبها الشركات الأمريكية بالدرجة الأولى(٢٣).

وفي المقابل، لا تبدي الولايات المتحدة عداء سافراً لليابان على رغم الصراع الاقتصادي المضمر معها، إلا أنها تصر على إبقائها تحت المظلة الأمريكية كما كانت طوال النصف الثاني من القرن العشرين. وهي تعمل على تحريك الصين وكوريا باتجاه مجابهة محتملة، بأساليب متنوعة، لن تكون لمصلحة اليابان التي أصبحت عملاقاً اقتصادياً، لكنها ما زالت قزماً عسكرياً يحتاج إلى

(٢٢) انظر في هذا المجال: Mustafizur Rahman, *The Japan's Development Strategy as a Lesson or a Threat to Global Economic Order* (Daka: University Press Limited, 1996), pp. 105-162, and William R. Nester, *The Foundation of Japanese Power: Continuities, Changes, Challenges* (London: Macmillan, 1990), pp. 358-389.

(٢٣) حول صلابة الموقف الداخلي الياباني في عصر العولمة والنزعة التسلطية الأمريكية، انظر الكتاب المتميز الذي لاقى رواجاً كبيراً فور صدوره عام ١٩٩٥، ثم صدرت طبعة جديدة منه خاصة في اليابان عام ١٩٩٧: Eamonn Fingleton, *Blindside: Why Japan is Still on Track to Overtake the U.S. by the Year 2000* (Tokyo: Kodansha International, 1997), chap. 3, «The Will to Win,» pp. 89-127 and chap. 12, «Whose New World,» pp. 324-352.

الحماية الأمريكية. وحين صاغ المستشار الأمريكي الشهير زبيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) شكل العلاقة المرجوة ما بين اليابان والولايات المتحدة في عقد التسعينيات من وجهة نظر أمريكية، توصل إلى معادلة مختلة ترضي الأمريكيين وتضع اليابانيين في مرتبة الشريك التابع أو الملحق. فقد جاءت توصيته على الشكل التالي: «إن الولايات المتحدة بحاجة إلى الرساميل اليابانية لتجديد مصانعها ولتطوير التكنولوجيا فيها، كما أن اليابان بحاجة إلى المظلة الأمريكية لحماية أراضيها، وإلى الأسواق الأمريكية لزيادة تراكم الثروة لديها»(٢٤).

لكن تلك المعادلة التي قامت على مقايضة المال الياباني بالحماية والأسواق الأمريكية لم ترضِ اليابانيين، بل جرحت شعورهم القومي لأنها تحولهم إلى مجرد عمال مجتهدين في خدمة المصالح الأمريكية في جنوب وشرق آسيا. وما زالت اليابان تتوقع نهاية النزعة التسلطية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. وقد رسمت استراتيجيتها الجديدة منذ نهاية السبعينيات على أساس تعميق روابطها الاقتصادية مع محيطها الآسيوي. وبادرت إلى تأسيس عدد من البنوك، والمؤسسات، والشركات المتعددة الجنسيات الآسيوية، وبشكل خاص بنك التنمية الآسيوي (The Asian Development Bank) الذي قام بتمويل عدد كبير من مشاريع التنمية في الدول الآسيوية طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات(٢٥).

لقد اتجهت سياسة اليابان في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بالكامل نحو المشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي عبر كثافة الرساميل التي بحوزتها. وتجلت تلك السياسة في كثافة الحضور الياباني في جميع دول العالم، وإقبال اليابانيين على تعلم اللغات العالمية الحية، والمشاركة في المؤتمرات الدولية، وبخاصة الاقتصادية والمالية منها، واكتساب كل أشكال التكنولوجيا المتطورة في العالم ونقلها وتطويرها في اليابان.

وفتحت اليابان جامعاتها ومعاهدها لاستقبال أعداد متزايدة من الطلبة الأجانب، وسمحت بدخول العمال الأجانب إلى اليابان بنسب محدودة في

---

(٢٤) Cummings, «Japan in the World System,» in: Andrew Gordon, ed., *Postwar Japan as History* (Berkeley, CA: University of California Press, 1993), p. 63.

(٢٥) Yasutomo, «Japan and the New Multilateralism,» in: Blaker [et al.], *Japan's Foreign Policy after the Cold War: Coping with Change*, pp. 323-346.

البداية قبل أن يتحولوا الآن إلى مشكلة كبيرة بعد أن بات عددهم يزيد على مليوني عامل، يعمل معظمهم بصورة غير شرعية في السوق السوداء. ودلت تجربة العقد الأول على بداية عصر العولمة على أن الإدارة اليابانية تعرف جيداً كيف تقوم بدورها الجديد بإتقان. فهي قوة اقتصادية ومالية عظمى ذات مصلحة أكيدة في نظام عالمي جديد يقوم على تعزيز دور الأمم المتحدة لحل النزاعات العالمية المعقدة بالوسائل السلمية. وتعمل أجهزتها الإدارية والمالية بالتوافق مع أجهزة دول أخرى لمواجهة المشكلات الحادة التي تواجه الدول النامية والفقيرة لمنع الاستقطاب الحاد في العالم بين جنوب فقير وشمال غني، بين دول تستفيد من خدمات أرقى أشكال التكنولوجيا والعلوم العصرية ودول تستعيد إنتاج تخلفها المزمن في مختلف المجالات.

ومع أن اليابان تأتي اليوم في طليعة الدول العالمية التي تنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وتقيم معها الكثير من مشاريع التنمية الاقتصادية الكبيرة، وتمدها بقروض مالية طويلة الأمد، فإن سياستها لا تزال غير واضحة المعالم على مختلف الصعد. وهناك غموض كبير يكتنف استراتيجيتها الاقتصادية التي مارستها طوال العقود الثلاثة الماضية. فقد أعطت الأولوية أحياناً للتوظيف في الدول الأمريكية والأوروبية، وأحياناً أخرى للتوظيف في الدول الآسيوية. وليس من شك في أنها تبحث دوماً عن مصالحها بالدرجة الأولى، وكيفية تحقيق أرباح كبيرة من البلدان التي كانت تعاني أزمات حادة، عسكرية واقتصادية ومالية، ومنها دول الكتلة الاشتراكية السابقة، والصين، وفييتنام، وإيران، وتركيا، والهند، وبلدان الخليج العربي وغيرها.

وهنا تبرز تساؤلات منهجية مهمة حول مستقبل السياسة اليابانية المعتمدة حتى الآن، وما إذا كانت ستساهم في تعزيز صورة اليابان لدى الدول النامية، ومنها البلدان العربية؟ وهل كانت سياستها السلمية قادرة على إرجاع جزر الكوريل إلى السيادة اليابانية؟ وهل تم تصحيح صورة اليابان لدى الصينيين والكوريين وغيرهم من الشعوب التي خضعت للاحتلال الياباني حتى الحرب العالمية الثانية؟

إن الوقائع الملموسة تظهر أن علاقات اليابان بكل من الصين وكوريا قد ازدادت تأزماً في ربيع وصيف ٢٠٠١ بسبب إصرار اليابانيين على إصدار كتاب للتاريخ المدرسي اعتبر مسيئاً للشعور القومي لدى الصينيين والكوريين معاً، كما أن رئيس الوزراء الياباني كوئيزومي أصر على زيارة أضرحة قادة

الحرب العالمية الثانية من اليابانيين الذين دفنوا في المعبد المقدس «ياسوكوني» (Yasukuni)، مما اعتبر استفزازاً متعمداً هدد الصينيون بالرد عليه. وليس ما يشير إلى أن مشكلة جزر الكوريل ستأخذ طريقها للحل قريباً عن طريق المفاوضات بين اليابان وروسيا. كما أن بعض الدراسات التي تناولت مستقبل الصين في مطلع القرن الحادي والعشرين تشير إلى أن اليابان قد تعود إلى سياسة التحالف الاستراتيجي العسكري مع الأمريكيين في مواجهة «التنين الصيني»[٢٦].

لقد أعطى النمو الاقتصادي السريع صورة لليابان تكاد تكون غير واضحة المعالم خارج أراضيها. فمن جهة، مثلت اليابان نموذج الدولة الامبريالية الأكثر بطشاً في تاريخ الدول الآسيوية حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، ومن جهة أخرى، قدمت نموذج الدولة المسالمة جداً والمنزوعة السلاح طوال النصف الثاني من القرن العشرين. فهي أيضاً الدولة الوحيدة في العالم المحرومة من التسلح، مما يجعلها تحت المظلة العسكرية الأمريكية، وعاجزة عن استعادة جزرها المحتلة أو إخراج الجيش الأمريكي من أراضيها. وخضعت لخوات مالية بعشرات المليارات من الدولارات في حروب لم تشارك فيها وما زالت عرضة للابتزاز الأمريكي، مالياً وسياسياً. ويخاف اليابانيون من أن تصبح بلادهم عرضة لابتزاز مزدوج في المستقبل، وبخاصة بعد تعاظم دور الصين العسكري والاقتصادي في منطقة جنوب وشرق آسيا، مما يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية اليابانية فيها. وقد تضطر عندئذٍ إلى إعادة توثيق تحالفها الاستراتيجي العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتكف عن المطالبة بإخراج جيشها وأساطيلها من الأراضي والمياه اليابانية.

هكذا يبدو مستقبل اليابان مشوشاً جداً، عند مطلع الألفية الثالثة. وخير ما توصف به أنها عملاق اقتصادي وقزم عسكري. مع ذلك، فهي قدمت واحدة من أفضل النماذج الاقتصادية الناجحة في العالم طوال النصف

---

(٢٦) انظر في هذا المجال الكتاب المهم الصادر حديثاً: Daniel Burstein and Arne de Keijzer, *Big Dragon: China's Future: What It Means for Business, the Economy and the Global Order* (New York: Simon and Schuster, 1998).

انظر أيضاً الترجمة العربية: دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا، **التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ ٢٧١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١)، ص ١٥٩ ـ ١٦٤ و١٨٥ ـ ١٩٠.

الثاني من القرن العشرين، وما زالت في طليعة الدول المتطورة من حيث جودة وحجم الإنتاج الصناعي المتطور، والابتكارات التكنولوجية الرائدة، والتراكم المالي الهائل للرساميل المعدة للتوظيف في الخارج. وتخلت طوعاً عن مقولات حركة التحديث الأولى التي أفضت إلى السيطرة العسكرية والنزعة الامبريالية التوسعية، وتبنت مقولات تجربة التحديث المعاصرة التي تدعو إلى الديمقراطية، والتحديث الشمولي لأهداف غير عسكرية، وإلى المشاركة النشطة في بناء نظام عالمي جديد على أسس مغايرة تماماً للأسس السابقة التي كانت تشجع الحروب أو تعجز عن منعها قبل انفجارها. وعلى رغم الخلافات التاريخية بين اليابان والدول الآسيوية المجاورة فإن تجربة التحديث الثانية أحدثت تبدلات عميقة في بنى الدول الآسيوية، في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وباتت اليابان اليوم تفخر بتقديم نفسها كأفضل نموذج تحديثي ناجح في القارة الآسيوية، والنموذج القدوة لكل تجارب التحديث غير المستندة إلى مقولات المركزية الغربية وثقافاتها.

أخيراً، منذ نهاية الحرب الباردة تزايد الاهتمام الدولي بتجربة التحديث اليابانية المعاصرة لإبراز عناصر القوة والضعف فيها. وطرحت علامات استفهام كبيرة حول مستقبل التجربة اليابانية في عصر العولمة حيث يمكن محاصرتها بتجارب التحديث الأخرى ذات الحضور القوي في بعض البلدان المتطورة والنامية على حد سواء. فتجربة التحديث اليابانية ما زالت أسيرة حدود اليابان، ولا يبذل الباحثون اليابانيون جهوداً كبيرة للتعريف بتجربتهم الرائدة. أما الترويج لمقولة الفرادة اليابانية وحصرها بالشعب الياباني وداخل حدود اليابان، فيضعف من إشعاعها الثقافي على المستويين الاقليمي والدولي في عصر العولمة. لذلك نبه الباحث الياباني إينوغوتشي (Inoguchi) إلى مخاطر تلك العزلة، فرسم أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل اليابان في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد جاءت على الشكل التالي:

١ ـ السيناريو الأول: استمرار اليابان تحت الحماية الأمريكية: المرحلة الثانية ***(Pax Americana, Phase II)***: ويقضي هذا السيناريو بأن تستمر اليابان دولة منزوعة السلاح، إنما بملء إرادتها هذه المرة. فتستمر في إيكال أمنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية رسمية شبيهة باتفاقية عام ١٩٥١. وفي الإمكان تعديل بعض البنود القديمة مع الحفاظ على الجوهر. فتنصرف اليابان مجدداً في عصر العولمة إلى الهم الاقتصادي فقط مقابل بقائها تحت مظلة الحماية العسكرية الأمريكية. وبذلك لا يتغير موقع اليابان في المرحلة الراهنة

عما كان عليه في العقود السابقة على نهاية الحرب الباردة. على أن تستمر اليابان في لعب دور الرافعة الاقتصادية والمالية في محيطها الآسيوي أولاً ومن ثم في باقي الدول النامية.

٢ ـ **السيناريو الثاني: الثنائية القطبية** ***(Bigemony)***: ويقضي بأن تشكل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان قوة اقتصادية ثنائية مشتركة على الصعيد العالمي يطلق عليها «Nichibei: Japan - US Economy». وقد لا يختلف دور اليابان الاقتصادي في هذه المرحلة من الثنائية الاقتصادية مع الولايات المتحدة عما هو عليه في السيناريو الأول، لكن تكثيف التوظيفات المالية اليابانية لأغراض عسكرية قد يشكل سمة إضافية فيه. أما دمج اليابان في محيطها الإقليمي فيصبح أكثر صعوبة نظراً إلى الحساسية المفرطة لدى الدول الآسيوية من إعادة تسليح اليابان أو مشاركتها التقنية في التصنيع العسكري على المستوى الكوني.

٣ ـ **السيناريو الثالث: الأمن التوافقي** ***(Pax Consortis)***: ويقضي هذا السيناريو بأن تتولى الدول المتجاورة مسألة الأمن الجماعي فيها عن طريق عدم استخدام السلاح أو التهديد به، بعضها ضد بعضها الآخر. ويتطلب تنفيذ هذا السيناريو شرطين أساسيين، هما:

أ ـ تخلص الدول العظمى من ترساناتها النووية التي تهدد بها أمن العالم.

ب ـ إسهام اليابان القوي في الوصول إلى عالم منزوع السلاح وتحتكم دوله إلى حل النزاعات بالطرق السلمية وليس العسكرية.

ويقتصر دور اليابان في السيناريوهات الثلاثة المشار إليها أعلاه على الدعم الاقتصادي والهبات المالية، سواء للدول الآسيوية المجاورة أم لدول أخرى في العالم لمساعدتها على حل مشكلاتها المعقدة والموروثة بالطرق السلمية والتنمية الاقتصادية. وفي المقابل، يتم الاعتراف باليابان كدولة طليعية في منظومة الدول الآسيوية ويكون لها دور مميز على هذا الأساس في مجلس الأمن.

٤ ـ **السيناريو الرابع: السلم الياباني** ***(Pax Nipponica)***: ويستند إلى عنوان كتاب مشهور نشره الباحث الأمريكي إيرزا فوغل (Erza Vogel) تحت عنوان: **اليابان في المرتبة الأولى** ***(Japan as Number One)***. والمقصود بذلك أن اليابان التي أصبحت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين القوة الاقتصادية

الأولى ستتولى تقديم الدعم المالي للدول الأخرى، مما يؤهلها لتكون في المقام الأول بين الدول المانحة في العالم.

بموجب هذا السيناريو المتفائل جداً ستحاول اليابان أن تلعب دور الوسيط المالي بين القوى المتنازعة لحل النزاعات عن طريق القروض والهبات المالية السخية. لكن هذه المقولة لم تلق ارتياحاً لدى اليابانيين على أساس أن هذا الدور يفوق قدرة اليابان المالية والتكنولوجية. وهي عاجزة موضوعياً عن بناء عالم متحرر من مخاطر التسلح، والحروب، في زمن الصراع على زعامة العالم، وليست لها استراتيجية واضحة في هذا المجال(٢٧).

أيقظ هذا السيناريو الشعور القومي الياباني المتطرف الذي يرى أن من حق اليابان أن يكون لها دور جديد في عصر العولمة يتناسب مع حجم المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية التي تقدمها للعالم. وتداخل العامل القومي مع العامل الاقتصادي والاجتماعي ليدفع بهذا السيناريو إلى الواجهة السياسية. لكن اليابان ترفض المغامرة في تبني أي من الاتجاهات المشار إليها أعلاه. وهي تراقب بحذر تشكل الكتل الجغرافية العملاقة على المستوى الكوني. فاليابان مطمئنة فعلاً إلى استقرارها الداخلي لأن نسبة الطبقة الوسطى فيها تكاد تكون الأكثر اتساعاً في العالم وهي تزيد على ٩٠ بالمئة من السكان. وهي لا تتوقع هزات عنيفة لأسباب سياسية واجتماعية في المدى المنظور. في هذا المجال، يقيم أحد الباحثين اليابانيين مقارنة بين الدور المحتمل لليابان في استقرار النظام العالمي الجديد مع الدور الذي لعبته بريطانيا في استقرار النظام العالمي القديم. فقد لعبت بريطانيا دور الضابط لعملية التوازن بين القوى الكبرى المتنازعة آنذاك من أجل السيطرة على أوروبا، وبخاصة إبان حروب كل من نابليون بونابرت وبسمارك. وهذا ما تحاوله اليابان اليوم في ظل التجاذب الراهن بين دعاة العولمة تحت قيادة قطب واحد بزعامة الولايات المتحدة، والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب يكون فيه دور ملحوظ للأمريكيين إلى جانب الروس والصينيين والأوروبيين واليابانيين.

مهما يكن من أمر السيناريوهات الأربعة المحتملة فهي تبدو مرتبكة بذاتها. والسبب في ذلك أن اليابان نفسها مرتبكة في تحديد السيناريو الأكثر تعبيراً عن مصالحها الراهنة والمستقبلية. فهي، حتى الآن، تصنف نفسها في

---

(٢٧) Takashi Inoguchi, *Japan's International Relations* (London: Westview Press, 1991), pp. 160-167.

عداد الدول الأكثر استفادة من عصر العولمة بصيغته الراهنة لأنها نجحت بجمع كتلة مالية ضخمة، وتحظى بحصة كبيرة جداً من الأسواق المفتوحة، والمواد الخام، وتوظيف الرساميل ونقل التكنولوجيا دون أن تتحمل أية أعباء عسكرية.

وهناك تيار ياباني محافظ يتمتع بقاعدة عريضة جداً ولا يرغب في إدخال تعديلات جذرية على سياسة اليابان الحالية، في مختلف المجالات، وبخاصة الاقتصادية والعسكرية منها. ويعتقد بعض الباحثين بحق أن اليابان قادرة على تكييف نفسها بسرعة مع التبدلات الاقليمية والدولية في عصر العولمة دون أن تنحاز إلى أي من هذه السيناريوهات. نتيجة لذلك تبرز دعوات صريحة تقول بضرورة بقاء اليابان خارج النزاعات الاقليمية والدولية، وخارج لعبة التسلح لأنها تقود إلى حروب مدمرة، واعتماد الحلول السلمية للمشكلات القائمة. أما الطريق الأفضل لاستمرار الدور الياباني على ما هو عليه فيكمن في استمرار سياسة اليابان الراهنة في العقود القادمة مع مراعاة التبدلات الاقليمية والدولية[٢٨].

لقد دخلت اليابان بقوة مسيرة التاريخ العالمي عبر إصلاحات وما أعقبها من قيام دولة امبريالية توسعية في جنوب وشرق آسيا، لكن ظروف العالم تغيرت بشكل جذري، وبخاصة أن غالبية الدول التي اعتمدت الحلول العسكرية للمشكلات الموروثة وصلت إلى الطريق المسدود. كما أن تحويل عملية «التحديث في خدمة الجيش» والنزعة التوسعية على حساب دول الجوار قادت إلى عواقب وخيمة ما زالت اليابان تعيش نتائجها السلبية حتى الآن، على رغم أن قادة النظام الياباني، وفي طليعتهم الامبراطور ورئيس الوزراء، اضطروا إلى تقديم اعتذار علني لدول الجوار الآسيوي. وكان الشعب الياباني أكثر المتضررين من مقولة «التحديث في خدمة الجيش» التي قادته إلى الاحتلال من جهة، وإلى حدود المجاعة، والفقر الشديد، والبطالة، والأمية من جهة ثانية. لذا يتمسك اليابانيون، حكومة وشعباً، بمقولة التحديث السلمي لمصلحة جميع الطبقات والمناطق والقطاعات. فاليابان ليست في حاجة إلى حضور عسكري في العالم، بل إلى تكثيف حضورها الثقافي، والمالي، والاقتصادي على المستوى الكوني. كما أن نهاية الحرب الباردة طرحت بحدة

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٧٤.

مسألة التخفيف من دور العسكر في جميع دول العالم، لأنه يمتص نسبة كبيرة جداً من موازنات غالبية الدول المتطورة والنامية معاً، دون أية خدمات حقيقية تحصل عليها شعوب تلك الدول.

وهناك تيار ياباني عريض يحبذ السياسة اليابانية الرامية إلى التخلي نهائياً عن تسليح اليابان لنفسها بأكثر من أسلحة دفاعية متطورة. وفي الوقت عينه، يرى دعاة هذا التيار أن المظلة العسكرية الأمريكية التي تنشر قرابة ٤٠ ألف جندي في القواعد البرية والبحرية المقامة على الأراضي اليابانية تشكل انتهاكاً لسيادة اليابان وعملاً لا يتناسب مع طبيعة عصر العولمة في نهاية الحرب الباردة. ويقدمون الدليل على أن شباب اليابان يعيشون حياة استقرار تام، ويجمعون ثروات كبيرة، ويعايشون أحدث أشكال التطور التقني والثقافي. وفي المقابل، فإن ملايين الشباب في الدول التي تستخدم السلاح بكثافة لحل المشكلات الدولية، وبشكل خاص الولايات المتحدة التي نصبت نفسها شرطي عصر العولمة، ما زالوا يعيشون سلبيات مقولات التحديث في خدمة العسكر ولصالح العسكر والشركات الاحتكارية وليس لصالح المجتمع.

ودلت بعض الإحصاءات الرسمية على أن غالبية الأمريكيين في عقد الثمانينيات كانوا يحقدون على اليابانيين الذين جمعوا ثروات طائلة في ظل الحماية العسكرية الأمريكية. وهم يعتبرون أن القوة الاقتصادية اليابانية باتت تشكل خطراً كبيراً على المصالح الأمريكية في آسيا بالدرجة الأولى، وفي كثير من مناطق العالم[٢٩].

ومنذ مطلع التسعينيات بدأ بعض قادة الدول الأوروبية ينبهون باستمرار إلى أن اليابان يمكن أن تغزو العالم في عصر العولمة إذا ما استمرت تكدس السلع والأموال والتكنولوجيا العصرية دون أن تنفق منها شيئاً على التسلح الذي يرهق موازنات الدول الأوروبية ويؤثر سلباً في عملية التنمية فيها. ويخوض الأمريكيون والأوروبيون والصينيون والروس معركة شبه موحدة ضد اليابانيين في هذا المجال. وهي، في جوهرها، معركة حقيقية بين مقولتين في التحديث: **الأولى** تدعو إلى وضع منافع التحديث في خدمة الجيش والاحتكارات وتساعد على توليد الحروب والنزاعات، و**الثانية** تدعو إلى وضع منافع التحديث في خدمة الشعب ولمصلحة الشعب، بعيداً عن الحروب

(٢٩) Pyle, *The Japanese Question: Power and Purpose in a New Era*, pp. 3-7.

والتهديد بالقوة العسكرية.

وفي حين ترتدي هذه المعركة طابع التقليل من قيمة اليابان عبر تصويرها بالعملاق الاقتصادي والقزم العسكري، يذكر اليابانيون بالنموذج السوفياتي الذي بني على أساس العملاق العسكري والقزم الاقتصادي فانتهى إلى التفكك والزوال. فالنماذج كثيرة على أن مقولة تحديث الجيش على حساب المجتمع ليست مقولة خاطئة فحسب بل مدمرة أيضاً، مهما طال الزمن. ويدرك اليابانيون جيداً عمق الخلل الكبير الذي تعيشه الدولة اليابانية في عصر العولمة ما بين صغر دورها العسكري، وضعف نفوذها السياسي من جهة، وبين ضخامة دورها الاقتصادي على المستوى العالمي من جهة أخرى. مع ذلك، تتمسك اليابان ببنود دستورها السلمي الذي يحظر عليها التسلح لأنها ترى عدم فائدة من تكديس السلاح بكل أشكاله في زمن أصبح فيه السلاح النووي عبئاً على الدول التي تمتلكه لما يتطلب من نفقات باهظة لصيانته ومنع تسرب الإشعاع النووي الذي يضر بصحة الناس ويسبب خللاً مدمراً في البيئة والمجتمع. ويرى قادة يابانيون أن الحل الأمثل يكمن في امتلاك اليابان لبعض أنواع التكنولوجيا العسكرية البالغة التعقيد والتكاليف كاللايزر، والصواريخ الموجهة، والصواريخ المعترضة، والرادارات المتطورة، وغيرها. فهي أسلحة ذات فاعلية كبيرة جداً، وقادرة على شل القوى العسكرية المضادة في مواقعها خلال وقت قصير، وهي تحتاج فقط لنخب عسكرية عالية التدريب وقليلة العدد.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، بدأت اليابان فعلاً بتطوير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتلاءم مع طبيعة دورها المرتقب في النظام العالمي الجديد. فالتطور الاقتصادي العاصف الذي شهدته اليابان في العقود الثلاثة الماضية قام على قاعدة الاقتصاد السلمي الذي تعتبره قادراً بمفرده على حماية مصالحها الأساسية في عصر العولمة، إذ ليس ما يؤكد إمكانية تجدد حروب عالمية مدمرة في القرن الحادي والعشرين(٣٠).

ومع ذلك، فاليابان في عصر العولمة مطالبة بتطوير مؤسساتها على قاعدة ما تمتلكه من قدرات مالية واقتصادية وتكنولوجيا يمكن أن تساهم في إرساء

---

(٣٠) Ushio Jiro et Yukio Noguchi, «Réorganiser l'économie japonaise: l'Economie de guerre n'est plus de mise,» *Cahiers du Japon*, no. 61 (automne 1994), pp. 5-7 et 16-21.

النظام العالمي الجديد على أسس أكثر عقلانية وديمقراطية مما يخطط له الآن في الدوائر الغربية. وتنتظر غالبية دول العالم، ومنها البلدان العربية، جواباً واضحاً عن سؤال مصيري هو: هل أن اليابان ستؤهل نفسها بنجاح لكي تلعب دوراً جديداً في عصر العولمة؟ وهل أن اليابانيين على استعداد لتغيير نظامهم السياسي والاقتصادي بهذا المنحى؟ هذا بالإضافة إلى أن مجتمع اليابان اليوم لم يعد كما كان في السابق من حيث التجانس العرقي، واللغوي، والديني، والثقافي. وتواجه اليابان بعض مشكلات المجتمعات العصرية وبخاصة كثرة الفرق الدينية الجديدة التي باتت تعد بالآلاف، وتمارس طقوساً مختلفة عن البوذية، والشنتوية، والمسيحية، والإسلام، واليهودية. كما أن بعضها استخدم العنف الدموي والغازات القاتلة في محطات المترو في عقد التسعينيات[٣١].

وتعاني اليابان مشكلة الأقليات العرقية في داخلها، وبخاصة الأقلية الكورية الكبيرة، وأقلية أينوس (Ainus)، وهم سكان هوكايدو الأصليون، وبقايا طوائف المنبوذين (Burakumin) الذين يقدر عددهم بعدة ملايين، والمهاجرين اليابانيين القدامى الذين عادوا إلى اليابان ويطلق عليهم اسم «Nikeijin»، أي الذين هاجروا من اليابانيين أو أجبروا على الهجرة مرتين، وبشكل خاص إلى البرازيل وأمريكا الجنوبية. هذا، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل، والمهاجرين الذين يعملون عن طريق السوق السوداء ويقدر عددهم غير الرسمي بحوالى ثلاثة ملايين[٣٢].

---

(٣١) لمزيد من التفاصيل الدقيقة حول الفرق الدينية في اليابان اليوم، انظر: Mark R. Mullins, Shimazono Susumu and Paul L. Swanson, eds., *Religion and Society in Modern Japan: Selected Readings*, Nanzan Studies in Asian Religions (Berkeley, CA: Asian Humanities Press, 1993), pp. 221-300, and Robert M. March, *Reading the Japanese Mind: The Realities behind their Thoughts and Actions* (Tokyo: Kodansha International, 1996), chap. 13, «The AUM Shinrikyo Affair, Japanese National Character, and the Future of Japanese Society,» pp. 179-196.

(٣٢) Michael Weiner, *Race and Migration in Imperial Japan*, Sheffield Centre for Japanese Studies/Routledge Series (London; New York: Routledge, 1994), pp. 45-67, 120-149 and 192-216; Michael Weiner, ed., *Japan's Minorities: The Illusion of Homogeneity*, Sheffield Centre for Japanese Studies/Routledge Series (London; New York: Routledge, 1997), pp. 17-49, 50-77 and 178-210, and Fumie Kumagai, *Unmasking Japan Today: The Impact of Traditional Values on Modern Japanese Society*, with the assistance of Donna J. Keyser (London; Westport, Conn.: Praeger, 1996), pp. 15-103.

خامساً: نحو تعاون عربي ـ ياباني أرقى في عصر العولمة

بدأت الصورة المتبادلة بين العرب واليابانيين تأخذ منحى علمياً مهماً منذ العقد الأخير من القرن العشرين. فتنوعت الدراسات العربية عن اليابان وهي تتناول بالتحليل المعمق أبرز جوانب حركة التحديث اليابانية منذ القرن التاسع عشر ومدى استفادة العرب منها. ونشرت دراسات حول تاريخ اليابان، وحضارتها، وتقاليدها، وفنونها، وركائز صناعة القرار الياباني، ومفهوم التماسك الياباني، ونظام المداولة أو صنع القرار من الأدنى إلى الأعلى، وأسلوب العمل الجماعي وغيرها. ويدرس باحثون عرب مسألة التقارب بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار ودور ذلك التقارب في صناعة القرار السياسي الياباني. ونقلت إلى العربية دراسات للتعريف بنظام الأحزاب اليابانية، ومنها: الحزب الليبرالي الديمقراطي، والحزب الاشتراكي الياباني، وحزب كومايتو أو الحكومة النظيفة، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، والحزب الشيوعي الياباني، والحزب الديمقراطي المتحد. كذلك بدأ بعض الباحثين العرب بدراسة خصوصية الرأسمالية اليابانية، وأسباب استقرار النظام الياباني، والوحدة العضوية بين الدولة والطبقة الرأسمالية، وتمويل الرأسمالية للثورات الصناعية المتلاحقة، وحيوية الطبقة الرأسمالية اليابانية وموقعها العالمي المتقدم، والدور غير العادي للبنوك والشركات العملاقة، واتباع نظام الاقتصاد الموجه نحو التصدير، والتنظيم الأفقي العمودي لمؤسسات الطبقة الرأسمالية الحاكمة في اليابان، ونظام التشغيل حتى سن التقاعد، وأهمية الأقدمية في العمل وغيرها. وأصبح لدى العرب، وبأعداد قليلة جداً، باحثون مهتمون بمسألة التنمية الصناعية اليابانية، وبالثقافة الصناعية التي تعتمد الكفاءة، والمرونة، والإنتاج، والتدريب الدائم للعمال والإداريين، والترويج للعلاقات الإنسانية داخل العمل، ونظام المكافأة.

ونشرت دراسات عن النهضة التعليمية في اليابان التي انطلقت مع إصلاحات مايجي في حقل التعليم عام ١٨٧٢ وما زالت مستمرة حتى الآن. فلاحظ التربويون العرب بدهشة كيف تم تطبيق شعارات مهمة جداً أطلقتها إصلاحات مايجي مثل: «نتطلع إلى زمن تنعدم فيه الأمية نهائياً من كل بيت ياباني ومن كل قرية يابانية». كان التعليم إلزامياً لمدة تسع سنوات ثم أصبح الآن حتى نهاية المرحلة الثانوية. وسمحت الإدارة التربوية اليابانية باستقدام أجانب وتعيينهم في هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد اليابانية دون عقد ومركب نقص وذلك للإسهام في التبادل الأكاديمي. وتم إنشاء المجلس

القومي لإصلاح التعليم بهدف تطوير المدارس، والتدريب المدرسي المستمر في كافة مراحل التعليم، وتحديد العام الدراسي بمدة لا تقل عن ٢٤٠ يوم عمل، واستحداث أنماط جديدة من التعليم وغيرها.

وقد شكلت تجربة التحديث اليابانية حافزاً لتأسيس عدد كبير من مراكز البحث العلمي في العالم كله، وتصدر عنها سنوياً آلاف الدراسات الأكاديمية التي يقوم بها باحثون متخصصون، وبلغات مختلفة. وفي المقابل، فإن اهتمام العرب بها ما زال دون المستوى المطلوب. وصدرت مؤخراً دراسات عربية تشكك بجدوى دراسة تجربة النهضة اليابانية ومعها كل التجارب الآسيوية، ولا تعتبرها ذات جدوى للعرب لأن النمور الآسيوية معرضة جميعاً للانهيار بسبب كثافة الضغوط الأمريكية والغربية عليها. فالمسألة إذن في غاية التعقيد، وهي نتاج إهمال مزمن، وسوء فهم متبادل منذ عقود طويلة. فما زالت صورة الشرق الأوسط في الكتب المدرسية اليابانية، ومعها صورة جميع العرب والمسلمين بشكل عام، أسيرة فهم مشوه للإسلام وللعرب، إذ يستقي الإعلام الياباني معلوماته عن العرب والمسلمين بنسبة كبيرة من الإعلام الأمريكي والمصادر الغربية المعادية للعرب. وتم التركيز على النفط وتطور العلاقات التجارية اليابانية ـ العربية. ثم توسع اهتمام الباحثين اليابانيين ليشمل قضايا السلام والبيئة والمياه والديمقراطية في الشرق الأوسط.

ولا بد من الاعتراف بأن اهتمام اليابان ما زال مشدوداً نحو الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والبلدان المتطورة وبدرجة أقل نحو الدول النامية ومنها البلدان العربية. ويلعب حاجز اللغة، سواء العربية أو اليابانية، دوراً معوقاً في تطوير العلاقات الثقافية بين الجانبين.

وهناك تصور متبادل غير دقيق لدى العرب واليابانيين حول دين الطرف الآخر، والثقافة، والعادات، والتقاليد وغيرها، لكن اليابان تدرك أهمية العرب في النظام الشرق أوسطي الجديد، وتعمل على تطوير العلاقات المستقبلية معهم، كما تعمل على إحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وإبعاد شبح الحرب عنها، وتشجيع كل أشكال الديمقراطية والحريات فيها. وتطورت العلاقات العربية ـ اليابانية بشكل واضح في العقدين الأخيرين عبر زيارات السياسيين، وتبادل الأساتذة والطلاب. لكن مستقبل تلك العلاقات مرهون بتطوير المصالح المشتركة الطويلة الأمد بين العرب واليابانيين، والاستفادة القصوى من تجربة التحديث اليابانية، أي «التحديث في خدمة

المجتمع». واليوم، تلعب اليابان دور المشارك الحقيقي والفاعل في النظام العالمي الجديد. وهناك من يعتقد بشدة أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيوياً تلعب فيه اليابان دور الرافعة الاقتصادية لكثير من دول العالم. ومن غير المقبول أن تبقى العلاقات العربية ـ اليابانية أسيرة تصدير النفط العربي مقابل استيراد السلع والتكنولوجيا اليابانية. فالمصالح التي تجمع بين العرب واليابانيين كثيرة ومتنوعة إذا ما أحسن الجانبان بناءها على أساس الاحترام المتبادل والمصلحة الدائمة لكلا الطرفين. لذا نعيد تجديد سؤال النهضة العربية بما يتلاءم مع متطلبات النظام العالمي الجديد:

ما هو مستقبل كل من العرب واليابانيين في عصر العولمة؟

كان الجواب نتاج التاريخ العبء لدى الجانب العربي والتاريخ الحافز لدى الجانب الياباني. فقد بدأ العرب نهضتهم قبل خمسين سنة من نهضة اليابان في القرن التاسع عشر. لكن نهضة اليابان هي التي نجحت واستمرت بقوة حتى الآن، في حين بقي العرب عاجزين عن تحقيق وحدتهم القومية طوال القرن العشرين، وليس ما يؤكد أنهم على أبواب نهضة عربية جديدة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

لقد حاول بعض المفكرين العرب إجراء مقارنة علمية بين النهضة العربية والنهضة اليابانية، فهما متقاربتان من حيث تشابه المقدمات في القرن التاسع عشر، أما اليوم فلم تعد المقارنة بينهما ممكنة لأسباب موضوعية. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، عاد سؤال المقارنة من مكان آخر: ترى ما هي نقاط التلاقي بين العرب واليابانيين في عصر العولمة بعد أن عز التلاقي بينهما في زمن الامبرياليات القوية، والحربين العالميتين، والحرب الباردة؟ ليس الجواب سهل المنال، لكنه تساؤل مشروع طالما أننا نعيش تعاسة الإنسان في كلا البلدين: الياباني في مرحلة ما بعد الحداثة، والعربي في مرحلة يصعب تصنيفها ما بين رأسمالية هجينة ومخلفات إقطاعية عميقة الجذور.

وفي هذا المجال، لا بد من البحث عن مستقبل الإنسان أولاً، عربياً أكان أم يابانياً، لأن الإنسان هو مادة الحداثة وغايتها ومستقبلها. فاليابان بلاد في غاية الجمال الطبيعي الأخاذ، والتنظيم الدقيق، والتطور التكنولوجي. لكن من زارها من الأدباء والفنانين والباحثين العرب أصيب بخيبة أمل كبيرة عبر عنها يوسف القعيد في مذكراته حول النتائج الملتبسة لحركة التحديث في اليابان على مستوى الإنسان الياباني. والمجتمع الياباني من أكثر مجتمعات العالم

انفتاحاً على التكنولوجيا والثقافات العصرية، ومن أكثرها غنى مالياً. مع ذلك، هناك من يخرج بانطباع عام لدى زيارة اليابان هو أن الإنسان الياباني ما زال كئيباً حتى التعاسة، حتى ليبدو أقرب إلى إنسان العالم الثالث منه إلى إنسان الدول الأوروبية والأمريكية المتطورة. وكل من زار اليابان يعرف جيداً أن حياة الياباني اليومية ما زالت تخضع لوطأة التقاليد الموروثة، ونظام العمل الصارم، والابتعاد الدائم عن المنزل الصغير الضيق.

وختاماً، نعيد طرح سؤال النهضة الأساسي الذي هو، وبالدرجة الأولى، سؤال حريات الإنسان على أنواعها وحقه الطبيعي في ممارسة الإبداع دون قيود: ألم يكن ممكناً تخفيف سلبيات الحداثة اليابانية التي ما زالت فاعلة بقوة حتى الآن؟ والجواب العلمي أن الواقع عنيد ولا يمكن تغييره بالتمني.

إن ظروف اليابان التاريخية هي التي أوصلت المواطن الياباني إلى ما هو عليه الآن من مكتسبات مهمة صاحبتها هموم مقلقة. فقد عايش مرحلة التحول من الفيودالية إلى الدولة العسكرية وصولاً إلى الامبريالية. وبقيت حركة التحديث في خدمة العسكر ولصالح القوى العسكرية دون أن تنجح حركات الاحتجاج التي قام بها أبرز كتاب اليابان في التخفيف من ويلاتها، مما قاد بعض كبار الأدباء إلى الانتحار كتعبير عن انعدام الأمل في التغيير. وذاقت اليابان مرارة هزيمة عسكرية، وتلقت أولى القنابل الذرية في الحرب العالمية الثانية، وما زال هول المأساة فيها ماثلاً في سلوك اليابانيين وآدابهم وفنونهم.

ففي مطلع الألفية الثالثة، تبدو تجربة الحداثة اليابانية في ميزان النقد العلمي الموضوعي مليئة بالدروس والعبر التي يمكن للشعوب الأخرى، ومنها الشعوب العربية، أن تستفيد من إيجابياتها، وعليها أن تتلافى أيضاً الكثير من سلبياتها. فهي ملأى بسمات إيجابية أظهرت التجربة اليابانية كواحدة من أرقى تجارب التحديث الناجحة في العالم، لكنها عرفت، في الوقت نفسه، سلبيات كثيرة جعلت فقراء اليابان وفلاحيها يقدمون تضحيات كبيرة ما زالت مستمرة حتى الآن. ومن نافل القول ان التغني الدائم بجمال طبيعة تلك البلاد الساحرة، لا يغني عن الاهتمام العلمي المعمق بتاريخ اليابان، وثقافتها، وحضارتها، وعلومها، وفنونها، ومختلف جوانب مجتمعها.

والعرب اليوم هم بأمس الحاجة إلى فرق بحثية عربية تضم أجيالاً متعاقبة من الباحثين الشباب لدراسة تجارب التحديث الناجحة في جميع دول

العالم، وبشكل خاص تجارب النمور الآسيوية لأنها لم تدرس بشكل علمي موثق بعد. وتحتل تجربة التحديث اليابانية، بمرحلتيها الأولى والثانية، موقعاً متميزاً، لا بل الأرقى في تجارب التحديث الآسيوية. ولن تؤتي تلك الفرق البحثية العربية ثمارها اليانعة إلا عبر مراكز علمية متخصصة بدراسة تلك التجارب، وبعد سنوات طويلة من البحث المعمق، والأجيال المتخصصة والمزودة بثقافة آسيوية عالية.

المـراجـع

١ ـ العربيـة

كتب

أثوس، أنطوني ج. وريتشارد تانر باسكال. **فن الإدارة اليابانية**. [نقله إلى العربية عفيف تلحوق]. بيروت: دار الحمراء، ١٩٩٠.

الأطرش، محمد [وآخرون]. **العرب وتحديات النظام العالمي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٦)

بدر، أحمد محمود [وآخرون]. **بحوث ودراسات في تاريخ العرب: مهداة إلى الأستاذ الدكتور محمد خير فارس**. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ٢٠٠٠.

بورشتاين، دانييل وأرنيه دي كيزا. **التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين**. ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١. (عالم المعرفة؛ ٢٧١)

بيرفيت، آلان. **من المدن الفينيقية إلى اليابان: كيف تؤثر ثقافة الأمم وذهنيتها في نجاحها الاقتصادي أو إخفاقها**. ترجمة بسام حجار. بيروت: دار النهار، ١٩٩٧.

الثاقب خان، نجم. **دروس من اليابان للشرق الأوسط**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٣.

حاتم، محمد عبد القادر. **الإدارة في اليابان: كيف نستفيد منها...!!**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

ـــــــ. **أسرار تقدم اليابان**. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٠.

ـــــــ. **التعليم في اليابان: المحور الأساسي للنهضة اليابانية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.

حامد، رؤوف عباس. **التنوير بين مصر واليابان: دراسة مقارنة في فكر رفاعة الطهطاوي وفوكوزاوا يوكيتشي**. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠١. (مختارات ميريت)

ـــــــ. **المجتمع الياباني في عصر مايجي**. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٠.

حسيب، خير الدين (مشرف). **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي)

الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩. إعداد مروان بحيري؛ ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

خنسة، وفيق. **الشخصية اليابانية: دراسة**. دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٤.

درويش، فوزي. **سياسة المعونات الخارجية اليابانية: دراسة في إدارة المعونات اليابانية للدول الأفريقية جنوب الصحراء**. ترجمة علي الصاوي. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥.

ـــــــ. **اليابان، الدولة الحديثة والدور الأمريكي**. ط ٣. طنطا: [د.ن.]، ١٩٩٤.

رشاد، عبد الغفار. **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤.

زكي، رمزي. **المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية**. دمشق: دار المدى، ٢٠٠٠.

سميث، باتريك. **اليابان: رؤية جديدة**. ترجمة سعد زهران. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١. (عالم المعرفة؛ ٢٦٨)

شريف، حسين. **التحدي الياباني في التسعينيات: دراسة تحليلية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليابان**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.

شقير، محمد لبيب. **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**. بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. ٢ ج.

صايغ، يوسف. **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

ضاهر، مسعود. **الدولة والمجتمع في المشرق العربي، ١٨٤٠ ـ ١٩٩٠**. بيروت: دار الآداب، ١٩٩١.

ـــــ. **مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي**. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٤.

ـــــ. **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩. (عالم المعرفة؛ ٢٥٢)

عابدين، السيد صدقي (محرر). **العلاقات المصرية ـ اليابانية**. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠.

عبد الله، ثناء فؤاد. **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

عبد الفضيل، محمود. **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

عطا الله، دعد بو ملهب. **اليابان من الشروق إلى السطوع: الجيوسياسية اليابانية المعاصرة**. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٤.

عيسى، نجيب. **قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية**. نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧. (سلسلة دراسات التنمية البشرية؛ ٨)

عيساوي، شارل. **تأملات في التاريخ العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

غنيم، عادل. **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦. (المستقبلات العربية البديلة، البنى الاجتماعية السياسية والتنمية)

قرم، جورج. **التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي: حالة العالم العربي.** نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧. (سلسلة دراسات التنمية البشرية؛ ٦)

القعيد، يوسف. **مفاكهة الخلان في رحلة اليابان.** القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١.

كوجيكي، وقائع الأشياء القديمة (الكتاب الياباني المقدس). ترجمة وتقديم محمد عضيمة. [بيروت]: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **منطقة الإسكوا: خمسة وعشرون عاماً، ١٩٧٤ ـ ١٩٩٩: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.** تحرير رياض طبارة. بيروت: الأمم المتحدة، ١٩٩٩.

المحجوبي، علي. **ما يجب أن تعرف عن النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر: لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟.** تونس: مركز النشر الجامعي، ١٩٩٩.

محمد، مهاتير وشنتارو ايشيهارا. **صوت آسيا: زعيمان آسيويان يناقشان أمور القرن المقبل.** بيروت: دار الساقي، ١٩٩٨.

محيي الدين، عمرو (معد). **أزمة النمور الآسيوية: الجذور والآليات والدروس المستفادة.** القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠.

المرزوقي، أبو يعرب. **آفاق النهضة العربية ومستقبل الإنسان في مهب العولمة.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٩. (فلسفة)

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف).** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

نيتوبي، إينازو. **البوشيدو: المكونات التقليدية للثقافة اليابانية.** ترجمة نصر حامد أبو زيد. الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

هلال، علي الدين ونيفين عبد المنعم مسعد. **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

هيكل، محمد حسنين. **المقالات اليابانية**. ط ٤. بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨.

ياسودا، كينيث. **واحدة بعد أخرى تتفتح أزهار البرقوق: دراسة في جماليات قصيدة الهايكو اليابانية مع شواهد مختارة**. ترجمة وتقديم محمد الأسعد؛ مراجعة زبيدة علي أشكناني. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩. (إبداعات عالمية؛ العدد ٣١٦)

ياسيني، أيمن. **الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**. لندن: دار الساقي، ١٩٨٧.

ياناجيدا، كونيو. **لقد جاء الثعلب هذه المرة حقاً: اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣**. نقله عن اليابانية إلى العربية تاكاو ناتسومه. بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩١.

دوريات

الجابري، محمد عابد. «اليابان في الفكر العربي المعاصر.» **الموقف** (تونس): العدد ١، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٢.

خضر، محسن. «الظاهرة اليابانية: كيف نراها كعرب؟.» **العربي**: العدد ٤٨٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

درويش، فوزي. «الدبلوماسية اليابانية في فترة ما بعد الحرب الباردة.» **أوراق آسيوية** (مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة): العدد ٢٤، شباط/ فبراير ١٩٩٩.

ضاهر، مسعود. «إسهامات الفكر الياباني في النصف الثاني من القرن العشرين.» **البحرين الثقافية**: السنة ٨، العدد ٢٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

ــــــ. «أضواء على العصبية اليابانية ودورها في نهضة اليابان.» **الاتحاد**: ٨/ ٥/ ١٩٩٤.

ــــــ. «أضواء على الكتابات التاريخية اليابانية عن العرب.» **عالم الفكر**: السنة ٢٩، العدد ٤، نيسان/ أبريل ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠١.

ــــــ. «صورة اليابان عند العرب.» **شؤون عربية**: العدد ٧٥، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

ــــــ. «العرب واليابان: أضواء على تجربة التحديث اليابانية.» **الوحدة** (الرباط):

العدد ٨٥، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١.

ــــــ. «نظرية الأرض المقدسة في الفكر الياباني الحديث.» **الاتحاد**: ٩/ ٤/ ١٩٩٤.

ــــــ. «نظرية المقدس «الكوكوتاي» في الفكر السياسي الياباني.» **الحياة**: ٢٥/ ٩/ ١٩٩٤.

ــــــ. «اليابان من العزلة الطوعية إلى الانتشار العالمي.» **الدفاع الوطني اللبناني**: العدد ١٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

علوان، عبد الصاحب. «التجمعات الإقليمية العربية وتحديات التنمية والأمن القومي والغذائي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٣٢، شباط/ فبراير ١٩٩٠.

فوناباشي، يواشي. «أزمة اليابان وغموض المستقبل الإقليمي.» ترجمة جبور سمعان. **الحقول**: العدد صفر، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٩.

قنديل، أحمد بهي الدين. «الثقافة السياسية اليابانية.» **أوراق آسيوية**: العدد ٣٠، شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

كوریاما، تاكاكازو. «اتجاهات جديدة لسياسة اليابان الخارجية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٢، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠.

ياسين، سعد غالب. «العرب والإدارة اليابانية: ماذا يمكن أن نتعلم من اليابان؟.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٥، آذار/ مارس ٢٠٠١.

ندوات، مؤتمرات

الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: أيام دراسية من ٦ إلى ٩ رجب ١٤٠٤ موافق ٢٠/ ٢٣ ابريل ١٩٨٣. الرباط: جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، [١٩٨٦]. (منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. سلسلة ندوات ومناظرات؛ رقم ٧)

الثقافة العربية وثقافات العالم: حوار الأنداد. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج الثقافة والاتصال، ١٩٩٩.

صورة الآخر: العربي ناظراً ومنظوراً إليه. تحرير الطاهر لبيب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ١٩٩٩.

العرب واليابان: حوار عربي ياباني حول الحضارة والقيم والثقافة في اليابان والوطن العربي وتطلعات إلى المستقبل. تحرير وتقديم السيد يسين. عمان: منتدى الفكر العربي؛ المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، ١٩٩٢. (سلسلة حوارات دولية)

نحو مشروع حضاري عربي: [أعمال]. تحرير محمود مراد. القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، ١٩٩٤.

ندوة «تنمية الموارد البشرية العربية». بيروت: دار الرازي، ١٩٨٩.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abbad, Fabrice. *Histoire du Japon, 1868-1945*. Paris: Armand Colin, 1992.

Abegglen, James C. and George Stalk (jr.). *Kaisha, the Japanese Corporation: How Marketing, Money and Manpower Strategy, not Management Style, Make the Japanese World Pace-setters*. Tokyo: [n. pb.], 1996.

Akaha, Tsuneo and Frank Langdon (eds.). *Japan in the Posthegemonic World.* London: Lynne Rienner, 1993.

Akamatsu, Paul. *Meij 1868: Revolution and Counter Revolution in Japan.* Translated [from the french] by Miriam Kochan. London: Allen and Unwin, 1972.

Akita, George. *Foundations of Constitutional Government in Modern Japan, 1868-1900*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1967. (Harvard East Asian Series; 23)

Allinson, Gary D. and Yasunori Sone (eds.). *Political Dynamics in Contemporary Japan*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993.

Androuais, Anne (dir.). *L'Investissement extérieur direct: Comparaison des politiques française et japonaise*. Grenoble: Presses universitaires de Grenoble, 1990.

Aoki, Eiichi [et al.]. *A History of Japanese Railways: 1872-1999*. Tokyo: East Japan Railway Culture Foundation, 2000.

Arase, David. *Buying Power: The Political Economy of Japan's Foreign Aid.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995.

Arnason, Johann P. *Social Theory and Japanese Experience: The Dual Civilization*. London; New York: Kegan Paul International, 1997. (Japanese Studies)

——— and Yoshio Sugimoto (eds.). *Japanese Encounters with Postmodernity.* London; New York: Kegan Paul International, 1995.

Ashmead, John. *The Idea of Japan, 1835-1895: Japan as Described by American and Other Travellers from the West.* New York: Garland Pub., 1987. (Harvard Dissertations in American and English Literature)

Asiatic Society of Japan (ed.). *The Transactions of the Society of Japan.* Tokyo: [The Society], 1996. (Fourth Series; vol. 11)

Aveline, Natacha. *La Bulle foncière au Japon.* Paris: Association des études foncières, [1995].

Bailey, Paul J. *Postwar Japan: 1945 to the Present.* Oxford; Cambridge, MA: Blackwell, 1996. (Historical Association Studies)

Bakke, Wight E. *Revolutionary Democracy; Challenge and Testing in Japan.* Hamden, Conn.: Archon Books, [1968].

Ballard, G. A. *The Influence of the Sea on the Political History of Japan.* Westport, Conn.: Greenwood Press, [1972].

Beasley, W. G. *Japanese Imperialism, 1894-1945.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1987.

———. *The Meiji Restoration.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1972.

———. *The Modern History of Japan.* Tokyo: [n. pb.], 1992.

———. *The Rise of Modern Japan.* New York: St. Martin's Press, 1990.

———. (ed.). *Modern Japan: Aspects of History, Literature and Society.* Berkeley, CA: University of California Press, 1975.

Beauchamp, Edward R. and James Vardaman (jr.) (eds.). *Japanese Education since 1945: A Documentary Study.* Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1994.

Beck, John C. and Martha N. Beck. *The Change of a Lifetime: Employment Patterns among Japan's Managerial Elite.* Honolulu: University of Hawaii Press, 1994.

Beckman, George M. and Okubo Genji. *The Japanese Communist Party, 1922-1945.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1969.

Befu, Harumi. *Hegemony of Homogeneity: An Anthropological Analysis of «Nihonjinron».* Melbourne: Trans Pacific Press, 2001. (Japanese Society Series)

Behr, Edward. *Hiro-Hito, l'empereur ambigu.* Paris: Robert Laffont, 1989.

Benamou, Stéphane. *Cinquante honorables raisons de détester le Japon.* Paris: Allin Michel, 1992.

Benjamin, Gail R. *Japanese Lessons: A Year in a Japanese School through the*

Eyes of an American Anthropologist and Her Children. New York: New York University Press, 1997.

Berger, Gordon Mark. *parties Out of Power in Japan, 1931-1941.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977.

Bergsten, C. Fred and Marcus Noland (eds.). *Pacific Dynamism and the International Economic System.* Washington, DC: Institute for International Economics, 1993.

Bernier, Bernard. *Capitalisme, société et culture au Japon.* Paris: Publications orientalistes de France; Presses universitaires de Montréal, 1988.

Berque, Augustin. *Du geste à la cité: Formes urbaines et lien social au Japon.* [Paris]: Gallimard, 1993. (Bibliothèque des sciences humaines)

———. *Le Sauvage et l'artifice: Les Japonais devant la nature.* [Paris]: Gallimard, 1986. (Bibliothèque des sciences humaines)

Bieda, Ken. *The Structure and Operation of the Japanese Economy.* Sydney; New York: Wiley, [1970].

Black, Cyril E. [et al.]. *The Modernization of Japan and Russia: A Comparative Study.* London; New York: Free Press, 1975.

Blacker, Carmen. *The Japanese Enlightenment; a Study of the Writings of Fukuzawa Yukichi.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1969. (University of Cambridge Oriental Publications; no. 10)

Blaker, Michael [et al.]. *Japan's Foreign Policy after the Cold War: Coping with Change.* Edited by Gerald L. Curtis. Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1993. (Studies of the East Asian Institute)

Boltho, Andrea. *Japan: An Economic Survey, 1953-1973.* Oxford: Oxford University Press, 1975.

Borton, Hugh. *Japan's Modern Century; from Perry to 1970.* 2nd ed. New York: Ronald Press, [1970].

———. *Peasant Uprisings in Japan of the Tokugawa Period.* 2nd ed. with a new introd. New York: Paragon Book Reprint Corp., 1968.

Bouissou, Jean-Marie. *Le Japon depuis 1945.* Paris: Arman Colin, 1992. (Cursus)

Bourke, Thomas. *Japan and the Globalisation of European Integration.* Brookfield, VT: Darmouth, 1996.

Bowen, Roger W. *Rebellion and Democracy in Meiji Japan: A Study of Commoners in the Popular Rights Movement.* Berkeley, CA: University of California Press, 1980.

Bowman, Mary Jean. *Educational Choice and Labor Markets in Japan.* With

the collaboration of Hideo Ikeda and Yasumasa Tomoda. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1981.

Brameld, Theodore. *Japan; Culture, Education and Change in Two Communities*. New York: Holt, Rinehart and Winston, [1968].

Brinton, Mary C. *Women and the Economic Miracle: Gender and Work in Postwar Japan*. Berkeley, CA: University of California Press, 1993. (California Series on Social Choice and Political Economy; 21)

Brooks, Barbara J. *Japan's Imperial Diplomacy: Consuls, Treaty Ports and War in China, 1895-1938*. Honolulu: University of Hawaii Press, 2000.

Buheiry, Marwan R. *The Formation and Perception of the Modern Arab World: Studies*. Edited by Lawrence I. Conrad. Princeton, NJ: Darwin Press, 1989.

Burks, Ardath W. (ed.). *The Modernizers: Overseas Students, Foreign Employees, and Meiji Japan*. London; Boulder, CO: Westview Press, 1985.

Burstein, Daniel and Arne de Keijzer. *Big Dragon: China's Future: What It Means for Business, the Economy and the Global Order*. New York: Simon and Schuster, 1998.

Caillet, Laurence. *La Maison Yamazaki: La Vie exemplaire d'une paysanne japonaise devenue chef d'une entreprise de haute coiffure*. Paris: Plon, 1991. (Terre humaine)

Carroll, Tessa C. *Language Planning and Language Change in Japan, 1985-1995*. [Stirling]: University of Stirling, 2001.

Center for East Asian Cultural Studies, comp., *Meiji Japan through Contemporary Sources*, 3 vols. (Tokyo: [n. pb., 1969-1972]).

vol. 1: *Basic Documents, 1854 - 1889*.

vol. 2: *1844 - 1882*.

vol. 3: *1869 - 1844*.

Centre de recherches économiques européennes-japonaises (éd.). *Japanese Presence in Europe = Présence japonaise en Europe*. Louvain - la-Neuve: Université catholique de Louvain, le centre, 1991.

Chang, Richard T. *Historians and Meiji Statesmen*. Gainesville: University of Florida Press, 1970. (University of Florida Monographs. Social Science; no. 41)

Charles Wei-hsun Fu and Steven Heine (eds.). *Japan in Traditional and Postmodern Perspectives*. Albany, NY: State University of New York Press, 1995.

Choucri, Nazli, Robert C. North and Susumu Yamakage. *The Challenge of Japan before World War II and after: A Study of National Growth and*

Expansion. London; New York: Routledge, 1992. (Studies in International Conflict; v. 6)

Clammer, John. *Difference and Modernity: Social Theory and Contemporary Japanese Society*. London; New York: Kegan Paul International, 1995. (Japanese Studies)

Conte-Helm, Marie. *The Japanese and Europe: Economic and Cultural Encounters*. London; Atlantic Highlands, NJ: Athlone Press, 1996.

La Coopération scientifique entre l'Europe, le monde arabe et la Turquie en sciences humaines et sociales. Zaghouan, Tunisie: Fondation Temimi pour la recherche scientifique, 1998.

Cowhey, Peter F. and Mathew D. McCubbins (eds.). *Structure and Policy in Japan and the United States*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1995. (Political Economy of Institutions and Decisions)

Craig, Albert M. (ed.). *Japan, a Comparative View*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

Crise de la recherche en sciences humaines et sociales en Tunisie et dans les pays arabes. Zaghouan, Tunisie: Fondation Temimi pour la recherche scientifique, 1999.

Cummings, William K. *Education and Equality in Japan*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980.

Curtis, Gerald L. (ed.). *Japanese-American Relations in the 1970s*. Washington, DC: Columbia Books, 1970.

Daher, Massoud. *Modernization in Egypt and Japan in the Nineteenth Century: A Comparative Study*. Tokyo: Institute of Developing Economies, 1994. (Visiting Fellowship; no. 236)

Dale, Peter N. *The Myth of Japanese Uniqueness*. London; Oxford: Croom Helm, 1993. (Nissan Institute/Croom Helm Japanese Studies Series)

Davis, Sandra T. W. *Intellectual Change and Political Development in Early Modern Japan: Ono Azusa, a Case Study*. Rutherford, [NJ]: Fairleigh Dickinson University Press, 1980.

Davis, Winston. *Japanese Religion and Society: Paradigms of Structure and Change*. Albany: State University of New York Press, 1992.

De Mente, Boye. *Japanese Etiquette and Ethics in Business*. 5th ed. Lincolnwood, IL: Passport Books, 1987.

Delassus, Jean François. *Le Japon: Monstre ou modèle?*. [Paris]: Hachette, [1970]. (On en parle)

Donnet, Pierre-Antoine. *Le Japon achète le monde*. Paris: Seuil, 1991. (L'Histoire immédiate)

Dornbusch, Rudiger, Wilhelm Nolling and Richard Layar (eds.). *Postwar Economic Reconstruction and Lessons for the East Today*. Cambridge, MA: MIT Press, 1993.

Dower, John W. *Japanese History and Culture from Ancient to Modern Times: Seven Basic Bibliographies*. New York: M. Wiener Pub., 1986.

Drancourt, Michel. *L'Economie volontaire: L'Exemple du Japon*. Paris: O. Jacob, 1989.

Dube, Leela. *Women and Kinship: Comparative Perspectives on Gender in South and South-East Asia*. Tokyo: United Nations University Press; New Delhi: Vistaar Publications, 1997.

Duus, Peter. *The Rise of Modern Japan*. Boston, MA: Houghton Mifflin, 1976.

Eades, J. S., Tom Gill and Harumi Befu (eds.). *Globalization and Social Change in Contemporary Japan*. Melbourne: Trans Pacific Press, 2000. (Japanese Society Series)

Earl, David Magarey. *Emperor and Nation in Japan; Political Thinkers of the Tokugawa Period*. Seattle: University of Washington Press, [1964].

Elisseeff, Vadime et Danielle Elisseeff. *La Civilisation japonaise*. Paris: Fayard, 1987.

Entwistle, Basil. *Japan's Decisive Decade: How a Determined Minority Changed the Nation's Course in the 1950's*. London; Bridgeport, Conn.: Grosvenor Books, 1985.

Esmein, Jean (dir.). *Les Bases de la puissance du Japon*. Paris: Collège de France: Fondation pour les études de défense nationale, 1988.

Fahs, Charles B. *Government in Japan: Recent Trends in Its Scope and Operation*. New York: AMS Press, 1978. (I.P.R. Inquiry Series)

Fearey, Robert A. *The Occupation of Japan, Second Phase: 1948-50*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1972.

The Fifty Years of the Communist Party of Japan. [Tokyo]: Central Committee of the Communist Party of Japan, [1973].

Figal, Gerald. *Civilization and Monsters: Spirits of Modernity in Meiji Japan*. Durham, NC: Duke University Press, 1999. (Asia-Pacific)

Fingleton, Eamonn. *Blindside: Why Japan is Still on Track to Overtake the U.S. by the Year 2000*. Tokyo: Kodansha International, 1997.

Friedman, Edward (ed.). *The Politics of Democratization: Generalizing East Asian Experience*. Oxford: Westview Press, 1994. (Transition-Asia and Asian America)

Funabashi, Yoichi (ed.). *Japan's International Agenda*. New York: New York University Press, 1994.

Fusé, Toyomasa (ed.). *Modernization and Stress in Japan.* Leiden: E. J. Brill, 1975.

Garby, Craig and Mary Brown Bullock (eds.). *Japan: A New Kind of Superpower?.* Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press; Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1994.

Garon, Sheldon. *Molding Japanese Minds: The State in Everyday Life.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997.

Goldsmith, Raymond W. *The Financial Development of Japan, 1868-1977.* New Haven, CT: Yale University Press, 1983.

Gordon, Andrew (ed.). *Postwar Japan as History.* Berkeley, CA: University of California Press, 1993.

Gravereau, Jacques. *Le Japon: L'Ere de Hiro-Hito.* Paris: Imprimerie nationale, 1988.

Guillain, Robert. *J'ai vu brûler Tokyo, un témoin raconte la guerre vue du Japon.* Paris: Arléa, 1990.

Hall, John W. *Japan from Prehistory to Modern Times.* London: Weidenfeld and Nicolson, [1970]. (Weidenfeld and Nicolson Universal History; no. 21)

———. [et al.]. *The Cambridge History of Japan.* Reprint [ed.]. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1989-1999. 6 vols.

Vol. 6: *The Twentieth Century.* Edited by Peter Duus.

Halloran, Richard. *Japan: Images and Realities.* New York: Knopf, 1969.

Hamdan, Kamal. *Le Conflit libanais, communautés religieuses, classes sociales et identité nationale.* Genève: Institut de recherche des nations unies pour le développement social, 1997.

Hammond, Phil (ed.). *Cultural Differences, Media Memories: Anglo-American Images of Japan.* London; Herndon, VA: Cassell, 1997.

Hane, Mikiso. *Eastern Phoenix: Japan since 1945.* Boulder, CO: Westview Press, 1996.

Hara, Fujiko (trans.). *The Autobiography of Ozaki Yukio: The Struggle for Constitutional Government in Japan.* With a foreword by Marius Jansen. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

Harootunian, H. D. *Toward Restoration; the Growth of Political Consciousness in Tokugawa Japan.* Berkeley, CA: University of California Press, 1970. (California. University. Center for Japanese and Korean Studies. Publications)

Harukiyo, Hasegawa and Gleen D. Hook (eds.). *Japanese Business Management: Restructuring for Low Growth and Globalization.* London: Routledge, 1998.

Hayes, Louis D. *Introduction to Japanese Politics*. New York: Paragon House, 1992.

Henderson, Dan Fenno (ed.). *The Constitution of Japan, Its First Twenty Years, 1947-67*. Seattle: University of Washington Press, [1969]. (Asian Law Series; no. 1)

Hendry, Joy. *Understanding Japanese Society*. London; New York: Croom Helm, 1987. (Nissan Institute/Croom Helm Japanese Studies Series)

Henny, Sue and Jean-Pierre Lehmann (eds.). *Themes and Theories in Modern Japanese History: Essays in Memory of Richard Storry*. With a tribute by William Deakin. London; Atlantic Highlands, NJ: Athlone Press, 1988.

Hérail, Francine. *Histoire du Japon*. [Avec la collaboration de Jean Esmein... [et al.]]. Le Coteau [France]: Horvath, [1990]. (Collection «histoire des nations»)

Hertner, Peter and Geoffrey Jones (eds.). *Multinationals: Theory and History*. London: Gower, 1996.

Hicks, George. *The Comfort Women*. St. Leonards, NSW: Allen and Unwin, 1995.

Hideichiro, Nakano. *The Japanese Society: Sociological Essays in Japanese*. Tokyo: [n. pb.], 1995.

Higashi, Chikara and G. Peter Lauter. *The Internationalization of the Japanese Economy*. Boston, MA: Kluwer Academic Publishers, 1987.

Higuchi, Yoichi (ed.). *Five Decades of Constitutionalism in Japanese Society*. Tokyo: University of Tokyo Press, 2001.

Hirschmeier, Johannes and Tsunehiko Yui. *The Development of Japanese Business, 1600-1973*. London: Allen and Unwin, 1975.

Hitoshi, Abe, Shindo Muneyuki and Kawato Sadafumi (eds.). *The Government and Politics of Japan*. Translated by James White. [Tokyo]: University of Tokyo Press, 1994.

Holland, Harrison M. *Japan Challenges America: Managing an Alliance in Crisis*. Oxford; Boulder, CO: Westview Press, 1992.

Hollerman, Leon and Ramon H. Myers (eds.). *The Effect of Japanese Investment on the World Economy: A Six-Country Study, 1970-1991*. Stanford, CA: Hoover Institution Press; Stanford University, 1996. (Hoover Press Publication; no. 432)

Honjo, Eijiro. *The Social and Economic History of Japan*. New York: Russell and Russell, 1965.

Hood, Christopher P. *Japanese Education Reform: Nakasone's Legacy*.

London; New York: Routledge, 2001.

Hoston, Germaine A. *Marxism and the Crisis of Development in Prewar Japan.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986.

———. *The State, Identity and the National Question in China and Japan.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.

Howe, Chrisotpher. *The Origins of Japanese Trade Supremacy: Development and Technology in Asia from 1540 to the Pacific War.* London: Hurst and Company, 1996.

Huber, Thomas M. *Strategic Economy in Japan.* Oxford; Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Hunter, Janet E. *The Emergence of Modern Japan: An Introductory History since 1853.* London; New York: Longman, 1989.

——— (ed.). *Japanese Women Working.* London; New York: Routledge, 1993.

Ibe, Hideo. *Japan, Thrice-Opened: An Analysis of Relations between Japan and the United States.* Translated by Lynne E. Riggs and Manabu Takechi. New York: Praeger, 1992.

Ike, Nobutaka. *A Theory of Japanese Democracy.* Boulder, CO: Westview Press, 1978.

Ikemoto, K. *La Restauration de l'ère de Meiji et sa répercussion sur les milieux agricoles japonais, 1867-1930.* Paris: [s. n.], 1931.

Inoguchi, Takashi. *Japan's International Relations.* London: Westview Press, 1991.

Ishida, Eiichiro. *Japanese Culture; a Study of Origins and Characteristics.* Translated by Teruko Kachi. [Tokyo]: University of Tokyo Press, [1974].

Ishida, Hiroshi. *Social Mobility in Contemporary Japan: Educational Credentials, Class and the Labour Market in Cross-national Perspective.* Foreword by John H. Goldthorpe. London: Macmillan; Oxford: St. Antony's College, 1993. (St. Antony's/Macmillan Series)

Ishihara, Shintaro. *The Japan that Can Say No.* Translated by Frank Baldwin; foreword by Ezra F. Vogel. New York: Simon and Schuster, 1991.

Itoh, Makoto. *The World Economic Crisis and Japanese Capitalism.* London: Macmillan, 1990.

Iwanaga, Kazuki. *Europe in Japan's Foreign Policy.* Stockholm: Stockholm University Press, 1997.

Iwao, Sumiko. *The Japanese Woman: Traditional Image and Changing Reality.* New York: Free Press; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1993.

Jacob, Jo Dee Cathlin (ed.). *Beyond the Hoppo Ryodo: Japanese-Soviet-American Relations in the 1990's*. Washington, DC: AEI Press, 1991. (Special Analysis; no. 91-2)

Jansen, Marius B. *The Making of Modern Japan*. Cambridge, MA: Belknap of Harvard University Press, 2000.

———. *Sakamoto Ryoma and the Meiji Restoration*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1971.

——— (ed.). *Changing Japanese Attitudes toward Modernization*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965.

——— (ed.). *The Emergence of Meiji Japan*. New York: Cambridge University Press, 1995.

Japan through American Eyes: The Journal of Francis Hall, 1859-1866. Edited, annotated and abridged by F. G. Notehelfer. Boulder, CO: Westview Press, 2001.

Japanese Politics.. An Inside View; Readings from Japan. Translated from the Japanese and edited by Hiroshi Itoh. Ithaca, [NY]: Cornell University Press, [1973].

Japon: Le Consensus, mythe et réalités. Avec une étude-préface d'Alain Touraine; coordination Jean-Marie Bouissou et Guy Faure. Paris: Economica, 1984.

Jintaro, Fujii. *Outline of Japanese History in the Meiji Era*. Translated and adapted by Hattie K. Colton and Kenneth E. Colton. Tokyo: Obunsha, [1958]. (Centenary Cultural Council. Japanese Culture in the Meiji Era; v. 7)

Johnson, Chalmers. *Japan: Who Governs?: The Rise of the Developmental State*. New York: Norton, 1995.

Jolivet, Muriel. *Japan, the Childless Society?: The Crisis of Motherhood*. London; New York: Routledge, 1997.

Kaempfer, Engelbert. *Kaempfer's Japan: Tokugawa Culture Observed*. Edited, translated, and annotated by Beatrice M. Bodart-Bailey. Honolulu: University of Hawaii Press, 1999.

Kahn, Herman. *The Emerging Japanese Superstate: Challenge and Response*. London: Deutsch, 1971.

Kajima, Morinosuke. *The Emergence of Japan as a World Power, 1895-1915*. Tokyo: C. E. Tuttle Co., 1971.

———. *History of Modern Japan*. Tokyo: C. E. Tuttle Co., 1969.

Kamata, Hideo. *Les Japonais ne sont pas ceux que vous croyez*. Paris: Hellebore, 1993.

Katakura, Kunio and Motoko Katakura. *Japan and the Middle East*. Tokyo: Middle East Institute of Japan, 1991.

Katamaya, Osamu. *Japanese Business into the 21st Century*. Translated by Richard Walker. London; Atlantic Highlands, NJ: Athlone Press, 1996.

Kataoka, Tetsuya. *The Price of a Constitution: The Origin of Japan's Postwar Politics*. New York: C. Russak, 1991.

——— (ed.). *Creating Single-party Democracy: Japan's Postwar Political System*. Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1992. (Hoover Institution Press Publication; 403)

Kato, Suichi. *Histoire de la littérature japonaise*. Paris: Fayard, 1986.

Vol. 3: *L'Epoque moderne*.

Keizo, Shibusawa (ed.). *Japanese Society in the Meiji Era*. Translated and adapted by Aora [i.e. Sara] H. Culbertson [and] Kimura Michiko. Tokyo: Obunsha, [1958]. (Centenary Cultural Council. Japanese Culture in the Meiji Era; v. 6)

Kelley, Allen C. and Jeffrey G. Williamson. *Lessons from Japanese Development: An Analytical Economic History*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1974.

Kennedy, Paul. *Preparing for the Twenty-first Century*. New York: Vintage Books, 1994.

Kerbo, Harold R. and John A. McKinstry. *Who Rules Japan?: The Inner Circles of Economic and Political Power*. London; Westport, Conn.: Praeger, 1995.

Kersten, Rikki. *Democracy in Postwar Japan: Maruyama Masao and the Search for Autonomy*. London; New York: Routledge, 1996. (Nissan Institute/Routledge Japanese Studies Series)

Kingston, Jeff. *Japan in Transformation, 1952-2000*. New York: Longman, 2001. (Seminar Studies in History)

Kishima, Takako. *Political Life in Japan: Democracy in a Reversible World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991.

Kohno, Masaru. *Japan's Postwar Party Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997.

Koichi, Kishimoto. *Politics in Modern Japan: Development and Organization*. 3rd ed. Tokyo: Japan Echo, 1988.

———. ———. 4th ed. [Tokyo: Japan Echo], 1997.

Kosai, Yutaka. *The Era of High-Speed Growth: Notes on the Postwar Japanese Economy*. Translated by Jacqueline Kaminski. [Tokyo]: University of Tokyo Press, 1986.

Koschmann, J. Victor. *Revolution and Subjectivity in Postwar Japan.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1996.

Kotaro, Tsuru. *The Japanese Market Economy System: Its Strengths and Weaknesses.* Tokyo: LTCB International Library Foundation, 1996. (LTCB International Library Selection; no. 4)

Kozakai, Toshiaki. *Les Japonais sont-ils des occidentaux?: Sociologie d'une acculturation volontaire.* [Préface de Serge Moscovici]. Paris: L'Harmattan, 1991.

Kumagai, Fumie. *Unmasking Japan Today: The Impact of Traditional Values on Modern Japanese Society.* With the assistance of Donna J. Keyser. London; Westport, Conn.: Praeger, 1996.

Kume, Ikuo. *Disparaged Success: Labor Politics in Postwar Japan.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998. (Cornell Studies in Political Economy)

Kuno, Yoshi S. *Japanese Expansion on Asiatic Continent; a Study in the History of Japan with Special Reference to Her International Relations with China, Korea and Russia.* 2nd ed. Port Washington, NY: Kennikat Press, [1967]. 2 vols.

Lam, Alice C. L. *Women and Japanese Management: Discrimination and Reform.* London; New York: Routledge, 1992.

Large, Stephen S. *Emperor Hirohito and Showa Japan: A Political Biography.* London; New York: Routledge, 1992. (Nissan Institute/Routledge Japanese Studies Series)

———. *Emperors of the Rising Sun: Three Biographies.* Tokyo: Kodanshi International, 1997.

Lavelle, Pierre. *La Pensée politique du Japon contemporain: 1868-1989.* Paris: Presses universitaires de France, 1990.

Leclercq, Jean-Michel. *Education et société au Japon.* Paris: Editions anthropos, 1984.

Lee, W. O. *Social Change and Educational Problems in Japan, Singapore and Hongkong.* Basingstock: Macmillan, 1991.

Lehmann, Jean-Pierre. *The Roots of Modern Japan.* New York: St. Martin's Press, 1982.

Leitch, Richard D., Akira Kato and Martin E. Weinstein. *Japan's Role in the Post-cold War World.* London; Westport, Conn.: Greenwood Press, 1995. (Contributions in Political Science, 0147-1066; no. 361)

Lequiller, Jean. *Le Japon.* Paris: Sirey, 1966. (L'Histoire du xxe siècle)

Li, Lincoln. *The China Factor in Modern Japanese Thought: The Case of*

Tachibana Shiraki, 1881-1945. Albany, NY: State University of New York Press, 1996. (Sunny Series in Chinese Philosophy and Culture)

Lim Hua Sing. *Japan's Role in Asia: Issues and Prospects*. Singapore: Times Academic Press, 1995.

Lincicome, Mark E. *Principle, Praxis, and the Politics of Educational Reform in Meiji Japan*. Honolulu: University of Hawaii Press, 1995.

Lincoln, Edward J. *Japan's New Global Role*. Washington, DC: Brookings Institution, 1993.

Liu Xiaoyuan. *A Partnership for Disorder: China, the United States and their Policies for the Postwar Disposition of the Japanese Empire, 1941-1945*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1996.

Lockwood, William Wirt. *The Economic Development of Japan: Growth and Structural Change, 1868-1938*. Princeton, NJ: Princeton University Press, [1966].

Louis-Frédéric. *La Vie quotidienne au Japon au début de l'ère moderne (1868-1912)*. [Paris]: Hachette littérature, 1984.

Maher, John C. and Gaynor MacDonald (eds.). *Diversity in Japanese Culture and Language*. London; New York: Kegan Paul International, 1995. (Japanese Studies)

March, Robert M. *Reading the Japanese Mind: The Realities behind their Thoughts and Actions*. Tokyo: Kodansha International, 1996.

Marshall, Byron K. *Capitalism and Nationalism in Prewar Japan; the Ideology of the Business Elite, 1868-1941*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1967.

———. *Learning to be Modern: Japanese Political Discourse on Education*. Boulder, CO: Westview Press, 1994. (New Perspectives on Asian History)

Martin, Bernd. *Japan and Germany in the Modern World*. Provdience, RI: Berghahn Books, 1995.

Martin, Edwin M. *The Allied Occupation of Japan*. Westport, Conn.: Greenwood Press, [1972].

Maruyama, Masao. *Essais sur l'histoire de la pensée politique au Japon*. Traduit du japonais par Jacques Joly; préface de Patrice Beillevaire. Paris: Presses universitaires de France, 1996.

———. *Studies in the Intellectual History of Tokugawa Japan*. Translated by Mikiso Hane. [Tokyo]: University of Tokyo Press, [1974].

Masaaki, Kosaka, *Japanese Thought in the Meiji Era*. Translated and adapted by David Abosch. [Tokyo: Pan-Pacific Press, 1958]. (Centenary Cultural Council. Japanese Culture in the Meiji Era; v. 9)

Masahide, Shibusawa. *Japan and the Asian Pacific Region: Profile of Change.* London: Croom Helm for the Royal Institute of International Affairs, 1984.

Masatsugu, Mitsuyuki. *The Modern Samurai Society: Duty and Dependence in Contemporary Japan.* New York: American Management Associations, 1982.

Masson, R. H. P. and J. G. Caiger. *A History of Japan.* Rev. ed. Rutland, VT: C. E. Tuttle Co., 1997.

McCormack, Gavan. *The Emptiness of the Japanese Affluence.* With a foreword by Norma Field. London; New York: M. E. Sharpe, 1996.

——— and Yoshio Sugimoto (eds.). *Democracy in Contemporary Japan.* Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1986.

———. *The Japanese Trajectory: Modernization and Beyond.* Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1988.

McLaren, Walter Wallace. *A Political History of Japan during the Meiji Era, 1867-1912.* London: Allen and Unwin; New York: Scribner, [1916].

McVeigh, Brian J. *Wearing Ideology: State, Schooling and Self-presentation in Japan.* Oxford: Berg, 2000. (Dress, Body, Culture; 1360-466x)

Medzini, Meron. *French Policy in Japan during the Closing Years of the Tokugawa Regime.* Cambridge, MA: Harvard University, East Asian Research Center, 1971. (Harvard East Asian Monographs; 41)

Mendl, Wolf. *Japan's Asia Policy: Regional Security and Global Interests.* London; New York: Routledge, 1995.

Mercier, Christian. *Japon: Stratégies industrielles et enjeux sociaux.* Paris: [s. n.], 1988.

Méthodologie occidentale en sciences humaines et sociales sur les pays arabes et la Turquie. Zaghouan, Tunisie: Fondation Temimi pour la recherche scientifique, 1996.

Michio, Nagai. *Higher Education in Japan; Its Takeoff and Crash.* Translated by Jerry Dusenbury. [Tokyo]: University of Tokyo Press, [1971].

Minami, Ryoshin. *Power Revolution in Industrialization of Japan, 1885-1940.* Tokyo: Kinokuniy Co., 1987. (Economic Research Series; no. 24)

Ministry of Agriculture and Forestry. *Land Reform and Farmers Organizations in the Context of Overall Agricultural Policy in Japan.* Tokyo: Jichi Kenshu Kyokai, 1973.

Ministry of International Trade and Industry [MITI] (ed.). *Background Information: The Industrial Structure of Japan in the 1980s.* Tokyo: The Ministry, 1980.

Mitsuhiro, Seki. *Beyond the Full-set Industrial Structure: Japanese Industry in the New Age of East Asia*. Tokyo: LTCB International Library Foundation, 1994. (LTCB International Library Selection; no. 2)

Miyoshi, Masao and H. D. Harootunian (eds.). *Postmodernism and Japan*. Durham, NC: Duke University Press, 1989. (Post-Contemporary Interventions)

Mizuta, Kazuo. *The Structures of Everyday Life in Japan in the Last Decade of the Twentieth Century*. Lewiston, NY: E. Mellen Press, 1993.

Montgomery, Michael. *Imperialist Japan: The Yen to Dominate*. London: Helm, 1987.

Moore, Joe. *Japanese Workers and the Struggle for Power, 1945-1947*. Madison, Wis: University of Wisconsin Press, 1983.

——— (ed.). *The Other Japan: Conflict, Compromise and Resistance since 1945*. New ed. London: M. E. Sharpe, 1997.

Morikawa, Hidemasa. *Zaibatsu: The Rise and Fall of Family Enterprise Groups in Japan*. Foreword by Alfred D. Chandler, Jr. [Tokyo]: University of Tokyo Press, 1992.

Morimoto, Abubakr. *Islam in Japan: Its Past, Present and Future*. Japan: Islamic Center, 1980.

Morishima, Michio. *Capitalisme et confucianisme: L'Ethique japonaise et la technologie occidentale*. Trad. Anne de Rufi. Paris: Flammarion, 1987.

———. *Why Has Japan Succeeded? Western Technology and the Japanese Ethos*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982.

Morris, J. *The Makers of Japan*. London: Methuen, [1906].

Mullins, Mark R., Shimazono Susumu and Paul L. Swanson (eds.). *Religion and Society in Modern Japan: Selected Readings*. Berkeley, CA: Asian Humanities Press, 1993. (Nanzan Studies in Asian Religions)

Muneyuki, Shindo and Kawato Sadafumi (eds.). *The Government and Politics of Japan*. Translated by James White. Tokyo: University of Tokyo Press, 1994.

Mutel, Jacques. *Histoire du Japon: La Fin du Shôgunat et le Japon de Meiji, 1853-1912*. Paris: Hatier, 1970.

Myers, David and Ishido Kotaku (eds.). *Japan at the Crossroads: Hot Issues for the 21st Century*. Tokyo: Seibundo Pub., 1998.

Myers, Ramon H. and Mark R. Peattie. *The Japanese Colonial Empire, 1895-1945*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

Nafziger, Wayne E. *Learning from the Japanese: Japan's Pre-war Development*

and the Third World. London: M. E. Sharpe, 1995.

Najita, Tetsuo. *The Modern Nations in Historical Perspective: Japan.* New Jersey: [n. pb.], 1974.

——— and Irwin Scheiner (eds.). *Japanese Thought in the Tokugawa Period, 1600-1868: Methods and Metaphors.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1978.

Nakamura, Takafusa. *History of Showa, 1926-1989.* Translated by Edwin Whenmouth. [Tokyo]: University of Tokyo Press, 1998.

———. *Lectures on Modern Japanese Economic History, 1926-1994.* Tokyo: LTCB International Library Foundation, 1994. (LTCB International Library Selection; no 1)

———. *The Postwar Japanese Economy: Its Development and Strucutre, 1937-1994.* 2nd ed. [Tokyo]: University of Tokyo Press, 1995.

Nakane, Chie. *Japanese Society.* Berkeley, CA: University of California Press, 1970.

——— and Shinzbur Oishi (eds.). *Tokugawa Japan: The Social and Economic Antecedents of Modern Japan.* Translation edited by Conrad Totman. Tokyo: University of Tokyo Press, 1990.

Nester, William R. *European Power and the Japanese Challenge.* London: Macmillan, 1993.

———. *The Foundation of Japanese Power: Continuities, Changes, Challenges.* London: Macmillan, 1990.

———. *Japan and the Third World: Patterns, Powers, Prospects.* London: Macmillan, 1992.

Nish, Ian. *Japanese Foreign Policy, 1869-1942: Kasumigaseki to Miyakezaka.* Lodnon; Boston, MA: Routledge and K. Paul, 1977.

Nishida, Kitaro. *La Culture japonaise en question.* Traduit en français par Pierre Lavelle. Paris: [s. n.], 1991.

Noboru, Umetani. *The Role of Foreign Employees in the Meiji Era in Japan.* Tokyo: Institute of Development Economies, 1971. (Ajia Keinzai Kenkyujo, Tokyo. I. D. E. Occasional Papers Series; no. 9)

Noda, Nobua. *The Dangerous Rise of Asianism.* [n.p.: n.pb.], 1995

Norman, E. Herbert. *Soldier and Peasant in Japan: The Origins of Conscription.* New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1943.

Ohkawa, Kazushi and Hirohisa Kohama. *Lectures on Developing Economies: Japan's Experience and Its Relevance.* [Tokyo]: University of Tokyo Press, 1989.

Okita, Saburo. *Japan in the World Economy of the 1980's.* [Tokyo]: University of Tokyo Press, 1989.

Oppler, Alfred C. *Legal Reform in Occupied Japan: A Participant Looks Back.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976.

Orr, James. *The Victims as Hero: Ideologies of Peace and National Identity in Postwar Japan.* [Honolulu]: University of Hawaii Press, 2001.

Orr, Robert M. (Jr.). *The Emergence of Japan's Foreign Aid Power.* New York: Columbia University Press, 1990.

Ozaki, Robert S. and Walter Arnold. *Japan's Foreign Relations: A Global Search for Economic Security.* London; Boulder, CO: Westview Press, 1985.

Panda, Rajaram. *Japan and the Third World: Political and Economic Interactions, 1980s-1990s.* New Delhi: Lancers Books, 1994.

Peattie, Mark R. *Ishiwara Kanji and Japan's Confrontation with the West.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975.

Pegels, C. Carl. *Japan Vs. the West: Implications for Management.* Boston, MA: Kluwer-Nijhoff, 1984. (International Series in Management Science/ Operations Research)

Pittau, Joseph. *Political Thought in the Early Meiji Japan, 1868-1889.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1967. (Harvard East Asian Series; 24)

Plantier, Joelle. *Technique et société au Japon: Histoire sociale de l'enseignement technique, 1945-1985.* Paris: L'Harmattan, 1989.

Pons, Philippe. *D'Edo à Tokyo: Mémoires et modernités.* [Paris]: Gallimard, 1988. (Bibliothèque des sciences humaines)

Pratiques et représentations sociales des japonais. Textes réunis par Jane Cobbi. Paris: L'Harmattan, 1993. (Recherches asiatiques)

Pyle, Kenneth B. *The Japanese Question: Power and Purpose in a New Era.* Washington, DC: AEI Press, 1992.

———. *The New Generation in Meiji Japan; Problems of Cultural Identity, 1885-1895.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1969.

Rahman, Mustafizur. *The Japan's Development Strategy as a Lesson or a Threat to Global Economic Order.* Daka: University Press Limited, 1996.

Ramseyer, J. Mark and Francis M. Rosenbluth. *The Politics of Oligrachy: Institutional Choice in Imperial Japan.* Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1995. (Political Economy of Institutions and Decisions)

Reischauer, Edwin O. *Histoire du Japon et des japonais.* Traduit de L'anglais par Richard Dubreuil. Paris: Seuil, 1988. 2 vols.

———. *Japan, Past and Present.* 3rd ed. rev. New York: Knopf, 1964.

———. *Japan: The Story of a Nation.* 3rd ed. New York: Knopf, 1981.

———. *The Japanese.* Cambridge, MA: Belknap Press, 1977.

———. *The Japanese Today: Change and Continuity.* Cambridge, MA; London: Belknap Press, 1988.

Richardson, Bradley M. *The Political Culture of Japan.* Berkeley, CA: University of California Press, 1974.

Ritchie, Malcolm. *Village Japan: Everyday Life in a Rural Japanese Community.* Rutland, VT: Charles E. Tuttle, 1999.

Robins-Mowry, Dorothy. *The Hidden Sun: Women of Modern Japan.* With a foreword by Edwin O. Reischauer. Boulder, CO: Westview Press, 1983.

Rôle des institutions de recherche en sciences humaines et sociales dans les pays arabes et en Turquie. Zaghouan, Tunisie: Fondation Temimi pour la recherche scientifique, 1995.

Rothacher, Albrecht. *The Japanese Power Elite.* New York; London: Macmillan, 1993.

Rozman, Gilbert. *Japan's Response to the Gorbachev Era, 1985-1991: A Rising Superpower Views a Declining One.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992.

Saga, Junichi. *Memories of Silk and Straw: A Self-portrait of Small-Town Japan.* Translated by Garry O. Evans. Tokyo: Kodansha International, 1987.

Sakakibara, Eisuke. *Beyond Capitalism: The Japanese Model of Market Economics.* With an introduction by Clyde V. Prestowitz, Jr. Lanham, MD: University Press of America, 1993.

Sakamaki, Shunzo. *Japan and the United States, 1790-1853.* 2nd ed. Wilmington, Del.: Scholarly Resources, [1973]. (Asiatic Society of Japan; v. 18)

San Som, George Bailey. *Japan, a Short Cultural History.* Rev. ed. New York: Appleton-Century-Crofts, [1962].

———. *Japan in World History.* New York: International Secretariat, Institute of Pacific Relations, 1951.

Seiichi, Tobata (ed.). *The Modernization of Japan.* Tokyo: Institute of Asian Economic Affairs, 1966 -.

Seizelet, Eric. *Monarchie et démocratie dans le Japon d'après-guerre*. Préface de Jacques Robert. Paris: Maisonneuve et Larose, 1990.

Sethi, S. Prakash, Nobuaki Namiki and Carl L. Swanson. *The False Promise of the Japanese Miracle: Illusions and Realities of the Japanese Management System*. Boston, MA: Pitman, 1984. (Pitman Series in Business and Public Policy)

Shichihei, Yamamoto. *The Spirit of Japanese Capitalism and Selected Essays*. Translated by Lynne E. Riggs and Takeuchi Manabu; introduction by Frank Gibney. London; Lanham, MD: Madison Books, 1992. (Library of Japan)

Shillony, Ben-Ami. *Revolt in Japan; the Young Officers and the February 26, 1936 Incident*. Princeton, NJ: Princeton University Press, [1973]. (Studies in the Modernization of Japan)

Shimizu, Hiroshi. *Anglo-Japanese Trade Rivalry in the Middle East in the Inter-war Period*. Oxford: St. Antony College, 1986. (St. Antony's Middle East Monography; no. 17)

Sigdel, Bama Dev. *Japanese Economy and Economic Diplomacy*. Kathmandu: Madhav Prashad Sigdel, 1997.

Sigée, Jeanne. *La Catastrophe-Japon: Faits et ferments d'une mutation inachevée*. Paris: Intertextes, 1991. (Collection horizons)

Silberman, Bernard S. *Ministers of Modernization: Elite Mobility in the Meiji Restoration, 1868-1873*. Tucson, AZ: University of Arizona Press, 1964.

——— and H. D. Harootunian (eds.). *Modern Japanese Leadership: Transition and Change*. With ten collaborating authors. Tucson, AZ: University of Arizona Press, [1966].

Smith, Dennis B. *Japan since 1945: The Rise of an Economic Superpower*. London; New York: Macmillan, 1995. (Studies in Contemporary History (New York: N.Y.))

Smith, Patrick. *Japan: A Reinterpretation*. New York: Pantheon Books, 1997.

Smith, Thomas C. *Native Sources of Japanese Industrialization, 1750-1920*. Berkeley, CA: University of California Press, 1988.

Spector, Ronald H. *La Guerre du Pacifique, 1941-1945*. Traduit de l'anglais par Frank Straschitz. Paris: Albin Michel, 1987.

Steven, Rob. *Japan and the New World Order: Global Investments, Trade and Finance*. New York: St. Martin's Press, 1996.

Stevens, Carolyn S. *On the Margins of Japanese Society: Volunteers and the Welfare of the Urban Underclass*. London: Routledge, 1997.

Strober, Myra H. and Agnes Miling Kaneko Chan. *The Road Winds uphill all the Way: Gender, Work and Family in the United States and Japan.* Cambridge, MA: MIT Press, 2001.

Stronach, Bruce. *Beyond the Rising Sun: Nationalism in Contemporary Japan.* Westport, Conn.: Praeger, 1995.

Sugihara, Kaoru and J. A. Allan (eds.). *Japan in the Contemporary Middle East.* London; New York: Routledge, 1993. (Routledge/SOAS Contemporary Politics and Culture in the Middle East Series)

Sugimoto, Yoshio. *An Introduction to Japanese Society.* Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1997. (Contemporary Japanese Society)

Sugiyama, Chuhei and Hiroshi Mizuta (eds.). *Enlightenment and Beyond: Political Economy Comes to Japan.* [Tokyo]: University of Tokyo Press, 1988.

Tabb, William K. *The Postwar Japanese System: Cultural Economy and Economic Transformation.* New York: Oxford University Press, 1995.

Tadao, Umesao. *Le Japon à L'ère planétaire.* Traduit et présenté par René Sieffert. Paris: Publications orientalistes de France, 1957.

———. *The Roots of Contemporary Japan.* Translated by Eileen Mikals-Adachi. Tokyo: Japan Forum, 1990.

——— (ed.). *Seventy-seven Keys to the Civilization of Japan.* Osaka-Shi, Japan: Sogensha, 1985.

Takahashi, Seigo. *A Study of the Origin of the Japanese State.* New York: W. D. Gray, 1917.

Takeda, Kiyoko. *The Dual-Image of the Japanese Emperor.* Foreword by Ian Nish. London: Macmillan, 1988.

Tamaki, Norio. *Japanese Banking: A History, 1859-1959.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995. (Studies in Monetary and Financial History)

Terushisa, Horio. *L'Education au Japon.* Présenté par Jean-François Sabouret; traduction de J. F. Sabouret, O. Chegaray et Luc Theilleaux. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1993.

Thomas, J. E. *Modern Japan: A Social History since 1868.* London; New York: Longman, 1996.

Tipton, Elise K. (ed.). *Society and State in Interwar Japan.* London; New York: Routledge, 1997. (Nissan Institute/Routledge Japanese Studies Series)

Titus, David. *Palace and Politics in Prewar Japan.* New York: Columbia

University Press, 1974. (Studies of the East Asian Institute)

Totman, Conrad. *The Collapse of the Tokugawa Bakufu, 1862-1868*. Honolulu: University of Hawaii Press, 1980.

Treat, John Whittier (ed.). *Contemporary Japan and Popular Culture*. Richmond: Curzon Press, 1996. (Consum Saian Series; no. 1)

Trevor, Malcolm, Jochen Schendel and Bernhard Wilpert. *The Japanese Management Development System: Generalists and Specialists in Japanese Companies Abroad.* London: Pinter, 1986.

Trinh, Sylvaine. *Il n'y a pas de modèle japonais*. Paris: O. Jacob, 1992. (Sciences humaines)

Tsoukalis, Loukas and Maureen White. *Japan and Western Europe: Conflict and Cooperation.* New York: St. Martin's Press, 1982. (Studies in International Political Economy (St. Martin's Press))

Tsuchimochi, Gary H. *Education Reform in Postwar Japan: The 1946 U. S. Education Mission.* Foreword by Carol Gluck. [Tokyo]: University of Tokyo Press, 1993.

Tsuru, Shigeto. *Japan's Capitalism: Creative Defeat and Beyond.* Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1996. (Cambridge Economic Policies and Institutions)

Tsurumi, E. Patricia (ed.). *The Other Japan: Postwar Realities.* Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1988.

Unger, Danny and Paul Blackburn (eds.). *Japan's Emerging Global Role.* London; Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993.

Upham, Frank K. *Law and Social Change in Postwar Japan.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1987.

Van Staaveren, Jacob. *An American in Japan, 1945-1948: A Civilian View of the Occupation.* Introduction by Akira Iriye. Seattle: University of Wasington Press, 1994.

Vercoutter, Annie. *A l'école au Japon: Rigueur et indulgence.* Paris: Presses universitaires de France, 1997. (Pédagogie d'aujourd'hui)

Vidal, Florence. *La Créativité totale: Les Nouvelles stratégies du Japon.* Paris: Inter-éditions, 1995.

Vlastos, Stephen (ed.). *Mirror of Modernity: Invented Traditions of Modern Japan.* Berkeley, CA: University of California Press, 1998. (Twentieth-Century Japan; 9)

Vogel, Ezra F. *Japan as Number One: Lessons for America.* London; Cambridge, MA: Harvard University Press, 1979.

Wada, Junichiro. *The Japanese Election System: Three Analytical Perspectives.* London; New York: Routledge, 1996. (Routledge Studies in the Growth Economies of Asia, 1359-7876; 5)

Ward, Robert E. *Japan's Political System.* 2nd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1978.

——— and Dankwart A. Rustow (eds.). *Political Modernization in Japan and Turkey.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1964. (Studies in Political Development; 3)

Ware, Alan. *Political Parties and Party Systems.* Oxford; New York: Oxford University Press, 1996.

Waswo, Ann. *Japanese Landlords: The Decline of a Rural Elite.* Berkeley, CA: University of California Press, 1977.

Webb, Herschel. *The Japanese Imperial Institution in the Tokugawa Period.* New York: Columbia University Press, 1968. (Studies of the East Asian Institute)

Weiner, Michael. *Race and Migration in Imperial Japan.* London; New York: Routledge, 1994. (Sheffield Centre for Japanese Studies/Routledge series)

——— (ed.). *Japan's Minorities: The Illusion of Homogeneity.* London; New York: Routledge, 1997. (Sheffield Centre for Japanese Studies/Routledge Series)

Westney, D. Eleanor. *Imitation and Innovation: The Transfer of Western Organizational Patterns to Meiji Japan.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1987.

White, James W. *Ikki: Social Conflict and Political Protest in Early Modern Japan.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1995.

Williams, David. *Japan: Beyond the End of History.* London; New York: Routledge, 1994. (Nissan Institute/Routledge Japanese Studies Series)

Wolferen, Karel Van. *L'Enigme de la puissance japonaise: Le Peuple et la politique dans une nation sans état.* Traduit de l'anglais par Danièle Laruelle. Paris: Robert Laffont, 1990.

Wolken, Lawrence C. *Japan: The Modernization of an Ancient Culture.* College Station, Tex: Center for Education and Research in Free Enterprise, Texas A and M University, 1983. (Series on Public Issues; no. 3)

Woodall, Brian. *Japan under Construction: Corruption, Politics, and Public Works.* Berkeley, CA: University of California Press, 1996.

Woronoff, Jon. *Japan as–Anything but–Number One.* Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan, 1991.

Wu, Yuan-Li. *Japan's Search for Oil; a Case Study on Economic Nationalism*

and International Security. Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1997. (Hoover Institution Publication; 165)

Wurfel, David (ed.). *Meiji Japan's Centennial: Aspects of Political Thought and Action*. Lawrence: University Press of Kansas, [1971]. (Studies on Asia, 2d ser; v. 1)

Yamamura, Kozo. *A Study of Samurai Income and Entrepreneurship; Quantitative Analyses of Economic and Social Aspects of the Samurai in Tokugawa and Meiji, Japan*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974. (Harvard East Asian Series; 76)

———, Yasusuke Murakami and Hugh T. Patrick. *The Political Economy of Japan*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1987-1992. 3 vols.

Vol. 1: *The Domestic Transformation*. Edited by Kozo Yamamura and Yasukichi Yasuba.

Vol. 2: *The Changing International Context*. Edited by Takashi Inoguchi and Daniel I. Okimoto.

Vol. 3: *Cultural and Social Dynamics*. Edited by Shumpei Kumon and Henry Rosovsky.

Yamazawa, Ippei and Fu-Chen Lo (eds.). *Evolution of Asia-Pacific Economies: International Trade and Direct Investment*. Kuala Lumpur, Malaysia: Asian and Pacific Development Centre, 1993.

Yoda, Yoshiie. *The Foundations of Japan's Modernization: A Comparison with China's Path towards Modernization*. Translated by Kurt W. Radtke. Leiden; New York: E. J. Brill, 1996. (Brills Japanese Studies Library, 0925-6512; v. 5)

Yoshida, Shigeru. *The Yoshida Memoirs; the Story of Japan in Crisis*. Translated by Kenichi Yoshida. Westport, Conn.: Greenwood Press, [1973].

Yoshino, Kosaku. *Cultural Nationalism in Contemporary Japan: A Sociological Enquiry*. London; New York: Routledge, 1992.

Yoshitsu, Michael M. *Caught in the Middle East: Japan's Diplomacy in Transition*. Toronto; Lexington, MA: Lexington Books, 1984.

Periodicals

Akihiko, Tanaka. «Forming a New East Asia.» *Japan Echo:* August 2000.

Azabu, Akira. «Les Rèpercussions de la guerre du Golfe sur la politique japonaise.» *Cahiers du Japon:* no. 49, automne 1991.

Burress, Charles. «Does America Have Eye Disease?.» *Japan Echo:* April 2000.

«China Opposes Koizumi's Yasukuni Visit.» *Japan Times:* 11/8/2001.

«La Crise du Golfe: Six personnalités examinent l'attitude du Japon.» Interviews réalisés par Soichiro Tahara. *Cahiers du Japon:* no. 47, printemps 1991.

Dateline Review (Tokyo): no. 62, August 1998.

«Envoy Conveys Seoul's Regret over Koizumi's Visit to Shrine.» *Japan Times:* 15/8/2001.

Funabashi, Yoichi. «Tokyo's Depression Diplomacy.» *Foreign Affairs:* vol. 77, no. 6, November-December 1998.

«Gaining Our Neighbor's Trust.» *Japan Times:* 21/8/2001.

«General Election 2000.» *Japan Echo:* October 2000.

«La Guerre du Golfe.» *Cahiers du Japon:* no. 48, été 1991.

Hashiguchi, Osamu. «Reaffirming the Identity of the Bureaucracy.» *Japan Echo* (Special Issue): no. 24, 1997.

Imada, Makoto. «From the Iron Triangle to Civil Society: Changing Japan's Society.» *Japan Foundation Newsletter:* January 2001.

Inoguchi, Takashi. «The Japanese Political System: Its Basic Continuity in Historical Perspective.» *Asian Journal of Political Science* (Singapore): vol. 5, no. 2, December 1997.

Inoki, Masamichi et Kitaoka Shinichi. «La Guerre du Golfe et le Japon.» *Cahiers du Japon:* no. 49, automne 1991.

Japan Economic Review: vol. 30, no. 8, August 1998.

«Japan's View of the World.» *Japan Echo* (Special Issue): no. 22, 1995.

Japan Times: 26/6/2001; 30/7/2001, and 31/7/2001.

«Le Japon et la crise du Golfe.» *Cahiers du Japon:* no. 47, printemps 1991.

Jiro, Ushio et Yukio Noguchi. «Réorganiser L'économie japonaise: L'Economie de guerre n'est plus de mise.» *Cahiers du Japon:* no. 61, automne 1994.

Kabashima, Ikuo. «Les Législatives de l'an 2000: La Domination du PLD sur les campagnes et la révolte des villes.» *Cahiers du Japon:* no. 87, printemps 2001.

Katakura, Kunio. «Narrow Options for a Pro-shift: Japan's Response to the Arab Oil Strategy in 1973.» *Ajames:* no. 1, 1986.

Kiroku, Hanai. «Text Book Criticism on Target.» *Japan Times:* 25/6/2001.

«Koizumi Makes Amily Pledge at Annual Surrender Day Rites.» *Japan Times:* 16/8/2001.

«Koizumi Visits Yasukuni Shrine.» *Japan Times:* 14/8/2001.

Kosaka, Masataka. «Le Défi de l'Irak à l'ordre mondial.» *Cahiers du Japon:* no. 48, été 1991.

Kuroda, Yasumasa. «Japan and the Arabs: The Economic Dimension.» *Journal of Arab Affairs:* no. 1, Spring 1984.

——— (ed.). «Japan and the Arab World.» *Journal of Arab Affairs* (Special Issue): vol. 10, no. 1, Spring 1991.

Lang, David. «Japan's Middle East Diplomacy.» *Asian profile* (Tokyo): vol. 13, no. 4, August 1985.

«Les Leçons de la guerre du Golfe.» *Cahiers du Japon:* no. 49, automne 1991.

Lehmann, Jean-Pierre. «Western Reorganizing Western Cooperation: A Prescription for Collective Pax Americana.» *Pacific Review:* no. 2, 1994.

«Missed Chance at Yasukuni.» *Japan Times:* 16/8/2001.

«New Memorial to War Dead Planned after Yasukuni Furor.» *Japan Times:* 19/8/2001.

Peritz, Rene. «Japanese Foreign Policy at Mid-Decade: A Critique.» *Asian Profile:* vol. 13, no. 1, February 1985.

Sakaiya, Taichi. «Le Monde après La guerre du Golfe.» *Cahiers du Japon:* no. 49, automne 1991.

Sakakibara, Eisuke. «Change and Continuity in Modern Japan: From Edo to Meiji.» *Japan Echo:* no. 24, 1997.

Shimizu, Manabu. «Japan's Middle East Policy.» *Japan Quarterly:* October-December 1988.

Shina, Motoo. «Le Dilemme du Japon: Participation ou isolement?.» *Cahiers du Japon:* no. 48, été 1991.

Tadae, Takubo. «History Textbook: Is Japan Moving to the Right?» *Japan Times:* 26/6/2001.

Ueno, Chizuko. «The Impact of Industrialization and Post-modernization from the Gender Perspective.» *National Cultural Association* (Taiwan): 1995.

Conferences

The Arab Gulf States and Japan: Prospects for Co-operation: proceedings of a Joint Symposium on the Energy Industries.. Prospects of Co-Operation between Arab Gulf States and Japan. Edited by Walid Sharif. London; Dover, NH: Croom Helm, 1986.

Arab-Japanese Dialogue II. Amman: Arab Thought Forum; Tokyo: National Institute for Research Advancement, [1993]. (International Dialogues Series)

Arab-Japanese Dialogue III. Amman: Arab Thought Forum; Tokyo: National Institute for Research Advancement, [1993]. (International Dialogues Series)

Arab Resources: The Transformation of a Society. Edited by Ibrahim Ibrahim. Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, 1983.

Asia and Japan: The Search for Modernization and Identity. Edited by Andrew J. L. Armour; with a foreword by Derek Brewer and John Butterfield. London; Dover, NH: Athlone Press; Tokyo: Keio University,1985.

The Changing Middle Eastern City. Edited by Helen Anne B. Rivilin and Katherine Helmer; with a bibliography compiled by Katherine Helmer and James F. Toth. [Binghamton]: Center for Social Analysis: Program in Southwest Asian and North African Studies, State University of New York at Binghamton, 1980.

Conflict in Modern Japanese History: The Neglected Tradition. Edited by Tetsuo Najita and Victor Koschmann. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982.

Development of Managerial Enterprise: Proceedings of the Fuji Conference. Edited by Kesaji Kobayashi and Hidemasa Morikawa. [Tokyo]: University of Tokyo Press, 1986.

Dialogue: Middle East and Japan: Symposium on Cultural Exchange. [Tokyo]: Japan Foundation, [1978]. (Japan Foundation Reference Series; 3)

L'Economie de la paix au proche-orient = The Economy of Peace in the Middle East. Sous la direction de Philippe Fargues et Louis Blin. [Paris]: Maisonneuve et larose; centre d'études et de documentation économique, juridique et sociale, 1995. 2 vols.

Vol. 1: *Stratégies.*

Vol. 2: *La Palestine, entrepreneurs et entreprises.*

Globalization and Indigenous Culture: 40th Anniversary Memorial Symposium, January, 1996. Edited by Nobutaka Inoue. Tokyo: Kokugakuin University, Institute for Japanese Culture and Classics, 1997.

Government and Business: Proceedings of the Fifth Fuji Conference. Edited by Keiichiro Nakagawa. [Tokyo]: University of Tokyo Press, [1980].

«The Henry Dyer Symposium, March 18 and 19, 1997». Edited by the University of Tokyo, School of Engineering.

Ideology and Practice in Modern Japan. Edited by Roger Goodman and

Kirsten Refsing. London; New York: Routledge, 1992. (Nissan Institute/ Routledge Japanese Studies Series)

Industrialisation, communication et rapports sociaux: En Turquie et en méditerranée orientale: Actes du colloque de Paris-UNESCO 27, 28 et 29 mai 1991. Edité par Jacques Thobie et Salgur Kançal; en collaboration avec Aksel Tibet et Frédéric Hitzel. Paris: L'Harmattan, 1994. (Varia Turcica; 20)

International Symposium Report on: International Global Education in Primary and Secondary Education. Tokyo: Japan Forum Report, 1995. (Language and Intercultural Understanding Series; no. 2)

The Islamic World and Japan: In Pursuit of Mutual Understanding. Tokyo: Japan Foundation, 1981.

Japan: The Paradox of Progress. Edited by Austin Lewis; with the assistance of Adrienne Suddard and Nancy Remington. New Haven, CT: Yale University Press, 1976.

The Japanese Communist Party 21st Congress, September 22-26, 1997: For a Democratic Government in Japan in the 21st Century. Tokyo: [n. pb.], 1998.

Japanese Financial Growth. Edited by Charles Goodhart and George Sutija. London: Mamillan, 1990.

Japanese Industrialization and the Asian Economy. Edited by A. J. H. Latham and Heita Kawakatsu. London; New York: Routledge, 1994.

Japanese Management in Historical Perspective: Proceedings of the Fuji Conference. Edited by Tsunehiko Yui and Keiichiro Nakagawa. [Tokyo]: University of Tokyo Press, 1989.

The Japanese Wartime Empire, 1931-1945. Edited by Peter Duus, Ramon H. Myers and Mark R. Peattie. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

Japan's Options for the Asian Age: An International Symposium. Edited by Shoichi Yamashita. Kuala Lumpur: University of Malaya Press, 1997.

Japan's Socio-economic Evolution: Continuity and Change. Edited by Sarah Metzger-Court and Werner Pascha. Folkestone: Japan Library, 1996.

Meiji Ishin: Restoration and Revolution. Edited by Nagai Michio and Miguel Urrutia. Tokyo: United Nations University, 1985. (UNU Series on Social Transformation; 1)

Patterns of Modernity. Edited by S. N. Eisenstadt. London: [n. pb.], 1987. 2 vols.

Vol. 1: *The West*.

Vol. 2: *Beyond the West.*

Social Structures and Economic Dynamics in Japan up to 1980. Edited by Gianni Fodella. Milano: Università Bocconi, 1975. (Series on East Asian Economy and Society; v. 1)

Study on Arab Japanese Mutual Images. Tokyo: [Japan National Committee for the Study of Arab-Japanese Relations], 1980-1982.

Documents

Daher, Massoud. «Continuity and Changes in the Japanese Modernization.» Tokyo University, Institute of Oriental Culture, 1998. Unpublished Study.

فهـــرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

- ح -

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ م ـ

ـ ن ـ

- هـ -

- و -

- ي -

د. مسعود ضاهر

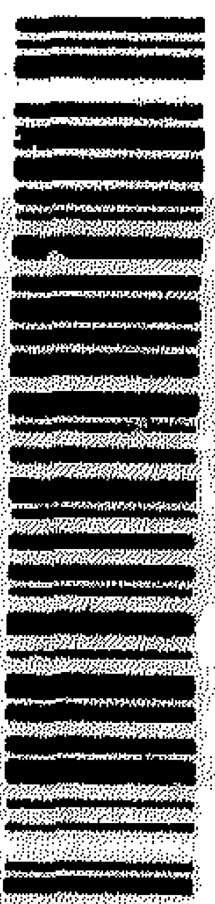
- من مواليد الشيخ طابا ـ عكار، لبنان الشمالي، ١٩٤٥.
- حائز على دكتوراه دولة في التاريخ الاجتماعي من السوربون، فرنسا.
- يمارس التدريس في الجامعة اللبنانية منذ عام ١٩٧٣.
- يشغل منصب الأمين العام المساعد لشؤون البحث العلمي في اتحاد المؤرخين العرب.
- له مؤلفات عديدة منها:

- **تاريخ لبنان الاجتماعي، ١٩١٤ ـ ١٩٢٦.**
- **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٦٩٧ ـ ١٨٦١.**
- **المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة.**
- **الهجرة اللبنانية إلى مصر، هجرة الشوام.**
- **الانتفاضة اللبنانية ضد النظام المقاطعجي.**
- **مجابهة الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للمشرق العربي، دراسة في الثقافة المقاومة.**
- **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج.**
- **الدولة والمجتمع في المشرق العربي، ١٨٤٠ ـ ١٩٩٠.**
- **مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي.**

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb



الثمن: ١٢
أو ما

ISBN 9953-431-16-7

